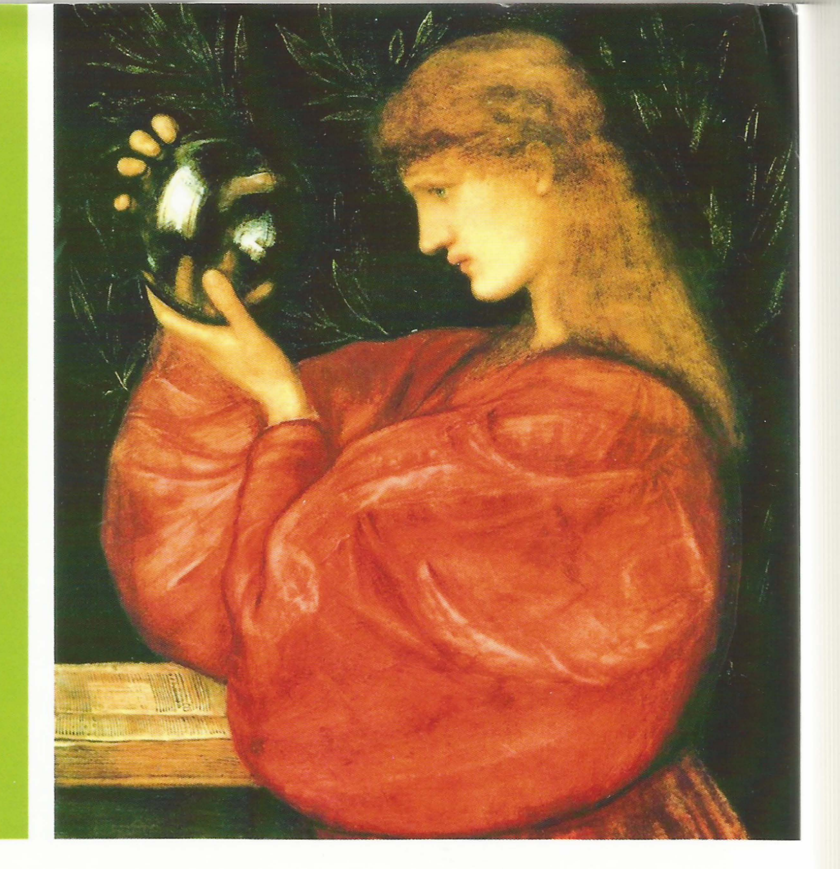
دان سبيربر
ديدري ولسون



نظريّة الصِّلة أو المناسَبة

في التواصل والإدراك

ترجمة: هشام إبراهيم عبدالله الخليفة

مراجعة: فراس عواد معروف

Dan Sperber
Deirdre Wilson

Relevance
Communication and Cognition



نظريّة الصِّلة أو المُناسَبة
في التواصلِ والإدراك

دان سبيـربـر | ديدري ولسون

نظريّة الصِّلة أو المُناسَبة
في التواصلِ والإدراك

Relevance
Communication and Cognition

ترجمة

هشام إبراهيم عبد الله الخليفة

مراجعة

فراس عواد معروف

دار الكتاب الجديد المتحدة

Original Title:
Relevance: Communication and Cognition
by **Dan Sperber and Deirdre Wilson**

نشر هذا الكتاب لأول مرة باللغة الإنكليزية 1986

© دار الكتاب الجديد المتحدة 2016
الطبعة الأولى
آذار/مارس 2016

نظريّة الصِّلة أو المُناسَبة في التواصلِ والإدراك
ترجمة هشام إبراهيم عبد الله الخليفة
موضوع الكتاب اللغة والتواصل والإدراك
الحجم 17 × 24 سم
تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة
التجليد فنّي مع جاكيت

ISBN 978-9959-29-664-1
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)
رقم الإيداع المحلي 2015/28

دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + **خليوي** 89 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + **فاكس** 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 14/6703 بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com



توزيع حصري في العالم ما عدا ليبيا دار المدار الإسلامي
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس
هاتف 04 03 75 1 961 +/بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb



توزيع داخل ليبيا شركة دار أويا لاستيراد الكتب والمراجع العلمية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ ليبيا
هاتف وفاكس 013 07 34 21 218 + **نقال** 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني **oeabooks@yahoo.com**

مُقدمة المؤلِّفَين
للترجمة العربية

تُعَرَّفُ الفعليّات (التداولية) عُموماً بأنها تلك الجوانب من تأويل القَوْلة التي تعتمد على السِّياق والتي ليست مُجرد مسألة فك شَفْرة المعنى اللُّغوي. فعلى سبيل المثال، فإنَّ المعنى اللُّغوي لجملة 'It is hot.' "إنه (إنها) حارّ (حارّة)" يتوافق مع عدد لا محدود من التأويلات المُختلفة. وفي مُناسبة مُعينة، فإنَّ اعتبار السِّياق قد يُسَوِّغ للمُستمع أن يفهم أنَّ ضمير الغائب المُفرد (It) يُحيل إلى الحساء الذي قُدِّم إليه قبل قليل، وأنَّ كلمة "حارّ" 'hot' تُشير إلى سُخونة الحساء وليس إلى حرارة توابله، وأنَّ المُتكلم يعني أنَّ على المُستمع أنْ ينتظر إلى أنْ يبرد الحساء قبل أنْ يأكله. إنَّ هذه حقائق فعلياتيّة. لقد تطوَّرت الدراسة الحديثة للفعليّات في فلسفة اللُّغة و اللِّسانيات واللِّسانيات النفسية في الخمسين عاماً الماضية ونحو ذلك، ولاسيِّما تحت تأثير الفيلسوف (بول غرايس).

في عام 1986 نشرنا كتابنا **نظرية الصِّلة أو المُناسَبة في التواصل والإدراك**، الذي اقترحنا فيه مُقتَرَباً للفعليّات هو نظرية الصِّلة أو المُناسَبة، وهو يستوحي عمل (غرايس) وآخرين، لكنه أكثر جذريةً وطُموحاً. وقد ذهبنا إلى أنَّ ما مِنْ جانب مِنْ جوانب تأويل القَوْلة يتم تحديده بواسطة المعنى اللُّغوي كُلِّياً، وأنَّ معنى القَوْلة اللُّغوي هو في كلّ الأحوال ليس تشفيراً لمعنى المُتكلم - ولا حتى تشفيراً جُزئياً له -، إنه دليل يُسْتَدَلُّ منه على معنى المُتكلم. فالتشفير وحده لا يكفي أبداً – فعلى سبيل المثال، لا تكفي إزالةُ اللَّبس في كلمة "حارّ" 'hot' وبيان أنها تُشير إلى درجة حرارة الحساء: بَلْ إنَّ المُتكلم، باستعماله لكلمة "حارّ" لم يُشر فقط

إلى أنَّ الحساء من السُّخونة بقدر يكفي لوصفه بأنه "حارّ"، ولكن أيضاً، وبشكل أكثر تحديداً، إلى إنه أسخنُ مِنْ أنْ يُؤكَل في الوقت الحاضر. وفضلاً عن ذلك، فإن نظرية الصِّلة أو المُناسَبة لا تُحاول أنْ تُجيب عن الأسئلة الفلسفية واللُّغوية بشأن المعنى فحَسْب، وإنما أيضاً عن الأسئلة السيكولوجية الخاصة بكيفية تَكَشُّف التأويل في ذهن المُستمع. إنها نظرية إدراكية معرفية لها أساسها في التأمّل الشامل لدور الصِّلة أو المُناسَبة في الإدراك المعرفي والتواصل.

ولقد تمّ نشر الطبعة الثانية من كتاب **نظرية الصِّلة أو المُناسَبة في الإدراك والتواصل** مع تعديلات طفيفة و(خاتمة) postface في عام 1995. وللآن تمّتْ ترجمةُ الكتاب إلى إحدى عشرة لُغة. وفي الثلاثين عاماً الأخيرة، أصبح العمل بشأن نظرية الصِّلة مَسْعَىً جماعياً يُشارك فيه العديد من المُشاركين من جميع أنحاء العالم، فهُناك أكثر من ثلاثين كتاباً والمئات من المقالات في اللِّسانيات وعِلْم النَّفْس والفلسفة والدراسات الأدبية. ونحن أيضاً قُمنا مُؤخراً بنشر مجموعة من المقالات تحت عنوان «المعنى والصِّلة أو المُناسَبة» 2012 حيث قمنا بمُراجعة النظرية وتوسيعها.

إنه لمن دواعي الشرف والسرور أن يُتَرْجَم كتابنا الآن ويُنْشَر باللُّغة العربية. نحن شاكران جداً للأستاذ هشام عبدالله الخليفة لانتزاعه وقتاً من عمله كلُغوي ومُتخصص في الفعليّات لكي يترجم هذا الكتاب. إن عمل الأستاذ هشام عبدالله الخليفة، ولاسيِّما مَقَالتَيْه البارزتين باللُّغة الإنكليزية: «الأفعال الكلامية غير المُباشرة بين عِلْم اللُّغة الحديث والتراث العربي اللُّغوي» وكذلك «التلويح السُّلَّمي» في الفعليّات الحديثة والفعليّات العربية التُّراثية) اللَّتَيْن تَسَنَّت لنا الفُرصة لقراءتهما*، هذا العمل يُساعدنا في إعادة النظر في الفعليّات الحديثة من منظور تأريخي: فالأفكار المركزية في الفعليّات الحديثة كانت قد سبقت دراستها في

(*) المُؤلفان يُشيران إلى هاتين المقالتين لأني كتبتهما بالإنكليزية. أما كتابيَّ، **نظرية الفعل الكلامي**، **ونظرية التلويح الحواري**، فقد أعرب المؤلفان عن أملهما في أن يكونا مُترجَمَيْن باللُّغة الإنكليزية يوماً ما. [المترجم]

التُّراث العربي اللُّغوي، وكان قد تمّ تطوير أفكار أساسية. إن اتخاذ هذا المنظور التأريخي يجب أن يجعلنا أكثر تواضعاً. وهو كذلك يُبين لنا بوضوح كم نحن جميعاً في وضع يجعلنا نتعلم من بعضنا البعض*...

(دان سبيربر) و (ديدري ولسون)

(*) إن هذا الاعتراف المُهم من عالِمَيْن كبيرين بحجم (سبيربر) و(ولسون) هو من أهم المُنجزات التي حَقَّقْتُها، وهو من ثمار (مشروع التأصيل) الذي بدأتُ العمل عليه منذ عام (1992) بهدف بيان الجُذور العربية والإسلامية للنَّظريات الحديثة في الفعليّات (التداولية)، وكان من نتائجه تأليف الكتابَيْن المذكُورَيْن في الهامش السابق. [المترجم]

It is a great honour and joy to have our book now translated and published in Arabic. We are extremely grateful to Professor Hisham Abdulla Khalifa for having taken time away from his own work as a linguist and pragmaticist to translate this book. Professor Hisham Abdulla Khalifa's own work, in particular his two outstanding articles in English, "Indirect Speech Acts: Between Modern Linguistics and Arabic Linguistic Tradition" and "Scalar Implicature In Modern Pragmatics and Traditional Arabic Pragmatics", that we have had the chance to be able to read, helps us reconsider modern pragmatics in a historical perspective: Central themes in modern pragmatics had already been studied in the Arabic linguistic tradition, and key ideas had already been developed. Taking this historical perspective should make us more modest. It also highlights how much we all stand to learn from each other.

Dan Sperber & Deirdre Wilson

PREFACE TO THE ARABIC TRANSLATION

Pragmatics is commonly defined as the study of those aspects of utterance interpretation that depend on the context and are not just a matter of decoding linguistic meaning. For instance, the linguistic meaning of the sentence "It is hot" is compatible with indefinitely many different interpretations. On a given occasion, contextual considerations would give the hearer reasons to understand that "It" refers to the soup that has just been served, that "hot" refers to how warm rather than to how spicy the soup is and that the speaker means that the hearer should wait for it to cool before eating it. These are pragmatic facts. The modern study of pragmatics in philosophy of language, linguistics, and psycholinguistics developed in the past fifty years or so, in particular under the influence of the philosopher Paul Grice.

In 1986, we published Relevance: Communication and Cognition, where we proposed an approach to pragmatics, Relevance Theory, inspired by the work of Grice and others, but more radical and more ambitious. We argued that no aspect of utterance interpretation is fully determined by linguistic meaning and that in any case, the linguistic meaning of an utterance is not an encoding of the speaker's meaning -- not even a partial one -- it is a piece of evidence of the speaker's meaning. Decoding is never enough. For instance, it is not enough to disambiguate "hot" as referring to the temperature of the soup: by using "hot", the speaker indicated not just that the soup is warm enough to be called "hot" but also, and more specifically, that it is too hot to eat for the time being. Moreover, relevance theory attempts to answer not only philosophical and linguistic questions about meaning, but also psychological questions about how the interpretation process unfolds in the hearer's mind. It is a cognitive theory grounded in a general reflection on the role of relevance in cognition and communication.

A second edition of Relevance: Communication and Cognition with minor revisions and a new postface was published in 1995. The book has now been translated into eleven languages. In the past thirty years, work on relevance theory has become a collective endeavour, with many contributors across the world, and more than thirty books and hundreds of articles in linguistics, psychology, philosophy and literary studies. We ourselves have recently published a collection of essays, Meaning and Relevance(2012) where we revise and expand the theory.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة المترجم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين. أما بعد، فإني أُقدّم للقارئ العربي واحداً من أهم الكتب التي ظهرت في العصر الحديث في مجال علم اللُّغة والفعليات* pragmatics ونظرية التواصل وعلم النفس الإدراكي المعرفي. لقد أوجد كتاب **نظرية الصِّلة أو المُناسَبة**** ثورة في مجاله وطوفاناً من البحوث والمُجادلات بشأن النظرية التي أسّسها الأنثروبولوجي الفرنسي (دان سبيربر) والعالمة اللُّغوية البريطانية (ديدري ولسون). فمنذ 1986 عام صُدور الكتاب وإلى يومنا هذا تناولتها أعداد هائلة من البحوث والأُطروحات، ولا يكاد يوجد حقل في علم اللُّغة والعلوم القريبة منه لم تتمّ إعادة النظر فيه على ضوء مُعطيات نظرية الصِّلة أو المُناسَبة، فهي ثورة بمعنى الكلمة.

لا يُمكن في هذه العُجالة تغطية الأفكار الأساسية للنظرية، إلا أنه لا بأس من ذِكْر فكرة أو فكرتين أثّرت على ما كان سائداً قبلها. فالنظرية أولاً تمثل مُقترباً جديداً ليس للتواصل فحَسْب وإنما لعملية الإدراك المعرفي عُموماً، هو المقترب الاستدلالي inferential approach الذي يدعو إليه المُؤلفان بوصفه بديلاً للمُقترب السميوطيقي semiotic الذي كان سائداً والذي يعتمد التشفير encoding وفك التشفير decoding في التواصل. يقول (سبيربر وَ ولسون) في الفصل الأول:

---

* لتفسير مصطلح (الفعليات) والمُصطلحات الأُخرى الواردة في هذه المُقدّمة ينظر (مُلاحظة بشأن ترجمة المُصطلح) في الصفحات التالية. [المترجم].

** العنوان الأصلي للكتاب هو (Relevance: Communication and Cognition) ولأنه الكتاب الأساسي الذي يُؤسس للنظرية، فقد عدَّلت عنوانه ليعكس المضمون بشكل أوضح. [المترجم].

"إن التاريخ الحديث للسميوطيقا هو مزيج من النجاح المُؤسساتي والإفلاس الفكري في آن واحد. فمن ناحية، تُوجد أقسام ومعاهد وجمعيات ومُؤتمرات ودوريات كلها مكرَّسة للسميوطيقا. ومن ناحية أُخرى، فشلت السميوطيقا في أن تنجز الوعود التي قطعتها على نفسها. وفي الحقيقة لقد تمّ تقويض أُسسها بشدة. . .".

اعتمد المُؤلفان في مُقتربهما الاستدلالي على الفيلسوف البريطاني (بول غرايس) ونظريته في التلويح الحواري conversational implicature* غير أنهما وإن كانا قد "خرجا من معطف (غرايس)" إلا إنهما تناولا نظريته بالنقد والتعديل ؛ إذ ذهبا إلى أنه لا ضرورة لقواعد (غرايس) الأربع the Maxims (قاعدة النوع وقاعدة الكم وقاعدة الأُسلوب وقاعدة الصِّلة أو المُناسَبة)، فالصِّلة وحدها تكفي لتفسير التواصل، وهي تُعوِّض عن جميع القواعد الأُخرى. وهكذا استبدلا (قاعدة الصِّلة أو المُناسَبة) بـ (مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة) والذي يسترشد به المُتخاطبون، ووضعا التفاصيل والتفريعات الدقيقة لهذا المبدأ، وبيَّنا كيف أن قُدرته التفسيرية تفوق كل القواعد، فقاما بتفسير كل الظواهر مثل التلويح والاستعارة والتهكُّم وأفعال الكلام.. الخ باستعمال المبدأ نفسه.

ومن الإضافات والتعديلات المُهمة على نظرية (غرايس) موضوع التمييز بين الصريح explicit والضمني أو غير الصريح implicit في المعنى؛ لقد وجه (سبيربر) و (ولسون) انتباه اللُّغويين إلى أن الجوانب الصريحة في المعنى تستحق اهتماماً أكبر ممّا كانوا يظنون، ذلك لأنها، مثل التلويح، تتطلّب الاستدلال والاستعانة بالسِّياق في أحيان كثيرة ؛ فقد كان (غرايس) وأتباعه يعتقدون أن كل جوانب المعنى المُحدَّدة سياقياً، باستثناء إزالة اللَّبْس وتعيين المُشار إليه، هي بالضرورة تلويحات implicatures. ومثال ذلك الإغناء أو الإثراء للصيغة المنطقية في استعمال الواو العاطفة بمعنى السببية أو الترتيب، فهم يَعدّون ذلك تلويحاً

* لتفاصيل نظرية (غرايس) يُنظر كتابنا **نظرية التلويح الحواري**: بين علم اللُّغة الحديث والمباحث اللُّغوية في التراث العربي والإسلامي. [المترجم].

مُعمّماً generalized، لكن (سبيربر) و (ولسون) يؤكّدان :

> ''في الحقيقة لقد بيّنت البحوث الحديثة أن عدداً من المشاكل في تحليلات التلويح التقليدية ستُحَلّ حين يُعاد تحليل (التلويحات) بوصفها جوانب من المحتوى الصريح مُحدَّدة أو مُفسَّرة فعلياتياً... وبصورة عامة فنحن نرى الجانب الصريح من التواصل أغنى وأكثر استدلاليةً، وبالتالي أجدر بالبحث أو الاستقصاء الفعلياتي مما يراه أغلب علماء الفعليات في التراث الغرايسي''.

وقد ابتدع المُؤلفان مفهوماً جديداً لهذا الجانب الصريح من التواصل أسمياه التصريح explicature كمُقابل للتلويح.

وبالمُناسَبة، فإن هذا الاكتشاف المُهم من قبل (سبيربر وولسون) بشأن أهمية الجانب الفعلياتي السِّياقي في المعنى الصريح للقَوْلة، مسبوق بعدة قُرون من قبل عُلماء أُصول الفقه المسلمين والعرب*.

ونظرية الصِّلة تُزوّدنا كذلك بتفسيرات جديدة ومُهمة لظواهر التهكُّم والاستعارة واللُّغة الشعرية وأفعال الكلام وذلك على ضوء التفريق الجديد الذي تُزودنا به بين الاستعمالين الوصفي (descriptive) والتأويلي (interpretive) للُّغة.

ومن الحقول التي أُعيد النظر فيها على ضوء نظرية (الصِّلة أو المُناسَبة) نذكر: علم النفس الإدراكي (المعرفي) وعلم الدلالة والنحو والأدب والبلاغة والترجمة والأُسلوبيات وتحليل الخطاب علم الأصوات والأنثروبولوجيا وعلم التواصل والفلسفة والفعليات وغيرها كثير.

إدراك الجُوَيْني لأهمية الصِّلة أو المُناسَبة

اتخذ إمام الحرمين الجُوَيْني شرط المُناسَبة relevance معياراً أساسياً في

* لتفاصيل ذلك يُنظر كتابنا **نظرية التلويح الحواري**. [المترجم].

ضَبْط مفهوم المُخالفة في التخصيص بالصفة أو الوصف. فإذا كانت الصفة المُخصَّص بها مُناسِبة (relevant) حصل المفهوم، وإلا فلا. يقول (**البرهان**، ج1، ص462):

> إنَّ تخصيص الشيء الموصوف بالذكر يدلّ على أن العاري عنها حكمُهُ بخلاف حكم المُتّصف بها. والذي يُعضّد ذلك من طريق التمثيل **أن الرجل إذا قال: (السودان إذا عطشوا لم يَرْوِهم إلا الماء)، عُدَّ ذلك من ركيك الكلام وهُجْره، قيل لقائله لا معنى لذكرك السودان وتخصيصهم مع العلم بأن من عَداهم في معناهم.**
> **فأقول: إذا كانت الصِّفات مناسِبة للأحكام المَنوطة بالموصوف بها مُناسَبةَ العِلل مَعْلُولاتها، فذكرها يتضمّن انتفاء الأحكام عند انتفائها.**
> كقوله (ص) «في سائمة الغنم زكاة»، فالسوم يشعر بخفة المؤن... **فإذا لاحت المُناسبة، جرى ذلك على صيغة التعليل.** (ص466)

ثم يُميّز بوضوح بين الوصف المُناسب والوصف غير المُناسب، ويعتمد مبدأ المُناسبة معياراً لوجود دلالة المفهوم. يقول (ص468):

> الحق الذي نراه أن كل صفة لا يفهم منها مُناسبةً للحكم، فالموصوف بها كالمُلقّب بلقبه، والقول في تخصيصه بالذكر كالقول في تخصيص المُسمّيات بألقابها. **فقول القائل: (زيد يشبع إذا أكل)، كقوله: (الأبيض يشبع)؛ إذ لا أثر للبياض فيما ذكر، كما لا أثر للتسمية بزيد فيه.** (التوكيد لي)

إنَّ هذا الكلام وما سيليه يُبشّر، ولو بصورة أوّلية، بأفكار (سبيربر و ولسون)، فقوله (لا أثر للبياض) هو طريقة أُخرى للقول بأن البياض ليس بذي صلة irrelevant لأنه يُكلِّف المستمع مُعالجة مفهوم البياض من دون مُكافأته بمعلومات مفيدة أو تأثيرات إدراكية معرفية cognitive effect على حدّ تعبير النظرية الحديثة. ويقول (**البرهان**، ص470):

لا يُظنَّ بذي العقل الذي لا يَنحرف عن سُنن الصواب أن يُخصّص بالذكر مُلقَّباً من غير غَرَض... نعم إن ظهر غَرَض في أن المذكور في جملة من رآه، فقد ظهر عند المُتكلّم فائدة خاصة يفيدها السامع؛ فإذ ذاك يحسن تخصيصه بالذكر، ولا خفاء بذلك.

إن تعبيرات مثل (فائدة خاصة) و(غَرَض)، التي كرّرها الجُوَيْني لا تعني سوى الصِّلة أو المُناسَبة. وفي الختام، يُؤكّد الجُوَيْني أنه من أوائل المُنبِّهين إلى أهمية (الصِّلة أو المُناسَبة)، (ص472):

ومن تَمام الكلام فيه: أن مُتكلِّفاً لو فرض عن رسول الله (ص) أنه قال: (في عُفْر الغنم زكاة)، فهذا عندنا لا مفهوم له، وهو كالمخصوص بلقبه، ولكن يبعد من الرسول النُّطق بمثله، **وليس من الحزم أن يُفرض من الشارع كلام لغو، ويُتْعَبُ في طلب فائدته...**، وهذا الرجل [الدقاق] ابتدر أمراً لا يُنكَر، وهو **أن العاقل لا يُخصِّص مذكوراً هزلاً.**

يَتّضح من العبارات التي أكّدتها إدراك الجُوَيْني السابق لزمانه أن الصِّلة أو المُناسَبة هي مسألة توازن بين الجُهد المَبذُول في المُعالجة والتأثيرات المعرفية أو المعلومات المستفادة، إذ يقتضي مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة بحسب نظرية (سبيربر و ولسون) أن لا يُكلِّف المتكلمُ المستمعَ جُهد مُعالجة مجانياً ومن دون مُبرّر أو فائدة، أي "كلام لغو ويتعب في طلب فائدته" على حدِّ تعبير الجُوَيْني. فكون الغنم عفراء، أي يعلو بياضها حمرة، ليس له أية صلة أو مُناسبة بموضوع أداء الزكاة، والمستمع لا يُكافأ بأية معلومة مُفيدة مُقابل مُعالجته لهذه الجملة، فهي لا تختلف في مُخالفتها لمبدأ الصِّلة أو المُناسَبة عن الجمل التي ذكرها الغزالي والبيضاوي وأغلب الأُصوليين، مثل (السودان إذا عطشوا يرويهم الماء) و(اليهودي الميّت لا يُبصر) و(زيد يشبع إذا أكل) وغيرها. ويلخص رؤيته بقوله "إن العاقل لا يُخصِّص مذكوراً هزلاً"، وهذا هو المقابل لقول (سبيربر و ولسون) إن المُتكلّم لا يُكلِّف المستمع جهد مُعالجة كلامه مجاناً ومن دون فائدة، وهو جوهر (مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة).

ملاحظة بشأن ترجمة المصطلح

فيما يأتي سأتناول بعض مُشكلات ترجمة المُصطلح وسأَضطر إلى تكرار بعض ما ذكرتُه في كتابي (**نظرية الفعل الكلامي: بين علم اللُّغة الحديث والمباحث اللُّغوية في التراث العربي والإسلامي**) وكذلك (**نظرية التلويح الحواري**) بشأن ترجمة المُصطلح الأجنبي، إذ يُعدّ الكتابان المذكوران والترجمة الحالية نواة لمشروع (مُعجم مصطلحات الفعليات). وعلى المُستزيد الرجوع إلى الكتابين المذكورين، فأحدهما يمسُّ مُصطلحات نظرية أفعال الكلام والآخر يحتوي مُصطلحات نظرية التلويح. أما نظرية (الصِّلة أو المُناسَبة)، فهي تحاول أن تُغطّي النظريتين وما هو أكثر، بل هي تتعدّى اللُّغة والتواصل إلى علم النفس الإدراكي وعلم المنطق.

يتلخّص المنهج الذي استخدمتُه في ترجمة المُصطلح باعتماد المُصطلح العربي التراثي في حالة وجوده، وبابتداع أو اشتقاق مُصطلح مُقابل في حالة عدم وجوده. لكن التطابق بين المفاهيم التي تُشير إليها المُصطلحات شيء نادر جداً، إذ لا بُدّ من اختلافات باستثناء حالات الترجمة التراثية القديمة للمُصطلح المُعتمد، مثل مُصطلحات المنطق كما في quantifiers: أي (المُسوِّرات أو الأسوار) و Modus ponendo ponens أي (وضع المُقدَّم)، وModus Tollendo Ponens أي (الوضع بالرفع)، وما شاكل من المُصطلحات المُعتمدة لدى المناطقة العرب والمسلمين.

أما عند وجود تداخل وتشابه دون التطابق بين المُصطلحين، فاعتمدتُ في تلك الحالة اشتقاق مُصطلح جديد لترجمة المُصطلح الغربي مع الإشارة إلى المُصطلح العربي المُقابل. مثال ذلك، مُصطلح (الصِّلة أو المُناسَبة) مُقابل Relevance مع العلم أن مُصطلحي (المُناسَبة والفائدة) مُستعملان في التراث بمعنى مُقارب جداً*. وكذلك مُصطلح (غرايس) implicature يُغطّي حالات

---

* يتحدّث علماء أُصول الفقه، ولا سيما إمام الحرمين الجُوَيْني في كتابه **البرهان**، عن "المُناسب والمُخيِّل" بوصفه الكلام المُلائم لتعليل أفعال العُقلاء في العادات. وأغلب الجدل الذي كان دائراً بين عُلماء الأُصول بشأن دلالة مفهوم المخالفة كانت تُشَمّ منه رائحة =

(التعريض) و (دلالات المفهوم) في التراث الأصولي والبلاغي العربي. وفي الإمكان توسيع مفهوم (التعريض) ليكون مقابلاً للمصطلح الإنكليزي، ولكني آثرت هنا وفي كتابي **نظرية التلويح الحواري** أن أستعمل تعبير (التلويح)* بوصفه ترجمة للمصطلح الأجنبي، وليس بوصفه مصطلحاً جاهزاً في التراث كما في مصطلحي (التعريض) و(دلالات المفهوم)، علماً أن الأصوليين والبلاغيين كانوا دائماً يقابلون بين مصطلحَي (التلويح) و (التصريح) بصورة عامة. وحتى لو كان (التعريض) قريباً جداً من مصطلح (غرايس) (التلويح)، أرى من الأفضل الفصل بين المصطلحين لبيان المقصود. فالأول يُستعمَل للإشارة إلى المفهوم العربي التراثي، والثاني يشير إلى المفهوم الغربي الحديث لدى (غرايس). وكنت قد استعملت المنهج نفسه في كتابي **نظرية الفعل الكلامي** حين استعملت مصطلح (الإنجازية) للإشارة إلى مصطلح (أوستن) الحديث performative، واحتفظت بمصطلحَيّ (إنشاء) و(إيقاع) للإشارة إلى المفهوم العربي برغم الشبه القريب من التطابق بين المصطلحَيْن الغربي والعربي.

= الصلة والمناسبة وبُذورها الأصلية في تراثنا. يُنظر كتابنا **نظرية التلويح الحواري**. والاستعمال الدَّارج في العادة، أننا إذا سمعنا كلاماً لا علاقة له بموضوع حديثنا، فإننا نُواجه المُتكلّم بقولنا "ما صِلة كلامك بموضوع حديثنا؟" أو "ما مُناسَبة كلامك هذا؟". [المترجم].

* وهذا ما فعلتُه هنا في ترجمتي للكتاب الحالي، التي كنتُ قد أتممتها عام 1999، وكذلك في كتابي **نظرية التلويح الحواري** الذي أتممتُ تأليفه عام 1994، لكن ممّا يدعو إلى الاستغراب حالياً شُيوع مصطلح (الاستلزام الحواري) بوصفه ترجمة للمُصطلح الإنكليزي. ومما يُؤسف له تأخر نشر الكتابين بحيث تُرِكَ المجال لهذه الترجمة التي أشاعها الباحثون المغاربة مع اعتزازي بهم، كما أشاعوا قبلها المصطلح غير المُوفّق (التداولية)، مما قد يُؤدّي إلى الاحتجاج بأن الخطأ الشائع خير من الصواب غير الشائع. إن من المُسَلّمات البديهية في (الفعليّات) أن مُصطلح الاستلزام، سواء أكان بمعنى entailment أم بمعنى implication، هو علاقة منطقية تحصل بين القضايا والعبارات المنطقية، لذلك فهي غير قابلة للإلغاء أو الإبطال، في حين أن التلويح هو من فعل المُتكلّم وهو قابل للإلغاء. فالمتكلم **يُلَوِّح** بالمعاني ولا **يستلزمها**، بخلاف القضايا والعبارات التي **تستلزم** بعضها البعض، ولذلك فإن (غرايس) ابتدع المصطلح الفعلياتي implicature لتمييزه من المُصطلح المنطقي implication. [المترجم].

لكن هذا لا يعني أني لم أُحاول إحياء بعض المُصطلحات التراثية حيثما أمكن، فاستعملت (الحِكاية بالقول) و(الحِكاية بالمعنى) بدلاً من المصطلحين الشائعين (الكلام المُباشر) direct speech و (الكلام غير المُباشر) indirect speech، واستعرتُ من التراث المنطقي والبلاغي مُصطلح (السؤال التصوُّري) لترجمة (wh- question) و(السؤال التصديقي) لترجمة (Yes - no question) مع توضيح المقصود منهما. واستعرتُ كذلك من البلاغيين العرب تفريقهم بين (المعنى المصدري) و(المعنى الاسمي) للمصطلحات، وهو ما يُقابل استعمال المُصطلح بمعنى الـ process والـ product. واستعملتُ كذلك مُصطلح (اللُّزوم) أو (الدلالة الالتزامية)، وهو مصطلح معروف لدى المَناطقة والبلاغيين والأُصوليين (علماء أُصول الفقه). لكن (سبيربر وولسون) يُفرّقان بين نوعين من اللُّزوم هما (entailment) و (implication)، فاستعملتُ مُصطلح (اللُّزوم الدلالي) مُقابل الأول و(اللُّزوم المنطقي) مُقابل الثاني، وهي ترجمة معقولة وتعكس المدلول المقصود. وكان في الإمكان استعارة مُصطلح (التضمّن) أو (الدلالة التضمّنية) من علمي المنطق وأُصول الفقه للإشارة إلى الأول والاحتفاظ بمُصطلح (اللُّزوم) أو (الدلالة الالتزامية) للإشارة إلى الثاني، لكن هذه المفاهيم ليست مُتطابقة. فمُصطلح (entailment) يكاد يُغطّي كِلا الدلالتين التضمّنية والالتزامية في حين أن (سبيربر) و(ولسون) قَصرا المُصطلح الثاني (implication) على الاستنباط المنطقي المستفاد من استعمال الروابط المنطقية فقط، مثل (واو العطف، أداة الانفصال "أو"، "إذا... فإنّ"، أداة النفي... إلخ)، وما شَاكل ذلك من الروابط المنطقية. لذلك اعتمدتُ مُصطلحَي (اللُّزوم الدلالي) و (اللُّزوم المنطقي) للإشارة إلى مُصطلحَيْ (سبيربر) و (ولسون)؛ علماً أن هذا التفريق يبدو خاصاً بهذين اللُّغويين، ولا مَشاحّة في الاصطلاح.

أما في حالة عدم وجود مُقابل للمُصطلح الغربي في التراث العربي، فمن باب أَولى ابتداع أو اشتقاق مُصطلح بحسب قواعد الصرف حتى وإن بدا ذلك غريباً للوهلة الأُولى، عِلماً أني استعملت الهوامش أحياناً لإيضاح المقصود من المُصطلح، كما فعلتُ في حالة النَّمْذجة idealization. أما إذا كان المُصطلح

المُشتق واضح المفهوم من خلال شرح المُؤلّفَين في المتن، فلم استعمل هوامش كما في حالة التَّسيْيق contextualization والظُّهور manifestness والمُتبادل mutual والتمثيل (الترميز) representation. وأخيراً ابتدعتُ مُصطلح (الفعليات) مُقابل pragmatics وفضَّلتُه على التعبير الشائع في العالم العربي (علم اللُّغة التداولي) أو (التداولية)، إذ كما سبق أن أوضحتُ في كتابي **نظرية الفعل الكلامي** إنّ مُصطلحي أقرب من حيث المفهوم ومن حيث الجذر اللُّغوي الأصلي للكلمة الأجنبية (pragma) ويعني (الفعل)، والحقل يبحث في المعنى (**الفعلي**) للكلام، فضلاً عن أن مُصطلحي يتكوّن من لفظة واحدة مُقابل ثلاث لفظات في المُصطلح الشائع. أضف إلى ذلك، أن (التداولية) لا تصلُح لترجمة المُصطلح الإنكليزي لأن اللاحقة (- ية) الخاصة بالمصدر الصناعي تُقابل اللاحقة (ism -) التي تُشير إلى المذاهب مثل الماركسية والوجودية والبنيوية، في حين أن المصطلح الإنكليزي ينتهي باللاحقة (ics -) التي تُقابلها في العربية اللاحقة (- يات) التي تشير إلى العلوم أو الحُقول العلمية مثل الرياضيات والبصريات واللسانيات.

ولكيلا أكون مُجرّد ناقل ومُترجم لأفكار المُؤلّفَين، فإني لم أمنع نفسي من أن أُبيِّن في بعض الهوامش إسهامات اللُّغويين العرب والمسلمين في بعض الأفكار الواردة في هذا الكتاب، مع العلم أن (سبيربر) و (ولسون) كانا قد أبديا إعجابهما بالاكتشافات العربية السابقة لزمانها عند اطّلاعهما على بعض بُحوثي ضمن مشروع تأصيل النظريات اللُّغوية الحديثة في الغرب.

وقد أوردتُ في نهاية الكتاب مَسْرداً بالمُصطلحات وترجمتُها كما فعلتُ في كتابَيّ **نظرية الفعل الكلامي** و**نظرية التلويح الحواري***. وإتماماً للفائدة أوردتُ في النهاية مُلحقاً فيه قائمة أعدّها الباحث الإسباني (فرانشيسكو يوس) بعد مرور عشرة أعوام فقط على صُدور الكتاب تتضمَّن الكُتب والبُحوث التي كُتبت على ضوء نظرية (الصِّلة أو المُناسَبة) مرتَّبةً بحسب الحُقول والموضوعات، وهذا يُبيِّن حجم الثورة التي أحدثتها النظرية في حُقول علم اللُّغة وحقول المعرفة الأُخرى.

* الكتابان منشوران في سلسلة **لغويات** من نشر (مكتبة لبنان ناشرون) و (لونجمان المصرية).

وأخيراً أُسجل شكري وتقديري إلى كُلٍّ من د. ندى الشايع ود. رفعت السوداني وطالب الدكتوراه السيد نجم عبد الواحد حسين لجُهودهم الكريمة في قراءة وتدقيق نسخة الكتاب الأخيرة، وإلى الآنسة أدماء صباح لجهودها المباركة في طباعة الفهارس.

شكر وتقدير وإهداء

وفي الختام لا بُدَّ من تسجيل شكري وتقديري لأخي الأستاذ الفاضل فراس عواد معروف، أولاً، لأنه شارك في تركيز اهتمامي على علم اللُّغة، وثانياً لمُراجعته الدقيقة لهذه الترجمة ولإبدائه المُلاحظات الدقيقة والقيِّمة وإسدائه النصائح التي ساهمت في تيسير لغة الترجمة وجعلها سهلة الهضم للقارئ العربي، لذلك استغلّ هذه المُناسَبة لأهدي هذه الترجمة:

إلى الأستاذ الفاضل (فراس عواد معروف)* تقديراً وعرفاناً بالجميل.

هشام إبراهيم عبد الله الخليفة

أستاذ مساعد/كلية الآداب الجامعة العراقية

* توفي الأستاذ فراس قبل أن تنشر الترجمة الحالية بفترة قصيرة. أدعو الله أن يجعل ما بذله من جهد في ميزان حسناته. [المترجم]

مقدمة الطبعة الثانية

في هذا الكتاب، الذي نُشر قبل تسعة أعوام، نُقدّم للقارئ مُقْتَرَباً جديداً لدراسة التواصل البشري. وهذا المُقترب (الذي عرضنا خُطوطه العامة في الفصل الأول) مبني على أساس رُؤية شاملة للإدراك* المعرفي البشري (التي فصَّلناها وطوَّرناها في الفصلين الثاني** والثالث). فنحن نُحاول أن نُبَيِّن أن عمليات (الإدراك أو المعرفة) cognition لدى البشر مُتكيِّفة ومُتوجِّهة نحو تحقيق أكبر قدر مُمكن من التأثير (الإدراكي - المعرفي) cognitive effect مُقابل أقل قدر من الجُهد effort المبذول للمُعالجة. ولتحقيق ذلك، يتوجب على الأشخاص أن يُركّزوا انتباههم على ما يبدُو لهم أكثر المعلومات المُتوافرة صِلةً. فأنْ تتواصل يعني أن تطلب انتباه المُخاطَب: ولذلك فأنْ تتواصل يعني أن تَدلَّ ضمناً على أن المعلومات التي يتمّ توصيلها هي ذات صِلة. إن هذه الفكرة الأساسية (التي فصَّلناها وطوَّرناها في الفصل الثالث) التي تُفيد أن المعلومات التي يتم توصيلها تجلب معها ضماناً بالصِّلة، هي ما أسميناه في الطبعة الأُولى (مبدأ الصِّلة) والتي سنُسمّيها الآن (مبدأ الصِّلة الثاني أو التواصلي) (انظر خاتمة هذه الطبعة). نحن نُحاول أن نُثبت أن مبدأ الصِّلة هذا جوهري وضَروري لتفسير التواصل البشري،

---

* سأُشير إلى مُصطلحَيْ (إدراك معرفي) و (إدراكي - معرفي) بكلمتَيْ (إدراك) و (إدراكي) اختصاراً، وسأُشير إلى مُصطلحَيْ (perception) و (perceptual) بكلمتي (إدراك حسي) و(إدراكيحسي) على الرَّغم من أن المُصطلح الشائع في أوساط علم النفس للإشارة إلى الأول هو (المعرفة) وإلى الثاني هو (الإدراك)، لكني خشيت من الخَلْط الذي قد يحصل بين مدلولي (cognition) و (knowledge). [المترجم].

** في الفصل الثاني بعض الجفاف ويحتاج بعض الصبر من القارئ لكي يتمتع بقراءة بقية الفصول الرائعة والمُمتعة. [المترجم].

وسنُبَيِّن (في الفصل الرابع) كيف يكون كافياً لوحده لتفسير التفاعل بين المعنى اللُّغوي والعوامل السِّياقية في تفسير القَوْلة (utterance) أو تأويلها.

فيما يأتي نُبَيِّن كيف ظهر هذا الكتاب إلى الوجود. في العام 1975 نشرت (ديدري ولسون) كتابها **الافتراض المُسبق وعلم الدلالة اللاشرط - صدقي** *Presupposition and Non-Truth Conditional Semantics*، ونشر (دان سبيربر) مقالته **بدايات البلاغة الإدراكية** وهو تكملة لكتابه **إعادة النظر في الرمزية** *Rethinking Symbolism*. وفي هذين العملين، كان كلانا يتجه نحو الفعليّات Pragmatics - أي دراسة العوامل السِّياقية في التواصل اللفظي - ولكن من منظورين مُختلفين: فـ (ديدري ولسون) كانت تُبَيِّن كيف أن بعض المشاكل التي تبدو دلالية، يُمكن أن تُحلّ بصورة أفضل على المستوى الفعلياتي؛ أما (دان سبيربر) فكان يدعو إلى رُؤية للأشكال البلاغية أُسسها مبنية على الفعليّات. ثم وضعنا مشروعاً لكتابة مقالة مشتركة، في ظرف بضعة شهور، نُغطّي فيها، في الأقل على شكل خُطة، المساحة بين وجهتَيْ نظرينا، ونُبَيِّن نقاط الاتصال والانقطاع بين علوم الدلالة والفعليّات والبلاغة. لكن العمل لم يجرِ حسب ما كان مُخطّطاً له. فقد انهمكنا في تنفيذ البرنامج أو الخُطة التي قصدنا إلى مجرد وضع خطوطها العامة فحَسْب. وهكذا تحوّلت الشهور إلى أعوام، وتحوّلت المقالة المُخطَّط لها إلى سلسلة من البُحوث والكتاب الحالي.

إن الطبعة الثانية تُحافظ على نص الكتاب الأصلي، باستثناء تصحيح الأخطاء المطبعية، وإزالة الأخطاء والتناقضات الواضحة، وتحديث المراجع الموجودة، وإضافة بضع مُلاحظات توضيحية. وفي الخاتمة الجديدة، نعرض الخطوط العامة للتطوّرات الرئيسة التي حصلت في النظرية منذ صدور الطبعة الأولى، وندعو لبعض التعديلات سواء في الصياغة أم في المُحتوى.

إن عدداً من الناس الذين ساعدونا بالتشجيع والنقد يتحمّلون جُزءاً من المسؤولية عن عدم التزامنا بخُططنا الأصلية التي كانت تقضي بكتابة خُلاصة لخُطوط عريضة للبرنامج، وهم: (سكوت أتران) Scott Atran و(رجاينا بلاس)

و(مايكل برودي) Michael Brody و(سلفين برومبيرغر) Sylvain Bromberger و(آنابيل كورماك) Annabel Cormack و(مارتن ديفيز) Martin Davis و(سو جورج) Sue George و(بول غرايس) Paul Grice و(إيرنست أوغست غوت) Ernst August Gutt و(سام غوتنبلان) Sam Guttenplan و(جيل هاوس) Jill House و(بيير جيكوب) Pierre Jacob و(فيل جونسون-ليرد) Phil Johnson-Laird و(أرافيند جوشي) Aravind Joshi و(جيري كاتز) Jerry Katz و(ستيفن لفنسون) Stephen Levinson و(روز مكلارن) Rose Maclaran و(جورج أ. مِلر) George A. Miller و(داينا مري) Dinah Murray و(ستيفن نيل) Stephen Neale و(يوجي نيشياما) Yuji Nishiyama و(ألن برنس) Allen Prince و(آن ريبول) Anne Reboul و(فرانسوا ريكاناتي) Francois Recanati و(مايكل روشمونت) Michael Rochemont و(نيكولاس رووت) Nicholas Ruwet و(ودوروتا رايكلك) Dorota Rychlik و(تزفيتان تودوروف) Tzvetan Todorov و(تشارلز ترافس) Charles Travis و(بوني فيبر) Bonnie Webber. و(دان سبيربر) يشكر بشكل خاص (مونيك كانتو- سبيربر) Monique Canto Sperber و(كاثرين كلن) Catherine Cullen وكلاً من (ينكا) و(مانيس) سبيربر. أما (ديدري ولسون) فتشكر زملاءها (دايان بلاكمور) Diane Blakemore و(روبن كارستون) Robyn Carston و(روث كمبسون) Ruth Kempson و(نيل سميث) Neil Smith، وبخاصة زوجها (ثيودور زلدن) Theodore Zeldin. وبالنسبة لهذه الطبعة الثانية، فقد استفدنا من تعليقات واقتراحات ودعم أعضاء مجموعة الصِّلة عبر البريد الإلكتروني.

قائمة الرموز المستخدمة في الكتاب

ق، ك افتراضات مفردة.

قو قولة

ف مجموعة الافتراضات التي تُظهرها القَوْلة.

س مجموعة من الافتراضات السِّياقية.

قص مجموعة الافتراضات التي تقصد المُتواصلة أن تظهرها.

ج مجموعة من الافتراضات الجديدة.

(1)، (2) هوامش الطبعة الأولى.

(أ)، (ب) هوامش الطبعة الثانية.

الفصل الأول

التواصـل

COMMUNICATION

[1] كيف يَتواصل البشر فيما بينهم؟ بالنسبة للتواصل اللُّغوي (اللفظي)، في الأقل، هناك نوع من الجواب الشعبي التقليدي تُوحي به مجموعة مُتنوّعة من الاستعارات المُتداولة يومياً، مثل: ''أن تضع أفكارك في كلمات''، و ''أن تُوصل أفكارك إلى الطرف الآخر''، و''أن تُدوّن أفكارك على الورق''، وهلمّ جرّاً[1]. إن هذه الاستعارات تجعل الأمر يبدُو كما لو كان التواصل اللُّغوي هو مسألة تعليب مُحتوى ما - وهذه هي الأُخرى استعارة - في كلمات، ثم إرساله ليقوم المُتلقّي في الطرف الآخر بفتح العُلبة. إن هذه التعبيرات المجازية هي من القوة بحيث تجعلنا نَنْسى أن الجواب الذي تُوحي به لا يُمكن أن يكون صادقاً. فنحن حين كتبنا هذا الكتاب لم نَقُمْ بوضع أفكارنا على الورق بالمعنى الحرفي. إن ما وضعناه على الورق هو علامات سوداء صغيرة، وهي التي تنظرون الآن إلى نُسخة منها. أما بالنسبة لأفكارنا، فهي تبقى حيث كانت دائماً في أدمغتنا.

لنفرضْ أن من المُمكن نقل الأفكار بصورة مادية من دماغ إلى آخر، كما هو الحال في البرامج والبيانات المخزونة على القُرص المغناطيسي التي يمكن نقلها من حاسوب إلى آخر، حين ذلك لن تكون هناك حاجة للتواصل (أمّا كون

---

(1) انظر (ردي 1979) Reddy لمُناقشة هذه الاستعارات المُضلِّلة.

التواصل مع ذلك مُفيداً لكونه أسرع وأكثر اقتصاداً فهو قضية أُخرى). لكن الحقيقة أن الأفكار لا تنتقل، وما يُحقّقه التواصل البشري لا يُمكن تحقيقه بأية وسيلة أُخرى.

إن التواصل هو عملية تتطلّب جهازين لمُعالجة المعلومات. أحد الجهازين يُغيِّر أو يُعدِّل البيئة الفيزيائية للآخر. ونتيجة لذلك، يقوم الجهاز الثاني بتكوين تمثيل أو ترميز representation مُشابه للتمثيل المخزون في الأول. فالتواصل الشفوي، على سبيل المِثال، هو تعديل يقوم به المُتكلّم للبيئة السمعية للمُستمع، ونتيجة لهذا التعديل يُكوِّن المُستمع أفكاراً مُشابهة لأفكار المُتكلّم. إن دراسة التواصل تُثير سُؤالين: أولاً: ما الذي يتمّ توصيله، ثانياً: كيف يتحقَّق التواصل؟.

ما الذي يتمّ توصيله؟ من الأجوبة التي تمّ اقتراحها ما يأتي: معانٍ، معلومات، قضايا، أفكار، خواطر، مُعتقدات، توجّهات، انفعالات. وقد يكون أكثر من واحد من هذه الأجوبة صحيحاً. وبالتأكيد، فإنَّ ما يتم توصيله بواسطة [2] الشعائر الدينية يختلف تماماً عما توصله قائمة أسعار البُورصة. وحتى ضمن مجال التواصل اللُّغوي يبدُو هناك فَرْق جسيم بين ما تُوصله القصيدة والوثيقة القانونية مثلاً. ومع ذلك، فإننا سنُحاول أن نُثبت في (القسم 11) من الفصل الحالي أن هناك جواباً شاملاً عن هذا السؤال.

وفي هذه الأثناء سنتحدّث بصورة غير رسمية تماماً عن توصيل الأفكار والاقتراحات والمعلومات. إن ما نعنيه بكلمة (أفكار) هو التمثيلات التصوُّرية Conceptual representations (في مُقابل التمثيلات الحسية أو الحالات الانفعالية). وما نعنيه بكلمة (افتراضات) assumptions هو الأفكار التي يُعاملها الفرد بوصفها تمثيلات لعالم الواقع (في مُقابل الروايات والرغبات وتمثيلات التمثيلات). إن بعض الكتّاب (درتسكه Dretske 1981 مثلاً) يستعملون المُصطلحين (معلومات) information و(يعلم أو يبلغ) inform للتحدّث عن تمثيل الحقائق ونقلها فقط؛ فبالنسبة لهم تكون كُل المعلومات بطبيعتها صادقة. أما نحن فنستعمل المُصطلحين بصورة أوسع حيث سنضع في عداد المعلومات ليس

الحقائق فقط، وإنما أيضاً الافتراضات المشكوك فيها أو الكاذبة والتي تُقَدَّم بوصفها حقائق. وسنُحاول في القسم (8) أن نُقدّم وصفاً أكثر دِقّة للمعلومات. وفي الفصل الثاني، سنتناول بنية الأفكار والافتراضات بشيء من التفصيل.

إن ما يَفوق السؤال عن مُحتوى التواصل أهميةً هو السؤال عن كيفية تحقيق التواصل. كيف يكون للحافز أو المُنَبِّه المادي أن يُحقّق الشبه المطلوب بالأفكار في حين لا يوجد أي شبه على الإطلاق بين الحافز والأفكار التي يعقد مشابهة معها؟ هنا أيضاً يجدر السؤال فيما إذا كان هناك جواب واحد وشامل. هل يجب أن تكون هناك، أو هل يمكن أن تكون هناك، نظرية عامة في التواصل؟ يبدو أن أغلبية المُؤلفين - بقدر ما يكونون واعين لهذه المسألة - يعتقدون أن ذلك من المُمكن ومن الضروري.

دعونا نتناول هذا السؤال بمَعايير سؤال آخر. فمن الواضح أن ما من أحد لديه الاستعداد لإضاعة الوقت في مُحاولة اختراع نظرية عامة للحركة locomotion. فالمشي مثلاً يجب أن يُفسَّر بمَعايير أُنْمُوذج فيزيولوجي (فسلجي)، في حين أن تحليق الطائرة يُفسَّر بمَعايير أُنموذج هندسي. وفي الوقت الذي نُقرُّ بحقيقة أن كُلّاً من المشي وتحليق الطائرة يقعان في ضمن القوانين الفيزيائية نفسها، فإن تلك القوانين هي على قدر من العُمومية بحيث لا تصلح لتكوين نظرية عامّة في الحركة. وهكذا، فإن ظاهرة الحركة هي إما على درجة عالية من العُمومية وإما ليست بالقدر الكافي من العُمومية لكي تصلح أن تكون موضوعاً لنظرية مُوحّدة. وهنا يجدر السؤال فيما إذا كانت هذه هي أيضاً حال التواصل.

يبدو أن هناك اتفاقاً عاماً بشأن إمكانية وضرورة وجود نظرية عامة للتواصل. فمنذ (أرسطو) نزولاً إلى السميوطيقا الحديثة Semiotics، كانت كل نظريات التواصل مبنية على أساس أنموذج واحد سنُطلق عليه اسم أُنْمُوذج* الشفرة code

* الشفرة رُموز يستعملها فريق من الناس للتفاهم السرّي فيما بينهم وهي دخيلة وفصيحها الجفر. (المعجم الوسيط). لقد آثرت استعمال اللفظة الشائعة ويبدو أنها دخيلة من الفرنسية chiffre (المترجم).

model. فحَسَب أُنموذج الشفرة يتمّ تحقيق التواصل عن طريق تشفير encoding الرسائل وفك شفرتها decoding. لكن في الآونة الأخيرة اقترح العديد من الفلاسفة، ولا سيما (بول غرايس) و(ديفيد لويس)، أُنموذجاً مُختلفاً تماماً، سنُطلق عليه اسم الأُنموذج الاستدلالي *inferential model*. وحسب هذا الأُنْمُوذج الاستدلالي، يتمّ تحقيق التواصل بواسطة توافر البيِّنة (الدليل) وتأويلها.

[3] إن أُنموذج الشفرة وأُنموذج الاستدلال ليسا مُتضاربين؛ إذ يُمكن الجمع بينهما بطرائق مُتنوّعة. لقد بيَّنت بُحوث عُلماء الفعليّات pragmatists وفلاسفة اللُّغة وعُلماء اللُّغة النفسيين خلال العشرين عاماً الماضية أن التواصل اللُّغوي يتضمّن عمليات تشفير وعمليات استدلالية. وهكذا، فإن كلا الأُنْمُوذجين التشفير والاستدلال يُمكن أن يُسهما في دراسة التواصل اللُّغوي. لكن في العادة يتمّ الافتراض بأن أحد الأُنْمُوذجين يجب أن يُزوِّدنا بالإطار الشامل الصحيح لدراسة التواصل بصورة عامة. إن أغلبية المُؤلّفين يفترضون كتحصيل حاصل أن أية نظرية صحيحة للتواصل يجب أن تُبنى على أساس أُنموذج الشفرة المعروف؛ وهناك عدد قليل من الفلاسفة الذين يبدو أنه قد استهوتهم فكرة تطوير الأُنْمُوذج الاستدلالي إلى نظرية استدلالية في التواصل.

وبمُقابل هذه الآراء الاختزالية، فإننا نُؤكّد أن التواصل يُمكن أن يحصل بطرائق مُختلفة بعضها عن البعض الآخر كاختلاف المشي عن تحليق الطائرة. ولا سيما أن التواصل يُمكن أن يحصل عن طريق تشفير الرسائل وفك تشفيرها، وهو يُمكن أن يحصل بواسطة تزويد المُتلقّي ببيّنة على استدلال مقصود. إن كل واحد من أُنموذجي التشفير والاستدلال يَفِي بالغَرَض بالنسبة لنَمَط مُختلف من التواصل؛ لذلك فإن من الخطأ الارتقاء بأيّ واحد منهما إلى مرتبة نظرية عامة في التواصل. إن كُلّاً من التواصل المُشفر والتواصل الاستدلالي، هما عُرضة لقُيود عامة تنطبق على جميع أشكال مُعالَجة المعلومات، لكن هذه هي أيضاً على درجة من العُمومية بحيث لا تصلح لتكوين نظرية عامة في التواصل.

إن بعض أنماط الحركة يتضمّن تفاعل آليتين مُختلفتين تماماً. فسياقة الدراجة

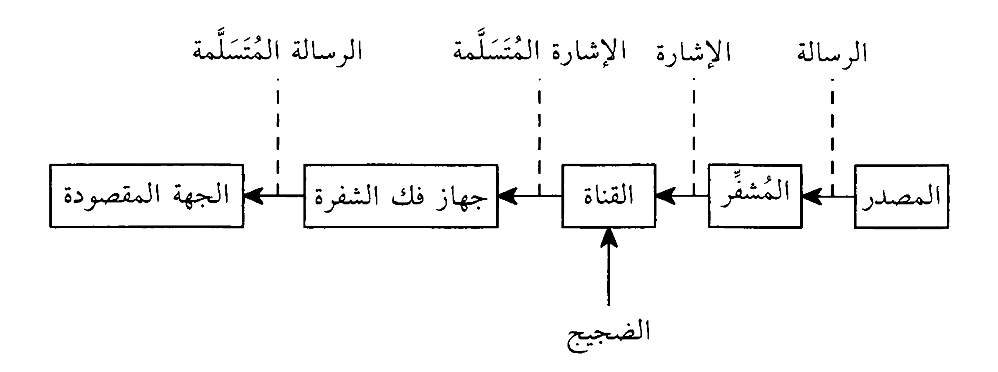
الهوائية مثلاً، تتضمّن كُلّاً من الفسلجة والهندسة. وبالطريقة نفسها، فإن التواصل يتضمّن كِلا الآليتين التشفير والاستدلال. لهذا، فمن الضروري عند مُحاولتنا بناء وصف شافٍ لهذين النَّمطين من الآلية والتفاعل أن نُدرك أنهما مُستقلّان بعضهما عن بعضهما الآخر بصورة جوهرية، وأن التواصل بصورة عامة مُستقل عن أي واحد منهما.

سنُناقش في الأقسام 1-3 من هذا الفصل نظرية الشفرة، وفي الأقسام 4-7 سنُناقش النظرية الاستدلالية. وفي مناقشتنا آراء مُنظّري التشفير والاستدلال، سيكون هدفنا هو المُباينة أو المُغايرة بين مُقتربين مُتطرفين لكي يتسنّى لنا أن نُبيِّن بالتفصيل مدى الاختيارات المُتوافرة. فهدفنا هو ليس إنصاف أولئك الذين دافعوا عن النُّسخ المُصاغة بشكل دقيق أو الغامضة بشكل حذر من أيٍّ من المُقتربين. وفي الأقسام 8-12 من هذا الفصل والفصلين (2) و(3)، سنَتقدّم باقتراح نأمل أن يكون أُنموذجاً استدلالياً مُحسَّناً. ومع ذلك، فإننا لا نُعدّ هذا الأُنْمُوذج أساساً لنظرية عامة في التواصل. ففي الفصل الرابع، سنُبَيِّن بدلاً من ذلك كيف يُمكن الجمع بينه وبين أُنْمُوذج الشفرة لتزويدنا بوصف قادر على تفسير التواصل اللُّغوي.

1 - أُنموذج الشفرة والمُقترب السميوطيقي للتواصل:

الشفرة هي، بالمعنى الذي سنستعمل به المُصطلح، نظام يربط أو يُزاوج بين الرسائل والإشارات بحيث يُمكِّن جهازي مُعالجة معلومات (كائنات حية أو مَكائن) من التواصل فيما بينهما. الرسالة message هي تمثيل داخلي خاص [4] بالأجهزة المُتواصلة. والإشارة signal هي تعديل في البيئة الخارجية، يُصدره أحد الجهازين ويتعرّف عليه الآخر. إنَّ شفرة بسيطة مثل شفرة (مورس) Morse، يُمكن أن تتكوّن من قائمة لا لَبْس فيها من أزواج الرسائل والإشارات. أما الشفرة الأكثر تعقيداً، مثل اللُّغة الإنكليزية، فيُمكن أن تتكوّن من نظام من الرموز والقواعد لتوليد مثل هذه الأزواج.

إنَّ مُخطط (شانن) و(ويفر) (1949) Shannon, Weaver الذي يستشهد به الكثيرون[2] والذي عدّلناه بصورة طفيفة في الشكل (1)، يُبيِّن لنا كيف يُمكن للتواصل أن يحصل باستعمال الشفرة:



الشكل (1)

إن هذا المُخطَّط يُبيِّن لنا كيف يُمكن نقل نُسخة طِبق الأصل من رسالة موجودة في مصدر معلومات مُعيَّن إلى جِهة مقصودة نتيجة لعملية التواصل. فعلى سبيل المِثال، يُمكن أن يكون المصدر والجِهة المقصودة مُوظّفي الاتصالات، وأن يكون جهاز التشفير وجهاز فَكّ الشفرة هما ماكنتي تلكس، وقناة الاتصال هي سلكاً كهربائياً، والرسالة هي نصاً، أي سلسلة من الحروف، والإشارة هي سلسلة من النبضات الكهربائية. فالرسالة يطبعها المصدر على لوحة مفاتيح المشفِّر (بالكسر). والمُشفِّر يحتوي على شفرة تربط بين كل واحد من الحروف ونسق مُميَّز من النبضات الكهربائية. ثم يقوم المُشفِّر بإرسال هذه النبضات عبر القناة إلى جهاز فَكّ الشفرة. وجهاز فَكّ الشفرة يحتوي على نُسخة طِبق الأصل من شفرة

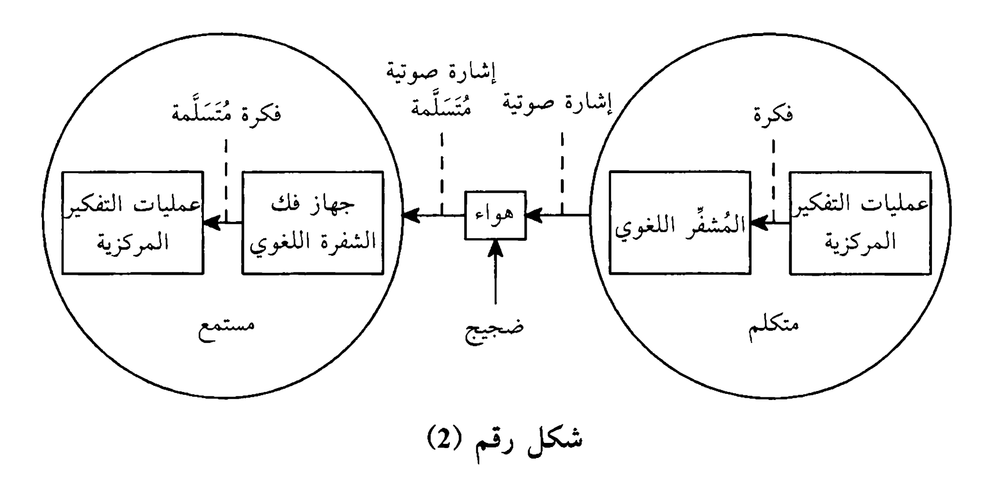
(2) على سبيل المثال، من قبل (ياكوبسن 1960) Jacobson، الذي يستعمله لتصنيف وظائف اللُّغة، ومن قبل (لاينز 1977) Lyons الذي يراه ناقصاً، لكن ليس قاصراً بشكل جذري لتفسير التواصل اللُّغوي.

المُشفِّر فيستعملها لتسليم الجِهة المقصودة سلسلة من الحروف والعلامات المُرتبطة عن طريق الشفرة بالنبضات الكهربائية التي تسلَّمها.

وهكذا يتحقّق التواصل عن طريق تشفير رسالة غير قادرة على التنقّل، بتحويلها إلى إشارة قادرة على ذلك، ومن ثم فَكّ شفرة تلك الإشارة في الجِهة المُتسلّمة. الضجيج على طول قناة الاتصال (الاضطرابات في التيار الكهربائي في حالة مثالنا)، يُمكن أن يُشوِّه الإشارة. وبخلاف ذلك، فما دام الجهازان غير عاطلين والشفرة مُتطابقة في طرفي الاتصال، فإن الاتصال يكون مضموناً.

إن الأجهزة المُتواصلة في هذا المِثال، هي ليست موظفي الاتصالات ولا مَكَائن التلكس، وإنما الإنسان والماكنة في كِلا الجانبين. وهذا التعقيد الظاهري [5] هو في الحقيقة يُغنينا بالمعلومات التوضيحية. فهو يُبيِّن ما يجب أن تكون عليه البنية أو التركيبة الداخلية لأي جهاز قادر على التواصل بالشفرة. لنتأملْ حالة نحل العسل، فقد بيّن (فون فريش 1967 Von Frisch) أن النحل يستطيع أن يُشفِّر معلوماته بشأن موقع الرحيق بصيغة الطيران (رقصات النحل) بحيث تستطيع النحلات الأُخرى بدورها أن تفكّ شفرة المعلومات وتعثر على الرحيق. ولتفسير هذه القُدرة على التواصل، يجب النظر إلى النحل بوصفه يحتوي جهازين فرعيين لمُعالجة المعلومات وهما: الذاكرة (التي تُكوِّن المصدر في جانب والجِهة المقصودة في الجانب الآخر)، والتي يُمكن أن تُخزّن فيها مُخطَّطات الطيران باتجاه الرحيق، وثم جهاز (التشفير - فَكّ الشفرة) الذي يربط أو يُزاوج الرسائل المُكوَّنة من مُخطّطات طيران مع الإشارات المُكوَّنة من رقصات.

وقد يبدُو من المُمكن اقتراح أُنْمُوذج مُشابه للتواصل اللُّغوي البشري، كما هو مُوضَّح في الشكل (2):



شكل رقم (2)

إن المصدر والجِهة المقصودة هنا هما عمليات التفكير المركزية، والمُشفِّر وجهاز فَكّ التشفير هما القُدرات اللُّغوية، والرسالة هي فكرة، وقناة الاتصال هي الهواء الذي ينقل الإشارة السمعية. هناك افتراضان خلف هذا المُقترح: الأول هو أنَّ اللُّغات البشرية، مثل السواحلية والإنكليزية، هي عبارة عن شفرات؛ والثاني هو أن هذه الشفرات تربط بين الأفكار والأصوات.

وعلى الرَّغم من أن مُخطط (شانن) و(ويفر) قد استُلْهِمَ من تكنولوجيا الاتصالات، فإن الفكرة الأساسية قديمة جداً وقد تمّ اقتراحها في الأساس كوصف للتواصل اللُّغوي. ولكي نُعطي مِثالين فقط، نقول إن (أرسطو) زعم أن ''الأصوات الملفوظة هي رُموز للمشاعر الموجودة في الروح''، التي هي الأُخرى، ''شبيهة بالأشياء الحقيقية''، (أرسطو، **في العبارة**: 43). وبمُصطلحاتنا فإن (أرسطو) كان يَزعم أن القَوْلات utterances تشفِّر الافتراضات. أما (آرنو) و(لانسلو) Arnauld, Lancelot فيَصِفان اللُّغة في كتابهما الشهير **نَحْوُ بور رويال** *Grammaire de Port-Royal* بكونها:

[6] ''ذلك الاختراع العجيب المُتضمّن استعمال (25) أو (30) صوتاً لتكوين عدد لا حصر له من الكلمات المُنوّعة، التي وإن لم يكن فيها أي شبه طبيعي بعمليات العقل، فهي مع ذلك وسيلة الكشف عن أسراره والكشف للآخرين الذين لا يستطيعون أن يروا ما في دواخل قلوبنا، عن مُختلف

> الأفكار والمشاعر التي نُحسّها تجاه الأشياء باختلاف أنواعها. لذلك ففي الإمكان تعريف الكلمات على أنها أصوات واضحة ومُميّزة يستعملها البشر بوصفها علامات للتعبير عن أفكارهم''. (آرنو ولانسلو، **نَحْوُ بور رويال**: 22).

إن وِجهة النظر التي ترى أن التواصل اللُّغوي، هو حصيلة تشفير الأفكار في الأصوات هي على درجة من الرُّسوخ في الثقافة الغربية بحيث بات من الصَّعب النظر إليها بوصفها فرضيّة وليس حقيقة. لكن مع ذلك، فإن أُنموذج التواصل اللفظي بوصفه شفرة ما هو إلا فرضيّة، لها ميزات مشهورة وعُيوب أقل شهرة. فميزتها الأساسية هي كونها ذات قُدرة تفسيرية: فالقَوْلات تنجح فعلاً في توصيل الأفكار، والفرضيّة القائلة بأنها تُشفّر الأفكار قد تُفسر لنا كيف يحصل ذلك. أما عيبها الأساسي فهو، كما سنُحاول أن نُبرهن قريباً، أنها قاصرة وَصْفياً: فالفهم أو الاستيعاب يتطلّب أكثر من مُجَرَّد فكّ تشفير الإشارة اللُّغوية.

إن المُقترب السميوطيقي (semiotic) للتواصل (كما كان بيرس Peirce يدعوه، وكما سندعُوه نحن) أو المُقترب السيميولوجي Semiological (كما كان سُوسير Saussure وأتباعه يدعُونه) هو تعميم لأُنموذج الشفرة للتواصل اللفظي على جميع أشكال التواصل. و(تودوروف) Todorov 1977 يُرجع بداياته إلى القديس (أُوغسطين) Augustine الذي أقبل على دراسة النحو والمنطق والبلاغة وعلم التأويل ضمن الإطار المُوحّد لنظرية العلامات. فقد كان ينظر إلى أنظمة العلامات بوصفها تحكم ليس التوصيل اللُّغوي الاعتيادي للأفكار فحَسْب، وإنما كذلك التأثيرات الشعرية للمجاز، والتواصل بالإشارات الجسدية، والرموز والشعائر الدينية، وتأويل النصوص المُقدّسة.

ومن وِجهة النظر السميوطيقية فإن وجود الشفرة الضمني هو التفسير الوحيد لكيفية حصول التواصل. وهذه "البديهية" يَصوغها عالم النفس (فيغوتسكي) Vygotsky هكذا:

''إن استحالة التفاهم بين العُقول من دون واسطة التعبير هي إحدى بديهيات علم النفس. فبِدُون نظام من العلامات اللُّغوية أو غير اللُّغوية لا يمكن تحقيق سوى أكثر أنماط التواصل بدائيةً ومَحدُوديةً. فالتواصل باستعمال الحركات التعبيرية الذي نُلاحظه بين الحيوانات هو ليس تواصلاً بقدر ما هو نشر للعواطف... إن التوصيل العقلاني القصدي للتجارب والأفكار إلى الآخرين يتطلّب نظاماً توسّطياً، ويُمثّل الكلام البشري الأُنْمُوذج الأساسي لذلك النِّظام''. (فيغوتسكي 1962: 6).

[7] وكُلَّما يُلاحظ وجود تواصل، يتمّ افتراض وجود نظام ضمني من العَلامات، فتغدو مُهمة السميوطيقي هي إعادة تركيب ذلك النِّظام. إن صياغة (سوسير) لهذا البرنامج مشهورة:

''اللُّغة هي نِظام من العلامات التي تُعبِّر عن الأفكار، ولذلك يُمكن مُقارنتها بنظام الكتابة وأبجدية الصُّمّ - البُكم والطُّقوس الرمزية والصِّيَغ المُؤدَّبة والإشارات العسكرية، إلخ لكنّها تفوق كل هذه الأنظمة أهميةً.

في الإمكان تَصوُّر علم يدرس حياة العَلامات ضمن المجتمع... أنا سأُسمّيه علم السيميولوجيا''. (سوسير 1974: 16).

لقد تمَّ تَبَنِّي البرنامج السميوطيقي بحماس من عدد من اللُّغويين ومنظِّري الأدب وعلماء النفس وعُلماء الاجتماع وعُلماء الأنثروبولوجيا. ها هي مُصادقة عالم أنثروبولوجي عليه:

''سوف أفترض أن كل الأبعاد غير اللَّفظية للثقافة بمُختلف أنواعها مثل أُسلوب اللباس، وتخطيط أو تصميم القرية، والعمارة، والأثاث، والطعام، والموسيقى، والإشارات الجسدية، والتوجّهات المُرتبطة بوضع الجسد وما شاكل، كلها تنتظم في مجموعات مُنسَّقة بحيث تتضمّن معلومات مُشفَّرة بصورة مُماثلة للأصوات والكلمات والجُمل في اللُّغة الطبيعية. لذلك، فأنا أفترض أن من المعقول تماماً أن نتحدّث عن

القواعد النحوية التي تحكم ارتداء الملابس، كما نتحدّث عن القواعد النحوية التي تحكم القَوْلات الكلامية''. (ليتش) (Leach 1976:1).

إن التاريخ الحديث للسميوطيقا هو في الوقت نفسه مزيج من النجاح المُؤسّساتي والإفلاس الفكري. فمن ناحية، تُوجد الآن أقسام ومعاهد وجمعيات ومُؤتمرات ودوريات كُلّها مُكرّسة للسميوطيقا. ومن ناحية أُخرى، فشلت السميوطيقا في أن تُنجز الوعود التي قطعتها على نفسها. وفي الحقيقة، لقد تمّ تقويض أُسسها بشدة. وهذا لا يعني إنكار أن العديد من السميوطيقيين قاموا بدراسات تطبيقية قيّمة جداً؛ ولكن هذا لا يعني أن الإطار السميوطيقي، كان مُثمراً ناهيك عن أن يكون سليماً من الناحية النظرية؛ إنه لا يعني أكثر من أنه لم يُصَبْ بالعُقْم بصورة تامة، أو أنه لم يتمّ الالتزام به بصورة صارمة في التطبيق[3].

لقد توقَّع (سوسير) أن ''القوانين التي اكتشفتها السميولوجيا ستكون قابلة للتطبيق على علم اللُّغة، وأن علم اللُّغة سيستَحوذ على مساحة واضحة المعالم ضمن الكُتلة الضخمة للحقائق الأنثروبولوجية'' (1974: 16). وما حصل في الحقيقة، هو أنه خلال بضعة عُقود التي ازْدَهر فيها علم اللُّغة البنيوي، تمّ تناول المشروع السميوطيقي بصورة جادة وتمّ توضيحه بتفصيل أكبر. فقد قام لُغويون من أمثال (هلمسليف) (Hjelmslev, 1928, 1959) و(كَنِث بايك) 1967 (Kenneth Pike) بتطوير مُخطّطات اصطلاحية طَموحة كأدوات لتنفيذه. لكن على الرَّغم من ذلك، لم يتمّ اكتشاف أي قانون سميوطيقي ذي أهمية على الإطلاق، ناهيك عن [8] تطبيقه على علم اللُّغة. وبعد نشر كتاب (نعوم تشومسكي) Noam Chomsky (**البِنى النحوية**) في (1957)، أخذ علم اللُّغة مساراً جديداً وتعرّض لتطوّرات غير عادية[4]، لكن لم يكن للسميوطيقا أيّ فضل في ذلك. فكُلّما ازداد فهمنا لبنية اللُّغة، أصبحت طبيعتها الفريدة والخاصة sui generis لافتة للنظر أكثر وأكثر.

---

(3) لفحص بحوث (ليفي ستراوس) Levi-Strauss في هذا الضوء، انظر (سبيربر 1985 الفصل 3).

(4) انظر (سمِث و ولسون 1979) Smith and Wilson لتقييم عام.

هكذا أصبح الافتراض بأن كُلّ أنظمة العَلامات لا بُدّ من أن تكون لها صِفات بنيوية مُتشابهة، افتراضاً لا يُمكن الدفاع عنه شيئاً فشيئاً.

لكن بدون هذا الافتراض، يغدُو البرنامج السميوطيقي خالياً من المعنى، وقد أطلق (سوسير) نُبوءة أُخرى:

> ''عن طريق دراسة الطُّقوس والعادات... إلخ بوصفها علامات، أعتقد أننا سنُلقي ضوءاً جديداً على الحقائق ونُؤكّد الحاجة لإدخالها ضمن علم للسيميولوجيا وتفسيرها بقوانينه''. (1974 : 17).

وهنا أيضاً حصلت مُحاولات جريئة من أنثروبولوجيين من أمثال (ليفي-ستروس) (Levi-Strauss)، ومُنظّري الأدب مثل (بارت) Barthes، لتناول الرمزية الثقافية أو الفنّية بمَعايير سميوطيقية. لا شك أن هؤلاء قاموا بإلقاء الضوء على الظواهر، في معرض هذه المُحاولات، ووجّهوا الانتباه على العديد من الانتظامات والاطّرادات المُثيرة للاهتمام؛ لكنهم لم يقترِبُوا أبداً من اكتشاف شفرة بالمعنى الدقيق للكلمة: أيْ، نظام من أزواج الإشارة والرسالة يُمكنه من أن يُفسِّر لنا كيف تنجح الأساطير والأعمال الأدبية في توصيل ما هو أكثر من معانيها اللُّغوية، وكيف يُمكن للشعائر والعادات أن تنجح في التوصيل على الإطلاق.

إن هذا الفشل غني بالدروس. فلقد تبيّن لنا من خلال فهمنا الأفضل للأساطير والأدب والطُّقوس... إلخ، أن هذه الظواهر الثقافية لا تصلح بصورة عامة لتوصيل الرسائل المُحدَّدة والقابلة للتنبُّوء بها. بل هي تُركّز انتباه المُستمع في اتجاهات مُعيَّنة، وهي تُساعد في إضفاء شيء من التركيب أو البِنية على التجربة. وبذلك القدر يتحقّق شيء من التَّشابُه في التمثيلات (الترميز) بين الفنّانين أو من يَقومون بالأداء وبين المُستمعين، ومن ثم يتحقّق شيء من التواصل. لكن هذا بعيد كل البعد عن المُطابقة في التمثيلات التي أُعِدَّ التواصل المشفَّر لضمانها. ليس من الواضح أبداً كيف يُمكن تفسير نمط التواصل المتضمن في هذه الحالات بمَعايير أُنموذج الشفرة.

وقد يكون ردّ السميوطيقي كالآتي: إذا وضعنا في البال أن أفضل النَّماذج المُتوافرة للُّغات البشرية هي أنماط النحو التوليدي generative grammars: ما دام النحو التوليدي هو شفرة تربط بين التمثيلات الصوتية للجُمَل والتمثيلات الدلالية للجمل، فإن أُنموذج الشفرة قابل للتطبيق على التواصل اللفظي. ثم إن أشكالاً أُخرى من التواصل، مثلاً تلك التي تتضمّن إشارات (مورس) أو إشارات المرور، يُمكن وصفها هي الأُخرى بصورة وافية بمَعايير أُنْمُوذج الشفرة. أما بالنسبة للطُّقوس والعادات والفنون، فعلى الرَّغم من أن المُقترب السميوطيقي غير قادر على مُعالجتها حتى الآن، فإنه لا يُوجد كذلك أيُّ مُقترب بديل مُتطوّر بشكل جيد. لذلك فإن أُنموذج الشفرة ما زال التفسير الوحيد المُتوافر لكيفية تحقيق التواصل على الإطلاق.

[9] وسنُحاول أن نُبيِّن أن هذا الخط من المُحاجة باطل. صحيح أن اللُّغة هي شفرة تُزاوج بين التمثيلات الصوتية والدلالية للجُمل. إلا أن هناك فَجْوة بين التمثيلات الدلالية للجمل والأفكار التي تُوصلها القَوْلات. وهذه الفَجْوة لا تُملَأ بالمزيد من التشفير، بل بالاستدلال. وفضلاً عن ذلك هناك بديل عن أُنموذج الشفرة للتواصل، فقد تمّ وصف التواصل على أنه عملية إدراك استدلالي لمقاصد المُتواصل (المتكلم). وسنُحاول أن نُبيِّن كيف يُمكن تحسين هذا الوصف وجعله تفسيرياً[5].

2 - فَكّ الشفرة والاستدلال في الاستيعاب* اللُّغوي:

كما ذكرنا سابقاً فإن النحو التوليدي هو شفرة تُزاوج بين التمثيلات الصوتية والدلالية للجُمَل. وبما أن في الإمكان بشكل عام أن نُدرك القَوْلة بوصفها تجسيداً للتمثيل الصوتي لجُملة واحدة (أو جُملتين في حالة الاشتراك أو اللَّبْس

---

(5) لمناقشة المُقتربات السميوطيقية للرمزية في الثقافة والفن، ولمُقترحات لأجل مُقترب بديل انظر (سبيربر 1975أ، 1980).

* لا بدَّ من تنبيه القارئ إلى أني أستعمل مُصطلح (الاستيعاب) في كل فصول الكتاب لترجمة المصطلح الإنكليزي comprehension بمعنى (الفَهْم) وليس بمعنى (سعة الوعاء للاحتواء) الذي يُقابل كلمة capacity الإنكليزية. [المترجم].

وقد يكون ردّ السميوطيقي كالآتي: إذا وضعنا في البال أن أفضل النَّماذج المُتوافرة للُّغات البشرية هي أنماط النحو التوليدي generative grammars: ما دام النحو التوليدي هو شفرة تربط بين التمثيلات الصوتية للجُمَل والتمثيلات الدلالية للجمل، فإن أُنموذج الشفرة قابل للتطبيق على التواصل اللفظي. ثم إن أشكالاً أُخرى من التواصل، مثلاً تلك التي تتضمّن إشارات (مورس) أو إشارات المرور، يُمكن وصفها هي الأُخرى بصورة وافية بمَعايير أُنْمُوذج الشفرة. أما بالنسبة للطُّقوس والعادات والفنون، فعلى الرَّغم من أن المُقترب السميوطيقي غير قادر على مُعالجتها حتى الآن، فإنه لا يُوجد كذلك أيُّ مُقترب بديل مُتطوّر بشكل جيد. لذلك فإن أُنموذج الشفرة ما زال التفسير الوحيد المُتوافر لكيفية تحقيق التواصل على الإطلاق.

[9] وسنُحاول أن نُبيِّن أن هذا الخط من المُحاجة باطل. صحيح أن اللُّغة هي شفرة تُزاوج بين التمثيلات الصوتية والدلالية للجُمل. إلا أن هناك فَجْوة بين التمثيلات الدلالية للجمل والأفكار التي تُوصلها القَوْلات. وهذه الفَجْوة لا تُملأ بالمزيد من التشفير، بل بالاستدلال. وفضلاً عن ذلك هناك بديل عن أُنموذج الشفرة للتواصل، فقد تمّ وصف التواصل على أنه عملية إدراك استدلالي لمقاصد المُتواصل (المتكلم). وسنُحاول أن نُبيِّن كيف يُمكن تحسين هذا الوصف وجعله تفسيرياً[5].

2 - فَكّ الشفرة والاستدلال في الاستيعاب* اللُّغوي:

كما ذكرنا سابقاً فإن النحو التوليدي هو شفرة تُزاوج بين التمثيلات الصوتية والدلالية للجُمَل. وبما أن في الإمكان بشكل عام أن نُدرك القَوْلة بوصفها تجسيداً للتمثيل الصوتي لجُملة واحدة (أو جُملتين في حالة الاشتراك أو اللَّبْس

(5) لمناقشة المُقتربات السميوطيقية للرمزية في الثقافة والفن، ولمُقترحات لأجل مُقترب بديل انظر (سبيربر 1975أ، 1980).

* لا بدَّ من تنبيه القارئ إلى أني أستعمل مُصطلح (الاستيعاب) في كل فصول الكتاب لترجمة المصطلح الإنكليزي comprehension بمعنى (الفَهْم) وليس بمعنى (سعة الوعاء للاحتواء) الذي يُقابل كلمة capacity الإنكليزية. [المترجم].

الصوتي)، فمن المعقول أن نَعدَّ التمثيلات الصوتية للجمل مُوازية تماماً للأصوات الحقيقية للكلام. وعلى العكس من ذلك، بما أن في الإمكان استعمال أغلب الجُمَل لتوصيل عدد لا يُحصى من الأفكار المُختلفة، فإن من غير المُمكن أن نَعدَّ التمثيلات الدلالية مُوازية بصورة تامّة للأفكار. وهكذا فعند تكوين صورة عامة للتواصل اللفظي يغدُو من التجريد المثالي المشروع (وإن كان من المحتمل عدم مُوافقة علماء الأصوات) أن نتجاهل الاختلافات بين التمثيلات الصوتية للجمل والتجسيدات أو الإدراكات السمعية للقَوْلات. لكن من ناحية أُخرى، ليس من المشروع أو الجائز أن نتجاهل الاختلافات بين التمثيلات الدلالية للجُمل والأفكار التي تُسْتَعْمَل القَوْلاتُ لتوصيلها.

إن من الأمور الحاسمة في هذا الصدد، الفَرْق بين الجُمَل *sentences* والقَوْلات *utterances*، فالقَوْلة لها العديد من الصفات المُنوّعة، اللُّغوية وغير اللُّغوية. فهي قد تحتوي على كلمة "حذاء"، أو ضمير الذات الانعكاسي، أو صِفة ذات ثلاثة مقاطع؛ وهي يُمكن أن يقولها في حافلة شخص مزكوم جداً يُخاطب فيها صديقاً حميماً. إن النحو التوليدي يقوم بتجريد الصفات اللُّغوية المَحْضة للقَوْلات، ويصف بِنية لغوية عامة، أي الجملة، التي تشترك بها عِدّة قَوْلات مُتنوعة لا تختلف سوى في صِفاتها غير اللُّغوية. إن التمثيل الدلالي للجُملة بحدّ ذاته، وبالشكل الذي يُعيّن فيه النحو التحويلي ذلك التمثيل للجُملة، لا يُمكن أن يأخذ بنظر الاعتبار صِفات غير لُغوية مثل وقت ومكان النُّطق بالقَوْلة، وهُوِيّة المتكلم، ومقاصد المُتكلّم وهلمّ جرّاً.

والتمثيل الدلالي للجُملة، يتناول نوعاً من القَدْر المُشترك من المعنى الذي تشترك فيه كُل قَوْلة لتلك الجُملة. غير أن القَوْلات المُختلفة للجُملة الواحدة قد تختلف في تأويلها، بل هي حقاً تختلف عادةً. إن دراسة التمثيل الدلالي للجُمل تعود إلى علم النحو. أما دراسة تأويل القَوْلات أو تفسيرها، فتنتمي إلى ما يُسمّى الآن بـ "الفعليات" "pragmatics"[6]، وعلى سبيل التوضيح، لنتأمَّل الجُمَل (1) - (3): [10]

(6) وهو مُصطلح غير مُوفّق بعض الشيء اقترحه (س.و. مورس 1938 C.W.Morris، =

1. أنا سآتي غداً.

2. (بيل) طويل القامة.

3. هِبَة* (بتسي) جعلتها سعيدة.

ليس في وسع النحو التحويلي أن يُحدّد مَنْ المُحَال عليه بالكلمات "أنا" و"بيل" و"بتسي"، ولا اليوم الذي يُصادف "غداً" فهو لا يستطيع أن يُزوِّدنا إلا ببعض الدلالات العامة جداً. فقد يقول لنا، مثلاً، إن كلمة "أنا" تُشير دائماً إلى المُتكلِّم وإن "بيل" و"بتسي" تُشيران إلى شخصين أو كائنين آخرين بهذين الاسمين، وإن كلمة "غداً" تُشير إلى اليوم الذي يلي النُّطق بالقَوْلة. إن هذا لا يكفي لتحديد الفكرة المُعبَّر عنها حين يتمّ النطق بالقَوْلات (1) - (3). فعلى سبيل المِثال، لو نطق (جون) بالقَوْلة (1) في (25) آذار، فإنها ستُعبّر عن الفكرة القائلة إنَّ (جون) سيأتي في (26) آذار؛ لكن إذا نطقت (آن) بالقَوْلة (1) في (30) نوفمبر، فإنها ستُعبّر عن الفكرة القائلة إن (آن) ستأتي في (1) ديسمبر. ليس في وسع علم النحو أن يقول أيّ شيء عن الطريقة التي يستطيع بها المُتكلّم، باستعمال المعلومات غير اللُّغوية، أن يُحدّد، في مُناسَبة مُعيَّنة، وقت النُّطق بالقَوْلة وهُوِيّة المتكلم، وعن أيِّ (بيل) يتحدّث المُتكلّم، إلخ، ومن ثمّ ما الفكرة التي يتم التعبير عنها فعلاً. إن هذه النواحي من التأويل أو التفسير تتضمّن تفاعلاً بين البِنية اللُّغوية والمعلومات غير اللُّغوية، لكن علم النحو لا يتناول إلا الأُولى.

ومن النواحي الأُخرى في تفسير (1) - (3) التي يتركها علم النحو غير

= الذي عرَّف علم النحو أو النَّظْم Syntax على أنه دراسة العلاقات الشكلية بين العلامات، وعلم الدلالة Semantics على أنه دراسة العلاقات بين العلامات ومدلولاتها، وعلم الفعليات pragmatics على أنه دراسة العلاقة بين العلامات ومُستعمليها أو مُفسّريها. ولمُناقشة المدى الحالي لعلم الفعليات، انظر (سيرل، كيفر، بيرفِش «تحرير» 1980. المقدمة) Bierwisch, Searle وكذلك (لفنسون 1983: الفصل الأول).

* الكلمة الإنكليزية (gift) مشتركة بين معنى (الموهبة) و (الهدية)، وكذلك كلمة (هِبة) العربية. [المترجم].

مُحدَّدة، المكان الذي ينوي المُتكلّم المجيء إليه في (1)، وكذلك المِعْيار الذي يكون (بيل) بِمُوجبه طويل القامة (بما أن القزم الطويل، مثلاً، لا يُعدّ شخصاً طويل القامة)، وكذلك بأيّ معنى يجب تفسير كلمة ''هِبة'' ''gift'' ذات اللَّبْس والاشتراك. في كل حالة من هذه الأحوال، لا يستطيع النحو أن يُساعدنا إلا في تحديد احتمالات التفسير. أما كيف يَشرع المُستمع في تضييق دائرة هذه الاحتمالات والاختيار منها، فذلك سُؤال آخر مُنْفَصِل. إنه سؤال بإمكان عُلماء النحو أن يتجاهلوه، لكن ليس عُلماء الفعليات: فالنظرية غير القاصرة لتفسير القَوْلات يجب أن تُجيب عن ذلك السُّؤال.

إن الأمثلة (1) - (3) تُبين لنا أنه نتيجةً لعدم تحديد المُحال عليه كما في حالة "بيل"، والاشتراك أو اللَّبْس الدلالي كما في حالة "هِبة" "gift"، ولعدم تمام المعنى الدلالي كما في حالة "طويل القامة"، يُمكن لجملة واحدة ذات تمثيل دلالي واحد، أن تُعبِّر عن مدى غير محدود من الأفكار. ولا يزال هناك عوامل أُخرى، تُوسِّع الفَجْوة بين معنى الجُملة وتفسير القَوْلة.

فالجُملة نفسها المُستعملة للتعبير عن الفكرة نفسها، قد تُستعمل أحياناً لتقديم تلك الفكرة بوصفها صادقة، وأحياناً للإيحاء بأنها ليست كذلك، وأحياناً للتساؤل فيما إذا كانت صادقة، وأحياناً للطلب من المُستمع أن يجعلها صادقة، وهَلُمَّ جَرّاً. فالقَوْلات لا تُستعمل لنقل الأفكار فقط، وإنما أيضاً للكشف عن توجه المتكلِّم بشأن الأفكار المُعبَّر عنها وعلاقته بها؛ وبتعبير آخر فإنها تُعبِّر عن [11] "توجُّهات قَضَوية" 'propositional attitudes'، أو تُنْجِز "أفعالاً كلامية" 'speech-acts' أو تنقل "مغزى كلامياً"* 'illocutionary force'.

وعلى سبيل التوضيح تأمَّلْ الجملتين (4) و(5):

4. أنت تغادر.

5. كم هو إنسان شريف (جو).

* لتفاصيل هذه المفاهيم والمُصطلحات، ينظر كتابنا **نظرية الفعل الكلامي**. [المترجم]

إن من المُهم جداً لتفسير (4) أن نعلم فيما إذا كان المُتكلّم يُخبر السامع عن قرار يقضي بمُغادرته؛ أو أنه يُخمِّن ويَطلب منه تأكيد أو نفي ذلك، أو أنه يُعبِّر عن غضبه بسبب مُغادرة السامع. ومن المُهم جداً لتفسير (5) أن نَعلم إنْ كان المُتكلّم صادقاً مُخلصاً أو ساخراً مُتهكّماً، إن كان يدَّعي بصورة حرفية أم يتكلم بصورة مجازية. وفي كثير من الأحيان، تُوحي البِنية اللُّغوية للقَوْلة بتوجّه مُعيّن، كما في حالة الصيغة الاستفهامية، مثلاً، التي تُوحي بصورة طبيعية جداً أن القَوْلة هي طلب معلومات. لكن مع ذلك، كما تُبيّن الأمثلة (4) - (5)، فإن المُستمع، بشكل عام، يُعطَى مساحة مُعيَّنة يتوجّب عليه أن يَسدَّها ويُكملها على أساس المعلومات غير اللُّغوية.

يُضاف إلى ذلك، أن القَوْلة التي تُعبِّر عن فكرة ما بصورة صريحة قد تحمل أفكاراً أُخرى بصورة ضمنية (غير صريحة). وفي حين يتوجّب على الفكرة المُعبَّر عنها بصورة صريحة أن تكون مُتوازية بشكلٍ ما مع التمثيل الدلالي للجملة المنطوقة، فإن الأفكار المُعبَّر عنها بصورة ضمنية ليست محكومة بمثل هذا القَيْد. لنتأمّلْ القَوْلتين (6) و(7):

6. هل تعلم الوقت الآن؟

7. القهوة ستُبقيني مُستيقظاً.

ففي حين يسأل المُتكلّم في (6) بشكل صريح عما إذا كان المُستمع يعلم الوقت، فإنه قد يُوحي بصورة ضمنية غير صريحة أن الوقت قد حان للذهاب، وفي حين يُدلي المُتكلّم في (7) بخبر صريح عن تأثير القهوة، فإنه قد يقوم بصورة ضمنية برفض أو إفشال عرض لشرب القهوة (أو في ظُروف أُخرى، فإنه يقوم ضمنياً بالاستدراج لمثل هذا العرض وقَبوله).

إن الأمثلة (1) - (7) تُرينا مُختلف الطرائق التي يُمكن بها أن يُقصِّر التمثيل الدلالي للجملة المنطوقة عن أن يكون تفسيراً كاملاً للقَوْلة في السِّياق. وكما لاحظنا فإن على مُنظِّري الشفرة أن يُبيّنوا أية شفرة هي التي تجعل التواصل اللفظي مُمكناً. فعند الفحص الدقيق لا يُوجد ما يُؤيّد الادّعاء القائل إن اللُّغات

البشرية، كما يصفها النحو الذي يُزاوج بين التمثيلات الصوتية والدلالية للجُمل، هي شفرات من هذا النوع المطلوب. لكن هذه ليست نهاية أُنموذج الشفرة للتواصل. إذ مع ذلك قد يفترض البعض أن الشفرة المقصودة هي أكثر تعقيداً من النحو: وبدلاً من أن تكون نحواً، فهي قد تحتوي النحو كجزء فرعي من أجزائها.

ولكي يُسوَّغ أُنْمُوذج الشفرة للتواصل اللفظي، يتوجّب أن نُبَيِّن إمكانية تسويغ تفسير القَوْلات في السِّياق عن طريق إضافة مستوى فعلياتي إضافي لفك الشفرة، إلى المستوى اللُّغوي الذي يُزوّدنا به النحو. إن الكثير من الدراسات [12] المُتأخّرة في حقل الفعليات قد افترضت، ومن دون نقاش، أن ذلك مُمكن. فقد عُوملت الفعليات، على غِرار علوم الصوت والنحو والدلالة، بوصفها وسيلة ذهنية شبيهة بالشفرة، تقع في أساس مستوى مُتميّز من القدرة اللُّغوية. وهناك قبول واسع للرأي القائل بوجود قواعد للتفسير الفعلياتي مثلما تُوجد قواعد للتفسير الدلالي، وبأن هذه القواعد تُشكّل نظاماً هو ملحق مُكمِّل للنحو بالمفهوم التقليدي.

وهناك بلا شك ظواهر فعلياتية تستجيب لمثل هذا المُقترب. فعلى سبيل المِثال، يُمكن أن تحتوي الوسيلة أو الأداة الفعلياتية على قواعد للتفسير مثل (8) و(9).

8. عوِّضْ عن كلمة "أنا" بإشارة أو إحالة إلى المُتكلّم.

9. عوِّضْ عن كلمة "غداً" بإشارة أو إحالة إلى اليوم الذي يلي النُّطق بالقَوْلة.

لنتصوّرْ مُستمعاً مُجهَّزاً بمثل هذه القواعد وقادراً على إدراك أن المُتكلّم في (1) هو (آن) وأن تاريخ القَوْلة هو (30) نوفمبر. إنه يستطيع تلقائياً أن يُفسّر القَوْلة (1) بوصفها تحمل الفكرة في (10):

1. سآتي غداً.

10. ستأتي (آن) في اليوم الأول من (ديسمبر).

لكن أغلبية أوجه تفسير القَوْلات، لا يُمكن أن تُعالج بهذه السهولة. لنتأملْ (11) و(12):

11. هناك بيض على ربطة عُنقه.

12. ما أراه مُثيرٌ للاهتمام*.

المفرُوض حسب قواعد اللُّغة الإنكليزية أن المُحال عليه (referent) بالضمير "he" أو الهاء في كلمة "عُنقه" يجب أن يكون ذكراً، وأن المُحال عليه بالضمير "that" أو "ما"، يجب أن يكون غير عاقل. لكن (11) و(12) تختلف عن (1) في أنه عملياً في كل مرة تُنطق القَوْلة يكون هناك أكثر من مُشار إليه تتوافر فيه هذه الشروط. لذلك فإن تعيين المُحال عليه الحقيقي في هذه الحالات، يجب أن يتضمّن شيئاً أكثر تعقيداً من القاعدتين (8) و(9) بكثير.

ولكي نُثبت صحّة أُنموذج الشفرة للتواصل، ينبغي أن نُبَيِّن أن كل حالة تعيين المُشار إليه يُمكن مُعالجتها باستعمال قواعد تجمع وتربط تلقائياً بين صِفات السِّياق والصِّفات الدلالية للقَوْلة. وينبغي كذلك أن نُثبت أن حالات إزالة اللَّبْس أو الاشتراك، واستعادة التوجّهات القَضَوية، والتفسيرات المجازية، والدلالة الضمنية يُمكن أن تُعالج بطريقة مُماثلة. لكن لم يُبيِّن أحدٌ أيَّ شيء مُقارب لمثل هذه الإثباتات.

وفي الوقت الذي ما زال أغلبية عُلماء الفعليّات يفترضون أن أُنْمُوذج الشفرة يُزوِّدنا بإطار لنظرية عامة في التواصل، ومن ثَمّ لنظرية عامة في التواصل اللفظي، فإنهم مع ذلك يصفون الفهم أو الاستيعاب على أنه عملية استدلالية. إن العمليات الاستدلالية وعمليات فَكّ الشفرة هي عمليات مُختلفة عن بعضها تماماً. فالعملية الاستدلالية تبدأ من مجموعة من المُقدِّمات المنطقية premises وتتمخّض عن

* تصرّفتُ في النص الأصلي فأوردتُ ضمير غير العاقل (ما) ليتطابقَ مع قصد المؤلفين (المترجم).

مجموعة من النتائج conclusions التي تَلزم منطقياً عن المُقدِّمات، أو هي في الأقل تُسوِّغها. أما عملية فَكّ الشفرة فتبدأ من إشارة وتتمخّض عن استعادة [13] الرسالة التي ترتبط بالإشارة على أساس شفرة ضمنية. وبشكل عام، فإن النتائج ليست مُرتبطة بمُقدِّماتها بواسطة شفرة، وكذلك فإن الإشارات لا تُسوِّغ الرسائل التي تنقلها.

ولكي نُوضح الفرق بين التشفير والعمليات الاستدلالية، لنتأمل (13) - (15):

13. (أ) إما أن (ميري) مُبكرة أو أن (بوب) مُتأخر.

(ب) (بوب) لا يتأخر مُطلقاً.

14. [إنْنَميري مُبَكِّرَتُن]*

15. إن (ميري) مُبكرة.

إن كون (ميري) مُبكِّرة، أي (15)، يُمكن إما أن يُستدلّ عليه من المُقدِّمتين في (13) أو أن يُفكّ تشفيره من الإشارة الصوتية في (14)، لكن العكس ليس صحيحاً: فالخبر في (15) لا يُمكن أن يُفكّ تشفيره من (13) ولا أن يُستدّل عليه من (14). إنه لا يُمكن أن تُفكّ شفرته من (13)؛ لأنه لا توجد شفرة تطابق بين (13) بوصفها إشارة و(15) بوصفها رسالتها المُرتبطة بها، وهو لا يُمكن أن يُستدلّ عليه من (14) لأن الإشارات لوحدها لا تُسوّغ الرسائل التي تُشَفِّرها (وإلّا لأمكن تحويل أيِّ سخف إلى افتراض مُسوَّغ بمجرد النُّطق به).

إن الرأي القائل بأن تفسير القَوْلات هو عملية استدلالية إلى حدّ بعيد يَنسجم تماماً مع التجربة العادية. لنتأملْ (16) - (18) على سبيل المثال:

16. لقد اشترى (جونز) التايمز.

---

* كتبنا التنوين مُخالفةً للقاعدة التي لا تُجيز الوقف على التنوين. والسبب هو لبيان أن المقصود هو الإشارة اللفظية أو الصوتية phonemic transcription (المترجم).

17. لقد اشترى (جونز) نُسخة من جريدة التايمز.

18. لقد اشترى (جونز) المُؤسسة الصحفية التي تنشر جريدة التايمز.

إن الجملة (16) مُشتَرَكة وفيها لَبْس، إذ يُمكن أن تُفهم على أنها تعني إمّا (17) أو (18).

إن المُستمعين الاعتياديين في الظروف الاعتيادية لا يُواجهون مُشكلة في اختيار أيٍّ من هذين المعنيين، وذلك عادةً من دون حتى أن يُدركوا أنهم قد اختاروا. فحين يُذكَر اللَّبْس ويُسألون أن يشرحوا كيف كان لهم أن يعرفوا أيَّ تفسير هو الصواب، فإنهم عادةً يُقدّمون شيئاً أشبه بحجة منطقية مبتورة: لا بُدّ من أن المُتكلّم قد قصد هذا التفسير وليس ذاك؛ لأن هذا هو التفسير الوحيد الصحيح، أو أنه الوحيد الذي يُعطي المعلومات المطلوبة، أو أنه الوحيد المعقول أو المفهوم.

فعلى سبيل المِثال، قد يُجيب المُستمعون الذين يُسْأَلون عن سبب فهمهم جملة "لقد اشترى (جونز) التايمز" على أنها تعني "لقد اشترى (جونز) نُسخة من جريدة التايمز"، وليس "لقد اشترى (جونز) المُؤسسة الصحفية التي تنشر جريدة التايمز"، قد يُجيبون: "لأن التفسير الآخر لا يُمكن أن يكون صحيحاً"، أو "لأن السُّؤال كان هو فيما إذا كان عليَّ أنا أن أشتري نُسخة من جريدة التايمز". إن الافتراض وراء هذه الحُجَج المبتورة هو أن المُتكلّمين يضعون لأنفسهم معايير مُعيَّنة للصدق، والإعلامية (الفائدة)، والوضوح وهَلُمَّ جَرّاً، وهم يُحاولون توصيل المعلومات التي تُلائم تلك المَعايير فحَسْب. فما دام المُتكلّمون يتقيّدون بالمَعايير بشكل مُنتظم، وما دام المُستمعون يتوقّعونهم بانتظام أن يفعلوا ذلك، فإن في [14] الإمكان استدلالياً تجاهل عدد كبير من التفسيرات الممكنة لغوياً لأية قَوْلة، ومن ثم فإن مهمة التواصل والفهم تغدُو سهلة بمُوجب ذلك. والمُستمعون يستحضرون أنماط الحُجَج المبتورة نفسها والمبنية على أساس المَعايير الضمنية وذلك لتسويغ تفسيرهم لتعابير الإحالة، والمغزى الكلامي، والأشكال البلاغية والمعنى الضمني.

لقد حاول عُلماء الفعليات المُحْدَثون، مُستلهمين عمل (غرايس)[7]، أن يصفوا هذه المَعايير الضمنية للتواصل اللفظي بصورة أكثر وضوحاً وأن يُبيّنوا كيفية استعمالها في الفهم والاستيعاب. إن العمليات الذهنية المُتضمّنة في ذلك لم تُوصف بأي شيء من التفصيل، لكن الجميع مُتفقون على أنها عمليات استدلالية. وكما ذكرنا آنفاً، فإن العمليات الاستدلالية تختلف كلياً عن عمليات فَكّ الشفرة. هل هذا يعني أن عُلماء الفعليات الذين يتمسّكون بأُنْمُوذج الشفرة، ومع ذلك يَصِفون عملية الاستيعاب بمَعايير استدلالية، قد وَقَعوا في التناقض؟ الجواب: ليس بالضرورة: فالعملية الاستدلالية يُمكن أن تستعمل بوصفها جُزءاً من عملية فَكّ الشفرة.

دعونا نستعملْ مِثالاً مُصطنعاً لنُبيِّن كيف يُمكن للاستدلال أن يُؤدّي دوراً إضافياً بوصفه فكّ شفرة. لنتصورْ زميلين يعلمان أن (19) صادقة (في حين لا يعلم ذلك أحد من الموجودين حولهما)، وأنهما يُريدان أن يُخبر أحدهما الآخر إن كانت (20) صادقة، ولا يريدان أحداً من الموجودين أن يستفيد من هذه المعلومات:

19. إنَّ (بوب) في (ميامي).

20. المتكلم سيغادر الحفلة.

إن بإمكانهما استعمال قاعدة الاستدلال (21) كقاعدة لفكّ الشفرة، وأن يُعاملا القَوْلتين (22) و(23) بوصفهما إشارتين، ومن ثَمّ أن يُوصلا الرسالتين (24) و(25) على التوالي، وذلك باستعمال تلك الإشارتين:

(7) انظر (غرايس1975، 1978). ولاستعراض الأدبيات الفعلياتية الغرايسية انظر (لفنسون 1983 فصل 3) ومُحاولات توضيح البرنامج الغرايسي بتفصيل أكبر تشمل (باخ وهارنِش 1979) و(ليتش 1983). وفي فرنسا قام (ديكرو Ducrot 1972، a1980، b1980، وفي عدد من المُؤلفات الأُخرى) بوضع وتطوير برنامج مُشابه لبرنامج (غرايس) من بعض الوجوه.

21. المُقدّمتان " إذا (ق)، إذن (ك).

(ق)

النتيجة: (ك)

22. إذا كان (بوب) في (ميامي)، فاني سأُغادر الحفلة.

23. إذا كان (بوب) في (ميامي)، فاني لن أُغادر الحفلة.

24. المُتكلّم سيُغادر الحفلة.

25. المُتكلّم لن يُغادر الحفلة.

في هذا المِثال لدينا عملية استدلال تعمل في الوقت نفسه بوصفها عملية فَكّ شفرة. غير أنه لكي يكون ذلك مُمكناً يجب تحقّق عِدّة شُروط: أولاً يجب أن يشترك المُتكلّم والمُستمع في معرفة المُقدِّمة (19) غير المُعلنة؛ ثانياً يجب أن يشتركا في قاعدة الاستدلال (21)؛ ثالثاً يجب أن يستعملا تلك المُقدِّمة وتلك القاعدة حصراً ومن دون استعمال أية قاعدة أُخرى غير مُعلنة أو قاعدة استدلال مُتاحة لهما. وبخلاف ذلك لن تُفكّ شفرة الإشارة بصورة صحيحة.

هل يُحقّق المُتكلِّمون والمُستمعون في التواصل اللفظي الاعتيادي بشكل [15] عام مثل هذه المُوازاة في المُقدِّمات وقواعد الاستدلال؟ إذا كان الجواب بالنفي، عندئذٍ لا يُمكن للعمليات الاستدلالية المُتضمّنة في الفهم اللفظي أن تكون مُؤهلة لأن تُصبح عمليات فَكّ شفرة. ولكي نُدافع عن أُنموذج الشفرة للتواصل اللفظي، يتوجّب علينا أن نُبَيِّن كيف يمكن أن يمتلك كُلٌّ من المُتكلّم والمُستمع ليس لغة مُشتركة فحَسْب، وإنما كذلك مجموعات مُشتركة من المُقدِّمات التي يُطبّقان عليها قواعد الاستدلال نفسها وبطرائق مُتوازية.

إن ذلك البيان في حالة اللُّغة مسألة واضحة ومُستقيمة تماماً. فالأدلة تُبيّن أن المُتكلّمين ذوي التاريخ اللُّغوي المُختلف كلياً قد يُكتسِبون في النهاية قواعد نحوية مُتشابهة جداً. إن أيّ عدد من الأمثلة المُختلفة يَفِي بالغَرَض لتوضيح وجه من وجوه تركيب أو بِنية لغوية - الجُمَل الوصلية، مثلاً - بحيث لا يُهمّ كثيراً أية

قَوْلات من اللُّغة يسمع الطفل فعلاً. ومن الواضح أيضاً أنه بعد نُقطة مُعيَّنة ستتمّ السيطرة على البِنية اللُّغوية بصورة جوهرية بحيث عندما يُصادف المُتكلّم البالغ قَوْلات جديدة، فإن القواعد النحوية التي اكتسبها لن تتغيّر على الإطلاق. وهكذا، فإن شرط وجود لغة مُشتركة لا يُولّد أية مشكلة بالنسبة لأُنْمُوذج الشفرة.

وعلى الرَّغم من أن مسألة قواعد الاستدلال لم تُعالج في أدبيات الفعليات، فإن من المُحتمل أن يكون تَطَوُّر القدرات الاستدلالية مُشابهاً من عِدّة وجوه، مُهمة تطوّر القُدرات اللُّغوية. أيّ إن أي تطبيق لقاعدة استدلال سيُولد أساساً أو سبباً لتبنّيها. وهكذا فإن التجارب المُختلفة مع العمليات الاستدلالية قد تلتقي على الرَّغم من ذلك في النِّظام المنطقي نفسه. والمُشكلة الأصعب من هذه هي أن الأنظمة المنطقية كما يصفها المَناطقة تسمح باستنتاج عدد لامتناهٍ من النتائج من المُقدِّمات نفسها. فكيف يكون إذن للمُستمع أن يستدلّ تحديداً على تلك النتائج التي قصدها المُتكلّم؟ سنتقدّم بحلّ لهذه المسألة في الفصول القادمة ومع ذلك، فكما سنُبَيِّن في القسم الآتي إن الادّعاء القائل إنَّ المُتكلّم والمُستمع يستطيعان أن يُحدّدا نفسيهما بمجموعة من المُقدِّمات المشتركة بينهما، وإنهما يفعلان ذلك حقاً، هو ادّعاء يصعب الالتزام به والدفاع عنه.

3 - فرضية المعرفة المتبادَلة:

إن مجموعة المُقدِّمات المنطقية المُستعملة في تفسير قَوْلةٍ ما (بغضّ النظر عن المُقدِّمة التي تُفيد أن القَوْلة التي هي موضوع الحديث قد تمّ النُّطق بها) تُشكّل ما يُعرف عادةً بأنه السِّياق *context*. فالسِّياق هو مُرَكَّب نفسي psychological construct، وهو شُعبة من افتراضات المُستمع بشأن العالم. وبالطبع، فإن هذه الافتراضات بالذات هي التي تُؤثّر في تفسيرنا للقَوْلة، وليس حالة العالم الحقيقية. والسِّياق بهذا المعنى لا يقتصر على المعلومات الخاصة بالبيئة المادية المُباشرة أو القَوْلات التي سبقت توّاً: فالتوقّعات بشأن المستقبل والفرضيات العلمية أو المُعتقدات الدينية والحكايات المخزونة في الذاكرة [16] والافتراضات الثقافية العامة، والمُعتقدات بشأن حالة المُتكلّم العقلية، كلها يُمكن أن تُؤدّي دوراً في التفسير.

وفي الوقت الذي يكون فيه من الواضح أن أعضاء المُجتمع اللُّغوي الواحد يتقاربون في لُغة واحدة، ومن المقبول أنهم يتقاربون في القُدرات الاستدلالية نفسها، فإن الشيء نفسه لا يصدُق على افتراضاتهم بشأن العالم. صحيح أن كل البشر مُحدّدون بقُدراتهم الإدراكية الخاصة بالنوع البشري حين يُكوِّنون تمثيلهم للعالم، وأن كل أعضاء المجموعة الثقافية الواحدة يشتركون في عدد من التجارب والتعاليم والآراء. لكن مع ذلك فوراء هذا الإطار المُشترك يميل الأفراد إلى أن يكونوا مُتميّزين بعضهم من بعضهم الآخر بدرجة عالية. فالاختلافات في تاريخ حياة الشخص تُؤدّي بالضرورة إلى اختلافات في المعلومات المحفوظة في الذاكرة. فضلاً عن ذلك، فإنه قد تمّ ولمرات عديدة إثبات أن الشخصين اللذين يشهدان الحادثة نفسها - حتى لو كانت حادثة بارزة وقابلة للحفظ في الذاكرة بدرجة عالية مثل حوادث السيارات - قد يُكوِّنان تمثيلين مُتباينين لها بشكل مُثير، بحيث لا يختلفان في تمثيلهما لها فحَسْب، بل حتى في مدى تذكّرهما للحقائق المادية الأساسية[8]. ففي حين أن النحو يُحيِّد الاختلافات بين التجارب المُختلفة، فإن الإدراك والذاكرة تُضفي اختلافات حتى على التجارب المشتركة.

إن قواعد النحو والقُدرات الاستدلالية تُثبت وتُرسّخ بعد فترة التعلّم، وتبقى ثابتة لا تتغيّر من قَوْلة إلى أُخرى، أو من استدلال إلى آخر. وعلى العكس من ذلك، فإن كل تجربة جديدة تُضيف إلى مدى السِّياقات المُمكنة. إنها تفعل ذلك بشكل حاسم في تفسير القَوْلات ما دام السِّياق المُستعمل في تفسير قَوْلة مُعَيَّنة يحتوي معلومات مُشتقة من القَوْلات التي سبقت توّاً. فكل قَوْلة جديدة على الرَّغم من استنادها على النحو والقُدرات الاستدلالية نفسها والمُستعملة في القَوْلات السابقة، فإنها تتطلّب سِياقاً مُختلفاً بعض الشيء. وإن من المسائل المركزية التي على النظرية الفعلياتية مُواجهتها هو أن تُبيّن كيف يجد المُستمع، بالنسبة لأية قَوْلة مُعيَّنة، سياقاً يُمكِّنه من فهمها بصورة وافية.

---

(8) انظر (لوفتس 1979) Loftus و (نايسر 1982) Neisser.

إن المُتكلّم الذي يقصد من قَوْلةٍ ما أن تُفسَّر بطريقة مُعيَّنة، يجب كذلك أن يتوقّع أن يكون المُستمع قادراً على أن يأتي بسياق يسمح باستحضار ذلك التفسير. فعدم التوافق بين السِّياق الذي يتصوّره المُتكلّم والسِّياق الذي يستعمله المُستمع فعلاً، قد يؤدِّي إلى سُوء الفهم. افرضْ على سبيل المِثال، أن المُتكلّم في (7) يُريد أن يبقى مُستيقظاً، ولذلك يُريد قبول القهوة التي يُقدّمها مُضيفه، في حين أن المُضيف يفترض أن المُتكلّم لا يريد أن يبقى مُستيقظاً، ومن ثم هو يُفسّر (7) على أنها رفض:

7. إن القهوة ستُبقيني مُستيقظاً.

من الواضح أن هذا الفَرْق بين السِّياقين المُتَصوَّر والحقيقي سيُؤدّي إلى سُوء الفهم. وبالطبع فإن أمثال سُوء الفهم هذا تحصل فعلاً. وهي لا تُعْزَى إلى تأثير الضجيج في القناة السمعية. إن السُّؤال هو فيما إذا كان حصولها يعود إلى سُوء استعمال آليات التواصل اللفظي في بعض الأحيان، أو لأن تلك الآليات [17] هي في أحسن الأحوال تجعل التواصل مُحتملاً، لكنّها لا تضمن حصوله. نحن سنُتابع هذا الاختيار الثاني. أما أغلبية عُلماء الفعليات فيُفضِّلون الأول: فهم يُحاولون وصف آلية مضمونة النتائج تُؤمِّن التواصل الناجح حين تطبَّق بشكل صحيح وحين لا يُعطّلها الضجيج.

إن الطريقة الوحيدة لضمان عدم حصول سُوء فهم كالذي تقدَّم وصفُه، هي في ضمان التطابق الدائم للسِّياق المُستعمل فعلاً من قبل المُستمع مع السِّياق الذي تَصوَّره المُتكلّم. فكيف يُمكن تأمين ذلك؟ بما أن أي شخصين لا بُدّ من أن يشتركا ببضع افتراضات بخُصوص العالم، لذلك يتوجّب عليهما أن لا يستعملا سوى تلك الافتراضات المُشتركة. غير أن هذا لا يُمكن أن يكون الجواب الشافي مادام سيُثير سُؤالاً آخر في الحال: كيف يتسنّى للمُتكلّم والمُستمع أن يُميّزا الافتراضات التي يشتركان فيها من تلك التي لا يشتركان فيها؟ لتحقيق هذا الغرض يتوجّب عليهما أن يقوما بافتراضات من المرتبة الثانية second – order بشأن أيٍّ من افتراضات المرتبة الأُولى هي مُشتركة بينهما؛ لكن عندئذٍ يَحْسُن

بهما أن يتأكَّدا من كونهما يشتركان في هذه الافتراضات من المرتبة الثانية، وهذا بدوره سيتطلّب افتراضات من المرتبة الثالثة. بعض عُلماء الفعليات يتوقّفون هنا (مثلاً، باخ Bach وهارنِش Harnish 1979) ولا يُعلّقون أهمية عملية على ما لاحظه بعضهم الآخر (شيفر Schiffer 1972، كلارك ومارشال Marshall 1981 وClark) من أنه من حيث المبدأ ستظهر المشكلة نفسها بالنسبة لافتراضات المرتبة الثالثة، فتتطلّب افتراضات من المرتبة الرابعة، وهَلُمّ جَرّاً إلى ما لا نهاية.

لنتأمّلْ مثالاً يتعلق بالموضوع من أدبيات موضوع تحديد الإحالة:

> ''في صباح يوم الأربعاء يقرأ (بوب) و(آن) الطبعة الأُولى من الجريدة، ويُناقشان ما تقوله الجريدة من أن فيلم (يوم في مضمار السباق) يُعرَض في تلك الليلة في سينما (روكسي). وحين تَرِدُ الطبعة الحديثة، يقرأ (بوب) قسم السينما، فيُلاحظ أنه قد تمّ تصحيح اسم الفيلم فصار بعنوان (نصب واحتيال)، فيرسم دائرة حول العُنوان بقلمه الأحمر. وفيما بعد تأخذ (آن) الطبعة الحديثة فتُلاحظ تصحيح عُنوان الفيلم، وتتعرّف على الدائرة التي رسمها (بوب) حوله. وهي تُدرك كذلك أن (بوب) لا يُمكن أن يعلم بأنها قد اطّلعت على الطبعة الحديثة. وفيما بعد من ذلك اليوم تلتقي (آن) بـ (بوب) فتسأله "هل شاهدت الفيلم الذي يُعرض هذه الليلة في سينما (روكسي)؟''. (كلارك ومارشال 1981: 13).

السُّؤال الآن هو: أيّ فيلم يجب أن يحسب (بوب) أن (آن) تُشير إليه في سُؤالها؟ فكما يُبَيِّن (كلارك) و(مارشال)، على الرَّغم من أن كُلّاً من (آن) و(بوب) يعلم أن الفيلم الذي يُعرض في سينما (روكسي) هو (نصب واحتيال)، وأن (آن) تعلم أن (بوب) يعلم تلك الحقيقة، فإن هذه الدرجة من المعرفة المُشتركة ليست كافية لضمان نجاح التواصل. فـ (بوب) قد يستنتج بأنه على الرَّغم من كونه يعلم أن الفيلم الذي يُعرض حقاً هو (نصب واحتيال)، فإن (آن) مع ذلك قد لا تزال تعتقد أنه (يوم في مضمار السباق)، وأنها قد تُشير إلى ذلك، أو أنه قد يُقرّر أنها رُبّما تكون قد شاهدت التصحيح والدائرة حوله، وأدركت أنه يعلم أن الفيلم هو (نصب واحتيال)، وأنها قد تُشير إلى ذلك. أو رُبّما هو قد [18]

يعتقد أنها وإن كانت رُبّما قد شاهدت التصحيح، فإنها ستُدرك أنه لا يُمكن لـ (بوب) أن يعلم بأنها قد شاهدت ذلك، لذلك فهو في الحقيقة سيُشير إلى (يوم في مضمار السباق). أو رُبّما أنها قد شاهدت التصحيح وتتوقّع من (بوب) أن يُدرك أنها قد شاهدت التصحيح، لكنها ليست مُتأكدة من أنه سيُدرك أنها ستُدرك أنه سيُدرك أنها قد شاهدته؛ وهكذا إلى ما لا نهاية.

وهكذا يَخْلُص (كلارك) و(مارشال) إلى أن الطريقة الوحيدة لضمان التواصل الناجح بالنسبة لـ (آن)، هي ليس أن تعلم أيّ فيلم في الحقيقة هو الذي يتمّ عرضه في سينما (روكسي) فحَسْب، وإنما أن تعلم أيضاً أن (بوب) يعلم أيّ فيلم، وأن (بوب) يعلم أنها تعلم أيّ فيلم، وأنه يعلم أنها تعلم أنه يعلم أيّ فيلم، وهَلُمّ جَرّاً بصورة لامُتناهية. وبالطريقة نفسها، فإن على (بوب) ليس أن يعلم أيّ فيلم في الحقيقة يتمّ عرضه في سينما (روكسي) فحَسْب، وإنما عليه أن يعلم أيضاً أن (آن) تعلم أيَّ فيلم، وأنها تعلم أنه يعلم أيَّ فيلم، وأنها تعلم أنه يعلم أنها تعلم أيَّ فيلم، وهَلُمّ جَرّاً بصورة لامُتناهية. إن المعرفة من هذا النوع الارتدادي بصورة لامتناهية شَخَّصَها للمرة الأولى (لويس 1969) Lewis تحت عنوان المعرفة المُشتركة common knowledge، و(شيفر 1972) تحت عنوان المعرفة المُتبادلة[9] mutual knowledge. والحُجّة تتلخّص في أنه إذا كان على المُستمع التأكد من التوصّل إلى التفسير الصحيح، أي الذي قصده المُتكلّم، فحينئذٍ يتوجّب على كل معلومة سياقية مُستعملة في تفسير القَوْلة أن تكون غير معروفة أو معلومة من المُتكلّم والمُستمع فحَسْب، وإنما معروفة أو معلومة تبادلياً أيضاً.

إن المعرفة المُتبادلة هي أمر ضروري ضمن إطار أُنْمُوذج الشفرة. فإذا كانت الطريقة الوحيدة لتوصيل رسالة هي بتشفيرها وفكّ شفرتها، وكان للاستدلال دور في التواصل اللفظي، فعندئذٍ يتوجَّب أن يكون السِّياق الذي تُفْهَم فيه القَوْلة

(9) إن مناقشتنا في هذا القسم تَنطبق بصورة أكثر مُباشرةً على نُسخة (شيفر) schiffer منها على نُسخة (لويس) Lewis. انظر الهامش (29) أدناه.

مُقتصراً بشكل تام على المعلومات المُتبادلة. وبخلاف ذلك، لا يُمكن للاستدلال أن يعمل بوصفه وجهاً فعّالاً من أوجه فَكّ الشفرة. ولكن كما لاحَظ كل الذين تعرّضوا للموضوع، أن من الصَّعب أن نرى كيفية إدخال شرط المعرفة المُتبادلة كجُزء من وصفٍ كافٍ سيكولوجياً لإصدار القَوْلات وفهمها. وهكذا، فإن من يتبّنى هذه الفرضيّة سيضطر لا محالة إلى النتيجة القائلة إن البشر حين يُحاولون التواصل فيما بينهم، فإنهم يهدفون إلى شيء يستحيل عليهم في الحقيقة إنجازه.

إذا كانت المعرفة المُتبادلة ضَرورية للتواصل، فإن السؤال الذي سيبرز للتّو هو كيف يمكن إثبات وجودها؟ كيف، على وجه الدقّة، يُمكن للمُتكلّم والمُستمع تمييز المعرفة التي يشتركان فيها فحَسْب من المعرفة المُتبادلة بينهما بشكل حقيقي؟ ولتثبيت هذا التمييز يتوجّب عليهما، من حيث المبدأ، أن يُنجزا سلسلة لامُتناهية من عمليات التحقّق، وهي ما لا يُمكن إنجازه ضمن المدّة الزمنية التي يستغرقها إصدار القَوْلة وفهمها، كما هو واضح. ولذلك فحتى لو حاولا أن يُحدّدا نفسيهما بما هو معلوم أو معروف تبادلياً، لا يُوجد هناك ما يضمن نجاحهما.

لقد تقبّل العديد من المُشتغلين بالفعليات هذه النتيجة، وحاولوا أن يُثبتوا أن المعرفة المُتبادلة ليست حقيقة واقعة، وإنما "هدف مثالي يُحاول الناس جاهدين تحقيقه لأنهم ... يُريدون أن يتجنّبوا سُوء الفهم متى أمكن ذلك" (كلارك ومارشال [19] 1981: 27). والآن على الرَّغم من أن الناس حقاً يَبذُلون في بعض الأحيان جُهوداً كبيرة لتفادي سُوء الفهم، إلا أن مثل هذه الجُهود هي الاستثناءات وليست القاعدة. ففي الدعاوى القضائية مثلاً، هناك فعلاً مُحاولة جادّة لتثبيت معرفة مُتبادلة بين جميع الأطراف المَعْنية: حيث يتمّ تعميم وإعلان كلّ القوانين والسابقات، ويتم تسجيل كل الدلائل والبيّنات القانونية، ولا يُمكن النظر إلا في الأدلّة القانونية، بحيث هناك حقاً مجال مُحدّد من المعرفة المُتبادلة التي يحق لكل الأطراف استدعاؤها، والتي يجب عليهم أن يبقوا ضمن حدُودها. ولكن لا يوجد أي دليل على مثل هذا الاهتمام في المُحادثة الاعتيادية مهما كان طابعها الجادّ أو الرسمي. ففيها تحصل جميع أنواع المُجازفات وتُقام جميع أنواع الافتراضات والتخمينات. ولا يوجد أي مُؤشّر يدلّ على بذل جُهود كبيرة من أجل المعرفة المُتبادلة.

لقد تمّ بذل جُهود هائلة في مُحاولة لتطوير شيء مُقارب لشرط المعرفة المُتبادلة قابل للدفاع عنه تجريبياً. فقال البعض إن المُتكلّم والمُستمع في بعض الظروف المُعيَّنة، سيكون لديهما ما يُسوِّغ الافتراض بأن لديهما معرفة مُتبادلة حتى وإن لم يكن من المُمكن إثباتها بشكل حاسم. فعلى سبيل المِثال، إذا شاهد شخصان أحدهما الآخر وهما ينظران إلى الشيء نفسه، فإن لديهما أساساً لافتراض معرفة مُتبادلة بوُجود ذلك الشيء. وإذا تمّ الإدلاء لفظياً ببعض المعلومات في أثناء وجودهما المُشترك، فإن هناك ما يُبرّر افتراضهما لمعرفة مُتبادلة بتلك المعلومات. وإذا كانت حقيقةٌ ما معروفة لجميع أفراد مجتمع ما، فإن الشخصين اللذين يعرف أحدهما الآخر بوصفه عُضواً في ذلك المجتمع، سيكون لديهما أساس لافتراض معرفة متبادلة بتلك الحقيقة. لكن مع ذلك لا يُمكن في أيّ من هذه الحالات أن يكون لدينا أي يقين بوجود معرفة مُتبادلة. فالناس قد ينظُرون إلى الشيء نفسه، ولكنهم مع ذلك يُشخّصونه بشكل مُتغاير، وهم قد يفرضون تفسيرات مُختلفة على معلومات تُقدّم لهم بصورة جماعية، وهم قد لا ينجحون في تمييز الحقائق. وفي كل هذه الحالات، سيكون الفرد مُخطئاً إذا افترض وجود المعرفة المُتبادلة.

وهنا تُوجد مُفارقة. فبما أن افتراض وجود المعرفة المُتبادلة مُعرَّض دائماً لأن يكون غير صائبٍ، فإن فرضيّة المعرفة المُتبادلة لا يُمكن أن تُنجز الضمانات التي وُضِعتْ هي لتُزوِّدنا بها. فإذا كان هناك احتمال أن (بوب) مُخطئ في الافتراض بأن عنده وعند (آن) معرفة مُتبادلة بكون الفيلم الذي يعرض في سينما (روكسي) هو (نصب واحتيال)، فإنه لا يُمكن أن يكون مُتأكداً من معرفته الصحيحة بالفيلم الذي تُشير إليه (آن). إن مُحاولة (بوب) المُثابرة، لكن غير الحاسمة، للتأكّد من وُجود المعرفة المُتبادلة لا تحميه، في الحقيقة، من خطر سُوء الفهم. ما الداعي إذن لتَجَشُّم كل هذا العناء؟

وتُوجد أيضاً مُفارقة أُخرى في الفكرة القائلة إن المُتكلّم والمُستمع قد يفترضان بشكل معقول، لكن بدرجة أقلّ من اليقين، بأن لديهما معرفة مُتبادلة ببعض الحقيقة. لكن بمُوجب تعريف المعرفة المُتبادلة نفسها، فإن الناس الذين

يشتركون في المعرفة المُتبادلة يعرفون أنهم يفعلون ذلك. فإذا لم تكن تعرف أنك تملك معرفة مُتبادلة (بحقيقة ما مع شخص ما)، فحينئذٍ أنت لا تملك تلك المعرفة. إن المعرفة المتبادلة يجب أن تكون أكيدة، وإلا فهي لن تُوجد؛ وبما [20] أنها لا يُمكن أن تكون أكيدة على الإطلاق، فهي لا يُمكن أن تُوجد على الإطلاق.

إن الملاذ الواضح لمُنظِّري الشفرة، سيكون في استبدال شرط المعرفة المُتبادلة بشرط الافتراضات الاحتمالية المُتبادلة. لكن هذا المُقترح الأكثر واقعيةً سيُثير مُشكلة واضحة، فبصورة عامة، كلما ارتفعت مرتبة الافتراضات المُتضمَّنة في مثل هذا المُخطَّط، قلَّ احتمال صدقها. إن (بوب) قد يكون مُتأكداً من أن (نصب واحتيال) هو الفيلم الذي يُعرض هذه الليلة؛ وفي غياب الدليل القوي ينبغي له أن يكون أقل يقيناً من أن (آن) تفترض أنه يعلم ذلك، بل وأقلّ يقيناً مرة أُخرى وبدرجة أكبر من أنها تفترض أنه يفترض أنها تفترض أنه يعلم ذلك، وهُلمَّ جَرّاً. وهكذا، فإن افتراض التبادلية Mutuality نفسه الذي هو أعلى الافتراضات مرتبةً، سيكون الأضعف احتمالاً. كيف إذن، يُمكن لتحديد السِّياق بالافتراضات المُتبادلة أن يضمن التطابق أو شبه التطابق في المُقدِّمات الذي يتطلّبه أُنموذج الشفرة؟

ومن المشاكل الأُخرى في فرضية المعرفة المُتبادلة أنها حتى وإن كانت تُحدِّد طائفة من السِّياقات الاحتمالية الكامنة لغرض استعمالها في تفسير القَوْلة، فإنها لا تقول شيئاً بشأن كيفية انتقاء سياق حقيقي، ولا بشأن دور السِّياق في الفهم والاستيعاب. لنأخذْ مثلاً القَوْلة الآتية:

26. الباب مفتوح.

فقد تكون لدى المُتكلّم والمُستمع معرفة مُشتركة عن مئات الأبواب المُختلفة. إن شرط المعرفة المُتبادلة لا يُفسّر لنا كيف يتمّ اختيار المُحال عليه الحقيقي.

يُخصّص (باخ) و(هارنش) (1979: 93) بعض الوقت لتسويغ نُسختهما من فرضية المعرفة المُتبادلة، لكنهما يضيفان بأن نظريتهما الفعليّاتية لا تتحدّث إلّا

قليلاً عن "الاستراتيجية المُحدّدة التي يستعملها المُستمع لتشخيص قصد تواصلي مُعيّن. وهي لا تعطي أية دلالة عن كيفية تفعيل بعض المُعتقدات المُتبادلة أو انتقائها بوصفها وثيقة الصِّلة، وأقلّ من ذلك بكثير، عن كيفية تحقيق التشخيص الصحيح". لكن في هذه الحالة سيكون تبنِّي فرضيّة المعرفة المُتبادلة مُجرّد صفير في الظلام لا أكثر. فإلى أن نعرف شيئاً بخُصوص كيفية انتقاء السِّياقات واستعمالها في تفسير القَوْلة بصورة فعلية، لن يكون هناك أيّ مُسوِّغ للاعتقاد بُوجوب تحديدها حصراً بالمعرفة المُتبادلة، باستثناء كون ذلك الاعتقاد يلزم من أُنْمُوذج الشفرة.

ليس لدى المُشتغلين بالفعليات حُجَّة مُوجبة وحاسمة بأن الأشخاص الذين يشتركون في التواصل اللفظي بوسعهم أن يُميّزوا المعرفة المُتبادلة من غير المُتبادلة وأنهم يفعلون ذلك. إن حُجّتهم الوحيدة هي حُجَّة سلبية: إذا لم توجد المعرفة المُتبادلة بالصورة التي يتطلّبها أُنموذج الشفرة للتواصل اللفظي، فإن أُنموذج الشفرة سيكون بالنتيجة غير صائب. وبما أنهم يرون أن أُنموذج الشفرة هو التفسير الوحيد المُمكن للتواصل، تجدهم يتمسّكون بفرضيّة المعرفة المُتبادلة.

بدلاً من تبنِّي أُنْمُوذج الشفرة، وبعد أن لاحظنا أنه يَضطرنا للالتزام بفرضيّة المعرفة المُتبادلة، وثم الاضطرار للقلق بشأن كيفية تسويغ هذه الفرضيّة تجريبياً، [21] نحن نُريد أن ندخل الموضوع من الجِهة المُعاكسة. فنحن نرى أن فرضيّة المعرفة المُتبادلة لا يُمكن الدفاع عنها. ولذلك، فنحن نُقرّر أن نظرية الشفرة لا بُدَّ من أن تكون غير صائبة، وأن من الأفضل لنا أن نبحث عن بدائل مُمكنة[10].

4 - مُقترب (غرايس) إلى "المعنى" والتواصل:

في عام 1957، نشر (بول غرايس) Paul Grice مقالة بعنوان "المعنى"،

(10) للمزيد من مُناقشة فرضيّة المعرفة المُتبادلة، انظر (جونسن - ليرد 1982a) Johnson - Laird، و (سبيربر وولسون 1982).

كانت موضوعاً لعدد هائل من الخِلافات والتفسيرات والتنقيحات[11]. وفي هذه المقالة اقترح (غرايس) التحليل الآتي لماهية أن يعني شخص ما (م) شيئاً ما بقولةٍ ما (ص) (حيث "القَوْلة" تفهم على أنها تدلّ ليس على القَوْلات اللُّغوية فحَسْب، وإنما على أيّ شكل من أشكال السلوك التواصلي):

"إن قولنا: "[م] عنى شيئاً بـ (ص)" يُساوي بشكل إجمالي قولنا: "[م] قصد من القَوْلة (ص) أن تولِّد تأثيراً مُعيَّناً في مُستمعٍ ما بواسطة التعرُّف على ذلك القصد"". (غرايس 1957/ 1971: 58).

إن إعادة الصياغة التي قام بها (ستروسن) Strawson لهذا التحليل (ستروسن 1964a/ 155: 1971؛ انظر كذلك ((شيفر) 11: 1972)) تفصل بين المقاصد الفرعية الثلاثة المتضمَّنة. فلكي يعني (م) شيئاً بـ (ص)، يتوجّب عليه أنْ يقصد:

27. (أ) مِنْ نُطْقِ (م) بـ (ص) أن يُولِّد استجابةً مُعَيَّنة (ر) في مستمعٍ مُعَيَّن (س).

(ب) مِنْ (س) أنْ يتعرّف على قصد (م) الوارد في الفقرة (أ).

(ج) مِنْ قَصْدِ (م) الوارد في الفقرة (أ) أنْ يعمل في الأقل كجزء من الداعي الذي يدعو (س) للاستجابة (ر).

وفي الإمكان تطوير هذا التحليل بطريقتين. فـ (غرايس) نفسه استعمله كنُقطة انطلاق نحو نظرية في "المعنى"، مُحاولاً الانتقال من تحليل "معنى المُتكلّم" Speaker's meaning إلى اهتمامات دلالية تقليدية مثل تحليل "معنى الجُملة" Sentence meaning و"معنى الكلمة" Word meaning. ولأسباب لا بُدّ من أن تغدو واضحة، نحن نشكّ في إمكانية تحقيق الكثير في هذا الاتجاه. إلا أن في

(11) انظر، Armstrong 1971; Bach and Harnish 1979; Bennett 1976, Blackburn 1984; Davidson 1984 a, Davies 1981, Grice 1957, 1968, 1969; Harman 1968; Lewis 1969; Loar 1976, 1981; Mc Dowell 1980; Patton and Stampe 1969; Recanati 1979, 1987; Schiffer 1972; Searle 1969, 1983; Strawson 1964, 1969, 1971; Wright 1975; Yu 1979; Ziff 1967.

الإمكان أيضاً أن نستعمل تحليل (غرايس) كنُقطة انطلاق نحو أُنموذج استدلالي للتواصل، وهذه هي الطريقة التي نعتزم تفسيره بها. في بقيّة هذا القسم سنُبَيِّن كيف يَنطبق هذا التحليل على وصف التواصل. وفي الأقسام الثلاثة القادمة، سننظر في بعض الاعتراضات وإعادات الصياغة التي تمّ افتراضها. وأخيراً في الأقسام الخمسة الأخيرة من هذا الفصل سنقوم ببناء وتطوير أُنْمُوذجنا الخاصّ بنا.

هناك مواقف قد يُؤدّي فيها مُجرّد التعرُّف على قصدٍ ما، إلى تحقيق ذلك القصد. لنفرضْ أن (ميري) تُريد أن تجعل (بيتر) مسروراً. فإذا أصبح (بيتر) واعياً قصدها أن تجعله مسروراً، فإن مُجرّد ذلك الوعي سيكون كافياً لوحده أن يجعله مسروراً. وبالطريقة نفسها، فإن الزُّملاء في السجن حين يتعرّفون على قصد السجّان أن يُخيفهم، فإن ذلك وحده سيكفي لإخافتهم. إن هناك نَمَطاً من القصد يُستغلّ فيه هذا الاحتمال بصورة مُنتظمة بدلاً من أن يكون استثناء: فقَصْد الإخبار يتحقّق عادةً بمُجرّد التعرّف عليه. [22]

افرضْ أن (ميري) تقصد أن تُخبِر (بيتر) بكون حنجرتها مُلتهبة. إن كل ما عليها فعله هو أن تَدَعه يسمع صوتها المبحوح، وبذلك فهي تُزوِّده بدليل واضح وحاسم على التهاب حنجرتها. في هذه الحالة يُمكن لقصد (ميري) أن يتحقق سواء كان (بيتر) مُدركاً له أم لا. ففي إمكانه أن يُدرك أن حنجرتها مُلتهبة من دون أن يُدرك أيضاً أنها تقصد أن تجعله يُدرك أن حنجرتها مُلتهبة. والآن افرضْ أن (ميري) تقصد في الثاني من شهر حزيران أن تُخبر (بيتر) (صدقاً أو كذباً) بأن حنجرتها كانت مُلتهبة عشية الميلاد (24 ديسمبر) من العام السابق. هذه المرة لا يُحتمل أن تستطيع أن تقدم بيّنة أو دليلاً مباشراً على التهاب حنجرتها الماضي. ومع ذلك، فإن ما تستطيع فعله هو أن تُزوّده ببيّنة أو دليل مُباشر - ليس على التهاب حنجرتها الماضي، وإنما على قصدها الحالي لأن تُخبره عن ذلك الالتهاب. كيف يتسنّى لها فعل ذلك، وما الفائدة المُتوخّاة منه؟ إحدى الطرائق المُمكنة لفعل ذلك هي النُّطق بـ (28)، والفائدة المُتوخّاة منه هي تزويد (بيتر) بدليل غير مباشر - لكنه قوي - على التهاب حنجرتها في عشية الميلاد السابقة:

28. لقد كانت حنجرتي مُلتهبة في عشية الميلاد.

في مثالنا الأول يُعْزَى صوت (ميري) المبحوح إلى التهاب حنجرتها في أقوى الاحتمالات. لذلك فكونها تحدّثت بصوت مبحوح هو دليل مباشر للافتراض بأن حنجرتها مُلتهبة. غير أن نُطق (ميري) بالقَوْلة (28) في يوم الثاني من حزيران لا يُعزى مُباشرة إلى كون حنجرتها مُلتهبة في عشية الميلاد السابقة، لذلك فإن قولتها ليست دليلاً مُباشراً للافتراض بكون حنجرتها مُلتهبة في عشية الميلاد السابقة. لكن مع ذلك، فإن قولتها تُعزَىٰ بصورة مُباشرة إلى مقاصدها الحالية. وبرَغم أنها قد تكون لها مقاصد مُختلفة من نُطقها بـ (28)، فإن الاحتمال الأقوى هو أنها قصدت إعلام (بيتر) أو إخباره بأن حنجرتها كانت مُلتهبة في عشية الميلاد السابقة. وهذا يجعل قَوْلة (ميري) دليلاً مباشراً على قصدها الحالي أن تُعْلِم (بيتر) بالتهاب حنجرتها الماضي.

ولنفرِضْ الآن أن (بيتر) يفترض أن (ميري) صادقة وأنها في أقوى الاحتمالات تعلم إنْ كانت حنجرتها مُلتهبة أم لا في عشية الميلاد السابقة. عندئذٍ فإن كون (ميري) تقصد إخباره بأن حنجرتها كانت مُلتهبة في ذلك التاريخ سيكون - بالنسبة لـ(بيتر) - الدليل القاطع على أنها كانت مُلتهبة. في هذه الأحوال الاعتيادية تماماً، يُمكن لقصد (ميري) إخبار (بيتر) عن التهاب حنجرتها الماضي أن يتحقّق بمُجرّد جعل (بيتر) يتعرّف على ذلك القصد. وهذه ليست طريقة استثنائية لإنجاز قصد إخبار المُستمع أو إبلاغه بشيء ما. لنفرض أن هذه هي الكيفية التي تقصد (ميري) أن تُنجز قصدها بمُوجبها. عندئذ تتوافر في (ميري) [23] كافة الشروط الثلاثة الفرعية التي يتطلّبها تعريف (غرايس - ستروسن) (27) كما هو موضح في(29):

29. (ميري) تقصد:

(أ) مِنْ قولتها (28) أنْ تولّد في (بيتر) الاعتقاد بأن حنجرتها كانت مُلتهبة في عشية عيد الميلاد السابق.

(ب) مِنْ (بيتر) أنْ يتعرَّف على قصدِها في (أ).

(ج) مِنْ تَعَرُّف (بيتر) على قصدِها في (أ) أنْ يعمل في الأقل كجُزء من الداعي الذي يدعوه إلى ذلك الاعتقاد.

إن مقاصد* (ميري) في هذا المجال شبيهة تماماً - من حيث البنية - بالمقاصد التي نقصدها جميعاً حين نتواصل سواء لغوياً أم بصورة أُخرى.

لقد بَيّنّا طريقتين مُختلفتين لتوصيل المعلومات: إحداهما أن تُزوِّد المُتلقّي بدليل مُباشر على المعلومات المَنْوي توصيلها. وهذه لا ينبغي أن تُعدَّ شكلاً من أشكال التواصل، ذلك لأن أي حالة من الحالات يُمكن أن تُزوِّد المُتلقّي بدليل مُباشر على مُختلف الافتراضات من دون أن تُوصِّل Communicate تلك الافتراضات بأي معنى ذي بال. والطريقة الأُخرى لإيصال المعلومات هي أن تُزوِّد المُتلقّي بدليل مُباشر على قصدك لإيصالها. إن الطريقة الأُولى يُمكن أن تُستعمل فقط للمعلومات التي يتوافر لها دليل مُباشر. أما الطريقة الثانية فيمكن أن تستعمل لأي معلومات على الإطلاق، ما دام في الإمكان توفير دليل مُباشر على مقاصد الشخص الذي يقوم بالتواصل. ومن الواضح أن هذه الطريقة الثانية هي شكل من أشكال التواصل. وسنُطلق عليه مُؤقتاً اسم (التواصل الاستدلالي) - وفي القسم العاشر سنُسمّيه (التواصل الإظهاري - الاستدلالي) - فهو استدلالي لكون المُستمع يستدلّ على مقاصد المُتكلّم من البيّنة أو الدليل المُزوَّد لهذا الغَرَض تحديداً.

إن وصف التواصل بمَعايير المقاصد والاستدلالات يُعَدُّ بديهياً بمعنى من المعاني. فنحن جميعاً مُتكلّمون ومُستمعون. فبوصفنا مُتكلّمين نحن نريد من مُستمعينا أن يتعرّفوا على قصدنا أن نُخبرهم عن وضع مُعيّن. وبوصفنا مُستمعين نحن نُحاول أن نتعرّف على ماهية ما يقصد المُتكلّم أن يُخبرنا به. إن المُستمعين يهتمّون بمعنى الجُملة المنطوقة فقط بالقدر الذي تُزوّدهم فيه ببيّنة أو دليل على ما

---

* من المصطلحات المُتداولة في تراثنا للدلالة على (intention) (القَصْد) و(المقصد) و(المُراد) و(النية)، وكلها مُصطلحات وافية بالغَرَض. [المترجم].

يعنيه المُتكلّم. إن التواصل ينجح ليس حين يتعرّف المُستمعون على المعنى اللُّغوي للقَوْلة، وإنما حين يستدلّون على "معنى" المُتكلّم منها. ويُمكن إثبات ذلك من المُلاحظة الآتية التي يسهل التحقّق منها وهي: حين يُدرك المُستمعون أن المُتكلّم أساء استعمال كلمةٍ ما أو زلَّ لسانه بكلمة، فإنهم بصورة عامة يُسقطون المعنى المغلوط من حسابهم، لكن المعنى الذي يُسقطونه من حسابهم ليس بالضرورة غير مُستقيم شكلياً أو غير قابل للتفسير بفكّ الشفرة، وإنما هو "مغلوط" فقط لكونه يُزوّدنا بدليل مُضلِّل بخُصوص مقاصد المُتكلّم.

ومن منظور سيكولوجي أيضاً، فإن وصف التواصل بمَعايير المقاصد والاستدلالات يبدُو معقولاً جداً. فنسبة المقاصد إلى الآخرين هي ناحية مُميّزة للإدراك والتفاعل البشري. ومن الصفات المُميّزة للبشر بصورة أُنموذجية أنهم [24] يُكوِّنون تصوُّرات بشأن السلوك البشري والحيواني، وليس بمَعايير النواحي المادية فيه، وإنما بمَعايير المقاصد المُتضمّنة فيه. فعلى سبيل المِثال، إنّ مفهوماً من مفاهيم اللُّغة الاعتيادية مثل: (يأخذ، يُعطي، يُهاجم، يُدافع) يَنطبق على أشكال مُتنوّعة من السلوك لا تنتظم تحت وصف مادي مُميّز، لكنها تشترك فقط في نوع القصد الذي يحكمها. إن التفاعل البشري يتحدّد إلى درجة كبيرة بواسطة تصوّر السلوك بمَعايير قصدية وليس مادية. إن الفكرة القائلة بأن التواصل البشري يستغلّ هذه القدرة عند البشر على نسبة المقاصد بعضهم إلى بعضهم الآخر، لا بد من أن تكون واضحة تماماً - بل وحتى مُغرية - بالنسبة للمُشتغلين في علم النفس الإدراكي وعلم النفس الاجتماعي.

وهكذا يبدُو أننا جميعاً نعلم - وبضمننا السميوطيقيون - بأن التواصل يتضمّن التعبير عن المقاصد والتعرّف عليها. لكن إلى أن جاء (غرايس) كان الناس عُموماً يتجاهلون(12) أهمية هذه البديهية* . فقد استمرّت مُحاولات وصف التواصل وتفسيره على أساس شكل أو آخر من أشكال أُنْمُوذج الشفرة. وهكذا يُمكننا أن

(12) من الاستثناءات الجديرة بالذكر كتاب (غاردنر 1932) A.H.Gardiner.

* الاستثناء الأهم هو القاضي عبد الجبار المعتزلي في (المُغني، ج15، ص323) [المترجم].

نرى فكرة (غرايس) الأصلية كما عرضها في مَقالته لعام 1957 على أنها مُحاولة لردّ الاعتبار لمنظور بديهي للتواصل ولتوضيحه بمَعايير نظرية مقبولة. ولكن توسيع هذه الفكرة في أعمال (غرايس) نفسه و(ستروسن) و(سيرل) و(شيفر) وآخرين، قد أخذ في الغالب صورة الابتعاد عن البَداهة وعن المقبولية السيكولوجية والعودة نحو أُنْمُوذج الشفرة. وهذا التطور المُؤسف جاء نتيجة لاكتشاف مشاكل في صياغة (غرايس) الأصلية، بعضها زائف وبعضها الآخر حقيقي.

5 - هل ينبغي دمج أُنموذج الشفرة والأُنموذج الاستدلالي:

لقد ألقينا إلى حدِّ الآن نظرة على أُنْمُوذجين للتواصل. حسب أُنْمُوذج الشفرة، يُنْجَز التواصل بواسطة تشفير الرسائل وحلّ شفراتها. وحسب الأُنْمُوذج الاستدلالي، فإن التواصل يُنْجَز عن طريق تزويد المُتواصِلة[13] للمُستمع* بدليل على مقاصدها، واستدلال المُستمع على مقاصدها من ذلك الدليل. وهنا تبرز عدة تساؤلات. هل هذان أُنموذجان مُختلفان لشيء واحد؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يتوجَّب علينا أن نختار أحدهما، أو في الإمكان دمجهما بشكل من الأشكال؟ أو هل هما - كما ألمحنا سابقاً - أُنموذجان لشيئين مُختلفين تماماً؟ وإذا كانا كذلك، فما هي العلاقة بينهما؟

أغلبية المُنظّرين يرون أن التواصل ظاهرة مُوحّدة ويجب أن تُوصف بأُنْمُوذج واحد. إن أُنموذج الشفرة مُترسّخ بقوة في التراث العلمي الغربي. أما الأُنْمُوذج الاستدلالي فهو يُخاطب البديهة أو الفطرة السليمة، وحين يُقْتَرَح مُقْتَرَبٌ جديد وجذّاب، فإن أغلبية الناس تُغريهم الرغبة في مُعاملته ليس بوصفه بديلاً للمُقتَرب القديم، وإنما بوصفه توسيعاً أو امتداداً له. وهذا ما قد فَعَله أغلبية علماء

---

(13) لسهولة العرض، وما لم يُشر السِّياق إلى خلاف ذلك، سنَفترض أن المُتواصِل commicator مؤنث، والمستمع audience مذكر.

* اصطلح المُؤلّفان على استعمال تعبير (المُتواصِلة) أو (المُتكلِّمة) المؤنث للإشارة إلى المُتكلّم، وتعبير (المُستمع) المُذكّر للإشارة إلى المُستمع، وذلك لتحاشي الانحياز الجنسي باستعمال صيغة المُذكّر للجميع. [المترجم].

الفعليات بتحليل (غرايس) بصورة لا شُعورية تقريباً، وفي الأقل فإن (جون سيرل) [25] يتجشّم العَناء لتسويغ ردّ الفعل هذا[14]. فهو يدّعي أن تحليل (غرايس):

''يفشل في أن يُفسِّر إلى أي مدى يُمكن أن يكون المعنى مُرتبطاً بقواعد وأعراف. إنَّ هذا الوصف للمعنى لا يُبيِّن العلاقة بين الشيء الذي يعنيه الشخص من خلال ما يقوله، وما يعنيه ما يقول الشخص في اللُّغة فعلاً''. (سيرل 1969 ص43).

إن (سيرل) يُريد أن يُحسِّن تحليل (غرايس) عن طريق بيان العلاقة بين معنى المتكلم والمعنى اللُّغوي. وخُطوته الأُولى هي أن يُحدِّد تطبيق هذا التحليل بمجال "المعنى الحرفي"، وهو يُعرِّف ذلك بمِعْيار مقاصد المُتكلّمة وبضمن ذلك قصدها أن يتمّ التعرّف على قصدها، لكنه يُضيف مُلحقاً: أنَّ المُتكلّمة يجب أنْ تقصد من المُستمع أن يتعرَّف على مقاصدها "بمقتضى معرفته بقواعد الجُملة المنطوقة" (سيرل 1969 ص48). وبتعبير آخر، فإن على المُتكلّمة أن تقصد من المُستمع أن يفهمها عن طريق فكّ شفرة قَوْلتها.

إن هذا يُحِيل تحليل (غرايس) إلى مُجرّد تعديل بديهي على أُنْمُوذج الشفرة. فأُنْمُوذج الشفرة يُعاد طرحه بوصفه التفسير الأساسي لعملية التواصل، ولكن في حالة التواصل البشري تُعدُّ الرسالة التي يتم تشفيرها وفكّ تشفيرها من مقاصد المُتواصلة. وإذا كان لتعديل (سيرل) ما يُسوِّغه فإن، تحليل (غرايس) لا يغدو في النهاية بديلاً حقيقياً لأُنموذج الشفرة.

إن الإبداع الأعظم لـ (غرايس)، هو ليس قوله بأن التواصل البشري يتضمّن

---

(14) نحن نأخذ بنظر الاعتبار هنا آراء (سيرل) كما عبر عنها في كتابه (**أفعال الكلام** 1969)، وليس آراءه الأخيرة المُختلفة بعض الشيء والتي طورها في كتابه (**القصدية** Intentionality 1983). وقد كانت إحدى حُجَج (سيرل) على شكل مِثال مُضادّ لتحليل (غرايس) (انظر سيرل 1965 ص221-239، 1969 ص44-45). وقد تمّت مُعالجة هذا المِثال المُضادّ (غرايس 1968 ص160-165) و (شيفر 1972 ص27-30) بشكل مُرْضٍ.

التعرف على المقاصد. إن ذلك من البديهيات كما أسلفنا. إلا إنّ إبداعه يكمُن في القول بأن هذا الوصف كافٍ: ما دام هناك سبيل للتعرّف على مقاصد المُتواصلة، فإن التواصل يغدُو مُمكناً. إن التعرّف على المقاصد هو من المساعي المعرفية الاعتيادية لدى البشر. وإذا كان (غرايس) مُصيباً، فإن القُدرات الاستدلالية التي يستعملها البشر عادةً في نسبة المقاصد بعضهم إلى بعضهم الآخر، ينبغي أن تجعل التواصل مُمكناً حتى في غياب الشفرة. بالطبع فإن ذلك مُمكن فعلاً.

فعلى سبيل المِثال يسأل (بيتر) (ميري):

30. كيف تشعُرين اليوم؟

فتجيبه (ميري) بأن تخرج زُجاجة أسبرين من حقيبتها وتُريه إياها. إن سُلوكها ليس مُشفراً: إذ لا توجد قاعدة أو عُرْف يُفيد بأن عَرْض زجاجة (أسبرين) يعني أن الشخص مريض. وبالطريقة نفسها، فإن سُلوكها لا يُزوِّدنا إلا بأضعف أنواع الدليل المباشر بخُصوص صِحّتها: فقد تكون مُتعوّدة على حمل زُجاجة أسبرين في حقيبتها دائماً. ولكنه من ناحية أُخرى، دليل قوي ومُباشر على قصدها أن تُخبر (بيتر) بأنها مريضة. ولأن سلوك (ميري) يُمكِّن (بيتر) من التعرُّف على قصدها، فإنها تنجح في التواصل معه وهي تفعل ذلك بدون استعمال أية شفرة[15]. [26]

وحتى (سيرل) لا يُنكر وُجود التواصل الاستدلالي الخالص، غير أنه يُصرّ على أنه نادر، وأن أغلبية التواصل البشري يتطلّب - بصورة حاسمة - لغة أو شفرة:

> إن بعض الأنواع البسيطة جداً من الأفعال الكلامية، يُمكن حقاً أن تُنجز بمعزل عن أيّ استعمال لوسائل مُتعارف عليها على الإطلاق، وذلك بمُجرّد جعل المُستمع يتعرّف على مقصد مُعيَّن من المقاصد المُتوخّاة في سلوك مُعيَّن ... فأنت تستطيع في بعض الظُّروف الخاصة أن "تطلب" من

(15) ومن أجل أمثلة أخرى على التواصل غير المُشفَّر ومُناقشة أكثر تفصيلاً، انظر القسم (10) من هذا الفصل.

> شخص ما أن يُغادر الغُرفة وذلك بدون استعمال أي عُرف أو مُواضعة. لكن ما لم تكن لديك لغة لن تستطيع أن تطلب من شخص ما، على سبيل المِثال، أن يقوم بمشروع بحث بخُصوص مُشكلة تشخيص ومُعالجة الحمى الغُدِّية عند طَلَبة الدراسات الأولية في الجامعات الأميركية. (سيرل 1969 ص38).

قد يكون صحيحاً أن أغلب التواصل البشري يتضمّن استعمال اللُّغة، وأن حالات التواصل المُتحقّقة من دون استعمال الشفرة نادرة، وأن الأفكار التي يتمّ توصيلها بهذه الطريقة تميل إلى البساطة. لكن مُجرّد وُجود مثل هذه الحالات لا يُمكن أن يَتوافق مع أُنْمُوذج الشفرة. غير أنه من ناحية أُخرى مُتوقَّع وقابل للتنبّؤ به من قبل الأُنْمُوذج الاستدلالي. إن صَرْف النظر عن هذه الحالات من قبل (سيرل) باعتبارها غير مُهمّة فوَّتَ عليه جوهر القضية. فقد تكون هذه الحالات غير مُهمّة كأمثلة على التفاعل البشري، لكنّها مُهمّة بوصفها بَيِّنات أو دلائل لدعم النظريات أو تفنيدها.

وما دام التواصل الاستدلالي الخالص موجوداً، فإن الأُنْمُوذج الاستدلالي وافٍ وكافٍ لتفسير بعض أشكال التواصل في الأقل. ومن ناحية أُخرى، ما مِنْ شكّ في أن أغلب حالات التواصل تتضمن استعمال الشفرة. لذلك، فإن من يتبنّى الرأي المُتطرّف القائل بأن كلَّ التواصل البشري يجب أن يُفسَّر بمَعايير استدلالية سيُواجَه بمُهمّة إعادة وصف كل من التشفير وفكّ التشفير بمعايير استدلالية. ويُمكن إنجاز ذلك كالآتي: لنعدّ الشفرةَ مجموعةً من المُواضعات أو الأعراف (بالمعنى الذي يستعمله لويس 1969) يشترك فيها كافة المُشتركين في عملية التواصل. والمُستمعون يستعملون معرفتهم بهذه الأعراف من ناحية، ومعرفتهم بالإشارة وبالسِّياق من ناحية أُخرى، لغَرَض الاستدلال على الرسالة. إن هذا وصف مُعتدل لما يحصل غالباً حين يَبتدع المُتحاورون شفرات مُصطنعة ويستعملونها للتواصل.

فعلى سبيل المِثال، يتفق (روميو) و(جولييت) فيما بينهما على أن المنديل

الأبيض المربوط بسياج شُرفتها، يعني أن بإمكانه الصُّعود إلى الشُّرفة. حين يرى (روميو) المنديل الأبيض، يستعمل معرفته بالعُرْف الذي ابتدعاه (أي معرفته بأن المنديل الأبيض يعني أن بإمكانه الصُّعود) كمُقدّمة منطقية، ويستدلّ حقاً على أن بإمكانه الصُّعود. عند تعميم هذا الوصف، فإن كل أنواع فَكّ التشفير، وبضمنه فكّ التشفير اللُّغوي - تبدُو كعملية استدلالية تتميّز فقط بتضمّنها مُقدِّمات مَبنيّة على معرفة بالأعراف اللُّغوية. [27]

نحن نعتقد، وسنُحاول أن نُثبت في فصل قادم، أن النظرية المُتطرّفة للتواصل الاستدلالي هي قاصرة تجريبياً. فهناك عمليات تشفير/فكّ تشفير، وهناك عمليات استدلالية، وهذان النوعان من العمليات مُتمايزان جوهرياً (وإن كان الاستدلال يُحاكي فكّ التشفير، وفكّ التشفير يُحاكي الاستدلال في بعض الحالات المُصطنعة). إن مُختلف الأجناس ابتداءً من النحل وحتى البشر، تمتلك شفرات مُحدَّدة وراثياً إلى حدٍّ ما. وهذه تختلف عن الأنظمة الاستدلالية من ناحيتين رئيستين: أولاً أن الترميزات أو التمثيلات التي تربطها ليست بالضرورة تصوّرية، ثانياً أن القواعد التي تربط هذه الترميزات ليست بالضرورة استدلالية. إن اللُّغات البشرية الطبيعية هي مثال على ذلك. وإذا كنا مُصيبين، فإن المعرفة اللُّغوية لا تُسهم في عملية الفهم والاستيعاب بالطريقة المُبيّنة سالفاً: أي بتزويد مُقدِّمات منطقية للاستدلال(16).

نحن نُؤكّد إذن أنَّ هناك في الأقل شكلين مُختلفين من أشكال التواصل: شكل

(16) لاحظْ أنه ليس من الصعب جداً التوفيق بين النظرية الاستدلالية المُتطرّفة للتواصل ونظرية مُعَدَّلة أو مُنقّحة من نظريات الشفرة. فبإمكان مُنظِّر الشفرة أن يتنازل للمُنظِّر الاستدلالي، فيُسلِّم بأن كل الشفرات هي مجاميع من الأعراف والمُواضعات، وأن فكّ الشفرة هو عملية استدلالية بمُوجب الاتجاه الموصوف آنفاً، وبإمكان المُنظّر الاستدلالي أن يتنازل بالمُقابل فيُسلِّم بأن الاستدلالات التي يتطلّبها التواصل ناجمة عن فكّ الشفرة. غير أن التسوية الناتجة ستجمع أسوأ عيوب النظريتين: فهي ستفشل في أن تأخذ في الحساب دور الاستدلال غير المُشفَّر في التواصل، وهي ستُغفل الصِّفة غير الاستدلالية للكثير من عمليات فكّ الشفرة.

التشفير/فكّ التشفير، والشكل الاستدلالي. وإذا كنا مُصيبين، فإن كون عملية تواصل مُعيَّنة تتضمّن استعمال الشفرة لا يدلّ بالضرورة على أن العملية بأكملها يجب أن تُفسَّر بمَعايير أُنْمُوذج الشفرة. إنَّ أشكال التواصل يُمكن أَنْ تجمع بين الشكلين. فالتواصل الاستدلالي مثلاً، قد يتضمّن استعمال الإشارات المُشفّرة التي لا تكفي لتشفير مقاصد المُتكلّمة ولا تُزوّدنا إلا بدليل غير كامل عن تلك المقاصد. إن السُّؤال حول قُدرة أُنْمُوذج الشفرة على تزويدنا بتفسير كامل لعملية تواصل معيَّنة يغدُو سؤالاً تجريبياً. إذ لا يكفي أن نُثبت أن شفرةً ما تُستَعمل في التواصل؛ بل يجب أيضاً أن نتمكّن من إثبات أن ما يتمّ توصيله يُشَفَّر ويُفَكّ تشفيره فعلاً. وبخلاف ذلك، فإن كل ما يُمكن تأكيده بصورة مُعتدلة هو أن استعمال الشفرة له دورٌ ما في عملية التواصل المُعَيّنة هذه، من دون أن يُفسِّرها كلِّياً.

إن التواصل اللُّغوي هو شكل مُعقَّد من أشكال التواصل. صحيح أنه يتضمّن التشفير وفكّ التشفير اللُّغويين، لكن المعنى اللُّغوي للجُملة المنطوقة لا يكفي لتشفير ما تعنيه المُتكلّمة: إنه فقط يُساعد المُستمع في الاستدلال على ما تعنيه. فالمُستمع مُحق في مُعاملة ناتج التشفير بوصفه بيّنةً أو دليلاً على مقاصد المتواصلة. وبتعبير آخر، إن عملية التشفير/فكّ التشفير هي تابعة ومُساعِدة لعملية الاستدلال الغرايسي.

يرى (سيرل) أن كون أغلبية التواصل البشري يتضمّن استعمال الشفرات، يُعَدُّ نقضاً لتحليل (غرايس). لكن من السهل تفسير هذه الحقيقة إذا سلَّمنا بأن شكليْ التواصل الاستدلالي والشفري يُمكن أن يجتمعا. فالأشخاص المُؤهّلون للتواصل فيما بينهم يشتركون بلغة (وبشفرات ثانوية مُتنوّعة). ونتيجة لذلك، يتسنّى لهم أن يُقدِّموا دلائل عن مقاصدهم أكثر دقّة وقوة ممّا لو لم يكن لديهم شفرة [28] مُشتركة. لذلك، فلا يحتمل أن يُكلِّفوا أنفسهم عَناء التواصل استدلالياً من دون اللُّجوء إلى هذه الوسائل الفعَّالة، تماماً مثلما لا يُحتمل من إنسان العصر الحديث أن يُكلِّف نفسه عناء إشعال النار من دون عيدان ثقاب أو قداحات. لكن مع ذلك، فمثلما أنه لا أحد يُفضِّل أن يُعرِّف النار بأنها شيء لا يُمكن أن يتحقق إلا

باستعمال عيدان الثقاب أو القداحات، كذلك ليس من المعقول تعريف التواصل على أنه لا يُمكن أن يتحقّق إلا باستعمال الشفرات.

إن الهُبوط بتحليل (غرايس) إلى مرتبة التعديل على أُنْمُوذج الشفرة لا يُدمِّر أصالته فحَسْب، بل وحتى العديد من مضامينه ومُسوِّغاته التجريبية. والارتفاع بالأُنْمُوذج الاستدلالي إلى مرتبة نظرية عامة في التواصل يُغْفِل تنوُّع أشكال التواصل، ويغفل الأدلّة السيكولوجية التي تُثبت أن الكثير من عمليات فَكّ التشفير غير استدلالي. (سنُناقش ذلك في الفصل الرابع).

6 - مشكلات التعريف:

إن أغلب المُناقشات بشأن مقالة (غرايس) (1957) تركّزت على تعريف "المعنى" أو "التواصل" وقد اتّسمت بدرجة عالية من الفلسفية. سننتقي في هذا القسم موضوعين تجريبيين حقاً للمُناقشة. وهدفنا من ذلك هو تسليط الضوء على هذين الموضوعين الوثيقَي الصِّلة بموضوع البحث، وليس كتابة تاريخ أو تقويم للمُناقشات المُحيطة بالموضوع.

(غرايس) يصف "المعنى" بمَعايير مقاصد المُتواصلة وبالمُقابل، فإن الفعل التواصلي (بالمعنى المُحدَّد للمُصطلح)، يمكن أن يُوصف بأنه الفعل الذي يُنجِز هذه المقاصد الغرايسية. لكن كما بيَّن (سيرل) (1969 ص46-48، 1971 ص8-9) فإن بإمكان المُتواصلة أن تعني شيئاً وأن تُوصله بنجاح من دون الحاجة إلى إنجاز كل هذه المقاصد الغرايسية. لنستذكرْ إعادة صياغة (ستروسن) (27) لتحليل غرايس. لكي يعني الشخص (م) شيئاً بالقَوْلة (ص)، يتوجّب عليه أن يقصد:

27. (أ) مِنْ نُطْقِ (م) بـ (ص) أن يولِّد استجابة مُعيَّنة (ر) في مُستمع مُعيَّن (س).

(ب) مِنْ (س) أن يتعرَّف على قصد (م) الوارد في الفقرة (أ).

(ج) مِنْ قَصْدِ (م) الوارد في الفقرة (أ) أن يعمل، في الأقل، كجُزء من الداعي الذي يدعو (س) للاستجابة (ر).

والآن من السهل أن نرى أن المُتواصلة تَنجح في توصيل ما تعنيه، ما دام المقصد (ب) قد تحقّق وبغضّ النظر عما إذا تحقق المقصدان (أ) و(ج). فعلى سبيل المِثال، حين تنطق (ميري) بالقَوْلة (28)، فإن مقصدها المحدد (29أ) هو أن تُولِّد عند (بيتر) القناعة بأن حنجرتها كانت مُلتهبة في عشية الميلاد السابقة. لنفرضْ أن (بيتر) يتعرّف على هذا المقصد، لكنه لا يُصدِّق (ميري). ففي تلك الحالة لن يتحقّق من مقاصدها سوى المقصد (29ب). أما المقصدان (29أ) [29] و(29ج) فلن يتحقّقا. إلا أنه مع أن (ميري) لم تنجح في إقناع (بيتر)، فهي قد نجحت في توصيل ما تعنيه إلى (بيتر)[17].

وما دام في الإمكان نجاح التواصل من دون تحقيق المقصد (27أ)، فإن هذا المقصد ليس مقصداً تواصلياً على الإطلاق، ومن الأفضل أن نقول بأنه مقصد للإخبار والإعلام أو - كما سنُسميّه - أنه (مقصد إخباري أو إعلامي informative intention). إن المقصد التواصلي الحقيقي Communicative هو (27ب): أي قصد الشخص أن يكون قصده الإخباري معلوماً.

(17) نحن نفترض أن ''الاستجابة'' المُتضمَّنة في القصد (27 أ) هي أنه لا بُدَّ من إخبار المُستمع بشيء ما (بالمعنى الواسع الذي نستعمل به كلمة ''إخبار''). وهذا ليس رأياً مقبولاً من الجميع مُطلقاً. فـ (غرايس) نفسه كان في باله نمطان من الاستجابة في البدء : الاعتقاد أو التصديق استجابةً للخبر، والعمل أو الفعل استجابة للأمر. ثم قام فيما بعد (غرايس 1968، 1969) باستبعاد الفعل استجابة للأمر، وقَصْر اهتمامه على الاستجابات الذهنية. ففي حالة الخبر تكون الاستجابة هي إدراك المُستمع أن لدى المُتواصِلة اعتقاداً مُعَيَّناً، وأحياناً، تَبنّي نفس الاعتقاد، وفي حالة الأمر تكون الاستجابة المقصودة هي إدراك المُستمع أن لدى المُتواصلة قصداً مُعيّناً، وأحياناً، تَبنّي نفس القصد. ومع ذلك فقد عبّر آخرون عن وجهات نظر مُختلفة (انظر سيرل 1969، آرمسترونغ 1971، بَنِتْ Bennett 1976). أما نحن فسنَبْسط وجهة نظرنا الخاصة في الأقسام (8-12)، وبتحديد أكبر في القسم (11).

ماذا بشأن المقصد (27ج): أي أن يعمل تعرُّف المُستمع على مقاصد المُتواصِلة (27أ) بوصفه في الأقل جُزءاً من الداعي الذي يدعو المُستمع إلى إنجاز المقصد (27أ)؟ إن المقصد (27ج) - بمُوجب حَدِّه وطبيعته - لا يمكن أن يتحقّق ما لم يتحقّق المقصد الإخباري (27أ). وبما أن تحقيق (27أ) ليس ضرورياً لنجاح التواصل، فإن تحقيق (27ج) هو الآخر لا يُمكن أن يكون ضرورياً. إن ما نجح (غرايس) في إثباته بصورة مُقنعة، هو أن مُجرَّد التعرّف على المقصد الإخباري، يُمكن أن يُؤدّي إلى تحقيق ذلك المقصد. وغالباً ما تكون هذه الإمكانية هي سبب مشاركة المُتواصِلة في التواصل وانهماكها به، ومع ذلك فإن تحويل هذه الإمكانية إلى ضرورة لازمة لتعريف التواصل يحتاج إلى بعض التسويغ. إننا سنُسْقِط مُؤقتاً المقصد (27ج) من جملة الوصف الخاص بالتواصل الاستدلالي من دون أية مُناقشات أُخرى، وسنُعيد تفحُّص دوافع (غرايس) بشأن هذه النُّقطة في القسم (10)[18].

الآن وقد أكملنا تقريباً الاستعداد لاقتراح نُسخة مُعدَّلة من تحليل (غرايس) فلنُسلِّط الضوء على الاختلاف بين المقصدين الإخباري والتواصلي. لكن يتوجَّب علينا أولاً أن نتخلَّص من استعمال خاصّ للمُصطلح يسبب الإرباك؛ فكلٌّ من (غرايس) و(ستروسن) يستعملان مُصطلح (قَوْلة) utterance ليُشيرا ليس إلى القَوْلات اللُّغوية فحَسْب، أو إلى القَوْلات المُشفَّرة، بل إلى أيِّ تعديل في البيئة المادية تقوم به المُتواصِلة لأجل أنْ يُدركه المُستمع ويستعمله كدليل على مقاصد المُتواصلة. ويبدو لنا أن هذا الاستعمال للمُصطلح يُولِّد انحيازاً في تشخيص السلوك التواصلي؛ فهو يُشجِّع على الرأي القائل بمُعاملة القَوْلات بالمعنى اللُّغوي المُعتاد بوصفها الأُنْمُوذج المِثالي للسلوك التواصُلي بصورة عامة. إن عُلماء النفس يستعملون مُصطلح (المُنَبِّه أو الحافز Stimulus) للإشارة إلى أي تعديل في البيئة المادية مُصمَّم لكي يُدرَك. ونحن سنحذُو حَذْوهم. والقَوْلة بالمعنى المُعتاد، هي بالطبع حالة خاصة من حالات المُنَبِّه. لِنَقُلْ إذن بأن التواصُل يتضمّن

---

(18) للأمثلة والمُناقشات التي تُشير إلى أن هذا القصد غير ضَروري، انظر (شيفر 1972 فصل3).

إصدار مُنَبِّه مُعيَّن والقصد منه هو:

31. القصد الإخباري: إخبار المُستمع بشيء ما.

القصد التواصُلي: إخبار المُستمع بقصد المُتواصِلة الإخباري.

لاحظْ أن القصد التواصلي هو نفسه قصد إخباري من المرتبة الثانية: القصد التواصلي يُنْجَز بمُجرّد التعرُّف على القصد الإخباري من المرتبة الأُولى. وفي الأحوال الاعتيادية إذا سار كل شيء على ما يُرام، فإن التعرُّف على القصد [30] الإخباري بحدّ ذاته سيُؤدّي إلى إنجاز ذلك القصد بحيث أنَّ كِلا القصدين التواصلي والإخباري سيُنْجَزان نتيجة لفعل التواصل. غير أن القصد التواصلي يُمكن أن يُنْجَز من دون إنجاز القصد الإخباري المُوازي له. ومن هنا، فإن إعادة الصياغة التي قُمنا بها لا تقدح فيها الاعتراضات الآنفة الذكر التي وُجِّهت إلى صياغة (غرايس) و(ستروسن).

إن الشُّروط التي وضعها (غرايس) للتواصل شديدة التقييد من بعض النواحي في حين أنها غير كافية التقييد من نواحٍ أُخرى. فالمرء يميل إلى الاعتقاد بأن التواصل شيء يجب أن يُنْجَز بصورة علنية: فإما أن يُبيِّن سُلُوكُك بوضوح بأنَّك تتواصل، وإلا فإنك لن تكون مُتواصلاً على الإطلاق. وبعبارة أُخرى، يجب تمييز التواصل من الأشكال الخفيّة لنقل المعلومات أو توصيلها.

لنفترضْ، مثلاً، أن (ميري) تُريد من (بيتر) أن يُصلح مُجفِّف شعرها الذي لا يعمل لكنها لا تُريد أن تطلب منه بصورة صريحة. وما تفعله هو أنها تبدأ بتفكيك مُجفّف الشعر وتترك الأجزاء المُفكّكة مَطروحة في مكان قريب كما لو كانت مُنشغلة بعملية إصلاحه. وهي لا تتوقّع من (بيتر) أن يُخدَع بهذه التمثيلية؛ في الحقيقة لو كان (بيتر) يعتقد فعلاً بأنها كانت مُنشغلة بعملية إصلاح مُجفّف الشعر بنفسها، لأصبح من المُحتمل أن لا يتدخّل. وهي لا تتوقع أنه من الذكاء بحيث يتوصّل إلى أن هذه تمثيلية المقصود منها إخباره بأنها تحتاج إلى بعض المُساعدة في إصلاح مُجفِّف الشعر. ومع ذلك، فهي لا تتوقّع أنه من الذكاء بحيث يتوصّل

إلى أنها تتوقّع منه أن يُفكّر ويستدلّ بهذه الطريقة فقط. وبما أنها في الحقيقة لا تقوم بطلب، لذلك فإن عدم مُساعدة (بيتر) لها ليس في الحقيقة رفضاً هو الآخر.

هذا المِثال يُناسب كُلّاً من تحليل (غرايس) الأصلي لمعنى المُتكلّم، وكذلك إعادة الصياغة في (27) و(31). إن (ميري) تقصد فعلاً أنْ تُخْبِر (بيتر) عن حاجتها بواسطة التعرُّف على قصدها أن تُخبره عن تلك الحاجة. ومع ذلك، فهناك عُزوف بديهي عن القول بأن (ميري) قصدت بأنها كانت بحاجة لمُساعدة (بيتر) أو بأنها كانت تتواصل مع (بيتر) بالمعنى الذي كُنّا نُحاول أن نُحدِّده. إن هذا العُزوف - الذي نعتقد أن له ما يُسوِّغُه - يتعلّق بكون قَصْد (ميري) ذي المرتبة الثانية أن يتمّ التعرّف على قَصْدها الإخباري من المرتبة الأُولى، قَصْداً خفيّاً عن (بيتر).

ولمُعالجة هذه الأمثلة التي تقدح في التحليل، فقد دعا (ستروسن) (1964 أ) - وهو أول من نبَّه على هذه المُشكلة - إلى إغناء تحليل (غرايس)، فقال إن التواصل الحقيقي يجب أن يُميَّز بأنه عَلَني كُلِّياً Overt. والسُّؤال إذن هو كيف نُعدِّل تحليل التواصل الاستدلالي بحيث نُضمِّنه شرط العَلَنية. وبعبارة أُخرى، كيف نجعل فكرة العَلَنية البديهية والغامضة بعض الشيء، أكثر دِقّةً وتحديداً؟ إنَّ الإجابات عن هذا السُّؤال كانت على درجة عالية من التقنية.

وكان حلّ (ستروسن) الخاص بأن أضاف لتحليل معنى المُتكلّم قَصْداً من المرتبة الثالثة، وهو أن يتمّ التعرُّف على القَصْد من المرتبة الثانية من قبل المُستمع. وهكذا أُضيف قصد (ميتا - تواصلي meta-communicative)، إذا جاز التعبير، إلى القصدين الإخباري والتواصلي. وكما توقّع (ستروسن)، وكما بيَّن (شيفر) (1972 الفصل2)، فإن هذا لا يكفي. ففي الإمكان وضع أمثلة يكون فيها [31] القصد الميتا - تواصلي من المرتبة الثالثة موجوداً لكنه خَفِيّ على المُستمع، والتفاعل الناتج تنقصه العَلَنية المطلوبة. إن إضافة قصد (ميتا - ميتا - تواصلي) من المرتبة الرابعة أنْ يتمَّ التعرُّف على القصد الميتا - تواصلي من المرتبة الثالثة من قِبَل المُستمع، قد لا يكون هو الآخر كافياً. إننا نحتاج - مبدئياً بالنسبة لأيّ

قصد من هذا النوع من مرتبة مُعيَّنة - إلى قصد من مرتبة أعلى مفاده وجوب التعرّف على ذلك القصد من المرتبة المُعيَّنة الأدنى. وبتعبير آخر، فإننا نحتاج إلى ما لا نهاية له من هذه المقاصد لنُفسِّر مفهوم العَلَنية البديهي بمُوجِب هذه الطريقة.

هناك طرائقُ للفهم المنطقي للمقاصد اللامُتناهية وتحليل معنى المُتكلّم والتواصل بمَعايير هذا اللاتناهي(19). لكن النتائج تفتقر إلى المقبولية أو الصدق السيكولوجي. فمن زاوية علم النفس، المقاصد هي تمثيلات أو ترميزات ذهنية قابلة للتحقُّق على هيئة أفعال، وليس هناك أيُّ عالم نفس يرغب في تحليل القَوْلة بوصفها تحقيقاً لما لا نهاية له من المقاصد المفهومة بهذه الصورة(20).

---

(19) انظر على سبيل المثال (غرايس 1982)، و (ريكاناتي 1987).

(20) وبإمكان المرء أيضاً، كما يقترح (سيرل 1969 ص47)، أن يُبدل المقاصد اللامُتناهية بقصد انعكاسي reflexive، أيْ، قصد مُركّب يتضمّن، ضمن مقاصده الفرعية، القصدَ لأن يكون القصدُ المُركّب معلوماً. ومثل هذا القصد الانعكاسي يكون ''عَلَنياً'' بالطريقة نفسها التي تكون فيها المقاصد اللامُتناهية المَرْتَبَة. وقد يبدو أن القصد الانعكاسي المُفرد يكون أكثر مقبوليةً من الناحية السيكولوجية من المقاصد اللامُتناهية، لكننا نشك في ذلك للسبب الآتي. عادةً، حين يحتوي تمثيلٌ ما إشارة مُحدّدة إلى تمثيل آخر، يكون في الإمكان الاستعاضة عن هذه الإشارة بذكر التمثيل المُشار إليه. فعلى سبيل المثال (أ) تحتوي إشارة إلى التمثيل الذي تُعبّر عنه (ميري) المُوضَّح في (ب)، إذن في الإمكان الاستدلال على (ج) من (أ) - (ب) بصورة سليمة منطقياً :-

(أ) (بيتر) يعتقد بما قالته (ميري).

(ب) (ميري) قالت إن الجو مُمطر.

(ج) إذن : (بيتر) يعتقد بأن الجو مُمطر.

إنَّ فهم تمثيل مثل (أ)، أو تثبيت صِلته، غالباً ما يتطلّب مثل هذه الاستعاضة بالذات. ومن الأمثلة على هذه الحالة، حالة قصد المُتكلِّمة (**قص**) لأن يتعرّف المُستمع قصدها (ص): إذ ليس في الإمكان تحقيق القصد (**قص**) أو فهمه بشكل تامّ من دون فهم (ص). وفي حالة القصد الانعكاسي (**قص**) الذي يتضمّن القصد الفرعي لأن يتعرّف المُستمع على (**قص**)، فإن ذلك سيُنتج لنا صِيغة طويلة بصورة لامتناهية. وبما أن الصيغ الطويلة بصورة لامتناهية تكون غير مُتوافرة للذهن، ناهيك عن كونها غير واضحة له، فإنها تُسبّب =

إن الفكرة البديهية القائلة بأن المقاصد التواصلية يجب أن تكون عَلَنية يُمكن أن تُصاغ بطريقة أُخرى، باستعمال مفهوم (المعرفة أو المعلومات المُتبادلة). هذا الحلّ - الذي اقترحه (شيفر) (1972) - يتضمّن بصورة جوهرية الافتراض بأن القَصْد التواصلي الحقيقي هو ليس مُجرّد قَصْد لإخبار المُستمع بقَصْد المُتواصلة الإخباري، وإنما هو قَصْد لجعل القَصْد الإخباري معلوماً بصورة مُتبادلة بين المُتواصِلة والمُستمع. وبموجب هذا المِعْيار، لا يُعْتبَر المِثال الذي أُورد بخصوص مُحاولة (ميري) حمل (بيتر) على إصلاح مجفف شعرها بدون الطلب منه بصورة معلنة، حالةً من حالات التواصل الحقيقي. فعلى الرَّغم من أن (ميري) تُريد من (بيتر) أن يتعرّف على قصدها الإخباري، فهي لا تُريد أن يكون هذا القصد الإخباري معلوماً بصورة مُتبادلة بينهما. إن شرط المعلومات المُتبادلة[21] هذا، يُبعد أمثلة أُخرى أكثر تعقيداً مبنية على النَّسق نفسه، يُبعدها بالطريقة نفسها بوصفها غير واردة.

لقد سبق لنا (في القسم 3) أن حاولنا إثبات أن الاحتكام إلى "المعرفة أو المعلومات المُتبادلة"، يفتقر إلى المقبولية أو الصدق السيكولوجي. لذلك، فإن

= الصُّداع. وبعد كل هذا فإن المقاصد الانعكاسية لا تزودنا بطريقة مقبولة سيكولوجياً لتحديد فكرة 'العلنية' بصورة أكثر دقة وإحكاماً.

(21) برغم أن مقترح المقاصد اللامتناهية (ونسخته الانعكاسية) من ناحية، ومقترح المعرفة أو المعلومات المتبادلة من ناحية أخرى، كلاهما يتخلَّص من الأمثلة من النمط الذي أورده (ستروسن 1964 أ) وطوَّره (شيفر 1972)، ففي الإمكان إيراد أمثلة أخرى من التواصل غير النموذجي التي يتعامل معها المقتربان بطريقتين مُختلفتين. فمقترب المقاصد اللامتناهية لا يستبعد الحالات التي لا تكون فيها مقاصد المتواصلة معلومة بشكل متبادل، وان كان المُستمع قد تعرف عليها. ومُقْتَرَب المعرفة أو المعلومات المتبادلة لا يستبعد الحالات التي يتم فيها تثبيت المعلومات المتبادلة، وبالتالي تثبيت التواصل، بشكل غير مقصود، أو في الأقل التي يبدو تثبيتها غير مقصود للمستمع. إن هذه الحالات لم تتمَّ مناقشتها في الأدبيات. وبما أننا لسنا على علم بأية نتيجة محددة أو واضحة تلزم من هذه الحالات الإضافية ضد أي واحد من هذين الحلَّين، فإننا نترك الموضوع على هذه الحال.

الاعتماد عليها في تفسير مفهوم العَلَنية، يعني أن نُدير ظهرنا إلى علم النفس مرة ثانية. وهكذا، فإن كل الحلول المُقترحة لحلّ مسألة العَلَنية إلى حدّ الآن تُبدل غُموضاً بشكلية* قاصرة أو بأُخرى. سنقترح في القسم (8) الحلّ الذي نعتقد أنه مُناسب. وسنُطوّره في القسم (12). وفي هذه الأثناء، نتحوّل إلى مشاكل أُخرى في تحليل (غرايس)، وهي هذه المرة ليست مُشكلات في التعريف، وإنما مُشكلات في التفسير.

7 – مشكلات التفسير: نظرية (غرايس) في المُحاورة:

إن تحليل (غرايس) للتواصل قد اقتصرت مُناقشته تقريباً على فلاسفة(22) مُهتمّين بصورة رئيسة بتعريف مُصطلحَي "المعنى" و"التواصل". تعريف التواصل [32] لا يُشكّل اهتماماً أولياً من وِجهة نظرنا الحالية الأكثر سيكولوجيةً، وذلك لسبب واحد: أنَّ التواصل لا يتضمّن بالضرورة مجموعة من الظواهر التجريبية الواضحة والمتجانسة. إن هدفنا هو تشخيص الآليات الأساسية المُترسّخة في سيكولوجية البشر، التي تُفسّر كيف يَتواصل البشر بعضهم مع البعض الآخر. لكي يكون تعريف وتصنيف التواصل مَقبولَيْن من الناحية السيكولوجية – إنْ كانا مُمكنين – ينبغي أنْ يَنْبَعا من تقرير أو وصف نظري لهذه الآليات الأساسية. ونحن نرى أن تحليل (غرايس) يُشكّل أساساً مُمكناً لمثل هذا التقرير. ومن هذا المنظور، فإن النقص الأساسي في تحليل (غرايس) ليس كونه يُعرِّف التواصل بشكل غامض جداً، وإنما هو كونه يُفسِّر التواصل بشكل قاصر جداً.

إنَّ لأُنْمُوذج الشفرة ميزةً هي أنه يُفسِّر كيف يُمكن للتواصل أنْ يتحقّق من

---

* الشكلية أو الصُوْرية Formalism هي أحد أوجه الصياغة الشكلية أو الصورية Formalization للتحليل اللُغوي بمَعايير منطقية أو رياضية. [المترجم]

(22) من الاستثناءات الجديرة بالذكر العالم النفسي (هربرت كلارك) Herbert Clark وشركاؤه. انظر (كلارك 1977، 1978) و (كلارك ولوسي 1975) و (كلارك وهافيلاند 1977) و(كلارك ومارشال 1981) و (كلارك وشونك 1980) و (كلارك وكارلسون 1981).

حيث المبدأ. لذلك فهو لا يُقصِّر في الجانب التفسيري، وإنما في الجانب الوصفي، فالبشر لا يَتواصلون عن طريق تشفير الأفكار وفك تشفيرها. أما الأُنْمُوذج الاستدلالي، فَبِرغم المشاكل الفنّية التي ناقشناها في القسم السابق، فهو يُزوِّدنا بوصف للتواصل البشري يبدُو صائباً. لكنه لوحده لا يُفسِّر الشيء الكثير. إن إغراء العودة إلى أُنْمُوذج الشفرة يبقى قوياً مادام الأُنْمُوذج الاستدلالي لم يُطوَّر إلى وصف تفسيري مقبول لعملية التواصل. وعلى أية حال، فإن الأساس لمثل هذا الوصف قد اقترحه (غرايس) في عمل آخر، وهو مُحاضراته المُسمّاة (**محاضرات وليم جيمس**) حيث يدعو إلى الرأي القائل إنَّ عملية التواصل محكومة بـ (مبدأ التعاون) و(قواعد المُحاورة)[23].

وبمُوجِب الأُنْمُوذج الاستدلالي، يكون إنجاز التواصل بواسطة تعرُّف المُستمع على قصد المُتواصِلة الإخباري. لكن ليس كافياً أن نُبيِّن - كما سبق أن فعلنا - أن التعرّف على المقاصد هو ناحية اعتيادية من نواحي الإدراك البشري. إن التعرّف على المقاصد الإخبارية، يُولِّد مشاكل لا يُولّدها التعرُّف على المقاصد البشرية الأُخرى.

كيف يستطيع الشخص أن يتعرَّف على مقاصد شخص آخر؟ الجواب هو عن طريق مُلاحظة سلوكه؛ فباستعمال معرفة الشخص بالناس الآخرين عُموماً وبالشخص المُعيَّن بشكل خاص، يستطيع الشخص أن يستدلّ على أيٍّ من تأثيرات هذا السلوك يُمكن أن يكون ذلك الشخص المُعَيَّن قد توقَّعها ورغب فيها. ثم يفترض الشخص بعد ذلك أن هذه التأثيرات المُتوقَّعة والمرغوب فيها هي

---

(23) إن (محاضرات وليم جيمس) و (المنطق والمحاورة) التي ألقاها (غرايس) في جامعة (هارفرد) في (1967) قد جمعت بين الأفكار المَطروحة للمرة الأولى في (غرايس 1957، 1961)، وقد نُشِرَت نُسخ من المُحاضرتين الثانية والثالثة في (غرايس 1975، 1978) وقد تمّ تلخيص أجزاء من المُحاضرة الرابعة في (غرايس 1981)، وتمّ عرض العديد من أفكار المُحاضرات الثلاث الأخيرة في (غرايس 1968، 1969)، وقد تمَّ طبعُ النص الكامل مع 'خاتمة استعراضية للماضي' مُهمَّة في (غرايس 1989).

مقصودة أيضاً. وبتعبير آخر، إن المرء يستدلّ على القصد من وراء السلوك من تأثيراته الملحوظة أو المُستنتَجَة بصورة مُستقلة. إن هذا النَّسق من الاستدلال، هو عُموماً غير مُتاح للمُستمع الذي يُحاول التعرُّف على قَصْد المُتواصِلة الإخباري. فكما لاحظنا، فإن التأثيرات الإخبارية للتواصل تتحقّق عادةً - إنْ تحقّقت - بواسطة التعرّف على القصد الإخباري. ومن هنا، يبدُو أن المُستمع لا يستطيع أن يُلاحظ أو يستنتج هذه التأثيرات أولاً، وثم يستعملها بعد ذلك في الاستدلال على القصد الإخباري.

[33] ولكن المُشكلة هي ليست في صُعوبة التوصُّل إلى فرضيات بشأن ما يُمكن أن تكون المُتواصلة قد قصدت إلى توصيله، بل هي في وجود عدد كبير جداً من الفرضيات الممكنة. فحتى القَوْلة اللُّغوية هي عُموماً مليئة بالاشتراك الدلالي وازدواج الإحالة، وهي عُرضة لمدىً واسعٍ من التأويلات المجازية. وبالنسبة للسلوك غير المُشفَّر، فهو بطبيعته يخلَو من أية مجموعة من المعلومات مُحدَّدة سَلَفَاً بحيث يُمكن لذلك السُّلوك أن يُستعمَل لتوصيلها. فالمُشكلة إذن هي اختيار الفرضيّة الصحيحة من مدى لامحدُود من الفرضيات المُمكنة. كيف يتسنّى لنا ذلك؟ أولاً، من السهولة بمكان الاستدلال بأن سُلوكاً أو تصرفاً مُعَيَّناً هو تواصلي. إن السلوك التواصلي يتميّز، في الأقل، بتأثير واحد من النوع الذي يُنجَز قبل التعرّف على قَصْد المُتواصِلة الإخباري: فهو يتطلّب انتباه المُستمع بصورة عَلَنية.

إن فكرة (غرايس) الأساسية في **مُحاضرات وليم جيمس،** هي أنه حالما يتمّ تشخيصُ سُلوكٍ أو تصرّفٍ ما بوصفه تواصلياً، يُصبح من المعقول الافتراض بأن المُتواصلة تُحاول أن تَفِي بشُروط أو قواعد عامة مُعيَّنة. ومن المعرفة بهذه القواعد العامة ومُلاحظة سلوك المُتواصِلة، فضلاً عن السِّياق ينبغي أن يكون من المُمكن الاستدلال على قصد المُتواصلة الإخباري. يقول (غرايس) - مُتحدّثاً بخُصوص التواصل اللُّغوي حصراً:

''إن مُحاوراتنا الكلامية... تتميّز - لدرجة مُعيَّنة في الأقل - بأنها جهود

تعاونية. وكل مُشارك يُميِّز فيها - إلى حدٍّ ما - غَرَضاً أو مجموعة أغراض عامة، أو في الأقل اتجاهاً مقبولاً بصورة مُتبادلة... في كل مرحلة هناك بعض الحركات أو النَّقلات الحوارية تُستَبْعَد بوصفها غير مُناسِبة حوارياً. إذن يجوز لنا أن نضع مبدأً عاماً مُختصراً يُتَوقَّع من المُشاركين أن يتقيّدوا به في حالة تَساوي الأمور الأُخرى - وهو: اجعل إسهامك الحواري - حين تُدلي به - مُناسباً للاتجاه والغاية المُتوخّاة من المُحاورة التي تُشارك بها''. (غرايس 1975 ص45).

ويُطلق (غرايس) على هذا اسم (المبدأ التعاوني) أو (مبدأ التعاون) *Cooperative principle* . ثم يُطوِّره إلى تسع قواعد سُلوكية maxims تقع في أربعة أصناف:

(1) قاعدتا الكمية Quantity:

(1) اجعل إسهامك بالمعلومات بالقَدْر المطلوب (بالنسبة للأغراض الحالية في المُحاورة).

(2) لا تجعلْ إسهامك بالمعلومات أكثر ممّا هو مطلوب.

(2) قواعد النوعية Quality:

قاعدة عُلْيَا: حاوِلْ أَنْ يكون إسهامك بمعلومات صادقة.

(1) لا تَقُلْ ما تعتقد أنه غير صادق.

(2) لا تَقُلْ ما ليس لديك دليلٌ كافٍ على صدقه.

(3) قاعدة الصِّلة (المُناسَبة) Relation/Relevance:

ليكن كلامُك ذا صِلة (مُناسباً).

[34] **(4) قواعد الأسلوب Manner:**

قاعدة عُلْيَا: كُنْ واضحاً:

(1) تَجَنَّب الغُموض في التعبير.

(2) تَجَنَّب اللَّبْس والاشتراك.

(3) تَكَلَّمْ بإيجاز.

(4) اذْكُر الأشياء بترتيبها الصحيح.

إن هذا الوصف للقواعد العامة التي تحكم التواصل اللفظي، يُمكِّننا من تفسير كيف يُمكن للنُّطق بجُملة لا تُزوِّدنا سوى بتمثيل مُشترك وناقص لفكرة ما، أَنْ يُعبِّر عن فكرةٍ تامّة ولا اشتراك فيها[24]. وبإمكان المُستمع أن يُهمل أية فكرة من الأفكار المُختلفة التي يُمكن اعتبار الجملة المَنطوقة تمثيلاً لها، إذا كانت تلك الفكرة لا تَتفق مع الافتراض بأن المُتكلّمة مُلتزمة بالمبدإ التعاوني والقواعد. وإذا ما بقيت فكرة واحدة فقط، فعندها يستطيع المُستمع أن يستدلّ بأن هذه هي الفكرة التي تُحاول المُتكلّمة إيصالها. وهكذا فلِكَيْ تتواصل بكَفاءة، كل ما يتوجّب على المُتكلّمة عملُه هو النُّطق بجملة لها تفسير واحد فقط يتوافق مع الافتراض بأنها مُلتزمة بالمبدإ التعاوني والقواعد.

لنستذكرْ، مثلاً، أمثلتنا السابقة (16 - 18):

16. لقد اشترى (جونز) (التايمز).

17. لقد اشترى (جونز) نُسخة من (التايمز).

18. لقد اشترى (جونز) مُؤسسة النشر التي تُصدر (التايمز).

قد تكون هناك مواقف يكون فيها التفسير (17) للقَوْلة في (16)، هو التفسير الوحيد الذي يتوافق مع الافتراض بأن المُتكلِّمة لا تقول ما تعتقد أنه كاذب (القاعدة الأُولى للنوعية). وقد تكون هناك مواقف يكون فيها التفسير

(24) إن دور القواعد الغرايسية في إزالة اللَّبْس والاشتراك لم يُناقشه (غرايس) نفسه، وإنما تناوله (كاتز 1972 ص449-450) و (ووكر 1975 ص156-157) Walker، و (ولسون وسبيربر 1981 ص156-159).

(18)، هو التفسير الوحيد الذي يَتوافق مع الافتراض بأن المُتكلّمة تلتزم بمُناسَبة الكلام (قاعدة الصِّلة أو المُناسَبة). في تلك المواقف من السهل الاستدلال على التفسير المقصود للقَوْلة (16). ومن هنا، فإن القواعد والاستدلالات التي تُولِّدها تجعل من المُمكن توصيل فكرة واضحة عن طريق النُّطق بجُملة غير واضحة.

إن مُقتَرب (غرايس) إلى التواصل اللفظي يجعل من المُمكن أيضاً تفسير كيف يُمكن للقَوْلات أن تُوصل ليس الأفكار الصريحة فقط، وإنما الأفكار الضمنية (غير الصريحة) أيضاً.

لنتأمّل المحاورة (32):

32. (بيتر): هل تُريدين بعض القهوة؟

(ميري): القهوة ستُبقيني مُستيقظة.

لنفترضْ أن (بيتر) على علم بـ (33)، حينئذٍ يستطيع أن يستدلّ على النتيجة (34) من الجمع بين الفرضيّة المُصرَّح بها في جواب (ميري) والفرضيّة (33):

33. (ميري) لا تُريد أن تبقى مُستيقظة.

34. (ميري) لا تُريد قهوة.

[35] وبالطريقة نفسها تماماً، إذا كان (بيتر) على علم بـ (35)، فإنه سيستدلّ على النتيجة (36):

35. عَيْنا (ميري) تبقيان مَفتوحتين حين تكون (ميري) مُستيقظة.

36. القهوة ستُبقي عَيْنَيْ (ميري) مفتوحتين.

والآن نُريد أن نقول بأن (ميري) في الأحوال الاعتيادية، يُمكن أن تكون قد أرادت توصيل (34) ولكن ليس (36)، وإن كان كلاهما يُسْتَدَلّ عليه بالطريقة نفسها من الفكرة التي عبَّرت عنها بشكل صريح. وهذا من السهل تفسيره على

افتراض أن (ميري) تلتزم بقواعد (غرايس). إن المحتوى الصريح لقَوْلتها لا يُجيب مُباشرة عن سُؤال (بيتر)؛ لذلك فهو غير مُناسب كما يبدُو في وضعه الحالي. وإذا كانت (ميري) قد التزمت بقاعدة "ليكُنْ كلامك ذا صِلة (مُناسباً)" توجَّبَ أن نفترض بأنها قصدت أن تُجيب عن سُؤال (بيتر). وبما أنه يستطيع أن يحصل على الجواب المُتوقع تماماً عن طريق الاستدلال على (34) من الكلام الذي قالته، إذن لا بُدَّ من أنها أرادت منه أن يستدلّ على هذه النتيجة بالذات. ولا يوجد داعٍ يدعو إلى الاعتقاد بأنها أرادت من (بيتر) أن يستدلّ على (36). ومن هنا، فكما أن قواعد (غرايس) تُساعد المُستمع في الانتقاء من بين معاني جُملة غير واضحة، ذلك الذي قصدته المُتكلِّمة، كذلك تُساعده تلك القواعد في الانتقاء من بين المعاني اللازمة من المحتوى الصريح لقَوْلةٍ ما، تلك التي يتمّ تبليغها بصورة ضِمنية (غير صريحة).

لنفرضْ الآن أنَّ المُحاورة (32) تحصل في الظروف السابقة نفسها باستثناء أن (بيتر) ليس لديه سَلَفاً أيُّ سبب خاص للافتراض بأن (ميري) لا تُريد أن تبقى مُستيقظة. بدون هذا الافتراض لا يُمكن استنتاج أي جواب لسُؤاله من قَوْلة (ميري)، ولا تكون مُناسَبةُ أو صِلةُ قَوْلتها ظاهرةً بشكل مُباشر. إن من الإضافات الأساسية التي قام بها (غرايس) لعلم الفعليات، هي أنه بيَّن كيف يتوقّع من المُستمعين - في حالة مثل هذه المُخالفة الصريحة للمبدإ التعاوني والقواعد - أن يُضيفوا أية افتراضات أُخرى من أجل التخلّص من المُخالفة. هنا مثلاً، بإمكان (بيتر) أولاً أن يتبنّى (33) كافتراض مُحدَّد تُوحي به كلٌّ من القَوْلة ومعلوماته عن (ميري) والافتراض العام بأن (ميري) تُحاول أن تتقيّد بمبدأ الصِّلة. ثم بإمكانه بعد ذلك أن يستنتج - كما في المِثال السابق - بأنها لا تُريد أية قهوة. ولكي يُزيل المُخالفة الواضحة للقواعد يتوجّب على (بيتر) أن يفترض بأن (ميري) أرادت منه أن يُفكّر بالطريقة نفسها التي فكّر بها، أي إنها قصدت أن تبلغ ضمناً كلّاً من الافتراض (33) والنتيجة (34).

يُسمِّي (غرايس) الافتراضات والنتائج الإضافية مثل (33) و(34) التي يأتي بها المُستمع للحِفاظ على تطبيق المبدإ التعاوني والقواعد، (تلويحات)

implicatures. إن أفكار (غرايس) بشأن التلويح - حالُها حالُ أفكاره بشأن المعنى - يُمكن أن يُنظَر إليها بوصفها مُحاولة للاعتماد على نظرة بديهية وفِطرية إلى التواصل اللُّغوي عن طريق جعل تلك النظرة أكثر وضوحاً، واستكشاف مضامينها. ولقد خطا (غرايس) في **مُحاضرات وليم جيمس** خُطوة مُهمّة بعيداً عن [36] هذه النظرة البديهية وباتجاه الحَذَق والتعقيد النظري، لكن خُطوة واحدة لا تكفي بالطبع، فتقرير (غرايس) يحتفظ بالكثير من غُموض النظرة البديهية. وهكذا تبقى مفاهيم جوهرية مذكورة في القواعد من دون تحديد كامل. وهذا يصدق على قاعدة الصِّلة أو المُناسَبة على سبيل المثال: ومن هنا، فإن الاحتكام إلى (قاعدة الصِّلة) واللُّجوء إليها ليس سوى الحَدْس بصورة مُتنكِّرة. وهكذا، فإن الجميع يُوافق على أنه - في الظروف الاعتيادية - إضافة (33) و(34) إلى تفسير جواب (ميري) في (32) يجعله مُناسباً ووثيق الصِّلة، في حين أن إضافة (35) و(36) لا يجعله كذلك. لكن هذه الحقيقة نفسها يجب أن تُفسَّر قبل أن يتسنّى لنا استعمالها في تفسير حقيقي لكيفية فهم جواب (ميري).

إن فكرة (غرايس) بشأن التلويح، تُثير أسئلة أكثر جذريةً. ما الأساس المنطقي وراء المبدإ التعاوني والقواعد؟ هل هناك القواعد التسعة التي ذكرها (غرايس) فحَسْب، أم رُبّما كانت هناك حاجة لقواعد أُخرى كما أوحى هو نفسه؟ قد يكون من المُغري أن نُضيف قاعدة كُلَّما احتجنا إلى تفسير انتظام أو اطِّراد في الحالات(25). لكن هذا سيكون مُرتَجَلاً لغَرَضٍ بعينه تماماً (ad hoc). إذن ما المعايير التي يجب أن تفي بها القواعد؟ ألا يُمكن لعدد القواعد أن يُقلَّص بدلاً من أن يُوسَّع؟(26)

كيف يجب أن تُستعَمَل القواعد في عملية الاستدلال؟ إن (غرايس) نفسه يعتقد - كما يُبدو - بأن المُستمع يستعمل افتراض تقيُّد المُتكلِّمة بالقواعد بوصفه

---

(25) وهو إغراء يُمكن أن نشعر أن (ليتش 1983) قد استجاب له.

(26) لقد حاولنا (ولسون وسبيربر 1981) أن نُبيِّن أن في الإمكان اختزال كل القواعد في (قاعدة صلة a maxim of relevance) واحدة وواضحة الحدود.

مقدمة منطقية في عملية الاستدلال. وهناك آخرون حاولوا إعادة تفسير القواعد بوصفها "مُسلَّمات حوارية" (غوردن ولايكوف Gordon and Lakoff 1975)، بل وحتى قواعد شبيهة بالشفرة تتناول التمثيل الدلالي للجُمل ووصف السِّياق كمُدخَلات، وتُنتج تمثيلاً فعلياتياً للقَوْلات كمُخرَجات (غازدر 1979). والصفة المميزة لمثل هذه المُقترحات يُمكن تلمّسها من المُلاحظات الآتية:

''إن الطريقة المُستعملة هنا هي أن نتفحّص بعض البيانات والأمثلة التي تُغطّيها، أو يجب أن تُغطّيها، قاعدة الكمية من قواعد (غرايس) ثم نقترح حلّاً شكلياً وبسيطاً نسبياً لمُشكلة وصف سُلوك تلك البيانات والأمثلة. ويُمكن النظر إلى هذا الحلّ بوصفه حالة خاصة من حالات قاعدة الكمية عند (غرايس)، أو بوصفه بديلاً لها. أو بوصفه مُجرّد قاعدة عُرفية تُعَيِّن صِنفاً من المعاني الحوارية لصِنف من القَوْلات''. (غازدر 1979 ص49).

إن الظواهر الفعلياتية التي يُمكن أن تُغطّيها مثل هذه المُعالجة محدودة نوعاً ما: فهي تظهر أساساً حين يترابط قول جُملة مُعيَّنة بشكل مُنتظم مع تفسير فعلياتي مُعَيَّن بحيث يُضحي من المعقول وضعُ قاعدة تربط أحدهما بالآخر. فعلى سبيل المِثال، إنَّ النُّطق بالقَوْلة (37) يُوحي بـ (38) بصورة مُنتظمة، والاستثناء الرئيس هو عندما يُفْتَرَض سَلَفَاً بأنَّ (38) غير صادقة أو أنها رُبّما تكون كذلك:

37. بعض الحُجَج مُقنعة.

38. ليس كل الحُجَج مُقنعة.

الاقتراح هو أنْ نتعامَل مع هذه الحالة عن طريق وضع قاعدة عامة تربط (37) بالتفسير الفعلياتي (38)، وسدِّ الطريق بشكل فعَّال بوجه تطبيقها في [37] السِّياقات التي يُفْتَرَض فيها أن (38) كاذبة أو أنها رُبّما كاذبة (غازدر 1979 ص 55-59). لكن السِّياق في أغلب حالات التلويح، كما في (32) - (34) مثلاً، يقوم بما هو أكثر من مُجرّد استبعاد التفسيرات غير المُلائمة: فهو يُزوِّدنا

بمُقدِّمات منطقية لا يُمكن الاستدلال على التلويح من دونها مُطلقاً. إن ترجمة قواعد (غرايس) إلى قواعد شبيهة بالشفرة، ستُقلِّصها وتقصرها على مُعالجة مجموعة ضيّقة ومحدُودة من أمثلة التلويح المُثيرة للاهتمام لكن غير الأُنْمُوذجية.

ما هي إذن أشكال الاستدلال المُتضمّنة في العمل الاعتيادي للقواعد؟ وإذا كان الاستدلال اللابُرهاني (اللااستنباطي) (non-deductive / non-demonstrative) - كما يبدُو للعَيان - مُتضمَّناً، فكيف يعمل؟ إنَّ عُلماء الفعليات قد تَبنَّوْا صيغة أو أُخرى من مُقترب (غرايس) إلى التلويح - من دون البحث بعُمق في هذه الأسئلة، وهُمْ من ناحية أُخرى قانِعون بتفسير الغالبية الصريحة من التواصل اللفظي بمَعايير أُنْمُوذج الشفرة. والنتائج هي كما يُمكن أن نتوقّع. فبرَغم أن تحليلات التلويح التي اقترحها عُلماء الفعليات مَبْنية على رُؤية تبدو صحيحة، وبرَغم أنها، نوعاً ما، أكثر وضوحاً وتنظيماً من الاستعادة البديهية التي يقوم بها المُتكلّمون العاديون، لكنها تُشارك الاستعادة البديهية تلك في عَيْب، وهو كونها بَعْدية (ذات أثر أو مفعول رجعي) (ex post facto) كُليّاً تقريباً.

لو افترضنا أن قَوْلةً في السِّياق كانت تحمل تلويحات خاصة، فإن ما يستطيع المُستمع والمُنظِّر الفعلياتي أن يفعلاه - الثاني بأسلوب أكثر تعقيداً نوعاً ما - هو أن يُبيِّنا - بمَعايير بديهية جداً - كيف أنَّ هناك حُجَّة مَبْنية على السِّياق والقَوْلة والتوقّعات بشأن سلوك المُتكلّمين، بحيث تُسوِّغ التفسير الخاص الذي وقع عليه الاختيار. إنَّ ما يفشلان في بَيانه هو أن هناك مُسوِّغاً مَبْنياً على الأساس نفسه ومُقنعاً بالدرجة نفسها، لم يكن في الإمكان سَوْقُه للتوصّل إلى تفسير لم يقع عليه الاختيار فعلاً. فقد تكون هناك مجموعة مُنوَّعة من التفسيرات التي تَفِي بأية مَعايير تمّ اقتراحها أو تَصَوُّرها حتى الآن، سواء أكانت مَعايير الصدق أم كمية المعلومات أم الصِّلة (المُناسَبة) أم الوضوح. إن النظرية تحتاج إلى تحسينات على المستوى الجذري قبل أن يتسنّى تطبيقها بصورة مُثمرة على حالات مُعيَّنة.

و (غرايس) في **مُحاضرات وليم جيمس**، يُقدِّم لنا فكرة ذات أهمية أساسية

هي: أن فعل التواصل نفسه يُولِّد توقّعات يستغلها هو فيما بعد. وقد طبّق (غرايس) نفسه أولاً هذه الفكرة وتفصيلاتها بمَعايير القواعد على مُشكلة محدودة نوعاً ما من مُشكلات الفلسفة اللُّغوية هي: هل للروابط المنطقية (الواو، أو، إذا ... فـ) المعاني نفسها في اللُّغات الطبيعية كما في المنطق؟ وقد حاول إثبات أن المعنى الإثرائي الذي يبدُو أن هذه الروابط تدلّ عليه في اللغات الطبيعية، يُمكن أن يُفسّر بمَعايير التلويح وليس بمَعايير معنى المُفردة اللُّغوية. ثم اقترح (غرايس) بأن هذا المُقْتَرَب يُمكن أن تكون له تطبيقات أوسع: بأن مُهمّة علم الدلالة اللُّغوي يُمكن أن تُبَسَّط بواسطة مُعالجة مجموعة كبيرة من المُشكلات بمعايير التلويحات. وفعلاً فقد أصبحت دراسة التلويح على طريقة (غرايس) واحدة من [38] الاهتمامات الأساسية في علم الفعليات[27]. ونحن نعتقد أن الفكرة الأساسية في **مُحاضرات وليم جيمس** لها تطبيقات أكثر حتى من ذلك. فهي تُزوِّدنا بطريقة لتطوير تحليل التواصل الاستدلالي الذي اقترحه (غرايس) نفسه في مقالة (المعنى) 1957 إلى أُنْمُوذج تفسيري. ولكن لتحقيق ذلك، علينا أن نترك جانباً التوسيعات المُتنوّعة لإيحاءات (غرايس) الأصلية، والمُجادلات المُعقَّدة - لكن الفارغة تجريبياً - التي ولَّدتها. إن ما نحتاجه هو مُحاولة لإعادة التفكير - بمَعايير واقعية سيكولوجياً - في مسائل أساسية مثل الآتية: أيُّ شكل من أشكال المعلومات المشتركة مُتاحٌ للبشر؟ كيف تُستغَل المعلومات المُشتركة في التواصل؟ ما (الصِّلة أو المُناسَبة) Relevance وكيف يتمّ تحقيقها؟ وما الدور الذي يُؤدّيه البحث عن (المُناسَبة) في التواصل؟ وإلى هذه المسائل سنتجه الآن.

---

(27) مثلاً (كمبسن 1975) و (ستالنيكر 1974) Stalnaker و (ولسون 1975) وضعوا تقارير بمَعايير غرايسية عن ظواهر الافتراض المُسبق، و(سادك 1979) Sadock و (لفنسون 1983 ص 147-162) ينظران إلى الاستعارة واللُّغة المجازية بمنظور غرايسي، و(سيرل 1975) و (باخ وهارنش 1979) يتناولون أفعال الكلام غير المُباشرة بمَعايير غرايسية. انظر كذلك الهامش (7) المُتقدّم آنفاً.

8 - البيئة الإدراكية والظُّهور المُتبادل:

لقد حاولنا أن نثبت أن المعرفة المُتبادلة ما هي إلا مُركَّب يتصوّره الفيلسوف ليس له ما يُوازيه في الواقع. لكن هذا لا يعني إنكار أن البشر يشتركون فعلاً بالمعلومات بمعنى من المعاني. ففي المقام الأول، إن عملية التواصل نفسها تُولِّد معلومات مُشتركة؛ وفي المقام الثاني إن بعض التشارك في المعلومات ضَروري لإنجاز التواصل. لذلك، فإن أيَّ وَصْف للتواصل البشري يجب أن يتضمّن شيئاً من مفهوم المعلومات المشتركة. وفي هذا القسم نُريد أن نتجاوز كُلّاً من مفهوم (المعرفة المُتبادلة) القاصر تجريبياً، ومفهوم (المعلومات المُشتركة) الغامض تصوُّرياً. سنُناقش بأيّ معنى يشترك البشر بالمعلومات، وإلى أيّ مدى يشتركون بمعلومات عن المعلومات التي يشتركون بها.

إنَّ البشر جميعاً يعيشون في العالم المادي نفسه، ونحن جميعاً مُنهمكون بمشروع يستغرق أعمارنا من أجل الحصول على مَعلومات من هذه البيئة العامة وتكوين أفضل تمثيل أو تصوُّر عقلي لها. لكننا لا نُكوِّن التمثيل أو التصوُّر نفسه بسبب الاختلاف في مُحيطنا المادي الضيّق من ناحية، وفي قُدراتنا الإدراكية والمعرفية من ناحية أُخرى. إن القُدرات الإدراكية الحسية تختلف في فاعليتها من شخص لآخر. والقُدرات الاستدلالية هي الأُخرى تختلف، وليس في الفاعلية فحَسْب. فالناس يتكلَّمون لغات مُختلفة وهم قد أتقنوا مفاهيم مُختلفة؛ ونتيجةً لذلك يمكن أن يُكوِّنوا تمثيلات أو تصوُّرات مُختلفة، ويقوموا باستدلالات مُختلفة. وهم يمتلكون ذاكرات مُختلفة أيضاً، ونظريات مُختلفة يُطبّقونها في تجاربهم بطرائق مُختلفة. ومن هنا فَهُمْ حتى وإن اشتركوا جميعاً في المُحيط المادي الضيّق نفسه، فإن ما نقترح أن نُسمِّيه بيئاتهم الإدراكية المعرفية cognitive environment ستختلف مع ذلك.

[39] ولكي نُقدِّم فكرة البيئة الإدراكية المعرفية لنتأمّل حالة مُوازية. فمن ضمن القُدرات الإدراكية البشرية حاسَّةُ البصر. فمن ناحية البصر، يكون كل إنسان في بيئة بصرية يُمكن أن نَصفها بأنها المجموعة التي تشمل جميع الظواهر المرئية

بالنسبة له. وما هو مَرْئيٌّ له يُمثّل دالّة* function لكلٍّ من بيئته المادية المحسوسة وقدراته البصرية.

في دراسة التواصل، نحن نهتمّ بالقُدرات الإدراكية التصوُّرية conceptual. إننا نودّ أن نقترح بأن علاقة الظواهر phenomena المرئية بالنسبة للإدراك البصري هي علاقة الحقائق الظاهرة** manifest نفسها بالنسبة للإدراك التصوُّري. والآن نضع التعريفات والحدود:

39. إنَّ حقيقةً ما تكون ظاهرةً manifest لشخصٍ ما في وقتٍ مُعيَّن إذا وفقط إذا كان قادراً في ذلك الوقت على تمثيلها وترميزها ذهنياً وقبول ذلك التمثيل بوصفه صادقاً أو ربما صادقاً.

40. إنَّ البيئة الإدراكية المعرفية cognitive environment لشخصٍ ما هي مجموعة الحقائق الظاهرة له.

إذن، أنْ يكون الشيء ظاهراً يعني أن يكون قابلاً للإدراك الحسي أو قابلاً للاستدلال[28]. ومجمل بيئة الشخص الإدراكية، يُساوي المجموعة الشاملة لكل

---

* مصطلح (الدالّة) هنا وَرَدَ بالمعنى الرياضي لكونها علاقة بين مجموعتين تُشكّلان المجال والمجال المقابل. [المترجم].

** لا يخفى على القارئ الفَرْق بين الصفة (ظاهر manifest) - أو (ظاهرة) في حالة المُؤنّث - وهو مُصطلح فني ابتدعه المُؤلفان بمعنى خاص، وبين الاسم: (ظاهرة phenomenon) ويعني حادثة أو شيء قابل للملاحظة. ولتحاشي اللَّبْس الحاصل حين نستعمل الكلمة الأُولى (الصفة) بصيغة المُؤنث، سأستعمل صيغة الجمع بالنسبة للكلمة الثانية (الاسم). [المترجم].

(28) لقد ذهب البعض (انظر فودر 1983 ص102) إلى أن التشخيصات التصوُّرية للمُنَبِّهات البعيدة، التي هي مُخْرَجات العمليات الإدراكيحسية، تحتاج إلى إقرار أو تصديق استدلالي inferential validation قبل أن تُقْبَل من المرء بوصفها حقائق. وإذا كان الأمر كذلك، فإنَّ كونَ الشيء قابلاً للإدراك الحسي لن يكون شرطاً كافياً لأن يكون ظاهراً. إن أفضل دليل على هذا الادّعاء هو احتمال عدم ثقة المرء بحواسه، وبالتالي فهو يُمكن أن يُدرك الأشياء حسياً ولا يُصدّقها أو يُؤمن بوجودها. لكن مع ذلك، فبإمكان المرء أيضاً أن يستدلّ على الأشياء ولا يُصدّقها، كما هو الحال حين تتناقض النتيجة المنطقية للاستدلال السليم مع المُعتقدات التي يُؤمن بها المرء بقوة. يبدُو لنا أن مُخْرَجات الإدراك الحسي =

الحقائق التي يستطيع أن يُدركها حسّياً أو ذهنياً أو أن يستدلّ عليها: أي كل الحقائق الظاهرة له. إن بيئة الشخص الإدراكية الإجمالية، هي دالّة لبيئته المادية وقدراته الإدراكية. إنها لا تتكوّن من كلِّ الحقائق التي يَعِيها فحسْبُ، وإنما أيضاً من كلِّ الحقائق التي بإمكانه أن يَعِيها، في بيئته المادية المحسوسة. وبالطبع فإنَّ وعيَ الشخص وإدراكه الفعلي للحقائق، أَيْ المعلومات التي اكتسبها، تُسهِم في قُدرته لأَنْ يَعِي ويُدرِك حقائق أُخرى إضافية. فالمعلومات المَخْزونة في الذاكرة هي إحدى مُكوِّنات القُدرات الإدراكية.

ونحن نُريد أن نُوسِّع فكرة الظاهر بطريقتين: أولاً نريد أن نُوسِّعها لتشمل كل الافتراضات فضلاً عن الحقائق، وثانياً نُريد أن نُميِّز بين درجات من الظهور manifestness. ووجهة نظرنا هنا إدراكية أكثر ممّا هي إبيستمولوجية epistemological (معرفية). فمن وِجهة النظر الإدراكية، في الإمكان عدم التمييز بين الفرضيات الخاطئة والمعرفة الفعلية الحقيقية، تماماً كما لا يُمكن التمييز بين الأوهام البصرية والرُّؤية الحقيقية. وكما أن الأوهام 'مرئية' كذلك إن أيَّ افتراض - سواء أكان صادقاً أم كاذباً - يُمكن أنْ يكون ظاهراً لشخص ما. إذن فإنَّ الافتراض يكون ظاهراً في بيئة إدراكية إذا زوَّدتنا تلك البيئة بِبَيِّنةٍ أو دليلٍ كافٍ لتبنيِّه واعتماده، وكما نعلم جميعاً، فإنَّ الافتراضات الخاطئة تكون لها أحياناً بَيِّنات وبراهين جيدة.

إن أي شيء يُمكن رُؤيته على الإطلاق هو قابل للرُّؤية (visible)، لكن بعض الأشياء قابلة للرُّؤية أكثر بكثير من غيرها. وبطريقة مُشابهة، فقد عرَّفنا مفهوم 'الظاهر' بحيث إنَّ أيَّ افتراض يُمكن للشخص أنْ يُكوِّنه ويقبله بوصفه صادقاً أو رُبّما صادقاً، فهو ظاهرٌ له. ونحن نُريد أن نقول أيضاً إنَّ الافتراضات

= شأنها شأن مُخْرَجات الاستدلال، لا تتطلّب أيّ إقرار أو تصديق لكي تُقْبَل بوصفها حقائق. لكن من ناحية أُخرى، فإن مُخْرَجات الإدراك الحسي (شأنها شأن مُخْرَجات الاستدلال)، يُمَّكن أن تُبْطَل أو تُكَذَّب استدلالياً. لذلك لكي نكون أكثر دقّة، يُمكن أن نقول إن كون الشيء ظاهراً، يعني كونه قابلاً للإدراك أو الاستدلال من دون أن يتمَّ إبطاله أو تكذيبه فوراً.

الظاهرة التي يحتمل أن تفترضها أكثر من غيرها هي أكثر ظُهوراً من غيرها. أمّا أية افتراضات هي أكثر ظُهوراً بالنسبة لشخصٍ ما خلال مُدّةٍ زمنية مُعيَّنة أو لحظةٍ مُعَيَّنة، فذلك هو الآخر دالَّة لكل من بيئته المادية من ناحية وقُدراته الإدراكية من ناحية أُخرى.

[40] إن تنظيم عملية الإدراك عند البشر يجعل أنماطاً مُعَيَّنة من الظواهر* (أي الأشياء والأحداث القابلة للإدراك الحسّي والعقلي) بارزة بشكل خاص. فعلى سبيل المِثال، يكون صوت الانفجار أو رنين جرس الباب بارزين بدرجة عالية، في حين أن الطنين أو الأزيز المُستمرّ في الخلفية أو تَكْتَكة الساعة أقل بُروزاً بدرجة كبيرة. وحين تتمّ مُلاحظة ظواهر مُعَيَّنة تكون بعض الافتراضات المُتعلّقة بها مُتاحة وسهلة المنال اعتيادياً أكثر من غيرها. وحين يُقرع جرس الباب في بيئة مُعَيَّنة، سيكون من الظاهر بدرجة قوية في الأحوال الاعتيادية، أن هناك شخصاً على الباب، وبدرجة أقلّ قوة، أن الشخص الذي على الباب هو من الطول بحيث تصل يده إلى الجرس، وبدرجة أقل قوة حتى من ذلك، أن الجرس لم يُسرق. إن أقوى الافتراضات كلها ظهوراً هو الافتراض أنَّ جرس الباب دُقَّ تُواً، فالدليل عليه بارز وقاطع في آنٍ واحد. سنقول المزيد - في الفصل الثالث - بشأن العوامل التي تجعل بعض الافتراضات ظاهرة أكثر من غيرها في موقف مُعَيَّن. أما حالياً، فإن الحقيقة تُهمُّنا أكثر من التفسير.

من الواضح أن مفهومنا لما هو ظاهر للشخص هو أضعف من مفهوم ما هو معلوم أو مُفتَرَض فعلاً. ويُمكن لحقيقة ما أن تكون ظاهرة من دون أن تكون معلومة. إن كل الافتراضات الفعلية للشخص تكون ظاهرة له، لكن هناك افتراضات أكثر من ذلك بكثير لم يفترضها فعلاً، وهي أيضاً ظاهرة له. إن هذا هو الواقع مهما كانت درجة الضعف التي نُفسِّر بها مُصطلحَي (العلم أو المعرفة)

---

* انظر الهامش في الصفحة (81). [المترجم].

و(الافتراض). فأَنْ تعلَم حقيقةً ما - بالمعنى القوي لكلمة العِلْم - يتضمّن امتلاك تمثيل أو تصوّر ذهني لها. أمّا أنْ نقول إنَّ شخصاً ما يعلم حقيقةً ما - بالمعنى الضعيف لكلمة العلم - فلا يَلزم عنه بالضَّرورة أنه كوَّن تصوّراً ذهنياً لها. فعلى سبيل المِثال، قبل قراءة هذه الجُملة كلكم كنتم تعلمون - بذلك المعنى الضعيف لكلمة العلم - أن (نعوم تشومسكي) لم يتناول الفطور مع (يوليوس قيصر) مُطلقاً، على الرَّغم من أنه إلى حدّ الآن لم تخطر تلك الفكرة في بالكم على الإطلاق. إذ إن من المقبول عُموماً أنَّ الناس لا يعلمون المعلومات التي يعلمونها فعلاً فحَسْب، وإنما كذلك المعلومات التي بمقدُورهم أن يستنبطُوها من المعلومات التي يعلمونها. لكن مع ذلك يُمكن أن يكون الشيء ظاهراً من دون أن يكون معلوماً حتى بهذه الصورة العملية، ولو لمُجرّد أن في الإمكان أنْ يكون الشيء ظاهراً وكاذباً، في حين لا يُمكن أن يكون أي شيء معلوماً وكاذباً.

هل يُمكن أن يكون الشيء ظاهراً من دون أن يكون مُفترضاً فعلاً؟ إن الجواب يجب أن يكون بالإيجاب أيضاً. والافتراضات تختلف عن المعلومات في كَوْن الأولى ليست بالضرورة صادقة. وكما في حالة المعلومات، يُمكن أن نقول إن الناس قد يَفترضون - بالمعنى الضعيف للافتراض - الأشياء التي بمقدُورهم أن يستنبطُوها ممّا يفترضونه، لكن مع ذلك لا نقول إن الناس يفترضون - بأيِّ معنًى من المعاني - الأشياءَ التي بمقدُورهم مُجرّد الاستدلال عليها لابُرهانياً - أي عن طريق العملية الإبداعية لتكوين الفرضيّات وتوكيدها - من الأشياء التي يَفترضونها. وهكذا فبرَغم أن جُملة (رونالد ريغن لم يلعب البليارد مع نعوم تشومسكي مُطلقاً) تلزم لابُرهانياً من الأشياء التي علمتموها وافترضتموها قبل قراءة هذه الجملة، فإن ذلك لم يكن إلى حدِّ هذه اللحظة افتراضاً من افتراضاتكم بل كان مُجرّد افتراض ظاهر لَكُمْ. وفضلاً عن ذلك، يُمكن للشيء أن يكون ظاهراً بمُجرّد كونه قابلاً للإدراك الحسي، وبدون أن يكون قابلاً للاستدلال عليه [41] مطلقاً من المعلومات أو الافتراضات السابقة. مثلاً تمرّ سيارة في الشارع بصوت مسمُوع، وأنت لم تَنتبه عليها حتى الآن، لذلك فليس عندك أيُّ عِلْم أو معرفة بها ولا أية افتراضات عنها حتى بالمعنى الأضعف لمفهومي ''المعلومات

والمعرفة'' و''الافتراضات''. لكن حقيقة مُرور السيارة في الشارع ظاهرة لك.

والآن سنُبيِّن أن في الإمكان تطوير مفهوم للظهور المُتبادل (mutual manifestness) لا يعاني من عدم المقبولية السيكولوجية التي تُعاني منها كلٌّ من ''المعلومات المُتبادلة'' و''الافتراضات المُتبادلة'' نفسها، وأن السبب يعود إلى كون ''الظاهر'' أضعف من ''المعلوم'' و''المفترَض''.

فبالقَدْر الذي يمتلك فيه كائنان حيَّان القُدرات البصرية نفسها والبيئة المادية الحسية نفسها، تكون الظواهر نفسها مرئية بالنسبة لهما، ويُمكن القول إنهما يشتركان في البيئة البصرية. وبما أن القُدرات البصرية والبيئات المادية لا تكون مُتطابقة مُطلقاً، فإن الكائنات الحية لا تشترك في بيئتها البصرية الإجمالية. وفضلاً عن ذلك، فإن الكائنين الحَيَّيْن اللذين يشتركان في بيئة بصرية لا يُشاهِدان فعلاً الظواهر نفسها بالضرورة، إنهما فقط قادران أن يفعلا ذلك.

وبصورة مُشابهة، فإن الحقائق والافتراضات نفسها قد تكون ظاهرة في البيئتين الإدراكيتين* لشخصين مُختلفين. في تلك الحالة، ستكون هاتان البيئتان الإدراكيتان مُتقاطعتين، وتقاطعهما (intersection) يُكوّن بيئة إدراكية يشترك فيها هذان الشخصان. إن مُجمل البيئة الإدراكية المُشتركة لشخصين هي تقاطع مُجمل بيئتيهما الإدراكيتين، أي المجموعة الشاملة لكل الحقائق الظاهرة لكليهما. ومن الواضح أن الناس إذا اشتركوا في بيئات إدراكية، فإن ذلك يعود إلى أنهم يشتركون في البيئات المادية وأنهم يمتلكون قُدرات إدراكية مُتشابهة. وبما أن البيئات المادية لا تكون مُطلقاً مُتطابقة بصورة كاملة، وبما أن القُدرات الإدراكية تتأثّر بالمعلومات السابقة المَخْزونة في الذاكرة، ومن ثَمّ تختلف من عِدّة نواحٍ من شخص لآخر، فإن الناس لا يَشتركون في بيئاتهم الإدراكية على الإطلاق. وفضلاً عن ذلك، أنْ تقول إنَّ شخصين يشتركان في بيئة إدراكية لا يلزم عنه أنهما يقومان بالافتراضات نفسها، بل إنهما فقط قادران أن يفعلا ذلك.

* بشأن مصطلح (إدراك) يُنظر هامشنا على مُقدّمة الطبعة الثانية. [المترجم].

ومن الأشياء التي يُمكن أن تكون ظاهرة في بيئة إدراكية مُعيَّنة، مُواصفات الناس الذين يَحقّ لهم الوصول أو الاطلاع على تلك البيئة. فعلى سبيل المِثال، يحق لكل (ماسوني) الوصول أو الاطلاع على عدد من الافتراضات، وبضمنها الافتراض بأن كل الماسونيين لهم الحق في الاطلاع على هذه الافتراضات نفسها. وبتعبير آخر، فإن كل الماسونيين يشتركون في بيئة إدراكية تتضمّن الافتراض بأن كل الماسونيين يشتركون في هذه البيئة. ولنأخذ مثالاً آخر: (بيتر) و(ميري) يتحادثان في الغرفة نفسها، أي هما يشتركان في بيئة إدراكية تتكوّن من كل الحقائق الظاهرة لهما نتيجةً لوجودهما في هذه الغرفة. ومن ضِمن هذه الحقائق، حقيقة كونهما يشتركان في هذه البيئة.

سنُطلق تعبير بيئة إدراكية مُتبادلة mutual cognitive envionmemnt على كل بيئة إدراكية مُشتركة يكون ظاهراً فيها أيُّ الأشخاص يشتركون فيها. في البيئة الإدراكية المُتبادلة، بالنسبة لكل افتراض ظاهر، تكون حقيقة كونه ظاهراً للناس [42] الذين يشتركون في تلك البيئة، هي نفسها حقيقة ظاهرة. وبتعبير آخر، في البيئة الإدراكية المُتبادلة، يكون كل افتراض ظاهر هو - بالتعبير الذي سنستعمله - ظاهر تبادلياً (بصورة مُتبادلة) mutually manifest.

لنتأملْ، مثلاً، بيئةً إدراكيةً (ب) يشترك فيها (بيتر) و(ميري) ويكون فيها كلٌّ مِنْ (41) و(42) ظاهراً:

41. (بيتر) و(ميري) يشتركان في البيئة الإدراكية (ب).

42. جرس الهاتف يدقّ.

في هذه البيئة، يكون كلٌّ من (43) - (45) وافتراضات عديدة غير مُحدّدة ومبنية على النَّسق نفسه، تكون كلها ظاهرة أيضاً:

43. من الظاهر لـ (بيتر) و(ميري) أن جرس الهاتف يدقّ.

44. من الظاهر لـ (بيتر) و(ميري) أن من الظاهر لـ (بيتر) و(ميري) أن جرس الهاتف يدقّ.

45. من الظاهر لـ (بيتر) و(ميري) أن من الظاهر لـ (بيتر) و(ميري) أن من الظاهر لـ (بيتر) و(ميري) أن جرس الهاتف يدقّ.

وكلما زاد تعقيد الافتراضات من نَمَط (43) - (45)، قَلَّ احتمال القيام بها فعلاً. لكن في مثل هذه السلسلة لا يتوجّب القيام فِعْلاً بالافتراض (ن)* من قِبَل الأشخاص المذكورين فيه لكي يكون الافتراض (ن+1) صادقاً. ولذلك لا تُوجد نُقطة قاطعة أو فاصِلة بحيث يكون بعدها احتمال كذب هذه الافتراضات أكبر من احتمال صِدقها. فهي تبقى ظاهرة على طول الخط، وإن كانت درجة ظهورها تميل تَقَاربياً asymptotically باتجاه الصفر. إن (41)-(45) وكل الافتراضات في (ب) ليست ظاهرة فقط لكلٍّ من (بيتر) و(ميري)؛ وإنما هي ظاهرة تبادلياً أيضاً.

من الواضح أن فكرة الافتراض الظاهر تبادلياً هي أضعف من فكرة الافتراض المُتبادل (ومن باب أولى أضعف من فكرة المعلومات أو المعرفة المُتبادلة). تَأَمَّل الافتراضات (46) - (48) وكل الافتراضات الإضافية التي يُمكن أن تُبْنى على النسق نفسه:

46. (بيتر) و(ميري) يفترضان أن جرس الهاتف يدقّ.

47. (بيتر) و(ميري) يفترضان أن (بيتر) و(ميري) يفترضان أن جرس الهاتف يدقّ.

48. (بيتر) و(ميري) يفترضان أن (بيتر) و(ميري) يفترضان أن (بيتر) و(ميري) يفترضان أن جرس الهاتف يدقّ.

وكما أسلفنا، كلَّما زاد تعقيد الافتراضات من نَمَط (46) - (48)، قَلَّ احتمال القيام بها فعلاً. لكن في هذه الحالة يتوجّب فعلاً أن يقوم (بيتر) و(ميري)

* الرمز (ن) (n) هنا مُستعمل بالمُصطلح الرياضي للدلالة على عدد غير مُحدّد القيمة. [المترجم].

بالافتراض (ن) لكي يكون الافتراض (ن+1) صادقاً. وفضلاً عن ذلك، لا بُدّ من وجود نُقطة مُعيَّنة - وهي آتية قريباً جداً في الحقيقة - لا تَفْتَرِضُ فيها (ميري) أنَّ (بيتر) يَفْتَرِض أنها تفترض أنه يفترض. . . إلخ. وفي هذه النُّقطة وبعدها، تكون كل الافتراضات في هذه السلسلة كاذبة، ولا تتحقق تبادليةُ الافتراضات. ومن الطرائق الأُخرى لبيان أن تَبادلية الافتراضات أقوى من تبادلية الظهور، هي أنْ نلاحظ أنَّ الافتراض (43) قد يكون صادقاً في حين أن (46) ليس صادقاً، وأن (44) قد يكون صادقاً في حين أن (47) ليس صادقاً، وأن (45) قد يكون صادقاً في حين أن (48) ليس كذلك، وهَلُمَّ جَرّاً، في حين أن العكس ليس مُمكناً. [43]

إن الظهور المُتبادل ليس أضعف من المعلومات (المعرفة) المُتبادلة أو الافتراضات المُتبادلة فحسَبْ، وإنما هو أضعف منهما بالطريقة المُناسِبة. فهو، من ناحية، لا تقدح فيه الاعتراضات السيكولوجية نفسها، مادام الادِّعاء بأن افتراضاً ما ظاهرٌ تبادلياً هو ادِّعاء بشأن البيئات الإدراكية، وليس ادِّعاء بشأن الحالات أو العمليات العقلية. ومن ناحية أُخرى - فكما سنُبيِّن في القسم (12) - فإن فكرة الظُّهور المُتبادل هي قوية بالقَدْر الذي يكفي لتزويد فكرة العَلَنيّة التي نُوقشت في القسم (6)، بمضمون دقيق ومُثير للاهتمام. لكننا - برفضنا لفكرة المعرفة أو المعلومات المتبادلة وتَبَنِّي الفكرة الأضعف للظُّهور المُتبادل - نحرم أنفسنا من أحد أنماط التفسير في دراسة التواصل.

فالتواصل يتطلّب درجة مُعيَّنة من التنسيق coordination بين المُتواصِلة والمُسْتَمِع بخُصوص اختيار الشفرة والسِّياق. إن فكرة المعرفة المُتبادلة تُستعمل في تفسير كيفية تحقيق هذا التنسيق: فعلى افتراض وجود قَدْرٍ كافٍ من المعرفة المُتبادلة، يُمكن للمُتواصِلة والمُستمِع أن يقوما باختيارات مُتناظرة ومُتماثلة للشفرة والسِّياق. ومن ناحية أُخرى، فإن الفكرة الواقعية للظُّهور المُتبادل ليست على قَدْر كافٍ من القوة بحيث تُفسِّر مثل هذا التنسيق المتناظر والمتماثل. لكن مع ذلك وقبل أن تُسلِّم بأن فكرة الظُّهور المُتبادل هي في النهاية فكرة أضعف من المطلوب، اسألْ نفسك ما هو الأساس للتسليم بأن كُلّاً من المُتواصِلة والمُستمِع يشتركان وبدرجة مُتساوية في المسؤُولية عن عملية التنسيق، وأن كليهما يجب أن

يقلق بصورة مُتماثلة بشأن ما يُفكّر به الطرف الآخر. إن تحقيق التنسيق غير المُتناظر يكون عادةً أسهل بكثير، والتواصل هو في كل الأحوال عملية غير مُتناظرة.

تأمَّلْ ماذا سيحصل في رقص القاعات لو كانت مسؤُولية اختيار الخُطوات مَتروكة لكِلا الراقصَيْن بدرجة مُتساوية (وكم سيكون إطار المعرفة المُتبادلة قليل الجدوى في حَلٍّ مشكلات التنسيق المُترتِّبة على ذلك، ضمن الوقت الفعلي). لكن الراقصِين يتخلَّصُون من مُشكلات التنسيق ويُقلّصونها بدرجة كبيرة في الرقص، وذلك عن طريق إلقاء المسؤُولية على أحد الطرفَيْن الذي يأخذ زِمام القيادة في حين ليس على الطرف الآخر إلا أن يحذُو حذوه. ونحن نُسلِّم بأن الشيء نفسه يحصل في التواصل. فالأمر متروك للمُتواصِلة لكي تقوم بافتراضات صحيحة بشأن الشفرات والمعلومات السِّياقية التي تكُون في مُتناول المُستمع والتي يحتمل أن يستعملها في عملية الفهم والاستيعاب. إن مسؤُولية تفادي سُوء التفاهم أيضاً تقع على عاتق المُتكلّمة، بحيث إنَّ كل ما يتوجّب على المُستمع فعله هو أن يمضي قُدُماً في استعمال أية شفرة أو معلُومات سِياقية تكون سهلة المنال.

لنفرضْ أن (ميري) و(بيتر) ينظران إلى منظر طبيعي حيث تُلاحظ (ميري) وجود كنيسة في البُعْد. وهي تقول له:

49. لقد كنتُ قبل الآن في تلك الكنيسة.

إنها لا تقف لتسأل إذا كان هو قد لاحَظ البناية، وإذا كان هو يَفترض بأنها قد لاحظت، ويَفترض أنها قد لاحظتْ أنه قد لاحظ، وهَلُمَّ جَرّاً، ولا إذا كان هو [44] قد افترض بأنها كنيسة، ويفترض بأنها تفترض بأنها كذلك، وهَلُمَّ جَرّاً. إن كل ما تحتاجه (ميري) هو ثِقة معقولة بأنه سيكون قادراً على تشخيص البناية بوصفها كنيسة حين يُطلَب منه ذلك، أي بتعبير آخر، الثِّقة بأن افتراضاً مُعيّناً سيكون ظاهراً في بيئته الإدراكية في الوقت المُناسب. ولا يتوجَّب على (بيتر) أن يكون

قد وصل إلى هذا الافتراض أو أَضَافَهُ إلى خزينه، قَبْلَ أن تتكلّم (ميري). بل في الحقيقة، قد يكون توهّمَ البنايةَ قلعةً، قبل أن تتكلّم (ميري): قد تكون قوة قَوْلتها فقط، هي السبب الذي جعل مِنَ الظاهر له أَنَّ البناية كنيسة.

ولنفرضْ أن المنظر الطبيعي يُلْهِم (ميري) فتقول:

50. إنه منظر من النوع الذي كان سيجعل (ماريان داشوود) يُغمى عليها.

هذا تلميح* إلى رواية (جَيْن أوستن) الموسومة (**الحِسّ والعقلانية**)، وهي رواية تَعْلَم (ميري) أنَّ (بيتر) قد قرأها. إنها لا تقف لتتساءل إذا كان يعلم بأنها قرأتها أيضاً، ويعلم بأنها تعلم بأنه قد قرأها، وهَلُمَّ جَرّاً. وهي ليست غافلة عن احتمال الاختلاف في رُدود فِعْليهما تِجاه الكِتاب والاختلاف في تَذَكُّرهما إياه. فمُلاحظاتها مبنيَّة على افتراضات لم تُورد لها ذِكْراً، ولم يكن من الضروري أن يفترضها (بيتر) قبل أن تتكلّم (ميري). إن ما تتوقّعه - بحقّ - هو أن قَوْلتها ستعمل كحافز يدعوه إلى تَذَكُّر المقاطع التي كان قد نسيها من الرواية وتكوين الافتراضات الضَّرورية لفهم التلميح.

في كِلا هذين المثالين، تقوم (ميري) بافتراضات بشأن الافتراضات الظاهرة لـ (بيتر)، أو التي ستكون ظاهرة له. و(بيتر) واثق من أن الافتراضات التي يقوم بها تلقائياً بشأن الكنيسة و(**الحِسّ والعقلانية**) والتي تُساعده في فَهْم قَوْلات (ميري)، هي الافتراضات نفسها التي توقَّعت (ميري) منه أن يقوم بها. ولكي تتواصل (ميري) بنجاح تَوَجَّبَ عليها أن تمتلك بعض المعلومات عن بيئة (بيتر) المعرفية. ونتيجة لتواصلها الناجح، فقد توسَّعت بيئتهما الإدراكية المُتبادلة. لاحظْ أن التنسيق المُتناظر والمعلومات المُتبادلة ليس لها مَوقع في الصورة على الإطلاق.

إن السبب الأساسي لاعتماد إطار المعلومات المُتبادلة، وكذلك لاعتماد أُنْمُوذج الشفرة، هو الرَّغبة في بيان كيفية ضمان التواصل الناجح وبيان وجود نوع

---

* للتمييز بين مُصطلحي التلويح والتلميح (allusion) ينظر كتابنا (**نظرية الفعل الكلامي**). [المترجم]

من الحساب المضمون ضد الإخفاق failsafe algorithm الذي يستعمله المُستمِع في إعادة تركيب معنى المُتكلِّم بدقّة. وبمُوجِب هذا الإطار، يُعْزَى الفشل الذي يحدث كثيراً في عملية التواصل إلى أحد سببين: إما أن تطبيق آلية الشفرة لم يتحقّق بصورة تامة، وإما أن هناك بعض التقطيع بسبب ''الضجيج''*. فآلية الشفرة المُطبَّقة بصورة جيدة والخالية من الضجيج، يجب أن تضمن التواصل التام.

إننا برفضنا لإطار المعرفة المُتبادلة، نتخلّى عن إمكانية استعمال حساب مضمون ضد الإخفاق كأُنْمُوذج للتواصل البشري. لكن ما دام واضحاً أن عملية التواصل تحصل وفيها مُخاطرة، عَلامَ إذن الافتراض بأنها محكومة بإجراء [45] مضمون ضد الإخفاق؟ وعَلاوةً على ذلك، فإذا كانت هناك نتيجة واحدة نستفيدها من البُحوث في مجال الذكاء الاصطناعي، فهي أن أغلب العمليات الإدراكية هي من التعقيد بحيث يجب أن تُصاغ بمَعايير (طرائق الاستكشاف بالتجريب) heuristics، وليس بمَعايير حساب مضمون ضد الإخفاق. لذلك نحن نُسلِّم بأن التواصل محكوم بالعملية الاكتشافية عن طريق المحاولة والخطإ، وهي بعيدة عن الكمال. وحسب هذا المُقْتَرب، فإن حالات الإخفاق في التواصل شيء مُتوقّع: إنَّ الشيء الغامض الذي يحتاج إلى تفسير هو النجاح وليس الإخفاق.

وكما قد لاحظنا فإن فكرة الظُّهور المُتبادل ليست من القوة بحيث تُنقذ نظرية الشفرة للتواصل. لكن ذلك لم يكن من أهدافنا مُطلقاً. فبدلاً من التسليم بصحة نظرية الشفرة ومن ثم الاستنتاج بحتمية وجود المعرفة المُتبادلة، نحن نُفضِّل أن نبحث في أنواع الافتراضات التي يُمكن للناس فعلاً أن يفترضوها بشأن افتراضات بعضهم الآخر، ثم نرى بعد ذلك ما يعنيه ذلك بالنسبة لوصف التواصل.

أحياناً يكون لدينا دليل أو بَيِّنة مُباشرة عن افتراضات الناس الآخرين، مثلاً حين يُخبروننا عن ما يفترضونه. وبأكثر عُمومية، يكون لدينا دليل أو بَيِّنة مُباشرة عن ما هو ظاهر للآخرين، وذلك لأن من الظاهر أننا نشترك معهم في البيئات

* هذه ترجمة حرفية، فمصطلح (noise) في علم التواصل لا يقتصر على التشويش الصوتي، وإنما يشمل أيّ نوع من الإعاقة كالخط الرديء في الكتابة. [المترجم].

الإدراكية. وحين تكون البيئة الإدراكية التي نشترك فيها مع الآخرين مُتبادلة، سيكون لدينا دليل أو بَيّنة عن ما هو ظاهر لنا جميعاً. لاحظْ أن هذا الدليل أو البَيِّنة لا يُمكن أن يكون حاسماً ونهائياً: فحدود البيئات الإدراكية لا يُمكن أن تُعيَّن بدقّة، ولو لمُجرّد أن الحدَّ بين الافتراضات الظاهرة بصورة ضعيفة والافتراضات التي لا يُمكن الوصول إليها، هو حدّ غير واضح المعالم.

إننا في موقع يُؤهّلنا أن نستنتج من الافتراضات عن ما هو ظاهر للناس الآخرين، وبالأخصّ عن ما هو ظاهر لهم بقوة، افتراضاتٍ أُخرى - وإن كانت بالضَّرورة أضعف - عن الافتراضات التي يَقومون بها فعلاً. ونحن في موقع يُؤهّلنا أن نستنتج من الافتراضات عن ما هو ظاهر تبادلياً لنا جميعاً، افتراضات أُخرى أضعف، عن الافتراضات التي يَنسبونها لنا. وهذا هو كل ما هنالك. إن البشر ينجحون بشكل أو بآخر في التواصل في المواقف التي يُمكن فيها افتراض أشياء كثيرة جداً بشأن الشيء الظاهر للآخرين، والتي يُمكن فيها افتراض أشياء كثيرة بشأن الشيء الظاهر تبادلياً لهم وللآخرين، ولكن التي لا يُمكن فيها افتراض أي شيء بوصفه معلوماً أو مُفترضاً تبادلياً بصورة حقيقية.

إن المَواقف التي تُثْبِتُ وُجود البيئة الإدراكية المُتبادلة، هي في الجوهر نفس تلك المواقف التي عُومِلَتْ بوصفها تُثبت المعرفة أو المعلومات المُتبادلة[29]. لقد حاولنا أن نُبرهن أن افتراضات المعلومات أو المعرفة المُتبادلة، ليس لها ما يُسوِّغها حقاً على الإطلاق. إن المِثالين (49) و(50)، هما دليل من تجارب شخصية على أنها ليست ضَرورية. فالانعطافة المُرورية التي تمرّ في طريق المعلومات المُتبادلة، هي تحويلة زائدة وغير ضَرورية. إن البيئة الإدراكية المتبادلة تُزوّدنا بصورة مُباشرة بكل المعلومات التي نحتاجها للتواصل والاستيعاب[أ].

(29) فعلى سبيل المثال، إن ما يدعوه (لويس 1969 ص56) قاعدة أو أساساً للمعرفة المُشتركة (المُتبادلة) هو مُكافئ تقريباً لمفهوم الظهور المُتبادل عندنا. لكننا نفترق عنه حين يُواصل كلامه ليقول، على سبيل التعريف فحَسْب، إن وجود مثل هذه القاعدة هو شرط كافٍ لوجود المعلومات المُشتركة نفسها. انظر كذلك (كلارك ومارشال 1981).

(أ) لقد حصلت مُناقشة مستفيضة لرفضنا فكرة المعرفة أو المعلومات المُتبادلة لمصلحة =

إن فكرتَي البيئة الإدراكية، والظُّهور، سواء المُتبادل أم غيره، هما فكرتان لهما أساس في الواقع سيكولوجياً، لكنهما لوحدهما لا تُلْقِيان سوى ضوء قليل على ما يحصل في عُقول البشر. البيئة الإدراكية ما هي إلا مجموعة من [46] الافتراضات التي بمقدُور الشخص أن يتصوّرها أو يُمثّلها عقلياً ويقبلها بوصفها صادقة. السُّؤال بعد ذلك هو: أيٌّ من هذه الافتراضات سيفترضها الشخص فعلاً؟ إن هذا السؤال لا يُهمّ عالِمَ النفس فحَسْب، وإنما يُهمّ أيضاً كلَّ من يقوم بالتواصل الاعتيادي. سنُحاول أن نُثبت أنك حين تتواصل، فإنك تقصد أن تُغيّر البيئة الإدراكية لمُستمعيك؛ لكنّك بالطبع تتوقّع من عملياتهم الفكرية أن تتأثّر نتيجة لذلك. سنُحاول في القسم الآتي أن نُثبت أن الإدراك البشري مُتوجِّه نحو (الصِّلة أو المُناسَبة) ويتكيّف وفقاً لها relevance– oriented. ونتيجة لذلك، فإن مَنْ يعرف البيئة الإدراكية لشخص مُعَيَّن، يستطيع أن يستدل على الافتراضات التي يُحْتَمَلَ أن يفترضها ذلك الشخص فعلاً.

9 - الصِّلة (المُناسَبة) والإظهار:

إن بيئة الشخص الإدراكية هي مجموعة من الافتراضات المُتاحة في مُتناوله. أيُّ افتراضات مُعَيَّنة يحتمل أن يقوم الشخص بتركيبها ومُعالجتها من دون غيرها؟ بالطبع قد لا يكون هناك جواب عامّ عن هذا السؤال. أما نحن فنريد أن نثبت أن هناك جواباً. إن كتابنا الحالي هو في جوهره استكشاف لفكرة وجود ميزة واحدة - الصِّلة أو المُناسَبة - التي تجعل المَعلومات جديرة بالمُعالجة. سيتضمّن الفصل (3) مُناقشة فنّية نسبياً لفكرة الصِّلة أو المُناسَبة. أما في هذا القسم، فلا نريد

= فكرة الظُّهور المُتبادل (انظر تعليقات باخ وهارنش، غبس، رسل، مكولي، غيرغ وهنكلمن في مجلة (The Behavioral and Brain Sciences 10.4) وردّنا عليها في (سبيربر وولسون 1987b). وفي استجابة للتعليقات المُستمرة من (غارنم) و (بيرنر) في (The Behavioral and Brain Sciences 1990: 178-9)، حاولنا في (سبيربر و ولسون 1990a) أن نجمع الحُجَج المُتناثرة في كتابنا **نظرية الصِّلة** ونُبيّن الاختلافات بين المعرفة أو المعلومات المُتبادلة والظُّهور المُتبادل بمَعايير أكثر وضوحاً.

سوى وصف الفكرة بمَعايير غير رسمية وعامة جداً، ثم القيام ببعض المُقترحات بشأن دور الصِّلة والمُناسَبة في التواصل.

البشر هم أجهزة كفوءة لمُعالجة المعلومات، وهذه هي أوضح ميزة ثمينة لديهم كنوع من الأحياء. لكن ما هي الكفاءة في مُعالجة المعلومات؟

لا يُمكن تعريف الكفاءة إلا بالقياس إلى هدف مُعيَّن. إن بعض الأهداف تكون مطلقة مثل الإمساك بفريسة، أو الفوز بمباراة، أو حلّ مُشكلة؛ فهذه تتوقّف على تحقيق حالة أو وضع مُعَيَّن قد يكون موجوداً أو غير موجود في لحظة مُعيَّنة. أما بعض الأهداف الأُخرى فتكون نسبية مثل مُضاعفة الذُّرّيّة (النَّسْل) أو تحسين أداء الشخص في (سباحة الفراشة)، أو فهم الشخص لذاته؛ فهذه تتوقف على رفع قيمة مُتغيِّر من المُتغيِّرات، ولذلك فهي لا يُمكن أن تتحقّق إلا بدرجة مُعيَّنة. إن الكفاءة بالنسبة للأهداف المُطلقة، هي ببساطة مسألة تحقيق تلك الأهداف بأقلّ قدر مُمكن من الإنفاق في المَوارد التي تتطلَّبها (كالوقت والمال والطاقة ...). أما الكفاءة بالنسبة للأهداف النسبية، فهي مسألة تحقيق توازن بين درجة الإنجاز والإنفاق. وفي الحالة الخاصة التي يكون فيها الإنفاق ثابتاً - مثلاً كل الوقت المتاح يجب أن يُصرف في كل الأحوال - فإن الكفاءة تتوقّف على تحقيق الهدف إلى أبعد الحدود المُمكنة.

أغلب المُناقشات لموضوع مُعالجة المعلومات - سواء في علم النفس التجريبي أم في الذكاء الاصطناعي - كانت مُهتمّة بتحقيق الأهداف المُطلقة. وهكذا أصبح "حلُّ المشكلات problem solving" هو الأُنْمُوذج الأمثل لمُعالجة المعلومات. فالمسائل التي تتمّ دراستها، لها حلٌّ ثابت؛ وهدف جهاز مُعالجة المعلومات هو أن يجده بأقلّ قدر مُمكن من الكلفة. لكن ليست كل المهمات الإدراكية تُناسب هذا الوصف؛ فالعديد من المُهمات لا تتوقّف على تحقيق هدف مُطلق، وإنما على تحسين وضع قائم. ولهذا، فإن خصائص الكفاءة الإدراكية قد تكون مُختلفة بالنسبة للأجهزة المُختلفة. [47]

إن الأجهزة البسيطة لمُعالجة المعلومات، سواء الطبيعية منها، مثل

الضفدع، أم الاصطناعية، مثل جهاز الإنذار الإلكتروني، لا تُعالِج سوى مَعلومات مُحدَّدة جداً؛ مثل التغيّرات الأيضية وحركات الذَّباب بالنسبة للضفادع، ومثل الضجيج والاهتزازات الأُخرى بالنسبة لأجهزة الإنذار. وفعالية مُعالجة المعلومات عندها تكمن في مُراقبة التغيُّرات في قِيَم بعض المُتغيِّرات. ويُمكن وصفها بصورة غير دقيقة بكونها مُنشغلة بالإجابة عن بضعة أسئلة: ''هل هناك شيء شبيه بالذُّبابة في مُتناول اليد؟'' و''هل هناك جسم كبير يتحرّك في الغرفة؟'' وعلى العكس، فإن أجهزة مُعالجة المعلومات الأكثر تعقيداً تستطيع أن تُعرِّف المتغيرات الجديدة وتُراقبها وتَصوغ أسئلة جديدة وتُجيب عنها.

وبالنسبة للأجهزة الأبسط، تتوقّف الكفاءة على الإجابة عن أسئلتها المُحدَّدة بأقل قدر من الكلفة في المُعالجة. ولكن لا يُمكن تعريف الكفاءة بهذه السهولة بالنسبة للأجهزة الأكثر تعقيداً كالبشر. فبالنسبة لمثل هذه الأجهزة، قد تتطلّب المُعالجة الكفوءة للمعلومات، صياغة أسئلة جديدة ومُحاولة الإجابة عنها على الرَّغم من التكاليف الزائدة في المُعالجة. إذن يجب أن ننظر إلى صياغة الأسئلة المُحدّدة وإجابتها كشيء ثانوي وتابع لهدف أعمّ وأكثر تجريداً. إن وصف كفاءة الأجهزة المُعقّدة لمُعالجة المعلومات، يجب أن يكون بمُوجب العلاقة بهذا الهدف العامّ.

ليس لدينا ما نقوله بخُصوص الهدف العامّ للإدراك البشري، أفضل من بعض المُلاحظات التأملية غير المُهمّة بعض الشيء. لكن لهذه المُلاحظات تَبِعات ونتائج مُهمّة وغير تافهة. يبدُو أن هدف الإدراك البشري هو تحسين معلومات الإنسان عن العالم الخارجي. وهذا يعني إضافة المزيد من المعلومات، معلومات أكثر دقّة وأسهل استرجاعاً واستذكاراً، وأكثر تطوّراً في المجالات التي تُهمّ الشخص بصورة أكبر. إن مُعالجة المعلومات هي مُهمّة دائمة تستغرق العمر كله. ومُجمل الموارد المُتاحة للشخص في مُعالجة المعلومات هي في الأقل ليست مَرِنةً جداً، إنْ لم نقُلْ إنها ثابتة إلى حد بعيد. وهكذا فإن الكفاءةَ الإدراكيةَ، البعيدةَ المدى، تَكْمُنُ في تحسين معلومات الشخص عن العالم بالقدر المُمكن ضمن الموارد المُتاحة.

ما الكفاءة الإدراكية القصيرة المدى إذن - مثلاً الكفاءة في الطريقة التي سيقضي بها عقلُك الثوانيَ أو الميليثواني* القادمة؟ هذا سُؤال مَلموس وأكثر واقعية وهو أصعب على الإجابة. ففي كل لحظة، يُمكن إنجاز العديد من المُهمّات الإدراكية المُختلفة، وذلك لسببين: أولاً، أن قُدرات البشر الحسية تُراقب وتستقبل مَعلومات أكثر بكثير مما تستطيع القُدرات الفكرية المركزية أن تُعالجه؛ وثانياً أن القدرات المركزية لديها دائماً الكثير من العمل غير المُنْجَز. [48] إذن فالمُشكلة الرئيسة للمُعالجة القصيرة المدى والكفوءة للمعلومات، هي تحقيق التوزيع الأمثل لموارد المُعالجة المركزية. إذ يجب أن تُخصَّص الموارد لمُعالجة المعلومات التي يحتمل أن تُحقّق الإسهام الأكبر في خدمة الأهداف الإدراكية العامّة للعقل، وبأقل قدر من الكلفة في المُعالجة.

إن بعض المعلومات قديمة، فهي موجودة أصلاً في تمثيل أو تَصَوُّر الشخص للعالَم. وما لم تَبرز الحاجة لها لإنجاز مهمة إدراكية مُعيَّنة، ما لم يكن الوصول إليها من المُحيط أسهل من الوصول إليها من الذاكرة، فإن مثل تلك المعلومات لا تستحقّ المُعالجة على الإطلاق. والبعض الآخر من المعلومات ليس جديداً فحَسْب، ولكن غير مُرتبط مُطلِقاً بأي شيء في تمثيل أو تَصوُّر الشخص للعالم. وهذه المعلومات يُمكن أن تُضاف إلى ذلك التصوُّر كقِطَعٍ ونُتَفٍ مُنعزلةٍ فحَسْب؛ وهذا يعني عادةً قَدْراً كبيراً من الكلفة في المُعالجة مُقابل قدرٍ صغيرٍ جداً من الفائدة. ومع ذلك هناك أيضاً معلومات جديدة، لكنها مُرتبطة بالمعلومات القديمة. وحين تُستعمل هذه المعلومات المترابطة القديمة والجديدة مُجتمعة، كمُقدِّمات منطقية في عملية استدلال، يُمكن أن نستنتج معلومات جديدة إضافية: معلومات لم يكن في الإمكان استنتاجها بدون هذا الربط بين المُقَدِّمات القديمة والجديدة. وحين تُؤدّي مُعالجة المعلومات الجديدة إلى مثل هذه المضاعفة في الأثر، فإننا نَصِفها بكونها مُناسِبة أو ذات صِلة relevant، وكلما زادت المُضاعفة في التأثير زادت الصِّلة أو المُناسَبة.

* ميليثانية Millisecond وتعني جزء من ألف من الثانية. [المترجم].

تأمَّلْ المِثال الآتي: (ميري) و(بيتر) جالسان على دَكّة (مصطبة) في أحد المُتنزهات. يميل (بيتر) بظهره إلى الخلف مما يُؤدّي إلى تغيير مجال الرُّؤية لـ (ميري). فبإمالة ظهره إلى الخلف، هو يُعدِّل بيئتها الإدراكية. إنه يكشف لها عن ظواهر مُعيَّنة وهي قد تنظر إليها أو لا تنظر، وقد تُصوِّرها لنفسها بأشكال مُختلفة. ما الذي يَدعوها إلى أن تَنتبه على ظاهرة من دون أُخرى، أو إلى أن تُصوِّرها لنفسها بشكل من دون آخر؟ وبتعبير آخر، ما الذي يَدعوها أن تُعالج ذهنياً أياً من الافتراضات التي أصبحت ظاهرةً أو أكثر ظُهوراً نتيجة للتغيير الحاصل في بيئتها؟ جوابنا هو أنه ينبغي أن تُعالج تلك الافتراضات الأكثر صِلة ومُناسَبة بالنسبة لها في ذلك الوقت.

تَخَيَّلْ مثلاً، أنها - نتيجة لإمالة (بيتر) ظهره إلى الخلف - صارت قادرة على أن ترى - مع أشياء أُخرى - ثلاثة أشخاص: بائع بوظة (آيس كريم) الذي كانت قد لاحَظته سابقاً حين جلست على الدكّة، وشخصاً يتمشّى مُتنزّهاً (عابر سبيل) لم تكن قد لاحظته من قبل، وأحد معارفها (وليم) - المُمِلّ وثقيل الظِّلّ بصورة مُروِّعة - وهو يتَّجه نحوهما. إن العديد من الافتراضات بخُصوص كل واحدة من هذه الشخصيات تكون ظاهرة لـ (ميري) تقريباً. فهي قد تكون قبل الآن قد تأمّلت مضامين ودلالات وجود بائع البوظة حين لاحظته أول مرة. وإذا كان الأمر كذلك، فسيكون الانتباه عليه الآن مَضْيَعَةً للوقت. إن وجود عابر السبيل المجهول هو معلومة جديدة بالنِّسبة لها، لكن ما يُستَدَلّ عليه من ذلك قليل أو مَعدوم. إذن هنا أيضاً، ما يُمكن أن تُدركه أو تستنتجه بخُصوصه، لا يحتمل أن يكون ذا صِلة بالنسبة لها. وعلى العكس من ذلك، فإن رُؤيتها لـ (وليم) مُتجهاً نحوها ستُمكّنها من استنتاج أشياء عديدة، ومن هذه الأخيرة تستنتج المزيد من [49] الأشياء الأُخرى. إذن، فهذا هو التغيير الوحيد ذو الصِّلة فعلاً في بيئتها الإدراكية؛ هذه هي الظاهرة المُعيَّنة التي يجب أن تنتبه إليها. أي إنها يجب أن تفعل ذلك، إذا كانت تهدف إلى تحقيق الكفاءة الإدراكية.

نحن ندَّعي بأن كل البشر يهدفون تلقائياً إلى تحقيق أكفأ مُعالجة مُمكنة للمعلومات. هذه هي الحقيقة سواء علموا بها أم لم يعلموا. وفي الحقيقة، إن

اهتمامات الأشخاص الواعية المُتنوّعة والمُتغيِّرة كثيراً، هي نتيجة تُعزى إلى الاستقصاء الدائم لهذا الهدف في الظُّروف المُتغيّرة. وبتعبير آخر، فإن الهدف الإدراكي الخاص بشخصٍ ما، وفي لحظةٍ ما، هو دائماً مَثَلٌ على هدف أعمّ وهو: زيادة صِلة (أو مُناسَبة) المعلومات المُعالَجة إلى الحدّ الأعلى. وسنُبيِّن أن هذا عاملٌ حاسم في التفاعل الإنساني.

من ضِمن الحقائق التي صارت ظاهرة لـ (ميري) بسبب سلوك (بيتر) هي ذات الحقيقة التي تُفيد أن (بيتر) قد تصرّف بشكل مُعَيَّن. لنفرضْ الآن أنها تنتبه على هذا التصرّف أو السلوك، وتستنتج بأنه لا بُدَّ من أن يكون مَقصوداً ومتعمَّداً: رُبّما أنه يميل إلى الخلف بصورة أقوى ممّا لو كان يُحاول فقط أن يجد وضعاً أكثر راحة في جلسته. وبإمكانها - بعد ذلك - أن تَسأَلَ نفسها، لماذا هو يفعل ذلك. وقد تكون هناك عِدّة إجابات مُمكنة؛ لنفرضْ أن أكثر الأجوبة المُتاحة لها مَقبوليةً، هو أنَّ (بيتر) يميل إلى الخلف لكي يُوجِّه انتباهها على ظاهرة مُعَيَّنة. حينئذٍ يكون سلوك (بيتر) قد جعل من الظاهر لـ (ميري) أنه يقصد أن يجعل فرضيات مُعَيَّنة ظاهرة لها. سوف نُطلق على مثل هذا السلوك - السلوك الذي يجعل من الظاهر القصد لجعل شيء ما ظاهراً - اسم السلوك (الإظهاري) *Ostensive* أو مُجَرَّد (الإظهار) *Ostension*. أنْ تُرِي شيئاً ما لشخصٍ ما، هي حالة من حالات (الإظهار). وكذلك هو التواصل الإنساني القصدي، كما سنُحاول أن نُثبت.

إن وجود (الإظهار) لا يَرقى إليه الشكّ. لكن المُحيِّر في الأمر هو كيف يعمل (الإظهار). إن أيَّ سلوك مُدْرَك حسياً أو عقلياً يجعل العديد من الافتراضات ظاهرة. كيف يتسنّى للمُستمع، في حالة الفعل الإظهاري، أن يكتشف الافتراض الذي تمّ إظهاره عن قصد. مثلاً، كيف يتسنّى لـ (ميري) أن تكتشف أيَّ الظواهر التي قصد (بيتر) أن يُوجِّه انتباهها عليها، من بين الظواهر التي صارت ظاهرة نتيجة لسلوك (بيتر)؟

إن مُعالجة المعلومات تتطلّب جُهداً؛ ولن يتعهَّد أحد بالقيام بها إلا أملاً في الحصول على مُكافأة. لهذا فلا فائدة في توجيه انتباه شخصٍ ما على ظاهرة

ما لم تَبْدُ له ذاتَ صِلة بالقدر الكافي الذي يجعلها جديرة بانتباهه. وحين يطلب (بيتر) من (ميري) أن تُعيره انتباهها، فهو يُوحي بأن لديه سبباً كافياً للاعتقاد بأنها حين تُعيره انتباهها ستكسب بعض المعلومات ذات الصِّلة. وهو، بالطبع، يُمكن أن يكون واهماً، أو مُحاولاً تشتيت انتباهها عن معلومات ذات صِلة في مكان آخر. بالضَّبط كما يُمكن أن يكون الذي يُدلي بالخبر واهماً أو كاذباً. لكن كما أن الخبر يجلب معه ضماناً خفياً بصدقه، كذلك فإن الإظهار يجلب معه ضماناً خفياً بالصِّلة أو المُناسَبة[ب].

[50] إن ضمان الصِّلة أو المُناسَبة، يُمَكِّن (ميري) من الاستدلال على أيّ الافتراضات الظاهرة حديثاً قد تمّ إظهاره عن قصد. وفيما يأتي بيان للكيفية التي يُمكن أن تتمّ بها عملية الاستدلال.

أولاً: تُلاحظ (ميري) سلوك (بيتر) وتفترض بأنه سلوك إظهاري، أي يُقصَد منه جلب الانتباه إلى ظاهرة ما. وإذا كانت لديها ثِقة بضمانه للصِّلة والمُناسَبة، فإن (ميري) ستستدلّ على أن بعض المَعلومات التي أظهرها سلوكه لها هي حقاً ذات صِلة بالنسبة لها. وبعد ذلك تُوجِّه (ميري) انتباهها على المساحة التي أصبحت مرئية لها نتيجة لمَيَلان (بيتر) إلى الخلف، فتكتشف بائع البوظة، وعابر السبيل و(وليم) المُروِّع، وهَلُمَّ جَرّاً. إن الافتراضات بخصوص (وليم) هي الافتراضات الوحيدة الظاهرة جديداً التي هي ذات صِلة بالقَدْر الذي يجعلها جديرة بانتباهها. ومن هذا تستطيع (ميري) أن تستدلَّ على أن قصد (بيتر) كان بالتحديد أن يجلب انتباهها إلى وصول (وليم). إن أيَّ افتراض آخر بخصوص سلوكه الإظهاري، لا يتوافق مع ثِقتها بضمان الصِّلة الذي يجلبه ذلك السلوك.

لم تصبح (ميري) واعية بمجيء شخص لا تُحِبُّ لقاءه فحَسْب، وإنما أيضاً

(ب) لقد توهّم البعض أحياناً أن استعمالنا لمُصطلح "ضمان الصِّلة أو المُناسَبة guarantee of relevance" يعني أن القَوْلات لا يُمكن إلا أن تكون ذات صِلة. لكن كما يُبيّن هذا النص بشكل واضح أننا لا نلتزم بالرأي القائل إن القَوْلات لا يمكن إلا أن تكون ذات صِلة أكثر من التزامنا بالرأي القائل إن الخبر لا يُمكن إلا أن يكون صادقاً.

بأن (بيتر) يُريدها أن تكون واعيةً بذلك، وبأنه هو الآخر واعٍ لذلك أيضاً. وعلى أساس سلوكه الملحوظ، فهي قد اكتشفت بعضاً من أفكاره.

إن السلوك الإظهاري يزوِّدنا ببيِّنة أو دليل على أفكار الشخص. وهو ينجح في ذلك لأنه يَستلزم ضماناً بالصِّلة والمُناسَبة. إنه يَستلزم مثل هذا الضمان لأنَّ البشر يُوجِّهون انتباههم تلقائياً على ما يبدُو أكثر صِلةً ومُناسَبةً لهم. إنَّ الفكرة الأساسية لكتابنا الحالي هي أن فعل الإظهار يحمل معه ضماناً بالصِّلة والمُناسَبة، وأن هذه الحقيقة - التي سنُطلق عليها (مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة) - تُظهر القصد من وراء الإظهار[ج]. ونحن نعتقد أن هذا المبدأ الخاص بالصِّلة والمُناسَبة، هو المبدأ الذي نحتاجه لكي نجعل أُنْمُوذج التواصل الاستدلالي ذا قابلية تفسيرية.

10 - التواصل الإظهاري - الاستدلالي:

إن الإظهار يُزوِّدنا بطبقتين من المعلومات للاكتساب: فأولاً هناك المعلومات التي قد تمَّ التنبيه عليها إذا جاز التعبير، وثانياً هناك المعلومات التي تُفيد أن الطبقة الأُولى من المعلومات قد تمّ التنبيه عليها بصورة مقصودة. وفي الإمكان أن نتخيّل اكتساب الطبقة الأُولى من المعلومات من دون الثانية. فعلى سبيل المِثال، نتيجة لمَيَلان (بيتر) إلى الخلف، قد تُلاحظ (ميري) (وليم) قادماً نحوهما، حتى وإن لم تُولِ أي انتباه على مقاصد (بيتر). وأما (بيتر) فقد لا يهتمّ كثيراً إن كانت (ميري) قد تعرّفت على قصده ما دامت لاحظت (وليم).

لكن عُموماً، إن التعرُّف على القصد من وراء الإظهار ضَروري للمُعالجة

(ج) خلال الكتاب الحالي يُشير مُصطلح ''مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة'' إلى المبدإ (التواصلي) القائل إن كل فعل من أفعال التواصل الإظهاري يُولِّد افتراضَ صِلة، وليس إلى المبدإ (الإدراكي) الأعمّ القائل إن الإدراك عند البشر يميل إلى التكيُّف أو التوجُّه نحو زيادة الصِّلة إلى الحدّ الأعلى. في (خاتمة) الكتاب سنُبيِّن ضرورة التمييز بين مبدأين للصِّلة : المبدإ الأول (أو الإدراكي) والمبدإ الثاني (أو التواصلي).

الكفوءة للمعلومات، فمَنْ يفشل في التعرُّف على القصد، قد يفشل في مُلاحظة معلومات ذات صِلة. والآن لنُعدِّلْ في مثالنا قليلاً ونفترض أن (وليم) بَعِيد وسط [51] حشد من الناس وبالكدّ يُمكن رُؤيته. في هذه الحالة، إذا لم تنتبه (ميري) على كون سلوك (بيتر) إظهارياً، فإنها قد تنظر في الاتجاه الصحيح، ومع ذلك لا تلاحظ وجود (وليم). أما إذا انتبهت على الإظهار، فإنها ستميل إلى إلقاء نظرة أكثر تركيزاً وإمعاناً واكتشاف المعلومات التي كان (بيتر) يعتقد أنها قد تكون ذات صِلة بالنسبة لها.

إنَّ جُلَّ ما يفعله إظهار (بيتر) - في مثالنا المُعدَّل - هو أنه يجعل معلومات كانت ظاهرة في كل الأحوال، وإن كانت ظاهرة بدرجة ضعيفة جداً، يجعلها أكثر ظهوراً بدرجة أكبر بكثير. لكن في بعض الأحيان، يكون جُزء من المعلومات الأساسية غير ظاهر مُطلقاً ما لم يُؤخذ القصد من الإظهار بنظر الاعتبار. لنفرضْ أن فتاةً مُسافرة في بلاد أجنبية، وهي تخرج من الفندق مُرتدية ملابس صيفية خفيفة قاصدةً بشكل ظاهر أن تتمشّى في نُزهة. وهناك رجل عجوز جالس على دكّة في القرب، وحين يرى الفتاة ينظر إلى السماء بصورة إظهارية Ostensively. وحين تنظر الفتاة إلى أعلى ترى بعض الغُيوم الصغيرة جداً التي رُبّما تكون قد لاحظتها، ولكنها عادةً لا تُولي انتباهاً إضافياً إلى مثلها: إذ على افتراض معلوماتها - أو النقص في معلوماتها - بخُصوص الطقس المَحلِّي، فإن تلك الغيوم الصغيرة جداً ليست ذات صِلة بالنسبة لها. لكن الرجل العجوز الآن يُوجِّه انتباهها إلى الغيوم بصورة مَقصودة بشكل ظاهر، ضامناً بذلك أن هناك معلومات ذات صِلة للاكتساب.

إن سُلوك الرجل العجوز الإظهاري يفتح للفتاة استراتيجية جديدة كاملة للمُعالجة. وإذا كانت الفتاة تَثِق بضمانه للصِّلة والمُناسَبة، فإنَّ عليها أن تكتشف ما الذي يجعله يعتقد أن وجود الغيوم ذو صِلة بالنسبة لها. وهو إذ يعرف المنطقة وطقسها أفضل مما تعرفه الفتاة، فإنه قد يكون لديه ما يدفعه للاعتقاد بأن الغيوم ستزداد وتتحوّل إلى مطر. إن مثل هذا الافتراض هو من النوع القياسي المعتاد، وقد يكون هو الافتراض الأول الذي يخطر على البال. وهكذا، فإن بإمكان

الرجل العجوز أن يكون واثقاً بدرجة مَعقولة بأن الفتاة - نتيجةً لسلوكه - لن تجد صعوبة في التوصل إلى أن ذلك هو ما يعتقده. ولو لم يكن ظاهراً له أن السماء ستُمطر لكان من الصعب تفسير سلوكه على الإطلاق. لذلك، فإن لدى الفتاة ما يدعوها للاعتقاد بأنه كان يقصد بتوجيه انتباهها إلى الغيوم أن يُظهِر لها بأنه كان يعتقد بأن السماء ستُمطر. ونتيجة لفعل الإظهار هذا، أصبح لديها الآن بعض المعلومات التي لم تكن مُتاحة لها من قبل، أي إنه يعتقد أن السماء ستُمطر، ولذلك فهناك احتمال حقيقي لهُطول المطر.

إن الوضع الذي جلب الرجل العجوز انتباه الفتاة إليه، في هذا المِثال، كان ظاهراً جُزئياً وغير ظاهرٍ جُزئياً بالنسبة لها. فوُجود الغيوم والاحتمال الدائم لتحوّل الغيوم إلى مطر كانا ظاهرين، وكل ما حصل هو أنهما أصبحا أكثر ظُهوراً. لكن مع ذلك، فإنها حتى تلك اللحظة كانت تحسب كون الطقس جميلاً كدليل قوي على أن السماء لن تُمطر. إن احتمال المطر في ذلك الموقف الخاص لم يكن ظاهراً لها. وبتعبير آخر، فإن الغُيوم كانت دليلاً على قُدوم المطر، لكنه [52] كان دليلاً بمُنتهى الضعف. والرجل العجوز جعل ذلك الدليل أقوى بكثير عن طريق التنبيه عليه؛ وبما أن مَقاصده أصبحت ظاهرة، فإن افتراض هُطول المطر أصبح ظاهراً أيضاً.

وأحياناً يكون كل الدليل الذي يُبيّنه فِعْلُ الإظهار مُتعلّقاً مُباشرةً بمقاصد الفاعل. وفي هذه الحالات، ما لم يكتشف المُستمع مقاصد الفاعل، فإنه لن يستطيع أن يكتشف أيضاً، وبصورة غير مُباشرة، المعلومات الأساسية التي قصد الفاعل أن يجعلها ظاهرة. والعلاقة بين الدليل المُقدَّم والمعلومات المُبلَّغة هي علاقة اعتباطية. إذ يُمكن استعمال الدليل نفسه أو البيِّنة نفسها - في مُناسبات مُختلفة - لإظهار افتراضات مُختلفة، بل حتى افتراضات مُتناقضة تبادلياً، ما دام ذلك الدليل يُظهِر القصد من فعل الإظهار.

ههنا مثال على ذلك. سجينان من قبيلتين مُختلفتين وليس بينهما لغة مُشتركة، يُوضعان في مَقْلَع للأحجار ليعملا بتكسير الأحجار ظَهْراً لظَهْر،

ولا يواجه أحدهما الآخر. فجأةً يبدأ السجين (أ) بإدخال إيقاع واضح في صوت مِطرقته - واحد - اثنان - ثلاث، واحد - اثنان، واحد - اثنان - ثلاث، واحد - اثنان - إيقاع اعتباطي، وكذلك مَلحوظ بالقدر الذي يجلب انتباه السجين (ب). إن هذا النَّسق الاعتباطي في طريقة كسر الصخور ليس له صِلة أو مُناسَبة مباشرة بالنسبة لـ (ب). لكن هناك أساس للاعتقاد بأنه مَعمول عن قصد، وقد يسأل (ب) نفسه ما مقاصد (أ) من عمله. ومِنَ الافتراضات المقبولة الافتراض، بأن ذلك هو عيِّنة من سلوك إظهاري: أي إن (أ) أراد من (ب) أن يُلاحظ النَّسق. وهذا بدوره سيجعل من الظاهر رغبة (أ) في التفاعل مع (ب)، وهو ما سيكون ذا صِلة بالقدر الكافي في تلك الظُّروف.

وههنا مثال أكثر واقعية. السجينان (أ) و(ب) يعملان في مقلعهما وعلى رأس كلٍّ منهما حارس، وفجأة يتشتَّت انتباه الحارسين. ويُدرك كِلا السجينين أنَّ لديهما فرصة جيدة للهرب، لكن ذلك مشروط بتنسيق هجومهما وثم سيطرتهما على الحارسين بصورة مُتزامنة. من الواضح هنا أَيُّ المعلوماتِ ستكون مُناسِبةً وذاتَ صِلة: فكل واحد منهما يُريد أن يعلم متى سيبدأ الآخر بالهجوم. وفجأة يصفر السجين (أ)، فيُسيطر السجينان على الحارسين ويهربان. وهنا أيضاً لا حاجة لوجود شفرة سابقة تربط الصفير بالمعلومات التي تُفيد أنَّ الآنَ هو وقت الهجوم. إن المعلومات واضحة بما فيه الكِفاية: فهي المعلومات الوحيدة التي يُمكن أن نتصور (أ) قد قصد إظهارها في تلك الظُّروف.

ألا يُمكن لتكرار مثل هذا الموقف أن يُؤدّي إلى تكوين شفرة؟ تخيَّلْ أن السجينين يُلْقَى القبضُ عليهما ثانيةً ويجدان نفسيهما في المأزق نفسه: الصفير، مرة ثانية، والهرب مرة ثانية، ويُلْقَى القبضُ عليهما مرة ثانية. في المرة القادمة، يسمع السجين (ب) - الذي لم يُدرك أن كِلا الحارسين شارد الذهن - صفير السجين (أ): هذه المرة لحسن الحظ لا يتوجّب على (ب) أن يستدلّ على ما يمكن أن يقصد إظهاره بالصفير: فهو يعلم. لقد أصبح الصفير إشارة مُرتبطة بموجب شفرة ضمنية بالرسالة: ((هيا نُسيطِر على الحارسين الآن!)).

[53] إن أصحاب النظرية الاستدلالية قد تُغريهم رغبة قوية في النظر إلى اللُّغة بمُجملها على أنها قد تطوّرت ونَمَت بهذه الطريقة: أي أن يروا المعاني الوضعية مُتطوّرة ونامية من الاستدلالات الطبيعية[30]. وهذا يُذكّرنا بحكاية كيف أصبح (روكفلر) مليونيراً. ففي يوم من الأيام، حين كان يافعاً وفقير الحال، وجد في جادة الطريق قِطعة نقدية من فئة (سنت) واحد، فاشترى بها تفاحة ولمَّع التفاحة ثم باعها بـ (سنتين)، ثم اشترى تفاحتين ولمَّعهما ثم باعهما بأربعة (سنتات) ... وبعد مرور شهر واحد اشترى عربة، وبعد مرور عامين كان على وشك شراء مخزن للبقالة حين ورث ثروة عمه المليونير. فنحن لن يكون لنا أن نعلم على الإطلاق إلى أي مدى يُمكن أن تكون قد وصلت جهود الإنسان - الهادفة لمَوْضَعَة الاستدلال conventionalizing في الطريق نحو وضع لغة بشرية مُتكاملة. في الحقيقة، إن تطوّر اللُّغات البشرية صار مُمكناً بفضل مَوهبة بيولوجية خاصة.

ومهما كان أصل اللُّغة أو الشفرة المُستعملة، يُمكن استعمال أيّ جزء من السلوك المُشفَّر أو الشفري، بصورة إظهارية - أي لتزويدنا بطبقتين من المعلومات: طبقة أساسية من المعلومات التي يُمكن أن تكون بخُصوص أيّ شيء على الإطلاق، وطبقة ثانية تتكوَّن من المعلومات التي تُفيد أن الطبقة الأولى من المعلومات قد أُظهرت بصورة مقصودة. وحين تُستعمل إشارةٌ مُشفّرةٌ - أو أيُّ عيِّنة أُخرى اعتباطية من السلوك - بصورة إظهارية، فإن الدليل المبيَّن يكون مُتعلّقاً بصورة مُباشرة بقصد الشخص (المُتواصِلة)، ولا يتعلّق بالطبقة الأساسية من المعلومات التي تقصّد إظهارها، إلا بصورة غير مُباشرة. وبالطبع، فنحن الآن نُعالج حالات نَموذجية من التواصل الغرايسي.

هل هناك حدٌّ فاصل بين حالات الإظهار التي يميل الشخص أكثر إلى أن يصفها بكونها "إظهاراً لشيء ما"، والحالات الواضحة من التواصل حيث نقول

(30) إن من الإنصاف أن نذكر أن المُنظِّرين الاستدلاليين بشكل عامّ يُقاومون هذا الإغراء. فمثلاً (غرايس 1982 ص237)، الذي يُطوّر وصفاً استدلالياً لكيفية نُشوء اللُّغة، يُسمّيه 'أُسطورة'. انظر كذلك (لويس 1975/ 1983 ص181).

بالتأكيد إنَّ المُتواصِلة ''تعني شيئاً ما''؟ لقد كان من بين اهتمامات (غرايس) الرئيسة أن يضع مثل هذا الحد الفاصل، أي أن يُميّز بين ما أسماه "الدلالة الطبيعية أو المعنى الطبيعي" natural meaning كالدُّخان الذي يعني النار ويدلّ عليها، والغُيوم التي تعني المطر وتدلّ عليه... إلخ - و''الدلالة أو المعنى اللاطبيعي non-natural meaning: '' كما في كلمة (نار) التي تعني النار، وقَوْلة (بيتر) التي تعني أنها ستُمطر ... إلخ. إن النمط الثالث من مقاصد المُتواصِلة الذي ذكره (غرايس) في تحليله هو عُنصر أساسي في هذا التميز: المُتواصِلة الحقيقية تقصد من التعرّف على مقصدها الإخباري أن يعمل في الأقل كجُزء من الداعي الذي يدعو المُستمع إلى تحقيق ذلك المقصد. أي بتعبير آخر، إنَّ الطبقة الأُولى الأساسية من المعلومات يجب أن لا تكون من المُمكن استعادتها واستخلاصها كُلّياً من دون الرجوع إلى الطبقة الثانية.

إنَّ ما حاولنا أن نُبيِّنه حتى الآن في هذا القسم، هو أنه ليس هناك طبقتان مُتمايزتان واضحتا المعالم، وإنما هناك سلسلة مُتَّصِلة من حالات الإظهار تتراوح بين ''جعل الشيء مرئياً''، حيث يَتوافر دليل مباشر وقوي على الطبقة الأساسية من المعلومات، و''القول إن''، حيث تكون كلّ الأدلّة والبيِّنات غير مباشرة. وحتى في مثالنا الأول نفسه حيث يميل (بيتر) إلى الخلف بصورة إظهارية ليجعل (ميري) ترى (وليم) يقترب منهما، من المعقول القول إنَّ بعض المعلومات الأساسية تُصبح ظاهرة بصورة غير مُباشرة من خلال إظهار قصد (بيتر). إن مَنْ يَنهمك في أيّ نوع من السلوك الإظهاري، يجلب بعض الانتباه على نفسه بصورة مقصودة، ويُظْهِر بعض الافتراضات بشأن نفسه بصورة مقصودة أيضاً: مثلاً [54] الافتراض بأنه واعٍ للمعلومات الأساسية المُتضمَّنة، وبأنه يُحاول أن يكون إسهامه ذا صِلة. فَفِعْلُ (بيتر) الإظهاري قد يجعل من الظاهر ليس اقتراب (وليم) فحَسْب، وإنما كذلك أن (بيتر) يتوقّع أن ذلك يُهمّ (ميري)، وأنه يُهمّ (بيتر) نفسه أيضاً.

هل نُريد أن نقول، مع ذلك، إن (بيتر) قد ''عَنَى شيئاً'' بسلوكه؟ إننا لا نرغب في ذلك، حالنا حال كل الناطقين بالإنكليزية. لكن لا عِلاقة لهذا بمبحثنا الذي لا يتناول تحليل الاستعمال اللُّغوي الاعتيادي، وإنما يتناول وصف

أشكال التواصل البشري وتفسيرها. إن خُلاصة حُجَّتنا في هذه المرحلة هي الآتية: إمّا أن التواصل الاستدلالي يَكمن في تزويدنا ببيِّنة أو دليل على ما يعنيه المُتواصل، بالمعنى الضيّق لكلمة ''معنى'' وهو ما أَطلق عليه (غرايس) ''المعنى اللاطبيعي''. وفي تلك الحالة، لا يكون التواصل الاستدلالي على الإطلاق صِنفاً مُحدَّدَ المعالم من الظواهر، أو أنَّ جَعْلَ شيء ما مَرْئياً، يجب أن يُعَدَّ شكلاً من أشكال التواصل الاستدلالي على قدم المساواة مع أنْ تعنيَ شيئاً ما بسلوك مُعيَّن، ومن ثَمّ إن التواصل الاستدلالي يجب أن يُعَدَّ مُساوياً للإظهار.

هناك سُؤالان مُتضمَّنان هنا. أحدهما واقعي وهو: أيّة مجالات من الحقائق يجب أن تُوصف وتُفسَّر معاً؟ جوابنا هو أن الإظهار هو من هذا النوع من المجالات، وأن التواصل الاستدلالي - مفهوماً بالمعنى الضيّق (أي مفهوماً بوصفه يستبعد حالات الإظهار التي يكون فيها الحديث عن ''المعنى'' غير مُلائم) - هو ليس من هذا النوع. أما السُّؤال الثاني فهو اصطلاحي (ولذلك لا يستحق الكثير من الجِدال): هل يُمكن استعمال مُصطلح ''التواصل'' بصورة مشروعة للإشارة إلى حالات الإظهار؟ جوابنا هو نعم، ومن الآن فصاعداً سنُعامل التواصل الإظهاري، والتواصل الاستدلالي، والتواصل الإظهاري - الاستدلالي بوصفها شيئاً واحداً. إن التواصل الاستدلالي والإظهار، هما عملية واحدة منظوراً إليها من زاويتين مُختلفتين: زاوية المُتواصِلة المُنهمكة في عملية الإظهار، وزاوية المُستمع المُنهمك في عملية الاستدلال.

إن التواصل الإظهاري - الاستدلالي يَكمن في أن تجعل من الظاهر للمُستمع قصدك بأن تجعل طبقة من المعلومات الأساسية ظاهرةً. لذلك، ففي الإمكان وصفه بمَعايير قصد إخباري وقصد تواصلي. في القسمين القادمين نُريد أن نُعيد تحليل مفهومَي القصد الإخباري والتواصلي بمعايير الظهور والظهور المُتبادل، وأن نضع خُطوطاً عامة لبعض المضامين التجريبية لإعادة الصياغة هذه.

11 - القصد الإخباري:

لقد بدأنا هذا الفصل بالتنبيه على أن أيَّ وصف للتواصل، يجب أن يُجيب عن سُؤالين: الأول هو: ما الذي يتمّ توصيله؟ والثاني هو كيف يتحقّق التواصل؟ وللآن لم نُجب إلا عن السؤال الثاني. في هذا القسم، نعود إلى السؤال: ما [55] المعنى؟ وهنا لا يُوجد جواب مقبول بصورة عامة.

لكن مهما كان الاختلاف في الإجابات عن السُّؤال (ما المعنى؟)، فإنها جميعاً تشترك في الرأي الذي يُعدّ المِثال الأُنْمُوذجي للمعنى هو ما تُعبِّر عنه القَوْلة اللُّغوية بصورة صريحة. لذلك اتُّخِذَ التواصل اللُّغوي للمعنى الصريح explicit أُنْمُوذجاً لعُموم التواصل. وهذا يَصْدق على المُقْتَرَبات السميوطيقية، وهي التي ليست تعميمات لأُنْمُوذج لُغوي فحَسْب، وإنما هي أيضاً مَبنيّة على الافتراض بأن التواصل دائماً يعني - بمُصطلح سوسير - أن تُرسِل أو تنقُل "مدلولاً" signified باستعمال "دالّ" signifier. وهذا يَصْدُق أيضاً على المُقتربات الاستدلالية، وهي التي تَعدّ كل الأفعال التواصلية "قَوْلات" - بالمعنى الواسع - تستعمل لنقْلْ "معنى المُتكلّم".

نحن نعتقد أن نوع التواصل الصريح الذي يُمكن إنجازه باستعمال اللُّغة، هو ليس حالة أُنْمُوذجية وإنما حالة حدّية أو نهائية limiting case. إن التعامل مع التواصل اللُّغوي بوصفه أُنْمُوذجاً لعُموم التواصل قد أدّى إلى تشويهات نظرية وسُوء فهم للبيانات. فتأثيرات أغلب أشكال التواصل البشري - وبضمنها بعض تأثيرات التواصل اللُّغوي - هي على درجة من الغُموض بحيث لا يُمكن تحليلها بمُوجَب هذه الطريقة. وفضلاً عن ذلك، لا تُوجد هناك ثنائية في الحالات، وإنما هناك سلسلة مُتواصِلة تتدرَّج من التأثيرات الأكثر غُموضاً إلى الأكثر دقّة.

لنوضِحْ هذه النقطة أولاً بمثالين من التواصل غير اللُّغوي. تعود (ميري) إلى البيت، فيفتح (بيتر) الباب، وتقف (ميري) في الباب وتستنشق أو تشمّ الهواء بصورة إظهارية. ويحذو (بيتر) حَذْوها، ويُلاحظ أن هناك رائحة غاز. إن هذه الحقيقة ذات صِلة بدرجة عالية، وفي غياب دليل سياقي مُخالف أو أي بديل

مُرَشَّح، فإن (بيتر) سيفترض أن (ميري) قصدت أن تجعل من الظاهر له أن هناك رائحة غاز. وفي هذه الحالة يُمكن تفسير جُزء في الأقل من مُحتوى التواصل، بصورة معقولة، وذلك بقولنا إنَّ هناك رائحة غاز. وفي الإمكان مُحاولة إثبات أن ذلك هو ما تعنيه (ميري). وفي الحقيقة، كان بإمكانها أن تُنجز النتيجة نفسها بصورة أساسية عن طريق التكلّم وليس الاستنشاق أو الشم بصورة إظهارية.

ولنُقارنْ ذلك بالحالة الآتية: (ميري) و(بيتر) يصلان مُؤخراً إلى ساحل البحر. وتفتح (ميري) النافذة المُطلّة على البحر، وتتنشّق الهواء بإعجاب وبصورة إظهارية. حين يحذو (بيتر) حَذْوَها، لا يُوجد شيء جيّد مُحدَّد يخطر في ذهنه: رائحة الهواء نقية، أنقى من رائحة الهواء في المدينة، والرائحة تُذكّره بسفراتهما السابقة، أنه يشمّ رائحة البحر والأعشاب أو الطّحالب البحرية، والهواء النقي المُنعش والسمك. إن مُختلف أنواع الأشياء اللطيفة تخطر على باله، وفي حين أنه في موقف أمين بدرجة معقولة إذا افترض أنها لا بُدَّ من أن تكون قد أرادته أن يُلاحظ بعضاً من تلك الأشياء، وذلك لأن تنشّقها كان بإعجاب، فإنه لا يحتمل أن يكون قادراً على تحديد مقاصدها بدقّة أو تثبيتها أكثر من ذلك. هل هناك سبب يدعونا لافتراض أن مَقاصدها كانت أكثر تحديداً؟ هل هناك جواب معقول [56] - على شكل إعادة صياغة أو تفسير لغوي صريح - عن السؤال بشأن ما تعنيه (ميري)؟ هل كان بإمكانها تحقيق التأثير التواصلي نفسه عن طريق الكلام؟ من الواضح أن الجواب هو لا.

إن الأمثِلة من النوع الشبيه بمثال استنشاق (ميري) رائحة الغاز - حيث يكون من المعقول أن ننسب معنى من المعاني إلى المُتواصِلة أو المُتكلِّمة - هي الأمثلة الوحيدة التي يُنْظَر فيها عادةً في المُناقشات الخاصة بالتواصل. أما الأمثلة الشبيهة بمثال (ميري) في ساحل البحر - حيث من الواضح وجود التواصل، لكن ما مضمونه؟ - فإنها تُهْمَل عادةً ويُصْرَف عنها النظر. لكن هذه الأمثلة لا تنتمي إلى صنف مُميّز من الظواهر، ومن السهل بمكان أن نتخيّل حالات مُتوسطة، مثلاً ضيف يستنشق ويشمّ بإعجاب وبصورة إظهارية حين يُقدّم الحساء على مائدة الطعام إلخ.

إن سُوء الفهم والتشويهات التي ولَّدها أُنْمُوذج التواصل الصريح موجودة أيضاً في دراسة التواصل اللُّغوي نفسه. إذ يتمّ التغاضي عن بعض الجوانب الأساسية للتواصل اللُّغوي الضمني (غير الصريح) implicit. وعلماء الفعليات يُسلِّمون بأن ما يتمّ توصيله بواسطة القَوْلة هو معنى من معاني المُتكلِّم، الذي هو - في حالة الجُملة الخبرية - مجموعة من الافتراضات. وأحد هذه الافتراضات يكون مُعبَّراً عنه بصورة صريحة؛ أما بقية الافتراضات الأُخرى (إنْ وُجدت)، فتوصّل بصورة ضمنية أو يُلَوَّح بها. والفرق الوحيد بين المضمون أو المحتوى الصريح للقَوْلة وتلويحاتها - على هذا الافتراض - هو أننا نصل إلى المضمون أو المُحتوى الصريح عن طريق فَكّ الشفرة، في حين أننا نصل إلى التلويحات عن طريق الاستدلال. والآن نحن جميعاً نعلم - مُتكلِّمين ومُستمِعين - أنَّ ما يُعبَّر عنه بصورة ضمنية (غير صريحة) بقولةٍ ما، يكون عادة أكثر غُموضاً بكثير من ما يُعبَّر عنه بصورة صريحة، وأننا حين نُوضح المضمون أو المحتوى غير الصريح للقَوْلة بصورة صريحة لا لَبْسَ فيها، فإننا نميل إلى تشويهه عن طريق إزالة ذلك الغُموض المقصُود في أحيان كثيرة. والتشويه يكون حتى أكثر من ذلك في حالة الاستعارة والظواهر البلاغية الأُخرى، التي يتمّ تدمير تأثيراتها الشعرية عن طريق توضيحها بصورة صريحة لا لَبْس فيها.

وفي مُحاولة من جانب عُلماء الفعليّات لتقليل التشويه، فإنهم كانوا ميَّالين إلى التركيز على أمثلة مثل (32)، حيث يكون المضمون أو المحتوى غير الصريح مُحدّداً بدقة تامة، وإلى تجاهل حالات الغُموض الضمني (غير الصريح) الاعتيادية والمألوفة بالدرجة نفسها، كما في (51).

32. (بيتر): هل تُريدين بعض القهوة؟

(ميري): القهوة ستُبقيني مُستيقظة.

51. (بيتر): ما الذي تنوين عمله اليوم؟

(ميري): لدي صُداع فظيع.

ففي (32) تُلّوح (ميري) بأنها لا تُريد القهوة (أو، في بعض السِّياقات، بأنها تُريدها)، وأن السبب الذي يدعوها إلى عدم الرغبة في القهوة هو كونها ستُبقيها مُستيقظة. هنا يُمكن توضيح التلويح وإزالة اللَّبْس بدون تشويه. لكن ما الذي تُلوِّح به (ميري) في (51)؟ بأنها لن تعمل شيئاً؟ بأنها ستعمل بأقل قدر مُمكن؟ بأنها ستعمل قدر المستطاع؟ بأنها حتى الآن لا تدري ما ستفعله؟ لا يُوجد أي افتراض مُحدَّد يُمكن أن نقول إنها تريد من (بيتر) أن يُشاركها فيه - ما عدا [57] الافتراض المُعبَّر عنه بصراحة*. لكن مع ذلك، فهناك الكثير في قولتها عدا المحتوى الصريح: فهي بصورة ظاهرة تُريد من (بيتر) أن يستنتج بعض النتائج مما قالته، وليس أية نتيجة كانت. إن الحالات المألوفة تماماً مثل (51) لا تُناقَش في أدبيات الفعليات أبداً.

وعُلماء الفعليات يميلون إلى التسليم بأن المعنى هو قضية منطقية (proposition) مُتّحدة مع توجّه قَضَوي propositional attitude، وإن كانوا يختلفون كثيراً في كيفية طرح هذا الرأي وتطويره. وبتعبير آخر، فهم يُعاملون قصد المُتواصِلة الإخباري بوصفه قصداً لتوليد توجّهات مُعيَّنة لدى المُستمع تجاه قضايا مُعيَّنة. ففي حالة الجُمَل الخَبَرية - التي غالباً ما تُعَدّ الحالة الأكثر أساسيةً - يُعامَل القصد الإخباري بوصفه قصداً لتوليد الاعتقاد لدى المُستمع بأن قضية مُعيَّنة صادقة.

وهناك سبب قوي جداً يدعو أي شخص مُهتمّ بدور الاستدلال في التواصل، إلى أن يُسلِّم بأن ما يتم توصيله يتّصف بكونه قَضَوياً: وذلك أنَّ مِنَ السهل نسبياً أنْ تُبيِّن ماهية القضايا وكيف يُمكن للاستدلال أن يعمل عمله في القضايا. في حين أنَّ ما من أحد لديه فكرة واضحة عن كيف يُمكن للاستدلال أنْ يعمل عمله في الأشياء غير القَضَوية non-propositional، مثلاً في الصُّور الذِّهنية، والانطباعات والانفعالات. وهكذا يبدو أن المضامين والتوجُّهات القَضَوية تُزوِّدنا

* أي (المنطوق) بمُصطلح الأُصوليين الإسلاميين. انظر كتابينا **نظرية الفعل الكلامي ونظرية التلويح الحواري**. [المترجم].

بالأساس الوحيد القوي نسبياً الذي نبني عليه مُقْتَرَباً للتواصل الاستدلالي كُلّياً أو جُزئياً. وسنكون في وضع سيِّئ جداً إذا كان الكثير مما يتمّ توصيله لا يُناسب القالب القَضَوي.

وللوهلة الأولى قد يبدو كما لو كان السميوطيقيون يمتلكون رُؤية أكثر شُمولية. إذ لديهم وصف بديهي قَبْلي a priori لكيفية توصيل أيّ نوع من التمثيل أو التصوُّر سواء كان قَضَوياً أم لا: أي بواسطة الشفرة. لكن مع ذلك، فإن دراسات السميوطيقيين لما يُسمّونه ''الدلالة الترابطية'' connotation، أي الجانب الأكثر غُموضاً في محتوى التواصل، هي مُبَرمَجة بدرجة كبيرة ولا تُزَوِّدنا ببدايات لوصف وافٍ سيكولوجياً لنمط التمثيل أو التصوُّر الذهني المُتضمَّن[31]. إنَّ المُقْتَرَب السميوطيقي ليس أكثر شمولية إلا لكونه أكثر سطحيةً.

والناس الوحيدون الذين كانوا مُهتمِّين بصورة ثابتة بالنواحي الأكثر غُموضاً في التواصل هم الرومانسيون من الأخوين (شليغل Schlegel) و(كولريج Coleridge) إلى (آي. أي. رتشاردز Richards)، وأتباعهم المُعترَف بهم أو غير المُعترَف بهم، وبضمنهم العديد من السميوطيقيين مثل (رومان ياكبسون Jacobson في بعض كتاباته أو (فكتور ترنر Turner) أو (رولان بارت Barthes). لكن مع ذلك، فهُم قد عالجوا الغُموض بمَعايير ومُصطلحات غامضة، وعالجوا المجاز بمعايير ومُصطلحات مجازية، واستعملوا مُصطلح (المعنى) بصورة من السَّعة والشمول بحيث صار خالياً من المعنى تماماً.

نحن نرى أن تزويدنا بوصف وتفسير دقيقين للتأثيرات الغامضة للتواصل البشري، يُمثّل تحدياً كبيراً لأيِّ تقرير عن ذلك التواصل. إن التفريق بين المعنى meaning والتواصل communication، والتسليم بأن المُتواصِلة قد تُوصل شيئاً من دون أن تَعنيه أو يَعنيه سلوكها، هما الخُطوة الأساسية الأُولى - خُطوة بعيداً عن المُقْتَرب التقليدي للتواصل، وعن أغلب المُقْتَرَبات الحديثة. وحالما نقوم بهذه [58]

(31) لاستعراض ذلك انظر (Catherine Kerbrat-Orecchioni 1977).

الخُطوة، فإننا نعتقد أن الإطار الذي نقترحه يُمكن أن يواجه هذا التحدّي بخلاف الأُطُر الأُخرى التي ناقشناها.

إن التقارير التي تصف التواصل، هي إمّا غير سيكولوجية على الإطلاق وتتجنّب كلَّ حديث بشأن الأفكار والمقاصد إلخ، وإمّا أنَّها تفترض بأن قصد المُتواصِلة هو توليد أفكار مُعيَّنة ومُحدّدة لدى المُستمع. أما نحن، فنريد أن نقول إنَّ من الأفضل وصفَ قصد المُتواصِلة الإخباري بكونه قصداً للتعديل المُباشر - ليس في أفكار المُستمِع - وإنما في بيئته الإدراكية. إنَّ التأثيرات الإدراكية الحقيقية لتعديل البيئة الإدراكية، لا يُمكن التكهّن بها إلّا جُزئياً. فالمُتواصلون - شأنهم شأن أي فاعل بشري بصورة عامة - يُكوِّنون مقاصد من النوع الذي تكون لهم بعض السيطرة على تحقيقه؛ إذ يُمكن أن تكون لديهم تأثيرات - مُمكن السيطرة عليها - على بيئة مُستمعيهم الإدراكية، وأقلّ من ذلك بكثير، على أفكار مُستمعيهم الحقيقية، وهم يُكوِّنون مَقاصدهم بمُوجب ذلك. لذلك فنحن نقترح إعادة صياغة لفكرة القصد الإخباري بموجب الطريقة الآتية. إن المُتواصِلة تصدر حافزاً أو مُنَبِّهاً وتقصد من ذلك:

52. **القصد الإخباري**: أن تجعل مجموعة من الافتراضات **(قص)** ظاهرة أو أكثر ظهوراً للمُستمع.

ونحن نرى أن القصد هو حالة نفسية، ونفترض أن محتوى القصد يجب أن يُمثَّل أو يرمز ذهنياً. وبالأخص يجب أن يكون في ذِهن المُتواصِلة تمثيل أو تصوُّر لمجموعة الافتراضات **(قص)** التي تقصد أن تجعلها ظاهرةً أو أكثر ظُهوراً للمُستمع. لكن أَنْ يكون لديك تمثيل أو تصوّر لمجموعة من الافتراضات لا يستلزم بالضرورة أَنْ يكون لديك تمثيل أو تصوّر لكل واحد من الافتراضات التي في المجموعة. إنَّ أيَّ وصف تشخيصي أو تمييزي قد يَفِي بالغرض.

وعندما يكون قصد المُتواصِلة هو أنْ تُظهر بعض الافتراضات المُحدّدة، فحينئذٍ بالطبع قد يكون تمثيلها لـ **(قص)** على شكل قائمة من الافتراضات التي

هي أعضاء في (**قص**). لنتأمّل الحوار (53) على سبيل المثال:

53. المُسافر: متى يصل القطار إلى (أُوكسفورد)؟

جابي التذاكر: في الساعة 5:25.

هنا يكون قصد جابي التذاكر الإخباري هو أن يجعل من الظاهر للمُسافر الافتراض الوحيد بأن القطار يصل في الساعة (5:25). إنَّ الأمثلة من هذا النوع حيث تريد المُتواصِلة واحداً أو أكثر من الافتراضات المُحدّدة الموجودة فعلاً في بالها، هي الوحيدة التي يتمّ النظر فيها. توصيفنا في (52) للقصد الإخباري يُناسب هذه الحالات بصورة مُباشرة ومُستقيمة، لكنه - بخلاف المُقْتَربات الأُخرى - لا يقتصر عليها.

تأمَّلْ في الطرف الآخر أكثر أشكال التواصل غموضاً. هنا قد يكون عند المُتواصِلة تمثيل لـ (**قص**) لا يَرِد فيه أيٌّ من الافتراضات في (**قص**) بشكل مُباشر. فمثلاً قصد (ميري) الإخباري حين تستنشق هواء البحر قد يكون أن تُصبح [59] جميع الافتراضات التي أصبحت ظاهرة لها حين فتحت النافذة وأخذت نفساً عميقاً أن تُصبح ظاهرة أو أكثر ظُهوراً لـ (بيتر) نتيجة لسُلوكها الإظهاري. ولا حاجة بها لأن تقصد توصيل أيِّ افتراض مُعيَّن من تلك الافتراضات.

ولو سُئلَتْ (ميري) عمّا أرادت توصيله أو إبلاغه، فإن من أفضل الإجابات التي يُمكن أن تُعطيها هو أنها أرادت أن تُشارك (بيتر) في انطباع مُعيَّن. ما معنى (انطباع impression)؟ هل هو نوع من التمثيل العقلي؟ هل يُمكن اختزاله إلى قضايا منطقية أو تُوجُّهات قَضَوية؟ نحن نرى أننا قد نَصِف الانطباع بشكل أفضل إذا قلنا إنه تغيير ملحوظ في بيئة الشخص الإدراكية، تغيير ناتج عن تغييرات صغيرة نسبياً في درجة ظهور العديد من الافتراضات، وليس ناتجاً عن كون افتراض مُفرد أو بضع افتراضات جديدة قد أصبحت ظاهرةً جداً وبصورة مُفاجئة. إنَّ النظرة إلى الانطباع بوصفه شيئاً من النوع القابل للتوصيل، تنسجم مع البداهة في التفكير؛ ومع ذلك فإنَّ هذه الرُّؤية البديهية لا يُمكن تفسيرها ضمن نظريات

التواصل السائدة. أمّا في أُنْمُوذج التواصل الإظهاري - الاستدلالي الذي نُحاول تطويره، فإن الانطباعات تقع تماماً ضمن مجال الأشياء القابلة للتوصيل، وفي الإمكان وصف غُموضها نفسه بصورة دقيقة.

إن الشيء الذي تقصد المُتواصِلة إظهارَه في العديد من حالات التواصل البشري - وربما في أغلبها - هو دقيق ومُحدَّد في بعض أجزائه، وغامض في بعضها الآخر. فقد يكون في بالها وصفٌ لـ (**قص**) مبنيٌّ على تمثيل أو تصوّر لبعض الافتراضات من (**قص**) وليس كلها. فمثلاً، يُمكن وصف قصد (ميري) الإخباري من قولها في (51) بأن لديها صُداعاً، بالشكل الآتي: هي تقصد أن تجعل من الظاهر لـ (بيتر) الافتراض بأن لديها صُداعاً وكل الافتراضات الأُخرى التي تلزم بصورة ظاهرة لجعل ذلك جواباً ذا صِلة بسؤال (بيتر). وبالطريقة نفسها، فقد يكون قصد (ميري) الإخباري عند استنشاقها رائحة الغاز، هو أن تجعل من الظاهر لـ (بيتر) ليس افتراض وُجود الغاز فحَسْب، وإنما كذلك جميع الافتراضات الأُخرى التي يُظهرها هذا الافتراض الابتدائي تبادلياً (أي يجعلها ظاهرة تبادلياً).

وبدلاً من مُعاملة الافتراض على أنَّه إمّا أن يكون قد تمَّ توصيله أو لم يتمّ توصيله، فإنَّ لدينا مجموعة من الافتراضات التي تصبح ظاهرة أو أكثر ظهوراً بدرجات مُختلفة نتيجةً لعملية التواصل. ولذلك، يُمكن أن ننظر إلى عملية التواصل نفسها بوصفها مسألة درجات. فحين تجعل المُتواصِلة من الظاهر بدرجة قوية قَصْدَها الإخباري أن تجعل افتراضاً مُعيّناً ظاهراً بدرجة قوية، عندئذٍ يكون الافتراض قد تمّ توصيله بدرجة قوية. مثال ذلك الإجابة بـ ((أجل)) واضحة عن السؤال ((هل دفعت الإيجار؟)). أما حين يكون قصد المُتواصِلة أن تزيد درجة ظُهور سلسلة طويلة من الافتراضات بصورة مُتزامنة بحيث يكون قصدها لكلٍّ واحد من تلك الافتراضات ظاهراً بدرجة ضعيفة، فعندئذٍ يكون كلٌّ واحد منها قد تمَّ توصيله بدرجة ضعيفة. مثال ذلك استنشاق نسيم البحر المُنعش بنشوة وبصورة إظهارية. وبالطبع هناك سلسلة مُتَّصِلة ومُتدرّجة من الحالات تقع في الوسط. [60] ففي حالة التواصل القوي يكون بإمكان المُتواصِلة تكوين توقُّعات دقيقة تماماً عن

بعض الأفكار التي ستخطر في ذهن المُستمِع فعلاً. أمّا في حالة الأشكال الضعيفة من التواصل فلا تستطيع المُتواصِلة أن تتوقع أكثر من توجيهها لأفكار المُستمع في اتجاه معين. وفي كثير من الأحيان يجد البشر، في تفاعلهم، التواصل الضعيف وافياً بل وحتى مفضَّلاً على الأشكال القوية.

إن التواصل غير اللُّغوي يميل إلى أن يكون ضعيفاً نسبياً، وإن من مِيزات التواصل اللُّغوي هو أنه يُولّد أقوى أشكال التواصل الممكنة. فهو يمكِّن المُستمع من تثبيت أو ربط مقاصد المُتكلِّمة فيما يخص المحتوى الصريح لقولتها، بتفسير مرشح واحد ظاهر بصورة قوية من دون أي بديل آخر يستحق النظر على الإطلاق. ومن ناحية أُخرى، فإن المضمون غير الصريح في التواصل اللُّغوي يتم توصيله عادةً بصورة ضعيفة: إذ غالباً ما يكون بإمكان المُستمِع تحقيق جزء من قصد المُتكلِّمة الإخباري عن طريق تكوين أيٍّ واحد من مجموعة من الافتراضات المتشابهة تقريباً لكن غير المُتطابقة. وبما أنَّ التواصل القوي قد عُمِّمَ على جميع أنواع التواصل، فإنَّ وَصْف التواصل غير اللُّغوي قد شُوِّه باستعمال أوصاف زائفة لـ "المعنى". وفي حالة التواصل اللُّغوي، قد تمّ النظر إلى الفرق بين المحتوى الصريح والمعنى الضمني على أنه فرق، ليس في ما يتمّ توصيله، وإنما في طريقة التوصيل فحَسْب، وكذلك تمَّ فقدان الغُمُوض في التلويحات وأشكال التعبير غير الحرفية بواسطة الأمْثَلة أو النَّمْذَجة* idealization. إنَّ وصفنا للمقاصد الإخبارية بمعايير ظهور الافتراضات يعالج هذه التشويهات ويُصحّحها من دون إدخال آلية مقتصرة على غرض خاص ومن دون غموض في الوصف.

12 - القصد التواصلي:

حين قدَّمنا فكرة المقصد التواصلي في القسم (6)، وجَّهنا الانتباه إلى مشكلة

---

* الأَمْثَلة أو النَّمذجة في علم اللُّغة هي عملية تجاهُل بعض أوجه التنوع والاختلاف في مجموعة البيانات والأَمثِلة التي يدرسها اللُّغوي وذلك بغية التوصُّل الى تحليل قابل للتعميم قدر الإمكان. [المترجم].

ناقشها لأول مرة الفيلسوف (ستروسن) (1964a). وقد نبَّه (ستروسن) على أن مقاصد المُتواصِلة يجب أن تكون ''عَلَنية'' overt، بمعنى أنه من السهل إعطاء الأمثلة عليه وفهمه بديهياً، لكن من الصعب ''توضيحه'' بدقّة لا لَبْس فيها. وكان هناك نَمَط من الحلول اقترحه (ستروسن) نفسه، وهو أن نَعُدَّ القصد عَلَنياً حين تُعزِّزه سلسلة إضافية من المقاصد بحيث يُفيد كل واحد منها أن القصد السابق له في السلسلة يجب أن يتمّ التعرّف عليه. وقد اقترح (شيفر) 1972 حلّاً آخر، فهو حلَّل وفسّر فكرة "العَلَني" بمعنى المعلوم تبادلياً. وقد حاولنا أن نثبت أن كِلا النوعين من الحلول غير مقبول سيكولوجياً.

إنَّ حلَّنا - وهو أقرب إلى حلّ (شيفر) منه إلى حلّ (ستروسن) وإن كان لا يُعاني من عيوب أيٍّ منهما - هو أن نُحلّ فكرة "الظاهر تبادلياً" الدقيقة مَحَلَّ فكرة "العَلَني" الغامضة. لذلك، فنحن نُعيد تعريف القصد التواصلي بالشكل الآتي. أنْ تتواصل بواسطة الإظهار وبصورة مقصودة، يعني أن تُصْدِر حافزاً أو مُنَبِّهاً مُعيّناً بهدف تحقيق هدف إخباري وبذلك أن تقصد عَلاوة على ذلك: [61]

54. **القصد التواصلي**: أَنْ تجعل من الظاهر تبادلياً* للمُستمِع وللمتواصِلة بأن يكون لدى المُتواصِلة هذا القصد الإخباري.

وهذا يتولّى مُعالجة أنماط الأمثلة التي أوردها كلٌّ من (ستروسن) و(شيفر) لِيُبيِّنا أنَّ مُجرّد إخبار المُستمع بقصدك الإخباري، لا يكفي تماماً لإنجاز عملية التواصل. فعلى سبيل المِثال، في مثالنا الذي أوردناه في القسم (6)، تترك (ميري) أجزاء مُجفّف الشعر غير العامل في مكان قريب، قاصدةً من ذلك أن تُخبر (بيتر) بأنها تُريده أَنْ يُصلحه. فهي تريد أن يكون هذا القصد الإخباري ظاهراً لـ (بيتر)، لكنّها في الوقت نفسه لا تُريد أن يكون القصد ''عَلَنياً''. وباستعمال مُصطلحاتنا، هي لا تُريد أن يكون قصدها الإخباري ظاهراً تبادلياً. وبمعايير الحَدْس والبداهة، فإن ما تفعله هو ليس تواصلاً تماماً. إن تعريفنا

* تقدَّمَ في الفصل الأول القسم الثالث توضيح مفهوم المعرفة المتبادلة. [المترجم].

الجديد للقصد التواصلي يُعلِّل هذا الحَدْس ويُفسِّره. هل هناك فَرْق مهم بين كون القصد الإخباري ظاهراً فقط للمُستمع، وكونه ظاهرا تبادلياً للمُستمِع والمُتواصِلة؟ هل ينبغي حقاً أن يكون هذا مِعْياراً للتمييز بين التواصل والأشكال الأُخرى من بَثّ المعلومات وتوصيلها؟ وهل هو أكثر من مُجَرَّد وسيلة فنّية لمُعالجة الحالات المُختلف فيها وغير الجديرة بالتصديق التي يتخيّلها الفلاسفة؟ جوابنا هو أن هناك فَرْقاً جوهرياً.

لننظُرْ أولاً في سؤال أكثر عُموماً: علامَ تهتمّ التي يكون لديها قصد إخباري بأن تجعل من المعلوم لمُستمعها بأن لديها ذلك القصد؟ وبتعبير آخر ما الدواعي للانهماك بالتواصل الإظهاري؟ لم يبحث (غرايس) سوى واحد من هذه الدواعي فحَسْب: أحياناً يكون جعل القصد الإخباري معلوماً هو الطريقة المُثْلى، أو الطريقة الوحيدة، لتحقيقه. لقد سبق أن بَيَّنّا أن الناس ينهمكون أحياناً في التواصل الإظهاري حتى وإن أمكن تحقيق القصد الإخباري من دون جعله ظاهراً: مثلاً بواسطة تزويد الدليل المُباشر على المعلومات المطلوب توصيلها. لكن حتى في هذه الحالات، يُساعد الإظهار في تركيز انتباه المُستمِع في المعلومات ذات الصِّلة، وبذلك يُسهم في تحقيق القصد الإخباري. وهذا ما زال هو الداعي الغرايسي نفسه للانهماك في التواصل، مُجَرَّد أننا وسَّعنا نِطاقه بصورة طفيفة.

لكن مع ذلك، نحن نُريد أن نُثبت أن هناك داعياً رئيساً آخر للانهماك في التواصل الإظهاري، فضلاً عن المساعدة في تحقيق القصد الإخباري. فمُجَرَّد الإخبار وحده يُغيِّر البيئة الإدراكية للمُستمع. أما التواصل، فيُغيِّر البيئة الإدراكية المُتبادَلة لكلٍّ من المُستمِع والمُتواصِلة. قد لا تكون للظهور المُتبادل أهمية إدراكية كبيرة، لكن له أهمية اجتماعية خطيرة. فالتغيير في البيئة الإدراكية المُتبادلة لشخصين، هو تغيير في إمكانيات التفاعل (وبالأخص في إمكانيات المزيد من [62] التواصل بينهما).

لنستذكرْ، مثلاً حالة (بيتر) حين يميل بظهره إلى الخلف ليجعل (ميري) ترى (وليم) آتياً باتجاهها. إذا أصبح من الظاهر تبادلياً لهما - نتيجة لسلوك (بيتر) -

بأن (وليم) آتٍ، وأنهما معرَّضان لخطر الضجر بسبب مُحاورته المُمِلّة إلخ، فحينئذٍ يكونان في وضع يُؤهّلهما للفعل بكفاءة، أي فوراً ومن دون إبطاء. فكل ما على (ميري) فعله هو أن تقول ''هيا بنا نذهب!''، إذ بإمكانها أن تثق بأن (بيتر) سيفهم دواعيها، وإذا كان يُشاركها في تلك الدواعي - بأنه سيكون مستعداً للتحرك من دون تساؤل أو إبطاء.

وفي حالة مُجفِّف الشعر غير العامل، لو كانت (ميري) قد جعلت رغبتها بأن يقوم (بيتر) بإصلاحه ظاهرةً تبادلياً، لكان حصل أحد شيئين: فإمّا أنه كان سيُصلحه، وبذلك يكون مُلبّياً رغبتها ورُبّما جاعلاً إياها مدينةً له، وإمّا أنه ما كان ليُصلحه، وذلك ممّا كان سيصل إلى حدِّ الرفض وعدم القبول. إن (ميري) تتحاشى أن تكون مَدينةً له أو أن تُجابه برفض، وذلك عن طريق تجنّبها لأيِّ تعديل في بيئتها الإدراكية المُتبادلة. فإذا قام (بيتر) بإصلاح مُجفِّف الشعر، فتلك مُبادرة كريمة وطوعية منه، وهي لا تكون مَدينةً له بأي شيء. وإذا قرّر (بيتر) عدم إصلاح مُجفِّف الشعر، فإنه قد يُفكّر بالطريقة الآتية: هي لا تعلم بأني أعلم بأنها قصدت إخباري برغبتها، لذلك فإذا تجاهلتُ رغبتها فإنها ستعزو ذلك إلى عدم نجاحها في إخباري، فهي قد تجدني غبياً لكن ليس قاسياً أو غير لطيف. أمّا بالنسبة لـ (ميري) فقد تكون مُتعمِّدة في ترك هذه الطريقة في التفكير مفتوحة لـ (بيتر)، فإذا لم يُصلح مُجفِّف الشعر، فإنها ستجده قاسياً أو غير لطيف، لكن ليس مُعادياً. وهكذا لن يكون عدم تلبيته لرغبتها من نوع الصدّ أو الرفض القاسي. وسيبقى الاثنان تماماً في العلاقة الاجتماعية المُتبادلة نفسها كما كانا في السابق. إن هذا يُبيِّن كيف يُمكن أن تكون للتواصل الإظهاري مضامين ودلالات اجتماعية لا تُوجد في الأشكال الأُخرى من بَثِّ المعلومات ونقلها.

المُتواصِلة تُولِّد الموقف الآتي بواسطة إظهار قصدها الإخباري تبادلياً: يُصبح من الظاهر تبادلياً أن تحقيق قصدها الإخباري هو - إذا جاز التعبير - بِيَدِ المُستمِع ومن مسؤوليته. فإذا صارت الافتراضات التي تقصد أن تُظهرها للمُستمِع ظاهرةً، فعندئذٍ تكون قد نجحت في مُهمّتها. أمّا إذا رفض المُستمع التسليم

بصدق تلك الافتراضات أو احتمال صدقها، فعندئذٍ تكون قد فشلت في قصدها الإخباري. لِنفرضْ أن سُلوك المُستمِع يجعل من الظاهر تبادلياً أن القصد الإخباري قد تمّ تحقيقه (سنُبيِّن قريباً كيف يُمكن أن يحصل ذلك). عندئذٍ ستُصبح مجموعة الافتراضات **(قص)** التي قصدت المُتواصِلة إظهارها للمُستمِع ظاهرة تبادلياً، في الأقل كما يبدو. ونحن نقول ''في الأقلّ كما يبدو'' لأن المُتواصِلة إذا لم تكن صادقة النِّيّة، وبعض الافتراضات في **(قص)** لم تكن ظاهرة لها، فحينئذٍ - بمُوجِب تعريفنا للظهور المُتبادَل - لا يُمكن أن تكون تلك الافتراضات ظاهرة تبادلياً لها وللآخرين(32).

إن المُتواصِلة، عادةً، يهمُّها أن تعرف إن كانت قد نجحت أو لم تنجح في تحقيق قصدها الإخباري، وهذا الاهتمام ظاهر تبادلياً لها ولمُستمِعها. وفي [63] التواصل وجهاً لوجه، يُتَوَقَّع من المُستمع عادةً أن يُجيب ذلك الاهتمام بأساليب مُتعارَف عليها. فمثلاً في أغلب الأحيان يُتوقَّع من المُستمِع أن يُعبِّر عن رفضه للمعلومات التي تمّ توصيلها، وإلّا فسيُصبح من الظاهر تبادلياً أن قصد المُتواصِلة الإخباري قد تمّ تحقيقه.

وفي الحالات التي تكون فيها قناة الاتصال من طرف واحد، هناك مُختلف المواقف التي يجب أن تُؤخذ بنظر الاعتبار فقد تكون المُتواصِلة في موقع السلطة بالنسبة لمُستمِعها بحيث إن نجاح قصدها الإخباري يكون ظاهراً بصورة مُتبادلة

---

(32) وهذا هو السبب الذي منعنا من تحليل القصد الإخباري بوصفه قصداً لجعل **(قص)** ظاهراً تبادلياً mutually. فهذا سيكون قاصراً على الحالات التي لا تعتقد المُتواصِلة نفسها بصدق المعلومات التي تُحاول هي أن تُبلِّغها. ومع ذلك، فهناك طريقة أُخرى للتعامل مع هذه المُشكلة : ففي الإمكان وصف التواصل الإظهاري على أنه مُحاولة لتكوين بيئة إدراكية مُتبادلة بصورة حقيقية بين شخصيات اجتماعية. فحين تكون المُتواصلة صادقة النِّيّة (وكذلك المُستمع في إظهار قَبوله للمعلومات المُبلَّغة)، فحينئذٍ سيتطابق الأشخاص الحقيقيون مع شخصياتهم الاجتماعية، وبخلاف ذلك لن يكون هناك تطابق. إن هذه الصياغة، التي هي مُجرّد ترميز مُختلف وليست بديلاً جوهرياً لتلك التي اتبعناها هنا، قد تكون مرغوبةً أكثر من منظور اجتماعي.

مُقدَّماً. فالصُّحفيون والأساتذة والقادة الدينيون والسياسيون يَفترضون - ويا للأسف في أحيان كثيرة على أساس قوي - بأن ما يقولُونه أو يُوصلونه يُصبح ظاهراً تبادلياً بصورة تلقائية. وحين لا تتمتّع المُتواصِلة بهذا النوع من السلطة، ولكنّها مع ذلك تُريد أن تُؤسس بيئة إدراكية مُتبادلة مع مُستمعها، فإن كل ما عليها عمله هو أن تُكيّف مقاصدها الإخبارية لتُناسب مِصداقيتها (أي المُتواصِلة). فمثلاً نحن بتأليفنا هذا الكتاب لا نقصد أكثر من أن نجعل من الظاهر تبادلياً أننا قد كوّنّا فرضيات مُعيَّنة، وأننا قد فعلنا ذلك مُستندين إلى أساس مُعيَّن. أي إننا نعتقد أن من الظاهر تبادلياً أنكم تَثِقون بشهادتنا وخِبرتنا فيما يخصّ ما نعتقده فعلاً. والبيئة الإدراكية المُتبادلة التي تكوَّنت هكذا تكفي لتُؤهّلنا للاستمرار في توصيل المزيد من الأفكار التي ما كان بإمكاننا توصيلها بخلاف ذلك. (ونحن بالطبع نريد أيضاً إقناعكم، لكننا نأمل أن نفعل ذلك بقوة حُجَجِنا وليس بجعلكم تتعرّفون على مقاصدنا الإخبارية).

لقد بدأنا هذا الفصل بالسؤال عن كيفية تواصل البشر بعضهم مع بعضهم الآخر. وجوابنا هو أنهم يَستعمِلُون شكلين مُختلفين تماماً من أشكال التواصل هما: التواصل بالتشفير والتواصل الإظهاري الاستدلالي. لكن هذين الشكلين من التواصل يُستعملان بطرائق مُختلفة جوهرياً. ففي حين أن التواصل الإظهاري الاستدلالي يُمكن أن يُستعمل لوحده، وأحياناً يُستعمل لوحده فعلاً، فإن التواصل بالتشفير لا يُستعمل إلّا كوسيلة لتقوية التواصل الإظهاري الاستدلالي وتعزيزه. وهذه هي الكيفية التي تستعمل بها اللُّغة في التواصل اللُّغوي، كما سنُحاول إثباته في الفصل الرابع.

ويُمكن تعريف التواصل الإظهاري الاستدلالي كما يأتي:

55. **التواصل الإظهاري الاستدلالي**: المُتواصِلة تُصدر حافزاً أو مُنَبِّهاً يجعل من الظاهر لكلٍّ من المُتواصِلة والمُستمِع أن المُتواصِلة تقصد - باستعمال ذلك المُنَبِّه - أن تجعل مجموعة من الافتراضات (**قص**) ظاهرة أو أكثر ظُهوراً للمُستمِع.

إن هذا التعريف بشكله الحالي لا يستبعد إمكانية التواصل غير القصدي: أي إن المُنَبِّه المقصود لمُجرّد الإخبار قد يجعل قصد الإخبار ظاهراً بصورة متبادلة، وهذا يُعَدّ تواصلاً حسب تعريفنا. فعلى سبيل المِثال، لِنفرضْ أن (ميري) [64] تتثاءب قاصدةً إخبار (بيتر) بأنها مُتعبة، آملة أن يبدُو تثاؤبها طبيعياً. ولِنفرضْ أنها لا تفعل ذلك بصورة مُتقنة جداً: أي إن من الواضح جداً أن تثاؤبها مُصطنع - فيُصبح قصدها الإخباري ظاهراً بصورة مُتبادلة. نحن لا نرى مُوجباً لرفض تسمية هذه الحالة تواصلاً إظهارياً غير مقصود. ومع ذلك، إن من السهل تعديل التعريف (55) بحيث نجعل القصدية صفة مُميّزة للتواصل.

وعلى أيّة حال، فأغلب التواصل البشري يكون قَصْدِيّاً، وهو قَصْدِيّ لسببين قويين، السبب الأول هو الذي اقترحه (غرايس)، أي: إن الشخص بإصداره دليلاً مباشراً على قصده الإخباري، يستطيع أن يُوصل سِلْسِلة من المعلومات أَطول بكثير ممّا يُمكن توصيله بواسطة إصدار دليل مُباشر على المعلومات الأساسية نفسها. والسبب الثاني الذي يدعو البشر إلى التواصل، هو لكي يُعدِّلوا أو يُوسِّعوا البيئة الإدراكية التي يُشارك أحدهم الآخر فيها.

إن ما قدّمناه حتى الآن هو وصف جيد بصورة كافية للتواصل الإظهاري - الاستدلالي. ولكنّنا لم نُفسّر كيف يعمل ذلك التواصل. وقد سبق أن اقترحنا أن البحث عن التفسير، يجب أن يكون في مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة. ولكي نجعل هذا المبدأ تفسيرياً حقاً، علينا أولاً أن نجعل مفهوم الصِّلة أكثر وُضوحاً بكثير، ولكي نفعل ذلك علينا أن نبحث في كيفية تمثيل أو تصوّر المعلومات في الذهن وكيفية مُعالجتها استدلالياً. إذنْ هذا هو برنامجنا للفصلين القادمين.

الفصل الثاني

الاستدلال
INFERENCE

1 - الاستدلال اللابُرهاني: [65]

في الفصل السابق لخَّصنا أُنْمُوذج التواصل الإظهاري-الاستدلالي مُرَكِّزين بتفصيل على الطبيعة الإظهارية لسلوك المُتواصِلَة أكثر من تركيزنا على الطبيعة الاستدلالية للفهم أو الاستيعاب Comprehension. سنُوضح في هذا الفصل مُخطَّطاً للقُدرات الاستدلالية المُتضمَّنة في عملية الاستيعاب. وهنا سبق أن افترضنا فرضيتين واسعتين نأمل أن نبني على أساسهما. فأولاً نحن افترضنا بصورة ضِمنية بأن عملية الفهم أو الاستيعاب الاستدلالي عملية لا بُرهانية* (non-demonstrative). إذ حاولنا أن نُثبت أن التواصل قد يفشل حتى في أفضل الظُّروف. والمُستمِع لا يستطيع أن يتعرَّف على قَصْد المُتواصِلة الإخباري عن طريق فَكّ الشفرة ولا عن طريق الاستنباط. إنَّ أقصى ما يستطيع أن يفعله هو أن يُكَوِّن افتراضاً على أساس البَيِّنة أو الدليل الذي يُزوِّده به سلوكُ المُتواصِلة الإظهاري. ولا يُوجد لمثل هذا الافتراض بُرهان، بل قد يكون هناك تأكيد أو تثبيت له (confirmation).

---

* الاستدلال غير البُرهاني هو بعكس الاستدلال البُرهاني أو الاستنباطي deductive، يتّصف بكونه ظنياً وغير يقيني. أما الاستدلال اليقيني، فهو ينقل الذهن من قضايا مُسلّمة الى قضايا مُسلِّمة أُخرى تنتج عنها ضرورةً. [المترجم].

وثانياً نحن افترضنا بصورة صريحة بأنَّ في الإمكان استعمالَ أية معلومات مُمثَّلة ذهنياً يتوافر عليها المُستمِع، كمُقدّمة منطقية في عملية الاستدلال هذه. وبتعبير آخر، فنحن افترضنا أن عملية الفهم الاستدلالي هي عملية شُمولية global في مُقابل المحلِّية local، حيث تكون العملية المحلِّية (مثل الاستنباط من مُقدِّمات مُحدَّدة، أو الإدراك السمعي) إمّا غير مُقَيَّدة بسياق، أو أنها مُتحسِّسة فقط لمعلومات سياقية من مجال مُعيَّن وثابت، وتكون العملية الشُّمولية (مثل الاستدلال العلمي التجريبي) لها حرية الوصول إلى كل المعلومات التصوُّرية conceptual الموجودة في الذاكرة.

عملية استدلال غير بُرهاني له حرية الوصول إلى الذاكرة التصوُّرية: هذا يبدو أشبه بعملية التفكير المركزي الاعتيادية. إن التمييز بين العمليات المركزية، وعمليات المُدْخَلات "input" أي الإدراكيحسية "perceptual" والمُحيطية "peripheral" يُعَدّ من المُسلَّمات في جُزء كبير من علم النفس الإدراكي السائد حاليّاً. وبصورة تقريبية نقول: إن عمليات المُدْخَلات input processes هي عمليات فَكّ تشفير مُتخصِّصة نسبياً، في حين أن العمليات المركزية central processes هي عمليات استدلالية غير مُتخصِّصة نسبياً. وسنُناقش هذا التمييز ونُوضحه في أدناه.

[66] نحن نُؤكِّد أن عملية الاستيعاب الاستدلالي لا تتطلّب أية آلية مُتخصِّصة. وبالأخص سنُحاول أن نُثبت أن المستوى الاستدلالي من الاستيعاب اللُّغوي يتطلَّب تطبيق عمليات الاستدلال المركزية غير المُتخصِّصة على مُخْرَجات العمليات اللُّغوية غير الاستدلالية المُتخصِّصة. وهكذا يبدُو أن مشروعنا- والمشروع الفعلياتي برُمَّته، إنْ كان فهمُنا له صحيحاً - يجب أن يقع تحت باب القانون الذي سمَّاه (فودر) fodor (القانون الأول لانعدام العلم الإدراكي) والذي ينصّ على أنه "كلما كانت العملية الإدراكية أكثر شمولية. . قَلَّ فهمُها" (فودر، 1983، ص 107)[أ].

(أ) نحن لا نُسلّم بمثل هذا التمييز بين نظام أو جهاز المُدْخَلات (المُتخصِّصة) والنظام =

ويُبيِّن (فودر) أنه في حين أننا نعرف بعض الشيء عن عمليات الأنظمة الإدراكيحسية، فإننا لا نعرف إلا القليل عن ما يُسمّى بعمليات الفكر المركزية، التي تجمع بين المعلُومات المُستقاة من الأنظمة الإدراكيحسية، والمعلومات المخزونة في الذاكرة لتقوم بمُختلف العمليات الاستدلالية. وهو يضرب لنا التنظير العلمي مَثَلاً أُنْمُوذجياً للعملية الفكرية المركزية. إنَّ وَضْعَ النظريات العلمية وتأكيدها هما عملية شُمولية، بمعنى أنه لا توجد أية بَيِّنة مهما كانت بعيدة، ولا أية فرضيّة مهما كانت ضعيفة، ليس لها تأثير في نتائج تلك العملية. ويقول (فودر) إنَّ الطبيعة الشُّمولية للتنظير العلمي، هي التي تجعله غير قابل للدراسة بسهولة. وبقدر ما تشارك العمليات المركزية الأُخرى بهذه الصفة، بقدر ما يزيد احتمال مقاومتها للبحث بنفس الدرجة:

> ''إن سبب انتفاء وجود عِلْم نفس حقيقي للعمليات المركزية، هو نفس سبب انتفاء وجود فلسفة حقيقية للتوكيد العلمي. فكلاهما يُمثّلان أهمية العوامل الشُّمولية في تثبيت الاعتقاد، ولا أحد يفهم كيف تكون لهذه العوامل تأثيراتها''. (فودر، 1983، ص 129).

وإذا كان الاستيعاب الاستدلالي عملية فكرية مركزية، فإن الرغبة في بناء نظرية وافية للتواصل الإظهاري - الاستدلالي ستُؤدّي - كما يبدُو- إلى مياه عميقة لاحقاً.

أما نحن فلا نُشارك في هذه النظرة التشاؤمية. فنحن نُشكِّك في كون التنظير العلمي هو الأُنْمُوذج الأنسب للعملية الإدراكية المركزية. فالاستيعاب الاستدلالي- الذي نعتقد أنه هو الآخر عملية مركزية- يختلف عن التنظير العلمي في عدد من النواحي المُهمّة. أولاً: على الرَّغم من أن كِلا العمليتين شُمولية

= المركزي (غير المُتخصِّص). خلال السنوات العشر الأخيرة ظهرت أَدِلّة مُتزايدة على أن ما يُسَمَّى بالأنظمة المركزية ينبغي أن تُحلَّل بمَعايير الوحدات التركيبية module انظر (سبيربر 1994b) لمناقشة ذلك.

بمُوجِب مفهوم (فودر)، فإنهما تعملان حسب مقاييس زمنية مُختلفة. السبب هو أن بناء أيّة نظرية علمية وتقويمها قد يستغرق زمناً لا حُدود له، فسِلْسِلة الفرضيّات التي يُمكن النظر فيها، وسِلْسِلة البيِّنات التي يُمكن أخذها في الاعتبار قد تكونان هائلتين، ليس على المستوى النظري فحَسْب، وإنما في التطبيق أيضاً. وعلى العكس من ذلك، فإنَّ فَهْمَ القَوْلة الاعتيادية واستيعابها يكاد يكون فورياً، ومهما كانت كمية البيِّنات التي كان في الإمكان أن تُؤخذ في الاعتبار، ومهما كان عدد الفرضيات التي كان في الإمكان أن يُنظَر فيها، فإن البيِّنات والفرضيّات الوحيدة التي يُنظر فيها، هي تلك التي تقع في مُتناول الإدراك فوراً. [67]

ومن الناحية الثانية، فإن البيانات التي يعتمِدُ عليها التنظير العلمي تأتي من الطبيعة التي هي ليست مُهتمّة بشكل فعّال بمُساعدة البشر في بناء نظريات علمية صحيحة. وعلى العكس، فإن البيانات التي تعتمِد عليها عملية الفهم تأتي من مصدر مُتعاون. فالبشر لا يتواصلون إظهارياً (بصورة إظهارية) لو لم يكونوا راغبين في أن تُدْرَك مَقاصدُهم التواصلية، وهم يُولِّدون الحوافز والمُنبِّهات على هذا الأساس. وفضلاً عن ذلك، ففي حين أن من المُمكن أن نقول إنَّ بناء نظرية علمية وافية تماماً يقع خارج قُدرات البشر، فإن من الواضح أن الاستيعاب الاستدلالي يقع في مُتناول العقل الاعتيادي. إن الاستيعاب اللُّغوي، بمُنَبِّهاته اللُّغوية الموصوفة بوضوح ومَعايير نجاحه الواضحة نسبياً، هو بالأخص أسهل في البحث والتحقيق من التنظير العلمي. وبالتحديد لأن الوصف الوافي للاستيعاب الاستدلالي هو عملية مركزية وليس قُدرة مُنْفَصِلة مَبْنية لغرض مُعيَّن كالقُدرات البصرية والنحوية، فإنه يجب أن يُلقي ضوءاً على العمليات المركزية الأُخرى التي لا نَعرف عنها حتى الآن سوى النَّزْر اليسير كما يُؤكّد (فودر) بحق.

وكما سنُوضح في الفصل (3)، فإن كون الاستيعاب اللُّغوي فورياً تقريباً، وكونه يتحقّق بمُساعدة فعَّالة من مصدر المعلومات، أي المُتكلِّمة، يجعلان انتقاء المُستمِع سِياقاً مُعيَّناً من مجمل الذاكرة التصوُّرية شيئاً قابلاً للبحث والدرس بصورة أكبر. غير أن كثافة المعلومات المُتاحة في مُتناول الإدراك، هي مُجرّد عائق واحد من العائقين الرئيسين للبحث في عمليات الإدراك المركزية. فالعائق

الآخر يتعلَّق بطبيعة العمليات الاستدلالية التي تجري على تلك المعلومات. وعلى الرَّغم من أن علم المنطق يُزوِّدنا بعِدّة نَماذج للاستدلال البُرهاني، فمن المُتَّفَق عليه أنَّ عمليات الاستدلال المُتضَمَّنة في الاستيعاب والفهم هي غير بُرهانية. وفي حين أن من المُسلَّم به عُموماً أن الاستدلال غير البُرهاني، يجب أن يستند إلى شكل من أشكال القواعد الاستقرائية، لا يُوجد نظام مُتطّور للمنطق الاستقرائي يُزوِّدنا بأُنْمُوذج مقبول لعمليات الإدراك المركزية.

زِدْ على ذلك، أن البشر قد يكونون قادرين على أكثر من أُسلوب واحد للقيام بالاستدلال غير البرهاني. فالعالِم (بالكسر) الذي يُطبّق بوعي ذاتي مَعايير واضحة للتأكد من كل بَيِّنة مُتوافرة لديه، قد يستعمل نظاماً مُختلفاً تماماً عما نستعمله جميعاً- وبضِمننا العلماء- حين نقوم باستدلالات تلقائية فورية ولا شُعورية، بخُصوص حركة السيارات أو المَركبات الأُخرى في أثناء قيادتنا للسيارة، أو بخصُوص طعم أحد المُقَبِّلات في الأكل، أو بخُصوص القصد التواصلي للمُتكلِّمة. هنا يقتصر اهتمامنا على الاستدلال التلقائي غير البُرهاني، الذي نعتقد أنه عُموماً ذُو أهمية نفسية أكبر من أساليب العالِم الاستدلالية التي اكتسبها بالجُهد والكدّ.

وحتى الادِّعاء بأن الأُنْمُوذج الصحيح للاستدلال التلقائي غير البُرهاني يُوجد في نظام من المنطق الاستقرائي، هو ادِّعاء قابل للشك. فالاستدلال هو [68] العملية التي بواسطتها نأخذ بافتراضٍ ما، على أنه صادق أو مُحتمل الصدق على أساس قوة احتمال أو صدق افتراضات أُخرى. لذلك، فهو شكل من أشكال تثبيت الاعتقاد أو ترسيخه وهناك أشكال أُخرى: فالإدراك الحسي مثلاً هو عملية نأخذ بواسطتها بافتراضٍ ما، على أنه صادقٌ أو مُحتمِلٌ الصدقَ على أساس قوة تجربة إدراكية غير تصورية. والاستدلال البُرهاني - وهو الشكل الوحيد المفهوم بصورة جيدة- هو عبارة عن تطبيق **القواعد** الاستنباطية على مجموعة من المُقَدّمات الأولية. لذلك، فهناك إغراء بالاعتقاد بأن الاستدلال غير البُرهاني هو تطبيق لقواعد الاستدلال غير الاستنباطي. غير أن هذا الإغراء مَبنيٌّ على التشبيه أو قياس التمثيل analogy وليس على الحُجّة. وفي الحقيقة، هناك سبب للشك في

أنَّ الاستدلال التلقائي غير البُرهاني كما يستعمله البشر يتضمَّن استعمال قواعد الاستدلال غير الاستنباطي.

إن قواعد الاستدلال الاستنباطي تُوَلِّد كلَّ النتائج المُهمّة التي تَلزم منطقياً عن مجموعة من المُقدِّمات[1]. لكن من المعروف عُموماً، أن قواعد الاستدلال غير البُرهاني لا يُتَوَقَّع منها أن تُولِّد كلَّ النتائج المُهمّة التي تدعمها مجموعة من المُقدِّمات بصورة غير برهانية. فالنظرية النسبية، مثلاً، ما كان لها أن تُولَد من تطبيق قواعد استدلال على تجربة (أدنغتن)* Eddington. وبدلاً من ذلك، فإن عملية الوصول إلى نتائج غير بُرهانية صحيحة، تنقسم إلى مرحلتين مُنْفَصِلتين هما: تكوين الفرضيّة، وتأكيد الفرضيّة أو إثباتها. إن تجربة (أدنغتن) زوّدتنا بالتأكيد أو التأييد التجريبي الأول لنظرية (آينشتاين)، لكنها لم تستلزمها بأي معنى من المعاني. فبناء الفرضيّات هو من مسائل المُخيّلة الخلّاقة، في حين أن تأكيد أو إثبات الفرضيات، يُمكن أن ينظر إليه بوصفه عملية منطقية محضة تحكمها قواعد الاستدلال.

إن وظيفة قواعد الاستدلال، هي ضمان السلامة المنطقية للاستدلالات التي تحكمها. ففي الاستدلال البُرهاني الصحيح، فإن تطبيق القواعد الاستنباطية على المُقَدِّمات الصادقة، يضمن صدق النتائج. وبالطريقة نفسها، فإن تأكيد الفرضيّة في الاستدلال غير البُرهاني الصحيح، يُمكن أن يُعتبر محكوماً بالقواعد المنطقية. وقواعد التأكيد هذه، قد تنطبق بصورة مُشتركة على المُقَدِّمات أو "البيِّنة" وعلى النتائج المُؤقتة أو "الافتراضات"، وتُعطي درجة من التأكيد أو الرسُوخ

(1) ليست كل النتائج اللازمة منطقياً عن مجموعة من المقدمات قابلة للتوليد باستعمال قواعد الاستدلال فقط. فعلى سبيل المثال المقدمة (ق) تستلزم ما لا نهاية له من النتائج من نوع (ق أو ك)، حيث إن (ك) هي أيُّ افتراض مهما يكن، وحيث نحتاج إلى وسيلة غير استدلالية لتوليد (ك). لكن تلك النتائج التي لا يمكن توليدها هي غير مهمة إدراكياً، فهي ''مبتذلة'' بالمعنى الذي سنناقشه أدناه في القسم (5).

* أدنغتن (1882-1944) فَلَكي وفيزيائي بريطاني استطاع تحديد كتلة العديد من الكواكب ودرجة حرارتها وكيفية نشوئها. والإشارة هنا كما يبدو الى تجربة قام بها (أدنغتن) تدعم وتؤكد نظرية (آينشتاين) في النسبية. [المترجم].

للافتراضات على أساس البيِّنة. إن من المُغري للمرء أن يتحوّل من هذه الأفكار المنطقية إلى التأمُّل السيكولوجي.

البشر بارعون بعض الشيء في التفكير غير البُرهاني، وإلا فإنَّ النوع البشري كان سيَنقرض. ويُمكن أنْ يُعْزَى السبب إلى كونهم يملكون قواعد منطقية تُقَيِّد تأكيد الافتراضات بالطريقة التي وصفناها قبل قليل. لكن هذا ليس تفسيراً جيداً ما دمنا لا نمتلك فكرة واضحة عن ماهية هذه القواعد. وعلى هذا المستوى من الغموض، هناك أيضاً تفسيرات أُخرى مُمكنة. فعلى الرَّغم من كل ما نعرفه، فإن نجاح الاستدلالات البشرية يُمكن أن يُعزَى ليس إلى القيود المنطقية التي تحدد التأكيد، بقدر ما يُعزَى إلى القيود الإدراكية والمعرفية التي تُحدّد تكوين الافتراضات.

[69] القُيود على أنظمة البشر التصوُّرية قد تكون بحيث إن الفرضيّات الوحيدة التي تُوضع عَفْوياً وتلقائياً هي تلك التي في حالة خطئها يُحتمل أن تُكذِّبها المُعتقدات الإدراكيحسية الثابتة. وفي الحقيقة، هناك أسباب مُستقلة للافتراض بأن الأنظمةَ التصوُّرية البشرية مُقيَّدةٌ بهذه الصورة. فعلى سبيل المِثال، لا تُوجد لغة بشرية تحتوي كلمة مثل (أخزرق)*، المصطلح المُزعج الذي ابتدعه (نلسون غودمن) Nelson Goodman 1955، والذي يُغطي أيَّ شيء هو إما أخضر ومفحوص قبل تاريخ مُعيَّن (ت) أو أزرق ومفحوص بعد (ت). فإذا كان (ت) هو عام (3000) وكل الزُّمرد الذي شاهدتَه كان أخضر، إذن سيكون لديك دليل على أن كل الزُّمرد (أخزرق)، ومن ثَمّ على أن كل الزُّمرد المفحوص بعد عام (3000) سيكون أزرق. زِدْ على ذلك أن الفرضيّة القائلة بأن كل الزُّمرد (أخزرق) وليس أخضر، لا يُمكن إثبات كذبها بأيّ دليل تجريبي مُتاح قبل عام (3000). ومما يسترعي الانتباه أن المُسنَد أو المَحْمُول في اللُّغة الطبيعية لا يسمح بوجود مثل هذه المُفارقات.

وهكذا، فنحن نقول إن الاستدلال غير البُرهاني كما يقوم به البشر تلقائياً، قد لا يكون عملية منطقية بقدر ما يكون شكلاً من أشكال التخمين المُقَيَّد بصورة

---

* الكلمة التي نَحَتَهَا (غودمن) وهي (grue)، تتكوّن من مُزاوجة كلمتين هما (green) أخضر و(blue) أزرق. ومن هنا حاولنا أن نبتدع كلمة مُشابهة في العربية. [المترجم].

مُناسِبة. وإذا كان الأمر كذلك، يجب أن يكون حُكمنا على نجاحه أو عدمه وكفاءته أو عدمها، وليس على صِحّته المنطقية أو عدمها. ونحن نُريد أن نُتابع هذه الفكرة لنقوم بادّعاء أقوى وهو: أن القواعد المنطقية الوحيدة المُتاحة عفوياً وتلقائياً للعقل البشري هي القواعد الاستنباطية. وسنُحاول أن نُثبت أن القواعد الاستنباطية تُؤدّي وظيفة حاسمة في الاستدلال غير البُرهاني .. وبالطبع، فإن صحّة الاستدلال الاستنباطي لا تضمن صحّة الاستدلال غير البُرهاني الكُلّي الذي يُشكِّل الاستدلال الاستنباطي جُزءاً منه. إن الاستدلال البشري التلقائي وغير البُرهاني ليس بِرُمّته عملية منطقية. فتكوين الفرضيّات يتضمّن استعمال القواعد الاستنباطية، لكنه ليس محكُوماً بها بصورة كُلّية. إن تكوين الفرضيّات ظاهرة إدراكية غير منطقية، فهي ناتج ثانوي يتولَّد من طريقة مُعالجة الافتراضات، سواء بصورة استنباطية أو بصورة أُخرى.

وبحُكم تعريفه، فإن الاستدلال غير البُرهاني لا يُمكن أن يتكوَّن من استنباط. لكن يبدُو أن العديد من الكُتّاب يَنطلقون من فرضيّة أقوى بكثير وغير مُسوَّغة، وهي أن الاستدلال غير البُرهاني لا يُمكن أن يحتوي على استنباط كأحد أجزائه الثانوية. فاستخلاص التلويحات مثلاً، هو حالة أُنْمُوذجية للاستدلال غير البرهاني، ومن الأمور الآخذة بالشيوع في أدبيات (الفعليات)، أنّ دَوْر الاستنباط في هذه العملية ضعيف جداً إن لم يكن معدُوماً. فمثلاً (ليتش Leech) (1983، ص 30-31) يدَّعي أن العملية التي تُسْتَخلَص التلويحات بمُوجَبها "ليست منطقاً استنباطياً صُورياً، بل استراتيجية عقلانية وغير صُورية لحلّ المُشكلات"، وأن "كل التلويحات هي أشياء احتمالية". و(لَفِنْسِن Levinson 1983، ص 115-116) يقول إن التلويحات في بعض النواحي "تبدُو مُغايرة تماماً للاستدلالات المنطقية، ولا يُمكن أن تُنَمْذَج بمعايير علاقة دلالية مثل علاقة اللُّزوم". و(باخ وهارنِش، 1979، ص 92-93) يقولان إن شكل [70] الاستدلال الذي تُستخلَص التلويحات بواسطته "ليس استنباطياً بل هو ما يمكن أن نُسمّيه استدلالاً، يُؤدّي إلى تفسير مقبول". أما (براون ويول Brown, Yule 1983، ص 33)، فيقولان بصورة أكثر عُمومية:

''قد يكون صحيحاً أننا نستطيع أن نستنتج نتيجة مُحدَّدة... من مُقدِّمات مُحدَّدة... بواسطة الاستدلال الاستنباطي، لكن قلَّما يُطْلَب منا أن نفعل ذلك في الخطاب اليومي الذي نُواجهه... إن الاحتمال الأكبر هو أن نعمل باستعمال شكل غير دقيق من أشكال الاستدلال''.

و(ديبوغراند ودرسلر de Beaugrande and Dressler، 1981، ص 93-94) يُعَبِّران عن آراء مُشابهة:

''إن البشر قادرون على عمليات تفكير مُعقّدة لا يقوى المنطق التقليدي على تفسيرها مثل: القفز إلى النتائج، متابعة قياس التمثيل الذاتي، بل وحتى التفكير عند غياب المعرفة... إن المِعْيار المُهم هنا هو ليس أنّ مثل هذه العملية غير سليمة منطقياً، بل إن العمليات تنجح بقدر كافٍ في شُؤون الحياة اليومية''.

غير أن هؤلاء الفعليّاتيين الذين يُشَكِّكون بدَوْر التفكير الاستنباطي في الفهم والاستيعاب، ليس لديهم عُموماً الكثير من الأشياء الإيجابية ليقولوها بخُصوص طبيعة عمليات الاستدلال المُتضمَّنة. يُعلِّق (باخ وهارنِش، 1979، ص83) فيقولان:

''إن تفكيرنا التجريبي عُموماً مليء بالتعميمات ومبادئ الاستدلال التي لا نَعيِها حين نستخدمها، إنْ كُنّا نَعيِها على الإطلاق. إن التأمّل في تفاصيل أيّ من هذه سيأخذُنا بعيداً إلى ما وراء علم النفس الإدراكي المُعاصر. ومهما كانت هذه العمليات، ومهما كان الذي يُحرّكها، ومهما كانت المبادئ والاستراتيجيات المُتضَمَّنة فيها، فهي تنجح وتعمل بصورة جيدة''.

إلا أن كون هذه العمليات تعمل بنجاح كافٍ في فهم الكلام اليومي لا يُعفينا من مُهمّة بيان ماهيتها، إذ إن عدم وجود إطار لوصفها ينبغي أن يزيد اهتمامنا بطبيعتها لا أن يُقلِّله[2].

---

(2) وبالمُناسَبة، هناك مُفارقة في الإصرار على كون التواصل مُقيَّداً بشرط المعرفة =

إن النظريةَ الفعلياتية عُموماً محكومٌ عليها بالغُموض، إن لم تَقُلْ شيئاً بشأن عمليات الاستدلال المُتضمَّنة في الاستيعاب، أكثر من قولها أنها غير بُرهانية، وهو وصف سلبي تماماً. زِدْ على ذلك، أن النظريات الفعلياتية التي يُؤدّي فيها أحد مَفاهيم الصِّلة أو المُناسَبة دوراً (أي أغلب النظريات الفعلياتية)، تحتاج إلى وصف للاستدلال غير البُرهاني لسبب آخر، وهو أن إحدى الطرائق الشائعة في تحقيق الصِّلة تتلخَّص في تزويد المُستمِع ببيِّنة لها تأثير على أحد افتراضاته. [71] لنتأملّ الحوار الآتي على سبيل المثال:

1. (بيتر): حسب نشرة الأنواء الجوية ستهطل الأمطار.

(ميري): (واقفة قرب النافذة): بالتأكيد كما يبدو.

إن مُلاحظة (ميري) لا تُبرهن على أنها ستُمطر، بل تُؤكّد اعتقاد (بيتر)، وهي بذلك تُحقِّق الصِّلة أو المُناسَبة. وكما سبق أن قُلنا، فإن المَعلومات المُناسِبة أو ذات الصِّلة هي معلومات تُعدِّل وتُحسِّن التمثيل الكُلّي للعالم. وتأكيد الافتراضات باستعمال عملية الاستدلال غير البُرهاني هو مثال على هذه الحالة.

وهكذا يبدُو أن عملية الاستيعاب قد تَتَضَمَّن تأكيد الافتراضات بطريقتين مُختلفتين تماماً، أو على مُستويين مُختلفين تماماً. فمن ناحية، كما لاحظنا في الفصل (1)، يتطلَّب استيعابُ عيِّنة من السلوك الإظهاري تكوينَ وتأكيدَ فرضيةٍ ما بشأن قصد المُتكلِّمة التواصلي. ومن ناحية أُخرى، كما ذكرنا منذ لحظات، فإن أكثر تأثيرات الإظهار صِلةً ومُناسَبةً قد يكون تأكيد افتراض سابق من افتراضات المُستمع. وهكذا، فإن الوصف الأوضح لعمليّات الاستدلال غير البُرهاني، ينبغي أن يُلْقِي ضوءاً على وظيفة الصِّلة في كلٍّ من التواصل والإدراك، أي على ما

= أو المعلومات المُتبادلة mutual knowledge والاعتراف في الوقت نفسه بالدور الضروري للاستدلال غير البُرهاني. فالعِبْرة من شرط المعرفة المُتبادلة، هي تمكيننا من تفسير التواصل اللُّغوي باستعمال حساب مضمون ضد الإخفاق. إنَّ الاعتراف بدور الاستدلال غير البُرهاني، يعني استبعاد احتمالية مثل هذا الحساب. وإذا لم تكن هذه المُفارقة واضحة بشكل صارخ فالسبب للأسف، يعود إلى الغُموض العام الذي يكتنف مُناقشة مثل هذه المسائل.

يتضمَّنهُ تكوينُ وتأكيدُ فرضيةٍ ما بشأن مقاصد المُتواصِلة، وعلى ما يعنيه تعديلُ وتحسينُ تمثيل العالم، وعلى العلاقة بين الاثنين.

سنَقترح مُقْتَرَباً للاستدلال غير البُرهاني نأمل أن يقطع شوطاً باتجاه حلِّ هذه المسائل. لكن علينا أولاً أن نُحدِّد مجال الاستدلال غير البُرهاني التلقائي، وأن نُضيف قليلاً بشأن ما يعنيه امتلاك تمثيل أو تصوُّر كُلِّي للعالم.

2 - الصِّيغ المنطقية والتوجُّهات القَضَوية والافتراضات الحقيقية:

نحن نتّبع (فودر 1983) في تقسيم العقل إلى مجموعة مُتنوّعة من الأنظمة أو الأجهزة المُتخصِّصة، كل واحد منها له طريقته الخاصة في التمثيل (الترميز) والحساب. وهذه الأنظمة تَنقسم إلى نوعين رئيسين. فمن ناحية، هناك أنظمة المُدخَلات input التي تُعالج المعلومات البصرية والسمعية واللُّغوية وغيرها من المعلومات الإدراكيحسية. ومن ناحية أُخرى، هناك الأنظمة المركزية central التي تَجْمَع وتُوحِّد المعلومات المُستقاة من أنظمة المُدْخَلات المُتنوّعة ومن الذاكرة، وتُجْرِي عليها العمليات الاستدلالية(ب).

ونحن نفترض أن لكل نظامِ مُدْخَلاتٍ طريقتَه الخاصة في التمثيل (الترميز) والحساب، وهو يستطيع مُعالجة المَعلومات في الشكل التمثيلي المُناسب فقط. فالإدراك الحسي السمعي يستطيع أن يُعالج المَعلومات الصوتية فقط، والعمليات المُتضمَّنة في الإدراك السمعي تختلف عن تلك المُتضمَّنة في الإدراك الشَّمّي... إلخ. ومن وظائف أنظمة المُدْخَلات أن تُحوِّل التمثيلات الحسية الواطئة المُستوى [72] إلى تمثيلات تصوُّرية عالية المستوى، وهذه الأخيرة تكون في شكل واحد بغضِّ النظر عن الوسيلة الحسية التي نشأت منها. ولأن العمليات المركزية تتعامل مع مثل هذه التمثيلات التصوُّرية المُستقلة عن الوسيلة، فهي تستطيع أن تجمع وتُقارن المَعْلومات المُستقاة من أنظمة المُدْخَلات المُتنوّعة ومن الذاكرة.

(ب) للتحفّظات بشأن التعامل مع الأنظمة ''المركزية'' في الإطار الفودري (الخاص بـ فودر) انظر الهامش (أ) آنفاً.

إن كونَ العديد من العمليات المركزية استدلاليةً يضع قَيْداً مُهمّاً على نظام التمثيل التصوُّري. فالتمثيلات التصوُّرية يجب أن تكون لها صِفات منطقية: إذ يجب أن تكون قابلة للارتباط بعضها مع بعضها الآخر بعلاقة اللُّزوم أو علاقة النقض، أو أن تجري عليها قواعد الاستنباط. لكن ليس كل صِفات التمثيل التصوُّري صفات منطقية. فالتمثيل التصوُّري هو حالة ذهنية وحالة دماغية في آن واحد. فبوصفه حالة ذهنية، يمكن أن تكون له صِفات غير منطقية مثل كونه ساراً أو مُحزناً. وبوصفه حالة دماغية، يمكن أن تكون له صِفات غير منطقية مثل كونه موجوداً في دماغ مُعيَّن في وقت مُعيَّن ولمُدّة مُعيَّنة. والآن لنجرِّدْ من كل هذه الصفات غير المنطقية، ونُسمِّي الصِّفات المنطقية المُتبقيّة للتمثيل التصوُّري (صِيغته المنطقية) *logical form*.

إن الفضل في دخول التمثيل التصوُّري في عمليات منطقية، وفي علاقات مثل النقض واللُّزوم مع تمثيلات تصوّرية أُخرى، يعود إلى صيغته المنطقية.

الصِّيغة المنطقية هي تركيبة سليمة الصِّيغة، وهي مجموعة مُركَّبة من المُكوِّنات، تجري عليها عمليات منطقية صُوْرية تُحدِّدها بِنْية الصِّيغة. وكما سبق أن ذكرنا، إنَّ ما يُمَيِّز العمليات المنطقية من غيرها من العمليات الصُوْرية هو كونها تُحافظ على صدقها: فالاستنباط من تمثيل تصوُّري صادق (ق)، يُولِّد لنا تمثيلاً تصوّرياً صادقاً (ك). وعلى خِلاف ذلك، فإن حذف المُكوِّن أو العُنصر الأول من تمثيلٍ ما، هو عملية صُوْرية ولكن ليس منطقية. وإذا سلّمنا بهذه العلاقة بين الصدق والمنطق، قد يبدُو أن امتلاك الصِّيغة المنطقية يقتصر على التمثيل التصوُّري القابل للصدق أو الكذب فقط. أما نحن، فنرى الأمور بصورة مُغايرة نوعاً ما. في الأساس سنُحاول أنْ نُثبِت أن كل ما يتوجّب على التمثيل التصوُّري لكي يكون قابلاً للمُعالجة المنطقية، هو أن يكون تركيبه سليم الصِّيغة، في حين أنه لكي يكون قابلاً للصدق أو الكذب يجب أيضاً أن يكون كاملاً وتاماً دلالياً: أي إنه يجب أن يُمثِّل حالة مُعيَّنة في عالم مُمكن أو واقع بحيث إن وجود تلك الحالة يجعله صادقاً. نحن نعتقد أن التركيب التصوُّري غير الكامل مع ذلك، يمكن أن يكون سليماً وأن تجري عليه مُعالجة منطقية.

لنقُلْ إنَّ الصِّيغة المنطقية تكون قَضَوية إذا كانت تامّة دلالياً، ومن ثَمّ فهي

قابلة للصدق أو الكذب، وأنها تكون غير قَضَوية إذا كانت خِلاف ذلك. من الأمثلة الشكلية على الصِّيغة المنطقية غير القَضَوية، العبارات أو التراكيب التي تحتوي مُتغيِّراً حُرّاً في حساب المحمولات predicate logic*: فهي قد تكون سليمة من ناحية النَّظم والتركيب، من دون أن تكون قَضَوية بصورة تامة. ومن الأمثلة السيكولوجية على الصِّيغة المنطقية غير القَضَوية، معنى الجُملة. فإذا افترضنا أن الضميرين "هي" والهاء في (2) في الأدنى لا يُشيران إلى مفهومَيْن [73] مُحدَّدَيْن أو مُعرَّفَيْن، وإنما يُبيِّنان فقط موقعاً غير مشغول، يمكن أن يشغله مفهوم ما، فإن الجملة (2) لا تكون صادقة أو كاذبة(3).

2. هي حَمَلَته بيدها.

وبالرغم من كونها غير قَضَوية، فإن (2) تمتلك صفات منطقية. فهي مثلاً تقتضي أو تستلزم (3) المساوية لها في عدم قَضَويتها، وهي تَنْقُضُ (4) القَضَوية أو التي يُمكن أن تُفْهَم بوصفها قَضَوية:

3. هي أمسكت بشيءٍ ما، بيدها.

4. لا أحد حَمَلَ شيئاً على الإطلاق.

الصِّيغ المنطقية غير التامة تُؤدّي وظيفة مُهمّة في الإدراك. ففي المقام الأول سنُحاول أن نُثبت أنها قد تُخزَّن في الذاكرة التصوُّرية على شكل مُخَطَّطات افتراض assumption schemas، يمكن أن تُكمل لتُصبح افتراضات تامّة على أساس المعلومات السِّياقية. وفي المقام الثاني، فكما لاحظنا أن معنى الجُملة غالباً ما يكون صيغة منطقية غير تامة. سنُبيِّن في الفصل (4) أنه حين يُنْطَق بجُملة من اللُّغة

---

* حساب المحمولات يتناول العلاقات الحاصلة في داخل الجملة الواحدة، وهو أيضاً قد يتناول صيغاً غير قَضَوية مثل الجملة المفتوحة التي تحتوي مُتغيّرات (variables) كالضمائر في المثالين (3، 2) اللذين يوردهما المؤلفان. [المترجم].

(3) هنا نحن نفترض تطابق الأمارة token* فقط بين الحالات الدماغية والحالات الذهنية، انظر (فودر 1974).

* لمعنى (الأمارة) انظر هامشنا في القسم (5) من الفصل الثالث. [المترجم].

الطبيعية، فإن جهاز المُدْخَلات اللُّغوية سيُترجمها تلقائياً إلى صِيغتها المنطقية (أو إلى مجموعة من الصِّيغ المنطقية، في حالة الجُملة التي فيها اشتراك) التي يُتَوقَّع عادةً أن يُكملها المُستمع إلى الصِّيغة القَضَوية التامة التي قصدها المُتكلّم[4].

لكن في حين أن الصِّيغ المنطقية غير التامّة قد تُؤدّي وظيفة مُهمّة في المراحل المتوسطة من مُعالجة المعلومات، فإنَّ الصِّيغ القَضَوية التامّة فقط هي التي تُمَثِّل حالات مُحدَّدة أو مُعرَّفة. وهذه هي التي تُؤلِّف مَعلومات الفرد الموسوعية أو تمثيله الكُلّي للعالَم.

إن العقل لا يقتصر عمله على بِناء الصِّيغ المنطقية وخَزْنها: بل هو يُفكّر بها ويتعامل معها بطرائق مُختلفة. فالفيلسوف يقول إن العقل قادر على القيام بتوجُّهات قَضَوية مُختلفة، أمّا عالم النفس الإدراكي فقد يقول إن التمثيلات المُختلفة تُعالَج وتُخْزَن بطرائق مُختلفة. فعلى سبيل المِثال، يُمكن أن نُفكِّر في الصيغة القَضَوية بوصفها وصفاً لحالة واقعية، أو وصفاً لحالة مرغوبة، أو بوصفها ترجمة أمينة (مُلخَّص، مثلاً) لتمثيل آخر. إن ذاكرة الفرد الموسوعية لا تتكوَّن من مَخْزون التمثيلات التصوُّرية فحَسْب، وإنما من مَخْزون تمثيلات لها صِيَغ منطقية قَضَوية أو غير قَضَوية، يُفكَّر بها بطرائق مُختلفة بوصفها مواضيع لتوجُّهات مُختلفة مثل الاعتقاد والرغبة.

والقَوْلات أيضاً تنقل توجّهات مُختلفة إلى التمثيلات التي تُعبِّر عنها. بعض التوجُّهات الأساسية تُنْقَل عن طريق بِنية الجملة أو تركيبتها، وبالأخص بواسطة صِيغة الفعل. ففي اللُّغة الإنكليزية مثلاً، هناك تناظُر بين الصِّيغة الخبرية وتوجُّه الاعتقاد، وبين الصِّيغ الطَّلَبية وتوجُّه الرغبة. والبعض الآخر من التوجُّهات يتمّ التعبير عنه بواسطة ألفاظ أو مُفردات مُعجمية: أي إن التوجُّه يُوضَّح في جملة رئيسة كما في (5) أو في جملة اعتراضية كما في (6):

[74] **5**. أتمنى أنْ (ق)

6. (ق)، كما أعتقد.

(4) عن دور الصِّيغ المنطقية غير التامة في التفكير التأمّلي، انظر (سبيربر 1985 فص 2).

إن التوجُّهات التي يُمكن أن نُعبِّر عنها بالألفاظ المُعجمية أكثر عدداً وتنوُّعاً من تلك التي يُمكن التعبير عنها عن طريق بِنية الجُملة أو تركيبتها. ويفترض وجود خيارات مُشابهة في نظام التمثيل الصُّوري، أو لغة التفكير. أي قد يُوجد شكلان أساسيان للتمييز، مثلاً، بين توجّه الاعتقاد وتوجّه الرغبة، ومعهما سِلْسِلة من الموارد التصوُّرية للتعبير عن مدى واسع من التوجُّهات الأُخرى وتسجيلها. والآن نُريد أن نبحث في هذه الإمكانية.

لنفرضْ أن هناك مُستودعاً أو مخزناً أساسياً للذاكرة[5] يتميَّز بما يأتي: يُعامِل العقلُ كلَّ تمثيل مَخْزُون فيه بوصفه حقيقةً أو وصفاً لعالَمِ الواقع. وما يعنيه هذا هو أن التوجّه الأساسي الخاص بالاعتقاد أو الافتراض موصول أو مربوط مُسبقاً ببناء العقل. ونتيجة لذلك، يمكن أن نُفكّر بتمثيلٍ ما بوصفه افتراضاً من دون التعبير صَراحة عن حقيقة كونه افتراضاً. سنُطلق اسم (الافتراضات الحقيقية* *factual assumptions*) على مثل هذه الافتراضات الأساسية التي نُفكّر بها بوصفها وصفاً صادقاً للعالم، لكنها لم تُمثَّل بوصفها كذلك بشكل صريح.

من الواضح أن جهاز التمثيل الداخلي لدى البشر هو من الغِنى بحيث يَدَعُ

---

(5) أو صيغة من صِيَغ الخَزْن: فالنُّقطة المُهمّة هي كونُ كلّ التمثيلات المخزونة في ذلك المستودع أو الصيغة قابلة للاستعادة وللمُعالجة بالطريقة نفسها، وبصورة تختلف عن التمثيلات المخزونة بصورة مغايرة.

* نلفت انتباه القارئ إلى أن هذه الترجمة للمُصطلح قد تكون حرفية، إذ إن كلمة (factual) هي صِفة مُشتقة من كلمة (fact) التي تعني (الحقيقة) أو (الواقع). لكنها هنا مُستعملة، كما يُوضح المُؤلفان، بمعنى الافتراضات المخزونة تلقائياً وعَفوياً في الذاكرة بوصفها حقائق أو معلومات صادقة عن العالم. فالمُؤلّفان هنا يتحدّثان عن آليات الخَزْن في الذاكرة، أي هما يتحدّثان عن لغة **التفكير**، وليس عن لغة **التواصل**. وقد بيّن لي المؤلف (سبيربر) في مراسلة شخصية بيننا بأن (الافتراضات الحقيقية)، في لغة التفكير، "توازي مضمون القَوْلات المُستعملة وصفياً" في لغة التواصل. (سيأتي تفصيل الاستعمال الوصفي في الفصل (4) القسم السابع). وقد طوّر (سبيربر) هذا المُصطلح فاستعمل (المُعتقدات العفوية الحدسية أو البدهية) intuitive beliefs بدلاً منه، في مُقابل المُعتقدات التأملية reflective. ويجدُر الذكر أن لاينز (1977) Lyons يستعمل مصطلح factual بمعنى (خَبَري) في مُقابل (إنشائي). للفَرْق بين هذين المُصطلحين يُنظر كتابنا **نظرية الفعل الكلامي**. [المترجم]

مجالاً لتمثيلات من المَرتبة الثانية للتمثيلات الأُولى. وبتعبير آخر، فإن لغة التفكير تعمل بوصفها (ميتا-لُغة)* metalanguage لنفسها: أي إن قُدرتنا لا تقتصر على القيام بالافتراضات، وإنما تتعدّى ذلك إلى التفكير بشأنها وبشأن تمثيلات أُخرى. وهكذا لا تقتصر إمكانياتنا على مُجرّد الاعتقاد بأن (ق) وإنما تتعدّاها إلى أن نُصوِّر أو نُمثِّل لأنفسنا حقيقة كوننا نعتقد بأن (ق)، أو أن شخصاً آخر يعتقد بأن (ق) أو أننا نعتقد بأن شخصاً آخر يعتقد بأن (ق)، وهكذا دَوَاليك. وهكذا ففي الإمكان أن نقوم بالاعتقاد أو الافتراض بأن (ق) بطريقتين مُختلفتين: إمّا بوصفه افتراضاً أساسياً صادقاً بأن (ق)، أو بوصفه افتراضاً صادقاً بأنني أعتقد أن (ق)[6].

من المُمكن أن نتصوَّر أنَّ توجُّه الرغبة قد يكون مُشابهاً لتوجُّه الاعتقاد من ناحيةِ امتلاكِه مُستودعاً للذاكرة أو شكلاً للخَزْن أساسياً وخاصاً به. وهذا سيعني أن الرغبة - حالها حال الاعتقاد- موصولة أو مربوطة مُسبقاً بِبِنية جهاز الإدراك البشري. وسيلزم من ذلك أننا يُمكن أن نعتبر الرغبة بأن (ق) بطريقتين مُختلفتين: إمّا بوصفها الرغبة الأساسية بأنَّ (ق)، وإما بوصفها الافتراض الصادق (أنا أرغب أن (ق)). ومن المُمكن أن نختار بديلاً آخر: قد لا يكون هناك إلا مُستودع أساسي واحد للذاكرة وهو المُستودع الذي يُستعمَل للافتراضات الحقيقية. في هذه الحالة لا يُمكن للرغبات أن تُؤدّي وظيفة إدراكية إلا بواسطة كونها مُمثّلة في افتراضات حقيقية بصيغة (أنا أرغب أن (ق)).

وعلى حدّ عِلمنا فإن الحالة الوحيدة الواضحة للتوجُّه المُحدَّد بواسطة شكل خاص من أشكال الخَزْن، هي حالة الافتراضات الحقيقية، والحالة الأُخرى الوحيدة المقبولة ظاهرياً هي حالة الرغبة. ولا يبدُو من المحتمل أن التوجُّهات القَضَوية الأُخرى- مثلاً، أن تَشُكّ أن (ق)، وأن تأسف أن (ق)، وأن تخشى أن (ق)، وأن تتظاهر بأن (ق)، -لها مُستودعات ذاكرة أساسية خاصة بها. وإذا كنا

---

* هذه ترجمة لفظية للمصطلح ومعناه: اللُّغة المستعملة في الحديث بشأن اللُّغة. فهو (لغة الحديث عن اللُّغة) أو، اختصاراً، (لغة اللُّغة) إن جاز التعبير. [المترجم].

(6) انظر (سبيربر 1985 فصل2) للمزيد من التفاصيل عن هذا التمييز ومناقشته.

مُصيبين في رأينا، فإن هذه التوجُّهات لا يُمكن أن تُؤدّي وظيفة إدراكية إلا من [75] طريق افتراضات حقيقية بصِيغة من **المشكوك به أن (ق)، وأنا آسف أن (ق)، وأنا أخشى أن (ق)،** وهَلُمَّ جَرّاً.

إذن يُمكن أن يُنْظَر إلى تمثيل أو ترميز العالَم بدون الكثير من التبسيط، بوصفه خزيناً من الافتراضات الحقيقية، بعضها أساسي وبعضها الآخر يُعبِّر عن توجُّهات بشأن التمثيلات القَضَوية وغير القَضَوية. إن الافتراضات الحقيقية هي- من غير مُنازع - ميدان عمليات الاستدلال التلقائي غير البُرهاني. فكل افتراض صادق مُكتسب حديثاً يُربط بخزين من الافتراضات الموجودة لتجري عليه عمليات الاستدلال التي تهدف، كما ذكرنا إلى تعديل أو تحسين تمثيل الفرد الإجمالي للعالَم[7].

حين يُخْزَن تمثيلٌ ما، ليس بوصفه افتراضاً أساسياً صادقاً، بل بجعله جُزءاً من تعبير عن توجُّه ما، فإنه غالباً ما يُعالج بصورة واعية ذاتياً وغير تلقائية. وهذا يصدُق على التمثيلات المُستعملة في مُهمّات حلّ المشاكل من النوع المألوف في علم النفس التجريبي. وهو يَصدُق على الآراء المُعتنَقة تأملياً والعقائد الدينية والفرضيّات العلمية. إن عمليات التفكير الواعي جداً التي تجري على هذه التمثيلات أو التصوُّرات غير المُباشرة، هي على جانب كبير من الأهمية الذاتية، لكن من الخطأ أن نُعمِّم استقرائياً من هذه العمليات إلى عمليات الاستدلال

(7) بما أن الصِّيغ المنطقية والصِّيغ القَضَوية والافتراضات الصادقة ليست قابلة للمُلاحظة المباشرة، فإننا سنضطر إلى استعمال جُمَل من اللُّغة الطبيعية natural-language لتمثيلها، برَغم انعدام التناظر من واحد لواحد one-to-one بين الجُمَل من ناحية والصِّيَغ المنطقية والصِّيَغ القَضَوية والافتراضات الصادقة من ناحية أُخرى. ومن الناحية العملية يفترض أن ذلك لا يُولِّد أية مُشكلة أكثر مما يُولِّده في التواصل اليومي، حيث لا يُواجه المُستمعون أو القُرّاء عادةً أية صُعوبة في تشخيص الافتراض الذي قُصِدَ من قَوْلةٍ ما أن تُعبِّر عنه. نحن لا نقصد أن ندلَّ ضمناً على أن اللُّغة الطبيعية تعكس بِنية لغة التفكير بصورة أوثق مما يتطلّبه كون كلتيهما شيئين شكليين لهما صِفات دلالية، وكون إحداهما يُمكن أن تُستعمل بنجاح للتعبير عن الأُخرى.

التلقائية اللاشُعورية في جوهرها، والتي تُستعمل في أغلبية التفكير الاعتيادي وبالأخص في الاستيعاب اللُّغوي الاعتيادي.

إن أُنْمُوذج التواصل الاستدلالي ومفهوم الصِّلة أو المُناسَبة اللذين نقوم بتطويرهما غير مُرتبطين بأيِّ شكل مُعَيَّن من أشكال الاستدلال. فمثلاً، نحن نُسلّم بأن عمليات تأويل النص المُطَوَّلة والواعية جداً التي يَنهمك بها أساتذة الأدب والدِّين، تكون محكُومة بمبدإ الصِّلة أو المُناسَبة بنفس القَدْر الذي يكون استيعاب الكلام التلقائي محكُوماً به. غير أننا في هذا الكتاب نُريد أن نُركّز على الأخير. إن الاستدلال التلقائي يُؤدّي دوراً، حتى في التأويلات الأكاديمية العلمية، في حين أن التفكير الأكاديمي هو مسعى بَشَريّ استثنائي بعض الشيء، حتى بالنسبة للعُلماء الأكاديميين. وهكذا، فإن دراسة الاستدلال التلقائي هي من المُتطلّبات الضرورية للبحث الصحيح في جميع أشكال الاستدلال البشري، وبضمنه التواصل الاستدلالي.

3 - قُوّة الافتراضات:

إننا نقوم بالافتراضات الحقيقية بدرجات مُتفاوتة من الثِّقة، فنحن قد نَعُدُّها أكثر احتمالاً للصِّدق أو أقل احتمالاً له. ونحن نفعل ذلك في نمطين رئيسين من المواقف. فنحن أولاً قد نَضطر إلى الاختيار من افتراضين مُتناقضين، مثلاً حيث افترضتُ أنَّ (بوب) سيكون خارج المدينة، والآن افترض أني أراه ماشياً في الشارع: فمِنْ هذين الافتراضين سيحلُّ الافتراض الذي أعدّه أكثر احتمالاً للصِّدق محلَّ الآخر. وثانياً نحن قد نضطر إلى الاختيار من سُلوكين مُختلفين، مثلاً حين [76] أُريدُ شراء البنزين، وأفترضُ أنَّ كِلا محطَتَي البنزين، التي في أعلى الشارع والتي في أسفل الشارع مَفتوحتان: فإذا اعتبرتُ الافتراض بأن المحطة التي في أسفل الشارع مَفتوحة أكثر احتمالاً للصِّدق، فإنني سأذهب إليها.

وحين تكون افتراضاتنا الأكثر ثِقَة هي تلك الأكثر احتمالاً للصِّدق، فإننا سننزع إلى اختيار الافتراضات الصحيحة والسلوك الصحيح. وبتعبير آخر، فإن

كفاءة تمثيلاتنا للعالم لا تعتمد فقط على الافتراضات التي نقوم بها، ولكن على درجة ثِقتنا بها أيضاً: أي إن التمثيل الوافي هو ذلك الذي يُوجد فيه تَوافق جيد بين الافتراضات التي نعدّها مُؤكَّدة، وتلك التي تكون مُؤكَّدة فعلاً. وفي الإمكان تحسين تمثيلنا للعالم ليس بإضافة افتراضات جديدة مُسوَّغة فحَسْب، وإنما أيضاً برفع أو خفض درجة ثِقتنا بها، أي درجة تأكيدها أو تثبيتها.

إن ''التأكيد'' (أو ''التثبيت'') confirmation، مُصطلح مأخوذ من فرع من فُروع المنطق غير مُتطوِّر نسبياً (والذي أخذه بدوره من علم النفس الفطري أو البديهي). كيف ينبغي لنا أن نُكيِّف هذا المُصطلح لاستعماله في علم النفس الإدراكي؟ في الإمكان أن نُعطي جوابين مُختلفين جداً. ففي أحد المُقْتَرَبين يُعَدُّ المفهوم المنطقي للتأكيد مفهوماً سيكولوجياً جيداً بوضعه الحالي، فنظام المنطق هو أُنْمُوذج وافٍ سيكولوجياً بصورة عامة. وكل ما نحتاجه هو أن نُبدل فكرة التأكيد الموضوعية بنظير ذاتي: مثلاً نظام يُخصِّص للتمثيلات قِيَمَ احتمالٍ ذاتية. ولنُسَمِّ هذا بالمذهب المنطقي.

وفي المُقْتَرَب الآخر، فإن المفهوم المنطقي للتأكيد ينبغي أن يُرْفَض لا أن يُعَدَّل أو يكيَّف. إن تفسير مَقدرتنا على الحُكم على درجة احتمال صدق فرضيةٍ ما، ينبغي أن لا يكون بمَعايير نظام يُخصّص للافتراضات قيم احتمال ذاتية، بل بمَعايير قوة غير منطقية من صِفات الافتراضات وهي: ما نُسمِّيه مجازياً بـ(قوة strength) تلك الافتراضات. ولنُسَمِّ هذا المذهب بالمذهب غير المنطقي أو الوظيفي. وهذا هو المُقْتَرَب الذي نُريد أن نستقصيه.

وحسب المذهب المنطقي، يتكوَّن كلُّ افتراض صادق من تمثيلين. الأول هو تمثيل لحالة أو وضع مُعَيَّن - كما في (7أ) مثلاً، والآخر هو تمثيل لقيمة تأكيد التمثيل الأول - كما في (7ب) مثلاً.

7. (أ) جَيْن تُحبُّ الكافيار.

(ب) قيمة تأكيد (أ) هي 0.95.

كيف يتمّ التوصّل إلى هذين التمثيلين؟ إن التمثيل الأول- حسب قولهم- هو من إنتاج أو من مُخْرَجات عملية إدراكية غير منطقية هي بناء الافتراض أو تكوينه. أما الآخر، فهو من إنتاج عملية حساب منطقي يتناول الافتراض المطلوب تأكيده كمُدْخَلات من ناحية، ويتناول البيِّنة أو الدليل المُتوافر من ناحية أُخرى. وحين تتوافر بَيِّنة جديدة أو دليل جديد فقد يحصل حساب منطقي جديد قد يُؤدّي إلى رفع أو خَفْض قيمة التأكيد لافتراض ما. وبحسب هذا المذهب، قد تكون فكرة (قيمة التأكيد) شيئاً أساسياً، أمّا قُوّة الافتراض - إن كانت تستحقّ النقاش على الإطلاق - فتُحدّدها قُوّة تأكيد ذلك الافتراض. [77]

أما المذهب الوظيفي، فيرى أن الافتراضات الحقيقية تتكوَّن من تمثيل واحد فقط مثل (7أ). وقُوّة الافتراض هي نتيجة لتاريخ مُعالجته، ولا يُمكن تفسيرها بمَعايير مفهوم (التأكيد) المنطقي. وبحسب هذا الفهم، تكون قُوّة الافتراض صفة شبيهة بدرجة مُتاحيَّته أو سُهولة مناله accessibility. فالافتراض الأسهل منالاً هو الافتراض الأسهل تذكُّراً. فمثلاً بالنسبة لغالبية قُرّائنا الذين يفترضون (8) و(9)، تكون (8) أسهل منالاً من (9):-

8. القاهرة هي العاصمة الحالية لمصر.

9. طِيبة كانت عاصمة مصر في عصر السُلالة العشرين.

فمن الواضح أن هذا الفرق لا ينبغي أن يُفسَّر بالاحتكام إلى تمثيلين من المرتبة الثانية يُخصِّصان درجتين مُختلفتين من المُتاحيَّة أو سُهولة المنال إلى كل من (8) و(9). إن الرأي الأكثر قَبولاً هو أنه- نتيجة لنوع من التعوُّد- كلَّما زادت مُعالجةُ تمثيلٍ ما، أصبح أسهل منالاً. ومن هنا، فكلَّما زادت كمية المُعالجة التي يتطلّبها تكوين افتراضٍ ما، وكلما زاد تكرار الوصول إليه بعد ذلك، زادت إتاحته وسُهولة مناله.

وبالطريقة نفسها، فإن قُوّة الافتراض الابتدائية قد تعتمد على كيفية اكتسابه. فمثلاً، الافتراضات المبنية على أساس تجربة إدراكيحسية واضحة، تميل إلى

كونها قوية جداً. والافتراضات المَبْنية على أساس قَبول كلام شخصٍ ما، تكون لها قُوّة متناسبة مع ثِقة الفرد بذلك المُتكلّم. وقُوّة الافتراضات التي يتمُّ التوصُّل إليها بالاستنباط تعتمد على قُوّة المُقَدِّمات المنطقية التي استُنْبطت منها: ومن ذلك الحين فصاعداً قد تزداد قُوّة الافتراض كلَّما ساعد الافتراض في مُعالجة معلومات جديدة، وتنقص كلَّما زاد في صُعوبة مُعالجة مَعلومات جديدة. وعلى هذا الرأي، فإن هذه الاختلافات في القوة ليست موضوعاً لحساب منطقي خاص، ولا نتيجة له، بل هي تظهر كنواتج ثانوية لعمليات إدراكية مُتنوعة استنباطية وغير استنباطية.

وههنا مثال توضيحي غير رسمي: أخبرتني (جَيْن) نفسها بأنها تُحبّ الكافيار، وليس لديَّ ما يدعو إلى الشكّ في كلامها. لذلك فأنا أقبل الافتراض (7أ) بقوة. وفي إحدى المُناسبات أُشاهد (جَيْن) تأكل الكافيار وعلى وجهها ابتسامة عريضة. في هذه الحالة يُساعدني افتراضي في فهم هذه الحقيقة، ونتيجة لذلك يُصبح أقوى من ذي قبل. ولكن في مُناسَبة أُخرى، أرى (جَيْن) ترفض الكافيار المُقدَّم لها؛ في هذه الحالة لا يكون الوصول إلى افتراضي بأنها تحب الكافيار خالياً من الدعم لهذه الحقيقة فحَسْب، وإنما سيجعلها أصعب على الفهم. ونتيجة لذلك، يصبح الافتراض أضعف، غير أني لا أُعالج تمثيلاً لقيمة [78] التأكيد في (7أ) في أي مرحلة من المراحل. إن قوة (7أ) تثبت وتتفاوت بوصفها ناتجاً ثانوياً لعمليات أُخرى، ولا تحتاج إلى تمثيل مُطلقاً، لكي توجد أو تتفاوت.

لكن هذا ليس كل ما في الأمر. صحيح أن صِفات التمثيل الوظيفية كدرجة المُتاحيَّة (سهولة المنال) accessibility أو القوة strength لا تحتاج أن تُصَوَّر في العقل لكي تُوجَد أو تتفاوت أو تُؤثّر في العمليات الإدراكية، لكنّها يُمكن أن تُمَثَّل. والناس يمتلكون حَدْساً بشأن درجة المُتاحيَّة أو سُهولة المنال لمُختلف الافتراضات، وقد احتكمنا إلى مثل هذا الحَدْس بشأن المِثال (8) - (9) آنفاً. وبالطريقة نفسها، فإن لدى الناس حَدْساً بشأن قُوّة افتراضاتهم، وهم قد يُعبِّرون عن هذا الحَدْس بطريقة مُختلفة، فهُمْ قد يقولون أشياء مثل:

10. أنا مُتأكد تماماً أن (جَيْن) تُحبّ الكافيار.

11. أنا أعتقد جازماً أن (جَيْن) تُحبّ الكافيار.

12. ما شاهدته يؤكِّد افتراضي أن (جَيْن) تُحبّ الكافيار.

13. يبدو لي أن احتمال أن (جَيْن) تُحبّ الكافيار أُرجّح من احتمال أنها تُحبّ المَحار.

وخلف أشكال التعبير هذه تقع فرضية ضمنية. فنحن نُسلِّم كتحصيل حاصل بأن هناك تناسباً بين قُوّة افتراضاتنا واحتمال صِدقها. أي إننا نَثِق بأن آلياتنا الإدراكية تُقوِّي أو تُضعِف افتراضاتنا بصورة سليمة إبستيمولوجياً (معرفياً): فنحن نَثِق بأن تمثيلنا للعالم وافٍ بالمُراد من هذه الناحية كما في النواحي الأُخرى. ونتيجة لذلك، فإن الحَدْس بشأن قُوّة افتراضاتنا يتم التعبير عنه بوصفه حَدْساً بشأن درجة تأكيدها. وأمثلة الحَدْس هذه هي فِعلاً افتراضات بشأن افتراضات، ويُمكن مُعالجتها بوصفها كذلك. وغالباً ما تكون افتراضات بشأن تغيُّرات في افتراض مُفرد كما في (12)، أو بشأن القُوة النسبية لأزواج من الافتراضات، كما في (13). وفي بعض الحالات يبدُو من المقبول ظاهرياً أن مثل هذه الافتراضات تُؤدّي وظيفة إدراكية حقيقية: على سبيل المِثال في المُحاولات الواعية لحلِّ التناقض عن طريق معرفة أيٍّ من الافتراضين المُتناقضين أكثر احتمالاً للصِّدق.

بحسب المذهب المنطقي، تعتمد سلامة افتراضاتنا على مقدرتنا على القيام بتدقيق حسابي لقيمة التأكيد في كل افتراض. وبحسب المذهب الوظيفي، فإن سلامة افتراضاتنا - إلى الحدِّ الذي تكون فيه سليمة - تعتمد على امتلاكنا لآليات إدراكية مُتناغمة ومُتوافقة مع العالَم الذي نَحيا فيه بحيث إن قُوّة افتراضاتنا تتناسب مع احتمالية صدقها. وبمُوجب المذهب المنطقي، يكون تمثيل قيمة تأكيد افتراضٍ ما وجهاً من وجوه ذلك الافتراض؛ إنه ناتج عملية منطقية تجري على كلِّ افتراض. أما في المذهب الوظيفي، فإن تمثيل درجة تأكيد افتراضٍ ما هو افتراض آخر. إنه عُموماً ناتج لعملية حَدْس بشأن أحد تأثيرات تاريخ مُعالجة ذلك الافتراض. إن [79] بإمكان الافتراضات أن تُوجد من دون أن نقوم بتمثيلٍ لدرجة تأكيدها أبداً.

لا المذهب المنطقي ولا الوظيفي تمَّ تطويرهما إلى الحدِّ الذي يُمكن فيه اختبارهما بصورة فعَّالة. لكن مع ذلك هما مُختلفان بما يكفي للقيام ببعض المُقارنات التجريبية. وسنُحاول أن نُبَيِّن أن هذه المُقارنات تُرجِّح تفضيل المذهب الوظيفي.

إن حَدْسنا الواعي بشأن قُوّة الافتراضات لا يُزوِّدنا إلا بأعمِّ الأنواع من الحُكم المطلق absolute. فنحن قد نُفكّر بافتراضٍ مُعَيَّن بوصفه أكيداً (صادقاً)، أو قوياً جداً (مؤكَّداً بدرجة عالية جداً) أو قوياً (مُؤكّداً بدرجة عالية) أو ضعيفاً (مُؤكداً بدرجة قليلة)، لكن الحدود الفاصِلة بين هذه الأصناف غير واضحة. فما لم نكُنْ مُدرَّبين جيداً في المنطق الاستقرائي، لن تكون لدينا أصناف فرعية للتعبير عن أحكام مُطلقة أكثر دقّة. لكن من ناحية أُخرى، في إمكاننا غالباً أن نقوم بأحكام مُقارنة comparative أكثر دِقّة بكثير. فعلى سبيل المِثال، قد نَعِي أن دليلاً أو بَيِّنة ما قد قوَّتْ افتراضاً ما، حتى وإن بقي ذلك الافتراض في نفس الصِّنف المُطلَق: مثلاً، إنه كان قوياً من قَبْل وهو ما زال قوياً، لكننا نعتقد أنه أصبح أقوى من قَبْل. لكن ليس كل الأحكام المُقارَنة مُتساوية في السُّهولة. فإذا كان افتراضان غير مُترابطين على الإطلاق، وإذا كانا ينتميان إلى الصِّنف العام والإجمالي نفسه - صنف القوي مثلاً - فإنهما يُصبحان مُستحيلين على المُقارَنة. لنتأملْ (14) و(15):

14. (جَيْن) تُحبّ الكافيار.

15. المطاعم الهندية في (تشلسي) أكثر من المطاعم الصينية.

فالشخص الذي يعتقد بـ(14) و(15) بقُوّة، قد يجد من الصعب أو المُحال الإجابة عن السؤال القائل: هل تعتقد أن احتمالية كون (جَيْن) تُحبّ الكافيار أقوى من احتمالية كون المطاعم الهندية في (تشلسي) أكثر من المطاعم الصينية؟

لا يبدُو لنا من المقبول أن البشر قد يمتلكون نظاماً لأجل حساب قوة الافتراض وتمثيلها، نظاماً لاشُعورياً تماماً، وفي الوقت نفسه أكثر حذلقةً من أيِّ شيء يَنعكس على حَدْسهم الشعوري. لذلك، فنحن نرفض احتمال أن يقوم الفرد لاشُعورياً بحساب قِيَم التأكيد بواسطة ذلك النوع من الحسابات الرقمية الذي

يقول به المناطقة، في الوقت الذي لا يكون بإمكانه القيام بذلك شعورياً[8]. نخلص من هذا- وبصورة أكثر عُموماً- إلى أن قُوّة الافتراض لا يمكن أن تُقدَّر أو تُحْسَب بصورة كمّية: أي بلغة (كارنَب 1950 Karnap) هي قيمة مُقارنة وليست قيمة كمّية.

وفي رسالته (1950) بشأن الاحتمالية الذاتية (وهو اصطلاح آخر لدرجة التأكيد المحسوبة) - يُباين كارنَب بين المفاهيم التصنيفية classificatory والمُقارنة comparative والكمية quantitative على الوجوه الآتية*.

المفهوم التصنيفي يضع شرطاً ضرورياً وكافياً لعضوية الصِّنف. فالعدد الصحيح integer مثلاً يكون إما أوّلياً prime (إذا لم يكن قابلاً للقسمة من غير باقٍ على أيّ عدد كامل سوى نفسه أو الواحد) أو لا يكون أوّلياً.

[80] أما المفهُوم المُقارَن فهو الذي يَبرز في الأحكام المُقارَنة. فعلى سبيل المِثال، بعض الأشياء أدفأ من بعضها الآخر، وبعض الأصوات تبدُو أعلى من غيرها، وبعض الأطعمة ألذّ من غيرها، وهَلُمَّ جَرّاً. وبعض المفاهيم التصنيفية لها نظائر مُقارِنة، لكن ليس كلّها كذلك، فمثلاً الصفة: (مُكَفْأن caffeinated)** هي في آنٍ واحد مفهوم تصنيفي (فالمادة إما تحتوي أو لا تحتوي مادة الكافيين) وهي كذلك مفهوم مُقارَن (بعض المواد تحتوي كافيين أكثر من بعضها الآخر). لكن مفهوم (الأولي) ليس فيه تأويل مُقارَن: فالأعداد لا يمكن أن تكون أكثر أو أقل أوليةً.

---

(8) لا بل حتى حين يكون قادراً على القيام بذلك شُعورياً، كما تُثبت بحوث (كانمَن) و(تفيرسكي Kahneman, Tversky).

* يجدر الذكر أن مفهومي (التصنيفي) و(المُقارَن) كانا معروفين عند المناطقة المسلمين باسم (المُتواطئ) و (المُشكِّك)، على التوالي. يُنظر **مِعْيار العلم** للإمام الغزالي، مثلاً. [المترجم].

** قمتُ باشتقاق هذه الكلمة من (الكافيين)، بمعنى (مضاف له مادة الكافيين أو البُنِّين) وهي مادة توجد في القهوة أو البُن. [المترجم].

ومفهوم (كارنَب) الثالث - المفهوم الكَمِّي- يَبرز في المُقارنات الرقمية. فالمسافة على سبيل المِثال هي مفهوم كَمِّي، لأن في إمكاننا ليس أن نقول إن (لندن) أبعد عن (أدنبرة) ممّا هي عن (أُوكسفورد) فحَسْب، وإنما بإمكاننا أيضاً أن نقيس المسافة بالأميال أو الكيلومترات، وبذلك نقول بكم تزيد المسافة بين (لندن) و(أدنبرة) على المسافة بين (لندن) و(أُوكسفورد). لكن - كما يُبيِّن (كارنَب) - ليس لكل مفهوم مُقارَن نظير كَمّي. فعلى الرَّغم من أننا قد نعرف أن طعاماً ما ألذّ من طعام آخر، إلا أنه لا تُوجد طريقة واضحة لقياس لذّة طعامٍ ما، ومن ثم لقياس كَمْ يَفْضُل طعامٌ ما طعاماً آخر.

إن وجود مقياس رقمي موضوعي يُسهِّل علينا تكوين أحكام مُطلقة دقيقة، وكذلك مُقارَنة الأشياء غير المُتشابهة، مثلاً عمر طفل مع عمر سيارة، أو المسافة من ساحة (الطرف الأغر) إلى قصر (بكنغهام) مع المسافة من سفح جبل (أفرست) إلى قِمّته. أما في الحالات التي ليس فيها مقياس رقمي، فإن الأحكام المُطلقة تُصبح عامة وإجمالية، ومُقارنة الأشياء غير المُتشابهة تُصبح أصعب بكثير. مثلاً، قد يُمكن للمرء أن يقول إن نوعاً من الشمبانيا أطيب طعماً من نوع آخر، أو أن نوعاً من الكافيار أطيب من نوع آخر، لكنه لا يستطيع أبداً أن يقول إن كانت شمبانيا مُعيَّنة أطيب طعماً من كافيار مُعيَّن.

وحتى في الحالات التي يوجد فيها مقياس رقمي موضوعي، فإن ذلك لا يعني أن مثيلاً أو نظيراً داخلياً له يُستعمَل في المُقارَنات العقلية. فمثلاً، حين نُحسّ أن الحقيبة تُصبح أثقل كلَّما حملناها مُدّة أطول، فإن هذا الشعور - في أغلب الظن- لا يكون على أساس أيّ افتراض بأن وزن الحقيبة فعلاً يزداد أُوقياتٍ أو أرطالاً في أثناء مُواصلتنا السير. وبالطريقة نفسها، فإن مُقارنات حرارة الأشياء غير المُتشابِهة كمُقارَنة السائل بالصُّلب مثلاً أو الصُّلب بالغاز، تكون أصعب بكثير من مُقارنات حرارة الأشياء المُتشابهة. وهذا يُوحي لنا بقُوّة أن الأحكام الاعتيادية بشأن الحرارة ليست مَبْنية على أساس نظير داخلي لمقياس درجات الحرارة.

إن الصُّعوبات في مُقارَنة الأشياء غير المُتشابهة، يصعب تفسيرها إذا

افترضنا استعمال مقياس رقمي. وحيث تبرز الصُّعوبات يبدُو من المعقول أكثر أن نفترض أنَّ ما يجري استعماله ليس مقياساً رقمياً، وإنما هو استكشافٌ بالتجريب (heuristic) (مبنيٌّ على أساس عمليات مُزاوجة، مثلاً) ومن النوع الذي ينطبق على الأشياء المُتشابهة فحَسْب: مثلاً، مقارنة طعم عِدّة عيِّنات من الكافيار، وحرارة سوائل مُتنوِّعة وقُوّة عدة افتراضات مُترابطة المُحتوى.

[81] وهكذا، فإن أداء البشر في مقارنة قُوّة الافتراضات غير المُتشابهة، هو دليل قوي على أنَّ القُوّة - بوصفها مفهوماً نفسياً أساسياً يُطَبَّق على الافتراضات- هي مفهوم مُقارَن وليس كميّاً. وهذا يتناسب مع المذهب الوظيفي بصورة أفضل بكثير من تناسبه مع المذهب المنطقي. فبمُوجب المذهب الوظيفي تكون أحكام ومُقارنات القوة حَدْساً تأملياً استنباطياً تماماً مثل أحكام ومُقارنات الذوق والألم ودرجة المُتاحيَّة (سهولة المنال)، وهي جميعاً مفاهيمُ مُقارَنة كما هو واضح. وبالطبع، فإن هذا لا يُفسِّر لنا كيف تجري هذه الأحكام والمُقارنات، لكنه يجعل مشكلة درجات التأكيد واحدة من مشاكل عديدة فلا تتولَّد لدينا مُشكلة جديدة. لكن المذهب المنطقي من الناحية الأُخرى، يقتضي تخصيص قيمة تأكيد مُطلقة لكل افتراض. وهذا يُولِّد لدينا مُشكلتين جديدتين: فما دامت المُقارنات الدقيقة مُمكنة في بعض الحالات، لماذا لم تكن مُمكنة دائماً؟ ولماذا تكون أحكامنا الواعية المطلقة بخصوص القوة، عامة وإجمالية؟

وفي الإمكان أن نحصل على حُجَج أُخرى لدعم المذهب الوظيفي من دراسة للأخطاء المنطقية التي يرتكبها أفراد عيِّنة البحث عند تقييمهم لدرجات التأكيد[9]. ونحن على وعي بأن لا هذه الحُجَج الإضافية ولا الحُجَج التي قدّمناها تتّسم بالقطعية. وما نأمل أن نكون قد بيَّناه إلى حدِّ الآن، هو أن المذهب الوظيفي يتميّز ببعض المَقْبولية والصِّدق الابتدائي، وأنه قد يستحق المتابعة والبحث.

---

(9) انظر (كاهنمن وسلوفك وتفيرسكي 1982) وبخاصة الفصول (1)، (34)، (35).

وبمُوجب المُقْتَرب الوظيفي، يجب تفسير نجاح الاستدلال البشري غير البُرهاني ليس بالاحتكام إلى عمليات تأكيد الافتراض المنطقية، وإنما إلى القُيود التي تحكم بناء الافتراضات واستغلالها. إن الافتراضات الحقيقية تُكْتَسَب من أربعة مصادر هي: الإدراك الحسي، وفَكّ التشفير اللُّغوي، والافتراضات ومُخَطَّطات الافتراضات المَخْزونة في الذاكرة، وأخيراً الاستنباط. في المُتبقّي من هذا القسم، سنَبحث بإيجاز في كيفية تكوين أو بناء الافتراضات من هذه المصادر الأربعة، وكيفية اكتسابها لدرجةِ قوةٍ ابتدائية.

إن الآليات الإدراكيحسية تُعيِّن للمُنَبِّه الحسّي تشخيصاً تصوّرياً عن ذلك المُنَبِّه، مثلاً:

16. هذه زهرةُ أوركيد.

17. جرسُ الباب يدقُّ.

19. الرصيفُ مُبتلّ.

في ظُروف الإدراك الحسي الاعتيادية، تُصبح هذه الأوصاف الأوّلية للمُنبِّهات، افتراضات قوية، والسبب في كون هذه الافتراضات صحيحة يعود إلى كون آليات الإدراك الحسي البشري، هي نتيجة لعملية تطوّر بيولوجي طويلة، وأنها مُتكيّفة بصورة جيدة للمُهمّة المُكلَّفة بها.

إنَّ آليات المُدْخَلات اللُّغوية تُعيِّن للنَّمط المُعيَّن من المُنَبِّهات الحسية، صيغةً منطقية. وقد لاحظنا أن الصِّيَغ المنطقية التي يستعيدها فَكّ الشفرة تُقَصِّر عن أن تكون قَضَوية بصورة تامة، وأنها حتى حين تُكمَّل لتكون صِيَغاً قَضَوية فهي تُقصِّر عن أن تكون افتراضات حقيقية. لكن مع ذلك، فإن الصيغة القَضَوية التي [82] نصل إليها عن طريق إكمال الصِّيغة المنطقية للجملة المنطوقة، يمكن - بواسطة إجراء مُعتاد- أن تُدْمَج وتتكامل مع افتراض بشأن ما قالته المُتكلِّمة. فمثلاً، إذا سمعنا (بيتر) ينطق (19) في وقتٍ ما (و)، فإننا سنُفَسِّر شفرة كلامه بوصفه يمتلك

الصِّيغة المنطقية للجُملة (20)، التي بدورها يُمكن أن تُكمل لتُنتج لنا الصِّيغة القَضَوية (21)، التي بدورها يُمكن أن تُدمج وتتكامل مع مُخطَّط الافتراض في (22) لتُنتج لنا الافتراض (23):

19. لديي صُداعُنْ*.
20. لديَّ صُداعٌ.
21. لدى (بيتر) صداع في الوقت (و).
22. (بيتر) يقول إن . . . .
23. (بيتر) يقول إنّ (بيتر) لديه صُداعٌ في الوقت (و).

إن العمليات التي تُبْنَى بواسطتها الافتراضات وتُسْتَغَلّ، وكذلك كفاية تلك الافتراضات، ستُناقش بالتفصيل في الفصل (4).

الذاكرة التصوُّرية هي مخزن هائل من الافتراضات مثل (24) - (28):

24. السيارة في المرآب (الكراج).
25. (لاري) فيلسوف.
26. الأوركيد زهورٌ نادرة.
27. حين تكون درجةُ الحرارة في الخارج أقلَّ من خمس درجات مئوية، فإن البِرْكَة تتجمد.
28. الفلاسفة مُثيرون للاهتمام.

ونحن نفترض أنَّ الذاكرة أيضاً تحتوي مُخطَّطات افتراض، أيْ صِيَغاً

---

* هذه الكتابة تقابل اللفظ المنطوق الذي أورده المؤلفان في النص الأصلي. وقد تقدّم في الفصل الأول القسم (2) مثال مشابه. [المترجم].

منطقية يُمكن تكميلها لنحصل على صيغ قَضَوية بالهيئة المُناسِبة للافتراضات الحقيقية[10]. لذلك، فإن مُخطَّط الافتراض (29) يُمكن أن يُكمل ليُنتج لنا الافتراض (30) ومُخطَّط الافتراض (31) يُمكن تكميله ليُنتج لنا الافتراض (32):

29. درجة الحرارة في الخارج هي. . . . . درجة مئوية.

30. درجة الحرارة في الخارج هي ست درجات مئوية تحت الصفر.

31. إنَّ . . . . (أعزب/ متزوج/ مُطَلَّق/ أرمل).

32. إنَّ (لاري) أعزب.

ويبدو أيضاً أنه حين تُوَازي الافتراضاتُ المُتوافرةُ مُخطَّطاً مُعيَّناً، فإنَّ المُخطَّطات ذات الصِّلة تُستعَمَل لاستنتاج افتراضات إضافية. فمثلاً، حين نقوم بافتراضات من نوع (33)، فإن افتراضات من نوع (34) و(35) ستحضر إلى الذهن اعتيادياً، كما يبدو.

(10) على أية هيئة أو شكل يتمّ خَزْن مُخطَّطات الافتراض في الذهن؟ هي في الإمكان أن تكون جُزءاً لا يتجزّأ من الافتراضات الصادقة التي تقول إن تكملةً أو تتمةً ما للمُخطَّط صحيحةٌ أو رُبّما صحيحة. أو هي في الإمكان أن تُخْزَن بوصفها افتراضات صادقة وقَضَوية بصورة تامة، لكن مضمونها العملي ضعيف جداً، والتي لا تُحقّق الصِّلة إلا حين تتمّ تقويتها بإضافة عناصر جديدة. فعلى سبيل المثال، في الإمكان خَزْن مُخطَّط الافتراض (29) على شكل (أ) أو (ب).

(29) درجة الحرارة في الخارج هي ـــــ درجة مئوية.

(أ) بالنسبة لعددٍ ما (ع) يكون من الصادق "أن درجة الحرارة في الخارج هي (ع) درجة مئوية".

(ب) درجة الحرارة في الخارج هي بعددٍ ما، من الدرجات المئوية.

وما دمنا لا نملك حُجَجاً تستند إلى مبادئ مُعيَّنة لمصلحة أيّ من الشكلين، أو أيّ من الأشكال أو الصِّيَغ الأخرى التي يُمكن تحليلها، فإننا سنترك هذه المسألة ولن نُتابعها.

33. إذا (ق)، فإذن (ك).

34. إذا (ليس ق)، فإذن (ليس ك).

35. إذا (ك)، فإذن (ك لأن ق)

[83] لذلك، فإن تكوين الافتراض (36) سيُؤدّي اعتيادياً إلى حضور الافتراضين (37) و(38) إلى الذهن:

36. إذا كان (فايدو) مسروراً، فإنه يهزّ ذيله.

37. إذا كان (فايدو) غير مسرور، فإنه لا يهزُّ ذيلَه.

38. إذا هزَّ (فايدو) ذيلَه، فإنه يفعل ذلك لأنه مسرور*.

الافتراضات المُستحضَرة أو المُستعادة من الذاكرة تأتي على درجة مُعيَّنة من القُوّة. والافتراضات المُكوَّنة بواسطة تكميل مُخطَّطات افتراض تأتي بمقبولية ابتدائية قد تجعلها جديرة بالمُعالجة. إن قُوّتها اللاحقة تعتمد على تاريخ مُعالجتها اللاحق.

وإذا افترضنا وجود مجموعة من الافتراضات كمُقَدِّمات منطقية، فإننا نستطيع أن نستنتج افتراضات إضافية كنتائج لعملية استنباطية. فعلى سبيل المِثال، يُمكن استنتاج الافتراض (39) من (16) و(26):

16. هذه زهرة أوركيد.

26. الأوركيد زهور نادرة.

39. هذه زهرة نادرة.

وبالطريقة نفسها في الإمكان استنتاج (40) من الافتراض (25) و(28):

25. (لاري) فيلسوف.

---

* لا يُخفى على المُطّلعين على علم أُصول الفقه الإسلامي أن الافتراض في (37) هو (دلالة مفهوم مُخالفة) وأن الافتراض في (38) هو (دلالة إيماء أو تنبيه) بالمصطلح الأُصولي. [المترجم]

28. الفلاسفة مُثيرون للاهتمام.

40. (لاري) مُثير للاهتمام.

والافتراض (41) يُمكن أن يُستنتَج من (27) و(30):

27) حين تكون درجة الحرارة في الخارج أقل من خمس درجات مئوية، فإن البركة تتجمَّد.

30. درجة الحرارة في الخارج هي ست درجات مئوية تحت الصفر.

41. البركة مُتجمّدة.

سنُحاول أن نُثبت أن تكوين الافتراضات بواسطة الاستنباط، هو العملية الأساسية في الاستدلال غير البُرهاني، وسنبيِّن كيف أن الافتراضات الجديدة تتوارث قوتها من الافتراضات المُستعملة في استنتاجها. لكن علينا أولاً أن نُولي العملية الاستنباطية نفسها بعض التفكير.

4 - القواعد الاستنباطية والمفاهيم:

إن المُعالجة الاستنباطية للمعلومات فيها الكثير من الصفة التلقائية اللاشُعورية والانعكاسية التي تُميِّز فكَّ التشفير اللُّغوي وعمليات المُدْخَلات الأُخرى. وما يُميِّز النِّظام الاستنباطي من أنظمة المُدْخَلات، هو أنه ينطبق على التمثيلات التصوُّرية وليس الإدراكيحسية: أي على تمثيلات لها صِيغة منطقية أو قَضَوية. إن ما يُميِّزه من الأنظمة المركزية الأُخرى هو نمط الحساب الذي يقوم به.

[84] يُمكن النظر إلى الحُجَج الاستنباطية من وِجهة نظر نحوية syntactic (حسابية) أو دلالية (semantic). لِنَقُلْ إنَّ علاقة اللُّزوم الدلالي entailment تلزم بين افتراضين (ق) و(ك) إذا وفقط إذا كان كل وضع مُمكن تصوّره يجعل (ق) صادقاً، فإنه كذلك يجعل (ك) صادقاً: أي إذا وفقط إذا لم يكن هناك وضع مُمكن تصوّره يكون فيه (ق) صادقاً و(ك) كاذباً. إن العلاقة دلالية في كونها

تتضمَّن إشارة إلى الأوضاع التي تُمثّلها افتراضات مُعيَّنة: أي الأوضاع التي تكوّن تمثيلاتها الدلالية. وبمُوجِب هذا التعريف فإن (42) تتضمن أو تستلزم (43) دلالياً طالما لا يُوجد وضع مُمكن تصوّره يكون فيه (42) صادقاً و(43) كاذباً:

42. التُّفاح يُزرَع في البساتين، والعنب يُزرَع في حقول الكروم.

43. التُّفاح يُزرَع في البساتين.

لِنَقُلْ إنَّ العلاقة النحوية للُّزُوم المنطقي implication تلزم بين افتراضين (ق) و(ك) بالنسبة لنظام استنباطي مُعيَّن إذا وفقط إذا كان أحد الافتراضين قابلاً للاستنباط من الآخر باستعمال القواعد الاستنباطية لذلك النِّظام. إن القاعدة الاستنباطية حساب يَنطبق على الافتراضات بفضل صِيغتها المنطقية. واللُّزوم المنطقي هو علاقة نحوية لكونها تلزم لمُجرّد الصِّفات الشكلية للافتراضات، ولا تتضمَّن إشارة إلى صِفاتها الدلالية. فعلى سبيل المِثال، أغلب أنواع المنطق المِعْياري تحتوي قاعدة (حذف الواو العاطفة) (*and*- elimination) التي تَنطبق على افتراضات من نوع (ق و* ك) لتُزوّدنا بنتائج من نوع (ق) أو نتائج من نوع (ك). ففي نظام فيه مثل هذه القاعدة، فإن (42) تستلزم (43) منطقياً.

هناك ترابط ضَروري بين اللُّزُوم المنطقي واللُّزُوم الدلالي بالمعنى الآتي في الأقل: إن فكرة القاعدة الاستنباطية نفسها لا يمكن أن تُوضَّح أو تُحلَّل بصورة صحيحة من دون الرجوع إلى فكرة اللُّزوم الدلالية. فمن الناحية الشكلية، إن القاعدة الاستنباطية هي حساب كأيِّ عملية حسابية أُخرى. وما يُميّزها من أنواع الحساب الأُخرى، هو كونها تُحافظ على الصِّدق (truth-preserving): أي حين تنطبق على افتراض ما، فإن النتائج التي تُزوّدنا بها تَرتبط مع المُقدِّمة المنطقية

---

* هذه الواو هي حرف العطف (and). [المترجم].

بعلاقة لُزوم دلالي. ومن هنا، فإن كل حالات اللُّزوم المنطقي هي أيضاً حالات لُزوم دلالي، لكن العكس ليس صحيحاً بالضرورة.

وعلى الرَّغم من أن أغلب أنواع المنطق المِعْياري، تهدف إلى الكمال من حيث المبدأ- أي إنها تهدف إلى نظام يكون فيه كل لُزوم دلالي مُفترض لُزوماً منطقياً أيضاً- فإنها عملياً تتجاهل حالات اللُّزوم الدلالي التي لا تعتمد على معاني طائفة محدودة من الروابط المنطقية، مثل (الواو العاطفة)، (أو)، (لا النافية)، (بعض) و(كل). فعلى سبيل المِثال، لا تُوجد في أنواع المنطق المِعْياري قاعدة استنباطية تستنتج لنا (45) من (44) على الرَّغم من أن (45) تلزم دلالياً من (44):

44. كلُّ العُزّاب سعداء.

45. كُلُّ الرجال غير المُتزوّجين سُعداء.

ولا يُوجد أيُّ داعٍ أو مُوجب لوجود تلك القاعدة من وِجهة النظر المنطقية الخالصة. فليس هناك تناقض في فكرة المنطق الناقص، كما هو الحال في فكرة [85] المنطق الذي لا تكون قواعده، في الأقل، إعادة تركيب جُزئية لعلاقات اللُّزوم الدلالي المُفترضة.

إن مسألة هل يمتلك البشر قواعد استنباطية كجُزء من جهازهم العقلي الأساسي، وإذا كان الأمر كذلك، فما تلك القواعد، هي مسألة لا تحظى باهتمام خاص من المَنَاطقة الخُلَّص. فالمَنَاطقة يهتمّون بطبيعة الأنظمة الاستنباطية القابلة للإدراك سواء أكانت مُتحقِّقة سيكولوجياً أم لا. غير أن تلك المسألة تُهمُّ كثيراً علم النفس الإدراكي عُموماً والنظرية الفعلياتية بشكل خاص. ونحن نفترض - كما يفعل أغلب المُشتغلين في هذا الحقل- بأن هناك مجموعة من القواعد الاستنباطية التي تُؤثّر تلقائياً في المُعالجة الاستنباطية للمعلومات. وهذا افتراض تجريبي يُمكن أن نسوِّغه على الوجوه الآتية.

أولاً، بالنسبة لأي كائن حيّ يمثِّل العالَمَ بمَعايير تصوّرية (مفهومية)، أي بمَعايير مجموعة من الافتراضات، فإن النِّظام الاستنباطي يُحقِّق اقتصاداً مهمَّاً في الخَزْن. فلو افترضنا وجود مجْمُوعة من القواعد الاستنباطية، فإننا نستطيع أن نستحضر أو نستدعي منها اللُّزومات المنطقية لأي مجموعة من الافتراضات بواسطة القواعد الاستنباطية، ولا حاجة إلى خَزْنها بصورة مُستقلة. وثانياً، بالنسبة لأيِّ كائن حَيٍّ مُهتمٍّ بتحسين تمثيله التصوُّري للعالم، فإن النِّظام الاستنباطي سيُجهِّز وسيلة لا تقوم باستنتاج التَّبعات والنتائج المُترتِّبة على إضافة افتراض جديد إلى التمثيل الموجود فحَسْب، وإنما تقوم أيضاً بضمان دِقّة أية نتائج تُستنبَط من المُقدِّمات الصحيحة ابتداءً. وثالثاً، بالنسبة لأيِّ كائن حَيٍّ مُهتمٍّ بدِقّة وصحّة تمثيله التصوُّري للعالم، فإن النِّظام الاستنباطي سيُجهِّز وسيلة لكشف أية تناقضات، ومن ثَمّ فأية أخطاء، في أيّ تمثيل موجود. لم يَقُمْ أحد إلى حدّ الآن بتطوير نظام استدلالي له قُوّة مُشابهة لقُوّة النِّظام الاستنباطي، ولا درجة وضوح مُوازية لدرجة وضوحه[11](ج).

إذن نحن نَفترض أن في صميم مَقدرة البشر على إنجاز الاستدلال البُرهاني التلقائي، هناك مجموعة من القواعد الاستنباطية: مجموعة من الحسابات التي تدخل في اعتبارها الصِّفات الدلالية للافتراضات بقدر ما تَنعكس هذه في صيغتها الشكلية فقط[12]. وحتى الآن لم نَقُلْ سوى الشيء القليل بشأن صيغة

---

(11) لكن هذا لا يعني النفي المطلق لإنشاء أو تطوير مثل هذا النظام في المستقبل: إذ إن (جونسن - ليرد 1983) يعطينا خلاصة لبرنامج بحث مصمَّم لإنشاء بديل لنماذج الاستدلال المبنية على أساس القواعد الاستنباطية.

(ج) من الجدير بالتأكيد أن النظام الاستنباطي المطروح في هذا الفصل مصمّم لا لشيء سوى توضيح إحدى الطرائق التي يمكن بها إنجاز الاستدلالات الاستنباطية. نحن بعيدون عن امتلاك ذلك النوع من الأدلة الذي يساعد في الاختيار من المدى الهائل من الطرائق الممكنة للقيام بالاستدلال الاستنباطي.

(12) وهذا يتفق تماماً مع النظرة العامة للأجهزة الإدراكية بوصفها أجهزة حسابية محضة، هذه النظرة التي يتم حالياً تطويرها في علم النفس الإدراكي. انظر (فودر 1980).

الافتراضات التي بفضلها تخضع الافتراضات لقواعد استنباطية. فيما يأتي سنضع خُطوطاً عامة وهي، وإنْ كانت ذات طبيعة تأمّلية، تَتَوافق - على حدّ علمنا - مع الأَدِلّة أو البيِّنات التجريبية المُتوافرة. وبعض هذه التأمّلات، تقتصر وظيفتها على بَيان أن ادّعاءاتنا العامة بشأن الاستيعاب اللُّغوي يُمكن أن تتحقّق نفسياً من حيث المبدأ، أما البعض الآخر فهو أكثر واقعية.

يبدُو من المعقول أن ننظر إلى الصِّيغ المنطقية - ولا سِيَما الصِّيَغ القَضَوية للافتراضات - بوصفها مُؤلَّفة من مُكوِّنات صغيرة تَكُوْن القواعدُ الاستنباطية متحسِّسةً لوجودها ولتنظيمها التركيبي (البِنيوي). وسنُطلق على هذه المُكوّنات اسم المفاهيم أو التصوُّرات concepts، فالافتراض إذن هو مجموعة مُركَّبة من المَفاهيم.

[86] إن المَفاهيم - شأنها شأن الصِّيغ المنطقية التي تحتويها- هي أشياء نفسية منظوراً إليها على مستوى مُجَرَّد إلى حَدٍّ ما. ومن الناحية الشكلية، نحن نفترض أن كل مفهوم يتكوّن من عنوان (label or address) يُنجز وظيفتين مُختلفتين تُكمل إحداهما الأُخرى. فهو أولاً يظهر كعنوان في الذاكرة، عُنوان يُمكن أن نَخْزن تحته أو نستدعي أنماطاً مُختلفة من المعلومات. وهو ثانياً قد يظهر كأحد مُكوِّنات صِيغة منطقية التي قد تكون القواعد الاستنباطية مُتحسِّسة لوجودها. وهاتان الوظيفتان تُكمل إحداهما الأُخرى على الوجه الآتي: حيث يظهر عنوانُ مفهومٍ مُعيَّن في إحدى الصِّيغ المنطقية التي تجري مُعالجتها، يُصبح من السهل الوصول إلى الأنواع المُختلفة من المَعْلومات المخزونة في الذاكرة تحت ذلك العنوان.

إن المَعْلومات التي يجوز خَزْنها في الذاكرة تحت عنوان تصوّر أو مفهوم مُعيَّن، تقع في ثلاثة أنماط مُتميّزة هي المنطقية logical والموسوعية encyclopaedic والمعجمية lexical. فالباب entry المنطقي لمفهومٍ ما، يتكوّن من مجموعة من القواعد الاستنباطية التي تنطبق على الصِّيغ المنطقية التي يكون ذلك

المفهوم أحد مُكوّناتها. أما الباب الموسوعي، فيحتوي مَعْلومات عن ما صَدَق extension المفهوم و/أو مدلوله denotation: أي عن الأشياء والأحداث و/أو الصِّفات التي تكون أمثلةً عليه. والباب المُعجمي يحتوي معلومات عن نظير ذلك المفهوم في اللُّغة الطبيعية natural language: أي الكلمة أو العبارة التي تُعبِّر عنه في اللُّغة الطبيعية. وبحسب هذا المفهوم إذن يكون العنوان التصوُّري أو المفهومي نُقطة الوصول إلى المعلومات المنطقية والموسوعية اللُّغوية التي قد نحتاجها في مُعالجة الصِّيغ المنطقية التي تحتوي ذلك العنوان. والآن نتناول كل باب من هذه الأبواب بالتسلسل.

يَتَكَوَّن الباب المنطقي من مجموعة من القواعد الاستنباطية، كل واحدة منها تَصِف بصورة شكلية مجموعة من افتراضات مُدْخَلة input assumptions، وافتراضات مُخْرَجة output assumptions: أي مجموعة من المُقدِّمات المنطقية والنتائج. إن أول ادّعاءاتنا الأساسية، هو أن القواعد الاستنباطية الوحيدة التي يُمكن أن تظهر في الباب المنطقي لمفهوم من المفاهيم هي قواعد الحذف* elimination rules الخاصة بذلك المفهوم. أي إنها تَنْطبق فقط على مجموعات المُقدِّمات التي يَرِد فيها ذلك المفهوم بصورة مُحدّدة، وتُنتج لنا فقط النتائج التي حُذِف منها ذلك المفهوم.

إن أنواع المنطق المِعْياري بلا استثناء تحتوي على مثل هذه القواعد. فقاعدة المنطق المِعْياري الخاصة بحذف الواو العاطفة، مثلاً، تتناول مُقدّمة مُفردة مُتَّصِلة (عاطفة) conjunctive كمُدْخَلات، وتنتج أحد مُكوّناتها المعطوفة كمُخْرَجات:

46. حذف الواو العاطفة And- elimination

* المَنَاطقة العرب يستعملون مُصطلح (الإسقاط) للإشارة إلى الحذف، لكني عدلتُ عن استعمال المصطلح التراثي تجنّباً لسوء الفهم. [المترجم].

(أ) المُدْخَلات: (ق وك)

المُخْرَجات: (ق)

(ب) المُدْخَلات: (ق وك).

المُخْرَجات: (ك)

أيْ إنها تَنطبق فقط على المُقَدِّمات التي يَرِد فيها مفهوم الواو العاطفة مذكوراً بصورة واضحة، وتُنتج نتائج أُزيل منها ذكر ذلك المفهوم. إن القاعدة المِعْيارية المُسَمّاة بـ (وَضْع المُقَدَّم) Modus Ponendo Ponens تتناول - كمُدْخَلات - زوجاً من المُقَدِّمات: واحدة شرطية والأُخرى هي مُقدَّم antecedent تلك الشرطية، وتنتج لنا - كمخرجات- تالي consequent تلك الشرطية:

47. وضع المُقدَّم Modus Ponendo Ponens. [87]

المُدخَلات: (1) (ق)

(2) (إذا ق فإن ك)

المُخرَجات: (ك)

أيْ أنها تنطبق فقط على المُقدِّمات التي يرد فيها مفهوم (إذا .. فإن) مذكوراً بصورة واضحة، وتنتج نتائج أُزِيلَ منها ذكر ذلك المفهوم. أما القاعدة المِعْيارية المُسَمّاة بـ (الوَضْع بالرَفْع) Modus Tollendo Ponens فتتناول - كمُدْخَلات - زوجاً من المُقَدِّمات: إحداهما قضية شرطية مُنْفَصِلة (disjunction) والأُخرى هي نفي لأحد حدَّي الانفصال (disjunct)، وتنتج لنا كمُخْرَجات - إثبات حدّ الانفصال الآخر:

48. الوَضْع بالرَّفْع Modus Tollendo Ponens

(أ) المُدْخَلات: (1) (ق أو ك)

(2) (ليس ق)

المُخْرَجات: (ك)

(ب) المُدْخَلات: (1) (ق أو ك)

(2) (ليس ك)

المُخْرَجات: (ق)

أيْ أنها تَنْطبق فقط على المُقَدِّمات التي يَرِد فيها مفهوم (أو) مذكوراً بصورة واضحة، وتُنتج نتائج حُذِفَ منها ذِكْرُ ذلك المفهوم. ونحن نَفترض أن الأبواب المنطقية للمفاهيم: (الواو العاطفة) و(إذا . . فإن) و(أو) على التوالي تحتوي على نُسخة من هذه القواعد.

إن أنواع المنطق المِعْياري تُميِّز بصورة جذرية بين مفاهيم مثل (الواو العاطفة) و(إذا . . فإن) و(أو) - التي تُعَدّ مفاهيم منطقية بالمعنى الصحيح للكلمة- ومفاهيم مثل (عندما) و(يعرف) و(يركض) و(أعزب) التي تُعَدّ مفاهيم غير منطقية. لكننا نتّبع تقليداً[13] آخر، فننظر إلى هذه المفاهيم الأُخرى باعتبارها تُحدِّد مضامين منطقية. أما مسألة أيّ المفاهيم فيه أو ليس فيه أبواب منطقية، وعلى أية قواعد تحتوي هذه الأبواب، وإلى أية أصناف طبيعية تنقسم المفاهيم من زاوية النظر الإدراكية، فهي كلها مسائل تحتاج إلى تحقيق أو بحث تجريبي. إلى حدّ الآن كل ما فعلناه هو أننا اقترحنا - كفرضيّة تجريبية- قَيْداً عاماً على صِيغة الأبواب المنطقية. وسنَستأنف هذه المسائل ونُتابعها في القسم (5).

أما النَّمط الثاني من الأبواب المُتعلّقة بالمفهوم، وهو الباب الموسوعي،

(13) انظر على سبيل المثال (كاتز 1973) و فودر 1981a) و (فودر، ووكر وباركس 1980).

فيحتوي على معلومات عن (ما صَدَق) (extension) ذلك المفهوم و/أو مدلوله: أي الأشياء والأحداث و/أو الصِّفات التي تكون أمثلة عليه. فعلى سبيل المِثال، الباب الموسوعي للمفهوم (نابليون) يحتوي على مجموعة من الافتراضات بشأن (نابليون)، والباب الموسوعي للمفهوم (قِطة) يحتوي على مجموعة من الافتراضات بشأن القِطَط، والباب الموسوعي للمفهوم (يُجادل) يحتوي على مجموعة من الافتراضات عن المُجادلة أو المُحاججة. لقد أُنجِز الكثير من العمل خلال الأعوام العشرة أو الخمسة عشر الأخيرة، حول تنظيم المعلومات المفهومية (التصوُّرية) في الذاكرة، وقد اقتُرِحَتْ نَماذج مُتنوّعة لوصف ما أطلقنا عليه اسم (الأبواب الموسوعية). وهذه النَّماذج النظرية تهدف إلى الإجابة عن أسئلة تخصّ بنية الأبواب أو تركيبها، والعلاقات بين أنماط الافتراضات [88] المُتنوّعة التي تَحتويها، والعلاقات فيما بين الأبواب نفسها. والعديد من النَّماذج التي تمّ اقتراحها تدمج أفكاراً مثل المُخطَّط الذهني schema أو الإطار frame أو الأُنْمُوذج الأصلي prototype أو السيناريو script.

إن القصد من هذه الأفكار، هو أن البشر ميَّالون بطبيعتهم إلى تكوين افتراضات وتوقّعات نَمَطية مُقَوْلَبة stereotypical عن الأشياء والأحداث التي تمرّ بهم بصورة مَكرُورة. فعلى سبيل المِثال، لدي فِكرة عن الحيوان الأليف النَّمطي التي تشمل الكلاب والقِطَط وتستبعد الفيلة والعناكب. يُعتقد أن هذه الافتراضات والتوقّعات النمطية تُخْزَن ويتمّ التوصل إليها كوحدة أو كُتلة "chunk"، بحيث تكون سهلة المنال جداً، وبحيث تُسْتَعمَل - في غياب أية مَعْلومات أُخرى مُحدَّدة- في مُعالجة القَوْلات التي تتحدّث عن الأشياء أو الأحداث المُرتبطة بها. لذلك حين أسمع أن جاري قد اشترى حيواناً أليفاً، فإني سأفترض أنه شيء من قبيل الكلب أو القِطّة وليس الفيل أو العنكبوت، إلا إذا وَرَدتني معلومات مُحدّدة بخلاف ذلك. ونحن لا نُريد أن نُجادل ضد أو مع أيّ أُنْمُوذج مُعيَّن من هذه النماذج. بل نَحن نُشاطرها نفس الفرضية الأساسية المشتركة فيها جميعاً وهي- بمُصطلحاتنا- أن المعلومات الموسوعية لا تحتوي على الافتراضات الحقيقية فحَسْب، وإنما أيضاً مُخَطَّطات أو قوالب الافتراض التي قد يُحوِّلها سياقاً مُناسباً

إلى افتراضات تامّة أو مُتكاملة[14].

من البديهي أن تُوجد اختلافات واضحة بما يكفي بين الأبواب الموسوعية والمنطقية. فالأبواب الموسوعية تتنوّع عادةً بحسب المُتكلّمين والأزمنة: فنحن لا نشترك جميعاً بنفس الافتراضات عن (نابليون) وعن القِطَط. فالأبواب الموسوعية مفتوحة وغير مُحدّدة: أي إن معلومات جديدة تُضاف لها باستمرار. ولا تُوجد نقطة مُحدّدة يُمكن القول عندها أن باباً موسوعياً أصبح كاملاً، ولا يُوجد حَدّ أدنى أساسي لا يُمكن بدونه القولُ إن المفهوم المُرتبط به قد تمَّ اتقانه. وعلى العكس من ذلك، فإن الأبواب المنطقية صغيرة ومحدُودة وثابتة نسبياً، فلا تتغيَّر بحسب المتكلِّمين والأزمنة: وهناك نُقطة مُحدَّدة يُصبح عندها الباب المنطقي للمفهوم تاماً وكاملاً، ولا يُمكن القول قبلها بأن المفهوم قد تمَّ إتقانه أبداً. لنفرضْ مثلاً أن أحد الأطفال لم يَدرك أن جُملة (ص يعرف بأن ق) تستلزم ثبوت (ق)، لذلك فهو يستعمل كلمة (يعرف) know بصورة مُتبادلة مع كلمة (يعتقد) believe. ففي هذه الحالة، نقول بأنه لم يُتقن المفهوم بعد. لكنه إذا فهم هذه النُّقطة المنطقية من دون أن يستطيع أن يجد في ذهنه مثالاً واحداً على شيء يقبل أن يُسمّيه معرفة، فإننا سنَعدُّ ذلك قُصوراً في الذاكرة أو التجربة (أو مُؤشّراً على الإمكانية الفلسفية)، وليس قُصوراً في الفهم.

التمييز بين الأبواب المنطقية والموسوعية يُوازي، من عِدّة وُجوه، التمييز التقليدي بين الحقائق التحليلية analytic والتركيبية synthetic، ذلك التمييز الذي كان مصدر جدل سيّء الصيت. لكننا لا ندَّعي وجود اختلاف أساسي بين نَمَطين من الحقيقة بقدر ما ندّعي أن المعلومات يجب أن تُمَثَّل في شكلين مُختلفين، وأن تعمل بطريقتين مُختلفتين إذا أُرِيدَ للتواصل أن يحصل بنجاح. إن هذا الادّعاء [89] كما يبدُو لنا غير قابل للجدل، في الأقل ضمن جو البحوث الجارية حالياً[15].

(14) لمُناقشة هذه الأفكار انظر (فينوغراد 1977 Winograd)، (منسكي 1977 Minsky) و(شانك وأبلسن 1977 Schank and Abelson).

(15) (كريكه 1972)، (بتنم 1975)، انظر كذلك (فودر 1982).

إن مُجمل إطار علم النفس الإدراكي المُتداول حالياً، يستند إلى تمييز بين التمثيل (الترميز) representation والحساب computation، الذي يُمثّل تمييزنا بين الافتراضات الموسوعية والقواعد الاستنباطية، حالةً خاصةً منه. فالمعلومات التي في الأبواب الموسوعية هي معلُومات تمثيلية: فهي تتكوّن من مجموعة من الافتراضات يجوز أن تجري عليها قوانين استنباطية. وعلى العكس من ذلك، فإن المعلومات التي في الأبواب المنطقية هي معلُومات حسابية: فهي تتكوّن من مجموعة من القواعد الاستنباطية التي تَنطبق على الافتراضات التي يَرِد فيها المفهوم المُرتبط بها. وليس المقصود أنه لا يجوز خَزْن المعلومات نفسها تارة بصيغة وتارة بصيغة أُخرى، أو بكِلا الصيغتين في آنٍ واحد. فمثلاً القواعد (46أ-ب) المذكورة آنفاً (قواعد حذف الواو العاطفة)، يُمكن أن تُوضع في الصِّيغة القَضَوية في (49)، ومن المُمكن جداً أن المرء قد يصدر (49) كوصف للممارسة الحسابية التي يقوم بها هو:

49. باستعمال قضية مُتَّصِلة (عاطفة) كمُقدّمة منطقية، يصحّ أن نستدلّ على أيّ واحد من المعطوفين كنتيجة.

فالقصد هو أن التمثيل والحساب عمليتان مُتمايزتان ومُتكاملتان شكلاً، ولا يُمكن لأي منهما أن تُوجد من دون الأُخرى، وكِلاهما ضَروريتان لحصول الفهم أو الاستيعاب. إن هذا التمييز هو الذي ينعكس على تمييزنا بين الأبواب المنطقية والموسوعية.

وكذلك من المُمارسات الشائعة في علم النفس الإدراكي المُتداول، التمييز بين مُحتوى فقرة مُعيَّنة من المعلُومات (الافتراض في هذه الحالة) والسِّياق الذي تُعالَج فيه. نحن نرى - بصورة عامة وإجمالية- أن مُحتوى الافتراض تُحدِّده الأبواب المنطقية للمفاهيم التي يحتويها، في حين أن السِّياق الذي يُعالَج فيه تُحدِّده - في الأقل جُزئياً- أبوابها الموسوعية. وهنا أيضاً ليس المقصود أنه لا يُمكن لنفس المعلومة أن تعمل تارةً كجُزء من مُحتوى الافتراض، وتارةً أُخرى كجُزء من السِّياق الذي يُعالَج فيه؛ وفي الحقيقة هناك ما يدعو إلى أن مثل هذه

التداخلات تحصل فعلاً. والمقصود هو أنه لكي يُفهم المُراد من الادّعاء بأن الافتراضات تُعالَج في سياق- ولا سيما ادّعاؤنا بأن صِلة أو مُناسَبة الافتراض يتمّ تحليلها بمَعايير التعديل الذي يجلبه الافتراض إلى السِّياق الذي يُعالج فيه- يجب أن يكون في الإمكان، من حيث المبدأ، التمييز بين مُحتوى الافتراض وسياقه. وهذا التمييز ينعكس على تمييزنا بين الأبواب المنطقية والموسوعية.

وهكذا، فإن التمييز بين الأبواب المنطقية والموسوعية شيء أساسي بالنسبة لإطارنا، وبالحقيقة، بالنسبة لأي إطار يبدُو لنا مقبولاً ولو بصورة ضئيلة. بَيْد أنه [90] تمييز شكلي وظيفي في المقام الأول، ولا يستلزم بالضَّرورة وجود نوعين من الحقيقة مُختلفين جوهرياً.

أما النَّمط الثالث من أبواب المفهوم وهو الباب المعجمي، فيحتوي معلُومات عن المُفردة المُعجمية التي تُستعمل للتعبير عنه في اللُّغة الطبيعية. ونحن نفترض أن هذا الباب يشمل ذلك النوع من المعلُومات النحوية والصوتية التي يحتويها، عادةً، الباب المعجمي لتلك المُفردة في النحو التوليدي: أي معلومات عن صِنفه النحوي (النظمي) واحتمالات التوارد (co-occurrence) والبِنية الصوتية، وهَلُمَّ جَرّاً.

إن كون المفاهيم تمتلك كِلا النوعين من الأبواب المنطقية والموسوعية يُزوّدنا بنُقطة اتصال بين عمليات المُدخَلات والعمليات المركزية، أي بين نظام المُدخَلات اللُّغوية والقواعد الاستنباطية للنظام التصوُّري المركزي. استحضار محتوى القَوْلة يتطلّب القُدرة على تشخيص الكلمات المُفردة التي تحتويها، وعلى استحضار المفاهيم المُرتبطة بها، وعلى تطبيق القواعد الاستنباطية المرتبطة بأبوابها المنطقية.

فنحن نفترض إذن أننا نحصل على معنى الكلمة من المفهوم المُرتبط بها (أو في حالة الكلمة المُشتركة، من المفاهيم المُرتبطة بها). وهذا سيُجيز لنا أن نتبنَّى مذهباً مُوحّداً بعض الشيء في مجال علم الدلالة المُعجمي. إن أغلب نظريات علم الدلالة المعجمي تُسلِّم بأن كل الكلمات - رُبّما باستثناء أسماء

العَلَم- لها معانٍ ذات هيئة واحدة. ثم تختلف تلك النظريات فيما بعد بالنسبة لماهية هذه الهيئة الشاملة والعامة. ونحن نُقرّ بإمكانية امتلاك الكلمات المُختلفة لمعانٍ ذات هيئات مُختلفة.

يرى أحد المذاهب التقليدية أننا نحصل على معنى الكلمة من تعريف يُعبِّر عن الشروط الضَّرورية بشكل مُفرد، والكافية بشكل جماعي لأجل أن تَنطبق على مدلولها. فعلى سبيل المِثال، يُمكن أن يكون تعريف كلمة (أُمّ) هو والدة female parent. وإذا كان الأمر كذلك، ففي الإمكان تمثليها عن طريق تعيين كلمة (أُمّ) بوصفها الباب المعجمي لمفهوم الوالد الأُنثى، أو عن طريق الربط بين مفهوم الأُمّ وقاعدة الحذف في (50) (حيث يُمثِّل ش وص خيوطاً خالية مُمكنة، من المُكوّنات) possibly empty strings of constituents.

50. قاعدة حذف الأُمّ mother - elimination rule

المُدْخَلات: (ش - أُمّ- ص)

المُخْرَجات : (ش - والدة- ص)

وبموجب هذا المذهب التقليدي، تكون أسماء العَلَم- وهي التي لا يُمكن أن نجد لها شُروط انطباق ضرورية وكافية- تكون مُختلفة عن غيرها بصورة جذرية: فهي تمتلك إشارة أو إحالة، لكنها لا تمتلك معنى. فمثلاً كلمة (هوميروس) لا يُمكن أن تُعرَّف على أنها مُؤلّف الإلياذة والأُوديسة ما دمنا لا نقع في التناقض إذا أنكرنا كونه مُؤلّفهما، ولا يُمكن أن نُعرِّفه على أنه رجل إغريقي (وهو تعريف ناقص بشكل فاضح على أية حال) ما دمنا لا نقع في التناقض إذا أنكرنا كونه إغريقياً أو كونه رجلاً وهَلُمَّ جَرّاً. وإذا كان الأمر كذلك، إذا كانت هناك كلمات لها إشارة أو إحالة ولكن ليس لها شُروط منطقية مُرتبطة بها، ففي [91] هذه الحالة أيضاً يُمكن لمُقْتَرِبنا أو مذهبنا أن يُعالجها بسهولة عن طريق ربطها مع مفاهيم تمتلك باباً منطقياً خالياً.

وقد جادل (سول كريبكه) Saul Kripke و(هيلري بتنم) Hilary Putnam بصورة خاصة ضد المذهب التقليدي، مُحتجَّيْن بأن أسماء العَلَم أبعد ما تكون عن كونها فريدة: فإشارتها أو إحالتها ثابتة بفعل التعميد الابتدائي وتتمّ إدامتها بواسطة سِلْسِلة عِلِّية (سببية) تربط كل مرات استعمالاتها المُعيَّنة بهذا الفعل الابتدائي. وهما يُؤكّدان بأن الشيء نفسه يصدق على مُصطلحات الأنواع الطبيعية في الأقل، مثل (المِلْح) و(الزرافة): فأنت تتعلّم معنى كلمة (مِلح) عن طريق اطّلاعك على عينات أُنْمُوذجية من المِلح وإخبارك بأنها تُسمّى (مِلحاً)؛ ومعلِّمك تَعَلَّمَ بالطريقة نفسها، وكل الاستعمالات الكفوءة لكلمة (مِلح) ترتبط بواسطة سِلْسِلة علِّية (سببية) بتعميد ابتدائي. صحيح أن الكيميائي قد يُزوّدنا بتعريف لكلمة (مِلح). لكن ليس من الضروري معرفة هذا التعريف العلمي لكي نستعمل كلمة (مِلح) بصورة صحيحة. وحين نُدرك هذا التعريف من الأفضل أن ننظر إليه بوصفه تابعاً للباب الموسوعي للمفهوم، أي بوصفه العِلْم بماهية المِلْح أكثر ممّا هو العِلْم بما تعنيه كلمة (مِلح). وإذا كانت هذه "النظرية العِلِّية للإحالة" صحيحة كلّياً، إذن يُمكن أن نُمثّل معاني مُصطلحات الأنواع الطبيعية في إطارنا، بمعايير مفاهيم ذات أبواب منطقية خالية وأبواب موسوعية ملائمة.

وبمُوجب النُّسَخ المُتنوّعة "لنظرية الأُنْمُوذج الأصلي"[16] أيضاً، يتحدّد معنى الكلمة ليس بواسطة مجموعة من الصفات المنطقية، وإنما بواسطة أُنْمُوذج ذهني عن الشيء الذي تُستعمل الكلمة للإشارة إليه. فأنت تمتلك أُنْمُوذجاً ذهنياً عن زرافة أُنْمُوذجية، مثلاً، فتستعمل كلمة (زرافة) للإشارة إلى الأشياء التي تُشبه أُنْمُوذجك. وإذا كانت معاني بعض الكلمات تُصوَّر بهذه الطريقة، إذن سيكون لها في إطارنا باب منطقي خالٍ وباب موسوعيّ يحتوي الأُنْمُوذج المطلوب[17].

---

(16) للاستعراض والمُناقشة، انظر (بُلْمَن 1983) Pulman، (كارستن 1984a).

(17) لقد اقتصرنا في تناولنا على المُحتوى القُضَوي للأبواب الموسوعية، لكن مع ذلك، ليس هناك أي سبب يدعو إلى عدم احتوائها - أو إتاحتها - لـ ''صور ذهنية''، ''images'' أو أية أنماط من الأشياء الذهنية التي يُمكن استعمالها بوصفها مصادر للمعلومات في التفكير المفهومي أو التصوُّري.

ومع ذلك يبدُو لنا أن كِلا النظريتين النظرية العِلِّية ونظرية الأُنْمُوذج الأصلي، قد تحكي جُزءاً من القصة فقط، وأن الصِّفات المنطقية قد تبقى تُؤدّي وظيفة حتى في أمثلتها المُفضَّلة- كالزرافات.. إلخ، وهذا يجعلنا نشعر بالتقارب مع المذهب الذي يدعو له (فودر) وزملاؤه[18]، والذي يفيد بأن معنى أغلب الكلمات لا يُمكن أن يُعرف بمَعايير مفاهيم بدائية، أو أن يتحلَّل إليها: فالحالات (أُمّ)، و(أعزب) وبعض الحالات القليلة التي يُستَشْهَد بها كثيراً، هي حالات استثنائية وليست أُنْمُوذجية في هذا الجانب. خُذْ مثلاً كلمة (أصفر) ولنفرضْ أنها يُمكن أن تُعرف بمَعايير مفاهيم بدائية، ولا شك في أن أحد هذه المفاهيم سيكون اللون. لكن ما المفهوم أو المفاهيم الأُخرى؟ خُذْ مثلاً الزرافة، ولنفرضْ أن الزرافة بمُوجب التعريف هي حيوان، ولنفرضْ أن التعريف يجعلها من ذوات الأربع إذا أردت. كيف ستُكمل التعريف بعد ذلك؟ إن أفضل ما تستطيع أن تفعله، كما يبدُو، هو أن تعرِّف (الأصفر) على أنه اللون الأصفر و(الزرافة) على أنها حيوان (أو من ذوات الأربع) من نوع الزرافة، لكن هذه ليست تعريفات صحيحة ما دامت تستعمل المفاهيم نفسها التي تزعم أنها تعرفها. إن النتيجة التي تُسْتَشَف من هذا هي أن معنى كلمة مثل (أصفر) و(زرافة) و(ملح) هي مفهوم غير قابل للتبسيط أو التحليل. ومثل هذه المفاهيم تمتلك صفات منطقية، لكن هذه الصفات لا ترقى إلى مستوى تعريف المفهوم. ويقترح (فودر) [92] وآخرون تمثيل هذه الصفات المنطقية بمَعايير مُسلَّمات المعنى meaning postulates. ويمكن بالسهولة نفسها تمثيلها بمعايير قواعد الحذف، مثلاً:

51. قاعدة حذف المِلح Salt - elimination rule

المُدْخَلات: (ش - مِلح- ص)

(18) (فودر، كارت/ووكر، باركس 1980) و (فودر 1981a) يُقاومون المذاهب التحليلية(*) التقليدية decompositionalist مثل (كاتز 1972) و (ملر وجونسن ليرد 1976) ولاستعراض وتقييم المُقْتَرب التحليلي انظر (جـ. د. فودر 1977).

(*) الأسم الأشهر للمذاهب التحليلية هو تحليل المُكوّنات componential analysis. [المترجم]

المُخْرَجات : (ش - مادة من صِنف مُعيَّن- ص)

52. قاعدة حذف الزرافة Giraffe - elimination rule

المُدْخَلات: (ش - زرافة- ص)

المُخْرَجات: (ش - حيوان من نوع مُعيَّن- ص)

53. قاعدة حذف الأصفر Yellow - elimination rule

المُدْخَلات: (ش - أصفر- ص)

المُخْرَجات: (ش - لون من درجة مُعيَّنة- ص)

إن إطارنا يسمح بوجود أبواب منطقية خالية، وأبواب منطقية ترقى إلى مستوى تعريف المفهوم بصورة صحيحة، وأبواب منطقية تقع فيما بين هذين الطرفين: أيْ أبواب تُزوّدنا ببعض الصِّفات المنطقية للمفهوم من دون تعريفه تعريفاً كاملاً. ونحن نُسلِّم بأن هذا المدى من الحالات المُحتملة يُوجد فعلاً في العقل البشري، أما كيف يتم استغلالها بالضبط، وإلى أي حدٍّ تكون المفاهيم الحقيقية مُوصَّفة منطقياً، فهي مسائل تحتاج إلى بحث تجريبي حسب رأينا. إن موضوع النقاش في حالة كل مفهوم هو: أية استدلالات استنباطية تُصبح مُمكنة بسبب وجود ذلك المفهوم في أحد الافتراضات؟[19]

في هذا القسم، حاولنا أن نُثبت بأن القواعد المُستعملة في الاستدلال الاستنباطي التلقائي هي قواعد حذف مُلْحَقة بالمفاهيم. لقد عاملنا المفاهيم بوصفها ثالوثات تتكوَّن من أبواب منطقية ومُعجمية وموسوعية محفوظة في ملف تحت عنوان. وبمعنى من المعاني، يكون التمييز بين العنوان والباب تمييزاً بين الشكل والمضمون (المحتوى)، لكون العنوان هو ما يظهر فعلاً في الصِّيغ المنطقية، وكون الأبواب المُختلفة تُوضح مضمونه المنطقي والمُعجمي والموسوعي. ومع ذلك، بمعنى آخر، فإن كل ما ناقشناه في هذا القسم، كان

(19) لمُناقشة مُثيرة للاهتمام لهذه المسائل، انظر (كارستن، **قيد الكتابة**).

صُورياً (شكلياً) بصورة محضة. إن الأبواب المنطقية هي مجموعات من القواعد الاستنباطية: أي عمليات صُورية (شكلية) تجري على الأشكال أو الصِّيغ المنطقية، أما الأبواب الموسوعية فهي مجموعات من الافتراضات: أيْ تمثيلات ذات صِيَغ منطقية. والأبواب المُعجمية هي تمثيلات ذات صِيَغ لغوية. وهكذا، فإن كل الأنماط الثلاثة من الأبواب مُتاحة للاستعمال في الوصف الحسابي لعملية الفهم أو الاستيعاب.

ومن حين لآخر، قد يكون الباب الخاص بمفهوم مُعيَّن خالياً أو معدوماً. فمثلاً، مفهوم مثل الواو العاطفة الذي ليس له (ماصَدَق) extension قد يُعْوِزُه باب موسوعي. وقد لاحظنا أن في الإمكان النظر إلى أسماء العَلَم ومفاهيم أُخرى باعتبارها ذات باب منطقي خالٍ. وأخيراً، قد تكون هناك مفاهيم لها أبواب موسوعية ومنطقية، ولها وظيفة في العمليات الإدراكية، لكن لا تُوجد في المُعجم كلمات أو مُفردات تُشير إليها، ولذلك فهي ذات باب مُعجمي خالٍ. فعلى سبيل المِثال، يبدو من المعقول أن نفترض أن لدينا مفهوماً خاصاً - ومن دون باب مُعجمي- يشمل الجندي/البحار/ملّاح الجو، مُوازياً للمفهوم العام الذي وُجِدَت له مُفردة معجمية هي (العسكري) military أو (القوات المسلحة). [93]

وعلى الرَّغم من أنه ليس من السهل دائماً أن نرسم الحدود بين الأبواب المنطقية والموسوعية، فقد حاولنا أن نُبيِّن أن هناك اختلافات مبدئية بينهما، وأنه قد يُتوقّع منهما أن يُؤدِّيا أدواراً مُختلفة في الفهم والاستيعاب. في القسم القادم، سنُواصل وصفنا للاستدلال التلقائي عن طريق تفحُّص العملية الاستنباطية نفسها.

5 - الجهاز الاستنباطي:

إلى الحدّ الذي أُخِذَ فيه الاستنباط بنظر الاعتبار في أدبيات الفعليات، فقد تمّت صياغته، بصورة ضمنية، على غرار أنظمة الاستنباط غير المُنضبطة أو غير الصُّورية* informal (الطبيعية) من النوع المألوف في كتب المنطق التمهيدية (مثل

* المُصطلح الذي يستعمله المُؤلّفان informal هو عكس formal. وهذا المصطلح، المُوازي =

ليمن Lemmon 1965 وتوماسون Thomason 1970 ومكولي McCawly 1980). إن نظام الاستنباط غير الصُّوري يتكوّن من مجموعة صغيرة بعض الشيء من القواعد الاستنباطية، وهي تتناول الاستدلالات التي تتوقّف على وجود مفاهيم مثل الواو العاطفة، أو، إذا... فإن... إلخ. ومن الأمثلة على ذلك، القواعد (46) و(48) (قواعد حذف الواو العاطفة، وضع المقدم، والوضع بالرفع). وعادةً، ليست هناك تعليمات عن كيفية تطبيق القواعد أو عن الترتيب الذي تُطبَّق به، أو على أية مجموعة من الافتراضات كمُقدِّمات، يتمّ التطبيق. إن بناء استنتاج منطقي في نظام غير صُوري، هو مسألة تحديد أية تشكيلة من القواعد والمُقدِّمات المنطقية يمكن أن تُؤدّي إلى نتائج مُهمّة. لكن لا تُوجد أية طريقة للتنبّؤ مُقدّماً بالمُقدِّمات التي سيتّم اختيارها أو القواعد التي ستُطبّق أو النتائج التي سيتمّ التوصل إليها.

وعلى الرَّغم من التشكُّك الشائع في وظيفة التفكير الاستنباطي في الفهم والاستيعاب، فإن العديد من النظريات القائمة - ولا سيما تلك المبنية على أُسس غرايسية - تبدُو مُستندة إلى أساس أنظمة غير صُورية من هذا النَّمط بالذات. فحين يتم التوصّل إلى استدلال أو تلويح مُعيَّن، ففي الإمكان أن نُبَيِّن بصورة ارتجاعية كيف تمكّن المُستمع أن يستنتجه من المُقدِّمات المنطقية المُتوافرة في ذلك الموضع من المحاورة باستعمال القواعد الاستنباطية المتوافرة. لكن كان في الإمكان - بشكل ثابت تقريباً- وباستعمال نفس المجموعة من القواعد أن يستنتج نتائج مُختلفة تماماً، والتي لا يُمكن عملياً أن تكون قد قُصِدَتْ أو استُدِلَّ عليها.

وهكذا، فإن النِّظام غير الصُّوري يترك جُزءاً مُهمّاً من العملية الاستنباطية غيرَ محدَّد: فالقرار بشأن الطريقة الفُضلى لاستغلال النِّظام متروك للشخص الذكي

= للمُصطلح المنطقي والرياضي، استعمله (تشومسكي) في نظريته النحوية لوصف نظام القواعد والمبادئ والشروط التي تحكم التحليل اللُّغوي بحيث تكون قابلة للتوصيف الشديد الضَّبط والصريح (المُفسَّر أو المُوضَّح) explicit والذي لا يترك ثغرة أو فَجْوة يملؤُها القارئ أو المتلقي مُعتمداً على حَدْسه. وهذه القواعد لا تقتصر على وصف اللُّغة وعملها، وإنما تُفسِّر ذلك كما يُوضح المُؤلّفان بالتفصيل بعد قليل. والفَرْق بين النظامين الصوري وغير الصوري هو كالفرق بين لغة الرياضيات أو المنطق الرمزية ولغة التواصل الطبيعية. [المترجم].

الذي يستعمله. إن من غير الجائز الاعتماد على أنظمة غير صُورية من هذا النمط في مُحاولة بناء أُنْمُوذج للعقل أو جُزء من العقل الذي يُستعمَل في استيعاب القَوْلات، والسبب هو تحديداً لكون تلك الأنظمة تترك جُزءاً مُهمّاً من عملية الاستيعاب من دون تفسير. إن الأنظمة الصُّورية formal (الإجراءات الفعَّالة، والأجهزة الأوتوماتية والحسابات المُبرمَجة)، تختلف عن الأنظمة غير الصُّورية أو غير المنضبطة في هذه الناحية بالذات: وهي أن إجراءاتها يُمكن أن يُنجزها [94] جهاز أوتوماتي (automaton) قراراته مُحدَّدة مُسبقاً في كل مرحلة. ففي النِّظام الصُّوري، تتحدَّد مُقدَّماً الافتراضات التي ستُستعمل كمُقدِّمات منطقية. ويتمّ توافر مجموعة من الافتراضات التي - لأغراض هذا الاستنباط في الأقل- تُشكِّل البديهيات والأُطروحات الأوّلية للنظام، ولهذا غالباً ما تُدعى مثل هذه الأنظمة بأنظمة الاستنباط البديهية (axiomatic deduction systems). وكذلك تتحدَّد مُقدَّماً وبصورة تامّة العمليات التي يجوز إجراؤها أو يجب إجراؤها. ولا يُترك شيء لحَدْس مُستعمِل النِّظام: فكل المعلومات الضَّرورية لإنجاز الاستنباط وكل القرارات المُتضمِّنة فيه، تتحدَّد بصورة تامّة من قِبَل النِّظام نفسه.

إن أهمية الأنظمة الصُّورية في صِياغة نَماذج للقُدرات العقلية، ازدادت وُضوحاً منذ أن استعملها (تشومسكي) للمرة الأُولى في دراسة اللُّغة. فقد أصرّ (تشومسكي) على التفريق بين أنواع النحو التقليدي غير الصُّوري وأنواع النحو التوليدي الصريح explicit. فأنواع النحو غير الصُّوري تعتمد بِشدة على حَدْس مُستعمِل النحو. والقصد منها هو أن تكون مُلحقاً لذلك الحَدْس وليس تفسيراً له. فهي لا تُحاول أن تُوضح أو تُظهِر بشكلٍ صريح ما يعرفه مُسبقاً كلُّ متكلمٍ للُّغة البشرية، أو أن تستبعد ما لا يُفكِّر في فعله أي مُتكلِّم للُّغة البشرية. وكما تعتمد أنظمة الاستنباط غير الصُّورية على القُدرات المنطقية لمُستعملها، فكذلك تفترض أنواع النحو غير الصُّورية، وجود مُستعمِل على جانب كبير من المعرفة اللُّغوية الضمنية، التي لا تُحاول أن تُفسِّرها أبداً.

وعلى العكس من ذلك، فإن المقصود من أنواع النحو التوليدي هو أن تُعطينا وصفاً صريحاً وكاملاً لمعرفة الفرد اللُّغوية. فالنحو التوليدي يتكوَّن من

مجموعة من القواعد والمبادئ الموضوعة لأجل تزويدنا بوصف كامل لكلِ جُملة في اللُّغة، من دون أن تترك شيئاً يخصّ بِنية هذه الجُمل لحَدْس الفرد. ولهذا فهي صُورية بالمعنى الذي تَقَدَّم وصفه، وهي تُفسِّر لنا حَدْس الفرد اللُّغوي بطريقة لا تُوجد في النحو غير الصُّوري. المُهم هو ليس مُجرّد كون أنواع النحو التوليدي - وبصورة أعمّ الأنظمة الصُّورية- تُزوّدنا بطريقة واحدة لصياغة أُنْمُوذج للقُدرات العقلية. بل لا تُوجد أية طريقة أُخرى معروفة في الوقت الحاضر لصياغة الأُنْمُوذج؛ ولا أية طريقة أُخرى لتفسير الحَدْس غير وضع نظام صُوري، يُمكن أن يعمل من دون الاحتكام إلى الحَدْس.

إن ما نبغي أن نُقدِّمه هنا، هو مُخطَّط عامّ لنظام استنباط صُوري، يُقصد منه أن يكون أُنْمُوذجاً للنظام المُستعمل من قِبَل البشر في الاستدلال التلقائي، وفي استيعاب الكلام الاعتيادي بصورة خاصة. نحن لا نَقترح بهذا نظاماً مُتكامل الوصف، وإنما نقتصر على ذكر بعض صِفاته العامة. ولم يتمَّ بهذا الخُصوص اقتراح نحوٍ صُوريّ مُتكامل الوصف للُّغة الطبيعية: ففي كِلتا الحالتين يكون تعقيد الظواهر المُراد وصفها، وعدد الخيارات النظرية المُراد القيام بها، هائلاً جداً. إن المُهمّ في هذه المرحلة -كما يبدُو لنا- هو توافر إطار عام يُمكن ضِمْنَه في النهاية بناءُ وتقييمُ فرضياتٍ أكثر تفصيلاً.

[95] والجهاز الذي نتصوّره، هو (جهاز أوتوماتي) مُزوَّد بذاكرة وقُدرة على قراءة الصِّيغ المنطقية وكِتابتها وحذفها، ومُقارنة صِفاتها الشكلية وخَزْنها في الذاكرة وكذلك الوُصول إلى القواعد الاستنباطية الموجودة في الأبواب المنطقية للمفاهيم. إن الاستنباطات تجري على الشكل الآتي: تُوضَع في ذاكرة الجهاز مجموعة من الافتراضات أو المُسلَّمات[20] التي ستُشكِّل البديهيات والأُطروحات الأولية لعملية الاستنباط. وهو يقرأ كلَّ واحد من هذه الافتراضات، ويصل بسهولة إلى الأبواب المنطقية لكل واحد من المفاهيم المُكوِّنة للافتراضات،

(20) لسهولة التناول، فإننا سنتناول بالوصف عمل أو اشتغال الجهاز الاستنباطي بالنسبة للافتراضات، وهو يعمل بالطريقة نفسها تماماً بالنسبة لكل الصِّيغ المنطقية الأُخرى.

ويُطبِّق القاعدة التي يَفِي ذلك الافتراض بأوصافها التركيبية (البِنيوية)، ثم يُدوِّن الافتراضات الناتجة في ذاكرته كأُطروحة مستنتَجة. وفي الحالات التي تُزوِّدنا القاعدة بأوصاف لافتراضين مُدْخَلين input، فإن الجهاز يُدقِّق ليتحقّق من وُجود افتراضين مُناسبين في ذاكرته. وفي حالة وجودهما، فإنه سيُدوِّن الافتراض المُخْرَج output بوصفه أُطروحة مُستنتَجة. والعملية تجري على كل الأُطروحات الأولية والمُستنتجَة إلى أن تُسْتنفَد كل الاستنباطات المُمكنة.

وهذا النِّظام يُراقب استنتاجاته بحثاً عن أيّ حَشْو مكرور أو تناقضات، بالطريقة الآتية. قبل تدوين أي افتراض في ذاكرته، فهو يتحقّق إنْ كان ذلك الافتراض أو نفيه موجوداً هناك مُسبقاً. فإذا كان الافتراض نفسه موجوداً هناك، فإن الجهاز سيمتنع من تدوينه مرة ثانية، وسيَسِمُ الأُطروحات والقواعد الاستنباطية المُستعملة في استنتاجاته بعلامة لكيلا يتكرَّر الاستنتاج. وإذا كان نفي الافتراض موجوداً هناك مُسبقاً، فإن الجهاز سيتوقّف وتُعلَّق العملية الاستنباطية إلى أن يُحَلَّ التناقض. وسنتناول لاحقاً طريقة لحلّ التناقضات. إن الجهاز يستمر بعمله- تحت هذه القيود- إلى أن تُستنفد كل الأطروحات الجديدة التي يُمكن استنتاجها.

الانتقال إلى الأنظمة الصُّورية يُثير تساؤُلات بشأن إمكانية الجهاز الاستنباطي، تساؤُلات تُغْفَل أحياناً حين يتمّ اقتراح أنظمة غير صُورية. إن أغلب الأنظمة غير الصُّورية- في الأقل تلك التي ابتدعها المناطقة- تهدف إلى الكمال: أي إنها تهدف إلى تزويدنا بقواعد استنباطية تستنتج كل اللُّزومات الدلالية (أو كل تلك اللُّزومات التي تعتمد على الصِّفات المنطقية للواو العاطفة، أو... إلخ) التابعة لمجموعة مُعيَّنة من الافتراضات، بوصفها لُزومات منطقية. ومن السهل بيان أن هذه المجموعة من اللُّزومات الدلالية لامُتناهية بالنسبة لمجموعة مُتناهية من المُقدِّمات المنطقية. فعلى سبيل المِثال، إنَّ الافتراض الاعتباطي المُفرد (ق) يستلزم دلالياً كُلّاً من النتائج الآتية:

54. (أ) (ق وق)

(ب) (ق أو ك)

(ج) (ليس (ليس ق))

(د) (إذا (ليس ق) فإذن ك)

(هـ) (إذا ك فإذن ق)

وهذه كلها لُزومات دلالية من (ق) بمعنى أنه لا يُمكن تصوُّرُ وَضْعٍ مُعيَّنٍ تكون فيه (ق) صادقة وأيٌّ من (54 أ-هـ) كاذبة. لذلك فإن المناطقة - في بحثهم عن الكمال- سيضعون قواعد استنباطية تجعل من المُمكن استنتاج كل واحدة من (54 أ-ب) بوصفها لُزوماً منطقياً من (ق). إن (54أ) تُستَنْتَج عادةً بواسطة قاعدة [96] (إدخال الواو العاطفة) and- introduction التي تتناول افتراضين اعتباطيين - في هذه الحالة (ق) و(ق) - كمُقدّمتين وتستنتج وصلهما أو عطفهما كنتيجة:

55. إدخال الواو العاطفة

المُدْخَلات: (1) ق

(2) ك

المُخْرَجات: (ق وك)

و (54ب) تُستَنْتَج عادةً بواسطة قاعدة (إدخال - أو) or- introduction التي تتناول افتراضاً اعتباطياً كمُقدِّمة وتَسْتَنْتِج أحد حدَّي الانفصال فيها، مع أيّ افتراض اعتباطي آخر كنتيجة:

56. (إدخال - أو) *or- introduction*

المُدْخَلات: ق

المُخْرَجات: (ق أو ك)

أما (54ج) فتُستَنْتَج عادةً بواسطة قاعدة (نفي النفي double negation) التي

تتناول افتراضاً اعتباطياً كمُقدمة وتَستَنْتِج نَفْيَ نَفْيِه كنتيجة:

57. نَفْيَ النَّفْي

المُدْخَلات: ق

المُخْرَجات: (ليس (ليس ق))

أما (54 د–هـ) فنحصل عليها من استنتاجات مُشابهة، وإنْ كانت أكثر تعقيداً.

في حالة الأنظمة غير الصُّورية، لا يُشكِّل وجود مثل هذه القواعد أيّة مُشكلة خطيرة، لأن الأمر متروُك لمُستعمل النِّظام الذكي ليُقرّر أيَّ مسلك في التفكير يسلك، ومتى يتخلَّى عنه. لكن في النِّظام الصُّوري من النَّمط الذي وصفناه تَوّاً، نحن نفترض أنه على الرَّغم من أن القواعد قد يتمّ الوصول إليها واختبارها بترتيب وتسلسل مُعَيَّنَيْن، فإنَّ كلَّ قاعدة ستَنطبق إجبارياً في كل مرة يتمّ الوصول إليها والوفاء بأوصافها المُدْخَلة. ففي مثل هذا النِّظام، ما إن تشغّل أياً من القواعد المُتقدِّمة الذِّكْر، فإنها سَيُعاد تطبيقها على مُخْرَجاتها نفسها بصورة غير محدودة ولامُتناهية، ولن يتوقّف الاستنتاج أبداً.

والآن لنُعرِّف قاعدة الإدخال *introduction rule* على أنها القاعدة التي يحتوي افتراضها المُخرَج كلَّ مفهوم مُتضمَّن في افتراضها أو افتراضاتها المُدْخَلة مع إضافة مفهوم إضافي واحد في الأقل. والنتيجة أو القرار الصحيح، بحَسَب رأينا، هو أن قواعد الإدخال ليس لها أيّ وظيفة في المُعالجة الاستنباطية التلقائية للمعلُومات، وهي المُعالجة التي صمَّمنا جهازنا الاستنباطي لأجل وصفها. إن القواعد الاستنباطية الوحيدة المُتوافرة للاستعمال في المُعالجة التلقائية للمعلُومات -القواعد الوحيدة التي تُشكّل جُزءاً من العُدَّة الاستنباطية الأساسية للبشر- هي قواعد الحذف.

إن هذا الادِّعاء واقعي وأساسي، وهو ادِّعاء لم يَرغب في القيام به أغلب المُشتغلين في علم نفس الاستنباط. وهم إذا نَظروا في المسألة على الإطلاق،

فإن حلَّهم بصورة عامة هو أن نستعمل قواعد الإدخال، لكن مع تقييد لعملها بشكلٍ ما، بحيث يُمكن تجنُّب إعادة التطبيق اللامحدُودة. وسنُناقش الأسباب التي [97] دَعَتْهم لذلك في أدناه. لكن لاحِظْ أنَّ رَفْضَنا لقواعد الإدخال لا يستند إلى مُجرَّد الرغبة في تفادي إعادة التطبيق اللامحدُودة. إننا ندَّعي أن قواعد الإدخال لا تُستعمَل مُطلقاً في المُعالجة التلقائية للمعلُومات. فعلى سبيل المِثال، لا ينطق أحد بالقَوْلة (58) مُتوقّعاً استنتاج النتائج في (59 أ-هـ) على أساس هذه القَوْلة وحدها، وليس هناك مُستمع سيستنتج مثل هذه النتائج على أساس هذه القَوْلة وحدها:

58. رئيس الوزراء قد استقال.

59. (أ) رئيس الوزراء قد استقال، ورئيس الوزراء قد استقال.

(ب) إما إنَّ رئيس الوزراء قد استقال أو إن الجو أدفأ قليلاً هذا اليوم.

(ج) ليس صحيحاً أن رئيس الوزراء لم يستقل.

(د) إذا لم يستقل رئيس الوزراء، فإن النمر سينقرض.

(هـ) إذا كان اليوم هو عيد ميلاد الملكة، فإن رئيس الوزراء قد استقال.

النتائج في (59أ-هـ) وغيرها المُستنتجة باستعمال قواعد الإدخال هي مُبْتَذَلة trivial بالبديهة. إن الحَدْس بابتذالها يرتبط بكونها تترك مُحتوى افتراضاتها المُدْخَلة من دون تغيير، ما عدا إضافة مادة اعتباطية. إنها لا يُمكن أن تُعَدَّ، بأيِّ معنى من المعاني، تحليلاً أو توضيحاً لمُحتوى افتراضاتها المُدْخَلة. وعلى العكس من ذلك، فإن قواعد الحذف تتّسم بكونها تأويلية أو تفسيرية بصورة حقيقية: فالافتراضات المُخْرَجة تُوضِح أو تُحلِّل مُحتوى الافتراضات المُدْخَلة. إن فرضيّتنا، هي أن جهاز الاستنباط البشري لديه إمكانية الوُصول إلى قواعد الحذف فقط، وهو يُنتج لنا نتائج غير مُبْتَذَلة فقط، وتعريفها كالآتي:

60. اللُّزوم المنطقي غير المُبْتَذَل *non- trivial logical implication*

إنَّ أية مجموعة افتراضات (ج) تستلزم منطقياً وبصورة غير مُبتذلة الافتراض (ك) إذا وفقط إذا أنه حين تكون (ج) مجموعة من الأُطروحات الأوّلية في استنتاج يقتصر على قواعد الحذف، فإن (ك) تكون من مجموعة الأُطروحات النهائية.

أي بتعبير آخر إن جهاز الاستنباط البشري، هو نظام يُوضِح ويُفسِّر محتوى أية مجموعة من الافتراضات التي تُحَال إليه.

إن عُلماء النفس الذين اقترحوا نماذج لنظام الاستنباط عند البشر، قلَّما توصَّلوا إلى هذه النتيجة. وفي الحقيقة، إن غالبيتهم أقلُّ اهتماماً بدراسة الاستيعاب التلقائي من الاهتمام بالأداء في مسائل مُحدَّدة من مسائل التفكير: مثل حُجَج القياس المنطقي، وتمييز الحُجَج الصحيحة من غير الصحيحة. وهَلُمَّ جرّاً. إن كون هذه المسائل مُتناهية وليست غير محدُودة، وكون العديد من النَّماذج المُقترحة غير صُورية أكثر من كونها صُورية، يعني أن مُشكلة اللُّزوم المُبْتَذَل غالباً ما يُغَضُّ النظر عنها. وحين لا يكون الأمر كذلك، فإن النتيجة كانت دائماً تقريباً أن قواعد الإدخال لا يُمكن الاستغناء عنها كُليّاً، وذلك لنوعين [98] من الأسباب. فهناك أولاً الادّعاء بأن أنماطاً مُعيَّنة من الاستنباط التلقائي التي تُنْجَز بشكل مُنتظم ومُباشر وصريح تتطلّب استعمال قواعد الإدخال. فعلى سبيل المِثال، من الواضح بداهةً أننا إذا افترضنا المُقدِّمات المنطقية (61 أ-ج)، فإننا سنستنتج (62) بصورة تلقائية. وأننا إذا افترضنا المُقدِّمتين (63أ-ب)، فإننا سنستنتج (64) بصورة تلقائية (وهي عُرضة للقُيود الاعتيادية على الذاكرة والانتباه):

61. (أ) إذا كان عُمّال القطارات مُضربين، والسيارة قد تعطّلت فلا سبيل للوُصول إلى مكان العمل.

(ب) عُمّال القطارات مُضربون.

(ج) السيارة قد تعطّلت.

62. لا سبيل للوصول إلى مكان العمل.

63. (أ) إذا كان سَخّان الماء يحتاج إلى إصلاح، أو كان التيار الكهربائي قد انقطع، فإن البيت سيكون غير صالح للسكن.

(ب) سَخّان الماء يحتاج إلى إصلاح.

---

64. البيت سيكون غير صالح للسكن.

وقد اعتُبِرَتْ هذه الأمثلة على أنها تُبرهن بوضُوح على الحاجة إلى نُسخةٍ ما- في الأقل- من قاعدتَيْ إدخال الواو العاطفة و إدخال (أو) في أيِّ وصف أو تقرير عن الجهاز الاستنباطي البشري.

والافتراض وراء ذلك، هو أن الطريقة الوحيدة- أو الطريقة الوحيدة المقبولة سيكولوجياً- لاستنتاج (62) من (61) أو (64) من (63)، هي باستعمال قواعد الإدخال. فاستنتاج (62) يتطلّب خُطوة إدخال الواو العاطفة في (د) أدناه، متبوعة بخطوة (وضع المُقدّم *modus ponens*) على أساس (أ) و(د) للوُصول إلى النتيجة المطلوبة:

61) (أ) إذا كان عُمّال القطارات مُضربين والسيارة قد تعطّلت، فلا سبيل للوُصول إلى مكان العمل. [مُقدّمة]

(ب) عُمّال القطارات مُضربون. [مُقدّمة]

(ج) السيارة قد تعطّلت. [مُقدّمة]

(د) عُمّال القطارات مُضربون والسيارة قد تعطّلت [بتطبيق قاعدة (إدخال الواو العاطفة) على (ب) و(ج)]

---

62) لا سبيل للوُصول إلى مكان العمل. [بتطبيق قاعدة (وضع المُقدَّم) على (أ) و(د)]

وبالطريقة نفسها، فقد اعتُبِر استنتاج (64) على أنه يتطلّب خطوة (إدخال

أو) في (ج) أدناه متبوعة بخُطوة (وضع المُقدَّم) على أساس (أ) و(ج) للوُصول إلى النتيجة المطلوبة:

63) (أ) إذا كان سَخّان الماء يحتاج إلى إصلاح أو كان التيار الكهربائي قد انقطع، فإن البيت سيكون غير صالح للسكن. [مقدمة] [99]

(ب) سَخّان الماء يحتاج إلى إصلاح. [مقدمة]

(ج) سَخّان الماء يحتاج إلى إصلاح أو أن التيار الكهربائي قد انقطع [بتطبيق قاعدة (إدخال أو) على (ب)]

---

64) البيت سيكون غير صالح للسكن. [بتطبيق قاعدة (وضع المُقَدَّم) على (أ) و(ج)].

وهذه بالطبع هي أبسط الاستنتاجات المُتوافرة في أغلبية أنواع المنطق المِعْياري التي تستعمل القواعد الأولية لوحدها.

لكن إذا أردنا أن نثبت أن قاعدتي (إدخال الواو العاطفة) و(إدخال أو) ضروريتان ولا غِنى عنهما، يتوجّب علينا أولاً أن نُثبت أنه لا يُوجد أيّ استنتاج بديل يقتصر على استعمال (قواعد الحذف) فقط، أو أن أيّ استنتاج بديل من هذا النوع ليست له دوافع أو مُسوِّغات سيكولوجية. أما بالنسبة للنُّقطة الأُولى، فلا شك أن الاستنتاجات البديلة موجودة. فأيّ منطق مِعْياري يُجيز استعمال القواعد المشتقة الآتية:

65. (وَضْع المقدَّم) المُتَّصِل *conjunctive modus ponens*

(أ) المُدْخَلات: (1) (إذا (ق وك) فإذن ر)

(2) ق

المُخْرَجات: (إذا ك فإذن ر)

(ب) المُدْخَلات: (1) (إذا (ق و ك) فإذن ر)

(2) ك

المُخْرَجات: (إذا ق فإذن ر)

66. (وَضْع المُقدَّم) المُنْفَصِل *Disjunctive modus ponens*

(أ) المُدْخَلات: (1) (إذا (ق أو ك) فإذن ر)

(2) ق

المُخْرَجات: ر

(ب) المُدْخَلات: (1) (إذا (ق أو ك) فإذن ر)

(2) ك

المُخْرَجات: ر

وهذه القواعد حالها حال وضع المُقدَّم نفسه، هي قواعد حَذْف وكما سنُوضح في أدناه، هناك سبب قويّ للاعتقاد أن لها وظيفة في المُعالجة الاستنباطية التلقائية للمعلُومات. ونحن نُسلِّم بأن نُسخةً ما من القاعدة (65) مُلحقة بالباب المنطقي للواو العاطفة، وأن نُسخةً ما من القاعدة (66) مُلحقة بالباب المنطقي لـ (أو).

إن القاعدتين (65) و(66) تجعلان من المُمكن استنتاج (62) من (61)، و(64) من (63) من دون اللُّجوء إلى استعمال قواعد الإدخال. استنتاج (62) من (61) يتمّ كما في (61′) باستعمال خُطوة وضع المُقدَّم المُتَّصِل في (بَ)، مَتبوعة بخُطوة وضع مُقَدَّم اعتيادية:

61′. (أ) إذا كان عُمّال القطارات مُضربين والسيارة قد تعطّلت فلا سبيل للوُصول إلى مكان العمل. [مُقدّمة]

[100] (ب) عُمّال القطارات مُضربون. [مُقدّمة]

(بَ) إذا تعطّلت السيارة، فلا سبيل للوُصول إلى مكان العمل. [من (أ) و(ب) باستعمال وضع المُقدَّم المُتَّصِل]

(ج) السيارة قد تعطّلت. [مُقدّمة]

---

62. لا سبيل للوصول إلى مكان العمل. [من (بَ) و(ج) باستعمال وضع المُقدَّم الاعتيادي]

واستنتاج (64) من (63) يتم، كما في (63′) أدناه، باستعمال خُطوة وضع المُقدَّم المُنْفَصِل، فنحصل على النتيجة من المُقدِّمات بصورة مباشرة:

63′. (أ) إذا كان سخَّان الماء يحتاج إلى إصلاح، أو كان التيار الكهربائي قد انقطع، فإن البيت سيكون غير صالح للسكن. [مقدمة]

(ب) سَخّان الماء يحتاج إلى إصلاح. [مقدمة]

---

64. البيت سيكون غير صالح للسكن. [من (أ) و(ب) باستعمال وضع المُقدَّم المُنْفَصِل]

وهكذا، فلا مجال للشكّ في وجود استنتاجات بديلة.

المقبولية السيكولوجية لهذه الاستنتاجات، تعتمد على المَقبولية السيكولوجية للقاعدتين (65) و(66) نفسيهما. إن لدى (ربس Rips 1983) أدِلّة تجريبية على أن القاعدة (66)، قاعدة وضع المُقدَّم المُنْفَصِل، هي ليست صادقة وحقيقية سيكولوجياً فحَسْب، وإنما هي واحدة من القواعد الأسهل منالاً وإتاحة، بل هي أسهل منالاً من قاعدة وضع المُقدَّم نفسها. وأدلّته تُبَيِّن أيضاً أن قاعدة (إدخال أو) هي واحدة من القواعد الأبعد منالاً، وهي في الحقيقة قد رُفِضَتْ من قِبَل العديد من أفراد عَيِّنة البحث. إن كون الاستنتاجات مثل (63) -(64) تُنْجَز بانتظام وبسهولة، يدعونا بقوة إلى الاعتقاد بأن الأمر لا يتضمّن أية خطوة (إدخال أو) ولا يتطلّبها.

ولا عِلْمَ لنا بأيّ دليل تجريبي على القاعدة (65)، قاعدة وضع المُقدَّم

المُتَّصِل. لكن ضمن إطار مُستند إلى مبدإ الصِّلة، فإن كُلّاً من وضع المُقدَّم المُتَّصِل والمُنْفَصِل يكونان مُهمَّين بدرجة عالية للسبب الآتي: حين تُقدّم فقرة من المعلُومات على شكل جملة شرطية مُركّبة لها مُقدَّم مُتَّصِل أو مُنْفَصِل، فإن فُرَص العُثور على المُقدَّم المُتَّصِل أو المُنْفَصِل بكامله مخزوناً بشكل جاهز في الذاكرة، هي بالتأكيد أضعف بكثير من فُرص العثُور على مُجرَّد أحد حَدَّي الاتِّصال أو الانفصال المُكوِّنة له. إن ما تفعله قاعدتا وضع المُقدَّم المُتَّصِل والمُنْفَصِل، هو أنهما تسمحان بالقيام بالاستنتاجات على أساس أحد حَدَّي الاتِّصال أو الانْفِصال، بدلاً من أن تتطلّبا توافر المُقدَّم المُتَّصِل أو المُنْفَصِل بكامله. وهكذا، فهما تزيدان فُرص تفاعل المعلُومات المُقدَّمة مع التمثيل الموجود عند الفرد للعالم، لكي يتسنَّى التوصل إلى نتائج أو استنتاجات جديدة. [101] وبالنسبة للكائن الحَيِّ المُهتمّ بتحسين تمثيله للعالم، ستكون للقاعدتين (65) و(66) أهمية كبيرة.

والتسويغ الآخر الموجود في أدبيّات علم النفس لقواعد الإدخال، يستند إلى أداء عَيِّنات البحث في مسائل مُحدّدة من مسائل التفكير، ولا سيما في مسألة التحقُّق من صِحة الحُجَج. وهكذا، فإن كَوْن أغلبية أفراد العيِّنة يقولون إنّ (67 أ-ب) تستلزم (68)، وأن بعضهم يقولون إنّ (69) تستلزم (70)، اعتُبر دليلاً على أن قاعدتَيّ (إدخال الواو العاطفة) و(إدخال أو) هما صادقتان وحقيقيتان سيكولوجياً[21]:

67. (أ) الثلج أبيض.

(ب) العشب أخضر.

68. الثلج أبيض والعشب أخضر.

(21) انظر (ربس 1983)، وهو يحتوي أيضاً عرضاً مُمتازاً للبُحوث السابقة بشأن سيكولوجية الاستنباط الطبيعي.

69. الأرض كُروية.

70. الأرض كُروية أو الأرض مُسطّحة.

وبعد ذلك، يفترض عُلماء النفس الواعون لمُشكلة اللُّزوم المُبْتَذَل، بأن عمل هاتين القاعدتين يتحدَّد بقُيود بشكل أو بآخر، وذلك ليتجنّبوا مُشكلة التطبيق المُتكرِّر. وأحد الحلول هو السماح للنظام بوضع أهداف، والسماح لقواعد الإدخال بالعمل فقط حين (1) يتمّ الوفاء بأوصافها المُدْخَلة، و(2) يكون للنظام هدف مُحدَّد هو استنتاج نتيجة مُتَّصِلة أو مُنْفَصِلة لأنه، مثلاً، يقوم بالتحقُّق من صِحّة حُجَج مثل (67)-(68) أو (69)-(70). إن القواعد التي تعمل محكومة بمثل هذه القُيود، تُدْعَى القواعد (الراجعة) backwards، وهي مُميَّزة من القواعد (المُتقدّمة) forwards الاعتيادية التي تنطبق ببساطة كلما تمَّ الوفاء بأوصافها المُدْخَلة[22].

ونحن لا نشكُّ في أن المُستمعين أحياناً يُريدون أن يستنتجوا من قَوْلةٍ ما نتيجةً مُعَيَّنة، ويحتاجون إلى أُسلوب إجرائي للتوصُّل إليها. إن ما نشكُّ فيه هو أن مثل هذا الأسلوب الإجرائي قد يتطلّب قواعد استنباطية مُختلفة كلياً عن تلك التي نستعملها في الاستيعاب الاعتيادي: أي إن هناك مجموعة من القواعد الاستنباطية التي تقتصر وظيفتها على تأكيد أو تثبيت نتائج لا يمكن للقواعد أن تُولِّدها تلقائيّاً. ويبدُو أن الاحتمال الأكبر، هو أن (التفكير الراجع) هو مُجرّد البحث عن مجموعة من المُقدِّمات المنطقية التي يُمكن استنتاج النتيجة المطلوبة منها باستعمال القواعد الاستنباطية النِّظامية: أي بمعنى آخر أنها استراتيجية استردادية أو استرجاعية، وليست شكلاً واضحاً من أشكال التفكير. وإذا لم تُوجد (قاعدة حذف) تستنتِج النتيجة المطلوبة مباشرة من مجموعة المُقدِّمات المنطقية المُتوافرة، كما في الحالات (67-70) آنفاً، فإن ذلك يعني أن النتيجة هي ببساطة غير قابلة للاستنتاج المباشر.

(22) لمُناقشة وتسويغ التمييز بين القواعد 'المُتقدِّمة' و'الراجعة'، انظر (ربس 1983).

لكن لا يُوجد سبب للاعتقاد، بأن الاستنتاج المُباشر هو الطريقة الوحيدة المتوافرة لدى الناس لتدقيق صِحّة الحُجَج. إن الحُجّة تكون صحيحة وسارية المفعول إذا وفقط إذا كانت النتيجة تلزم لُزوماً دلالياً عن المُقدِّمات: أي إذا وفقط إذا وَجَب صدق النتيجة، كلما كانت المُقدِّمات المنطقية صادقة. لقد حاولنا أن نُثبت أن الجهاز الاستنباطي البشري ناقص وغير كامل، بمعنى أن هناك [102] حُجَجاً صادقة لا يُمكن استنتاج نتائجها بصورة مُباشرة باستعمال قواعد الجهاز الاستنباطي؛ والحالات (67)-(68) و(69)-(70) هي أمثلة على ذلك. لهذا نتوقّع أن يُكمَّل الجهاز الاستنباطي ويُتمَّم بنوع من الإجراءات غير الاستنباطية -أو التي ليست استنباطية بصورة مُباشرة- للتحقّق من الصحّة المنطقية، كلما كانت الآلية الاستنباطية غير وافية. وفي تلك الحالة، فإن صَواب أحكام أفراد العَيِّنة بخُصوص الصحة المنطقية، لا يعني أنهم قد توصَّلوا إلى هذه الأحكام بواسطة الاستنتاج المباشر.

إن جهازنا الاستنباطي يُقدِّم لنا مثل هذا الإجراء غير المباشر مبنياً على أساس كونه يُراقب التناقضات ويُحذِّر منها. فإحدى الطرائق لبيان صدق حُجَّةٍ ما، هي أن نُبَيِّن أننا نقع في التناقض إذا أكَّدنا المُقدِّمات المنطقية ونَفَيْنا النتيجة في الوقت نفسه. فعلى سبيل المِثال، إذا كانت (67أ-ب) ونَفْي (67)، أو كانت (69) ونَفْي (70)، هي الأُطروحات الأوّلية لاستنتاج ما، فإن الجهاز الاستنباطي سيكشف التناقض المُتضمّن، وبذلك يثبت أن (67أ-ب) تستلزم (68) دلالياً، وأن (69) تستلزم (70) دلالياً.

لذلك نحن نرفض مذهبَيْن مُتطرّفَيْن بخُصوص قُدرة البشر الاستنباطية. فنحن لا نعتقد أن كل الاستدلال الاستنباطي، يجب أن يُفسَّر بمعايير القواعد الاستنباطية فقط (وهو الموقف الذي يتبنّاه ربس 1983Rips بصورة ضمنية). لكن من ناحية أُخرى، نحن نعتقد أن نظام القاعدة الاستنباطية هو جهاز كفوء جداً لتقليل عدد الافتراضات التي يتوجّب خَزْنها في الذاكرة بصورة مُنْفَصِلة، وللتوصُّل إلى نتائج الحِجَاج، ولاستنتاج اللُّزومات المُترتِّبة على المعلومات التصوّرية المُكتَسبة حديثاً. ولزيادة تأثير هذه المعلُومات في التمثيل التصوّري المخزون للعالَم. لذلك، فنحن

نرفض ادّعاء (جونسون - ليرد 1983, 1982b Johnson - Laird) بأنه لا تُوجد أية قواعد استنباطية مُمثّلة ذهنياً:

''إن المشكلة الأساسية هي أن نظام الاستدلال قد يعمل بطريقة منطقية تماماً، وإن كان لا يستعمل قواعد استدلال، أو مُخطّطات استدلالية أو مُسلَّمات المعنى، أو أيّ نوع آخر من الآلية المُستعملة تقليدياً في حساب منطقي''. (جونسون - ليرد 1982b ص20).

يبدو من المعقول أن نفترض - مع (جونسون -ليرد) - أن أفراد عيِّنة البحث يستعملون طرائق مُتنوّعة من الاكتشاف الاستقرائي غير اشتقاقية بصورة مباشرة، لإنجاز أنماط مُعيَّنة من مُهِمّات التفكير؛ لكن هذا لا يعني انعدام أية قواعد استنباطية مُمثَّلة ذهنياً على الإطلاق، مثلما لا يعني الأداء الصحيح لأفراد العيِّنة في بعض مُهِمّات التفكير، بأنهم لا بُدَّ من أن يكونوا يستعملون قواعد استنباطية.

إذن فنحن نقترح مذهباً خليطاً بشأن قُدرات البشر الاستنباطية. وفرضيّتنا هي أنه حين تُعْرَض على الجهاز مجموعة من الافتراضات التي هي عُرْضَة للقيود الاعتيادية على الذاكرة والانتباه[23]، فإن الجهاز يجب أن يحسب تلقائياً وبشكل مباشر المجموعة الكاملة لِلُّزومات غير المُبْتَذَلة التي تُحدِّدها قواعده الاستنباطية، كجُزء من إجراءات عَمَله المُعتادة. أما اللُّزومات المُبْتَذَلة، فعلى العكس من [103] ذلك، لا يتمّ حسابها بصورة مُباشرة. إن الإجراءات الخاصة بالوُصول إلى اللُّزومات المُبْتَذَلة والتحقُّق من صِدقها تختلف تماماً عن الإجراءات التلقائية لاستنتاج اللُّزومات المتوافرة من غير المُبْتَذَلة: فهي أقل طبيعيةً بمعنى من المعاني، وهي قد تستغرق وقتاً أطول، وتكون عُرْضة لأنماط مُختلفة من الأخطاء. وبتعبير آخر، لا بُدَّ من أن يكون الأداء في هذين النَّمطين من اللُّزوم مُختلفاً بصورة مُهمّة، ويُمكن التحقُّق من ذلك تجريبياً.

(23) ورُبّما عُرْضَة للقُيود الاختيارية التي تكبح أجزاء الاستنتاج التي لا يُحتَمَل أن تُسهِم في البحث عن الصِّلة أو المُناسَبة، انظر الفصل الرابع القسم (5).

لقد قُمْنا في هذا القسم بوصف عام لجهاز استنباطي، قد يكون هو المُستعمَل في المُعالجة التلقائية للمعلُومات. إن وظيفة الجهاز هي، في الأساس تحليل واستغلال المُحتوى التصوُّري للافتراضات، وهذه الوظيفة تُنْجَز بواسطة قواعد الحذف المُلحقة بالأبواب المنطقية للمفاهيم. ولقد كان ادّعاؤنا الأساسي هو أن المُعالجة الاستنباطية لفرضيةٍ ما، في الظُّروف الاعتيادية تتطلّب حساب لُزُوماتها غير المُبْتَذَلة، ولا تتطلّب حساب لُزُوماتها المُبْتَذَلة أبداً. وحين يُعالَج افتراضٌ ما، في سياق افتراضات أُخرى، ففي هذه الحالة أيضاً ندَّعي بأن اللُّزومات غير المُبْتَذَلة فقط هي التي تُحسَب، في الظُّروف الاعتيادية. وما دامت اللُّزومات المُبْتَذَلة - إن صحَّ رأيُنا- لا تُؤدّي وظيفة في عملية الاستيعاب والفهم، فلن نهتمّ بها في ما تبقّى من كتابنا. ومن الآن فصاعداً - ما لم نَقُلْ بخلاف ذلك- فإن ما نعنيه عند الكلام على اللُّزومات أو اللُّزومات المنطقية، هو اللُّزومات غير المُبْتَذَلة كما تقدّم تعريفها آنفاً.

وبالطبع، فإنَّ حَصْر وتقليص طائفة اللُّزومات* التي يُمكن، من حيث المبدأ، حسابها باستعمال الجهاز الاستنباطي البشري، لا يعني أننا قلنا كل شيء بشأن المُعالجة الاستنباطية للمعلُومات. ففضلاً عن الحاجة للتثبُّت من القواعد الاستنباطية الموجودة فعلاً، هناك الحقيقة القائلة إنّ اللُّزومات الحاصِلة من مجموعة مُعيَّنة من الافتراضات يجب أن يتمّ تناولها بترتيب مُعيَّن، لكننا إلى حدّ الآن لم نَقُلْ شيئاً بخُصوص كيفية فَرْض هذا الترتيب. ثم إن المعلُومات تُعالَج -بلا استثناء- في سياق افتراضات أُخرى، ونحن إلى حدّ الآن لم نَقُل شيئاً بخُصوص كيفية انتقاء السِّياق. إن ما عملناه حتى الآن، لا يتعدّى وضع حدٍّ أعلى لمجموعة اللُّزومات التي يمكن من حيث المبدأ استنتاجها من مجموعة مُعيَّنة من

* لا يخفى على القارئ أن مُصطلح (اللُّزومات) حين يَرِد في هذا القسم والقسم التالي وفي عموم الكتاب، مُجرّداً من دون تحديد النوع، فإن المقصود هو اللُّزوم المنطقي implication، وقد تَقَدَّمَ توضيحُ العلاقة بين هذا النوع من اللُّزوم واللُّزوم الدلالي entailment. [المترجم].

الافتراضات. أما كيف يتمّ انتقاء المُقدِّمات المنطقية، وعلى أيِّ ترتيب يتمّ حساب اللُّزومات، فهذه مسائل ستُناقش في الفُصول القادمة. وفي القسم القادم سنتناول، بصورة أعمّ، أنماط الاستنباط التي يُمكن إنجازها حين يتمّ الجمع بين مُحتوى قَضَوي مُنتقىً وسياقٍ مُنتقىً في ذاكرة الجهاز الاستنباطي.

6 - بعض أنماط الاستنباط:

لقد ادَّعينا فيما تقدَّم بأن صِلة أو مُناسَبة المعلُومات الجديدة بالنسبة لشخصٍ ما، يجب أن تُقاس وتُقَيَّم بمعايير التحسينات التي تُحْدِثها تلك المعلُومات في تمثيله للعالَم. إن تمثيل العالَم هو خَزين من الافتراضات الحقيقية لها شيء من التنظيم الداخلي. والآن نودّ أن نقترح أن التحسينات التي تُسبّبها [104] المعلومات الجديدة في تمثيل مُتحقِّق للعالَم، يمكن أن نتتبّعها بواسطة عمل الجهاز الاستنباطي.

حين تُوضع مجموعة من الافتراضات في ذاكرة الجهاز الاستنباطي، فإن كل القواعد الاستنباطية في الأبواب المنطقية المُرتبطة بالمفاهيم المُكوِّنة لها، تصبح في المتناول. وكما يتّضح من الأمثلة المُتقدِّمة آنفاً، فإن هذه القواعد تنقسم إلى نَمَطين مُتمايزين شكلياً، سنُطلق عليهما اسم التحليلية *analytic* والتركيبية *synthetic*. إن القاعدة التحليلية تتناول افتراضاً واحداً فقط كمُدخَلات؛ أما القاعدة التركيبية، فتتناول افتراضين اثنين مُنْفَصِلين كمُدْخَلات. فعلى سبيل المِثال، حذف الواو العاطفة (القاعدتان 46 أ-ب آنفاً) التي تتناول افتراضاً واحداً موصولاً كمُدْخَلات، هي قاعدة تحليلية، ووضع المُقدَّم (القاعدة 47 آنفاً)، التي تتناول افتراضاً شرطياً والمقدَّم الوارد معه كمُدخَلات، هي قاعدة تركيبية.

لنَقُلْ إنَّ أية نتيجة يتمّ الحصول عليها من مجموعة أوّلية من الافتراضات بواسطة استنتاج لا تُستعمَل فيه سوى القواعد التحليلية، هي نتيجة لازمة تحليلياً *analytically implied* من تلك المجموعة من الافتراضات.

71. اللُّزوم التحليلي *analytic implication*

إن مجموعة من الافتراضات (ج) تستلزم تحليلياً الافتراض (ك) إذا وفقط إذا كانت (ك) واحدة من الأُطروحات النهائية في استنباط تكون فيه (ج) هي الأُطروحات الأوّلية، ولم تَنطبق فيه سوى القواعد التحليلية.

لاحظ أن كل افتراض يستلزم نفسه تحليلياً بموجب هذا التعريف. ومن ثَمَّ فإن أيّ لُزوم غير تحليلي فهو تركيبي:

72. اللُّزوم التركيبي *synthetic implication*

إن مجموعة من الافتراضات (ج) تستلزم تركيبياً الافتراض (ك) إذا وفقط إذا كانت (ك) واحدة من الأُطروحات النهائية في استنباط تكون فيه (ج) هي الأُطروحات الأوّلية، ولا تكون فيه (ك) لازمة تحليلياً من (ج).

وهذا يعني أن اللُّزوم التركيبي هو نتيجة لاستنتاج قد طُبِّقَت فيه قاعدة تركيبية واحدة في الأقل.

لقد اتُّهِمَتْ المُقْتَربات الاستدلالية للاستيعاب، في بعض الأحيان بعدم النجاح في التمييز بين فهم افتراضٍ أو قَوْلةٍ ما وفهم تَبِعاته المنطقية. وما دمنا قد أنكرنا التمييز بين المعايير ''المنطقية'' و''اللامنطقية،'' وخلطنا بين القواعد الاستنباطية ''المنطقية'' و''الدلالية''، فقد يبدو أننا مُعَرَّضون لهذا الاتِّهام بشكل خاص. في الحقيقة إنَّ جُزءاً من هذه المُشكلة قد تَمَّ حلُّه عن طريق تمييزنا بين اللُّزومات المُبْتَذَلة وغير المُبْتَذَلة، وادِّعائنا أن الأخيرة هي التي تدخل في عملية الفهم أو الاستيعاب. لكن مع ذلك، يبقى الحَدْس بأنه، حتى ضمن اللُّزومات غير المُبْتَذَلة، يكون بعضها أوثق ارتباطاً بفهم مجموعة من الافتراضات، وبعضها الآخر باستنتاج تَبِعاته المنطقية. وفي الإمكان تفسير هذا الحَدْس بمعايير تمييزنا [105] بين اللُّزومات التحليلية والتركيبية.

إن اللُّزومات التحليلية لمجموعة من الافتراضات، هي تلك اللُّزومات الضَّرورية والكافية لفهمها، أي لاستيعاب مُحتواها. فمن يدَّعي أنه فهم افتراضاً

ما، لكنه يُنكر أحد لُزوماته التحليلية، لا يمكن أن يُقال عنه أنه قد فهمه مُطلقاً. لكن على العكس من ذلك، فإن عدم النجاح في استيعاب اللُّزومات التركيبية لمجموعة من الافتراضات لا يُعَدّ فشلاً في فهم المعلومات المعروضة، بل هو فشل في استغلالها إلى الحدّ الأقصى.

إن اللُّزومات التركيبية لمجموعة مُعيَّنة من الافتراضات، هي تلك اللُّزومات التي يتطلّب استنتاجها تطبيق قاعدة تركيبية واحدة في الأقل. فعلى سبيل المِثال، إن (73 أ-ج) تستلزم (74 أ-ب) تركيبياً، والقاعدة التركيبية في هذه الحالة هي وضع المُقدَّم:

73. (أ) هناك حافلة قادمة.

(ب) إذا كانت هناك حافلة قادمة، فإننا سنَصِل إلى محلّ العمل في الوقت المُحدَّد.

(ج) إذا وصلنا إلى محلّ العمل في الوقت المُحدَّد، فلن يُهمّنا أننا أطلنا في النوم.

74. (أ) سنصل إلى محلّ العمل في الوقت المُحدَّد.

(ب) لن يُهمّنا أننا أطلنا في النوم.

أو -إذا أردنا أن نُعطي مثالاً "لامنطقياً"- أن (75أ-ج) تستلزم (76أ-ج) تركيبياً، والقاعدة التركيبية المُتضمّنة في هذه الحالة، هي شيء أشبه بقاعدة الاحتواء Containment المُوضَّحة في (77):

75. (أ) التذكرة في المحفظة.

(ب) المحفظة في الحقيبة.

(ج) الحقيبة في السيارة.

76. (أ) التذكرة في الحقيبة.

(ب) التذكرة في السيارة.

(ج) المحفظة في السيارة.

77. قاعدة الاحتواء *Containment rule*(24):

المُدْخَلات : (1) (ش - هو - في - ص)

(2) (ص - هو - في - ز).

المُخْرَجات: (ش - هو - في - ز).

إن القُدرة على فهم مجموعة الافتراضات (75أ-جـ)، تتطلّب بالتأكيد القُدرة على استيعاب لُزومات تحليلية مثل (78أ-و):

78. (أ) التذكرة في مكانٍ ما.

(ب) هناك شيءٌ ما، في المحفظة.

(ج) المحفظة في مكانٍ ما.

(د) هناك شيءٌ ما، في الحقيبة.

(هـ) الحقيبة في مكانٍ ما.

(و) هناك شيءٌ ما، في السيارة.

[106] إنَّ مَنْ يَقْبَل (75أ-ج) لكن يُنْكِر أياً من (78أ-و)، سيكون مُذنباً لفشله ليس في مجال المنطق، وإنما في مجال الفهم والاستيعاب. ومن الناحية الأُخرى، ففي الإمكان أن يفهم شخص ما (75أ-ج) بصورة جيدة تماماً من دون أن يكون

(24) نحن نستعمل هذه القاعدة الافتراضية لأغراض توضيحية، ولا نقصد من ذلك أن نُوحي بوجود مثل هذه القاعدة. إذ من المفهوم تماماً أن علاقة الاحتواء، فضلاً عن علاقات مُتعدّية أخرى، لا يتمّ التعامل معها بواسطة القواعد الاستنباطية، وإنما بواسطة النَّماذج الذهنية على طريقة (جونسون - ليرد).

قد قام بحساب اللُّزومات التركيبية (76أ-ج). هَبْ أنك اكتسبت كلُّ واحد من هذه الافتراضات في وقت مُختلف وفي ظروف مُختلفة، بحيث لم يحصل أبداً أنك جمعتها معاً وقمتَ بحساب لُزوماتها التركيبية (76أ-ج). إن هذا الإغفال أو الإهمال لا يعني أنك قد فهمتَ كل واحد من الافتراضات المُفردة بدرجة أقلّ. فنحن جميعاً نُخزّن في ذاكرتنا مئات الآلاف من الافتراضات التي يُمكن أن نحسب أو نستنتج منها مئات الآلاف من الافتراضات التركيبية بمُجرّد الجمع بينها جميعاً في ذاكرة الجهاز الاستنباطي. إن كونها لم تُجْمَع أبداً ولن تُجْمَع أبداً، لا يعني أن كل واحدٍ من الافتراضات المُفردة، لم يُفْهَم بصورة صحيحة.

لاحظْ أن ما يجعل اللُّزوم التركيبي تركيبياً، هو ليس الصِّيغة التي تُعْرَض بها مُقدِّماته، وإنما طبيعة القواعد التركيبية المُستعملة في استنتاجاته، إذ لا يُوجد سبب يمنع الافتراض المُركَّب الواحد من أن تكون له لُزومات تركيبية. فعلى سبيل المِثال، الافتراض المُتَّصِل (العاطف) في (79) يستلزم (76أ) تركيبياً، تماماً كما يفعل الافتراضان المُنْفَصِلان (75أ) و(75ب):

79. التذكرة في المحفظة والمحفظة في الحقيبة.

75. (أ) التذكرة في المحفظة.

(ب) المحفظة في الحقيبة.

76. (أ) التذكرة في الحقيبة.

إن الفَرْق الوحيد في طريقة استنتاج هذا اللُّزوم من (75أ-ب) من ناحية، ومن (79) من ناحية أُخرى، هو أن (79) يجب أن تجري عليه عملية حذف الواو العاطفة ليتسنّى تطبيق القاعدة (77). وبخلاف ذلك، فإن الاستنتاج واحد في الحالتين. وما هو لُزوم مُركّب في حالة، يبقى لُزوماً مُركّباً في الحالة الأُخرى.

لقد وصلنا الآن إلى النُّقطة التي يُمكن أن يكون فيها للافتراض الواحد ثلاثة أنماط من اللُّزومات المنطقية وهي: اللُّزومات المُبْتَذَلة، التي لا يُمكن

حسابُها بصورة مُباشرة بواسطة جهازنا؛ واللُّزومات التحليلية، وهي ضَرورية وكافية لأجل فهمه واستيعابه؛ واللُّزومات التركيبية التي لا تتعلَّق بفهم أو استيعاب المعلومات المعروضة بقدر ما تتعلّق باستغلال هذه المعلومات إلى الحدِّ الأقصى. وهكذا، فإن إطارنا يُلقي بعض الضوء على التمييز قبل النَّظَري Pretheoretical والضَّبابي بعض الشيء، بين "اللُّزوم الدلالي" و"اللُّزوم المنطقي"، بين المعنى الذاتي والمدلول الأوسع.

إن للتمييز بين اللُّزومات التحليلية والتركيبية تَبِعاتٍ عملية مُهمّة. فاللُّزومات التحليلية لافتراضٍ مُعيَّن تكون ذاتية بالنسبة له: فهي قابلة للاستعادة ما دام الافتراض نفسه قابلاً للاستعادة بمُجرّد إعادة مُعالجته عبر الجهاز الاستنباطي. أما اللُّزومات التركيبية فهي، على العكس من ذلك، ليست ذاتية بالنسبة لأيّ واحد [107] من مجموعة الافتراضات التي تُستنتَج اللُّزومات منها: (باستثناء حالة القضايا المُتَّصِلة أو العاطفة كما في (79)). اللُّزوم التركيبي يُبنَى بالضرورة على أساس افتراضين أوّليين مُتمايزين، واستنتاجه ليس مُجرّد مسألة وجود هذين الافتراضين في مكانٍ ما في الذاكرة: إذ يجب الجمع بينهما في الذاكرة العاملة الصغيرة لجهاز الاستنباط. وحالما يكونان هناك لا يُوجد أيّ ضمان بأنهما سيُجمعان ثانية، فقد يتمّ فقدان لُزوماتهما التركيبية إلى الأبد إذا لم يتمّ حسابها فوراً.

نحن نفترض -كما تفعل أغلب النَّماذج المُتداوَلة للذاكرة- أنَّ المعلومات تُفكَّك إلى وحدات أصغر قدر الإمكان قبل أن تُخزَن في الذاكرة، بحيث إن الافتراض المُتَّصِل أو العاطف، على سبيل المِثال، لا يُخزَن كوحدة، وإنما يُفكَّك إلى الحُدود المعطوفة المُكوِّنة له التي قد ينتهي بها المطاف في أبواب موسوعية مُختلفة. لذلك، فإن أيّ جهاز مُهتمّ بتحسين تمثيله الكُلِّي للعالم يجب أن يكون مُهتمّاً باستعادة واستخلاص أكبر عدد مُمكن من اللُّزومات التركيبية من أيِّ مجموعة من الافتراضات التي يقوم بمُعالجتها في الحال الحاضر، قبل أن تُفكَّك المجموعة لغَرَض الخَزْن في أبواب مُنْفَصِلة. أما اللُّزومات التحليلية، فهي على العكس من ذلك لا تستحق الاستعادة أو الاستخلاص إلا بوصفها وسيلة لغاية، والغاية هي استعادة أو استخلاص لُزومات تركيبية إضافية.

لاحظنا سابقاً أن للافتراضات الداخلة في الجهاز الاستنباطي أربعة مصادر مُمكنة: فهي قد تأتي من الإدراك الحسي، أو فَكّ التشفير اللُّغوي، أو الذاكرة الموسوعية، أو أنها قد تُضاف إلى ذاكرة الجهاز نتيجةً للعملية الاستنباطية نفسها. وبالبديهة نقول إنّ الافتراضات المُستنتَجة أو المُستعادة من الأبواب الموسوعية هي معلومات قديمة، في حين أن الافتراضات المُستنتَجة من الإدراك الحسي أو فكّ التشفير اللُّغوي، أي من أنظمة المُدْخَلات، هي معلومات معروضة حديثاً، وتُصبح قديمة في أثناء معالجتها. إننا في كتابنا هذا، مُهتمّون بتأثير المعلومات المعروضة حديثاً- ولا سيما بالافتراضات المُستنتَجة عبر جهاز المُدْخَلات اللُّغوية - على المعلومات القديمة المأخوذة من تمثيل موجود للعالَم.

إذن، نحن نُريد أن نبحث في تأثير الاستنباطات التي يُمكن فيها تقسيم مجموعة الأُطروحات الأوّلية الموضوعة في ذاكرة الجهاز الاستنباطي، على مجموعتين فرعيتين هما ج و س، حيث يُمكن النظر إلى ج بوصفها معلومات جديدة، وس بوصفها معلومات قديمة. والآن دَعونا نُسمِّ الاستنباط المَبْني على أساس اتحاد ج وس بوصفهما مُقدِّمتين منطقيتين، نُسَمِّه تسييقاً contextualization لـ (ج) في السِّياق (س). إن تسييق ج في س قد يُولِّد نتائج لا يُمكن استنتاجها من أيٍّ من ج أو س لوحدها. سنُسمّي هذه النتائج لُزومات سِياقية contextual implications لـ ج في س:

80. اللُّزوم السِّياقي.

إن مجموعة الافتراضات ج تستلزم سياقياً الافتراض (ك) في السِّياق س إذا وفقط إذا كان:

(1) اتحاد ج و س يستلزم (ك) لُزوماً غير مُبتذَل.
(2) ج لا تستلزم (ك) لُزوماً غير مُبتذَل. و
(3) س لا تستلزم (ك) لُزوماً غير مُبتذَل. [108]

إن اللُّزوم السِّياقي هو معلومات جديدة، بمعنى أنه لم يكن في الإمكان

استنتاجه من س- أيْ، خزين الافتراضات الموجودة- لوحدها، غير أنه ليس مُجرّد معلومات جديدة، ذلك لأنه ليس لُزوماً تحليلياً ولا تركيبياً لـ(ج) - أي المعلومات المعروضة حديثاً- لوحدها. إنه تركيب مُؤلَّف من المعلومات الجديدة والقديمة، نتيجة للتفاعل بين الاثنين.

ومن وجهة النظر المنطقية، إنَّ الناحية الوحيدة الغريبة بعض الشيء في هذا التعريف للُّزوم السِّياقي، هي أنه يُقسِّم المُقدِّمات المنطقية الخاصة باللُّزوم التركيبي على مجموعتين فرعيتين مُتمايزتين، تُعامَل إحداهما بوصفها تحمل اللُّزوم في سياق الأُخرى. وبالطبع، فإن المجموعتين مُتساويتان ومُتكافئتان من الناحية المنطقية: فاتحاد ج و س هو الذي يستلزم (ك) تركيبياً، وإن التمييز بين المجموعتين الفرعيتين هو تمييز فعلياتي pragmatic، وليس تمييزاً منطقياً. والمعلومات المعروضة حديثاً يُنْظَر إليها بوصفها تُضيف إلى المعلومات المأخوذة من التمثيل الموجود للعالَم وتتفاعل معها.

إن إضافة معلومات جديدة إلى سِياق المعلومات القديمة، لا يُولِّد لُزومات سياقية فحَسْب، وإنما أيضاً لُزومات تحليلية، وربما تركيبية، خاصة بها. لكن هذه اللُّزومات تختلف عن اللُّزومات السِّياقية في كونها مُستقلة عن السِّياق. فتأثير السِّياق على تفسير القَوْلات، والأساس المنطقي لمُعالجة المعلومات في سياق مُعيَّن من دون آخر، يجب أن يُنْظَر إليهما بمعايير اللُّزومات السِّياقية بصورة رئيسة. إن فكرة اللُّزوم السِّياقي، سيكون لها دور كبير فيما تبقّى من هذا الكتاب.

وهكذا، فإن من الوظائف المركزية للجهاز الاستنباطي أن يستنتج عفوياً وتلقائياً ولاشُعورياً، اللُّزومات السِّياقية لأية معلومات معروضة حديثاً في سِياق معلومات قديمة. وفي حالة تساوي الأمور الأُخرى، فكلما زاد عدد اللُّزومات السِّياقية التي تُولِّدها هذه المعلومات الجديدة، زاد تحسينها لتمثيل العالَم الموجود لدى الفرد[25].

(25) بصورة عامة، ليس من الضروري أن تكون المعلومات الجديدة معلومات جديدة =

إن الجهاز الاستنباطي هو أيضاً في مركز الاستدلال التلقائي غير البُرهاني: فهو مصدر رئيس للافتراضات، وعملياته تُؤثّر في قُوّة الأُطروحات الأولية والنهائية للاستنباطات التي يقوم بها. والآن نتوجّه تحديداً إلى هذه الجوانب من الاستدلال.

7 - التأثيرات السِّياقية: وظيفة الاستنباط في الاستدلال غير البُرهاني:

نذكر أن الاستنباط المَبْني على أساس اتحاد المعلُومات الجديدة (ج) والمعلُومات القديمة (س)، هو تسييق لـ(ج) في (س). ومثل هذا التسييق قد يُولِّد ما سنُطلق عليه اسم (التأثيرات السِّياقية) *contextual effects*. في هذا القسم سنعرض فكرة التأثير أو الأَثَر السِّياقي. وفي الفصل (3) سنُحاول أن نُثبت أن [109] مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة يمكن أن يوصف بمعايير التأثيرات السِّياقية.

الفكرة البديهية وراء مفهوم التأثير السِّياقي هي الآتية: إن تعديل وتحسين سياقٍ ما، يعني التأثير في ذلك السِّياق- لكن ليس أيُّ تعديل سيَفي بالغرض. فكما لاحظنا، فإن إضافة المعلومات الجديدة التي تقتصر على تكرار المعلُومات القديمة لا تُعَدّ تحسيناً؛ لا هي ولا إضافة المعلُومات الجديدة التي لا صِلة لها أبداً بالمعلُومات القديمة. إن صنف التأثير الذي يُهمُّنا هو نتيجة تفاعل بين المعلُومات القديمة والجديدة. لقد قمنا آنفاً بوصفٍ لتأثير واحد من هذا الصنف. فاللُّزومات السِّياقية هي تأثيرات سِياقية: فهي تنتج عن تفاعل حاسم بين المعلُومات الجديدة والقديمة بوصفها مُقدِّمات منطقية في لُزوم تركيبي.

= بالنسبة للكائن الحي، بل هي مُجرّد معلومات تتمّ مُعالجتها حديثاً. فالمعلومات المستعادة من الذاكرة، قد تكون معلومات جديدة بهذا المعنى الواسع. وعلى الكائن الحي أن يمتلك أساساً منطقياً ليُقرّر، بالنسبة لأية معلومة مُستعادة حديثاً (ق)، إن كان من الأفضل إضافتها إلى السياق الذي تتمّ فيه مُعالجة معلومة أخرى (ك)، أم اعتبارها معلومة جديدة ومُعالجتها في سياق يحتوي (ك). لا بُدَّ أن يكون لاعتبارات الصِّلة والمُناسَبة وزنٌ كبير هنا، كما هو الحال في أوجه الإدراك الأخرى.

من البديهي، في نَمَط الإطار الذي نقوم بوصفه، ينبغي أن يكون هناك نَمَطان آخران من التأثير السِّياقي. فمن ناحية، قد تُزوِّدنا المعلُومات الجديدة ببيِّنات وأدلّة إضافية لمصلحة الافتراضات القديمة، ومن ثمَّ فهي تُقوِّيها، أو هي قد تُزوّدنا ببيِّنات وأدلّة ضدّ الافتراضات القديمة، وقد تُؤدّي إلى التخلِّي عنها. وفي الأقسام الثلاثة الأخيرة كنا قد تجاهلنا كون الافتراضات الموضوعة في ذاكرة الجهاز الاستنباطي تأتي على درجات مُختلفة من القُوّة، وكون الاستنباط قد يُفْضِي إلى تناقض. والآن نريد أن ننظر في هذين الوجهين للاستنباط وفي نمط التأثيرات السِّياقية التي يُولِّدانها. وسنتقدّم بعد ذلك بوصف عام لمفهوم التأثير السِّياقي.

كيف تُؤثِّر القُوّة النسبية لمُقدِّمات الاستنباط، في قُوّة النتائج؟ يُمكن تناول هذه المسألة إما من زاوية نظر منطقية أو زاوية نظر إدراكية. إن الفهم الأفضل للمسألة المنطقية، ينبغي أن يُعِيننا في المسألة الإدراكية.

لنتأمّلْ مجموعة المُقدِّمات (81أ-د) ولزومها التركيبي (82):

81. (أ) إذا كان (بيتر) و(بول) و(ميري) قد جاءوا إلى الحفلة، فإن الحفلة كانت ناجحة.

(ب) (بيتر) جاء إلى الحفلة.

(ج) (بول) جاء إلى الحفلة.

(د) (ميري) جاءت إلى الحفلة.

82. الحفلة كانت ناجحة.

أنظر في (83) التي هي تعاطف أو وصل* conjunction للمُقدِّمات (81أ-د)، ولذلك فهي تستلزم (82) دلالياً (entails):

* المقصود من تعبير (التعاطف أو الوصل) هو بالطبع ناتج (product) اتحاد المُتعاطفين، أي الأشياء المُتعاطفة مُجتمعةً، وليس عملية (process) وصلها أو توحيدها. [المترجم].

83. إذا كان (بيتر) و(بول) و(ميري) قد جاءوا إلى الحفلة، فإن الحفلة كانت ناجحة، وقد جاء (بيتر) و(بول) و(ميري) إلى الحفلة.

إذا استطعنا أن نُحدّد قيمة تأكيد لـ(83)، فمن السهل حينئذٍ أن نُبيِّن من الزاوية المنطقية، أن قيمة تأكيد (82) يجب أن تكون، في الأقل، بنفس مستوى [110] قيمة تأكيد (83)، التي تستلزمها دلالياً. فهي لا يمكن أن تكون دونها مُستوى لأن ذلك سيعني ضمناً أن (83) صادقة و(82) كاذبة، وهذا غير وارد لكون (83) تستلزم (82) دلالياً. ومن ناحية أُخرى، إذا كان هناك أدنى احتمال بكون الحفلة ناجحة من دون مجيء (بيتر) أو (بول) أو (ميري)، فحينئذٍ ينبغي أن تكون قيمة تأكيد (82) ليست مُساوية لقيمة تأكيد (83) فحَسْب، بل حتى أعلى منها.

إذن، من زاوية النظر المنطقية، هناك حَدٌّ أدنى لقيمة تأكيد النتيجة، فهي لا يمكن أن تكون أقلّ من قيمة تأكيد تعاطف أو وصل المُقدِّمات. ومن زاوية النظر الإدراكية، يصبح السؤال الآن هو: كيف يُمكن للجهاز الاستنباطي أن يُقدِّر قيمة ذلك الحدّ الأدنى، إذا سلَّمنا (كما نفترض نحن) بأنه لا يستطيع أن يستنتج تعاطف أو وصل المُقدِّمات، ولا أن يقوم بحساب قيمة تأكيدها؟ يجب أن نُدخِل في حسابنا اعتبارات منطقية أُخرى قبل أن نتمكّن من الإجابة عن هذه المسألة الإدراكية.

إذن فنحن ننظر في كيفية تقدير قيمة تأكيد تعاطف أو وصل الافتراضات في (83). إن قيمة تأكيد تعاطف أو وصل الافتراضات، تعتمد على قِيَم الافتراضات الموصولة أو المعطوفة. ومن زاوية النظر المنطقية، لا يُمكن لها أن تكون أعلى من قيمة أضعف الافتراضات المعطوفة، أي أقلّها تأكيداً. هَبْ أن من المُؤكّد حضور (بيتر) و(بول) في الحفلة، لكن من المشكوك به حضور (ميري). حينئذٍ سيكون من المشكوك به بنفس الدرجة أن (بيتر) و(بول) و(ميري) قد حضروا جميعاً إلى الحفلة. ومن الناحية الأُخرى، فإن قيمة تأكيد تعاطفٍ أو وصلٍ ما، يُمكن أن تكون أدنى مستوى من قيمة تأكيد أضعف افتراضاته الموصولة أو المعطوفة. هَبْ أن (81أ-د) كلها مُؤكّدة بقُوّة، لكنها ليست أكيدة تماماً. فبصورة

عامة، يكون احتمال كون الافتراضات الثلاثة صادقةً كلها جميعاً أضعف من احتمال كَوْن أيّ واحد منها صادقاً بمُفرده. لذلك، فإن قيمة تأكيد تعاطفٍ أو وصلٍ ما، يجب أن تكون أقلَّ من قيمة تأكيد أيّ واحدٍ من الأشياء الموصولة أو المعطوفة فيه. وفي الحقيقة، كلَّما زاد عدد الحدود أو الأشياء المعطوفة وكلَّما انخفضت قِيَم تأكيدها، انخفضت قيمة تأكيد التعاطف أو الوصل (أي تأكيدها كلّها مُجتمعةً).

لهذا، فهناك حدٌّ أعلى لقيمة تأكيد تعاطف أو وصل المُقدِّمات المُستعملة في الاستنباط، ويمكن تقدير هذا الحدّ الأعلى من دون استنتاج ذلك التعاطف أو الوصل ولا حساب قيمة تأكيده. فالحدّ الأعلى لقيمة تأكيد تعاطفٍ أو وصلٍ ما، يُساوي قيمة تأكيد أضعف الأشياء أو الحُدود المعطوفة فيه، ولا نحتاج إلى عملية حسابية لتقدير ذلك.

لاحِظْ أننا قد نستنتج نتائج مُختلفة على أساس مُقدِّمات مُختلفة، في استنباط واحد. لكن لا ينبغي أن يُؤثِّر في قيمة صدق نتيجة مُعيَّنة إلا تلك المُقدِّمات المُستعملة بصورة فعَّالة في استنتاج النتيجة المذكورة. فعلى سبيل المِثال، لنُضِفْ إلى (81) مُقدِّمة أُخرى إضافية (81هـ):

81. (هـ) إذا كان (بول) و(ميري) قد جاءا إلى الحفلة، فإن (روجر) قد غادر مُبكراً.

والآن تلزم من مجموعة المُقدِّمات (81أ-هـ) نتيجة أُخرى:

84. (روجر) قد غادر مبكراً.

[111] من الواضح أننا لا نريد أن تتأثّر قيمة تأكيد (84) بقيمة تأكيد (81أ) أو (81ب)، ولا نريد أن تتأثّر قيمة تأكيد (82) بقيمة تأكيد (81هـ). وهكذا، فإن النتيجة المُعيَّنة لا ينبغي أن تَرِثَ قيمة تأكيدها إلا من مجموعة المُقدِّمات المُستعملة في استنتاجها بصورة فَعَّالة.

كل هذا يدعونا إلى تفسير إدراكي - على أساس عمل الجهاز الاستنباطي- للعلاقة بين قُوّة المُقدِّمات وقُوّة النتائج في الاستنباط. إن مثل هذا التفسير أو الوصف، يُمكن أن يُنفَّذ على الوجه الآتي: الجهاز الاستنباطي قد يعمل بطريقة بحيث إن النتيجة تَرِث قُوّة المُقدِّمة عند تطبيق قاعدة تحليلية. أما عند انطباق قاعدة تركيبية، فهناك ثلاثة احتمالات. فإما أن تكون كِلا المُقدِّمتين أكيدة، وفي تلك الحالة تكون النتيجة أكيدة أيضاً، وإما أن تكون واحدةٌ من المُقدِّمات أكيدة والأُخرى غير أكيدة، وفي تلك الحالة تَرِث النتيجة قُوّة المُقدِّمة الأضعف، أو أن لا تكون أيٌّ من المُقدِّمتين أكيدة، وفي تلك الحالة تكون القُوّة التي تَرِثها النتيجة أقلَّ من قُوّة أضعف المُقدِّمتين.

إن التأثير في الاستنتاجات التي تتضمَّن تطبيق أكثر من قاعدة واحدة يكون كالآتي. حين تكون كل المُقدِّمات المُستعملة بصورة فعالة في استنتاج نتيجة مُعيَّنة أكيدةً، فإن النتيجة تكون أكيدة أيضاً. وحين تكون كل المُقدِّمات أكيدة ما عدا واحدة، فإن النتيجة تَرِث قُوّة المُقدِّمة التي هي ليست أكيدة تماماً. وحين تكون أكثر من مُقدِّمة واحدة ليست أكيدة تماماً، فحينئذٍ تكون النتيجة أضعف من أضعف المُقدِّمات. إن النتائج المُستنتَجة من عِدَّة مُقدِّمات ضعيفة، تَرِث قيمة ضعيفة جداً وغامضة. لكن درجات القُوّة المُتوارثة هي حدودٌ دُنيا: فبصورة عامة، يكون احتمال صِدق النتائج أقوى من احتمال صِدق تعاطف ووصل المُقدِّمات التي تُستنبَط منها تلك النتائج.

نحن نُقِرُّ للجهاز الاستنباطي بالقُدرة على استنساخ درجات القُوّة، وعلى رفعها وخفضها. لكن هذه القُدرات هي أكثر تواضعاً بكثير من تلك التي يتطلّبها الحساب الكَمّي لِقيَم التأكيد. وكما هو مُتوقَّع، فإن هذه الإجراءات لا تُحدّد قِيَم تأكيدٍ مُطلقة إلا من النوع الإجمالي جداً (مثلاً مُؤكَّد بصورة ضعيفة، أكيد) لكنه حين يدفع قُوّة افتراضٍ ما، فوق افتراض آخر أو أسفله، فإنه حينئذٍ يجعل بعض المُقارنة مُمكنة.

حين نستنتج نتيجة من عِدّة مُقدِّمات غير أكيدة تماماً، فإن قيمتها تكون غامضة جداً. وهذا سيكون عيباً كبيراً إذا كنا نُحاول أن نضع ونُطوِّر نظاماً منطقياً

أَمْثَل. لكننا في الحقيقة، نحاول أن نضع أُنْمُوذجاً لنظام إدراكي. إن عدم مقدرة أُنْمُوذجنا على التحديد الدقيق لقُوّة نتيجة مُستنتَجة من عِدّة افتراضات غير أكيدة، يتوازى بصورة كافية مع الأدلّة والبيِّنات التأمّلية الاستبطانية. فعلى حدِّ علمنا، لا يُوجد دليل آخر يُبيِّن أن العقل البشري مُجهَّز بطريقة أكثر قُوّةً ودقّةً لتحديد قُوّة افتراضاته الحقيقية بصورة تلقائية.

[112] لِنَعُدْ إلى مُناقشتنا للتأثيرات السِّياقية. لنتأمّلْ، أولاً، كيف تكون حال اللُّزومات السِّياقية- وهي مثالنا الأصلي على التأثيرات السِّياقية- حين تدخل قُوّة الافتراضات في الحساب. إن اللُّزوم السِّياقي هو فرع من اللُّزوم التركيبي. لنتأمَّلْ، بعد ذلك، العلاقة بين اللُّزوم التركيبي والمُقدِّمات المُستعملة فعلاً في استنتاجه. إن اللُّزوم التركيبي لا يلزم منطقياً من أيٍّ واحدة من مُقدِّماته: إذ لا يُمكن الاستدلال عليه بُرهانياً من أيّ واحدة من مُقدِّماته. ومن ناحية أُخرى، حالَما نُزِيل أي واحدة من المُقدِّمات، لا يعود من المُمكن استنتاج النتيجة من المُقدِّمات المُتبقّية. وهكذا، ففي الإمكان أن نقول: إن كل واحدة من المُقدِّمات هي حُجَّة تدعم المُقدِّمة، أو بَيِّنة (دليل) تدعم المُقدِّمة في سياق المُقدِّمات الأُخرى، أو كما نعتزم أن نقول: إن كل واحدة من المُقدِّمات المُستعملة فعلاً في استنتاج لُزوم تركيبي، تزيد من قُوّة النتيجة التي تستلزمها بصورة جماعية. إن إسهام كل واحدة من المُقدِّمات المُفردة في قُوّة هذه النتيجة الجماعية، هو دالّة function لدرجة قُوّتها هي.

اللُّزوم السِّياقي هو -كما سبق أن عرَّفناه - علاقة بين لُزوم تركيبي وإحدى المُقدِّمات المُستعملة في استنتاجه. فاللُّزوم السِّياقي (ك) لا يمكن أن يُستدَلّ عليه بُرهانياً (استنباطياً) من افتراض (ق) الذي يستلزمه سياقياً في السِّياق س، لكن في الإمكان الاستدلال عليه بُرْهانياً من اتحاد (ق) مع س؛ أو في الإمكان الاستدلال عليه لابُرْهانياً من (ق) عن طريق افتراض س. ههنا إذن حالة استدلال غير بُرْهاني لا يتضمَّن قواعد منطقية سوى القواعد الاستنباطية. وهذه القواعد لا يقتصر إسهامها على تكوين افتراض جديد على أساس الافتراضات الموجودة فحَسْب، وإنما يتعدّاه إلى تحديد قُوّته.

وهكذا، فنحن نرى علاقة اللُّزوم السِّياقي حالة خاصة من حالات التَّقْوية السِّياقية *contextual strengthening*. وفي الإمكان أن نُسمّيها التَّقْوية التابعة *dependent*، بمعنى أن قُوّة النتيجة لا تعتمد على المُقدِّمات المضافة ج فحَسْب، وإنما على السِّياق س أيضاً؛ إذ إن ج تُؤثّر في قوة لُزومها السِّياقي، لكنها لا تُحدِّده بصورة تامة. إن التَّقْوية التابعة بالطبع تتباين مع الحالة المعروفة أكثر، أي التَّقْوية المُستقلّة *independent*– النظير الإدراكي للتأكيد المُستقلّ- وهي ما نتوجّه إليه الآن.

إن التَّقْوية المُستقلَّة تظهر حين تستلزم مجموعتان مُختلفتان من المُقدِّمات نتيجةً واحدةً بصورة مُستقلّة أو مُنْفَصِلة. لنتأمَّلْ مجموعة المُقدِّمات (85أ–ب):

85. (أ) إذا انتهت الحفلة في وقت مُتأخّر، فإن الحفلة كانت ناجحة.

(ب) الحفلة انتهت في وقت مُتأخِّر.

فهذه تستلزم (82) منطقياً، التي هي نتيجة تلزم عن مجموعة المُقدِّمات (81أ–د)، كما لاحظنا سابقاً:

81. (أ) إذا كان (بيتر) و(بول) و(ميري) قد جاءوا إلى الحفلة، فإن الحفلة كانت ناجحة.

(ب) (بيتر) جاء إلى الحفلة. [113]

(ج) (بول) جاء إلى الحفلة.

(د) (ميري) جاءت إلى الحفلة.

افرضْ الآن أن (85أ–ب) تُسَيَّق في سياق (81أ–د): هل سيكون لذلك التسييق أي تأثير؟

لقد سبق أن قُلْنا إن الجهاز الاستنباطي يمتلك الإجراء الآتي لكي يتفادى الحَشْو المكرور: قبل أن يُدوّن أيّ افتراض في ذاكرته، فهو يتحقّق إذا كان ذلك

الافتراض موجوداً هناك مُسبقاً. فإن كان موجوداً، فإنه سيمتنع عن تدوينه مرةً ثانية، وسيَسِم الأُطروحات والقواعد الاستنباطية المُستعملة في استنتاجه بعلامة لكيلا يتكرّر الاستنتاج. غير أن هذه المُناقشة لِمَا يحصل حين يُصادف الجهاز الافتراض نفسه مرتين، لم تضع في الحساب إمكانية اختلاف قُوّة هذا الافتراض في حالتَيّ وُرُوده. إن التأثيرات المُهمّة قد تحصل في مُعالجة مثل هذه الحالات، وليس في غيرها.

السؤال، إذن، هو: كيف تتأثّر قُوّة افتراض موجود مُسبقاً في ذاكرة الجهاز الاستنباطي، أو قابل للاستنباط من أُطروحات موجودة فيه، حين يُصادف الجهاز وُرُوداً ثانياً للافتراض نفسه مُستنتَجاً من مُقدِّمات مُختلفة. لنرمزْ إلى القُوّة التي تَرِثها (82) من (81أ-د) فقط بالرمز قُوّة (1)، وإلى القُوّة التي تَرِثها من (85أ-ب) بالرمز قُوّة (2)، وإلى القُوّة التي تَرِثها من اتحاد (81أ-د) و(85أ-ب) بالرمز قُوّة (3). السُّؤال، إذن، هو كيف ترتبط قُوّة (3) بكلّ من قُوّة (1) وقُوّة (2).

من كلا الزاويتين الحَدْسية والمنطقية، ينبغي أن تكون قُوّة (3) أكبر من كِلا قُوّة (1) وقُوّة (2) (بالطبع ما لم تكن قُوّة (1) وقُوّة (2) أكيدتين، حيث ينبغي في تلك الحالة أن تكون قُوّة (3) أكيدة أيضاً). إن السبب في هذا واضح ومباشر. فأولاً، إن كبرى القُوّتين (1) و(2) تُزوّدنا بالحدّ الأدنى لـ قُوّة (3): فإذا وقعت قُوّة (3) تحت هذا الحد، فإنها حينئذٍ لن تَعْكِس لنا مقدار الدعم أو التعزيز الذي تأتي به كلُّ واحدة من مجموعتَي المُقدِّمات إلى نتيجتها المُشتركة بصورة مُستقلة أو مُنْفَصِلة. وثانياً، إذا كانت قُوّة (3) مُجرّد مُطابِقة لكبرى القُوّتين (1) و(2)، أي إذا لم تَعْكس سوى مقدار الدعم الذي أتت به إحدى مجموعتَي المُقدِّمات إلى نتيجتها المُشتركة، فإنها حينئذٍ ستفشل تماماً في أن تعكس الدعم الذي تأتي به مجموعة المُقدِّمات الأُخرى إليها بصورة مُستقلة. ومن هنا، ينبغي أن تكون قُوّة (3) أقوى من كِلا قُوّة (1) وقُوّة (2). أي بتعبير آخر، إن (82) ينبغي أن تَرِث من اتحاد (81 أ-د) و(85 أ-ب) درجة من القُوّة أكبر من الدرجة التي تَرِثها من أيّ واحدة من (81 أ-د) أو (85 أ-ب) بصورة مُستقلة، ولا تُوجد صعوبة في تنفيذ هذا الشرط المنطقي خلال عمل الجهاز الاستنباطي، كما وصفناه سابقاً.

وفي الإمكان أن تجتمع التَّقْوية التابعة والمُستقلّة. هَبْ أن (86أ-ب) تُسَيَّق في سياق (81أ-د)، وأن (81د) هي أضعف المُقدِّمات جميعاً:

86. (أ) إما (بوب) جاء إلى الحفلة أو أن (ميري) جاءت إلى الحفلة. [114]

(ب) (بوب) لم يأتِ إلى الحفلة.

إن (86أ-ب) تستلزم منطقياً:

87. (ميري) جاءت إلى الحفلة.

هذا يُؤدّي إلى تقوية مُستقلّة لـ(81د) المُطابقة لـ(87) من حيث المُحتوى. وما دامت (81د) هي حُجَّة تدعم (82) في سِياق (81أ-ج)، فإن (82) بوظيفتها تُقوَّى تَبعيَّاً من قِبَل (81د). وهكذا، فإن تسييق (86) في سِياق (81) يُقوِّي كُلّاً من (81د) و(82) معاً.

لقد نظرنا إلى حدِّ الآن في نَمَطين من أنماط التأثير السِّياقي هما: إضافة اللُّزومات السِّياقية وتقوية الافتراضات الموجودة سابقاً. لكن في الإمكان حصول تحسين مُهمّ في تمثيل الفرد للعالَم نتيجة لحذف أو محو الافتراضات الكاذبة. إن هذا التأثير السِّياقي المُهمّ جداً، قد يحصل عند وجود تناقض بين المعلُومات الجديدة والقديمة.

لقد ذكرنا في وصفنا لعمل الجهاز الاستنباطي أنه حين يصادف تناقضاً ما، يتوقّف إلى أن يتمَّ حلُّ التناقض. هَبْ، مثلاً، أن (88أ-ب) تُسَيَّق في سِياق (89):

88. (أ) إذا جاءت (جنيفر)، فإن الحفلة كانت ناجحة.

(ب) جاءت (جنيفر).

89. (أ) إذا جاء (بيل)، فإن الحفلة لم تكن ناجحة.

(ب) جاء (بيل).

(ج) الحفلة لم تكن ناجحة.

(د) إذا لم تكن الحفلة ناجحة، فلن تكون هناك حفلة ثانية.

(هـ) لن تكون هناك حفلة ثانية.

إن (88أ-ب) تستلزم منطقياً (90) التي هي نفي (89 ج):

90. الحفلة كانت ناجحة.

سبق أن قلنا إن الجهاز حين يستنتج (90)، سيُحاول أن يحلَّ هذا التناقض. وعند حَلِّ التناقض، يجب أن نضع في الحساب قُوّة الافتراضين المتناقضين.

إن قُدرة الجهاز لا تقتصر على قراءة وكتابة الافتراضات في ذاكرته، وإنما تتعدّى ذلك إلى مَحْوِها أو حذفها أيضاً. لنفترضْ أنه حين يُكتَشَف تناقضٌ بين افتراضين، إذا كان في الإمكان مُقارنة قُوَّتَيْهما، وإذا وُجِدَ أن أحدهما أقوى من الآخر، فحينئذٍ يقوم الجهاز تلقائياً بحذف أو محو الافتراض الأضعف. وحين يُحذف افتراضٌ ما، فإن الجهاز يقوم كذلك بحذف أيّ افتراض يستلزمه تحليلياً، وحذف أضعف الافتراضين اللذين يستلزمانه تركيبياً. إن هذا الإجراء يَنطبق بصورة تكرارية recursively إلى أن تُستنفَد كلُّ عمليات الحذف المُمكنة. وحين يكون مثل هذا الإجراء مُمكناً، فإن التناقض سيُحذَف من الأساس، وسيُمكن استئناف العملية الاستنباطية.

[115] افرضْ، على سبيل المِثال، أن (90) أقوى من (89ج). حين يكتشف الجهاز التناقض، فإنه سيمحو (89ج)، ثم سيقوم بعد ذلك بالتحقّق من احتواء ذاكرته على أيّ افتراض يستلزم (89ج) تحليلياً، أو على أيّ زوج من الافتراضات التي تستلزمها تركيبياً؛ وهو سيكتشف أن (89ج) تلزم تركيبياً من (89أ) و(89ب)، وسيمحو أضعف هذين الافتراضين.

والآن لاحظْ أن (89ج) و(89د) يستلزمان (89هـ) تركيبياً، أي إن (89ج)

هي حُجَّة لدعم (89هـ) في سياق الافتراض (89د). والآن ماذا يحصل لـ(89هـ) حين تمحو (89ج)؟ من الواضح أن (89هـ) ينبغي أن تفقد أي قُوّة حصلت عليها بواسطة التَّقْوية التابعة من (89ج)، وهي قد تُقوَّى بصورة مُستقلة من قِبَل افتراضات أُخرى؛ وفي تلك الحالة ينبغي أن تبقى في ذاكرة الجهاز وبدرجة من القُوّة مُتناسبة مع ذلك الدعم المُستقل. أو قد لا يكون لها أي مصدر آخر للقُوّة حيث إنها تلقَّت كل دعمها من (89ج) و(89د)؛ وفي تلك الحالة، فإن فقدان هذا الدعم، ينبغي أن يهبط بها من مرتبة افتراض له درجة من القُوّة إلى مرتبة احتمال ضعيف فحَسْب.

هناك حالات لا تنتج لنا فيها هذه الطريقة المباشرة في حلّ التناقضات أية نتيجة، مثلاً بسبب عدم قُدرة الجهاز على مُقارنة قُوّة كلٍّ من الافتراضين المُتناقضين، أو لكونهما مُتساويين في القُوّة. ونحن نفترض أن التناقض في مثل هذه الحالات يُحلُّ بوسائل أُخرى: مثلاً عن طريق البحث الواعي عن بَيِّنات أو أدلّة إضافية مع أو ضدّ أحد الافتراضين المُتناقضين. وهذا يبدو مُنسجماً مع الأدلّة التأمّلية التي تُفيد أن بعض التناقضات تُحلُّ بواسطة الرفض الفوري والتلقائي للمُقدِّمات المَعيبة، في حين أن بعضها الآخر يتطلّب تَرَوِّياً وتأنِّياً.

إن تسييق افتراض جديد في السِّياق الذي يُناقضه، يمكن أن يُؤدّي ليس إلى رفض افتراض موجود سابقاً في السِّياق، بل إلى رفض بعض أو كل المعلومات الجديدة نفسها. وفي هذه الحالة، لن يكون هناك أي تأثير سِياقي ذي بال. إن التأثيرات السِّياقية تحصل كما في الحالة التي تَقَدَّم وصفها توّاً حين يَحِلُّ الافتراض الجديد محلَّ افتراض موجود سابقاً في السِّياق، مع ما يترتّب على هذا التغيير من إضعاف أو محو للافتراضات السِّياقية الأُخرى المُرتبطة بالافتراض السابق بعلاقتَيّ اللُّزوم التحليلي والتركيبي. فلو كانت (90) أضعف من (89ج)، مثلاً، لكانت (90) نفسها هي التي تُحذف ولما كان لتسييق (88أ-ب) في سياق (89أ-هـ) أيُّ تأثير على الإطلاق.

لقد قمنا الآن بوصف الأنماط المُتنوّعة للتأثيرات السِّياقية المُمكنة وهي:

اللُّزومات السِّياقية، وأنواع التَّقْوية، ثم التناقضات التي تُؤدّي إلى محو المُقدِّمات من السِّياق[د]. وإلى حدّ الآن نظرنا في نَمَطين من التَّقْوية هما: التابعة والمُستقلة، وفي كليهما تتحدّد قُوّة النتيجة بقُوّة المُقدِّمات المُستعملة في استنتاجها. وقبل أن نترك الموضوع، نودّ أن نقترح وجود نَمَط ثالث من أنماط التَّقْوية، والذي سنُسمّيه التَّقْوية الارتجاعية *retroactive*. هنا يُمكن أن تُقوَّى [116] الافتراضات المُستعملة فعلاً في التسييق بسبب تحقيق التسييق لنتيجة مُتوقّعة. والآن سنستبق الفصلين القادمين فنُقدّم خُلاصة مُوجزة لكيفية حصول مثل هذه التَّقْوية الارتجاعية في الفهم أو الاستيعاب اللُّغوي، وننظر في إمكانية حصول تأثير مُماثل في الاستدلال التلقائي عُموماً.

في التواصل اللُّغوي، يتمّ توجيه المُستمع عُموماً إلى قبول الافتراض بوصفه صادقاً أو مُحتمل الصدق على أساس الضمان الذي تُعطيه المُتكلِّمة. إن جُزءاً من مُهمّة المُستمع هي أن يكتشف الافتراضات التي تُعْطِي المُتكلِّمةُ ضماناً بصدقها. وفرضيّتنا هي أن المُستمع يُنْجز مُهمّته مُهتدياً باعتبارات الصِّلة أو المُناسَبة. فهو يتوقّع عادةً أن تكون المعلومات التي قَصَدَتْ المُتكلِّمة توصيلها- عند مُعالجتها في السِّياق الذي توقّعت المُتكلِّمة تسييقها فيه- أن تكون ذات صِلة ومُناسِبة: أي أن يكون فيها تأثيرٌ سِياقيٌ ملموس بكلفة قليلة في المُعالجة. وهكذا، فإذا افترض المُستمع (91)

91. أن المُتكلِّمة تريد أَنْ تُخبر أن (ق)

(د) يُقال أحياناً إننا قد أغفلنا ذكر نَمَط رابع من التأثير السِّياقي، ألا وهو إضعاف الافتراضات الموجودة weakening. إن الإضعاف مأخوذ بعين الاعتبار في تحديدنا الشكلي للشُّروط التي يجب توافرها لكي تكون للتسييق تأثيرات سِياقية (الفصل 2 الهامش 26). ومع ذلك، فنحن نفترض أن الإضعاف هو دائماً ناتج جانبي لتأثير سِياقي أكثر أساسية: مثلاً، نقض الافتراض الموجود ومحوه (حذفه) يُضْعِفَان كلَّ اللُّزومات السياقية التي اعتمَدَتْ على ذلك الافتراض، واستندت إليه.

ثم ظهر أنَّ (ق) ذات صِلة ومُناسِبة بالصورة المُتوقّعة، فإن الافتراض (91) سيُصبح أقوى. وفضلاً عن ذلك، إذا كانت المُتكلِّمة تَثِق بصدق المُستمع، فإن الافتراض (ق) سيُصبح أقوى أيضاً. وإن ظهر أن (ق) لا تكون ذات صِلة ومُناسِبة بالصورة المُتوقّعة إلا إذا أُضيف الافتراض (ك) إلى السِّياق، فحينئذٍ سيقوى الافتراض (92):

92. المُتكلِّمة تريد من المُستمع أن يفترض (ك).

وهنا أيضاً إذا كان المُستمع واثقاً من المُتكلِّمة، فإن الافتراض سيقوى.

إن ما يجعل هذه التَّقْويات الارتجاعية سارية المفعول بشكل عام هو ما يأتي. عُموماً ليس من المُحتمل أن يكون أيّ افتراض اعتباطي ذا صِلة أو مُناسِب بالقدر الذي يجعله يستحق انتباه الإنسان. ومن هنا، فإن أي تفسير لقَوْلةٍ ما، يحقق مستوى مقبولاً من الصِّلة والمُناسَبة، سيكون صحيحاً في الأرجح. وبتعبير آخر، يُمكن للمُستمع الذي يتوصّل إلى تفسير ذي صِلة ومُناسَبة بقدر كافٍ، أن يكون واثقاً إلى حدٍّ ما مِنْ أن التفسير الذي تَوَصَّلَ إليه هو الذي قصدتْ المُتكلِّمة توصيله. سنُناقش هذه النقطة بمزيد من التفصيل في الفصل (4).

الآن قد يبدو أن حالة الفهم أو الاستيعاب اللُّغوي فريدة ومُختلفة بشكل مُهمّ عن الاستعمالات الأُخرى للقُدرات الاستدلالية. فالمُتكلِّمة تُريد أن يفهمها المُستمع وهي تُساعده بشكل فعّال، في حين -حسب كلام القائلين بهذا الرأي- أن البيئة لا تُساعد المراقبين في فهمها. في الحقيقة، إن هذه الحُجَّة ليست قوية بالصورة التي تبدو عليها. إن قسماً كبيراً من البيئة هو من صنع الإنسان وهو مليء بإشارات وإيعازات مقصودة لمساعدة البشر في إدراكها بصورة وافية. وأنت قد تُسلِّم بذلك، لكن مع ذلك تسأل: ماذا عن البيئة الطبيعية؟ فبالتأكيد إن الطبيعة لا تساعد البشر في فهمها؟ حسناً، هنا أيضاً ليس الأمر أكيداً بهذه الدرجة.

[117] قُدرات البشر الإدراكية هي جُزء من الطبيعة، وهي مُتكيِّفة بصورة جيدة نتيجة للتطوّر الطبيعي. من المُحتمل أن من بين الافتراضات التي تَرِد على العقل البشري

بصورة أكثر تلقائية، تكون الافتراضات الحقيقية أكثر احتمالاً لأن تكون ذات صِلة ومُناسَبة من الافتراضات الكاذبة، بحيث إنه حين تتحقّق الصِّلة والمُناسَبة، فإنها ستُزوّدنا بتقوية ارتجاعية سليمة بشكل عام. وإذا كان الأمر كذلك، فإن رأي (فودر) القائل إن التفكير العِلْمي يمكن أن يُعدّ أُنْمُوذجاً لعمليات التفكير المركزية، هو رأي خاطئ بمعنى الكلمة. فالطبيعة تُساعد البشر في فهمها فهماً حقيقياً لكن محدوداً- مُناسباً تماماً للصيادين وجامعي القُوت في العصر الحجري، مثلاً. أما العِلْم، فهو مُحاولة لفهم الطبيعة بصورة أكثر تماماً وشمولاً من دون مُساعدة الطبيعة، ومن ثَمّ، فمِنْ دون الإفادة من التَّقْوية الارتجاعية التلقائية.

إن مُناقشات المَنَاطقة لعمليات تكوين الفرضيّة والتأكيد، كانت مُستوحاة عموماً من الصِّيغة التي يبدو أن هذه العمليات تكون عليها في العلوم. لكن مع ذلك، قد يكون التفكير العلمي مُختلفاً تماماً عن التفكير التصوُّري الاعتيادي من نواحٍ مُهمّة. في الأقل، سنُحاول أن نُثبت أنه يختلف عن الفهم والاستيعاب اللُّغوي. ففي الاستيعاب اللُّغوي، يمكن وصف الاستدلال البُرهاني من دون الاستشهاد بأية قواعد منطقية ما عدا القواعد الاستنباطية؛ فقُوّة الافتراض هي ناتجٌ ثانويّ للطريقة التي يُبْنَى فيها الافتراض ويُسْتَعمَل، ناتجٌ ثانويّ، بخاصة، للطريقة التي يُعالَج فيها استنباطياً.

الآن، وقد استعرضنا الأنماط المُختلفة للتأثيرات السِّياقية المُمكنة، نحن الآن في موضع يُؤهّلنا للتعميم. إن كان كل ما يفعله التسييق هو أنه يُضيف كل المعلومات الجديدة أو بعضها أو لا شيء منها، إلى السِّياق من دون أن يُغيِّر في السِّياق شيئاً على الإطلاق، فليس لهذا التسييق أي تأثير سياقي. وإلا فهناك تأثير سياقي من نوع ما، إما على شكل محو أو حذف افتراضٍ ما، من السِّياق، وإما على شكل تعديل وتغيير في قُوّة بعض الافتراضات، أو على شكل استنتاج لُزومات سياقية[26].

(26) بإمكاننا أيضاً أن نُعطي وصفاً أكثر صُورية أو شكلية للشروط التي بمُوجبها تكون للتسييق تأثيرات سياقية. لتكُنْ (س) سِياقاً و (ج) مجموعة المُقدِّمات الجديدة ولتكنْ نتائج =

لقد عرضنا في هذا الفصل مُخطَّطاً تمهيدياً عريضاً للقُدرات الاستدلالية التي نفترض أنها مُتضمَّنة في الاستدلال التلقائي، ولا سيما في الاستيعاب اللُّغوي. ونحن واعيان لغُموضه ونواقصه وللتساؤلات العديدة التي يُثيرها ويتركها من دون جواب. لكن مع ذلك يبدو لنا أن هذه التساؤلات لا تصعب على المُعالَجة، وبمُوجب الأُسس التي اقترحناها، تكون الدراسة النفسية للاستدلال غير البُرهاني مسألة مُثيرة للاهتمام، وليست لغزاً يتعذَّر فهمه. وقد قمنا بوصف وتحديد لمفهوم التأثير السِّياقي الذي سنبني حوله مفهوماً صريحاً (واضحاً) للصِّلة والمُناسَبة في الفصل القادم.

= (ج) مجموعة النتائج المُستنبطة من (ج) لوحدها، ونتائج (س) هي مجموعة النتائج المُستنبطة من (س) لوحدها، ولتكن نتائج اتحاد (ج U س) هي مجموعة النتائج المستنبطة من اتحاد (ج) و (س). وليكُن الافتراضان المُتطابقان في المُحتوى والمُختلفان في درجة القُوّة، مُعتبرين بمثابة افتراضين مُختلفين. حينئذٍ لا يكون لتسييق (ج) في (س) أية تأثيرات سياقية إذا وفقط إذا توافر الشرطان الآتيان :

(أ) أن تكون نتائج (س) شعبة أو مجموعة جُزئية من نتائج اتحاد (ج U س).
(ب) أن تكون المجموعة المُتمّمة لمجموعة نتائج (س) بالقياس إلى نتائج اتحاد (ج U س) هي شعبة أو مجموعة جزيئة من نتائج (ج).

وإذا لم يتوافر كِلا الشرطين (أ) و (ب)، فحينئذٍ يكون لتسييق (ج) في (س) بعض التأثير السياقي.

الفصل الثالث

الصِّلة أو المُناسَبة

RELEVANCE

1 - شروط الصِّلة أو المُناسَبة: [118]

في الفصل السابق، قدَّمنا مفهوم التأثير أو الأَثَر السِّياقي، وناقشنا مجموعة مُنوَّعة من هذه التأثيرات وهي: (اللُّزومات السِّياقية)، (contextual implications) و(النَّقض)، (contradictions) والتَّقويات (strengthenings). إن مفهوم التأثير السِّياقي لا غِنى عنه في وصف عملية الفهم والاستيعاب. وفي أثناء سير الخطاب، يقوم المُستمع باستدعاء أو تكوين عدد من الافتراضات ثم مُعالجتها. وهذه تُشكِّل خلفية مُتغيّرة تدريجياً تتمّ مُعالجة المعلومات الجديدة إزاءها أو بالمُقابلة معها. إن تفسير أو تأويل القَوْلة يتطلّب أكثر من مُجرّد تشخيص الافتراض المذكور بصورة صريحة؛ فهو يتطلّب بشكل حاسم حساب المُستتبعات المُترتِّبة على إضافة هذا الافتراض إلى مجموعة الافتراضات التي سبق أن تمت معالجتها هي الأُخرى. أي بتعبير آخر، هو يتطلّب النظر إلى التأثيرات السِّياقية لهذا الافتراض في سياق تُحدِّده -في الأقل، جُزئياً- عملياتُ فَهْمٍ سابقة له.

وفي كل موقع في الخطاب، تكون لدى المُستمع في مُقدّمة انتباهه، مجموعة مُختلفة من الافتراضات، التي لم يكن قد عالجها معاً من قبل، والتي قد لا يُعالجها معاً ثانيةً أبداً. وبواسطة حساب اللُّزومات التركيبية لهذه المجموعة

من الافتراضات، يكون بمقدور المُستمع أن يكتسب معلُومات جديدة التي قد تُفْقَد إلى الأبد حين يتمّ تفكيك تلك المجموعة المُعيَّنة، ويتمّ نسيان الافتراضات المُكوِّنة لها أو يتمّ خَزْنها في مواقعها المُتفرّقة في ذاكرة المُستمع الموسوعية.

ليس المُهمّ هو مُجرّد اجتماع هذه الافتراضات معاً في ذهن المُستمع للمرة التي يمكن أن تكون الوحيدة. فهي تَرِد معاً بترتيبٍ مُعيَّن أيضاً، ويُحتمَل أن تُعالَج بذلك الترتيب أيضاً، بحيث إن كل افتراض جديد يُعَالَج في سياق مجموعة من الافتراضات التي قد عُولِج العديد منها توّاً. إن مفهوم التأثير السِّياقي يُساعد في وصف هاتين الميزتين الجوهريتين من ميزات استيعاب القَوْلات أو فهمها وهما: أن الاستيعاب يتطلّب المُعالجة المُشتركة الموحَّدة لمجموعة من الافتراضات، وأن بعض الافتراضات في تلك المجموعة تَبْرُز كمعلومات معروضة حديثاً تُعَالَج في سياق معلومات قد عُولِجَت هي الأُخرى سابقاً. [119]

إن مفهوم التأثير السِّياقي لا غِنى عنه في وصف الصِّلة أو المُناسَبة. ونحن نُريد أن نُثبت أن امتلاك تأثيرات سياقية هو شرط ضروري للصِّلة أو المُناسَبة، وأنه، في حالة تَساوي الأُمور الأُخرى، كلَّما زاد حجم التأثيرات السِّياقية، ازدادت الصِّلة والمُناسَبة.

قبل المُباشرة بهذا المشروع، نودُّ أن نُوضح ما نُحاول أن نفعله، وما لا نُحاول أن نفعله. فنحن لا نُحاول أن نُعرِّف الكلمة الإنكليزية الاعتيادية relevance (الصِّلة أو المُناسَبة). إن كلمة relevance هي مُصطلح غير واضح المعالم، يُستَعْمَل بصورة مُختلفة من قِبَل أشخاص مُختلفين، أو من قبل الأشخاص أنفسهم في أوقات مُختلفة. وليست له ترجمة مُقابلة في كل اللُّغات البشرية. ولا يُوجد سبب يدعونا إلى الاعتقاد بأن التحليل الدلالي الصحيح للكلمة الإنكليزية relevance، سيُحدّد لنا أيضاً صفات مفهوم من مفاهيم علم النفس العلمي.

لكننا مع ذلك، نعتقد أن علم النفس العلمي يحتاج مفهوماً قريباً بصورة كافية من فكرة الصِّلة أو المُناسَبة في اللُّغة الاعتيادية؛ أي بتعبير آخر، نعتقد أن هناك صفة سيكولوجية مهمة - من صفات العمليات الذهنية - التي يقترب منها

المفهوم الاعتيادي للصِّلة بشكل تقريبي، والتي، لهذا، يصحّ أن نُسمّيها "(صِلة)" أيضاً، مُستعملين الآن، المُصطلح بالمعنى الفنّي. إن ما نُحاوله الآن هو أن نحدد هذه الصفة، أي أن نُعرِّف الصِّلة أو المُناسَبة كمفهوم نظري مُفيد.

نحن نُسلِّم بأنَّ لدى الناس حَدْساً وتخميناتٍ بشأن الصِّلة أو المُناسَبة، أي إنهم قادرون على التمييز بين المعلُومات المُناسِبة أو ذات الصِّلة والمعلُومات غير المُناسِبة أو التي لا صِلة لها، أو في بعض الحالات، بين المعلُومات الأقل صِلةً والأكثر صِلةً. لكن هذا الحَدْس والتخمينات ليس من السهل استخراجها أو استعمالها كدليل أو بيِّنة. إن وجود مفهوم للصِّلة في اللُّغة الاعتيادية ذي معنى غير واضح ومُتغيّر يُعَدُّ إعاقةً وليس عَوْناً. فضلاً عن ذلك، فإن الحَدْس والتخمينات بشأن الصِّلة تكون مُتناسبة مع السِّياق، ولا تُوجد طريقة للتحكّم الدقيق بالسِّياق الذي سيكون في ذهن شخص معيَّن في لحظةٍ مُعيَّنة. إن الطلب من الناس أن يُحدّدوا أنفسهم بالسِّياقات الواضحة المُركَّبة بشكل مُصطنع، هو شيء مُخالف للإجراءات الطبيعية لتكوين السِّياق، إلى درجة تجعل قيمة الحَدْس الناتج مشكوكاً فيها.

وعلى الرَّغم من هذه الصعوبات، فنحن ننوي أن نستشهد بالحَدْس والتخمينات الخاصة بالصِّلة. علينا أن نُوضح أولاً، بأننا حين ندَّعي أن افتراضاً من الافتراضات هو بالحَدْس والبداهة ذو صِلة، وأن غيره ليس ذا صِلة، أو أن افتراضاً ما، أوثق صِلةً من غيره، فإننا لا نتوقّع منك سوى الإحساس بشيء من الاختلاف، أما كونك تستعمل في العادة كلمة "الصِّلة"، لوصفه أو لا، فهذا خارج عن موضوع البحث. وثانياً، نحن نرى أن هذه الأحكام الحَدْسية بشأن الصِّلة هي أحكام إيحائية وتستحق الاهتمام، لكننا لا نعدّها حاسمة ونهائية... فهي ستُزوِّدنا بنُقطة انطلاق، لكنها بكل تأكيد لا يُمكنها أن تعامَل بوصفها مِعْياراً فريداً وحاسماً. إن قيمة مفهومنا النظري للصِّلة ستعتمد في النهاية على قيمة النماذج السيكولوجية التي تستعمله، ولا سيما، على قيمة نظرية الاستيعاب أو [120] الفهم اللُّغوي التي يسمح لنا بصياغتها. إن حَدْس وتخمينات الصِّلة هي ليست الأنواع الوحيدة من الحَدْس المُتضمَّنة في الاستيعاب.

إذا أخذنا مجموعة مُعيَّنة من الافتراضات **س** وأضفنا إليها افتراضاً نختاره بصورة عشوائية (ق)، لما وجدنا سبباً قوياً يدعونا إلى أن نتوقّع أن يكون (ق) ذا صِلة مطلقاً في السِّياق **س**، ولا أن يكون له أيُّ تأثير سِياقي فيه. ففي سبيل المِثال، لنعتبر **س** هي مجموعة الافتراضات الموجودة في ذهنك أثناء قراءتك لهذه الجملة. افرضْ أننا نقول لك الآن،

1. الخامس من مايو (أيار) 1881 كان يوما مُشمِساً في (كابول).

ليس من المُحتمل أن يكون للافتراض المُعبَّر عنه بصورة صريحة في (1) أيُّ تأثير سِياقي في سِياق **س**، ولا أن يكون ذا صِلة (بأي معنى من المعاني) في **س**. إن من الواضح بالحَدْس والبديهة أن الافتراض الذي تُعبِّر عنه (1) ليس بذي صِلة في **س**. ونستطيع أن نُعلِّل هذا بالإشارة إلى أن (1) ليس لها تأثير سِياقي في سِياق **س**، أي لا يُوجد أيُّ افتراض في السِّياق يمكن لـ (1) أن تجتمع أو ترتبط معه لتُنتِج لنا تأثيرات سياقية، ولا هي تُؤثّر في قُوّة أيِّ افتراض موجود سابقاً في السِّياق. والسبب هو أن (1) ليست لها علاقة على الإطلاق بالسِّياق الذي نحن بصدده.

وهناك طرائق أُخرى يفتقر فيها الافتراض إلى التأثيرات السِّياقية. افرضْ أننا نقول لك الآن:

2. أنت الآن تقرأ كتاباً.

من المُحتمل أن يكون الافتراض الذي تُعبِّر عنه (2) غير ذي صِلة في سياق أيِّ افتراضاتٍ كانت موجودة في ذهنك قبل قراءتها. وهذا يُمكن أيضاً أن نُعلِّله بالإشارة إلى أن (2) ليس لها تأثير سياقي في ذلك السِّياق. إذ يُفترَض أنك قبل الآن واعٍ لحقيقة كونك تقرأ كتاباً، بحيث إن أية لُزومات كانت ستُولّدها (2) في ذلك السِّياق، ستكون قد تمَّ حسابُها قبل الآن. وفضلاً عن ذلك، يُفترَض أنك كنت تُؤمن بهذا الافتراض بوصفه أكيداً، بحيث إن قُوّته لا يُمكن أن تُزاد أكثر من ذلك.

لنأخذْ مِثالاً ثالثاً غير ذي صِلة لأسباب مُختلفة مع ذلك، افرضْ أننا نقول لك الآن:

3. أنتَ مُستغرقٌ في نوم عميق.

إن الافتراض الذي تُعبِّر عنه (3) بصورة صريحة يتناقض مع عدد من الافتراضات الراسخة في عقلك الآن. إذ يُفترض أنك واعٍ ليس لحقيقة كونك الآن تقرأ كتاباً فحَسْب، وإنما أيضاً لكون هذه الفعالية تتناقض مع الاستغراق في النوم العميق. وما دمتَ تَثِق بنفسك بحق بهذا الخصوص أكثر من ثقتك بنا، مهما كانت ثقتك بنا كبيرة، فإن التناقض الذي يحصل حين يُضاف الافتراض المُعبَّر عنه في (3) إلى السِّياق الحالي، سيُؤدّي إلى حذف (3) ومَحْوِها، كما تقدَّم وصفه في الفصل السابق. وبتعبير آخر، فإن (3) لن يكون لها تأثير سِياقي في السِّياق الحالي. [121] ولهذا السبب، فإننا بالحَدْس والبداهة، نُحِسُّ بأنها غير ذات صِلة.

وهكذا، فإن هنالك ثلاثة أنماط من الحالات التي قد يفتقر فيها الافتراض إلى التأثيرات السِّياقية؛ ويكون غير ذي صِلة. ففي الحالة الأولى، التي تُوضحها (1)، قد يرفدنا الافتراض بمعلُومات جديدة، لكن هذه المعلُومات لا ترتبط بأية معلُومات موجودة في السِّياق. وفي الحالة الثانية، التي تُوضحها (2)، الافتراض موجود سابقاً في السِّياق، ولا تتأثّر قُوّته بالمعلُومات الجديدة. لذلك، فإن هذه المعلومات المعروضة حديثاً هي تماماً غير مفيدة، ومن باب أولى، غير ذات صِلة. وفي النمط الثالث من الحالات، الذي تُوضحه (3)، يتناقض الافتراض مع السِّياق، وهو أضعف مِنْ أنْ يقلب السِّياق؛ وهكذا، فإن مُعالجة الافتراض لا تُغيّر في السِّياق شيئاً.

وهنا، ينبغي التأكيد أن الذي يفتقر إلى التأثيرات السِّياقية ويكون عديم الصِّلة في كل هذه الأمثلة، هو الافتراض الذي تُعبِّر عنه القَوْلة بصراحة فحَسْب، إذ قد يكون اختيار شخصٍ ما، التعبير عن افتراضٍ عديم الصِّلة - قد يكون ذلك الاختيار نفسه على درجة عالية من الصِّلة والمُناسَبة. ففي سبيل المِثال، قد يكون ذلك طريقة لإظهار الرغبة بتغيير موضوع الحديث، وهذه الرغبة قد تكون وثيقة

الصِّلة جداً. أو، إذا أردنا أن نضرب مثلاً حقيقياً، إننا سبق أن عبَّرنا عن الافتراضات عديمة الصِّلة (1) - (3) في محاولة منا للتعبير عمّا نأمل أن يكون ملاحظات ذات صِلة. من المُمكن تحقيق الصِّلة بواسطة التعبير عن افتراض عديم الصِّلة، طالما كان هذا السلوك التعبيري نفسه ذا صِلة.

وعلى أساس هذه الأمثلة، نودّ أن ندَّعي أن الافتراض الخالي من التأثيرات السِّياقية في سِياق معين، هو افتراض عديم الصِّلة في ذلك السِّياق. وبتعبير آخر، فإن امتلاك تأثيرٍ سِياقي ما، في سِياقٍ مُعيّن، هو شرط ضَروري للصِّلة أو المُناسَبة.

يبدو أن السؤال التالي هو: ما إذا كان امتلاك التأثيرات السِّياقية هو ليس شرطا ضرورياً فحَسْب، وإنما كافٍ أيضاً لتحقيق الصِّلة. وهناك مقدار من الأدلّة والبيِّنات على أنه كذلك. فعلى سبيل المِثال، تأمَّلْ الحوارَ (الحقيقي) الآتي:

4. بائع الأعلام: هل تودّ أن تشتري عَلَماً من أجل المُؤسّسة الملكية الوطنية لقوارب النجاة؟

عابر سبيل : كلا، شكراً، فأنا دائماً أقضي أيام العُطلة مع أختي في (بيرمنغهام).

لكي يُدرك المُستمع صِلة أو مُناسَبة جواب عابر السبيل، يجب أن يكون قادراً على تجهيز ما يُشبه المُقدِّمات المنطقية الواردة في (5)، وعلى أن يستنتج ما يُشبه اللُّزوم السِّياقي في (6):

5. (أ) أن (بيرمنغهام) مدينة داخلية بعيدة عن البحر.

(ب) أن المُؤسّسة الملكية الوطنية لقوارب النجاة هي مُؤسّسة خيرية.

(ج) أن شراء العَلَم هو إحدى طرائق التبرُّع أو الإسهام في المشروع الخيري.

(د) أن من يقضي أيام عطلته في الداخل بعيداً عن البحر، لا حاجة له بخدمات المُؤسّسة الملكية الوطنية لقوارب النجاة.

(هـ) أن من لا يحتاج إلى خدمات مؤسسة خيرية، لا يُتوقّع منه أن يتبرّع [122] إلى تلك المؤسسة الخيرية.

6. لا يُتوقّع من عابر السبيل أن يتبرّع إلى المؤسسة الملكية الوطنية لقوارب النجاة.

إن الطريف في جواب عابر السبيل، هو العلاقة الوثيقة جداً بين إدراك صِلة الجواب (أو بشكل أدق الصِّلة التي قصد المُتكلّم أن تكون في الجواب) والقُدرة على استنتاج لُزوم سياقي منه. يبدو من الواضح أن مَنْ لا يستطيع أن يُجهِّز ما يُشبه السِّياق الوارد في (5) وأن يستنتج منه اللُّزوم السِّياقي في (6)، سيكون غير قادر على إدراك الصِّلة أو المُناسَبة المقصودة من الجواب. وبالعكس، فإن من يُدرك هذا اللُّزوم سيُقرُّ أن هذا الجواب مُناسب وذو صِلة في السِّياق الصحيح. ويبدو أن إدراكَ نوعٍ من التأثير السِّياقي للافتراض، يكفي للحُكم عليه بأنه مُناسب وذو صِلة.

قد يبدو من المُغري إذن أن نقترح التعريف الآتي:

7. الصِّلة أو المُناسَبة.

يكون الافتراض مُناسباً وذا صِلة في سياقٍ ما، إذا وفقط إذا كان له بعض التأثير السِّياقي في ذلك السِّياق.

إن هذا التعريف يُغطّي الحَدْس الذي يُفيد بأن على الافتراض، لكي يكون ذا صِلة في سياقٍ ما، أن يرتبط بشكل من الأشكال بذاك السِّياق. وهو يُوضح هذا الحَدْس البديهي عن طريق توصيف طبيعة الربط المطلوب. فهو، على سبيل المِثال، يتنبّأ بأن جواب عابر السبيل في (4) ذو صِلة في السِّياق (5أ - هـ)؛ لأنه يرتبط مع هذا السِّياق ليُولِّد لنا اللُّزوم السِّياقي (6). وبالطبع، فإن (6) في الحياة الواقعية ستُعالَج بدورها في سياقٍ تكون لها فيه لُزومات سِياقية إضافية وتأثيرات سِياقية أُخرى: مثلاً تقوية أو إضعاف العديد من افتراضات المُستمع المُتنوّعة،

ومن ثَمّ تأمين صِلة ومُناسَبة الجواب في سياق واسع.

وعلى الرَّغم من أن التعريف في (7) ينسجم مع بعض الأحكام الحَدْسية الخاصة بالصِّلة والمُناسَبة، فنحن نتوقّع وجود تعريفات أُخرى مُخالفة، وبخاصة أنها تُخالف الادّعاء بأن امتلاك أيّ تأثير سياقي مهما كان صغيراً، هو شرط وافٍ وكافٍ لوجود الصِّلة والمُناسَبة. إن الحَدْس بشأن الاستعمال الصحيح لمفهوم الصِّلة والمُناسَبة، يشبه الحَدْس بشأن الاستعمال الصحيح لمفهوم المُرونة Flexibility، على سبيل المِثال. فكلما صعب علينا أن نحني شيئاً ما، عزفنا عن وصفه بصفة المُرونة، وإنْ كنا قد نعترف بأنه إذا أمكن حَنْيُه على الإطلاق، فإنه يكون حينئذٍ مَرِناً من الناحية الفنّية الإصطلاحية. إن الحَدْس بشأن مفهوم "الصِّلة والمُناسَبة" يسير بالاتجاه نفسه، فكلما كانت التأثيرات السِّياقية لافتراضٍ ما ضعيفة، عزفنا عن وصفه بصفة الصِّلة والمُناسَبة، حتى وإن أمكن القول بأن الافتراض يكون ذا صِلة ومُناسَبة من الناحية الفنّية بمُجرّد امتلاكه لأيِّ تأثير سياقي.

هَبْ، مثلاً، أننا نُخبرك الآن بـ (8):

8. لقد كلّفَتْنا كتابةُ هذا الكتاب الكثيرَ من الوقت.

[123] للوهلة الأولى يبدو الافتراض الذي تُعبِّر عنه (8) عديم الصِّلة والمُناسَبة في سِياق الأفكار الموجودة في ذهنك إذا كنت مُتنبِّهاً ومُصغياً للمناقشة الحالية لمفهوم الصِّلة. فالتأمُّل بأن تأليف الكتاب الحالي استغرق وقتاً طويلاً، هو ليس من نوع التأمّل الذي تتوقّعه في هذه المرحلة من قراءتك.

ومع ذلك، إننا نأمل أنك تُشاطرنا الحَدْس بأن (8) هي ليست عديمة الصِّلة أو المُناسَبة تماماً كما هو حال (1) - (3) (وإذا لم تكن تُشاطرنا ذلك الحَدْس، فلتطمئن أن لا شيء مُهمّاً يتوقّف عليه، واتركْ بقية الفقرة الحالية). ويُمكن ربط هذا بكون (8)، على خلاف (1) - (3)، لها شيء من التأثير السِّياقي في سِياق قد يكون مُتوافراً لك. فعلى سبيل المِثال، قد يكون خامرك شعورٌ قبل الآن بأن تأليف الكتاب الحالي كلّفَنا وقتاً طويلاً. وفي تلك الحالة، نحن نقوم بتقوية

شعورك هذا بصورة مُستقلة، فضلاً عن تقوية أي لُزوم قد تكون استنتجته منه. أو قد تكون هذه معلومات جديدة تماماً بالنسبة لك. وفي تلك الحالة، قد تربطها بأية آراء كنت قد كوّنتها بخُصوص الكتاب، وتستنتج بعض اللُّزومات السِّياقية: مثلاً - إذا كنت لا تُحبّ الكتاب - تستنتج اللُّزوم القائل بأننا كنا نُضيع الكثير من الوقت. فبعض التأثير السِّياقي يعني بعض الصِّلة.

ومع ذلك، فهناك أسباب تدعونا لمحاولة تجاوز التعريف (7) - أسباب أكثر قُوّةً وإقناعاً من الحَدْس بشأن صِلة (8) أو عدم صلتها، وهو حَدْس قابل للجدل. إن الحَدْس بشأن الصِّلة الذي يتوجّب تعليله وتفسيره، هو حَدْس ليس بشأن مجرد وجود الصِّلة أو عدم وجودها، بل هو يتعلّق بدرجات الصِّلة. وإلى هذه سنتوجّه الآن.

2 - درجات الصِّلة: التأثير والجهد:

إن تعريف الصِّلة أو المُناسَبة الذي اقترحناه قبل قليل غير كافٍ لسببين في الأقل، هما: أولاً، لأن الصِّلة هي مسألة درجة، ونحن لم نَقُلْ شيئاً بشأن كيفية تحديد درجاتها. وثانياً، لأننا عرَّفنا الصِّلة بوصفها علاقة بين افتراض وسياق، لكننا لم نَقُلْ شيئاً بشأن كيفية تحديد السِّياق. إذن، فنحن حالياً لم نفعل شيئاً سوى تعريف صِفة شكلية من دون وصف لعلاقتها بالصِّدق أو الواقع النفسي.

تأمَّلْ أولاً مسألة درجات الصِّلة أو المُناسَبة. فعلى مستوىً عام جداً، نحن نريد أن نُقارن مفهوم الصِّلة أو المُناسَبة بمفاهيم مثل الإنتاجية أو المحصول *Productivity or yield* التي تتضمّن شكلاً من أشكال تحليل الكلفة/الفائدة. إن الشركة التي يكون لها إنتاج بأية قيمة كانت، مهما تكن صغيرة، تُعَدّ شركةً مُنتجة إلى حدٍّ ما. بالضَّبط كما ادَّعينا أن الافتراض الذي يكون له تأثير سِياقي على الإطلاق، مهما كان محدوداً، يُعَدّ ذا صِلة إلى حدٍّ ما. لكن مع ذلك، حين يكون الإنتاج ضئيلاً جداً سيكون هناك عُزوف ابتدائي عن وصف الشركة بالإنتاجية على الإطلاق، حتى وإن كان من الجلّي اعتبارها مُنتجة إلى حدٍّ ما عند مُقارنتها

[124] بالشركة التي يُساوي إنتاجها الحقيقي صفراً، إن الشَّبَه بحالة الصِّلة أو المُناسَبة واضح وجَلِيّ.

إن منتوج الشركة، أي قيمة البضائع المُنتجة، هو ليس العامل الوحيد الذي يُؤخذ في الحساب عند تقييم إنتاجيتها. تخيَّلْ وجود شركتين تُحقِّقان المُخْرَجات نفسها (الإنتاج) (Output)، لكن على أساس كمّيتين مُختلفتين من المُدْخَلات (Input)، أي بكُلْفَتَي إنتاج مُختلفتين. إن الشركة ذات الكلفة الإنتاجية الأقل هي التي ستُعَدّ الأكثر إنتاجية. فكلفة الإنتاج هي العامل الثاني الذي يُؤخذ في الحساب عند تقييم الإنتاجية. وهو عامل سلبي؛ إذ في حالة تساوي الأمور الأُخرى، كلما ارتفعت كلفة الإنتاج، انخفضت الإنتاجية.

إن مُلاحظات شبيهة بهذه تَنطبق على الصِّلة أو المُناسَبة. فالتأثيرات السِّياقية لافتراضٍ ما، في سياقٍ مُعيَّن هي ليست العامل الوحيد الذي يُؤخذ في الحساب عند تقييم درجة صلته أو مُناسبته. فالتأثيرات السِّياقية تُنجز بواسطة عمليات ذهنية. والعمليات الذهنية، شأنها شأن العمليات البيولوجية، تتطلّب جُهداً مُعيّناً، إنفاقاً أو صَرْفاً مُعيَّناً للطاقة. وجُهد المعالَجة الذي يتطلبه تحقيق التأثيرات السِّياقية، هو العامل الثاني الذي يجب أن يُؤخذ في الحساب عند تقييم درجات الصِّلة أو المُناسَبة. إن جهد المُعالجة هو عامل سلبي؛ ففي حالة تساوي الأمور الأُخرى، كلما زادت كمية الجُهد المبذول في المعالَجة، انخفضت درجة الصِّلة أو المُناسَبة.

في القسم السابق، نظرنا في تعريف للصِّلة مُعبَّراً عنه بمَعايير الشُّروط الضَّرورية والكافية. أي إننا عرَّفنا الصِّلة بوصفها مفهوما تصنيفياً. ثم قُلْنَا أيضاً إنَّ مثل هذا التعريف - وإنْ لم يكن غير صحيح - فهو قد أغفل حقيقة وهي كَوْن الصِّلة مفهوماً مُقارناً أيضاً، وبصورة أكثر أهمية[1].

إن أفضل طريقة لتعريف المفاهيم المُقارنة هي بمعايير ما يمكن تسميته شروط "القَدْر أو الدرجة" (extent conditions). تأمَّلْ، مثلاً، مفهوم المَرِن

(1) لفكرة المفهوم المُقارن انظر الفصل الثاني، القسم (3) المُتقدّم آنفاً.

(*flexible*) في اللُّغة الاعتيادية. أولاً، إن الشيء لا يكون مَرِناً وحسب، فهو يكون أكثر أو أقلّ مُرونةً، وبتعبير آخر، فإن المُرونة ليست مفهوماً تصنيفياً فَحَسْب، وإنما هي مفهوم مُقارن أيضاً. وثانياً، إن درجات المُرونة تعتمد (في الأقلّ) على عاملَيْن مُستقلَّيْن عن بعضهما منطقياً، ظاهرين في التعريف الآتي:

9. المُرونة Flexibility.

شرط القَدْر أو الدرجة (1): إن الشيء يكون مَرِناً بالقَدْر الذي يكون فيه سَهْلَ الحَنْي أو الثَّنْي.

شرط القَدْر أو الدرجة (2): إن الشيء يكون مَرِناً بالقَدْر الذي يكون فيه الشكل الذي يصير إليه بعد الحَنْي مُختلفاً عن شكله الأول.

إذا أمكن حَنْي أو ثَنْي الشيء على الإطلاق، فحينئذٍ يتحقّق الشرطان (1) و(2) بدرجةٍ ما، وبالعكس. ولذلك، فإن هذين الشرطين الخاصّين بالقَدْر أو الدرجة، يستلزمان منطقياً، شرطاً ضرورياً وكافياً وهو: أن الشيء يكون مَرِناً إذا وفقط إذا أمكن حَنْيُه أو ثَنْيُه. وما دام هذا الشرط الضروري والكافي يلزم من التعريف (9)، فلا حاجة لذكره بصورة مُستقلة.

إن التعريف (9) يجعل المُقارَنات مُمكنة في بعض الحالات فقط. فعند تَساوي الأمور الأُخرى، إذا كان الشيء (أ) أسهل على الحَنْي من الشيء (ب)، فحينئذٍ يكون أكثر مُرونة؛ أو، في حالة تَساوي الأمور الأُخرى، إذا أمكن حَنْي [125] الشيء (أ) أكثر من الشيء (ب)، فحينئذٍ يكون أكثر مُرونة. لكن إذا كان (أ) سهل الحَنْي إلى شكل لا يختلف كثيراً عن شكله أو إذا كان من المُستحيل حَنْيُه، وكان (ب) لا ينحني إلا بصعوبة، لكنه عندها يُمكن حَنْيُه أكثر بكثير، فإن التعريف (9) لا يسمح لنا بإصدار أحكام مُقارنة. وهذا كما يبدو، يعكس محدودية الاستعمال الاعتيادي للمفاهيم. وإذا أردنا، عَرَضاً، أن نُعطي تمثيلاً وافياً للباب المنطقي الخاص بمفهوم المُرونة في اللُّغة الاعتيادية، فإننا سنُعيد صياغة شَرطَي القَدْر أو الدرجة الخاصّين بالتعريف (9)، فنصوغهما على شكل قواعد استدلال، وهذا

يُمكن عمله بطرائق عديدة مُختلفة. لكن السبب الذي يحدونا إلى مناقشة درجات المُرونة، هو ليس إلقاء الضوء على المفاهيم المُقارنة الاعتيادية؛ بل هو توضيح الشكل الذي قد يكون عليه المفهوم المُقارن النَّظري.

إننا نُحاول أن نطوِّر مفهوماً نظرياً للصِّلة، لغَرَض استعماله في دراسة التواصل والإدراك. ونحن نتوقّع أن يُساعد هذا المفهوم النَّظري في التنبُّؤ بحَدْس الناس، لكن ليس بالضرورة التنبُّؤ بشأن استعمالهم لكلمة الصِّلة أو المُصطلحات الشبيهة بها في اللُّغة الاعتيادية. إن بإمكاننا تحسين التعريف (7) للصِّلة أو المُناسَبة عن طريق تبنِّي صيغة شروط القَدْر أو الدرجة من النَّمط الذي تقدَّم توضيحه توّاً:

10. الصِّلة أو المُناسَبة *Relevance*.

شرط القَدْر أو الدرجة (1) يكون الافتراض مُناسباً وذا صِلة في سياقٍ ما بالقدر الذي تكون تأثيراته السِّياقية في ذلك السِّياق كبيرة.

شرط القَدْر أو الدرجة (2) يكون الافتراض مُناسباً وذا صِلة في سياقٍ ما بالقدر الذي يكون الجُهد الذي تتطلّبه مُعالجته في ذلك السِّياق قليلاً.

هذا التعريف يستلزم الشرط الضَّروري والكافي للتعريف (7)، لذلك لا حاجة لذكره بشكل مُستقلّ.

إن تقييم الصِّلة، مَثَلُه مَثَلُ تقييم الإنتاجية productivity، هو مسألة مُوازنة بين المُخْرَجات والمُدْخَلات. في هذه الحالة، بين التأثيرات السِّياقية وجُهد المُعالجة. التعريف (10) للصِّلة أو المُناسَبة، مَثَلُه مَثَلُ التعريف (9) للمُرونة، يجعل المُقارنات الواضحة مُمكنة فقط في بعض الحالات. فعند تَساوي الأُمور الأُخرى، يكون الافتراض ذو التأثيرات السِّياقية الأكثر هو الافتراض الأكثر صِلة؛ وفي حالة تَساوي الأمور الأُخرى، يكون الافتراض الذي يتطلّب قَدْراً أقلّ من جهد المُعالجة، هو الأكثر صِلة.

دعونا نُوضح هذا المفهوم المُقارن للصِّلة ببضعة أمثلة مُصطنعة؛ مصطنعة خُصوصاً بمعنى أن السِّياقات التي نستعملها هي أضيق بكثير وأكثر اعتباطية من السِّياقات المُستعملة في الاستيعاب والفهم في الحياة الواقعية. ينبغي على القُرّاء أن يُقاوموا المَيْلَ الطبيعي للإتيان بسِياقات أكثر غنىً ومُلاءمَةً، وهو ميل سنُناقشه بالتفصيل فيما بعد.

تَأمَّلْ سِياقاً يتكوَّن من الافتراضات (11 أ - ج):

11. (أ) على الأشخاص الذين يَنوُون الزواج أن يستشيروا الطبيب بشأن المخاطر الوراثية المُمكنة على أطفالهم.

(ب) يجب تحذير الزوجين من إنجاب الأطفال، إذا كان كلاهما مُصاباً بفقر دم البحر المتوسط (ثلاسيميا). [126]

(ج) (سوزان) مُصابة بفقر دم البحر المتوسط.

تَأمَّلْ التأثيرات التي ستكون للافتراضين (12) و(13) - المُتساويين في القُوّة بموجب الفرضيّة - في هذا السِّياق:

12. إن (سوزان)، المُصابة بفقر دم البحر المتوسط، ستتزوّج من (بيل).

13. إن (بيل)، المُصاب بفقر دم البحر المتوسط، سيتزوّج من (سوزان).

إن لكلٍّ من (12) و(13) بعض التأثيرات السِّياقية في السِّياق (11)، ولذلك فهما ذوا صِلة بمُوجب التعريف (10). وبالأخص، فإن كُلّاً من (12) و(13) يتضمّنان اللُّزوم السِّياقي (14):

14. على (سوزان) و(بيل) أن يستشيرا الطبيب بشأن المخاطر الوراثية المُمكنة على أطفالهما.

وهذا ينسجم مع الحَدْس الأوّلي بأن كِلا الافتراضين ذَوَا صِلة في هذا السِّياق.

لكنَّ هناك حَدْساً إضافياً يُفيد بأن (13) في هذا السِّياق، هي أكثر صِلة من (12). ونستطيع أن نُعلِّل هذا على أساس التعريف (10). ففي هذا السِّياق، يمتلك الافتراض (13) لُزوماً سِياقياً يفتقر إليه (12):

15. يجب تحذير (سوزان) و(بيل) من إنجاب الأطفال.

لكن ماذا بشأن جُهد المُعالجة؟ إن (12) و(13) لهما البنية التصوُّرية نفسها، لذلك فهما يتيحان للجهاز الاستنباطي القواعد الاستنباطية نفسها. وبمُوجب الفرضيّة، فإن مُعالجتهما تتمّ في السِّياق نفسه. ألا يجوز لنا، إذن، أن نفترض أنهما يتطلّبان الجُهد نفسه في المُعالجة؟ بلى، لكن ليس قبل أن نكون قد أوضحنا نُقطة.

إن تدوين ومُعالجة اللُّزوم (15) يتطلّب بعض الجُهد في المُعالجة. وهذا الجهد سيتوجّب بذله في مُعالجة الافتراض (13) الذي يتضمن اللُّزوم (15)، ولكن ليس في مُعالجة الافتراض (12)، الذي لا يتضمّن ذلك اللُّزوم. لكن هذا الجُهد في المُعالجة، لا يُمكن تحاشيه إذا أردنا أن نحقِّق أيَّ تأثير سِياقي على الإطلاق. وإذا لم تكن فوائد تحقيق التأثير السِّياقي كافية لمُوازنة كُلْفَة الجُهد المبذول في المُعالجة التي يتطلّبها تحقيقه، فحينئذٍ لا يُمكن تحقيق أية درجة إيجابية من الصِّلة. فعندها لن يستحق التفكير الجُهد المبذول فيه.

لكن البشر عادةً يَرون أن التفكير يستحق الجُهد المبذول فيه - باستثناء الأوقات التي يكونون فيها في حالة إعياء تامة. لذلك، بإمكاننا أن نستنتج تجريبياً أن جُهد المُعالجة الذي يتطلّبه مُجرّد تدوين اللُّزوم السِّياقي أو تقوية افتراضٍ ما أو إضعافه، لا يكفي لمُوازنة الإسهام في الصِّلة المُتحقِّق بذلك. فضلاً عن ذلك، ما دام جُهد المُعالجة هذا متناسباً دائماً مع التأثيرات التي يُحقّقها، ففي الإمكان تجاهله كُلِّياً في تقدير أو تقييم الصِّلة. إذ يُفْتَرَض أن العقل نفسه لا يقلق إلا بشأن جُهد المُعالجة المُمكن تحاشيه أو تجنُّبه. ونحن أيضاً سنقتصر في نظرنا على جُهد [127] المُعالجة الذي يُؤدّي إلى تأثير سِياقي، وسنُسْقِط من حسابنا جُهد المُعالجة الذي ينجم عن حصولنا على التأثير السِّياقي.

الآن، وبمُساعدة هذا التوضيح بإمكاننا القول إن (12) و(13) يتطلّبان جهد المُعالجة نفسه حين تتمّ مُعالجتهما في السِّياق نفسه. وفضلاً عن ذلك، بما أن لـ (13) تأثيرات سِياقية أكثر من (12) في السِّياق (11 أ - ج)، فإن تعريفنا يتنبّأ بأن (13) أكثر صِلة، وهذا التنبّؤ يؤيده الحَدْس والبديهة.

والآن لكي نُوضح بالأمثلة كيف تتأثّر الصِّلة النسبية بالجُهد المبذول في المُعالجة، لنُقارن بين (13) و(16).

13. إن (بيل)، المُصاب بفقر دم البحر المتوسط، سيتزوّج من (سوزان).

16. إن (بيل)، المُصاب بفقر دم البحر المتوسط، سيتزوّج من (سوزان)، و1967 كان عاماً رائعاً بالنسبة للخُمور الفرنسية.

حين تتمّ مُعالجة (13) و(16) في السِّياق (11 أ - ج)، ستكون لهما التأثيرات السِّياقية نفسها، فالمعلومات الإضافية المُعبَّر عنها في (16) ليس لها أبداً أيةُ علاقةٍ بالسِّياق، وليس لها أيُّ تأثيرٍ سِياقي على الإطلاق. إلا أن هذه المعلُومات الإضافية تتطلّب بعض الجُهد الإضافي في المُعالجة، إذ إن (16) تُقدِّم لنا المزيد من المادة التصوُّرية، ومن ثَمّ المزيد من القواعد الاستنباطية وإجراءات المُزاوجة أو المُلاءمة. وهكذا فبمُوجب تعريفنا للصِّلة، ينبغي أن تكون (16) أقلَّ صِلةً من (13) التي تُحقّق التأثيرات السِّياقية نفسها بجُهد أقلّ في المُعالجة. وهذا التنبّؤ، هو الآخر، يُؤيّده الحَدْس والبديهة.

لقد اقتصرت الأمثلة التي ناقشناها إلى حدِّ الآن على نوع واحد من التأثير السِّياقي، وهو اللُّزوم السِّياقي. لنأخُذْ الآن مِثالاً تتحقّق فيه أنواع مُختلفة من التأثير السِّياقي في آنٍ واحد. لنتأمّل السِّياق (17 أ - ز)، مع ذكر قُوّة كلِّ افتراض في الجهة المُقابلة:

17. (أ) (بيتر) أغنى من (سام) أكيد

(ب) (سام) أغنى من (بيل) أكيد

(ج) (بيل) أغنى من (جيم) أكيد

(د) (جيم) أغنى من (تشارلز) أكيد

(هـ) (سام) أغنى من (سو) قوي

(و) (سو) أغنى من (جيم) ضعيف جداً

(ز) (سو) أغنى من (تشارلز) قوي

لنفرضْ وُجود السِّياق (17 أ - ز) في ذهن مُستمع يُسلِّم بكل ما تقوله المُتكلِّمة بوصفه أكيداً. وافرضْ أن المُتكلِّمة في وضع يُؤهّلها أن تؤكِّد إما (18) أو (19):

18. (سو) أغنى من (جيم)

19. (سو) أغنى من (بيتر)

من البديهي أن الافتراض المُعبَّر عنه في (19) هو الأكثر صِلة، وهو الافتراض الذي ينبغي أن تُريد المُتكلِّمة التعبير عنه - في حالة تساوي كل الأمور الأُخرى. [128]

وهذا يتمّ تعليله بسهولة بمعايير تعريفنا للصِّلة أو المُناسَبة. فالافتراض (18) ليس له سوى تأثيرين سِياقيين في السِّياق (17 أ - ز)، فهو أولاً، يزيد من قُوّة (17 و) فيُحوّله من ضعيف جداً إلى أكيد، وذلك لأنه مُتطابق في المُحتوى مع (17 و) ولأنه هو نفسه أكيد؛ وهو ثانياً، يزيد من قُوّة (17 ز) فيُحوّله من قوي إلى أكيد، وذلك لأن (17 ز) يلزم تركيبياً من (17 د) و(17 و)، وهما الآن أكيدان.

أما الافتراض (19) فله خمسة تأثيرات سِياقية. فهو يستلزم (20) و(21) سياقياً:

20. (سو) أغنى من (سام) أكيد

21. (سو) أغنى من (بيل) أكيد

والافتراض (20) يتناقض مع الافتراض (17هـ)، وما دام (20) هو الأقوى (أكيد في مقابل قوي)، فإن (17 هـ) يُمْحَى من ذاكرة الجهاز الاستنباطي، وهذا تأثير سياقي ثالث. ثم إن الافتراض (19) يزيد من قُوّة الافتراضين (17 و) و(17 ز) فيُحوّلهما إلى أكيد، وهذان تأثيران سِياقيان رابع وخامس. وهذان التأثيران الأخيران مُتطابقان مع التأثيرين الوحيدين اللذين حقّقهما الافتراض (18).

بما أن (19) قد حقّق تأثيرات سِياقية أكثر من (18)، وبما أن الاثنين يتطلّبان بالضَّبط الجُهد نفسه في المُعالجة (مُسقِطِين من الحساب - كما ذكرنا - الجُهد الإضافي الذي يتطلّبه تنفيذ التأثيرات السِّياقية نفسها)، فإن (19) يجب أن يكون أكثر صِلةً أو مُناسَبةً من (18) بمُوجب تعريفنا، وهذا ما يُؤيّده الحَدْس والبديهة.

لنفرضّ الآن أن المُستمع يقبل الافتراضين اللذين تُعبِّر عنهما (18) و(19)، بوصفهما ضعيفين لا أكثر. في هذه الحالة، يتنبّأ تعريفنا بأن (18) يجب أن تكون أكثر صِلة أو مُناسَبة من (19)، عاكساً الترتيب السابق. فالمُستمع الذي كان يعتقد بدرجة ضعيفة جداً أن (سو) أغنى من (جيم)، سيتقوّى اعتقاده تقوية مُستقلَّة بشكل طفيف، فيتحوّل من ضعيف جداً إلى ضعيف عن طريق إخباره بـ (18). وهكذا ستُحقّق (18) قليلاً من الصِّلة أو المُناسَبة. ومن ناحية أُخرى، إذا عبَّرت المُتكلِّمة عن الافتراض (19)، فإن المُستمع سوف يُنكره، ما دام ذلك الافتراض يتناقض مع قناعته الراسخة بأن (سام) أغنى من (سو). وحينئذٍ سيُمْحَى الافتراض (19) ولن يُحقّق أيَّ شيء من الصِّلة على الإطلاق. وهذا ينسجم مع الحَدْس بأن الادّعاء المُبالغ به بصورة غير مقبولة يكون عديم الصِّلة، في حين أن الادّعاء المتواضع والمقبول قد يُحقّق شيئاً من الصِّلة، لمجرد أنه يُؤكِّد افتراضات الفرد الخاصة.

لكن مع ذلك، لاحِظْ أن الحقيقة التي تُفيد أن هناك ادّعاءً مُبالغاً به يجري الآن، قد تُحَقِّق هي بحدّ ذاتها الصِّلةَ أو المُناسَبةَ، مما يجعل الحَدْس بشأن مثل هذه الأمثلة صعب التناول. فعلى سبيل المِثال، قد يكون المُستمع مُنْكِراً لـ (19)،

ومع ذلك فقد يستنتج بأنه لا بُدَّ من أن يكون لدى المُتكلِّمة أساس للاعتقاد بأن (سو) غنية؛ وهو بعد ذلك قد يرى هذا كتَقوية مُستقلة لافتراضاته الخاصة (17 و) و(17 ز). ولكي يكون هذا الاتجاه في التفكير مُمكناً، يجب إغناء السِّياق (17 أ- ز) وإثراؤه. وفي كل الأحوال لن تتحقق الصِّلة على أساس الافتراض (19)، وإنما على أساس الافتراض (22).

[129] **22**. المُتكلّمة تعتقد بصدق (19).

والآن أبقِ على الافتراض بأن المُستمع يقبل تصريحات المُتكلِّمة بوصفها ضعيفة لا أكثر، وتأمَّلْ (23).

23. (سو) أغنى من (بيتر) أو هي أغنى من (جيم).

إن الافتراض المُعبَّر عنه في (23)، سيكون له التأثير السِّياقي نفسه لـ (18)، أي إنه سيُقوّي (17 و) ويُحوِّله من ضعيف جداً إلى ضعيف. لكنه سيُنجز هذا التأثير بكلفة أعلى في المُعالجة، إذ إننا سنحتاج إلى سِلْسِلة من الخُطوات الاستنباطية لكي نرفض أول حدَّي الانفصال في (23) وهو مُطابق لـ (19)، ولكي نقبل الحدَّ الثاني بوصفه ضعيفاً، وهو مُطابق لـ (18). وبعد هذا الجُهد الابتدائي، ستكون مُعالَجة (23) المُعالَجة نفسها في حالة (18). ولذلك، فإن تعريفنا للصِّلة أو المُناسَبة يتنبّأ بأن (23) ينبغي أن تكون أقلَّ صِلةً ومُناسَبةً من (18)، وهذا أيضاً تنبُّؤ يُؤيّده الحَدْس والبديهة كما يبدو[2].

إن التعريف (10) للصِّلة أو المُناسَبة لا يسمح بمُقارنة أي زوج مُتباين من

(2) كما اقترحنا في الهامش (24) في الفصل الثاني، أن من المفهوم تماماً أن بعض الاستدلالات في الأقل، والتي يتمّ تحديدها بواسطة علاقات مُتعدّية مثل (أغنى من)، يتمّ حسابها ليس باستعمال قواعد الاستدلال، وإنما بواسطة ''النماذج الذهنية''. لكن حتى في هذه الحالة، هناك دور للجهد وهناك تأثيرات تتحقّق، وفكرة الصِّلة تنطبق كما تقدّم وصفه.

الافتراضات في سياق اعتباطي. تصوَّرْ، مثلاً، سِياقاً واسعاً ومُتبايناً يتضمّن، مثلا، مُحتويات جريدة التايمز لهذا الصباح، وافتراضين لهما تأثيرات سِياقية مُهمّة لكن مُتباينة جداً، في ذلك السِّياق. ما الإجراء الذي يُمكن أن نستعمله للمُقارنة بين التأثيرات السِّياقية الناتجة؟

أو تأمَّلْ (24) و(25).

24. حديقتك ستكون حافلة بالألوان في الربيع، إذا زرعتَ هذه البصليات الجميلة.

25. لطالما أعرب الناس عن رأيهم بأن ماء البحر تَسُوْغ السباحة فيه أكثر من الماء المُعقَّم بالكلور.

ما الإجراء الذي يمكن أن نستعمله لمُقارنة الجُهد الذي تتطلَّبه مُعالجة هذين الافتراضين، إما بمعزل عن أي سياق، أو في أي سياق مُعيّن؟ وبصورة أكثر عُموماً، هل في الإمكان القيام بتحديد أو توصيف تامّ لمثل هذه الإجراءات الخاصة بتقييم وحساب التأثيرات السِّياقية، وجُهد المُعالجة، والصِّلة؟

وهناك طريقة أُخرى لصياغة السُّؤال نفسه من حيث الجوهر: هل في الإمكان تعريف الصِّلة أو المُناسَبة ليس بوصفها مفهوماً مُقارناً فقط، وإنما بوصفها مفهوماً كمِّيّاً؟ جوابنا هو: نعم يمكن ذلك. وكذلك من المعلوم تماماً أن مثل هذا المفهوم الكمِّي للصِّلة يهمُّ المناطقة بعض الشيء، غير أنه ليس من نمط الأفكار التي يُحاول علماء النفس وضعها أو تطويرها.

وعلى مستوىً تجريدي، لا تنطبق فكرة الصِّلة على الكائنات البشرية فحَسْب، وإنما أيضاً على أي جهاز لمُعالجة المعلُومات، الذي لا يقتصر عمله على إنجاز هدف مُحدَّد وبكلفة مُحدَّدة. فعلى سبيل المِثال، قد يتوجَّب علينا أن نُحدّد خصائص الصِّلة لجهاز أوتوماتي تجريدي. ولنفرضْ أن جهازنا الأوتوماتي لا يقدر أن يُنجز إلا نوعاً واحداً من التأثير السِّياقي، وهو اللزومات السياقية. في هذه الحالة، يُمكن قياس التأثيرات السِّياقية المُنجَزة نتيجةً لإضافة افتراضٍ إلى سِياق، عن طريق حساب

[130] عدد اللُّزومات السِّياقية. إن التأثيرات السِّياقية التي تتضمّن تغييرات في قيمة التأكيد هي أيضاً قابلة للقياس، ما دامت هذه القِيَم هي الأُخرى كمّيةً، أي من النوعِ الذي يُفضّله المناطقة.

لنفرضْ أيضاً أن كل عمليات جهازنا الأوتوماتي يمكن أن تُحلَّل بوصفها مجموعات من العمليات الأوّلية المُتساوية في البساطة. في هذه الحالة، يُمكن قياس جُهد المُعالجة الذي تتطلّبه مهمةٌ ما -تحقيق تأثيرات سِياقية مُعيَّنة، مثلاً- عن طريق حساب عدد العمليات الأولية المُتضمّنة. أو -إذا كان الجهاز الأوتوماتي على شكل برنامج حاسوب- يُمكن حساب جُهد المُعالجة بمِعْيار الوقت الذي يستغرقه إنجاز تأثيرات مُعيَّنة. حينئذٍ، ستكون القضية قضية تحديد كيفية وَزْن التأثيرات السِّياقية وجُهد المُعالجة أحدهما في مُقابل الآخر بصورة نظامية أو اعتباطية، وسيتسنَّى حينها تحديد الصِّلة بالنسبة لهذا الجهاز الأوتوماتي بصورة كمّية.

إن الأمور تسير بصورة مُغايرة حين يتعلّق الموضوع بتقييم التأثيرات السِّياقية التي تُنجزها العقول البشرية، وجُهد المُعالجة الذي يتطلّبه إنجازها. ففي جانب التأثيرات السِّياقية، سبق أن حاولنا أن نُبَيِّن أن الموضوع يتضمّن قِيَم تأكيد غير كمّية. وإذا كان الأمر كذلك، فمن غير المُمكن قياس هذه التأثيرات. وفي جانب جُهد المُعالجة، ليست الآفاق في مجال التقييم الكمِّي بأحسن حالاً. فعلى سبيل المِثال، نحن لا نعرف ماهية العمليات الأوّلية التي يمكن أن تُخْتَزَل إليها عمليات الأفكار المُعقّدة. ونحن نعلم جيداً أن المُدّة التي تستغرقها العملية الذهنية ليست مُؤشّراً كافياً إلى كلفتها بالنسبة للكائن الحي، فالوقت المبذول في التركيز الذهني العالي يتضمّن جُهداً أكبر من الوقت نفسه المبذول في أحلام اليقظة المُسترخية.

إن المشاكل المُتضمَّنة في قياس التأثيرات السِّياقية وجُهد المُعالجة هي، بالطبع، لا تنحصر بنظرية الصِّلة أو بالفعليات. بل هي تُؤثّر في علم النفس عُموماً. لكن هذه المشاكل تأخذ شكلاً مُحدّداً بالنسبة لنظرية الصِّلة. فضمن نظرية

الصِّلة، ليست المُشكلة حسابَ وتقديرَ التأثيرات السِّياقية وجُهد المُعالجة من الخارج، بقَدْر ما هي مسألة وَصْف لكيفية حساب العقل وتقديره لإنجازاته وجُهوده من الداخل، وقراره - نتيجة لذلك - بمُواصلة جُهوده أو إعادة توزيعها باتجاهات مُختلفة.

إليكم أحد الاتجاهات التي يُمكن التأمُّل فيها: إن التأثيرات السِّياقية والجُهد الذهني، مَثَلُها مَثَلُ الحركات البدنية والجُهد العضلي بالضَّبط، لا بُدَّ من أن تُسبِّب بعض التغييرات الفيزياكيميائية الدالَّة عليها. ويُمكننا أن نفترض بأن العقل يحسِب ويُقدِّر جهوده وتأثيراتها عن طريق مُراقبة هذه التغييرات. وعلى الرَّغم من أننا ليس لدينا ما نقوله بخصوص الفيزياء العصبية أو الكيمياء العَصَبية المُتضمَّنة في هذه المسألة، فإن هذا الافتراض ليس افتراضاً أجوفَ. فهو يتباين مع رأي آخر يُمكن تصوُّره[3]، يُفيد بأن التأثيرات السِّياقية تُحْسَب وتُقَدَّر بواسطة الحساب الفعلي لعدد اللُّزومات السِّياقية، وأن جُهد المُعالجة يُحْسَب ويُقَدَّر بواسطة الحساب الفعلي لعدد الخُطوات الاستدلالية. هناك أسباب عديدة تدعو إلى رفض هذا الرأي. فأنْ نَحْسِبَ ونعدَّ كل خطوة يعني إضافة عملية واحدة في كل خطوة، وهذا مما يزيد الجُهد المُتضمَّن في كل عملية عقلية بشكل ملحوظ، وهذا بدوره سيكون مُتناقضاً ظاهرياً، إذ يُفْتَرَض أن الهدف من حساب الجُهد [131] وتقديره هو ليتسنّى لنا تقليله وإنقاصه. وفضلاً عن ذلك، فلو كان تقدير التأثيرات السِّياقية وجهد المُعالجة هو نتيجة لمثل هذه العمليات الحسابية، لكان في إمكان الناس أن يُصْدِروا أحكاماً مُطلقة ويُقارنوا بين التأثيرات السِّياقية وجُهد المُعالجة المُتضمَّنَيْن في أي زوج من الفعاليات العقلية مهما كانا غير مُترابطين. ولا يُوجد ما يُثبت صحّة هذا التوقّع.

التأثيرات السِّياقية وجُهد المُعالجة هما بُعدان غير تمثيليين من أبعاد العمليات الذهنية. وهما موجودان سواء أقام الفرد شُعورياً بحسابهما وتقديرهما أم لا، وسواء تمّ تمثيلهما تصوّرياً أم لا. وحين يتمّ تمثيلهما، فنحن نرى أن

(3) وهو رأيٌ نَسَبَه مرةً (غازدر و غود 1982) إلينا.

تمثيلهما يكون على شكل أحكام مُقارنة. وهذه الأحكام حَدْسية وبديهية؛ فهي لها أساسها في مُراقبة العوامل الفيزياكيميائية.

إن حَدْس الناس لا يقتصر على الحَدْس الرجعي (retrospective) بشأن التأثيرات المُتحقِّقة سابقاً والجهد المبذول سابقاً، وإنما يتعدّاه إلى الحَدْس المُستقبلي (prospective) أيضاً. أي إن لديهم حَدْساً بشأن الجُهد الذي ستتطلّبه مُهمّةٌ ما، والتأثيرات التي قد تُحقّقها (بالضّبط مثلما يكون لديهم حَدْس بشأن الجُهد الذي ستتطلّبه حركة بدنية مُعيَّنة في المستقبل وبشأن تأثيراتها المُمكنة). إن الحَدْس المُستقبلي يجب أن لا يكون على أساس مُراقبة العوامل الفيزياكيميائية، بل على أساس عوامل تُعدِّل في قيمة هذه العوامل الفيزياكيميائية بصورة مُنظّمة.

من السهل بمكان، تشخيص مجموعة مُتنوِّعة من العوامل التي قد تجعل من الممكن التنبّؤ بماهية المعلومات التي سيكون لها التأثيرات السِّياقية الأكبر. فعلىٰ سبيل المِثال، في حالة تَساوي الأمور الأُخرى، فإن الافتراضات الأقوى تكون لها تأثيرات سِياقية أكبر. وبالطريقة نفسها، فقد تُمكّننا مجموعة عوامل مُتنوّعة من التنبّؤ بجُهد المُعالجة الذي يتطلّبه إنجاز إحدى مُهمَّتين مُقارنةً بالأُخرى. فعلى سبيل المِثال، فإن مُعالجة معلُومات أكثر في السِّياق نفسه، أو المعلومات نفسها في سياق أكبر، تتطلّب جُهداً أكبر. إن بإمكان الناس الإفادة من قابليات المُقارنة هذه في محاولتهم زيادة صِلة المعلُومات التي يُعالجونها إلى الحد الأعلى.

كيف تتمّ مُوازنة العاملَين اللذين يحكمان تقدير وحساب الصِّلة؟ أية تأثيرات تستحق أيَّ جُهد؟ في النِّظام الصُوْري المحض، لن تكون هذه القضية قضية إكتشاف، وإنما ستكون قضية اشتراط. ففي الحاسوب المُستعمَل لأغراض الفائدة الاقتصادية، يُمكن تقدير وحساب الجُهد والتأثير بالدولارات والسنتات، مثلاً. أما في حالة العمليات النفسية، فيبدو أن المسألة ليست قابلة لأي حلٍّ عامّ أو شامل، لكن بعد التدقيق بإمعان، هي ليست بحاجة إلى حل عامّ وشامل أبداً.

من المُستبعد جداً أن تبقى الأهمية النسبية لكل من التأثير والجُهد ثابتة عبر كل الظُّروف وكل الأشخاص. فعلى سبيل المِثال، إن التغيُّرات في درجة اليقظة

قد تُغيِّر في رغبة الفرد في بذل قدر مُعيَّن من جُهد المُعالجة. في بعض الأحيان، قد يكون الأمل في تحقيق قَدْر مُعيَّن من التأثير السِّياقي كافياً، وفي أحيان أُخرى لا يكفي ذلك. ثم إن بعض الناس مُتيقّظون عموماً، وأي شيء ذو صِلة على الإطلاق يكون أكثر صِلة لهم مما هو للأُناس البليدين. والمُتكلّمون غير الواعين [132] لاستعدادات أو مُيول مُستمعيهم في القضية يُخاطرون بالطّلب منهم جُهداً أكثر من اللازم أو بتزويدهم بتأثيرات أقل من اللازم.

إن التأثيرات والجُهد الذهنيين هما ميزتان غير تمثيليتين non-representational للعمليات الذهنية. والصِّلَة التي هي دالَّة (Function) للتأثير والجُهد - هي الأُخرى مَزِيَّة غير تمثيلية أيضاً. أي إن الصِّلَة هي مَزِيَّة لا تحتاج أن تُمثَّل -فضلاً عن أن تُحسَب- لكي تُنجَز. وحين تُمثَّل، فإنها تُمثّل بمَعايير أحكام مُقارنة وأحكام مُطلقة إجمالية (مثلاً عديم الصِّلة، وضعيف الصِّلة، وذو صِلة وثيقة). لكن ليس بمعايير أحكام مُطلقة ودقيقة، أي معايير كمّية.

وما دمنا مُهتمّين بالصِّلة بوصفها مَزِيَّة نفسية، فليس هناك ما يدعونا إلى أن نهدف إلى تعريف كمِّي للصِّلة. وما يتوجَّب علينا فعله هو أن نُضيف مادة تطبيقية لتعريفنا المُقارن، وذلك عن طريق النظر في كيفية استقصاء الصِّلة وتحقيقها في العمليات الذهنية، ولا سيما في عمليات الفهم اللُّغوي. إن مهمتنا الأولى هي الانتقال من وصف شكلي محض للسِّياق، إلى وصف أكثر تجريباً، والنظر في مضامين هذا الانتقال.

3 - هل السِّياق مُحدَّد مُسبقاً أو يتمُّ اختياره؟

سبق أن تقدَّمنا برأينا القائل إن السِّياق المُستعمَل في مُعالجة الافتراضات الجديدة هو، أساساً، مجموعة فرعية من افتراضات الفرد القديمة، التي تتّحد معها الافتراضات الجديدة لتُنتج مجموعة مُنوَّعة من التأثيرات السِّياقية. وقد افترضنا أيضاً مِعْيارين لمُقارنة صِلة أو مُناسَبة الافتراضات المُختلفة في سياق مُعيَّن. لكن مع ذلك، علينا أن نُواجه المُشكلة الخطيرة المُتعلّقة بكيفية تحديد

السِّياق، أي كيف يتمّ اختيار مجموعة فرعية مُعيَّنة من افتراضات الفرد. لتسهيل العرض، سنُناقش هذه المسألة بالرجوع إلى حالة مُعيَّنة، وهي حالة المُستمع الذي يعالج افتراضاً أكدَّته المُتكلِّمة بصورة صريحة. وفي القسم (6)، سنُعمِّم وَصْفنا ليشمل الافتراضات التي يتمّ إظهارها بواسطة أي نوع من المُنَبِّه.

في هذا القسم سننظر في مُقْتَربات مُتنوّعة تُسلِّم كتحصيل حاصل بأن السِّياق المُتاح للفرد في لحظة مُعيَّنة لا يتعدّى سِياقاً واحداً فقط، وسنُحاول أن نُبيِّن أن هذه المُقْتَربات تفشل تحديداً بسبب هذه الفرضيّة الضمنية. وفي القسم القادم سنُقدّم مُقْتَرباً بديلاً.

في كثير من أدبيات الموضوع يُسلِّم الكُتّاب بصورة صريحة أو ضمنية بأن السِّياق الخاص باستيعاب قَوْلةٍ مُعيَّنة هو ليس قضية اختيار أو انتقاء؛ وهم يرون أن السِّياق مُفْتَرَض ومُحدَّد[4] (given) بصورة فريدة في أيّ مرحلة مُعيَّنة من مراحل المُحاورة اللُّغوية. والأكثر من ذلك، هم يُسلِّمون عُموماً بأن السِّياق يتحدَّد مُسبقاً قبل عملية الاستيعاب والفهم. وهم يرون أن الافتراض الذي تُعبِّر [133] عنه القَوْلة بصراحة، يتّحد مع سياق موجود في ذهن المُستمع ساعةَ البدء بفعل القول أو النُّطق. إن أبسط نُسخة من هذا المذهب، هي الفرضيّة التي تُفيد بأن السِّياق الخاص باستيعاب قَوْلة مُعيَّنة هو مجموعة الافتراضات المُعبَّر عنها في القَوْلات السابقة لها في الحوار أو الخطاب نفسه. ويبدو أن الحوار الآتي يدعم هذه الفرضية الأولى:

26. (أ) (بيتر): أنا مُتْعَب.

(ب) (ميري): إذا كنتَ مُتعَباً، فأنا سأعدُّ وجبة الطعام.

من السهل أن نتخيّل موقفاً يكون فيه جواب (ميري) مُناسباً وذا صِلة بصورة

---

(4) انظر على سبيل المثال (براون و يول 1983 فص 2) و (لفنسون 1983 فص 1، 4) و(لاينز 1977 فص 14).

بديهية. ففي سياق الخطاب الذي يتكوَّن من الافتراض الذي عبَّر عنه (بيتر)، ستلزم (27) عن الافتراض الذي عبَّرت عنه (ميري)، وبذلك، كما يبدو، سيتمّ تعليل كونه مُناسباً وذا صِلة.

27. (ميري) ستعدّ وجبة الطعام.

لكن، لنتأمّل نُسخة ثانية من الحوار.

28. (أ) (بيتر): أنا متعب.

(ب) (ميري): أنا سأعدّ وجبةَ الطعام.

بديهياً، لا يُوجد أكثر من اختلاف بسيط بين جواب (ميري) في (26) وجوابها في (28). فكِلاهما مُناسب وذو صِلة بالصورة نفسها تقريباً. لكن مع ذلك، لو كان السِّياق الخاص بالاستيعاب مُقتصراً على الافتراض الذي عبَّر عنه (بيتر) بصورة صريحة، لتَوَجَّبَ علينا أن نتعامل مع جوابَيْ (ميري) بصورة مُتباينة تماماً. فالجواب (28 ب) -على خلاف (26 ب)- ليس له أي تأثير سِياقي مُطلقاً في مثل هذا السِّياق، ومن ثَمّ ينبغي أن لا يكون مُناسباً أو ذا صِلة على الإطلاق.

إذن لنتأمّلْ -كفرضيّة ثانية- الادِّعاء القائل بأن السِّياق الخاص بالاستيعاب لا يقتصر على كل الافتراضات المُعبَّر عنها بصورة صريحة في القَوْلات السابقة في الخطاب فحَسْب، وإنما يتضمّن أيضاً كل التلويحات المُستفادة من تلك القَوْلات. فبإمكاننا أن نفترض بصورة معقولة بأنه في الموقف الذي كانت ملاحظة (بيتر) ذات صِلة فيه، فإنها ستكون قد لوَّحَت بشيء أشبه بـ (29).

29. (بيتر) يتمنّى على (ميري) أن تُعِدَّ وجبة الطعام.

وباعتبار (29) جُزءاً من السِّياق، فإن كُلّاً من (26 ب) و(28 ب)، يستلزمان (30) لُزوماً سياقياً.

30. (ميري) ستفعل ما يتمنّاه (بيتر).

وهكذا، فإن كِليهما سيكون مُناسباً وذا صِلة في هذا السِّياق، ومُناسباً بالطريقة نفسها. وعلى الرَّغم من أن (26 ب) لها لُزومانٍ سياقيان في حين أن (28 ب) ليس لها سوى لُزوم سياقي واحد، فإن هذا الفَرْق يُعَوَّض عنه بكون (26 ب) تمتلك صيغة منطقية أكثر تعقيداً من (28 ب) وتتطلّب مُعالجة أكثر. [134] وهكذا يتسنّى لنا أن نُفسّر - بصورة مباشرة - كون الجوابين مُتماثلين في الصِّلة والمُناسَبة وبشكل بديهي.

لكن مع ذلك لنتأمّلْ نُسخة ثالثة من المُحاورة:

31. (أ) (بيتر): أنا مُتعب.

(ب) (ميري): الحلويات جاهزة. أنا سأعدّ الطبق الرئيس (الأكلة الرئيسة).

لا يُمكن لأي من الفرضيّتين اللتين نظرنا فيهما إلى حدّ الآن أن تفسِّر لنا كون جواب (ميري) في (31 ب) مُناسباً وذا صِلة تقريباً بالطريقة نفسها التي كان بها جواباها في النسختين السابقتين من المحاورة. فليس للجواب (31 ب) أيّ تأثير سياقي في سياق يتألّف من الافتراضات المُعبَّر عنا صراحةً في الخطاب السابق، أو الافتراضات المُعبَّر عنها والمُلوَّح بها سابقاً. ولكي نُعلِّل مُناسَبة وصِلة (31 ب)، فإن السِّياق المُستعمل من المُستمع، يجب أن يشتمل على مُقدّمة منطقية مثل (32).

32. وجبة الطعام تتكوّن، في الأقل، من طبق رئيس وحلويات.

وبإضافة (32) إلى السِّياق يُصبح من المُمكن استنتاج (33) من (31 ب).

33. (ميري) ستُعِدّ وجبة الطعام.

حينئذٍ، يمكن استنتاج اللُّزوم السِّياقي (30) (ميري ستفعل ما يتمنّاه بيتر) من

(33) و(29) (بيتر يتمنّى على ميري أن تُعدّ وجبة الطعام) ، تماماً كما كان مُمكناً استنتاجه من (26 ب) أو (28 ب) في سياق أضيق.

من البديهي تماماً أن نُسلِّم بأن مُقدّمة منطقية سياقية مثل (32) تُستعمل في مُعالجة جواب (ميري) (31 ب). غير أن هذا غير مُتوافق مع الفرضية التي تُفيد أن السِّياق الخاص بالاستيعاب هو مجموعة الافتراضات المُعبَّر عنها أو المُلوَّح بها في القَوْلات السابقة. فمُلاحظة (بيتر) بأنه مُتعب لا تؤكِّد ولا تلوِّح بأن وجبة الطعام تتكوّن، في الأقل، من طبق رئيس وحلويات. إن الافتراض (32) ينبغي أن يُستحضَر أو يُستدعى من الباب الموسوعي الخاصّ بمفهوم وجبة الطعام.

إذن، قد يُفيدنا أن ننظر في فرضيّة ثالثة، وهي الادِّعاء بأن السِّياق الخاص بالاستيعاب لا يقتصر على الافتراضات المُعبَّر عنها أو المُلوَّح بها في القَوْلات السابقة فحسَبْ، وإنما يتعدّاها أيضاً إلى الأبواب الموسوعية المُرتبطة بأية مفاهيم مُستعملة في هذه الافتراضات. فعلى سبيل المِثال، إذا كانت مُلاحظة (بيتر) الأولية تُلوِّح بأنه يتمنّى على (ميري) أن تُعدَّ وجبة الطعام، فحينئذٍ يُضاف الباب الموسوعي الخاص بمفهوم وجبة الطعام، ولا سيما الافتراض (32) (وجبة الطعام تتكوّن من طبق رئيس وحلويات) ، يُضاف تلقائياً إلى السِّياق الذي سيُفسَّر فيه جواب (ميري). وبهذه الفرضية الثالثة، يمكن تعليل صِلة ومُناسَبة (31 ب). لكن مع ذلك لنتأمّلْ نُسخة رابعة من المُحاورة.

34. (أ) (بيتر): أنا مُتعب.

(ب) (ميري): الحلويات جاهزة. أنا سأُعد (أوسوبكو)*.

[135] بديهيّاً لا يُوجد سوى اختلاف بسيط بين الصِّلة في جواب (ميري) الرابع (34 ب) وجوابها الثالث (31 ب). إن الطريقة الواضحة لتعليل ذلك هي التسليم بأن السِّياق الذي يُفَسَّر فيه الجواب (34 ب) يشتمل على افتراض مثل (35).

* أكلة إيطالية تتكوّن من ساق عجل مغلي بالنبيذ. [المترجم].

35. الـ (أوسوبكو) هو طبق رئيس من الطعام (أكلة رئيسة).

بوجود (35) في السِّياق، يكون الافتراض الذي عبَّرَتْ عنه (ميري) بصورة صريحة في جوابها الثالث (31 ب) (الحلويات جاهزة. أنا سأُعّد الطبق الرئيس)، يكون لازماً سِياقياً من جوابها الرابع (34 ب)، وهذا يُفسّر لنا الشَّبه في الصِّلة أو المُناسَبة بين (31 ب) و(34 ب).

إلا أن الافتراض (35) ينتمي إلى الباب الموسوعي لـ (الأوسوبكو). ومفهوم الـ (أوسوبكو) لم يَرِدْ لا في الافتراضات التي عبَّر عنها (بيتر) ولا في تلك التي لوَّح بها؛ فهو يظهر للمرة الأولى بواسطة جواب (ميري). لكن هذا لا يتوافق مع الفرضيّة القائلة بأن السِّياق الخاص بالاستيعاب يتكوَّن من الافتراضات المُعبَّر عنها أو المُلوَّح بها في القَوْلات السابقة، فضلاً عن الأبواب الموسوعية المُرتبطة بأية مفاهيم مُستعملة في تلك الافتراضات.

قد يكون من المُغري، إذن، أن نَصوغ فرضيّة رابعة لتتّسع للنُّسخة الرابعة من المُحاورة، وهي أن السِّياق الخاص باستيعاب قَوْلةٍ ما، يتكوَّن من الافتراضات المعبَّر عنها أو المُلوَّح بها في القَوْلات السابقة، فضلاً عن الأبواب الموسوعية المُرتبطة بأيّ مفهوم مُستعمل في أيٍّ من تلك الافتراضات، ومضافاً إلى ذلك الأبواب الموسوعية المرتبطة بأي مفهوم مُستعمَل في القَوْلة الجديدة. لاحِظْ أن السِّياق بمُوجب هذه الفرضيّة، على الرَّغم من أنه مُحدَّد بصورة فريدة، فهو ليس ثابتاً قبل عملية الاستيعاب أو الفهم. إن هذه الفرضية الرابعة تقتضي، بدلاً من ذلك، أن واحدة من المراحل الأولى لعملية الاستيعاب، تكمن في تشخيص المفاهيم المُستعملة في القَوْلة الجديدة وإضافة أبوابها الموسوعية إلى السِّياق. لكن مع ذلك إلى حدّ الآن، لا يُوجد أي طرح لموضوع اختيار السِّياقات.

وبحسب هذه الفرضيّة الرابعة، يكون الافتراض (35) جُزءاً من السِّياق الذي يُفسَّر فيه جواب (ميري) (34 ب)، وهكذا يتمّ تفسير صِلة جوابها.

لكن مع ذلك لنتأمّلْ نُسخة خامسة من المُحاورة:

36. (أ) (بيتر) أنا مُتعب.

(ب) (ميري): أنا سأُعدّ الأَكْلة المُميّزة لمطعم (كابري).

لكي يُثبت المُستمع صِلة أو مُناسَبة جواب ميري (36ب)، يتوجّب عليه أولاً أن يتناول الباب الموسوعي الخاص بمطعم الـ (كابري)، وأن يكتشف أن طبقه المُميّز أو أَكْلته المُميّزة هي (أوسوبكو)، ثم يتناول الباب الخاص بالـ (أوسوبكو) ويكتشف أنها أكلة رئيسة أو طبق رئيس أي الافتراض (35). بَيْد أن مفهوم الـ (أوسوبكو) لا يَرُد في جواب (ميري) ولا في الافتراضات التي عبَّر عنها أو لوَّح بها (بيتر) في مُلاحظته الأوّلية. لذلك، فحَسْب فرضيّتنا الرابعة، فإن (35) ليس [136] جُزءاً من السِّياق الخاص لتفسير (36 ب).

وهذا قد يُؤدّي بنا - إذا كانت لدينا قُوّة الاحتمال - إلى أن نُصوغ فرضيّة خامسة، وهي أن السِّياق الخاص باستيعاب قَوْلةٍ ما، يتكوَّن من الافتراضات المُعبَّر عنها أو المُلوَّح بها في القَوْلات السابقة، فضلاً عن الأبواب الموسوعية المُرتبطة بأية مفاهيم مُستعملة في الافتراضات الموجودة في الأبواب الموسوعية المُضافة سابقاً إلى السِّياق. بفرضيّتنا الرابعة، أُضيفت إلى السِّياق طبقة واحدة من الأبواب المنطقية. وبفرضيّتنا الخامسة أُضيفت طبقتان.

إن عيوب هذا الاتجاه في التأمّل أَخَذَتْ الآن تتّضح بشكل صارخ. ففي الفرضيّتين الأخيرتين، قد سلَّمنا سابقاً بأن السِّياق يُملأ تلقائياً بكمية هائلة من المعلومات الموسوعية التي يعجز أغلبها -وأحياناً كلها- عن زيادة التأثيرات السِّياقية للمعلُومات الجديدة التي تتمّ مُعالجتها. وبما أن كل توسيع للسِّياق يعني زيادة في جُهد المُعالجة، فإن هذه الطريقة في تكوين السِّياق، ستؤدي إلى فُقدان أو نقص عام في الصِّلة أو المُناسَبة. تَصَوَّرْ، مثلاً، المُحاورة الآتية:

37. (أ) (بيتر): أين يسكن (جون)؟

(ب) (ميري): (جون) يسكن بجوار مطعم الـ (كابري).

لو كانت فرضيّتنا الرابعة صحيحة، لتوجَّب أن يشتمل السِّياق الذي يُفسِّر فيه (بيتر) جواب (ميري) على المعلومة التي تُفيد بأن الطَّبق الرئيس أو الأَكْلة المُميّزة لمطعم الـ (كابري) هي (أوسوبكو). ولو كانت فرضيّتنا الخامسة صحيحة، لتوجَّب أن يشتمل أيضاً على المعلومة التي تُفيد بأن الـ (أوسوبكو) هي طَبَق أو أَكْلة رئيسة. وهذا لن يكون مُفيداً أبداً -بل هو سيكون في الواقع إلهاءً وتشتيتاً للذهن- في عملية استيعاب أو معرفة المكان الذي يسكن فيه (جون).

فضلاً عن ذلك، من السهل بمكان أن نجد أمثلة تُبَيِّن لنا أن طبقتين من المعلومات الموسوعية قد لا تكفي. افرضْ أن (ميري) في جوابها على مُلاحظة (بيتر) بأنه مُتعَب، تقول:

38. الحلويات جاهزة. أنا سأُعدّ الأَكْلة المُميّزة للمطعم المجاور لمسكن (جون).

أولاً، يجب أن يُضاف الباب الموسوعي الخاص بـ (جون) (والمعلُومات القائلة بأنه يسكن بجوار مطعم كابري) إلى السِّياق، وهذا سيُؤدّي إلى إضافة الباب الموسوعي الخاص بمطعم الـ (كابري) (والمعلومات القائلة بأن أَكْلته المميّزة هي أوسوبكو). لكن القارئ مع ذلك سيحتاج إلى المعلُومات التي تُفيد بأن الـ (أوسوبكو) هي أَكْلة رئيسة، وتلك المعلومات سيعثر عليها في باب الـ (أوسوبكو). فلِكَي تَضْمَن أن يكون باب الـ (أوسوبكو) جُزءاً من سياق مُحدّد بصورة فريدة، سيتوجَّب إضافة ثلاث طبقات من المعلومات الموسوعية بصورة تلقائية. وستُبَيِّن أمثلة أُخرى أننا قد نحتاج إلى المزيد من طبقات المعلومات [137] الموسوعية. وحالاً، سيتبَيَّن أن السِّياق يتكوَّن من كل الذاكرة الموسوعية.

لو كان السِّياق يتضمّن كلَّ موسوعة المُستمع، لكانت أية معلُومات جديدة يُعبِّر عنها المُتكلِّم هي عملياً مُناسِبة وذات صِلة، نظراً لأن أية معلُومات جديدة سيكون لها عملياً بعض التأثيرات السِّياقية في مثل هذا السِّياق الهائل. ومن ناحية، إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم مثل هذا السِّياق، فإننا سنحتاج إلى قَدْر

هائل من جُهد المُعالجة - ناهيك عن وقت المُعالجة - لكي نُحقّق هذه التأثيرات. وبما أن الصِّلة تتناقص كلَّما تطلَّب الأمرُ قَدْراً أكبر من الجُهد، فإن ذلك سيعني أنه في حين أن أية معلُومات جديدة ستُحقّق الصِّلة بسهولة، لن تُحقّق أية معلومات أكثر من الحدّ الأدنى للصِّلة أبداً. وفضلاً عن ذلك، لن يكون بمقدور التذكير reminder أن يُحقِّق أية صِلة، ما دام التذكير، حسب هذا المذهب، مُجرّد إعادة أو تكرار لمعلومات مُتضمَّنة في السِّياق من قبل. ومن الواضح أن هذا الاتجاه لا يستحقّ المتابعة.

إلى حدّ الآن، قد قبلنا الرأي الشائع الذي يقول إن السِّياق الذي يُفسَّر فيه افتراضٌ ما، هو مُحدّد بصورة فريدة. وقد لاحظنا السِّياق بوصفه يتكوَّن إما قبل الشروع بعملية الفهم والاستيعاب، وإما بوصفه مرحلة ابتدائية في هذه العملية. وكما حاولنا أن نُبَيِّن، فإن التسليم بأن السِّياق مُحدّد بصورة فريدة، يُؤدّي إلى نتائج غير معقولة. لكن ليس هناك في طبيعة السِّياق أو طبيعة الاستيعاب ما يستبعد احتمال أن تكوين السِّياق هو عُرْضة للانتقاء والتعديل طيلة عملية الفهم أو الاستيعاب. وفي القسم القادم، سنستكشف هذه الإمكانية إلى مدى أبعد.

4 - اختيار السِّياقات:

تحدّثنا في القسم السابق عن السِّياق الخاص بالاستيعاب بصورة عامة نوعاً ما. لِنَكُنْ الآن أكثر تحديداً وتخصيصاً، فنحاول أن نُضيف بعض القِوام أو المادة النفسية لفكرة السِّياق التي عرضناها في الفصل (2). يُمكن تقسيم مجموعة الافتراضات الموجودة في ذاكرة الجهاز الاستنباطي في بداية العملية الاستنباطية على مجموعتين فرعيتين صحيحتين، كل واحدة منهما تكون بمثابة السِّياق الذي تتمّ فيه مُعالجة المجموعة الأُخرى. إلى حدّ الآن، هذه حركة أو خُطوة شكلية مَحْضَة. فهي تُمكّننا من أن نُفْرِد أو نُعيِّن تلك اللُّزومات التركيبية التي يتطلّب استنتاجُها كِلا المجموعتين الفرعيتين من الافتراضات، وأنْ نَصِفَها على أنها لُزومات سِياقية لإحدى مجموعتي الافتراض في سِياق الأُخرى. وهي، بعد ذلك،

يُمكن أن تُستعمَل لتوضيح التمييز الأهم سيكولوجياً بين المعلومات الموجودة في مُقدّمة أو صدر الانتباه، والتي تكون غالباً جديدة، والمعلُومات التي تُؤخَذ بعين الاعتبار لكنها تبقى في خلفية الانتباه، والتي تكون غالباً قديمة، وهو تمييز يَنطبق بصورة أُنْمُوذجية على عمليات الاستدلال الاعتيادية.

نحن نُسلّم بأن من الخُطوات الحاسمة في مُعالجة المعلُومات الجديدة، ولا سيما المعلُومات المُبلَّغة لُغوياً، هي ربط تلك المعلُومات بمجموعة من [138] الافتراضات الخَلفْية المُنتقاة بصورة وافية -التي تُكَوِّن السِّياق فيما بعد- في ذاكرة الجهاز الاستنباطي. ولكل فقرة من فقرات المعلُومات الجديدة، في الإمكان انتقاء العديد من مجموعات الافتراضات المُختلفة من مصادر مُتنوّعة (الذاكرة البعيدة المدى، الذاكرة القصيرة المدى، الإدراك الحسي) بوصفها سِياقاً. لكن هذا لا يعني أن أية مجموعة فرعية اعتباطية من المجموعة الكلية للافتراضات المُتوافرة للجهاز يُمكن أن تكون سِياقاً. إن تنظيم ذاكرة الفرد الموسوعية، والفعالية الذهنية التي ينشغل بها، تُحدِّدان صِنف السِّياقات المُمكنة، التي يُمكن انتقاء سياق حقيقي منها في أيّ وقت مُعَيَّن.

فعلى سبيل المِثال، من المُتفق عليه عموماً أن المعلومات الموسوعية في الذاكرة البعيدة المدى تُنظَّم على شكل كُتَل (Chunks) من نوعٍ ما. وقد تَمَّتْ مُناقشة مثل هذه الكُتل في الأدبيات تحت عناوين مثل المُخَطَّط (Schema)، الإطار (Frame)، السيناريو (Scenario) والأُنْمُوذج الأصلي (Prototype). إن الأبواب الموسوعية التي ذكرناها هي الأُخرى، كُتَل من حجم مُعيَّن والتي هي نفسها قد تُجمَّع في كُتَل أكبر، وتحتوي كُتَلاً أصغر. يبدو من المعقول أن نفترض أن الوحدات الصغيرة التي يُمكن نقلها من الذاكرة الموسوعية إلى ذاكرة الجهاز الاستنباطي، هي كُتَل وليست افتراضات مفردة. فعلى سبيل المِثال، قد لا يكون في مقدورك أن تتذكّر وتضيف إلى السِّياق المعلومات القائلة إن اللون والأَكْلة المُميِّزة لمطعم (كابري) هي (أوسوبكو)، بدون أن تتذكّر وتُضيف أيضاً فقرات أُخرى من المعلومات عن ذلك المطعم. مثلاً: كون النبيذ الأحمر المُتوافر فيه هو من نوع (فالبوليجيلا).

وفضلاً عن ذلك، ليست كلُّ كُتَل المعلومات الموسوعية مُتاحة في المُتناول بالدرجة نفسها، في وقت مُعيَّن. ليست لدينا أيةُ نظرية دقيقة وصحيحة الأساس بشأن استعادة المعلُومات التصوُّرية واستدعائها، بل هناك مُخْتَلَف الافتراضات المقبولة التي تحضُر في الذهن. فمن المُمكن جداً، على سبيل المِثال، أن الباب الموسوعي لمفهومٍ ما، لا يُصبح سهل المنال إلا عندما يظهر ذلك المفهوم في افتراض سَبَقَ أن تَمَّ الوصولُ إليه. فمثلاً، قد لا يكون بمقدورك أن تتذكّر أن الأَكْلة المُميّزة لمطعم (كابري) هي (أوسوبكو) ما لم تكن قبل ذلك تُفكّر في ذلك المطعم (أو في الأوسوبكو). إذن ستكون هناك أحيان تكون فيها هذه المعلُومات في المُتناول بخُطوة واحدة، وأحيانٌ تكون فيها في المُتناول بخُطوات عديدة، كل واحدة تتضمّن توسيعاً للسِّياق، وأحيانٌ يَجْعَل فيها عددُ الخطوات المُتضمَّنة تلك المعلومات غير مُمكنة المنال، عملياً.

تأمَّلْ شخصاً ما، على وشك أن يُعالج بعض المعلُومات الجديدة. هو ما يزال يحتفظ في ذهنه ببعض الافتراضات التي كان يُعالجها توّاً. إن الناس لا يأتون إلى مُعالجة المعلومات الجديدة "بذِهْن خالٍ"، إذ لديهم نوع من المَخْزن المُخصَّص للذاكرة القصيرة المدى (أو عِدّة مخازن من هذا النوع، أو وسائل مُساوية في الوظيفة لمخازن الذاكرة القصيرة المدى) والذي لا تُمْحَى مُحتوياتُه بصورة تامّة مطلقاً، في الأقلّ ليس حين يكون الفرد مستيقظاً.

لكن لا يكفي أن نُشير إلى أن المعلومات قد تُنقَل من عملية تصوّرية إلى العملية التي تَليها. إننا نريد أن نعرف أية معلومات هي التي يتمّ حفظها في مَخْزن [139] الذاكرة القصيرة المدى، وأية معلومات هي التي يتمّ تحويلها إلى الذاكرة الموسوعية، وأية معلومات هي التي يتمّ محوها أو حذفها بصورة تامة. هنا لا توجد لدينا حُجَج صُورية مُنضبطة ولا دلائل أو بَيِّنات تجريبية لدعم أية مجموعة مُعيَّنة من الفرضيّات. ومع ذلك فإننا، ولغَرَض جعل الأمور ملموسة وواضحة، سنتقدّم ببضعة مُقترحات، ولا سيما بشأن ذاكرة الجهاز الاستنباطي، وهي مُقترحات مُتوافقة مع القليل الذي نفهمه، وكذلك مع النظرية التي نُحاول أن نضعها ونُطوِّرها.

عند البدء بكل عملية استنباطية، تُوجد في ذاكرة الجهاز الاستنباطي مجموعة أوّلية من الافتراضات، أي مجموعة من المُقدِّمات المنطقية. وبعد ذلك، يتمّ استنتاج كل اللُّزومات غير المُبْتَذَلة التي يُمكن استنتاجها من مجموعة المُقدِّمات تلك، وتتمّ كل التَّقويات التي يُمكن أن تحصل. وفي نهاية العملية، إذا لم يحصل أي تناقض، فإن ذاكرة الجهاز الاستنباطي تحتوي كل المُقدِّمات المنطقية الأصلية -ربما بعد تقويتها-، وكل النتائج المُستنتجة حديثاً. ما الذي يحصل الآن لهذه الافتراضات؟ نحن سنفترض أن كل اللُّزومات التركيبية المُستنتجة حديثاً، وكل المُقدِّمات المنطقية التي طُبِّقتْ عليها قاعدة تركيبية، وكل المُقدِّمات المنطقية التي تَمَّتْ تقويتها، تبقى في ذاكرة الجهاز الاستنباطي؛ أما الافتراضات التي ما زالت في ذاكرة الجهاز الاستنباطي في نهاية العملية الاستنباطية - أي المُقدِّمات المنطقية التي لم تُؤثّر في الاستنباط أو لم تتأثّر به - فتُحذَف أو تُمحَى من ذاكرة الجهاز. لكن هذا لا يعني أنها لا تُحفَظ لمُدّة من الزمن في مَخْزن آخر للذاكرة القصيرة المدى.

هناك سبب وجيه يدعونا للاعتقاد بأن ذاكرة الجهاز الاستنباطي، هي ليست المَخْزن الوحيد المُتوافر للذاكرة القصيرة المدى. تأمَّل احتمال تقسيم الشخص اهتمامه بين مُهمّتين اثنتين: مثلاً، مُشاهدة التلفاز ومُناقشة شؤون العائلة في آنٍ واحد. حين يحصل هذا، يبدو أنه قد يكون مُتنقلاً جيئة وذهاباً بين سِياقين مُختلفين تماماً[5]. وهذا يوحي بقوة بوجود نوع من الذاكرة التصوُّرية القصيرة المدى - غير تلك التي تعود إلى الجهاز الاستنباطي - التي يُخزّن فيها السِّياق ويكون لمُدّة مؤقتة غير مُستعمل. نحن سنفترض أن الافتراضات المحذوفة من ذاكرة الجهاز الاستنباطي تُحفَظ لمُدّة من الزمن في مثل هذا المَخْزن المُتعدّد الاستعمالات للذاكرة القصيرة المدى.

إن الافتراضات المُؤجَّلة في ذاكرة الجهاز الاستنباطي من العملية

(5) هذا تعقيد يُمكن للإطار الذي نقترحه أن يتّسع له ببساطة، لكن ذلك سيتضمّن جُهداً أكثر من اللازم من أجل تأثير أقلّ من اللازم.

الاستنباطية السابقة توّاً ستُشكّل سِياقاً معروضاً أو مُعْطَى فوراً، يمكن أن تتمّ فيه مُعالجة المعلومة الجديدة التالية بصورة استنباطية.

وعلى وجه أكثر دِقّة وتخصيصاً نقول إن المُستمع الذي قد قام توّاً بتفسير قَوْلةٍ ما، والذي على وشك أن يُفسِّر القَوْلة التالية، يتسم عادةً بتوزيع المعلُومات بالشكل الآتي: هو لديه في ذاكرة جهازه الاستنباطي مجموعة الافتراضات التي تُؤلِّف تفسيره للقَوْلة السابقة (بضمنه المُقدِّمات المنطقية المُستعملة بصورة فعالة في إنجاز ذلك التفسير). أما الافتراضات الأُخرى التي كانت في ذاكرة الجهاز الاستنباطي لكنها لم تُؤدِّ وظيفة في تفسير القَوْلة السابقة، فقد تمّ تحويلها الآن [140] إلى مَخْزن ذاكرة المُستمع العامة القصيرة المدى. ولدى المُستمع أيضاً في ذلك المَخْزن تفسير لبعض القَوْلات السابقة (فضلاً عن معلومات وأفكار أُخرى التي ربما كانُ يوليها انتباهه قبل قليل). وربما يكون جزء من تفسير القَوْلة السابقة والقَوْلات الأسبق قد استُنْسِخ في الذاكرة الموسوعية. إن الافتراضات المُؤجّلة في ذاكرة الجهاز الاستنباطي، أي تفسير القَوْلة السابقة، تُشكّل سِياقاً معروضاً أو مُعطى فوراً، يُمكن أن تتمّ فيه مُعالجة القَوْلة التالية.

إلا أننا نودّ أن نُبَيِّن أن هذا السِّياق المُعطى فوراً هو مُجرّد سِياق ابتدائي أَوَّلي قابل للتوسيع في اتجاهات مُختلفة.

يُمكن توسيع السِّياق عن طريق ''الرجوع بالزمن''، وزيادته بإضافة الافتراضات المُستعمَلة أو المُستنتَجة في العمليات الاستنباطية السابقة. إن كَوْن مثل هذه الافتراضات سهلة المنال - وهو ما يُثبته التأمّل والتجريب بصورة جيدة - هو سبب آخر للاعتقاد بأنها تُحفظ لمُدة من الزمن في المخزن العام للذاكرة القصيرة المدى.

وفي حالة الاستيعاب اللُّغوي، قد يتوجَّب على المُستمع أن يضمَّ إلى السِّياق ليس تفسير القَوْلة السابقة توّاً فحَسْب، وإنما أيضاً تفسير القَوْلات الواردة قبلها في المُحاورة. لنتأمّل نُسخة أُخرى من المُحاورة بين (بيتر) و(ميري).

39. (ميري): إن ما أَودُّ أن أتناوله الليلة هو (أوسوبكو). أنا شديدة الجوع. فقد كان يومي حافلاً في المحكمة. كيف كان يومك؟

(بيتر): ليس بالحسن. عدد كبير من المرضى، وأجهزة التبريد كانت مُعطّلة. أنا مُتعب.

(ميري): يُؤسفني أن أسمع ذلك. حسناً، سأقوم بتحضيرها بنفسي.

لكي يفهم (بيتر) مُلاحظة (ميري) الختامية القائلة بأنها ستُحضّر "ها" بنفسها، فإنه يحتاج المعلومات التي تُزوّدها مُلاحظتها الافتتاحية القائلة بأنها تودّ تناول (أوسوبكو). بَيْد أن تفسيره لهذه المُلاحظة الافتتاحية، سيكون في هذه الأثناء قد تحوَّل من ذاكرة جهازه الاستنباطي إلى ذاكرته العامة القصيرة المدى، إذا كانت فرضيّاتنا المذكورة آنفاً صحيحة. لذلك، يجب إعادة هذا التفسير وإرجاعه إلى ذاكرة الجهاز الاستنباطي، وبذلك يتمّ توسيع السِّياق المُعطى توّاً (الذي يتكوَّن من ما تُرِكَ في ذاكرة جهاز (بيتر) الاستنباطي بعد أن يكون قد فسَّر ملاحظة (ميري) قبل الأخيرة القائلة بأنها آسفة لسماعها بأن يومه لم يكن حسناً).

والطريقة الثانية لتوسيع السِّياق هي أن نُضيف إليه الأبواب الموسوعية -أو ربما كُتَلاً صغيرة من المعلومات الموسوعية، مأخوذة من هذه الأبواب- المُتعلّقة بمفاهيم موجودة سابقاً، إما في السِّياق أو في الافتراضات التي تتمّ معالجتها. لقد سبق أن بَيَّنّا الحاجة لمثل هذه التوسيعات في الأمثلة (31)- (38) آنفاً. وقد بَيَّنّا أيضاً أن التسليم بأن مثل هذه التوسيعات الموسوعية تحصل تلقائياً بالنسبة لكل مفهوم وفي كل حالة، يُؤدّي إلى نتائج غير معقولة. وقد استعملنا ذلك كحُجَّة [141] ضد الرأي القائل بأن السِّياق يتحدّد بصورة فريدة. ومن ناحية أُخرى، حالما نرى قضية تحديد السِّياق بوصفها قضية اختيار وانتقاء وبوصفها جُزءاً من عملية التفسير نفسها، يبدو من المعقول أن نفترض أن مثل هذه التوسيعات تحصل حين تظهر الحاجة لها، وليس في أي وقت آخر.

والطريقة الثالثة لتوسيع السِّياق هي أن نضيف له معلومات عن البيئة

المنظورة مباشرةً. إن الناس يرصدون ويراقبون البيئة المادية دائماً في أثناء إنجازهم للمُهّمات الفكرية التصوُّرية التي قد تكون، كلياً أو جزئياً، غير مُرتبطة بتلك البيئة. أين تُخْزَن هذه المعلومات المرصودة بانتباه جزئي؟ أيضاً لا نعلم، لكن بإمكاننا التأمُّل والتخمين أن كل هذه المعلومات تُحفَظ بصورة مُختصرة في مخازن ذاكرة حسية مُتخصّصة قصيرة المدى، التي يُمكن نَقْل بعض تلك المعلومات منها إلى مخازن الذاكرة التصوُّرية العامة القصيرة المدى وإلى ذاكرة الجهاز الاستنباطي. وهذا يحصل خصوصاً حين يُؤدّي تفسير القَوْلة بالمُستمع إلى أن يلتقط معلومة بيئية مُعيَّنة ويُضيفها إلى السِّياق. فعلى سبيل المِثال، افرضْ أن (ميري)، وهي تُمْسِك بقطعة من لحم عجل. تقول لـ (بيتر).

40. إذا كنتَ مُتعباً، فسأطبخ هذه.

سيتوجَّب على (بيتر) أن يُضيف إلى السِّياق بعض الوصف للشيء الذي تُمْسِك به (ميري). إن صيغة قَوْلة (ميري) ذاتها تُزوِّده بالحافز لأن يفعل ذلك؛ فبالضَّبط مثلما تدعونا الضمائر العائدة (anaphoric)، مثل ''ها'' في (39)، إلى الرجوع خلفاً في الخطاب، كذلك تدعونا الضمائر الإشارية (deictic)، مثل 'هذه' في (40)، إلى إضافة معلومات بيئية إلى السِّياق.

إلى حدّ الآن قد اقترحنا أن اختيار أو انتقاء سياق للعمليات الاستدلالية بشكل عامّ، وللاستيعاب بشكل خاص، يتحددّ جُزئياً في أي وقت مُعيَّن بواسطة مُحتويات ذاكرة الجهاز الاستنباطي، ومُحتويات المَخْزن المُتعدّد الاستعمالات للذاكرة القصيرة المدى، ومُحتويات الموسوعة، وبواسطة المعلومات التي يُمكن التقاطها مباشرة من البيئة المادية. إن هذه العوامل لا تُحدِّد سِياقاً واحداً، وإنما مدى أو سِلْسِلة من السِّياقات المُمكنة. ما الذي يُحدّد انتقاء سِياق مُعيَّن من تلك السِّلْسِلة؟ جوابنا هو أن انتقاء سياق مُعيَّن يتحدَّد بواسطة البحث عن الصِّلة أو المُناسَبة.

في الكثير من أدبيات الفعليات، يَفْتَرِض الكُتّاب أن الأحداث تحصل

بحسب الترتيب الآتي: أولاً، يتمّ تحديد السِّياق، ثم تحصل عملية التفسير، وبعد ذلك يتمّ تقييم أو تقدير الصِّلة. أي بتعبير آخر، إنهم ينظرون إلى الصِّلة بوصفها مُتغيِّراً يُقيَّم ويُقدَّر في دالّةِ (function) سِياقٍ مُحدَّدٍ مُسبقاً. لكن هذا الأُنْمُوذج للاستيعاب غير مقبول أبداً من زاوية نظر سيكولوجية. إن شغل البشر لا يقتصر على مُجرّد تقييم صِلة أو مُناسَبة المعلومات الجديدة. فهُمْ يُحاولون أن يعالجوا المعلومات بطريقة تُحقّق الإنتاجية قدر الإمكان؛ أي إنهم يحاولون أن [142] يحصلوا من كل معلومة على أكبر قدر مُمكن من التأثيرات السِّياقية بمقابل أقلّ قدر مُمكن من جُهد المُعالجة. إن تقييم الصِّلة أو المُناسَبة ليس هدف عملية الاستيعاب، بل هو مُجرّد وسيلة لتحقيق غاية، والغاية هي زيادة صِلة أو مُناسَبة أية معلومات تتمّ مُعالجتها إلى الحدِّ الأعلى.

وإذا كان هذا صحيحاً، فهو يُوحي بقلب أو عكس كامل لترتيب الأحداث في عملية الاستيعاب. ليس صحيحاً أن السِّياق يُحدَّد أولاً، وثم تُقيَّم الصِّلة بعد ذلك. بل على العكس، فإن الناس يأملون أن الافتراض الذي يُعالجونه ذو صِلة (و إلا لما كَلَّفوا أنفسهم عَناء مُعالجته مُطلقاً)، وهم يحاولون أن ينتقوا سِياقاً يُسوِّغ ذلك الأمل، أي سِياقاً يزيد الصِّلة إلى الحدّ الأعلى. وفي الاستيعاب اللُّغوي بالأخص، تكون الصِّلة هي التي تُعامَل بوصفها شيئاً مُفترَضاً ومفروغاً منه (given)، والسِّياق هو الذي يُعامَل بوصفه مُتغيِّراً (variable)[6]. لقد نظرنا في هذا القسم في كيفية تحديد مجال (domain) هذا المُتغيِّر.

إن هذا التغيير في زاوية النظر يُثير سُؤالاً واضحاً، لقد عرَّفنا الصِّلة بوصفها علاقة بين افتراض مُحدَّد وسياق مُحدَّد. لكن حين لا يكون السِّياق مُحدَّداً - كما

---

(6) ممّن أبدى ملاحظات مُوازية لهذا الاتجاه (جونسون - ليرد 1967) و (ستنينغ 1978) Stenning و (ستالنيكر 1978) و (ماكاولي 1979) McCawley و (ساغ 1981) Sag وعلى الخصوص (هوبز 1979) Hobbs. لكن مع ذلك، فإن ما يُفكّر به هؤلاء الكُتّاب هو مجموعة جزئية محدودة من الافتراضات السياقية اللازمة (التي كثيراً ما تُحلَّل بوصفها "افتراضات مسبقة فعلياتية" pragmatic presuppositions) وليس المجموعة الكاملة للافتراضات السياقية المُستعملة في تفسير القَوْلة.

ندَّعي نحن الآن هو الحال في الاستيعاب البشري - فكيف سنُعرِّف صِلةَ افتراضٍ ما؟ في الإجابة عن هذا السُّؤال، سنستعمل تعريفنا الصُّوري (المُنضبط) للصِّلة أو المُناسَبة في سِياق، كأساس لتعريف أو توصيف أنسب سيكولوجياً لفكرة الصِّلة أو المُناسَبة بالنسبة للفرد (الشخص).

5 - الصلــة أو المُناسَبـة بالنسبة للفرد:

في نهاية كلّ عملية استنباطية، يكون تحت تصرُّف الفرد مجموعةٌ مُعيَّنة من السِّياقات المُتاحة في المُتناول. وتكون هذه المجموعة مُرَتَّبة إلى حدٍّ ما؛ فكُلُّ سِياق (باستثناء السِّياق الابتدائي initial context) يحتوي على سياق واحد أو أكثر أصغر منه حجماً، وكل سياق (باستثناء السِّياق الأكبر)[7] (maximal context) يكون مُتضمَّناً في سياق واحد أو أكثر، أكبر منه حجماً. وهكذا، فإن مجموعة السِّياقات المُتاحة مُرَتَّبة إلى حدٍّ ما، بمُوجب علاقة الاحتواء (inclusion). ولهذه العلاقة الشكلية نظير سيكولوجي؛ فترتيب الاحتواء يُوازي ترتيب المُتاحيَّة (سهولة المنال). فالسِّياق الابتدائي الأصغر يكون مُعْطَى فوراً ومباشرةً. والسِّياقات التي لا تحتوي سوى السِّياق الابتدائي كجُزء فرعي، يُمكن الوُصول إليها بخُطوة واحدة، ولذلك فهي أسهل السِّياقات منالاً. والسِّياقات التي تحتوي السِّياق الابتدائي وتوسيعاً ذا خُطوة واحدة كجُزئين فرعيين، يُمكن الوُصول إليها بخُطوتين، ولذلك فهي ثاني أسهل سياقات، وهَلُمَّ جَرّاً. لاحظ نقطة ذات أهمية كبيرة وحاسمة لنظرية الصِّلة: فبالضَّبط مثلما تتطلّب مُعالجةُ معلومةٍ ما، في سياقٍ ما، بعضَ الجهد، كذلك يتطلّب الوُصولُ إلى السِّياق شيئاً من الجُهد. فكلما كان السِّياق صعب المنال أو بعيد المنال، زاد الجهد المبذول للوصول إليه، وبالعكس.

---

(7) بإمكاننا أن نفترض أن لذاكرة الجهاز الاستنباطي سَعة محدودة، بل صغيرة نوعاً ما، بحيث لا يُمكن القيام بأية توسيعات تتجاوز تلك السَّعة. لذلك، فإن السِّياق الأكبر أو السِّياقات الكبرى المُتاحة، هي تلك التي لا يُمكن توسيعها أكثر بالنظر لحجمها.

لنتأمّلْ افتراضاً جديداً (ف). إن هذا قد يكون مُناسباً أو ذا صِلة في بعض أو كل، أو لا واحد من السِّياقات المُتاحة في مُتناول فردٍ أو شخصٍ ما، في وقت مُعيَّن، وذلك يعتمد على ما إذا كان بعض، أو كل، أو لا واحد من تلك السِّياقات يحتوي أو يستلزم أَمارة* (token) (ف) مُسبقاً، وعلى القُوّة النسبية للأمارات القديمة والجديدة. في الإمكان التمييز بين ستة أوضاع أو مواقف (القائمة لا تستغرق كل الاوضاع، لكنها كافية كتمثيل بالنسبة لأغراضنا الحالية). [143]

41. (أ) يكون (ف) مُتضمَّناً أو مُحتوىً في (أو لازماً من) السِّياق الابتدائي بأقصى قُوّة. حينئذٍ تكون الأمارة الجديدة لـ (ف) عديمة الصِّلة في هذا السِّياق، وكذلك في كل السِّياقات الأُخرى المُتاحة في المتناول، ما دامت كل هذه السِّياقات تتضمن السِّياق الابتدائي وتحتويه. في هذا الوضع لا معنى للبحث عن الصِّلة في ما بعد السِّياق الابتدائي، ما دام البحث سيكون غير مُثمر.

(ب) لا يكون (ف) مُتضمَّناً أو مُحتوىً في (أو لازماً من) أية سياقات مُتاحة في المتناول؛ لكن (ف) ليس له أي تأثير سِياقي في أي منها كذلك. حينئذٍ أيضاً، يكون (ف) عديم الصِّلة في كل السِّياقات المُتاحة في المتناول، ولا معنى لتوسيع السِّياق الابتدائي بحثاً عن الصِّلة.

(ج) يكون (ف) مُتضمَّناً في (أو لازماً من) السِّياق الابتدائي وكلّ السِّياقات المُتاحة في المُتناول، بأقل من القُوّة القصوى. حينئذٍ

---

* (الأمارة) أو (العلامة) token في مقابل (النَّمط) type، تعني الاستعمال الفريد للعنصر اللُّغوي سواء كان حرفاً أَم كلمة أَم جُملة. فعلى مستوى الحرف، يمكننا أن نقول إن كلمة (محمد) تحتوي أربع أمارات وثلاثة أنماط وذلك لوجود أمارتين للنمط (م). وعلى مُستوى الكلمة يُمكن القول إن الجُملة (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) تحتوي خمس أمارات وأربعة أنماط، وذلك لوجود أمارتين للنَّمط (الإحسان). وعلى مُستوى الجُملة، يمكن القول إن نُطقين مُختلفين أو قَوْلتين لجملة واحدة، هما أمارتان لنمط واحد. وهنا تعني الأمارة حالة من حالات ورود الافتراض (ف). [المترجم].

ستُؤدّي التَّقْوية المُستقلة لـ (ف) بواسطة الأمارة الجديدة إلى ضمان صِلته في كل السِّياقات المُتاحة. في هذا الوضع، سيكون توسيع السِّياق مسوَّغاً ما دام (ف) يمتلك تأثيرات سياقية أكثر في السِّياق المُوسَّع ممّا في السِّياق الابتدائي، وما دامت كَفَّة الجهد الأكبر الذي تتطلّبه مُعالَجةُ (ف) في السِّياق المُوسَّع لا ترجح على كَفَّة الكسب المُتحقّق في التأثيرات السِّياقية.

(د) لا يكون (ف) مُتضمَّناً في (أو لازماً من) أية سياقات مُتاحة، وهو يمتلك بعض اللُّزومات السِّياقية في السِّياق الابتدائي. حينئذٍ يكون (ف) ذا صِلة في كل السِّياقات المُتاحة التي يحتفظ فيها بهذه اللُّزومات السِّياقية. وهنا أيضاً، سيكون توسيع السِّياق مُسوَّغاً ما دام ذلك التوسيع يُولِّد تأثيرات سياقية أكثر، وما دامت الزيادة في الجُهد الذي تتطلّبه المُعالجة لا تفوق الزيادة في التأثيرات السِّياقية.

(هـ) لا يكون (ف) مُتضمَّناً في (أو لازماً من) أية سِياقات. وليس له تأثيرات سياقية في السِّياق الابتدائي، لكن له بعض التأثير السِّياقي في بعض التوسيعات للسِّياق الابتدائي. حينئذٍ يكون (ف) ذا صِلة في بعض السِّياقات المُتاحة. في هذا الوضع لن تتحقق أية صِلة إلا بتوسيع السِّياق. والتوسيعات ينبغي أن تكون على غرار الأُنْمُوذج الموضوع في (ج) و(د).

(و) لا يكون (ف) مُتضمَّناً في (أو لازماً من) السِّياق الابتدائي، لكنه مُتضمَّن (بأقصى قُوّة) في بعض من السِّياقات المُتاحة الأكثر اتساعاً؛ ويكون لـ (ف) تأثيرات سياقية في بعض السِّياقات التي لا يكون مُتضمَّناً فيها (والتي قد تحتوي وقد لا تحتوي السِّياق الابتدائي). حينئذٍ يكون (ف) ذا صِلة في بعض السِّياقات المُتاحة، وستكون صلته هي صِلة التذكير أو المُذكِّر (بالكسر) reminder. فالتذكير لا يكون ذا صِلة إلا في السِّياقات التي لا تحتوي المعلُومات التي نحن بصددها، أي إن وظيفته هي جَعْلُ هذه المعلومات مُتاحة بكُلْفَة [144] معالَجة أقلّ مما يتطلّبه حُصولها بواسطة التوسيعات المُتوالية للسِّياق.

من البديهي، كما سنُوضح قريباً بالأمثلة، أن الافتراض يكون ذا صِلة بالنسبة للفرد في الأوضاع (41 ج) و(41 د) و(41 هـ) و(41 و). ففي الوضعين (41 ج) و(41 د)، تكون صِلته ظاهرة بصورة فورية ومُباشرة. والاختلاف بين الوضعين، هو أن الصِّلة تتحقّق في (41 ج) بواسطة التَّقْوية السِّياقية، وفي (41 د) بواسطة اللُّزوم السِّياقي. أما في الوضع (41 هـ)، فإن إظهار صِلته يتطلّب توسيعاً للسِّياق، ومن ثَمّ بعض الجهد. بَيْد أن هذا الجُهد غير محسوس بصورة واعية في الأحوال الاعتيادية، وهنا أيضاً تكون الصِّلة ظاهرة بصورة فورية مباشرة أو تقريباً كذلك. وفي الوضع (41 و)، تكون الصِّلة هي صِلة تذكير، وهي أيضاً ظاهرة بصورة فورية مُباشرة.

في إمكاننا الآن أن نُزوّدكم بتعريف تصنيفي للصِّلة أو المُناسَبة بالنسبة للفرد[أ].

42. الصِّلة أو المُناسَبة بالنسبة للفرد (تصنيفي).

يكون الافتراض مُناسباً وذا صِلة بالنسبة للفرد في وقت مُعيَّن إذا وفقط إذا كان مُناسباً وذا صِلة في سِياق أو أكثر من السِّياقات المُتاحة لذلك الفرد في ذلك الوقت.

غير أننا - ولأسباب ناقشناها في القسم (2) - أقلّ اهتماماً بالتعاريف التصنيفية للصِّلة من اهتمامنا بالتعاريف المُقارنة لها. وبالضَّبط كما فعلنا بالنسبة للصِّلة أو المُناسَبة في السِّياق، سنقوم الآن بتوصيف مفهوم مُقارَن للصِّلة أو المُناسَبة بالنسبة للفرد بمعايير التأثير والجُهد. ففي جانب الجُهد، لا يقتصر ما يجب أخذه بعين الاعتبار على الجُهد الذي تتطلّبه مُعالَجة افتراضٍ ما، في سِياق مُعيَّن، بل يتعدّاه إلى الجُهد الذي يتطلّبه الوُصول إلى ذلك السِّياق. فبالنسبة لكل

(أ) التعريفان (42) و (43) للصِّلة أو المُناسَبة للفرد، (والتعريفان (58) و (59) لصِلة أو مُناسَبة الظواهر في القسم (6) في أدناه) تمّت مناقشتها وتعديلها في (الخاتمة).

سِياق مُتاح للفرد سيتفاوت التأثير والجُهد المُتضمَّنان، ومن ثَمّ تتفاوت الصِّلة أو المُناسَبة المُتحقّقة. وفي الحقيقة، إن السِّياق الواحد يُمكن أن يُصبح مُتاحاً في المُتناول بطرائق مُختلفة تتضمَّن مقادير مُتفاوتة من الجُهد، ومن ثَمّ، قِيَماً مُتفاوتة من الصِّلة. لذلك، ففي الإمكان محاولة توصيف صِلة قَوْلةٍ ما، بالنسبة لشخصٍ ما، بمَعايير مجموعة من قِيَم الصِّلة، بتحديد قيمة لكل طريقة مُمكنة لمُعالجة ذلك الافتراض، أيْ قيمة واحدة لكل سياق مُمكن أو طريقة مُمكنة للوصول إلى ذلك السِّياق.

غير أن نتيجة هذا الإجراء الثقيل والبطيء، لن تكون لها أهمية سيكولوجية. فنحن نفترض ونُسلِّم بأن الفرد يهدف تلقائيّاً إلى تحقيق الصِّلة القُصوى التي تُؤثّر في سلوكه الإدراكي. إن تحقيق الصِّلة القُصوى، يتضمَّن انتقاء أفضل سِياق مُمكن لمُعالجة الافتراض، أيْ السِّياق الذي يُمكِّننا من تحقيق أفضل مُوازنة بين الجُهد والتأثير الذي يتمّ تحقيقه. وحين يتحقّق مثل هذا التوازن، سنقول إن الافتراض قد عُولِج بالشكل الأمثل. وحين نتحدّث عن صِلة أو مُناسَبة افتراضٍ ما، بالنسبة لفرد أو شخص ما، فإننا نعني الصِّلة المُتحقّقة عند مُعالجته بصورة مُثلَى. والآن نتقدّم بالتعريف:

43. الصِّلة أو المُناسَبة بالنسبة للفرد (مُقارن): [145]

شرط القَدْر أو الدرجة (1): يكون الافتراض مُناسباً وذا صِلة بالنسبة للفرد بالقدر الذي تكون تأثيراتُه السِّياقية المُنجَزة عند مُعالجته بشكل أمثل، كبيرةً.

شرط القَدْر أو الدرجة (2): يكون الافتراض مُناسباً وذا صِلة بالنسبة للفرد بالقَدْر الذي يكون الجُهد الذي تتطلّبه مُعالجته بصورة مُثلى، قليلاً.

وكما في حالة التعريف (10) (التعريف المُقارن للصِّلة أو المُناسَبة في السِّياق)، فإن هذا التعريف للصِّلة بالنسبة للفرد لا يجعل المُقارنات مُمكنة في كل الحالات. خُذْ مثلاً افتراضين غير مُترابطين مع بعضهما، كل واحد منها ذو صِلة بالنسبة لشخص مُختلف في وقت مُختلف: هل سيكون الافتراض (ف الأول)

أكثر صِلة بالنسبة لـ (بيل) في الوقت (وق الأول) من الافتراض (ف الثاني) بالنسبة لـ (جون) في الوقت (وق الثاني)؟ إن تعريفنا لا يجعل من المُمكن في الأحوال الاعتيادية الإجابة عن مثل هذا السؤال، لكن من الناحية السيكولوجية ليس هناك داعٍ يُوجب الإجابة عنه. إن المُقارنات الوحيدة للصِّلة، والتي تُؤدّي وظيفة سيكولوجية هي تلك المُقارنات التي تُساعد في رفع الصِّلة إلى الحدّ الأعلى، الصِّلة بالنسبة للشخص نفسه، أو - من زاوية المُتواصِلة - الصِّلة بالنسبة للمُستمع.

دَعُونا نُوضح هذا التعريف للصِّلة أو المُناسَبة بالنسبة للفرد، بمِثال أقلّ انفصالاً أو تجزيئاً من الأمثلة السابقة (على الرغم من أنه ما زال غير قريب من تعقيدات مُعالجة المعلُومات في الحياة الواقعية). لنفترضْ أن المُحاورة الآتية قد حصلت إلى حدّ الآن:

44. (ميري): ما أودُّ أن أتناوله الليلة هو (أوسوبكو).

(بيتر): لقد كان نهاري طويلاً. أنا مُتعَب.

بعد تفسير ملاحظة (بيتر) الأخيرة، فلنفترضْ أن لدى (ميري) في ذاكرة جهازها الاستنباطي سِياقاً ابتدائياً يتكوَّن من الافتراضات الثلاثة (45 أ - ج) القوية، لكن غير الأكيدة.

45. سياق ابتدائي.

(أ) (بيتر) مُتعَب.

(ب) إذا كان (بيتر) مُتعباً، فهو يتمنّى على (ميري) أن تُعدَّ العشاء.

(ج) (بيتر) يتمنّى على (ميري) أن تعدَّ العشاء.

إن (45 أ) هو الافتراض المُعبَّر عنه في القَوْلة الأخيرة التي ستتمّ مُعالجتها، و(45 ب) هو المُقدِّمة المنطقية التي اتّحدت مع (45 أ) لتُنتج اللُّزوم

السِّياقي (45 ج). أما الافتراضات الأُخرى التي رُبّما كانت لديها في ذاكرة جهازها الاستنباطي حين بدأتْ بتفسير ملاحظة (بيتر) الأخيرة، فإنها لن تنجح في توليد تأثيرات سياقية. لذلك، فقد تمّ محوها أو حذفها في نهاية عملية التفسير. وفي الحياة الواقعية، يُفتَرَض أن تكون الافتراضات المتروكة في ذاكرة جهاز (ميري) الاستنباطي بعد أن تكون قد فسَّرت ملاحظة (بيتر) الأخيرة، أكبر بكثير.

بإمكان (ميري) أن تُوسِّع هذا السِّياق الابتدائي عن طريق إضافة كُتَل أو قِطَع chunks مُتنوّعة من المعلومات، وبخاصة:

الكُتلة (1). معلومات موسوعية عن (بيتر)، وبضِمنها الافتراض: أن (بيتر) [146] طبيب جرَّاح.

الكُتلة (2). معلومات موسوعية عن (ميري).

الكُتلة (3). معلومات موسوعية عن تحضير العشاء، وبضِمنها سيناريو البحث في الثلّاجة عن ما هو مُتوافر، وكذلك الافتراض: العشاء يتكوّن في الأقل من طبق أو أَكْلة رئيسة وحلويات.

الكُتلة (4). معلومات عن البيئة المادية المُراقَبة أو المُلاحَظة حالياً.

الكُتلة (5). الافتراضات التي تمّت مُعالجتها من المراحل السابقة من المُحاورة، وبضِمنها: ميري تودُّ أن تأكل (أوسوبكو).

الكُتلة (6). معلومات موسوعية عن الجِراحة.

إن السيناريو الخاص بالبحث في الثّلاجة في الكُتلة (3) يجعل الكُتلة (7) في المُتناول.

الكتلة (7). ما تتذكّره (ميري) من الموجودات في الثّلاجة، وبضِمن ذلك الافتراض: هناك (موسيه)* بالشوكولاته في الثلاجة.

---

* (الموسيه) هي حلوى من قشدة وبيض مخفوق. [المترجم].

إن مفهوم الـ (أوسوبكو) الذي يظهر في الكتلة (5) يجعل الكُتلة (8) في المُتناول.

الكُتلة (8). معلومات موسوعية عن الـ (أوسوبكو)، وبضِمنها الافتراضان: أن الـ (أوسوبكو) هو طبق رئيس وأن الـ (أوسوبكو) هي أَكْلة من لحم العِجل.

إن كُتَل المعلومات (6) و(7) و(8) لا تكون مُتاحة في المتناول إلا نتيجة لتوسيع ذي خُطوتين للسِّياق الابتدائي (45). وهي بدورها تجعل كُتَلاً أُخرى من المعلومات مُتاحة في المُتناوَل. فمثلاً، تكون الكُتلة (9) في المُتناول ما دام مفهوم عملية (تحويلة الشريان الإكليلي) coronary bypass يظهر في الكُتلة (6) (معلومات عن الجِراحة).

الكُتلة (9). معلومات موسوعية عن عملية تحويلة الإكليلي، وبضِمنها الافتراض: إجراء عملية تحويلة الإكليلي يسبب الإجهاد.

وبالطريقة نفسها، فإن الكُتلة (10) تُصبح في المُتناول بسبب وُجود مفهوم الـ (موسيه بالشوكولاته) في الكُتلة (7).

الكتلة (10). معلومات موسوعية عن الـ (موسيه بالشوكولاته)، بضِمنها الافتراض: (الموسيه بالشوكولاته) هي حلويات.

من المُمكن بالطبع وُجود مستويات أُخرى من التوسيع، والعديد من المستويات الأُخرى في كل مستوى، لكننا نقف هنا ونتأمّل ما التأثيرات التي تكون للتَّتِمّات [147] المُختلفة للحوار بين (بيتر) و(ميري) على انتقاء السِّياق أو اختياره.

الحالة (أ). افرضْ أولاً أن (بيتر) يتوقّف بعد قوله: "أنا مُتعب". حينئذٍ قد تُصبح لدى (ميري) فكرة ذات صِلة بالنسبة لها في السِّياق (45). فهي، مثلاً، قد تُقرّر أن تُعدَّ العشاء بنفسها، وهذا يستلزم سِياقياً أنها ستعمل ما يتمّناه (بيتر). إن هذا اللُّزوم السِّياقي لا يجعل قرارها ذا صِلة بالنسبة لها فحَسْب، وإنما بالنسبة لـ (بيتر) أيضاً، لذلك فقد تُقَرِّر أن تُخبره به فتقول:

46. (ميري): إذا كنتَ مُتعباً، فأنا سأُعدُّ العشاء.

وقد تُوسِّع (ميري) السِّياق ليشمل الكُتلة (3) (معلومات عن إعداد العشاء) والكُتلة (5) (ولا سيما المعلومة التي تُفيد بأنها تودّ أن تتناول أوسوبكو). وسيكون بإمكانها بعد ذلك استنتاج العديد من التأثيرات السِّياقية الأُخرى من قرارها، على شكل قرارات أكثر تحديداً بشأن ما تطبخه، على سبيل المِثال (أوسوبكو)، وبشأن الخُطوات العملية المُختلفة التي عليها أن تقوم بها، مثل فتح باب الثلّاجة. . إلخ.

هناك مضامين نستقيها من هذه الحالة حول دور الصِّلة أو المُناسَبة في عمليات التفكير بصورة عامة، وليس في تفسير القَوْلات فحَسْب. فكل فكرة تجعل العقل في حالة تتميّز بوُجود سِياق ابتدائي مُعْطَى وتوسيعات مُمكنة. وإذا كُنَّا مُصيبين في التسليم بأن تسلسل الأفكار البشرية يُوجَّه بهدف البحث عن الحدّ الأعلى من الصِّلة أو المُناسَبة، فإن العقل ينبغي أن يختار، من بين أية مصادر مُتوافرة لديه وبضِمنها مصادره الداخلية، المعلُومات التي تتمتّع بأكبر قَدْر من الصِّلة أو المُناسَبة في السِّياق الابتدائي، أي التي لها أكبر عدد من التأثيرات السِّياقية والتي تتطلّب أقل جُهد في المُعالجة. ومثل هذه المعلومات، يتمّ البحث عنها في توسيعات السِّياق المُتاحة، سواء تضمّنت تلك التوسيعاتُ الذاكرةَ الموسوعية أمْ مخزنَ الذاكرة القصيرة المدى أم البيئةَ. وهكذا تُزوّدنا نظرية الصِّلة بفرضيّات عن كيفية تتابع الأفكار وترتيبها، وعن المواقع التي قد يلتفت فيها الفرد إلى البيئة - وليس إلى مصادره الداخلية - في بحثه عن الصِّلة.

الحالة (ب). افرضْ أن المُحاورة (نُعيدها لأجل راحة القارئ مع التغييرات الجديدة بالحروف المائلة) تستمرّ كما في (47).

47. (ميري) : ما أودّ أن أتناوله الليلة هو (أوسوبكو).

(بيتر) : لقد كان نهاري طويلاً. أنا مُتعب. أتمنّى أن تُحضِّري أنتِ العشاء.

إن مُلاحظة (بيتر) الأخيرة (أتمنّى أن تُحضِّري أنت العشاء)، تُحقّق الصِّلة أو المُناسبة في السِّياق الابتدائي (45 أ-ج) عن طريق تقوية اللُّزوم السِّياقي (45 ج)

الذي كانت (ميري) قد استنتجته من المُلاحظة السابقة (أنا مُتعب). ومن تلك اللحظة فصاعداً، ينبغي أن تستمرّ سِلْسِلة أفكار (ميري) كما لو كان (بيتر) قد توقّف بعد قوله "أنا مُتعب"، أي بالاتجاه نفسه الذي تأمّلناه في الحالة (أ). ومع ذلك ينبغي أن [148] تكون الصِّلة المُتحقّقة أكبر، إذ ستتمّ تقوية كل النتائج المَبْنية على أساس المُقدِّمة (45 ج) (بيتر يتمنّى على ميري أن تُعدَّ العشاء). إذن، فهذا مثال لتوضيح الوضع (41 ج)، حيث يتحقّق شيء من الصِّلة في كل السِّياقات المُتاحة، وذلك بواسطة تقوية فرضية موجودة.

الحالة ج. افرضْ أن المُحاورة تستمرّ كما في (48).

48. (ميري) : ما أودّ تناوله الليلة هو (أوسوبكو).

(بيتر) : لقد كان نهاري طويلاً. أنا مُتعب. إذا كان كِلانا مُتعباً، أُفضّل أن نذهب إلى مطعم (كابري) بدلاً من أن نضطر إلى إعداد العشاء.

إن لمُلاحظة (بيتر) الأخيرة لُزوماً سِياقياً في السِّياق (45 أ-ج)، إنها تستلزم (49) سياقياً.

49. إذا كانت (ميري) مُتعبة، فإن (بيتر) يُفضِّل أن يذهب كِلاهما إلى مطعم (كابري).

إن مُلاحظة (بيتر) الأخيرة، تُحقّق الصِّلة في كل السِّياقات المُتاحة بسبب هذا اللُّزوم السِّياقي. لذلك فهذا مثال لتوضيح الوضع (41 د). وفي الوقت نفسه فإن مُلاحظته تُحقّق الصِّلة في كل السِّياقات المُتاحة بطريقة أُخرى، فهي تنقض - ومن ثم تمحو - الافتراضين (45 ب) (إذا كان بيتر مُتعباً، فهو يتمنّى على (ميري) أن تُعِدَّ العشاء)، و(45 ج) (بيتر يتمنّى على ميري أن تُعِدَّ العشاء).

ومُلاحظة (بيتر) كذلك تجعل كُتلة إضافية من المعلومات مُتاحة في المتناول، وهي

الكتلة (11). معلومات موسوعية عن مطعم (كابري)، وبضِمنها الافتراض أن الأَكْلة المُميّزة لمطعم (كابري) هي (أوسوبكو).

الآن من الواضح أن بعض توسيعات السِّياق المُمكنة، تُضْعِف الصِّلة الإجمالية وتجعلها تتلاشى. فمثلاً، لن يكون هناك كسب أو زيادة في التأثيرات السِّياقية من إضافة الكُتلة (6) (معلومات عن الجِراحة)، والزيادة في تكاليف المُعالجة ستُؤدّي إلى فُقدان الصِّلة أو المُناسَبة. غير أن التوسيعات الأُخرى تزيد من الصِّلة. افرضْ، مثلاً، أن الكُتلة (2) تحتوي الافتراض (50).

50. إن (ميري) مُتعبة.

بإضافة (50) إلى السِّياق، فإن مُلاحظة (بيتر) الأخيرة تستلزم (51) سياقياً.

51. (بيتر) يُفضِّل أن يذهب كِلاهما إلى مطعم (كابري).

إن إضافة الكُتلة (5) - وبخاصة المعلومات التي تُفيد أن (ميري) تودّ أن تتناول (أوسوبكو) - والكُتلة (11) (معلومات عن مطعم كابري)، ستُنتج لنا لُزوماً سياقياً آخر.

52. (بيتر) يُفضِّل أن يذهب كِلاهما إلى المطعم حيث أَكْلَتُه المُميّزة هي ما تودّ (ميري) أن تتناوله.

وهذا يُؤدّي بدوره إلى العديد من اللُّزومات السِّياقية والتَّقويات الأُخرى في سياق [149] يحتوي معلومات عن (ميري) و(بيتر) (وعن الأوسوبكو).

الحالة (د). افرضْ أن المُحاورة تستمرّ كما في (53).

53. (ميري): ما أودّ تناوله هذه الليلة هو (الأوسوبكو).

(بيتر): لقد كان نهاري طويلاً. أنا مُتعب. لقد أجريتُ توّاً تحويلة إكليلي.

إن مُلاحظة (بيتر) الأخيرة ليست بذات صِلة في السِّياق الابتدائي (45 أ-ج). غير أنها ذات صِلة في سياق مُوسَّع ليشمل الكُتلة (9) (معلومات عن عملية تحويلة الشريان الإكليلي وبضِمنها الافتراض أن تحويلة الإكليلي عملية تُسبِّب الإجهاد). إن هذا التوسيع الذي كان مُتاحاً بثلاث خُطوات، قد أصبح الآن مُتاحاً في

المُتناول بخُطوة واحدة بفضل وُجود مفهوم تحويلة الإكليلي في قَوْلة (بيتر). وفي سياق مُوسَّع بهذه الطريقة، يُؤدّي الافتراض بأن (بيتر) قد أجرى توّاً تحويلة إكليلي، إلى تقوية (45 أ) سِياقياً (بيتر مُتعب)، وبتلك الوسيلة يُحقّق الصِّلة. وهكذا، فإن هذا مثال لتوضيح الوضع (41 هـ).

الحالة (هـ). افرضْ أن المُحاورة تستمر كما في (54).

54. (ميري) : ما أودُّ تناوله هذه الليلة هو (أوسوبكو).

(بيتر): لقد كان نهاري طويلاً. أنا متعب. أتمنّى أن تُحضِّري أنت العشاء هذه الليلة، وبالمُناسَبة، هناك حلويات - موسيه بالشوكولاته - في الثّلاجة.

إن الجُزء الأول من مُلاحظة (بيتر) الأخيرة ('أتمنى أن تُحضِّري أنت العشاء هذه الليلة') ذو صِلة كما هو مُبيِّن في مناقشة الحالة (ب). وهو ينبغي أن يُؤدّي إلى إضافة الكُتلة (3) (وبالأخص الافتراض بأن العشاء يتكوَّن في الأقل من لون أو أكلة رئيسة وحلويات) إلى السِّياق، كما سبق بيانه في الحالة (أ). إن هذا التوسيع ذا الخُطوة الواحدة يجعل الكُتلة (7) (التي تحتوي المعلومة التي تُفيد بوُجود موسيه بالشوكولاته في الثلاجة) مُتاحة بخطوة إضافية واحدة، والتي تجعل الكُتلة (10) (التي تحتوي المعلومة التي تُفيد بأن الموسيه بالشوكولاته نوع من الحلويات) مُتاحة بخطوة ثالثة.

ومن الافتراضات التي ستتوافر في ذاكرة جهاز (ميري) الاستنباطي إذا هي قامت بهذا التوسيع الثلاثي الخطوات للسِّياق الابتدائي (45 أ-ج)، سيكون بمقدورها أن تستنبط أن كلّ ما عليها فِعْلُه لكي تعدّ العشاء هو أن تُعدّ أَكْلة رئيسة فقط. إن الجُزء الثاني من مُلاحظة (بيتر) الأخيرة ('هناك حلويات - موسيه بالشوكولاته - في الثلّاجة') تجعل النتيجة نفسها مُتوافرة من دون اللجوء إلى توسيع السِّياق أبعد من إضافة الكُتلة (3). وهو أيضاً يجعل الكُتلة (10) (معلومات عن الموسيه بالشوكولاته) مُتاحة بخُطوة واحدة، من دون أن تضطر إلى المُرور عبر الكُتلة (7) (مُحتويات الثلّاجة).

إن الحالة (هـ) هي مثال لتوضيح الوضع (41 و)، وهي تُبَيِّن كيف يُمكن أن يكون التذكير مُناسباً أو ذا صِلة، فالجُهد الذي تتطلّبه استعادة معلومات ذات صِلة من الذاكرة قد يكون أكبر من الجُهد الذي يتطلّبه الحصول على المعلومات [150] نفسها من تفسير قَوْلة. في هذه الظروف يكون التذكير ذا صِلة، إذ إن التأثيرات السِّياقية التي يُولِّدها كان في الإمكان توليدها بطريق آخر، لكن بصورة أبطأ وبكُلْفة أعلى في المُعالجة. لكن من ناحية أُخرى، حين يأتي التذكير بعد أن يكون السِّياق قد تمّ توسيعه ليشمل ذات المعلومات التي تحاول المُتكلِّمة أن تجلبها إلى انتباه المُستمع، فإن الجُهد الإضافي الذي تتطلّبه مُعالجة القَوْلة التي لا تحتوي أية تأثيرات سِياقية سيَضِيع ويتبدَّد، وستكون النتيجة حَشْواً أو تكراراً، وليس صِلة أو مُناسَبة.

الحالات الخمسة التي ناقشناها آنفاً، تُبيِّن كيف أن المفهوم المُجرّد للصِّلة أو المُناسَبة في السِّياق يُمكن أن يُساعد في تكوين مفهوم أهم سيكولوجياً - مفهوم الصِّلة أو المُناسَبة بالنسبة للفرد. وهي أيضاً تُبيِّن الأهمية الحاسمة لتنظيم الذاكرة الموسوعية في البحث عن الصِّلة. في الحقيقة، إن العلاقة بين الذاكرة والصِّلة وثيقة جداً، بحيث إن نظرية الصِّلة قد تَلقي ضوءاً جديداً على تنظيم الذاكرة نفسه. فعلى سبيل المِثال، إن الطريقة التي تُقسَّم بها المعلومات إلى قِطَع أو كُتَل قد تُساعد في البحث عن الصِّلة أو قد تُعيقه؛ يبدو من المعقول أن صِيَغ التقسيم أو التقطيع التي تُعيننا، وليس التي تُعيقنا، هي التي تَسود عادةً، وبالعكس، فإن البحث عن الصِّلة قد يَؤدّي إلى البناء السريع لقِطَع أو كُتَل بشكل مُعيَّن وإلى إغنائها.

لقد قُمنا في هذا القسم بتوصيف وتوضيح بالأمثلة لفكرة الصِّلة أو المُناسَبة للفرد. قُمنا بذلك في مُحاولة للاقتراب من مفهوم للصِّلة وافٍ وكافٍ سيكولوجياً، لاستعماله في وصف وتفسير الاستيعاب اللُّغوي وعمليات إدراكية أُخرى. وإلى حدّ الآن، لقد عاملنا الصِّلة باعتبارها صِفة من صِفات الافتراضات، ولا سيما نحن قد ساوينا بين صِلة القَوْلة وصِلة الافتراض الذي تُعبِّر عنه القَوْلة. لكن مع ذلك، فإن المُستمعين لا يقومون بمُجرّد التقاط الافتراض الذي تُعبِّر عنه

القَوْلة. وبصورة أعمّ، إن الأفراد لا يقومون بمُجرّد التقاط الافتراضات من بيئتهم. في أيٍّ من الحالتين، يتضمّن الأمر عملية إدراكية مُعقّدة تتطلَّب جُهداً ذهنياً.

وبالعكس، فإن المُتكلِّمة لا يُمكن أن تُقدِّم الافتراض للمستمعين بصورة مُباشرة. إن كل ما تستطيع أن تفعله المُتكلِّمة، أو أي نَمَط آخر من المُتواصلين هو أن تُقدِّم أو تعرض مُنَبِّهاً، على أمل أن يُؤدّي إدراكه من المُستمعين إلى تعديل أو تحوير بيئتهم الإدراكية وإحداث بعض العمليات الإدراكية. وبالنسبة للمستمعين ليس المُنَبِّه ابتداءً سوى ظاهرةٍ واحدةٍ بين ظواهر أُخرى، أي مُجرّد ناحية قابلة للإدراك من البيئة المادية. وهو لا يُمكن تشخيصه بوصفه مُنَبِّهاً إلا حين يتمّ تمييزه والتعرُّف عليه بوصفه ظاهرة مُصمَّمة لتحقيق التأثيرات الإدراكية.

أيُّ الظواهر يُوجِّه الفرد انتباهه عليها؟ وكيف يَشرَع في معالَجة المعلومات التي تُظهِرها تلك الظواهر؟ نحن نريد أن نقول إنه يميل إلى أن يُولي انتباهَه على الظواهر ذات الصِّلة، وأن يُعالجها بحيث يرفع درجة الصِّلة إلى الحدِّ الأعلى. غير أننا لكي نقوم بذلك يجب أن نَصِف الصِّلة ليس بوصفها مُجرّد مَزِيّة من مَيِّزات الافتراضات الموجودة في الذهن، وإنما أيضاً مَزِيَّة أو صِفة من صِفات [151] الظواهر (المُنَبِّهَات، مثلاً، القَوْلات) في البيئة، والتي تُؤدّي إلى بناء الافتراضات. وهذا ما سنفعله في القسم القادم.

6 - صِلة أو مُناسَبة الظواهر والمُنَبِّهات:

إن بيئة الفرد الإدراكية هي مجموعة تتكوَّن من كلِّ الحقائق الظاهرة (manifest) له. والظواهر (phenomenon)* تُؤثّر في البيئة الإدراكية عن طريق

* لا يخفى على القارئ الفَرْق بين الصفة: "الظاهر" (manifest) -أو "الظاهرة" في حالة المؤنث- وهو مصطلح فنّي ابتدعه المؤلِّفان بمعنى خاص تقدَّم ذكره في الفصل الأول، وبين الاسم: ''ظاهرة phenomenon'' ويعني: حادثة أو شيء قابل للمُلاحظة. ولتحاشي اللَّبْس الحاصل حين نستعمل الكلمة الأولى (الصفة) بصيغة المؤنث استعملت صيغة الجمع بالنسبة للكلمة الثانية (الاسم). [المترجم].

جعل حقائق مُعيَّنة ظاهرة أو أكثر ظُهوراً. ونتيجة لذلك، يُصبح بمقدور الفرد أن يُمثِّل تلك الحقائق ذهنياً بوصفها افتراضات قوية أو أكثر قُوّة، ورُبّما يستعملها لاستنتاج افتراضات أُخرى إضافية قد لا تتوافق مع الحقائق الواقعية، لكنها مع ذلك ظاهرة أيضاً له. (انظر الفصل (1)، القسم (8) آنفاً).

والظواهر قد تُظهِر عدداً كبيراً جداً من الافتراضات. إلا أن هذا لا يعني أن الفرد سيبني بالفعل أيَّ واحد من تلك الافتراضات - ناهيك عنها جميعاً. فللبيت روائحه المُعتادة، والفرد لا يُوليها أي انتباه ولا يبني أيّ افتراضات بشأنها مطلقاً. والآن افرضْ وجود رائحة غاز مُميّزة. وفي هذه الحالة يُحتمل أن يُكوِّن الفرد الافتراضين (55) و(56).

55. هناك رائحة غاز.

56. هناك تَسرُّب في أنابيب الغاز في ناحية من البيت.

لكن احتمال تكوينه للافتراض (57) أضعف، على الرغم من أنه قد أصبح ظاهراً أيضاً.

57. الشركة التي تُزوِّد الغاز ليست في حالة إضراب.

لماذا يقوم هو ببعض الافتراضات من دون غيرها؟ أولاً، هناك افتراضات مُعيَّنة لا يمكن تفادي القيام بها في بيئة إدراكية مُعيَّنة. فحاسَّةُ السمع تتناول عدداً كبيراً من الأصوات المُتنوّعة التي لا يصل إلا القليل منها إلى مُستوى الانتباه أو الاهتمام، أيْ إنه يُؤدّي إلى تكوين التمثيلات التصوُّرية والتصرف بها من قِبَل عمليات التفكير المركزية. وآليات الإحساس السمعي تعمل كمِصفاة مُرشِّحة لمُعالجة وإبعاد أغلب المعلومات السمعية على مستوى دون الانتباه. وهذه المعلومات المُعالَجة (بالفتح) على مستوى دون الانتباه قد تأتي إلى انتباه الفرد، لكن فقط حين تلتفت عمليات التفكير المركزية إلى آليات الإدراك الحسي بحثاً عن معلومات عن تلك الآليات.

لكن مع ذلك، فإن بعض الظواهر السمعية تستحوذ على الانتباه بصورة تلقائية، وتُولِّد الافتراضات والاستدلالات بصورة تلقائية على المستوى التصوُّري. وآليات الإدراك الحِسِّي مُنظَّمة بشكل بحيث تسمح لنَمَط مُعيَّن من الظواهر أن يكون له وقع وتأثير في عمليات التفكير المركزية. وبعض هذه الأنماط من الظواهر المُميّزة قد يكون مُحدَّداً فِطرياً. فعلى سبيل المِثال، فقد أسهم الانتباه [152] التلقائي للأصوات العالية المُفاجِئة في بقاء النوع، ومن المفروض أنه من نتائج عملية الاختيار الطبيعي.

وبعض الأنماط الأُخرى من الظواهر تستولي على الانتباه نتيجة لنوع من التعلُّم. فصُراخ الطفل، حتى لو لم يكن مسموعاً إلا بالكدّ، يستحوذ على انتباه الأبوين. ورائحة الغاز تستحوذ على انتباه مُستعملي الغاز. فحالما يشمُّ الفرد رائحة الغاز لن يكون بمقدوره إلا أن يقوم بالافتراض (55)، وهو افتراض وُجود مثل تلك الرائحة. إن الإبعاد التلقائي لبعض الظواهر واستيلاء بعضها الآخر على الانتباه، يُمكن اعتبارهما وسيلة للاستكشاف بالتجريب (heuristic) تهدف إلى رفع الكفاية الإدراكية؛ فبصورة عامة، إن الظواهر التي تكون أضعف احتمالاً للصِّلة هي التي تبعد، والظواهر التي تكون أقوى احتمالاً للصِّلة هي التي تستولي على الانتباه. وبتعبير آخر، فإن آليات الإدراك الحسي - والبُروز الحسي نفسه - مُتوجِّهة نحو الصِّلة، ومُتكيِّفة وفقاً لها (relevance - oriented).

إن الافتراض (56)، أي الافتراض بوجود تسرُّب في الغاز، هو لُزوم سِياقي من الافتراض (55) في سياق يشتمل على معلومات موسوعية اعتيادية عن الاستعمالات المنزلية للغاز. ونحن نريد أن نقول بأن الفرد يقوم بالافتراض (56) في محاولة لرفع صِلة الافتراض (55) إلى أعلى درجة؛ وهو حقّاً مُفيد بشكل خاص في هذا الجانب، ما دام يُسهِّل الوُصول إلى العديد من التأثيرات السِّياقية الأُخرى وبالتحديد لأن مُعالجة (55) محكومة بالبحث عن الصِّلة، فإن القيام بالافتراض (57) يكون بعيد الاحتمال، فالجُهد الذي يتطلّبه الاستنتاج (57)، هو أكبر من الجُهد الذي يتطلّبه استنتاج (56). وفضلاً عن ذلك، فإن (57) لا يُؤدّي إلى تأثيرات سياقية وافرة وقابلة للتحقيق بكُلفة مُعالجة واطئة.

والظواهر يُمكن أن تُعالَج بكفاية عالية أو واطئة، وذلك يعتمد على أيّ الافتراضات التي تُظْهِرُها -إنْ وُجِدَتْ- سيتمّ تكوينها فِعلاً. فبالنسبة لبعض الظواهر، يكون أحسن سلوك هو أن يتمّ استبعادها على مستوى الإدراك الحسي. وبالنسبة لبعضها الآخر، هو أن تُمثّلها تصوُّرياً وتُعالجها في سياق موسوعي واسع. وهكذا يُمكن توسيع فكرة الصِّلة أو المُناسَبة لتشمل الظواهر بصورة مُباشرة.

58. صِلة أو مُناسَبة الظواهر (تصنيفي).

تكون ظاهرة من الظواهر ذات صِلة أو مُناسَبة للفرد إذا وفقط إذا كان افتراض أو أكثر، من الافتراضات التي تُظْهِرُها، مُناسباً وذا صِلة له.

والتعريف المُقارن يكون مباشراً بالطريقة نفسها. وكما هو الحال في كل مرة، فإننا سنصف الفكرة المُقارِنة للمُناسَبة أو الصِّلة بمعايير التأثير والجُهد. وهنا ما يجب أخذه بالحساب في جانب الجُهد لا يقتصر على الجُهد الذي يتطلّبه الوُصول إلى سِياق، ومُعالَجة الافتراض في ذلك السِّياق فحَسْب، وإنما يتعدّاه إلى الجُهد الذي يتطلّبه تكوين الافتراض. إن تكوين الافتراضات المُختلفة ومعالجتها يتضمّنان تأثيرات مُختلفة ومقادير مُختلفة من الجُهد، ومن ثَمّ، درجات مُختلفة من الصِّلة. ولأسباب ناقشناها في القسم السابق، سنَصِف صِلة أو مُناسَبة الظواهر بالنسبة للفرد بوصفها الصِّلة أو المُناسَبة المُتحقّقة حيث تتمّ مُعالجة تلك الظواهر بالشكل الأمثل[8].

(8) في بعض السِّياقات، مثلاً في دراسة الاستراتيجيات المُختلفة لمُعالجة نفس المُنَبِّه (الحافز)، قد يكون من المرغوب مُقارنة صِلة الظاهرة نفسها بالنسبة لمُختلف طُرق المُعالجة المُمكنة. وفي الإمكان تكييف أو تعديل التعريف المُقارن لصِلة الظواهر لهذا الغَرَض بصورة واضحة.

[153] والآن نقوم بالتعريف:

59. صِلة أو مُناسَبة الظواهر (مُقارن).

شرط القَدْر أو الدرجة (1): تكون ظاهرةٌ من الظواهر ذاتَ صِلة أو مُناسِبة بالنسبة للفرد بالقَدْر الذي تكون فيه التأثيرات السِّياقية المُتحقّقة عند مُعالجتها بالشكل الأمثل، كبيرةً.

شرط القَدْر أو الدرجة (2): تكون ظاهرةٌ من الظواهر ذاتَ صِلة أو مُناسِبة بالنسبة للفرد بالقَدْر الذي يكون فيه الجُهد الذي تتطلّبه مُعالجتها بالشكل الأمثل، قليلاً.

إن المُنَبِّه هو ظاهرة من الظواهر المُصمَّمة لتحقيق التأثيرات الإدراكية. وهكذا، فإن الصِّلة أو المُناسَبة بالنسبة للمُنَبِّه هي الصِّلة نفسها أو المُناسَبة بالنسبة لأية ظاهرة أُخرى، والتعريفان (58) و(59) ينطبقان بشكل مباشر. لقد حاولنا أن نُثبت أن مُعالجة الظواهر بصورة عامة، ومن ثم مُعالجة المُنَبِّهات بصورة خاصة، تكون مُكَيَّفة لأجلِ رفع الصِّلة إلى أعلى درجة. لذلك، فإن على من يُريد أن يُحقّق تأثيراً إدراكياً مُحدَّداً أن يُحاول أن يُصْدِر ذلك المُنَبِّه الذي، حين يُعالَج بالشكل الأمثل، سيُحقّق التأثير المقصود فقط. وهذا التأثير يمكن تحقيقه إما على مستوى الانتباه أو على مستوى دون الانتباه. فحين تُريد الطفلة من والديها أن يشعرا بالأسى لحالها، فإن أحسن ما تفعله قد يكون البكاء بصورة ظاهرة الصدق، وهكذا سيتمّ الاستحواذ على انتباه الوالدين، وسيكون أكثر الافتراضات صِلةً هو أن الطفلة حزينة أو مُتألّمة. ومن ناحية أُخرى، افرضْ أن (بيتر) يُريد أن يُثير (ميري) بالرائحة الرجالية للكولونيا التي يستعملها بعد الحلاقة، لكنه يخشى أنها ستنفر إذا اكتشفت قصده. إن أفضل ما يفعله هو أن يقتصد في استعمالها، ما دامت الرائحة القوية قد تجلب انتباهها، وتجعل قصده ظاهراً أكثر من اللازم.

هنا نحن مُهتمّون بالمُنَبِّهات التي تُستعمَل لتحقيق تأثيرات إدراكية أكثر دقّةً بعض الشيء، أي المُنَبِّهات التي تُستعمَل لجعل القصد الإخباري ظاهر تبادلياً.

يجب أن يتوافر في المُنَبِّهات الإظهارية - *ostensive stimuli* كما سندعوها - شرطان: أولاً، يجب أن تَجذِب انتباه المُستمع، وثانياً، يجب أن تركِّز على مقاصد المُتواصِلة.

إن التواصل الإظهاري - الاستدلالي، لا يمكن أن يحصل على مستوى دون الانتباه، فهو بالضرورة يتطلّب تكوين التمثيلات التصوُّرية وتعبئة عمليات التفكير المركزية أو تحشيدها، وهذا يُفسِّر كون أغلبية المُنَبِّهات المُستعملة في التواصل الإظهاري هي من النوع الذي يستحوذ على الانتباه. فهي عادةً، تتضمّن الأصوات العالية المفاجِئة كالصراخ أو دقّات الجرس، أو مُنَبِّهات بَصَرية تستوقف النظر مثل التلويح باليد، أو وَمْض الضوء، أو المُلصقات الزاهية الألوان، أو المُنَبِّهات اللمسية القوية مثل النخس (الهَمْز) أو القبض بشدة. والأهم من كل ذلك، فإن القَوْلات المنطوقة بلُغَة الفرد تستولي على الانتباه بصورة تلقائية. فإذا كانت مسموعة بصورة واضحة، يكون من المستحيل تقريباً إبعادها بوصفها ضجيجاً في الخلفية. ولا يُمكن أن يكون المُنَبِّه جاذباً ضعيفاً للانتباه إلا عندما يُحتمَل أن يُولي المُستمعُ انتباهَه على المُنَبِّه الإظهاري بمَحْض إرادته، كما تفعلون أنتم الآن بالمُنَبِّه، العلامات السوداء الصغيرة على الورق، مثلاً.

[154] والشرط الثاني الذي يجب توافره في المُنَبِّه الإظهاري، هو أن يُركِّز انتباه المُستمع على مقاصد المُتكلِّمة. أي إن الافتراض بأن المُنَبِّهَ إظهاريٌّ يجب أن يكون ظاهراً بالقَدْر الكافي، وكذلك ذا صِلة بالقَدْر الكافي بحيث يُؤدّي إلى المُعالجة المُثلى. وهذا الشرط يتوافر بصورة عامة في المُنَبِّهات التي تستولي على الانتباه، وفي الوقت نفسه، لا تكون ذات صِلة ما لم تُعامَل بوصفها مُنَبِّهات إظهارية. ومن الواضح أن هذا يَصْدُق على الإشارات المُشفَّرة المُستعملة في التواصل الإظهاري، ولا سيما القَوْلات اللُّغوية، التي ما لم تُعامَل كمُنَبِّهات إظهارية، لا تكون سوى أصوات أو علامات على الورق عديمة الصِّلة. وهو يصدق أيضاً على المُنَبِّهات الإظهارية غير المُشفَّرة.

إن المُنَبِّه الإظهاري غير المُشفَّر قد يكون حركة جسمية، ليس فيها إلا

القليل من الصِّلة أو المُناسَبة في ذاتها، يقوم بها الفرد بتَصَلُّب أو تَحَجُّر مُفتَعَل يجذب الانتباه مثل الذي يحصل حين يميل (بيتر) بظهره إلى الخلف بصورة إظهارية ليدع (ميري) ترى (وليم) مُقْبِلاً (أنظر الفصل 1، القسم 9). وقد يكون المُنَبِّه تقليداً أو مُحاكاةً، مثلاً: قد تُقلِّد (ميري) حركات السِّياقة لتُبلِّغ (بيتر) أنها تُريد مغادرة الحفلة. إن أغلبية ما تُظهِره مثلُ هذه الحركات ليس له إلا القليل من الصِّلة أو لا صِلة له مُطلقاً. فقد قام شخصٌ ما ببعض الحركات الجسمية الاعتيادية تماماً، ثم ماذا؟ الافتراضات الوحيدة ذات الصِّلة التي يُظهرها مثل هذا السلوك، هي افتراضات تخصُّ قَصْد الفرد الإخباري.

إن أفضل المُنَبِّهات الإظهارية تكون عديمة الصِّلة تماماً ما لم تُعامل بوصفها إظهارية. تأمَّلْ الحالة التي يُستعمَل فيها مُنَبِّه وثيق الصِّلة فعلاً - أو يُساءُ استعماله - بصورة إظهارية مثلاً: امرأة يُعتقَد أن ذراعيها مُصابتان بالشلل تُقلِّد حركات السِّياقة. في هذه الحالة، إن كونها تستطيع أن تُحرّك ذراعيها هو أكثر صِلة من أي شيء قد تكون أرادتْ أن تُوصِلَه أو تُخبِر به بحيث إن قصدها الإخباري قد لا يُلاحَظ. أو _ إذا أخذنا مثالاً سياسياً، فإن الأعمال الإرهابية المُصمَّمة لأجل الدعاية لقضية ما، تكون لها مضامين مُهمّة بغضّ النظر عن قَصْد الإرهابيين الإخباري، بحيث إنها تعمل على جذب انتباه الجمهور بصورة أفضل من عملها في توصيل الرسالة المقصودة.

لكن لا يكفي للحافز الإظهاري أن يجذب الانتباه ويُركِّزه على مقاصد المُتواصِلة. بل يجب عليه أيضاً أن يكشف مقاصد المُتواصِلة. كيف يكون له ذلك؟ سنُحاول أن نُثبت أن الأمر الحاسم هنا هو كون المُنَبِّه الإظهاري يأتي مع ما يُمكن أنَّ نسميه ضماناً للصِّلة أو المُناسَبة[ب]. فبصورة عامة لا يُوجد أي ضمان أنَّ ظاهرةً من الظواهر ستكون ذات صِلة. إذ إن بعض الظواهر ليست ذات صِلة على الإطلاق، ولذلك فهي لا تستحق المُعالجة على المستوى التصوُّري؛

(ب) انظر الفصل (1)، الهامش (ب).

والبعض الآخر قد يكون وثيق الصِّلة بدرجة عالية، وقد يُحدث سِلْسِلة كاملة من التفكير. لا يُمكن أن يكون هناك تَوَقُّعٌ قَبْليّ أو مُسبَق (*a priori*) لصِلة الظواهر بصورة عامة.

لكن في الحالة الخاصة للمُنَبِّهات الإظهارية، يكون الوضع مُختلفاً تماماً. فبإصدارها للقَوْلة، تطلب المتكلِّمةُ من المُستمع أن يُعِيرَها انتباهه. وبطلبها لانتباه المُستمع، فإنها تُوحي بأن قَوْلتها على قَدْرٍ من الصِّلة بحيث تستحق انتباه المُستمع. وهذا لا ينطبق على الكلام فحَسْب، وإنما يتعدّاه إلى جميع أشكال التواصل الإظهاري. إن المُنَبِّهات الإظهارية تُثير توقّعات مُحدَّدة من الصِّلة، من [155] الصِّلة التي تتحقّق حالما يتمُّ التعرُّف على قصد المُتواصِلة الإخباري. سنُحاول في القسم القادم أن نطوِّر هذه الفكرة ونُعطيها شكلا مُحدَّداً بوصفها مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة (principle of relevance). ومن ثم سنُبَيِّن في القسم الأخير من هذا الفصل، كيف يفسِّر مبدأُ الصِّلة أو المُناسَبة التواصلَ الإظهاري - الاستدلالي.

7 - مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة:

سبق أن ختمنا الفصل الأول بالتعريف الآتي للتواصل الإظهاري - الاستدلالي.

60. المُتواصِلة تُصْدِر حافزاً أو مُنَبِّهاً يجعل من الظاهر لكلٍّ من المُتواصِلة والمُستمع أنَّ المُتواصِلة تقصد - باستعمال ذلك المُنَبِّه - أنْ تجعل مجموعةً من الافتراضات (**قص**) ظاهرةً أو أكثرَ ظُهوراً للمُستمع.

وكما ذكرنا، فإن هذا التعريف لا يُفسِّر لنا كيف يعمل الإظهار، أي كيف يجعل المُنَبِّهُ الإظهاري قَصْدَ المُتواصِلة الإخباري ظاهراً. وكنا قد قلنا إن السعي للحُصول على جواب هذا السؤال، يكون في مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة، لكن مثل هذا المبدإ لن يكون تفسيرياً بشكل حقيقي ما لم تكُنْ فكرةُ الصِّلة نفسها قد وُصِفَتْ بشكل واضح. والآن وقد قمنا بذلك، فبإمكاننا أن نعود إلى مبدإ الصِّلة.

لكي يُحقِّق فعلُ التواصل الإظهاري تأثيرَه، يجب أن يجذب انتباه المُستمع. وبهذا المعنى[9]، يكون فعل الإظهار طلباً للانتباه. إنَّ مَنْ يطلب منكَ أن تتصرف بطريقة مُعيَّنة، سواء أمادياً أم إدراكياً، يُوحي أو يُلوِّح بأن لديه سبباً وجيهاً للاعتقاد بأنه قد يكون من مصلحتك أنتَ فضلاً عن مصلحته، أن تستجيبَ لطلبه. إن هذا الإيحاء أو التلويح قد يكون واهي الأساس أو معمولاً بقصد الخداع والتضليل، لكنه لا يُمكن أن يُلْغَىٰ بكامله. فإذا تقدَّم الفرد بطلب على الإطلاق، فإنه لا بُدَّ من أن يكون قد افترض أنْ سيكون لدى الشخص المطلوب منه دافعٌ ما، للاستجابة له. فحتى الذي يبتزُّ الآخرين بالتهديد، ينبغي أن يجعل من الظاهر لضحيته أن من الأفضل لها أن تتعاون لا أن ترفض. وبالطريقة نفسها، فحين يصيح الرجل الذي يغرَق طالباً النجدة، فإنَّ فُرصته الوحيدة هي أن يجد عابرُ سبيل أن من الأفضل من الناحية الأخلاقية أن يُساعده، مهما كان ذلك مُزعجاً من الناحية الجسدية.

وأقلّ إثارةً مثالُ المُضِيف الذي يطلب من ضيوفه أن يتناولوا الطعام، فهو يُوحي لهم تلقائياً بأن ما يُقدّمه لهم صالح للأكل ويستحق الأكل حقاً. وبالضَّبط مثلما يتطلّب إطعام شخصٍ ما، مُشاركة ذلك الشخص على شكل سُلوك جسمي مُناسب، فكذلك يتطلّب التواصل الإظهاري مُشاركة المُتلقّي على شكل سُلوك إدراكي مُناسب، ولا سيما على شكل انتباه. فإذا طلبت (ميري) من (بيتر) أن يُعيرها انتباهه عن طريق تأشيرها إلى شيء ما في المنظر، أو رفعها شيئاً ما إلى الأعلى لكي يراه، أو التحدّث إليه، فإن من حقه أن يفترض بأن المُنَبِّه الذي [156] يُوجِّه إليه انتباهَه ذو صِلة له، أو في الأقل أنها تعتقد أنه كذلك، فإذا أعطته شيئاً ليُفكّر بشأنه، فلا بُدَّ من أن تعتقد أنه سيجد ذلك موضوعاً دسماً للتفكير.

فهناك إذن فَرْقٌ جوهري بين الحالة النفسية أو الفكرية التي يتناول بها الفرد مُنَبِّهاً إظهارياً مُوجَّهاً إليه، والحالة النفسية أو الفكرية التي يتناول بها الظواهر

(9) وليس بمعنى نظرية أفعال الكلام، بالطبع.

الأُخرى. فهو حين يُولي انتباهه للظواهر الأُخرى، قد يكون لديه أمل بوُجود صِلة. إذ لو لم يكن هناك ما يسوِّغ هذا الأمل مُطلقاً، لما كان هناك أيّ داعٍ للانتباه إليها أبداً. لكن مسألة هل يتبيَّن أن هذا الأمل مُسوَّغ أو لا، تعتمد على عوامل مُتنوّعة يقع أغلبها خارج سيطرة الفرد، والتي قد لا يكون الفرد حتى واعياً لها. إن ما يجعل هذا الأمل معقولاً هو أن لدى البشر عدداً من طرائق الاكتشاف بالمحاولة والخطإ -بعضها فطري والبعض الآخر تمّ اكتسابه وتطويره بالتجربة- تهدف إلى انتقاء الظواهر ذات الصِّلة. وحتى في هذه الحالة، يتبيَّن أحياناً أن أَمَلَ وُجود الصِّلة غيرُ مسوَّغ، وحين يكون مُسوَّغاً، فإنه يكون مُسوَّغاً بدرجات مُتفاوتة، أي إن وجود توقُّع عامّ لمستوى ثابت ومقبول من الصِّلة، هو أمر غير مُمكن.

غير أن المُخاطَب في حالة المُنَبِّه الإظهاري، لا يُمكن أن يكون لديه مُجرّدُ أمل في وجود الصِّلة فحَسْب، وإنما أيضاً توقُّعات صحيحة بعض الشيء لوُجود الصِّلة. فمن الظاهر أنَّ فِعْلَ التواصل الإظهاري لا يُمكن أن ينجح ما لم يُولِ المُستمعُ انتباهَه للمُنَبِّه الإظهاري. ومن الظاهر أن الناس لا يُولون انتباههم إلى ظاهرة من الظواهر إلا إذا بَدَتْ لهم ذاتَ صِلة. إذن من الظاهر أن على المُتواصِلة التي تُصدِر مُنَبِّهاً إظهارياً أن ترمي إلى جَعْلِه يبدو ذا صِلة لمُستمعيها، أي يجب أن ترمي إلى أن تجعل من الظاهر لمُستمعيها أن المُنَبِّه ذو صِلة. وبإضافة طبقة من التبادُلِيَّة (mutuality) لهذا الوصف، دعونا نفترضْ أنه ليس من الظاهر فحَسْب، وإنما من الظاهر تبادلياً لكلٍّ منَ المُتواصِلة والمُستمعين أن ما يتمُّ إصداره هو مُنَبِّه إظهاري. إذن ليس من الظاهر فحَسْب، وإنما من الظاهر تبادلياً أن على المُتواصِلة أن ترمي إلى أن تجعل المُنَبِّه يبدو ذا صِلة للمُستمعين، أي يجب عليها أن ترمي إلى أن يكون من الظاهر للمُستمعين أن المُنَبِّه ذو صِلة. وبمُوجب تعريفنا للتواصل الإظهاري - الاستدلالي، فإن هذا يُساوي القول بأن المُتواصِلة الإظهارية، هي بالضرورة تُبلِّغ المُستمعين بأن المُنَبِّه الذي تستعمله ذو صِلة بالنسبة لهم. وبتعبير آخر، أن فعل التواصل الإظهاري يُنْبِئ تلقائياً بوُجود افتراض للصِّلة أو المُناسَبة (*presumption of relevance*).

ما هو بالضَّبط مُحتوى افتراض الصِّلة أو المُناسَبة الذي يُنْبِئ به فعلُ التواصل الإظهاري؟ كما قلنا آنفاً، إن ما يتمّ تبليغه هو أن المُنَبِّه الإظهاري، على حدِّ عِلْم المُتواصِلة، يكون ذا صِلة بالقَدْر الذي يجعله جديراً بانتباه المُستمعين. إن أيَّ ضمان أضعف من هذا لن يَفِي بالغرض. لكن افتراض الصِّلة أو المُناسَبة هو أكثر تحديداً من هذا. إن صِلة المُنَبِّه تتحدّد بواسطة عاملين: الجُهد الذي [157] تتطلّبه مُعالجةُ المُنَبِّه بالشكل الأمثل، والتأثيرات الإدراكية التي تُحقّقها تلك المُعالجة المُثْلَى. ونحن نريد أن نُثبت أن افتراض الصِّلة أو المُناسَبة يختلف في جانب التأثير عنه في جانب الجُهد. ففي جانب التأثير، يكون الافتراض هو أن مُستوى التأثيرات الممكن تحقيقها لن يكون أبداً أكثر مما يتطلّبه تحقيق تلك التأثيرات.

إن المُتواصِلة تقصد إبلاغ مجموعة من الافتراضات **(قص)** . وبالطبع، فإن في مصلحة المُخاطب أن تكون **(قص)** هي أكثر المعلومات المُتوافرة للمُتكلِّمة صِلَةً. غير أن مصلحتَي المُتواصِلة والمُخاطَب لا تتوافقان بالضرورة في هذه الحالة. فالمُتواصِلة قد تريد أن تحتفظ لنفسها بالمعلومة الأكثر صِلةً المُتوافرة تحت تصرّفها. فقد تكون لديها أسبابها الخاصة لإبلاغ المعلومات الأقلَّ صِلة. إن المُتواصِلة لا تروم أن تُبلغ مُجرّد مجموعة اعتباطية من الافتراضات، وإنما مجموعة مُعيَّنة من الافتراضات **(قص)** ، التي قد تكون لديها أسبابها الخاصة للرغبة في إبلاغها. لكن، على افتراض أنها بحاجة إلى انتباه المُخاطَب، لن يكون بمقدورها إلا أن تُبلِّغ بأن **(قص)** هي على قَدْر من الصِّلة يكفي لجعل المُنَبِّه الذي يُمكن استنتاج **(قص)** منه، جديراً بالمُعالجة. إذن، ففي جانب التأثير يكون افتراضُ الصِّلة افتراضَ كفاية (adequacy).

ولكي تُحقِّق المُتواصِلة قصدها التواصلي، يتوجَّب عليها أن تنتقي مُنَبِّهاً من سِلْسِلة من المُنَبِّهات المُختلفة التي تَصْلُح جميعها لجعل قصدها الإخباري المُعيَّن ظاهراً بصورة مُتبادلة. نحن نفترض أنها تمحو أية مُنَبِّهات تتطلّب جُهداً أكثر من اللازم من جانبها (مثلاً رسم خريطة في حين تَفِي الدلالة اللفظية بالغَرَض)، أو التي تجدها مثيرة للاعتراض (مثلاً، بسبب قواعد الثقافة التي تمنع استعمال ألفاظ

مُعيَّنة). ومع ذلك، فإن هذا سيُبْقِي في أغلب الحالات مدى واسعاً من المُنَبِّهات المُمكنة. إن في مصلحة المُخاطَب أن تنتقي المُتواصِلة من ذلك المدى، المُنَبِّهَ الأكثر صِلةً، أي ذلك المُنَبِّه الذي يتطلّب أقلَّ جهدٍ في المُعالجة. هنا تكون مصلحتا المُتواصِلة والمخاطَب متوافقتين. إذ ما لم تكن المُتواصِلة مُجرّد مُدَّعية أو مُتظاهِرة بالتواصل، فإن من مصلحتها أن تكون مفهومةً، ولذلك أن تُسهِّل للمُخاطَب قَدْر الإمكان عمليةَ فهمها. إن المُخاطَب الذي يشكُّ في أن المُتواصِلة قد اختارت أكثر المُنَبِّهات صِلةً مما يتوافق مع مقاصدها التواصلية والإخبارية - مثلاً، المُستمع الذي يعتقد بأنه يُخاطَب بغُموض مُتعمَّد وغير ضروري - قد يشكُّ في أن المُتواصِلة قصدتْ تواصلاً حقيقياً، وقد يرفضُ، بشكل مُسوَّغ، أن يقوم بجُهد المُعالجة المطلوب. وهذا كلُّه ظاهر بصورة مُتبادَلة. لذلك، فمن الظاهر تبادلياً أن المُتواصِلة تقصد أن تجعل من الظاهر للمُخاطَب أنها قد قامت بإنتقاء المُنَبِّه الأكثر صِلة من بين المُنَبِّهات القادرة على تحقيق مقاصدها. ففي جانب الجُهد، إذن، يكون افتراض الصِّلة أكثر من مُجرّد افتراض كفاية.

إن مُستوى الصِّلة أو المُناسَبة الذي سنفترض وجوده يأخذ بعين الاعتبار مصالحَ كلٍّ من المُتواصِلة والمُستمعين. دَعُونا نُسَمِّه مستوى الصِّلة المُثْلَى [158] (*optimal*). وفي إمكاننا الآن أن نُوضح من دون لَبْس، افتراض الصِّلة المُثْلى التي يُنْبِئ عنها كلُّ فعل من أفعال التواصل الإظهاري[ج].

61. افتراض الصِّلة أو المُناسَبة المُثْلَى.

(أ) إنَّ مجموعة الافتراضات (**قص**) التي تقصد المُتواصِلة أن تُظهِرَها للمُخاطَب، تكون ذات صِلة أو مُناسَبة بقَدْر يكفي لجعل مُعالَجة المُنَبِّه الإظهاري جديرةً بوقت المُخاطَب واهتمامه.

(ب) إنَّ المُنَبِّه الإظهاري هو أكثر المُنَبِّهات صِلةً مِمَا كان بإمكان المُتواصِلة استعماله في إبلاغ (**قص**).

(ج) افتراض الصِّلة أو المُناسَبة المثلى تمّت مناقشته وتعديله في (الخاتمة).

وها هو مبدأ الصِّلة:

62. مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة.

كلُّ فعلٍ من أفعال التواصل الإظهاري يُبلِّغ أو يُعبِّر عن افتراض صلتِه المُثْلَى.

دَعُونا الآن نُفسِّر مبدأ الصِّلة عن طريق طرح عدد من الأسئلة المُحدَّدة والإجابة عنها.

هل ينطبق مبدأ الصِّلة على كل أشكال التواصل؟

كلا. إنه ينطبق على التواصل الإظهاري فقط، وليس على التواصل المُشفَّر بصورة مباشرة. فعلى سبيل المِثال، يُتَوَقَّع من مُرْسِلَة البرقيات التي تُبلِّغ الرسائل عن طريق تشفيرها، أن تكون دقيقةً في تشفيرها؛ ولا يُتَوَقَّع منها أن تُصْدِر مُنَبِّهات ذات صِلة بشكل خاص.

إلى مَنْ نفترض أن يكون المُنَبِّهُ ذا صِلةٍ، حين لا يوجد مُخاطَبون محدَّدون؟

إنَّ المخاطَبين في فعل التواصل الإظهاري هم الأفراد الذين تُحاول المُتواصِلة تعديل بيئتهم الإدراكية المعرفية. وفي الإمكان أن يكونوا أفراداً مُحدَّدين، كما في حالة (ميري) التي تُخاطب (بيتر)، أو قد يكونوا أفراداً يندرجون تحت وَصْفٍ مُعيَّن، كما في حالة توجيهنا للفقرة الحالية من الكتاب إلى كل الأفراد الذين قرؤوا الكتاب إلى هذا الحدّ ووجدوه ذا صِلة لهم. وفي حالة التواصل المُذَاع عبر الراديو أو التلفاز، يُمكن للمُنَبِّه، حتى أن يُوَجَّه إلى كلِّ مَنْ يَجِده ذا صِلة. إذن، فالمُتواصِلة تُبلِّغ افتراض صلتها إلى كلِّ مَنْ يرغب في القيام به.

إلى أيّ حدٍّ يُمْكِن الاعتمادُ على افتراض الصِّلة أو المُناسَبة؟

كما نعلم جميعاً، إن العالَمَ مليءٌ بالمُمِلِّين والمُضْجِرين. إن مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة لا يقول إن المُتواصلين بالضَّرورة يُصدِرون مُنَبِّهات ذات صِلة بدرجة مُثْلَى، بل هو يقول إنهم بالضرورة يريدون من المُخاطَب أن يعتقد بأنهم يفعلون

ذلك. فحتى المُمِلُّون المُضجرون يريدون من مُستمعيهم الاعتقاد بأنهم يستحقون أن يُصغَى إليهم.

إن افتراض الصِّلة الذي تُنْبِئ به القَوْلة ليس من الضروري التصديق به. فقد لا تنجح المُتواصِلة في تحقيق الصِّلة أو المُناسَبة؛ فقد يُشكِّك المُخاطَب في قُدرة [159] المُتواصِلة على النجاح في تحقيق الصِّلة. لكن مع ذلك، يلْزَم من افتراض الصِّلة افتراضٌ آخر يُمكن الوثوق به بدرجةٍ أكبر، وهو أنه إذا لم تتحقّق الصِّلة، ففي الأقل قد تمّت مُحاولة تحقيقها. فالمُتواصِلة التي لا تنجح في أن تُظْهِر لمُستمعيها بأنها تُحقِّق الصِّلة المُثْلَى، قد تنجح مع ذلك، في أن تُظْهِر لهم أنها تُحاول أن تُحقّق الصِّلة المُثْلَى. لكن مع ذلك، يجب أن يُنْظَر إلى التواصل الإظهاري على أنه يُبلِّغ ما هو أكثر من مُجرّد افتراض مُحاولة تحقيق الصِّلة. إن المُخاطَب قد يكون راغباً في الاعتقاد بأن المُتواصِلة حاولت جُهدها أن تُحقّق الصِّلة، لكنه إذا كان أيضاً يعتقد أنها فشلت كلياً في ذلك، فإنه لن يُعيرها انتباهه. لذلك، مهما كانت المُتواصِلة تشكُّ في نفسها، يتوجَّب عليها أن تقصد أن تُظهِر للمُخاطَب أن مُنَبِّهها الإظهاري، هو فعلاً ذو صِلة بقدر كافٍ.

هل أنتما تدَّعيان بأن كلَّ المتواصلين الإظهاريين، في الأقل يحاولون أن يُحققوا الصِّلة المُثْلَى؟

هذا لا يلزم من مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة. إذ من حيث المبدأ، في إمكان المُتواصِلة أن تُبلِّغ وتُعبِّر عن افتراض صِلتها للخداع والتضليل، بالضَّبط كما يُمكنها أن تُبلِّغ أيَّ افتراض للخداع والتضليل. لكن مع ذلك، بصورة عامة يحاول المُتواصلون الإظهاريون أن يُحقّقوا الصِّلة أو المُناسَبة المُثْلَى. فحين تخيب آمال المُخاطَبين في توقّعاتهم بشأن الصِّلة، فإنهم قلَّما يعتبرون من التفسيرات المُمكنة لذلك، أن المُتواصِلة لا تُحاول فعلاً أن تُحقّق الصِّلة المُثْلَى. فإن ذلك سيُساوي الافتراض بأن المُتواصِلة هي في الحقيقة لا تُخاطبهم، بل ورُبّما لا تقوم بعملية تواصل على الإطلاق. إن هذا الوضع النادر يُمكن أن نُوضحه بمثال حالة التعطيل أو الإعاقة (filibuster).

فالمُعَطِّلون أو المُعَوِّقون (بالكسر) (filibusterers) عادةً يُلْقون خُطَباً طويلة في الاجتماعات لمُجرّد تأخير أعمالها. إن كل المُميِّزات الاعتيادية للتواصل اللُّغوي موجودة بل حتى بارزة، فيما عدا مزيّة واحدة، إذ لا تُوجد مُحاولة لتحقيق الصِّلة المُثْلَى. وحتى لو حاول المُعوِّقون أو المُعطِّلون، لن يكون لهم أمل في المُحافظة على الصِّلة أو المُناسَبة طيلة الساعات، بل حتى الأيام، العديدة التي يستغرقونها، ولهذا فهم لا يُحافظون على انتباه مُستمعيهم، ولا حتى يُحاولون ذلك. هل يقوم المُعطِّلون أو المُعوِّقون بعملية تواصل، ولو بشكل ناقص، أم إنهم فقط يتظاهرون بالتواصل؟ بالنسبة للمُخاطَبين الظاهرين في الأقل، من الواضح أن ما يحصل لا يعدو التظاهر بالتواصل فحَسْب، وأنهم لا يُخاطَبون بشكل حقيقي على الإطلاق. إنه أشبه باكتشافك أن مُضيفك يضع أمامك مادةً لم يُكلِّف نفسه حتى التأكُّد من صلاحيتها للأكل. وهذا يُعادل اكتشافك بأنه يتظاهر فحَسْب، بأنه يُطعمك.

حين لا يتمّ تحقيق مُستوى مقبول من الصِّلة أو المُناسَبة، فإن الافتراض الأكثر قبولاً هو أن المُتواصِلة حاولت أن تُحقّق الصِّلة المُثْلَى لكنها لم تنجح. إن المُتواصلين يُجازفون وأحياناً يفشلون، والمُخاطبون يتوقّعون حُصول مثل هذا الفشل من حين لآخر. فعلى سبيل المِثال، إذا كانت (ميري) تعلم أن (بيتر) يشتري كل كتاب للكاتبة (آيريس ميردوك)، وشاهدتْ آخر كُتُبِها معروضاً في المكتبة المحلّية، سيكون من المعقول لها أن تقول لـ (بيتر): [160]

63. كتاب (آيريس ميردوك) الجديد معروض في المكتبات.

وقد يتبيّن أن (بيتر) يدري بهذه المعلُومات مُسبقاً، وفي هذه الحالة ستكون القَوْلة (63) في الحقيقة عديمة الصِّلة أو المُناسَبة بالنسبة له. لكنها مع ذلك، ستبقى مُلائمة تماماً، وسيكون افتراض الصِّلة قد تمّ توصيله بأمانة وإخلاص، لأن (ميري)، في الأقل، قد حاولت أن تُحقّق الصِّلة المُثْلَى. وفضلاً عن ذلك أن مجازفتها كانت معقولة، أي إنها كانت تستحق القيام بها، بسبب وجود الأمل في تحقيق درجة عالية من الصِّلة بالنسبة لـ (بيتر)، فيما لو كانت قد نجحت.

أما مسألة مقدار الجُهد الذي يتوقّع المُخاطَب من المُتواصِلة أن تبذله لتحقيق الصِّلة، فهو يختلف بحسب الظروف، والمُتواصِلة، والعلاقة بين المُتواصِلة والمُخاطَب. فالمُحاضرون يُتَوَقَّع منهم أن يُحاولوا جُهدهم لتحقيق الصِّلة. أما الطلاب فيُسمَح لهم - بل أحياناً يُشَجَّعون - على التواصل من دون أن يُعيقهم الخوف من عدم تحقيق الصِّلة. والسيد حين يتحدّث إلى خادمه، له أن يقول أيّ شيء يريد أن يقول، وأن يفترض فحَسْب، أن ذلك سيكون ذا صِلة بالقَدْر الكافي؛ في حين يُتَوَقَّع من الخادم الذي يُخاطب سيده أن يكون قد تأكد من أن لديه شيئاً ذا صِلة يريد أن يقوله.

ما هي درجة صِلة أو مُناسَبة المقصود بعبارة ''مُناسب أو ذو صِلة بقَدْر يكفي لجعله جديراً بانتباه المُخاطَب''؟

لقد افترضنا أن موارد الفرد الإدراكية المعرفية، تكون مُوزَّعة بالشكل الأمثل حين تُنْتِج لنا أكثر التأثيرات الإدراكية المعرفية. وهكذا، قد يبدو أنه لكي يكون المُنَبِّه جديراً بانتباه الفرد، يجب أن يكون أكثر صِلة من أي ظاهرة من الظواهر الخارجية، أو التمثيلات الداخلية التي قد يكون الفرد يُعالجها في ذلك الوقت. غير أن هذا لا يأخذ في الحساب عاملَ الوقت.

إن بعض الظواهر والتمثيلات تبقى ذات صِلة ومُتاحة في المُتناول لمُدّة طويلة من الزمن. في حين أن بعضها الآخر لا يكون في المُتناول وذا صِلة في آنٍ واحد إلا للحظة. لذلك، أحياناً يكون من الأكفأ في الإنجاز - أي من المُؤدّي في آخر الأمر إلى قَدْر أكبر من الصِّلة الإجمالية - أن تُولي الانتباه على المُنَبِّه الأقل صِلةً الذي قد تُفقَد تأثيراته الإدراكية للأبد إذا لم يُعالَج على الفور، وأن تتجاهل معلومة أكثر صِلةً يُمكن كذلك أن تُعالَج فيما بعد. فعلى سبيل المِثال، قد يكون من المُتماشي مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة أن تُقاطع من يقوم بقراءة كتاب رائع لكي تسأله سؤالاً مُتوسط الصِّلة أو المُناسَبة لكنه مُلِحّ ومُستعجل، أو لكي تلفت انتباهه على حَدَث عَرَضي طريف بعض الشيء في المَنْظر.

وبالطريقة نفسها، فإن بعض المُنَبِّهات ليس لها إلا القليل من الصِّلة أو المُناسَبة الذاتية، لكنها حين تُعرَض في الوقت المُناسب تزيد من صِلة المُنَبِّهات اللاحقة بحيث تتحقّق درجة أكبر من الصِّلة الإجمالية معها مما بدونها. وهذا يصدق بصورة عامة على الجُملة التي تُفْتَتَح بها الرواية، فعلى الرغم من أنها، بحدّ ذاتها، ذات صِلة محدودة، إلا أنها تُساعد في تكوين سياق تكون فيه الجُمَل اللاحقة أكثر صِلةً. فهي ذات صِلة أو مُناسَبة بقَدْر يكفي لجعلها جديرة بانتباه القارئ. [161]

إذن فما يُعَدُّ ذا صِلة بالقَدْر الكافي يختلف باختلاف الطريقة التي تكون بها المعلومات مُتاحةً، أو التي يُمكن بها أن تجعل المعلومات مُتاحةً، خلال الوقت. وهو يختلف أيضاً باختلاف درجة الوعي الفكري للمُخاطَب.

تَخيَّلْ مجموعةً من الناس يتحاورون فيما بينهم في مقهى أو حانة بعد انتهاء العمل، مُجرّد دردشة خفيفة بين الأصدقاء. في هذه الحالة، لا بُدَّ من أن يكون القليل من الصِّلة أو المُناسَبة كافياً، إذ لا أحد سيكون راغباً في توظيف الكثير من جُهد المُعالجة، أو يتوقّع الكثير من التأثيرات السِّياقية الكبيرة. بل حتى لا أحد سيُوظِّف جُهداً هائلاً لإصدار مُنَبِّهات تستحق مُعالجة واسعة. وبالمقابل، تَأَمَّلْ ما يُفْتَرَض حُصوله في حلقة دراسية (سَمِنار). هنا يُفترض أن يكون كل واحد مُتيقِّظاً، وعلى استعداد لتوظيف مقدار كبير من الجُهد الفكري لإصدار ومُعالجة المعلومات. في هذه الظروف، تكون المعلومات ذات الصِّلة الكافية لجعلها جديرة بانتباه المُخاطَب، تكون بالفعل ذاتَ صِلةٍ تماماً. ليس هناك داعٍ لتتوقّع، في مجموعة مُعيَّنة من الظروف، مُستوى من الصِّلة أو المُناسَبة الذي يتحقّق بصورة اعتيادية في ظروف مُختلفة تماماً، والمُخاطَب العاقل سيُنظِّم ويضبط توقّعاته بموجب هذا.

العوامل المُتنوّعة التي ذكرناها هي من المَيِّزات المألوفة للتجربة اليومية للجميع، إذ لا يتطلّب الأمر ملاحظةً وخيالاً زائدَيْن عن الحدِّ من جانب المُتواصِلة لتقدير الحدّ الأدنى لمُستوى الصِّلة المطلوبة. إن التأمّلات الأكثر

تحديداً قد تُفيدنا. ففي مُناسبات اجتماعية مُتنوّعة، يكون مُستوى الصِّلة المُتوقَّع مُحدَّداً ثقافياً. وفي أثناء المحاورة، يُمكن تنظيم المُستوى وضبطه بزيادته أو إنقاصه خُطوة واحدة في كل مرة. والمُخاطب قد يُظهِر الحدّ الأدنى من مُستوى الصِّلة الذي يتوقّعه: عن طريق السؤال، مثلاً. وحتى في مثل هذه الحالة، يُمكن أن تحصل أخطاء. لكن مع ذلك، كما سنُبَيِّن، يكفي أن تُوصل أو تُبلّغ افتراض الصِّلة - وهو ما يحصل دائماً. إذ لا يتوجّب تصديق افتراض الصِّلة لكي يُحقق أو يُؤدّي دوره الأهم، وهو تحديد تفسير للمُنَبِّه الإظهاري.

ما الاختلافات بين نظرية الصِّلة ومُقْتَرب (غرايس)؟

هناك العديد من الاختلافات. أحدها هو أن مبدأ الصِّلة أكثر وضُوحاً وصراحةً explicit* بكثير من مبدإ التعاون وقواعد (غرايس). واختلاف آخر، هو أن (غرايس) يفترض ويسلِّم بأن التواصل يتضمّن درجة أعلى من التعاون مما نُسلِّم به نحن.

فبالنسبة لنا، إن الهدف الوحيد المُشترك حتماً بين المُتواصِلة الحقيقية والمُستمعين الراغبين، هو تحقيق التواصل الناجح، أي أن يتعرّف المُستمعون على قَصْدِ المُتواصِلة الإخباري. أما (غرايس)، فيفترض أن التواصل يجب أن يكون له غَرَض أو مجموعة أغراض مشتركة، أو في الأقل، اتجاه مقبول بصورة مُتبادلة (غرايس 1975 ص45) عَلاوة على هدف تحقيق التواصل الناجح. ونحن لا نُريد أن نُنكر أن هذا كثيراً ما يكون صحيحاً وبخاصة في المُحاورة(10). ففي [162] المحادثة القصيرة والحلقة الدراسية والكتاب، قد يكون هناك حقاً غَرَضٌ أو اتجاه ظاهر تبادلياً. لكن هذا لا يَلْزَم من مبدإ الصِّلة، وهو لا يُبلَّغ تلقائياً بواسطة كلِّ

---

* سبق أن بَيَّنّا المعنى الاصطلاحي لهذا التعبير في هامشنا في بداية القسم (5) من الفصل (2). [المترجم].

(10) صحيح أن نظرية (غرايس) مطروحة بوصفها نظرية خاصة بـ 'المُحاورة'، لكن لطالما اعتُبِرَت نظرية أكثر عُمومية في التواصل اللُّغوي، و (غرايس) لم يفعل شيئاً لتصحيح هذا التفسير لنظريته.

مُنَبِّه إظهاري. إن معرفة مثل هذا الغرض المُشترك - حين يكون موجوداً - هي عامل سياقي واحد بين عدة عوامل أُخرى، ولا يُمكن أن تُؤدّي وظيفةً في الفهم والاستيعاب إلا بهذه الصفة[د].

إذن، فإن تحقيق الصِّلة المُثْلَى لا يتطلّب أشياء بقَدْر ما تتطلّبه إطاعة قواعد (غرايس)، وبخاصة في الإمكان أن تُحقِّق الصِّلة المُثْلَى من دون أن تكون ''مخبراً بالمعلومات بالقَدْر الذي تتطلّبه'' الأغراض الحالية للمُحاورة (قاعدة الكمّية الأولى لدى غرايس): مثلاً عن طريق الإبقاء على سِرِّية شيء تكون معرفته ذات صِلة بالنسبة للمُستمعين. يبدو لنا أن من قضايا التجربة العامة أن لا تكون درجةُ التعاون التي يصفها (غرايس) مُتوقّعةً من المُتواصلين بصورة تلقائية. إن الناس الذين لا يُزودوننا بكل المعلومات التي نريدهم أن يُزوّدوننا بها، ولا يُجيبون عن أسئلتنا بقَدْر ما يستطيعون، هم بلا شك مُلامون كثيراً، لكن ليس لمُخالفتهم مبادئ التواصل.

ومن الاختلافات الأكثر جذريةً بين مُقْتَرب (غرايس) ونظرية الصِّلة هو الآتي:

إن مبدأ (غرايس) وقواعده، هي معايير وقواعد سلوكية على المُتواصلين والمُستمعين أن يعرفوها لكي يتواصلوا بكفاءة. فالمُتواصلون يلتزمون عُموماً بالمعايير، لكنهم قد يُخالفونها أيضاً لتحقيق تأثيرات خاصة؛ والمُستمعون يستعملون معرفتهم بهذه المعايير أو القواعد في تفسير أو تأويل السلوك التواصلي.

وعلى العكس من ذلك، فإن مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة، هو تعميم بشأن التواصل الإظهاري الاستدلالي. إن المُتواصلين لا يحتاجون أن يعرفوا مبدأ الصِّلة لكي يتواصلوا، أكثر من حاجتهم لمعرفة مبادئ علم الوراثة لكي يتكاثروا. إن

(د) للمزيد من المُناقشة بشأن العلاقة بين التعاون والتواصل، انظر (الخاتمة)، وانظر كذلك (سبيربر 1994a).

المتواصلين لا 'يُطيعون' مبدأ الصِّلة؛ وهم لا يستطيعون أن يُخالفوه حتى لو أرادوا ذلك. إن مبدأ الصِّلة ينطبق بدون استثناء، فكل فعل من أفعال التواصل الإظهاري يُعبِّر عن افتراض صِلة أو مُناسَبة. إن ما يستعمله المُستمعون في الاستيعاب الاستدلالي[11]، هو ليس المبدأ العام، بل هو كَوْن افتراضٍ مُعيَّنٍ للصِّلة، قد تَمَّ التعبير عنه بشأن فعلٍ مُعيَّنٍ من أفعال التواصل وبواسطته.

غير أن أهم اختلاف بين مُقْتَرب (غرايس) ومُقْتَربنا يتعلّق بتفسير عملية التواصل. إن وصف (غرايس) للمُحاورة، ينطلق من تمييز بين ما يُقَال بصراحة أيْ (الماقِيل)* (What is said) وما يُلَوَّح به (What is implicated). ثم لا يُعْطَى تفسير للتواصل الصريح، إذ بشكل أساسي يفترض انطباق أُنْمُوذج الشفرة، مع تفسير للشفرة على أنها مجموعة من الأعراف. أما التلويحات فتُفَسَّر بوصفها الافتراضات التي على المُستمعين أن يفترضوها لكي يُحافظوا على الفكرة التي تُفيد أن المُتكلِّمة قد أطاعت القواعد الحوارية، أو في الأقل، مبدأ التعاون. أما مبدأ الصِّلة، فيُقصَد منه تفسير التواصل الإظهاري ككل، الصريح والضمني على السواء. وسنُبيِّن في القسم القادم كيف يقوم بذلك. [163]

8 - كيف تفسِّر نظريةُ الصِّلة التواصلَ الإظهاري الاستدلالي:

إن المُتواصِلة التي تُصْدِر مُنَبِّهاً إظهارياً تحاول أن تُحقّق قصدين: الأول هو القصد الإخباري، أي أن تُظْهِر لمُستمعيها مجموعة من الافتراضات **(قص)**؛

(11) إن النُّسخ السابقة من نظرية الصِّلة كانت أقرب إلى مُقْتَرب (غرايس) من هذه النواحي. إذ كُنَّا قد افترضنا أو سلَّمنا بصورة عامة بوجود افتراض للصِّلة الكُبرى أو الأكبرية maximal وليس المُثْلَى optimal، وبأن على المُتواصلة والمُستمع أن يمتلكا معرفة بمبدإ الصِّلة، وأن يستعملا تلك المعرفة. ومع ذلك، فإن الفكرة القائلة إن المبدأ مُطلق، وبدون استثناء كانت موجودة هناك منذ البداية.

* لترجمة مصطلح (غرايس) قمتُ بصياغة هذا المصطلح (الماقيل) على غرار مصطلح (الماصَدَق) الشائع في التراث المنطقي العربي. للتفصيل يُنظر كتابنا **نظرية التلويح الحواري**. [المترجم].

والثاني، القصد التواصلي، وهو أن تجعل قصدها الإخباري ظاهراً بصورة مُتبادَلة. ليس من الصعب أن نرى كيف أن تحقيق القصد التواصلي، يُمكن أن يُؤدّي إلى تحقيق القصد الإخباري، فأن تُدرك أن متواصِلةً جديرةً بالثقة تنوي أن تجعلك تُصدِّق بشيء ما، هو سبب مُمتاز للتصديق به. هذا يُفسِّر لنا إلى حدٍّ مقبول لماذا يُشارك الناس في التواصل الإظهاري. لكنه لا يُفسِّر لنا كيف يعمل التواصل الإظهاري، أي كيف يتمّ تحقيق القصد التواصلي نفسه.

ليس من الواضح كيف يُمكن لإصدار المُنَبِّه أن يجعل قصد المُتواصِلة الإخباري ظاهراً بصورة مُتبادَلة، ومن ثم يُؤدّي إلى إنجاز أو تحقيق القصد التواصلي. فكما لاحظنا في حالة الأشكال الأُخرى من السلوك القصدي، يتمّ الحصول على الأدلّة بشأن المقاصد الضمنية بواسطة مُلاحظة أو مُراقبة تأثيرات ذلك السلوك. أما في حالة التواصل الإظهاري، فإن التأثير التواصلي المقصود هو التعرُّف على القصد الإخباري وتمييزه. بَيْد أن التأثير الإخباري المقصود لا يحدث عموماً، ومن ثَمّ فهو، عُموماً، لا يُمكن ملاحظتُه أو مُراقبتُه قبل أن يتمّ التعرُّف على القصد التواصلي الضمني. وفي تلك الحالة، لن يكون في الإمكان الاستدلال على القصد الإخباري بواسطة مُلاحظة أو مُراقبة تأثيراته المُتحقّقة بصورة مُستقلة. السُّؤال هو كيف يُمكن الاستدلال عليه على الإطلاق؟

نحتاج إلى عِدّة خُطوات استدلالية إذا أردنا للقصد التواصلي أن يصير ظاهراً بصورة مُتبادَلة. فعلى المُنَبِّه أن يُظْهِر، في البيئة الإدراكية المُتبادلة للمُتواصِلة والمُستمعين، افتراضاتٍ أُخرى يُمكن الاستدلال منها على القصد الإخباري. أولاً، يجب أن يكون ظاهراً أن المُنَبِّهَ إظهاريٌّ. لقد بَيَّنّا في القسم (6) كيف يُمكن أن يتحقّق ذلك، أي عن طريق إصدار مُنَبِّه مقصود إظهارياً يجذب الانتباه من ناحية، ومن ناحية أُخرى يكون عديم الصِّلة ما لم يُعامَل بوصفه دليلاً أو بَيِّنَة بخُصوص مقاصد المُتواصِلة. وحالما تكون الطبيعة الإظهارية للمُنَبِّه ظاهرة بصورة مُتبادَلة للمُتواصِلة والمُخاطَب، يكون من الظاهر تبادلياً أيضاً أن لدى المُتواصِلة قصداً إخبارياً، أي إنها تقصد أن تُظْهِر للمخاطب مجموعةً

ما، من الافتراضات (**قص**). إذن، فإن مسألة تشخيص قصد المُتواصِلة [164] الإخباري، تتحوّل إلى مسألة تشخيص مجموعة الافتراضات (**قص**).

ما يفعله مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة، هو تشخيص أحد أعضاء المجموعة (**قص**)، وبالتحديد نعني افتراض الصِّلة أو المُناسَبة. إن افتراض الصِّلة، هو ليس عضواً من مجموعة (**قص**) فحَسْب، وإنما هو أيضاً افتراض بشأن (**قص**) وحولها. ونتيجة لذلك، يُمكن تأكيده أو عدم تأكيده بواسطة مُحتويات (**قص**). إن إمكانيات التأكيد وعدم التأكيد تختلف بالنسبة للقسمين المُختلفين (61 أ) و(61 ب) من افتراض الصِّلة أو المُناسَبة، الذي نُعيده هنا لتسهيل الرجوع إليه.

61. افتراض الصِّلة أو المُناسَبة المُثْلى.

(أ) إن مجموعة الافتراضات (**قص**) التي تقصد المُتواصِلة أن تُظهرها للمُخاطَب تكون ذات صِلة أو مُناسِبة بقَدْر يكفي لجعل مُعالجة المُنَبِّه الإظهاري جديرة بوقت المُخاطَب واهتمامه.

(ب) إن المُنَبِّه الإظهاري هو أكثر المُنَبِّهات صِلةً أو مُناسَبةً مِمَّا كان بإمكان المُتواصِلة استعماله لإبلاغ (**قص**).

بالنسبة للمُخاطَب، إن كل افتراض بشأن محتويات (**قص**)، إما يُثبت صحّة (61 أ) - كَوْن (**قص**) ذات صِلة بالقَدْر الكافي - أو هو يُكذِّبها. وقد تكون هناك حالات مُتوسطة عند الحدّ الفاصل، مجموعات من الافتراضات على حافة الصِّلة أو المُناسَبة الكافية. لكن مع ذلك، لا يُمكن وُجود حالات تفتقر إلى الدليل أو البَيِّنَة الكافية، أي، افتراضات لا يُمكن تقييم أو تقدير صلتها من قبل المُخاطَب، أيْ إن المُخاطَب حين يُعالج (**قص**) فإنه يكتشف درجة صِلتها بصورة تلقائية. أما في حالة القسم الثاني من افتراض الصِّلة (61 ب)، فإن الأمور ليست بالضرورة بالوضوح والتحديد نفسه. فإذا افترضنا وجود افتراض بشأن مُحتويات (**قص**)، فقد يكون من الظاهر أنه كان بإمكان المُتواصِلة أن تستعمل مُنَبِّهاً أكثر صِلةً، وهذا سيُؤدّي إلى تكذيب (61 ب). لكن يُمكن لـ (61 ب) أن تكون لا مُكَذَّبة

ولا مُصَدَّقة. فعلى الرغم من كل شيء، إن المُخاطَب في الأحوال الاعتيادية لا يعرف على وجه التحديد ما هي سِلْسِلة المُنَبِّهات الموجودة تحت تصرف المُتكلّمة، ومن ثَمّ فإنه لا يُمكن أن يتأكّد من أنها قد استعملت أكثرها صِلةً لإبلاغ (**قص**). إذن، فإن افتراض الصِّلة كَكُل لا بُدَّ من أن يكون إما مُكذَّباً بشكل واضح (في حالة كون (61 أ) أو (61 ب) مُكذَّبة) أو أن يكون مُؤكَّداً فحَسْب، ولكن ليس مُصدَّقاً أو مُثْبَتاً (في حالة كون (61 أ) مُصدَّقة أو مُثبتة و(61 ب) غير مُكذَّبة).

بالنسبة لبعض الافتراضات في (**قص**)، تكون كل الدلائل التي تُعطيها المُتواصِلة للمُخاطَب غير مُباشرة، أي يكون السبب الوحيد الذي يدعو المُخاطَب لقبولها هو قصد المُتواصِلة المُتبادَل بأنَّ عليه أنْ يقبلها. أما بالنسبة للافتراضات الأُخرى في (**قص**)، فإن المُتواصِلة تُزوِّد المُخاطَب بدلائل مُباشرة أيضاً، كما في حالة انحناء (بيتر) إلى الخلف بشكل إظهاري ليجعل (ميري) ترى الشخص القادم. إن حالة افتراض الصِّلة تتغيّر بواسطة عملية الفهم أو الاستيعاب نفسها. ففي بداية عملية الاستيعاب، يكون الدليل الابتدائي على افتراض الصِّلة غير مُباشر تماماً؛ فهو مَبْني تماماً على أساس ضمان المُتواصِلة بأن مُنَبِّهها ذو صِلة مُثْلَى بالنسبة للمُخاطَب. لكن المُخاطَب بمُعالجته للمُنَبِّه يحصل بصورة طبيعية على دليل مباشر [165] مع أو ضد الافتراض بأنه ذو صِلة بالشكل الأمثل؛ وبحلول نهاية عملية الاستيعاب، يكون هذا الدليل المُباشر قد حلَّ محلَّ الدليل الابتدائي غير المباشر. وبقصدها لجعل افتراض الصِّلة ظاهراً، فإنَّ المُتواصِلة لا بُدَّ من أن تدرك أنها لا يُمكن أن تُزوِّد المُخاطَب بدليل مُباشر وقاطع معه أو ضده. وهذه خُطوة حاسمة باتجاه تشخيص قصدها الإخباري الكامل، أي مجموعة الافتراضات (**قص**).

على المُخاطَب، في مُحاولته لتشخيص هذا القصد الإخباري، أن يفترض أن المُتواصِلة تقوم بالتواصل بطريقة عقلانية، أي إن لديها سبباً وجيهاً للاعتقاد بأن المُنَبِّه الذي تُصدره سيُحقّق التأثيرات المقصودة. وهذا لا يَصْدُق على تشخيص المقاصد الإخبارية فحَسْب، وإنما على التشخيص الاستدلالي للمقاصد

بصورة عامة. إن المقاصد تُشَخَّص عن طريق الافتراض بأن الفاعلة عاقلة، وعن طريق مُحاولة التوصُّل إلى تفسير أو تأويل عقلاني لأفعالها. القضية هي ليست كَوْن الناس بصورة عامة، والمُتواصلين بصورة خاصة، يُكيِّفون وسائلهم دائماً لتُلائم غاياتهم بصورة عقلانية تماماً. وإنما هي أنهم حين لا يفعلون ذلك، يكون من المُستحيل الاستدلال على مقاصدهم من سلوكهم وحدِه. وفي حالة السُّلوك التواصلي، يُؤدّي هذا إلى مُضاعفة اللاعقلانية، ما دام نجاحُ التواصل يعتمد على مقدرة المُخاطَب على الاستدلال على مقاصد المُتواصِلة.

إن على المُتواصِلة العاقلة التي تقصد جعل افتراض الصِّلة ظاهراً للمُخاطَب أن تتوقّع بأن مُعالجة المُنَبِّه ستُؤكّده (أي الافتراض). وبتعبير آخر، يجب أن تتوقّع أن مُحتويات **(قص)** ستُثبِت صحّة (61 أ) ولا تكذِّب (61 ب). ولكي يتعرّف على قصد المُتواصِلة الإخباري، يتوجَّب على المُخاطَب أن يكتشف لأي مجموعة **(قص)** كان لدى المُتواصِلة داعٍ للاعتقاد بأنها ستُؤكّد افتراض الصِّلة. سنُحاول أن نُثبت بأن هذا هو كل ما عليه أن يفعل.

إذن، فإن مُهمّة المُخاطَب هي تكوين فرضيّات تفسيرية أو تأويلية مُمكنة بخصوص مُحتويات **(قص)**، واختيار الصحيحة منها. إن مُهمّة تكوين الفرضيّة وانتقائها قد تُنفَّذ بطرائق مُختلفة باختلاف الظروف وباختلاف المجالات الإدراكية المعرفية. ففي بعض الحالات، من الأفضل تنفيذها عن طريق إعداد قائمة بكل الفرضيّات المُمكنة، ومُقارنتها ثم اختيار أفضل واحدة منها. وفي بعضها الآخر، من الأفضل تنفيذها عن طريق البحث عن فرضيّة ابتدائية أوّلية، واختبارها للتحقّق من مُلاءمتها لمِعْيار مُعيَّن، ثم قبولها والتوقُّف هناك إن كانت مُلائمة، وإلا تُكرَّر العملية عن طريق البحث عن فرضيّة ثانية، وهَلُمَّ جَرّاً. ولكي نُوضح بمِثال، افرضْ أن (بيتر) لا يعرف بالضَّبط أين ترك نظّارته الشمسية، لكنه يعرف أنها في مكانٍ ما، في البيت. في إحدى الحالات هو خارج البلاد مما يضطره إلى إرسال برقية إلى (ميري) ليُخبرها أين تبحث عن النظارات. عندئذٍ يتوجَّب عليه أن يُعدَّ قائمة ذهنية بكل الأمكنة التي قد يكون تركَها فيها، وأن يُرتِّبها حسب درجة احتماليتها، وأن يُخبر (ميري) بالمكان الأكثر احتمالاً. وفي حالة أُخرى، يكون

(بيتر) في البيت. في هذه الحالة، سيأخذ أول فرضيّة تخطر بباله ويبحث هناك، [166] فإذا وجد نظاراته هناك فإن البحث سيتوقّف، وإلا فإنه سيبحث في مكان ثانٍ، وهَلُمَّ جَرّاً.

إن هاتين الاستراتيجيتين، أي إعداد قائمة بالفرضيّات وترتيبها، أو البحث عن فرضيّات واختبارها واحدة فواحدة، تُناسبان نَمَطين مُختلفين من المُهمات*. فالاستراتيجية الأولى لا تُناسب المُهمّات التي يكون من المُستحيل أو غير المُريح أن تُعَدَّ قائمة بكل الفرضيّات المُحتملة. فعلى سبيل المِثال، إذا كانت المُهمّة هي اكتشاف الطالب الذي هو ليس بأطول الطلاب في المدرسة ولا أقصرهم، لكان ترتيب الطلاب جميعاً بحَسَب الطول إضاعة للجُهد. والاستراتيجية الثانية لا تُناسب المُهمّات التي لا يُوجد فيها مِعْيار حاسم يُمكن تطبيقه على فرضيات مُنفردة. فعلى سبيل المِثال، سيكون من المستحيل اكتشاف أيّ طالب الأطول في مدرسةٍ ما، من دون أخذ جميع الطلاب في الحساب.

وبالنسبة لمُهمّات أُخرى لا تكون استراتيجية (القائمة والترتيب) ولا استراتيجية (اختبار الأشياء واحداً فواحداً) مُلائمة لوحدها. فالبحث عن نظرية علمية صحيحة مثلاً، لا يُمكن أن يُبْنَى على أساس مِعْيار يُمكن أن يُستعمل للحُكم بشأن صحّة نظرية مُنفردة. إن استراتيجية الاكتشاف العلمي هي أكثر تعقيداً بكثير، وتتضمّن المُقارنة والاختيار الفردي كِليهما. إن نتائجها ليست نهائية أو حاسمة، من حيث المبدأ، في الأقل. وكما سبق أن أشرنا، فإن الاستيعاب أو الفهم من هذه الناحية، يختلف عن الاكتشاف العلمي، فهو يُزوِّدنا بالنتائج الحاسمة بصورة فورية تقريباً، مما يُوحي بأن الأمر لا بُدَّ من أن يتضمّن استراتيجية بسيطة نوعاً ما.

هل في الإمكان إنجاز الاستيعاب أو الفهم بواسطة إعداد قائمة مُرتَّبة بكل

---

* هذه الاستراتيجيات التي يذكرها المُؤلّفان تناولها، وما هو أكثر منها، علماءُ أصول الفقه الإسلامي تحت باب (مسالك العلّة)، ولاسيما مسلك (السَّبْر والتقسيم) و (تنقيح المناط) وغيرها من طرائق الاستقراء، مما يَضيق المجال بتفصيله. [المترجم].

الفرضيّات المُمكنة بشأن قَصْد المتواصِلة الإخباري؟ إن الفكرة تبدو جذّابة إذا نظرنا إلى الاستيعاب بوصفه قضية بسيطة تتضمّن فكّ شفرة الإشارة إلى مجموعة صغيرة من الرسائل المُمكنة، ثم الاختيار منها. لكنها مع ذلك، يجب أن تُرْفَض لأنه لا التأويلات المجازية المُمكنة للرسالة المُشفَّرة، ولا تلويحاتها المُمكنة، هي قابلة للعدّ أو السَّرد. سنُحاول أن نُثبت أن هذا يَصْدُق حتى حين تُستَعمَل الإشارات المُشفَّرة بصورة لا لَبْس فيها كمُنَبِّهات. وفضلاً عن ذلك، فحتى لو كان مُمكناً أن نُعِدَّ قائمةً بكل التفسيرات أو التأويلات المُمْكنة للمُنَبِّه الإظهاري، فإن هذا سيكون، مع ذلك، غير مُريح بصورة عَبَثية. فكما سبق أن لاحظنا، إن أحد العوامل التي تجعل تفسيراً أو تأويلاً ما، أكثر صِلةً من غيره هو كونه يتطلّب جُهداً أقلّ في المُعالجة. ولو كان السبيل الوحيد للوُصول إلى التفسير الصحيح، هو بإعداد قائمة بكل التفسيرات المُمكنة وترتيبها، لكانت كل التفسيرات تتطلّب المقدار نفسه من الجُهد، أي الجُهد الذي يتطلّبه تكوينها والمُقارنة فيما بينها. إن من الصعب أن نتصوّر وُجود أيّ مُنَبِّه يستحق مثل هذا المقدار اللامعقول من الجُهد.

إذن، هل في الإمكان إنجاز الاستيعاب أو الفهم بواسطة تكوين فرضيّة ابتدائية أوّلية، واختبارها، ثم التحوُّل إلى فرضيّة ثانية إذا كانت الأولى غير مُلائمة؟ للوهلة الأولى قد يبدو أن الجواب هنا أيضاً لا بُدَّ من أن يكون بالنفي. لِنَقُلْ إن التفسير أو التأويل يكون مُتوافقاً مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة إذا وفقط إذا كان من المُحتمل أن تكون المُتواصِلة العاقلة قد توقّعته ذا صِلةٍ بصورة مُثْلَى بالنسبة للمُخاطَب(هـ) . لنفرِضْ الآن أن المُخاطَب يختبر تفسيراً مُمكناً ويجده [167] مُتوافقاً مع مبدإ الصِّلة. كيف يُمكن أن يَلْزَم من ذلك أن يكون مُصِيباً في انتقاء ذلك التفسير. فبالتأكيد، يوجد العديد من التفسيرات المُمكنة التي قد تكون هي

(هـ) بعبارة "مُتوافق مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة" نحن نقصد: مُتوافق مع الحالة المُعيّنة من حالات استعماله التي تمّ إبلاغها أو التعبير عنها في تلك المُناسَبة. انظر ص279 آنفاً وردّنا على (مورغن) و (غرين) في (سبيربر وولسون 1987b ص745).

أيضاً مُتوافقة مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة. بما أن التوافق مع مبدإ الصِّلة هو الاختبار الوحيد المُتاح لنا، فإن استعماله في استراتيجية اختبار الأشياء واحداً فواحداً لن يُزوِّدنا أبداً بالنتيجة المُبتغاة.

إن هذه الحُجَّة غير صائبة. فهي تُقَصِّر عن إدراك الحقيقة التي تُفيد بأن الترتيب الذي يتمّ اختبار الفرضيّات بمُوجبه يُؤثِّر في درجة صِلتها. ونتيجة لذلك، فإن مبدأ الصِّلة عموماً لا يُسوِّغ انتقاء أكثر من تفسير أو تأويل واحد للمُنَبِّه الإظهاري الواحد. سنُبَيِّن أن التفسير الذي يُسوِّغ مبدأُ الصِّلة انتقاءَه، هو أول تفسير يُخْتَبَر فيتبيَّن أنه مُتوافق مع مبدإ الصِّلة.

تَأَمَّلْ، أولاً، كيف يُحْتَمَل أن المُخاطَبُ الذي يُدرِك أنَّ مُنَبِّهاً إظهارياً قد تمَّ إصداره، ومن ثَمّ أنَّ فرضيةً للصِّلة قد تمَّ إبلاغها، يبني فرضيّاتٍ بشأن قصد المُتواصِلة الإظهاري. أولاً، قد تكون مقبولية بعض الفرضيات ظاهرة من قبلُ في البيئة. تَأَمَّلْ القَوْلة (64):

64. (بيتر) [مُخاطباً ميري]: هل تُريدين بعض القهوة؟

إن (بيتر) بنُطقه لـ (64) يجعل من الظاهر أنه يُريد جواباً عن سؤاله، وأنه لاشيء أقلّ من جواب كهذا سيكون على قَدْرٍ كافٍ من الصِّلة في ذلك الموقع. من المقبول إذن أن القصد الإخباري وراء الجُزء القادم من سلوك (ميري) التواصلي، سيكون إظهار جواب عن سؤال (بيتر).

إن المُنَبِّه الذي تستعمله المُتواصِلة، هو نفسه مصدر للفرضيّات التأويلية أو التفسيرية. فوصف المُنَبِّه الإظهاري غير المُشفَّر (مثلاً (ميري) تستنشق الهواء بنشوة، أو (ميري) تُقلِّد حركات قيادة السيارة، يُتيح فوراً الوصول إلى الأبواب الموسوعية لمفاهيم مُعيَّنة ولمُخطَّطات الافتراض التي تحتويها تلك المفاهيم. والمُنَبِّه المشفَّر يُتيح وُصولاً فورياً إلى مجموعة مُحدَّدة جداً من المفاهيم، الشفرة نفسها تُحدِّد أيَّ المفاهيم يتمّ تفعيلها أو تنشيطها، وفضلاً عن ذلك تجمعها في صِيغة منطقية يُمكن استعمالها كمُخطَّط افتراض بصورة مباشرة. والسِّياق يُوفّر لنا

طرائق لتكميل مُخطَّطات الافتراض هذه لكي تُصبح فرضيّات تامة.

وحالما يتمّ استعادة مجموعة الفرضيّات الابتدائية، يكون بإمكان المُخاطَب أن يُضيف لها عن طريق الافتراض أن المجموعة (قص) تتضمّن افتراضات إضافية قابلة للاستدلال سياقياً من تلك التي سبق أن تمّت استعادتها. وفضلاً عن ذلك، فبتوسيع السِّياق قد تُتَاح في المُتناوَل فرضيّاتٌ مُغايرة بصورة جذرية. إن النُّقطة المُهمّة هي أنه على افتراض وجود البيئة الإدراكية، ووجود السِّياق الابتدائي، ووجود المُنَبِّه، فإن بعض الفرضيّات تكون أسهل منالاً من غيرها، وهذا يعني أنها تتطلّب جُهداً أقلّ في المُعالجة.

دَعُونا الآن نُعِدْ النَّظر في مدى صلاحية استراتيجية (اختبار الأشياء واحداً فواحداً). إن المُخاطَب الذي يستعمل هذه الاستراتيجية، والذي يُريد أن يزيد [168] الكفاية الإدراكية إلى الحدّ الأعلى، سيختبر الفرضيّات مُرَتَّبةً بحَسَب سهولة المنال. لنفترضْ أنه يتوصَّل إلى فرضيّة مُتوافقة مع مبدإ الصِّلة. هل ينبغي عليه أن يتوقّف هناك، أم يُواصل ليختبر الفرضيّة التالية على أساس أنها قد تكون هي أيضاً مُتوافقة مع مبدإ الصِّلة؟ من السهل أن نُثبت بأن عليه التوقّف هناك. افرضْ أنه فعلاً يُواصل فيكتشف فرضيّة أُخرى تُثبت صحّة القسم الأول من افتراض الصِّلة، أي أنَّ المجموعة المزعومة (قص) هي على قَدْرٍ كافٍ من الصِّلة. في هذه الأحوال، يتمّ تكذيب القسم الثاني من افتراض الصِّلة أو المُناسَبة بلا استثناء تقريباً. إذ لو كان بإمكان المُتواصِلة على الإطلاق أن تفعل، لكان حَرِيًّاً بها أن تستعمل مُنَبِّهاً يُوفِّر على المُخاطَب جُهد استحضار فرضيّتين مُتوافقتين مع مبدإ الصِّلة أولاً، وثم الاضطرار إلى اختيار إحداهما.

تأمَّلْ القَوْلة الآتية، على سبيل المثال:

65. لدى (جورج) قِطٌّ (cat)* ضخم.

* كلمة (cat) بالإنكليزية مشتركة بين (القط) والفصيلة التي ينتمي إليها القط. ويُقابل ذلك =

في الأحوال الاعتيادية، سيكون أول تأويل أو تفسير لـ (65) يخطر في ذهن السامع، هو أن (جورج) يملك قطاً أليفاً ضخماً. إذا بدا من المُمكن أن تكون المُتكلِّمة قد توقَّعتْ أن يكون هذا التفسير ذا صِلة بصورة مُثْلَى بالنسبة للمُستمع، فحينئذٍ ينبغي عليه أن يتوقّف هناك. افرضْ أنه لا يتوقّف، بل يُقرّر بدلاً من ذلك أنَّ المُتكلِّمة ربما تكون قد توقَّعتْ أن تكون هناك تفسيرات أُخرى ذات صِلة مُثْلَى أيضاً، وأنه يستمرّ في البحث عنها. فكلمة (قِطّ) (cat) مُزدوجة المعنى أو مُشتركة، إذ هي إمّا تُشير إلى القطّ الأليف أو إلى حيوان من فصيلة (السِنَّوْريات) (Felis). وهكذا يتوصَّل المُستمع إلى الفرضيّة التي تُفيد أن المقصود من (65) قد يكون الإبلاغ بأن (جورج) يملك نمراً، أو أسداً، أو يَغْوراً... إلخ. وقد تكون هذه المعلومة حتى أكثر صِلةً من كون (جورج) يملك قِطّاً أليفاً ضخماً، وهكذا تثبت صحّة القسم الأول من افتراض الصِّلة أو المُناسَبة. ومع ذلك، فإن القسم الثاني سيتمّ تكذيبه تلقائياً. إذ إن المُنَبِّه الأكثر صِلةً بصورة ظاهرة، كان يُمكن أن يكون شيئاً أشبه بـ (66)، أو، إذا افتقرت المُتكلِّمة إلى المعلومات اللازمة، شيئاً أشبه بـ (67) أو (68).

66. لدى (جورج) نمر ضخم.

67. لدى (جورج) نمر أو أسد، لا أدري أيهما على وجه التحديد.

68. لدى (جورج) سِنَّوْري.

كان يمكن لهذه المُنَبِّهات أن تُوفِّر على المُخاطَب جُهد الوصول إلى تفسير (القط الأليف) والنظر فيه أولاً، وثم بعد ذلك الوصول إلى تفسير (السِنَّوْري)، وثم الاضطرار إلى المُقارنة بين الاثنين. ولهذا، ما كان بالمُخاطَب حاجة لأن يُزعج نفسه، فالتأويل أو التفسير الأول المُتوافق مع مبدإ الصِّلة، كان هو الفرضية

= في العربية كلمة (سنَّور) المشتركة بين الحيوان بهذا الاسم والفصيلة التي ينتمي إليها، وهي فصيلة القِطط نفسها. [المترجم].

الفُضْلَى. إن كل التفسيرات الأُخرى ستُكَذِّب القسم الثاني من افتراض الصِّلة بصورة ظاهرة.

وحين يكون لدى المُتواصِلة مدى أو سِلْسِلة غير محدودة من المُنَبِّهات للاختيار منها، يَلْزَم من القسم الثاني من افتراض الصِّلة أنَّ أولَ تفسيرٍ يخطر في ذهن المُخاطَب من بين كل تفسيرات المُنَبِّه التي تُؤكّد القسم الأول من الافتراض، هو التفسير الذي قصدتْ المُتواصِلة توصيلَه. لكن ماذا لو لم يكن [169] لدى المُتواصِلة إلا مدىً محدودٌ من المُنَبِّهات للاختيار منها، بحيث إنها لو أرادت أن تُوصل شيئاً غير التفسير الأول ذي الصِّلة المُثْلَى الذي يخطر في بال المُخاطَب، لَمَا كان لديها أيُّ مُنَبِّه آخر وافٍ تحت تصرفها؟ في هذه الحالة، إما أن التفسير الأول المُتوافق مع مبدإ الصِّلة هو الذي يتمّ توصيله، كالسابق، وإما أنه لا يتمّ توصيل أيّ شيء على الإطلاق.

تَخَيَّلْ، على سبيل المِثال، سجينةً مُقيَّدة اليدين ومشدودة الفم. كل ما تستطيع فعله قبل أن يأخذوها، هو أن تبتسم لصديقها. فكيف يكون له أن يُقرِّر ما إذا كانت تقصد أنْ تُوصل شيئاً آخر غير الوداع الحزين، وهو أول تفسير مقبول يخطر في باله؟ ثم إنْ كانت حقاً تقصد شيئاً آخر، فما القصد الذي أرادت توصيله؟ للوهلة الأولى، لا سبيل إلى معرفة ذلك. لكن مع ذلك، افرضْ أن كلّ التفسيرات أو التأويلات التي بوسعه أن يتصوّرها تتضمّن الوداع الحزين كجُزء منها. حينئذٍ بإمكانه التيقُّن من أن ذلك، في الأقل، قد تمّ توصيله. وبمزيد من التفكير، لا بُدَّ من أن يكون قادراً على أن يرى أنه بإمكان السجينة نفسها أن ترى أنه لا يستطيع أن ينسب لها قصداً إخبارياً أكمل، بحيث إنها حتى لو كانت ربما قد تمنَّت بالفعل أن تُوصل ما هو أكثر، لما كانت في موقع يُؤَهِّلها بصورة معقولة لأن تقصد ذلك. لذلك فإن أقصى ما تمَّ توصيله لا يتعدّى الوداع الحزين.

ماذا لو بدا أن تفسيرين أو تأويلين مُتغايرين جوهرياً يخطران في ذهن المُخاطَب بصورة مُتزامنة، وأن كِليهما مُتوافق مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة؟ في تلك الحالة، لن يكون بمقدور المُخاطِب أن يُقرِّر ماهية القصد الإخباري،

وسوف يفشل التواصل. وهذه هي إحدى الحالات القليلة التي يتمّ فيها الإدراك الواعي لوجود اللَّبْس أو الاشتراك في أثناء عملية الاستيعاب نفسها.

ماذا لو أخطأت المُتواصِلة في تقدير افتراض صلتها؟ إنَّ هذا سيجعل مُهمّة المُخاطَب تستهلك جُهداً أكثر بقليل من المُعتاد، وسيجعلها أكثر عُرْضة للفشل، لكنه لن يجعلها مُختلفةً بشكل جوهري، ولا مستحيلةً، بالتأكيد. لكي يكون التفسير مُتوافقاً مع مبدإ الصِّلة، لا يتوجَّب عليه فِعْلاً أن يكون ذا صِلة بالصورة المُثْلَى بالنسبة للمُخاطَب؛ بل كل ما يتوجَّب عليه هو مجرد أن يكون قد بدا كذلك بالنسبة للمُتواصِلة. وبالعكس، فقد يصدف أن يكون التفسير الأول، ذو الصِّلة المُثْلَى، مُناسباً وذا صِلة بصورة لا يُمكن أن تكون المتواصلة قد توقّعتها؛ في هذه الحالة لن يكون التفسير متوافقاً مع مبدإ الصِّلة. وفي كل الأحوال، تكون مُهمّة المُخاطَب هي أن يجد تفسيراً مُتوافقاً مع مبدإ الصِّلة، أي تفسيراً يُمكن أن تكون المُتواصِلة قد توقّعت بشكل ظاهر أن يكون ذا صِلة بالصورة المُثْلَى. وبالطبع، فإن هذه المهمة ستغدو سهلة، لكنها لن تتغيّر بصورة جوهرية حين يكون بإمكان المُخاطَب الوُثوق بالمُتواصِلة، ومن ثَمّ، الافتراض بأن التفسير المقصود هو فعلاً أول تفسير ذي صِلة مُثْلَى يخطر في ذهنه.

ما الذي يحصل حين تُستعمَل إشارة مُشفَّرة تشفيراً لا لَبْس فيه؟ هل ما يزال في الإمكان استعمال مِعْيار التوافق مع مبدإ الصِّلة في هذه الحالة؟ الجواب هو نعم. وههنا حكاية سياسية نُوردها على سبيل التوضيح. في عهد (ستالين) كان [170] هناك صديقان في الغرب يتجادلان. أحدهما (بول)، كان قد قرّر الهجرة إلى (روسيا)، التي كان يراها بلدَ العدالة والحرية. وهو سيذهب ويكتب رسالة إلى الآخر، (هنري)، ليُخبره عن الحقيقة الجميلة. أما (هنري)، فقد حاول أن يُقنعه بعدم الذهاب، فهناك، حسب رأيه، اضطهاد وبؤس في (روسيا)، والبضائع غير مُتوافرة، ثم إن رسائل (بول) ستخضع للرقابة في كل الأحوال. وبما أن (بول) لن يُغيّر رأيه، فقد أقنعه (هنري)، في الأقل، بقبول العُرْف أو المُواضعة (Convention) الآتية: إذا كَتَبَ (بول) رسالته بالحبر الأسود، فإن (هنري) سيعلم بأنه صادق في كلامه. وإذا كَتَبَ باستعمال الحبر الأُرجواني، فإن (هنري) سيفهم

بأن (بول) لا يمتلك الحرية لقول الحقيقة. وبعد مرور ستة أشهر على رحيل (بول)، تسلَّم (هنري) الرسالة الآتية المكتوبة بالحبر الأسود: (عزيزي هنري، هذا بلد العدالة والحرية. وإنه الفردوس الذي يتمنّاه العمال. وفي الأسواق تجد كل شيء تحتاجه باستثناء شيء واحد فقط، هو الحبر الأرجواني...).

إن العبرة من الحكاية هي أنه عند استعمال شفرة في التواصل البشري، فإن ما يجعل الافتراض الذي تمّ توصيله ظاهراً هو قَصْدُ المُتواصِلة الظاهر لأَنْ تجعلَه ظاهراً. لا تُوجد طريقة تُمكِّن المُتواصِلة من تقييد نفسها بشفرة أو عُرف (مواضعة) بالقَدْر الذي يجعل من المستحيل عليها أن لا يكون لديها القصد الذي ترمز إليه إشارتها. إن الإشارة المُشفَّرة - حتى وإن كانت خالية من اللَّبْس - ما هي إلا عيِّنة من دليل على مقاصد المُتواصِلة، ويجب استعمالُها بصورة استدلالية وفي سياق. إن الفرضيّة التي تُوحي بها الإشارة يجب - مع ذلك - أن تُخْتَبَر للتحقّق من توافقها مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة، وإذا كانت قاصرة عن تلبية مُتطلَّبات هذا المِعْيار، فحينئذٍ يتوجَّب رفضها.

على العكس مما يبدو للوهلة الأولى، إن مبدأ الصِّلة يجعل فعلاً من المُمكن استعمال استراتيجية (اختبار الأشياء واحداً فواحداً) في الاستيعاب. وهو يسوِّغ انتقاء أول تفسير مُتَاح في المُتناول يتوافق مع مبدإ الصِّلة، إن وُجِد ذلك التفسير، وإلا فلا تفسير على الإطلاق. أي إن نظرية الصِّلة تُفسِّر لنا كيف يُصبح التواصل الإظهاري مُمكناً، وكيف يُحْتَمَل أن يفشل.

وبالطبع، فهناك الكثير من الأسئلة بدون جواب. مثلاً: كيف يتمّ إكمالُ أو مَلْءُ مُخطَّطات الافتراض على وجه التحديد؟ ما الذي يُحدّد بالضَّبط ترتيب سهولة المنال أو المُتاحيَّة بالنسبة للفرضيّات؟ لكن، مع ذلك إن مثل هذه الأسئلة لا تقتصر بشكل خاص على نظرية الصِّلة؛ فهي تَصْدُق على علم النفس الإدراكي ككل. وبما أن نظرية الصِّلة هي -من بين أشياء أُخرى- مُحاولة لدعم وتسويغ نماذج التواصل البشري بعلم النفس بصورة صادقة وأمينة، فإنها لا يُمكن أن تستفيد فحَسْب من الرؤية ونفاذ البصيرة المُتوافرة في علم النفس الإدراكي، لكنها

يجب أيضاً أن تُشاركه في نُقاط ضعفه. لقد حاولنا أن نُبَيِّن أن العلاقة ليست باتجاه واحد، وأن نظرية الصِّلة لديها إسهامات لتقوم بها في علم النفس الإدراكي. والأسئلة الأُخرى غير المُجَابة تتعلّق بدراسة التواصل بالمعنى الحقيقي، والتواصل اللُّغوي بشكل خاص. ما الاختلافات والعلاقات بين ما يتمُ توصيله بشكل صريح، وما يتمّ توصيله بشكل ضمني (غير صريح)؟ كيف تُؤثّر [171] الصيغة اللُّغوية في التفسير أو التأويل؟ كيف يتمّ تحديد التأويلات المجازية؟ كيف يتمّ التعرف على المغزى الكلامي (البِكَلامي)* (illocutionary force)؟ هذه المسائل ستتمّ مُناقشتها في الفصل القادم.

* أي قصد المتكلم بالكلام أو بالقَوْلة التي ينطقها. للتفصيل ينظر كتابنا **نظرية الفعل الكلامي**. [المترجم].

الفصل الرابع

جوانب من التواصل اللُّغوي(*) [172]

ASPECTS OF VERBAL COMMUNICATION

في هذا الفصل، نُريد أن نُوجز بعض المضامين المُستفادة من نظرية الصِّلة في دراسة التواصل اللُّغوي. وما سنعرضه هو مُجرّد خُطوط عامة، فنحن لن نستعرض الأدبيات، بل سنكتفي بمُناقشة بعض القضايا المُختارة، ولن نُسوِّغ دائماً النتائج التي توصّلنا إليها خُطوةً فخُطوة؛ لكن مع ذلك، نأمل أن نُثبت أن نظرية الصِّلة تُقدِّم لنا إطاراً يُمكن أن تُثَار فيه أسئلة خطيرة، وأن تُطَوَّر أجوبة جديدة.

1 - اللُّغة والتواصل:

غالباً ما يُنْظر إلى اللُّغة والتواصل بوصفهما وجهين لعملة واحدة. وبمُوجب هذا الرأي، يكون الوجه الأساسي للُّغة هو كونها تُستعمَل في التواصل، والوجه الأساسي للتواصل هو كونه يتضمّن استعمال لغة أو شفرة. وتُعَدّ العلاقة بين اللُّغة والتواصل مثل العلاقة بين القلب والدورة الدموية، أي، لا يُمكن أن تصف

---

* ترجمتُ كلمة (Verbal) هنا إلى (اللُّغوي) برغم أن المقابل الدقيق هو (اللفظي)؛ ذلك لأن اللُّغة يمكن أن تكون غير لفظية (non-verbal) مثل لغة الإشارة. لكن كلمة (اللفظي) اكتسبت مضامين أخرى مثل السطحية والوقوف عند دلالة اللفظ الحَرْفية المُشفَّرة دون الاستدلالات والتلويحات. يقول ابن قيم الجوزية ''والعارف يقول (ماذا أراد؟)، واللفظي يقول (ماذا قال؟)'' (إعلام الموقعين ج 1 ص 219). وهذا بالطبع ما لا يقصده المُؤلّفان. [المترجم]

أحدهما من دون الرجوع إلى الآخر. لقد حاولنا في الفصل (1) أن نُثبت أن في الإمكان إنجاز التواصل من دون استعمال الشفرة. وفي الفصل (3) بَيَّنّا كيف يتمّ ذلك. وفي هذا القسم نُريد أن نُكمل الطلاق بين اللُّغة والتواصل بأن نُبَيِّن أن اللُّغات - بالمعنى الواسع بدرجة معقولة للكلمة - يُمكن أن تُوجد، بل تُوجد فعلاً، من دون أن تُسْتَعْمَل للتواصل. إن اللُّغات لا غنى عنها ليس للتواصل، وإنما لمُعالَجة المعلُومات، فهذه هي وظيفتها الأساسية. الآن وقد نبذنا الافتراض القائل بوجود علاقة ضَرورية بين اللُّغة والتواصل، يُصبح من الطريف بعد ذلك أن نرى ما الذي يحصل حين يرتبطان فعلاً - كحقيقة مُحتملة بالمُصادفة - كما في حالة التواصل اللُّغوي، على سبيل المِثال.

إن اللُّغة - بالمعنى الأوسع للكلمة - هي مجموعة من الصِّيغ الصحيحة التركيب، أي مجموعة من التركيبات المسموح بها أن تضمّ مفردات مُعجمية، ويُولّدها نَحْوٌ مُعيَّن (قواعد نحوية) grammar. وبمعنى أضيق، فإن اللُّغة هي مجموعة من الصِّيغ الصحيحة التركيب ومفُسّرة (مُؤوَّلة) دلالياً. والصيغة تُفَسَّر دلالياً بوضعها في علاقة تطابُق أو تناظُر مع أشياء أُخرى، مثلاً، مع صِيَغ من لغة أُخرى، أو مع أحوال مُستِعْمل اللُّغة، أو مع أحوال العالَم. واللُّغة بهذا المعنى الأضيق - وهو المعنى الذي سنستعمله في كتابنا - هي نظام تمثيلي محكوم بالقواعد النحوية. [173]

وفي الإمكان، تعريف اللُّغة حتى بصورة أضيق من ذلك بوصفها، مجموعة من الصِّيغ الصحيحة التركيب، مُفسّرة (مُؤوَّلة) دلالياً، ومُستعمَلة لغرض التواصل. وحينئذٍ سيَصْدُق بموجب التعريف ارتباط اللُّغة والتواصل بصورة لا انفصام لها. لكن مع ذلك، سيتوجَّب أن يكون للتعريف نفسه دافعٌ مُسوِّغٌ له. ففي المجالات العلمية، يكون التعريف عادةً ذا دافع مُسوِّغ، حين يجمع معاً صفات أو مُميّزات مُترابطة أو مُتلازمة بصورة مُنتظمة في الطبيعة. إن ما نريد أن نقوله بالضبط هو، أنه ليس هناك ترابط أو تلازُم مُنتظم بين كون الشيء نظاماً تمثيلياً محكوماً بقواعد نحوية وبين كونه مُستعملاً لأغراض التواصل. فهاتان الصفتان أو الميّزتان تُوجدان مُجتمعتين معاً في حالة تصادفية اتفاقية هي لغات البشر الطبيعية، بالضَّبط مثلما

تَصادفَ أو اتفقَ أن خرطوم الفيل يُؤدّي وظيفتَي الشم والإمساك بالأشياء، بالرَّغم من عدم وُجود ما يربط هاتين الوظيفتين في الطبيعة بصورة مُنتظمة.

إن الفعاليات التي تتطلّب بالضَّرورة استعمال اللُّغة (أي، نظام تمثيلي محكوم بقواعد نحوية)، هي ليست فعاليات تواصلية بل إدراكية معرفية. اللُّغة هي أداة أساسية لمُعالجة المعلومات وحفظها في الذاكرة. وبوصفها كذلك، فلا بُدّ من أن وُجودها لا ينحصر في البشر فحَسْب، وإنما يتعدّاهم إلى أنواع مُختلفة ومُتعدّدة من الحيوانات والأجهزة الآلية ذات القُدرة على معالَجة المعلومات. إن أي كائن حي أو جهاز مُزوّد بذاكرة، يجب أن يكون قادراً على تمثيل أو ترميز أحوال العالَم الماضية أو أحواله الماضية هو. وكل كائن حي أو جهاز له القُدرة على الاستدلال، يجب أن يكون لديه نظام تمثيلي تكون صِيَغُهُ الشكلية مُترابطةً بعضها مع بعضها الآخر بعلاقات نحوية ودلالية. ومن الجليّ أن هذه القُدرات ليست محصورة بالبشر.

إن الجدل الكبير الحاصل بخُصوص ما إذا كان البشر هم النوع الوحيد من الكائنات الحية الذي يمتلك لغة، هو جدل مَبْني على سُوء فهم لطبيعة اللُّغة. الخلاف هو في الحقيقة ليس بخُصوص ما إذا كانت الأنواع الأُخرى من غير البشر تمتلك لغات، وإنما بخُصوص ما إذا كانت تمتلك لغات تستعملها كوسائل للتواصل. الآن نودّ أن نُبيِّن أنَّ كون البشر قد طوَّروا لغات يستطيعون استعمالها للتواصل، هي فكرة طريفة، لكنها لا تُخبرنا بأيّ شيء يخصّ الطبيعة الأساسية للُّغة. إن أصالة وإبداع النوع البشري تكمن بالتحديد في كونهم قد وَجَدوا هذا الاستعمال الإضافي الغريب لشيء تمتلكه العديد من أنواع الكائنات الحية الأُخرى أيضاً، كما أن أصالة وإبداع الفِيَلة تكمن في كونها قد وجدت أن بإمكانها استعمال أُنُوفِها لغَرَض إضافي غريب هو التقاط الأشياء. وفي كلتا الحالتين، تكون النتيجة هي أن شيئاً موجوداً بشكل عام في الأنواع الأُخرى، قد تعرَّض إلى عمليتَيْ تكييف وتطوير غير عاديتين بسبب الاستعمالات الجديدة التي استُعْمِلَ فيها. لكن الغرابة في الاستنتاج، بالنسبة للبشر، بأن الغَرَض الأساسي للُّغة هو التواصل، لا تَقِلُّ عن الغرابة في الاستنتاج، بالنسبة للفِيَلة، بأن الغَرَض [174] الأساسي للأنوف هو التقاط الأشياء.

إن اللُّغة ليست وسيلة ضرورية لازمة للتواصل، فالتواصل غير المُشَفَّر موجود. ولا هي بالضرورة وسيلة للتواصل، فهناك لغات لا تُسْتَعْمَل لغَرَض التواصل. لكن مع ذلك، فإن اللُّغة هي بالفعل صفة مُميّزة ضَرورية للأجهزة المُتواصِلة. فالجهازان القادران على التواصل فيما بينهما لا بُدَّ من أن يكونا أيضاً قادرَيْن على الترميز أو التمثيل الداخلي للمعلومات المنقولة بالتواصل، ومن ثَمّ لا بُدَّ من أن تكون لديهما لغة داخلية. وفي حالة التواصل الإظهاري - الاستدلالي، يجب أن تكون هذه اللُّغة الداخلية غنية بالقدر الذي يُمكِّنها من تمثيل أو ترميز مقاصد الأحياء أو الأجهزة الأُخرى، والأخذ بعين الاعتبار القيام بعمليات استدلالية مُعقَّدة.

في الحقيقة، لكي يكون التواصل الإظهاري مُمكناً، يجب أن تكون لدى الأجهزة المُتواصلة لغةٌ داخلية أغنى، وقدراتٌ استدلالية أقوى، مما يتطلّبه التواصل المُشفَّر بصورة عامة. النَحْل لا يحتاج إلى أن ينْسِب مقاصد بعضه إلى بعضه الآخر، ولا أن ينهمك في الاستدلال لكي يتواصل بعضه مع بعضه الآخر بواسطة شفرته المَبْنية على أساس الرقص، بل كلُّ ما يحتاجه هو لغة داخلية قادرة على تمثيل أو ترميز الاتجاهات والمسافات في الفضاء. إن الأحياء أو الأجهزة غير المُعقّدة إدراكياً، تستطيع أن تمارس التواصل المُشفَّر، في حين لا يستطيع أن يُمارس التواصل الإظهاري إلا الأحياء أو الأجهزة المُعقّدة إدراكياً. إن من المعقول القول، إن التواصل الإظهاري الاستدلالي موجود ضمن - ورُبّما بين - العديد من الأنواع الحيوانية المُختلفة، مثلاً ضمن الأنواع الحيوانية التي تُمارس السلوك التهديدي، وتستطيع التمييز بين التهديد والهجوم، ربما بين الكلب والإنسان حين يتعرّف الكلب على مقاصد صاحبه.

من الواضح أن البشر يمتلكون لغة داخلية على قَدْر من الغنى والثراء يكفي لمُمارسة التواصل الإظهاري الاستدلالي. وهم يمتلكون أيضاً لغات خارجية مثل السواحلية أو الإنكليزية التي تُستعمَل بالطبع لغَرَض التواصل. قد يبدو إذن أن بإمكان البشر أن يتواصلوا بطريقتين مُتغايرتين، إما بالإظهار والاستدلال، وإما بالتشفير وفكّ التشفير. لقد اقترحنا رأياً مُختلفاً سنُطوّره بالتفصيل في الفصل

الحالي، وهو أن التواصل البشري القصدي، لا يُمكن أن يكون على الإطلاق مُجرّد قضية تشفير وفكّ التشفير. الحقيقة هي أن اللغات البشرية الخارجية لا تُشفِّر ذلك النوع من المعلومات التي يهتم البشر في توصيلها. إن التمثيلات الدلالية المُشفَّرة لغوياً، هي تراكيب ذهنية مُجرَّدة يجب إغناؤها أو إثراؤها استدلالياً قبل أن يتسنَّى اعتبارها أنها تُمثِّل أيَّ شيء يسترعي الاهتمام.

وعلى الرغم من أن التحليل اللُّغوي للقَوْلة يُقَصِّر عن تحديد تفسيرها أو تأويلها بشكل كافٍ، فإن أكثر أَوْجُه التواصل اللُّغوي لَفْتاً للنظر، هو أنه يستطيع أن يُحقِّق درجة من الدقّة والتعقيد قلَّما تتحقّق في التواصل غير اللُّغوي. فحين تستنشق (ميري) الهواء بصورة إظهارية لتُوجِّه انتباه (بيتر) على روائح البحر، لا يوجد حدّ لعدد الطرائق التي يُمكنه أن يُمثِّل بها سُلوكها لنفسه، فقد تكون هناك غَمامة سديمية كاملة من التأويلات البديلة، كلها مُتشابهة جداً في الفحوى [175] ومُتقاربة في درجة الصِّلة. كلُّ التواصل غير اللُّغوي هو - بدرجات مُتفاوتة - تواصلٌ ضعيف بالمعنى الذي تقدَّم تحديده في الفصل (1)، أي لا يُمكن للمرء أبداً أن يَعرِف، على وجه التحديد، أيَّ افتراض كان في ذهن المُتواصِلة بالفعل من بين المجموعة المُتنوّعة من الافتراضات التي أظهرتها المُتواصِلة. إن في الإمكان القيام بتحديدٍ عام لمجموعة الافتراضات التي قد تمَّ توصيلها، لكن ليس في الإمكان تعداد أو سَرْد أفراد تلك المجموعة.

أما فيما يخص التواصل اللُّغوي، فالحال مُختلفة تماماً. فأولاً: يتمّ تحديد الوصف اللُّغوي للقَوْلة بواسطة قواعد النحو، وهذا الوصف لا يتفاوت بتفاوت اهتمامات المُستمعين أو وجهات نظرهم. وثانياً: يُنتج لنا هذا الوصف مدىً أو سلسلةً من التمثيلات الدلالية، تمثيل واحد لكل معنى من معاني الجُملة المنطوقة. وكل تمثيل دلالي هو مُخطَّط يجب إكماله ودمجه بمُخطَّط افتراض الذي يجب إكماله ودمجه بافتراض يخصُّ قَصْدَ المُتكلِّمة الإخباري، ويمكن أن يكون من التعقيد بالقَدْر الذي يُهمّ المُتكلِّمة أن تجعله كذلك. وفضلاً عن ذلك، فإن كل معنى من معاني المُخطَّط عموماً يختلف عن كل المعاني الأُخرى تماماً، ويُمكن إكماله بصُوَر مختلفة تماماً. إن البدائل المُختلفة لتأويلات المُنَبِّه الإظهاري

غير المشفَّر، التنشُّق بإعجاب، مثلاً، تميل إلى أن تُكوِّن مدى أو سِلْسِلة مُتَّصِلة من الأشكال المُختلفة لشيء واحد. وعلى العكس من ذلك، فإن التفسيرات أو التأويلات المُختلفة المُمكنة لقَوْلةٍ ما، تميل إلى أن تكون مُختلفة جذرياً بعضها عن بعضها الآخر، بحيث إننا حين نختار أحدها، فإن التفسيرات الأُخرى سيتمّ مَحْوُها أو حَذْفُها تلقائياً.

تأمَّلْ القَوْلة (1) على سبيل المثال:

1. إنه نَغِل (ابن زنى).

لنفرِضْ، على أساس التحليل اللُّغوي لـ (1) وتعيين الإحالات المُتاحة سياقياً، أن المُتكلِّمة قد تكون تُؤكّد أيّاً من (2أ - د).

2. (أ) إن (بيتر) رجل كريه.
(ب) إن (بوب) رجل كريه.
(ج) إن (بيتر) ابن غير شرعي.
(د) إن (بوب) ابن غير شرعي.

سيكون من غير الاعتيادي تماماً، أن تكون هذه التأويلات المُتنوّعة المُمكنة إشارياً ولغوياً، أن تكون مُتوافقة بدرجة مُتساوية مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة. ولأنَّ كلَّ واحدٍ من التأويلات البديلة مُنْفَصِلٌ ومُمكن تمييزه بصورة واضحة عن التأويلات الأُخرى، فإن بإمكان المُستمع عادةً أن يعرف، على وجه التأكيد، أيَّ واحد منها هو الذي لا بُدَّ من أن تكون المُتكلِّمة قد قصدته. إن التواصل اللُّغوي هو أقوى أشكال التواصل المُمكنة، فهو يُقدِّم لنا عنصراً من عناصر الوضوح، في حين أن التواصل غير اللُّغوي لا يُمكن أن يكون أكثر من تواصل ضمني غير صريح. ومن بين الافتراضات التي تُوصلها القَوْلة، في الإمكان في الأقل، تعداد وسرد تلك التي تمّ توصيلها بصورة واضحة أو صريحة.

[176] إذن، فنحن نعدُّ التواصل اللُّغوي مُتضمِّناً نَمطَين من عملية التواصل، نمطاً

مبنياً على أساس التشفير وفكّ التشفير، والنَّمط الآخر مَبْني على الإظهار والاستدلال. إن عملية التواصل المُشفَّر ليست مُستقلّة بذاتها، فهي تابعة للعملية الاستدلالية. أما العملية الاستدلالية فهي مُستقلّة بذاتها، إذ إنها تعمل بصورة أساسية بنفس الطريقة سواء تمّ الجمع بينها وبين التواصل المُشفَّر أم لم يتمّ (وإنْ كان الأداء ضعيفاً بصورة عامة في غياب التواصل المُشفَّر). إن التواصل المُشفَّر هو بالطبع تواصل لغوي، فالإشارات الصوتية (أو الكتابية) تُستعمَل لتوصيل التمثيلات الدلالية. والتمثيلات الدلالية التي تُسرد بواسطة فَكّ الشفرة لا تُفيدنا إلا بوصفها مصدراً للفرضيّات والدلائل للنوع الثاني من عملية التواصل، أي النوع الاستدلالي. والتواصل الاستدلالي لا يتضمّن تطبيق قواعد فكّ التشفير الخاصة بغَرَض مُعيَّن، وإنما قواعد الاستدلال ذات الغَرَض العام، والتي تنطبق على أية معلومات مُمثَّلة تصوُّرياً.

وبالمُناسَبة، فإنَّ لهذا الرأي في التواصل اللُّغوي مضامين بخصوص أصل اللغات البشرية. إن كون التمثيلات الدلالية لتعبيرات اللُّغة الطبيعية ما هي إلا أدوات للتواصل الاستدلالي، يوحي بأن التواصل الاستدلالي وُجِدَ قبل أن تتطوّر اللُّغات الخارجية، أي إنه ليس للُّغات البشر الخارجية قيمة تَكَيُّفية إلا بالنسبة لنوع من الأحياء مُنغمس بعُمق في التواصل الاستدلالي مُسبقاً. هل تذكرون المُقارَنة القديمة بين اللُّغة والنقود، أي كون الكلمات والعملات النَّقدية مُتشابهة في أن كِلتيها تستمدّ قيمتها من العُرْف أو المُواضعة؟ نحن نُريد أن ندفع بالمُقارنة في اتجاه مُختلف. إن النُّقودَ شيءٌ أساسي بالنسبة للاقتصاد المالي الحديث بالضَّبط، مثلما أن اللُّغة شيء أساسي بالنسبة للتواصل اللُّغوي. غير أن النِّظام المالي لا يُمكن أن يظهر إلا في نظام اقتصادي موجود مُسبقاً، ولا يكون له معنى إلا بوصفه جُزءاً من نظامٍ كهذا. وبالطريقة نفسها، فإن لغة البشر الطبيعية لا يُمكن أن تظهر إلا في نظام تواصل استدلالي موجود مُسبقاً، ولا يكون لها معنى إلا بوصفها جُزءاً من نظامٍ كهذا. التواصل اللُّغوي هو تعزيز بشري على وجه الخُصوص للتواصل الإظهاري الاستدلالي.

2 - التواصل اللُّغوي والتصريحات والتلويحات:

إن القَوْلة هي تعديل أو تغيير محسوس للبيئة المادية. وبوصفها كذلك، فهي تُظهِر العديد من الافتراضات المُتنوّعة. افرضْ مثلاً أن (ميري) تنطق بالصوت المُركَّب المُمثَّل برموز صوتية في (3).

3. [سَيُصْبِحُو بارِدَنْ]

إن هذا سيجعل من الظاهر لـ (بيتر) مجموعة من الافتراضات (ف) التي قد تشمل - مع العديد من الافتراضات الأُخرى - الافتراضات (4 أ - هـ).

4. (أ) لقد أصدر شخصٌ ما، صوتاً.

(ب) هناك شخصٌ ما في البيت.

[177] (ج) أن (ميري) في البيت.

(د) لقد تكلّمت (ميري).

(هـ) أن حَنْجرة (ميري) مُلتهبة*.

وإذا كان بعض (4 أ - هـ) ذا صِلة بالنسبة لـ (بيتر)، فحينئذٍ قد يكون سُلوك (ميري) ذا صِلة لمُجرّد إظهاره هذه الافتراضات لـ (بيتر). وفي تلك الحالة، لا يكون للميّزات اللُّغوية ولا سيَّما الدلالية، للجملة المنطوقة أيُّ وظيفة أو إسهام في الصِّلة، إذ كان في الإمكان أن يكون تنظيف الحَنْجرة بالتنحنُح ذا صِلة بالنسبة لـ(بيتر) بالطريقة نفسها بالضَّبط، بل بالأحرى إن ذلك سيكون أكثر صِلةً بما أنه

* إن هذه الافتراضات التي يتحدّث عنها المُؤلِّفان كانت معروفة عند المنطقيين والأُصوليين المسلمين، إذ تحدّثوا عن الدلالة الوضعية والدلالة الطبيعية والدلالة العقلية، فمثال الأولى دلالة الألفاظ على معانيها الوضعية، ومثال الثانية دلالة (إح إح) على ألم بالصدر، ومثال الثالثة دلالة المُتكلّم من وراء الجدار على وجوده وعلى حياته... إلخ؛ لتفصيل ذلك يُنظر كتابنا **نظرية التلويح الحواري**. [المترجم].

كان سيُحقّق نفس التأثيرات من دون الحاجة إلى مُعالجة لغوية على الإطلاق.

إنَّ مجموعة الافتراضات (ف) التي أظهرها سُلوك (ميري) تشمل أيضاً (5).

5. لقد نطقت (ميري) جملة ''سيُصبح بارداً'' ''It will get cold''.

وفي الظروف المُواتية يتمّ بناء الافتراض من النوع أو الشكل الوارد في (5) بصورة تلقائية. وحتى في الظروف السمعية الرديئة، يتمّ تحليل المُنَبّه الصوتي في لغة المُستمع القومية تلقائياً بوصفه أمارة لتركيب لغوي خاص، أي إن [سيصبحو باردن] تُحَلَّل على أنها ''سيصبحُ بارداً''. وهذه المعلومة قد يتمّ إبعادها على مُستوى دون الانتباه، لكن طالما يتمّ الوفاء بمُتطلّبات الحدّ الأدنى من معايير الوُضوح والبُروز السمعي، فإن الإشارة الصوتية ستُحَلَّل تلقائياً وسيُحَدَّد لها تمثيل دلالي (أو عِدّة تمثيلات دلالية كما في حالة اللَّبْس أو الاشتراك) ومن ثَمّ، فإنها ستُظهِر افتراضاً من النوع أو الشكل الوارد في (5).

وبتعبير آخر، فإن المُنَبّه اللُّغوي يُولِّد عملية فكّ تشفير تلقائية. فبالضَّبط كما أننا لا نملك الخيار في أن نرى الأشياء من حولنا بالأسود والأبيض بدلاً من رؤيتها بالألوان، وكما أننا لا نملك الخيار في أن لا نسمع إطلاق العيار الناري بالقُرب منّا، فكذلك ليس لنا خيار في أن نسمع كلاماً منطوقاً في لغة نعرفها بوصفه مُجرّد سيل أو تيار من الأصوات غير المُحلَّلة. فنحن نستعيد تمثيل القَوْلة الدلالي تلقائياً حتى إنْ كُنَّا قد سمعناها عَرَضاً وعلمنا أنها لم تُوجَّه إلينا، أو حتى وإن لم نَكُنْ واعين لسماعنا إياها أبداً (كما يظهر من البَيِّنات أو الأدلّة المُستقاة من تجارب التكرار التتبُّعي للمسموع باستعمال الأُذنين* (binaural shadowing)[(1)]. إن نظام فَكّ الشفرة اللُّغوي يمتلك كل مُميّزات أنظمة الإدراك الحسي الانعكاسية التلقائية مثل السمع والبصر. وبلغة (فودر 1983) - الذي يتوسّع في هذه النُّقطة

* هذا النوع من التجارب يستعمله علماء النفس الإدراكيون، ويتضمّن الطَّلب من عيِّنة البحث أن يُكرِّر باستمرار ما يسمعه من إحدى سمّاعتَي الأذن، وهو في الوقت نفسه يسمع من السماعة الأخرى نصاً مُغايراً في المضمون وفي نوعية الصوت. [المترجم].

(1) انظر (مارسلن - ولسون 1973) و (فودر 1983 ص61-64).

بالتفصيل - أنه نظام مُدْخَلاتٍ وليس نظام مُعالَجة مركزي، وهذا أحد الأسباب التي تُعلّل كَوْنه قابلاً للدرس أو البحث نسبياً. وهذا بدوره يُوحي بأنه إذا تمّ تعريف الاستيعاب بأنه عملية تشخيص قَصْد المُتكلِّمة الإخباري، فحينئذٍ لا يكون فكّ التشفير اللُّغوي جُزءاً من عملية الاستيعاب بقَدْر ما يكون شيئاً سابقاً لعملية الفهم الحقيقية، شيئاً يقتصر عمله على مُجرّد تزويد الجزء الرئيس لعملية الاستيعاب بالمُدْخَلات.

التواصل اللُّغوي لا يتمّ إنجازُه مطلقاً بمُجرّد الفكّ التلقائي لشفرة الإشارات اللُّغوية فحَسْب. فإنَّ مثلَ هذا الفكّ للتشفير يَحْدُث حتى حين يكون من الظاهر أن [178] ليس هناك أية محاولة للتواصل. مثلاً، حين نسمع بصورة عَرَضية، مُمثّلاً يقوم بتمارين الصوت والإلقاء. وهو يَحْدُث أيضاً حين تُسْتَعمَل القَوْلةُ لتوصيل معلومات لا علاقة لها بمُحتواها الدلالي، كما هو الحال في المُحاورة الآتية.

6. (أ) هل نجح علاج التهتهة الخاص بك؟

(ب) قَبْر حرب بمكان قَفْر وليس قُرب قَبْر حرب قَبْر*.

(أ) رائع!

(ب) نعم، لـ - لـ - لكن هـ - هـ هذا ليس شـ - شـ شيئاً أريد قـ - قـ - قوله كـ - كـ - كثيراً.

إن جواب (ب) الأول يُنبئ أن العلاج كان ناجحاً، ليس عن طريق قول ذلك، وإنما عن طريق تقديم البيِّنة أو الدليل على ذلك. إن هذه ليست حالة تواصل لغوي بالمعنى الصحيح للكلمة، وهي تقع خارج نطاق الفعليات. التواصل اللُّغوي الحقيقي يبدأ حين تختار المتكلِّمة قَوْلةً مثل جواب (ب) الثاني بصورة ظاهرة من أجل صفاتها الدلالية.

* هذه ترجمة وظيفية. فالموجود في النص الأصلي هو جملة صعبة التلفُّظ tongue-twister باللُّغة الإنكليزية وهي Peter Piper picked a peck of pickled pepper. فاخترتُ ما يُقابلها في العربية وظيفياً. وهذا النوع من الجُمَل يُطلَب من اللافظ أن يقوله بسرعة ويُكرّره من دون خطإٍ في التلفظ. [المترجم].

وبتعبير آخر، فإن التواصل اللُّغوي الحقيقي يبدأ حين نُدرك بأن المُتكلِّمة لا تتكلّم فحَسْب، ولا حتى تتواصل عن طريق التكلُّم فحَسْب، وإنما تقول شيئاً ما لشخصٍ ما. إن أغلبية القَوْلات تفعل ذلك بالطبع، ولكي يكون وصفُ التواصل اللُّغوي وافياً بالغَرَض، يتوجَّب عليه أن يُعلِّل ذلك ويُفسّره. ومن طرائق تعليل ذلك، أن نفترض أن البشر يتعلّمون، أو أنهم بالفِطرة مُزوَّدون بقواعد فعلياتية لهذا الغَرَض تقريباً، تُفيد بأن القَوْلات ينبغي أن تُستَعمَل للتواصل بفضل صفاتها الدلالية فقط[2] غير أن هذا يترك استثناءات مثل (6) من دون تفسير.

إن مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة يُزوِّدنا بتفسير أبسط. فبمُوجب نظرية الصِّلة، فإن التفسير أو التأويل الصحيح للمُنَبِّه الإظهاري هو أول تفسير مُتَاح يتوافق مع مبدإ الصِّلة. وهذا سيكون، بالنسبة لأغلب القَوْلات، تفسيراً مَبْنياً على أساس الصِّفات أو المُمَيِّزات الدلالية، فالمُمَيِّزات الأُخرى للقَوْلة، عُموماً، لا تكون على قَدْرٍ كافٍ من الصِّلة لتُنتج تفسيراً مُتوافقاً مع مبدإ الصِّلة. أما في الحالات الشاذة مثل (6)، فإنَّ المُميّزات الدلالية للقَوْلة لا تُنتج تفسيراً مُلائماً في حين أن المُميّزات الأُخرى (في هذه الحالة المُميّزات الصوتية) تفعل ذلك. وهكذا يُفسِّر مبدأ الصِّلة كلتا الحالتين، الحالات الاعتيادية لتفسير القَوْلة على أساس دلالي، والحالات الاستثنائية الحاصلة من حين لآخر.

افرضْ أن سُلوك (ميري) هو حالة اعتيادية من حالات التواصل اللُّغوي - أي أنه يُظهِر الافتراض (7).

7. لقد قالت (ميري) لـ (بيتر)، ''سيُصبح بارداً''.

بما أن قول شيءٍ ما، لشخص ما، هو حالة من حالات التواصل الإظهاري، فإن مجموعة الافتراضات (ف) التي أظهرتها قَوْلةُ (ميري) تشمل (8).

---

(2) فعلى سبيل المثال، يفترض (باخ وهارنِش 1979 ص7) ويُسلِّمان بوجود ''افتراض لغوي'' و''افتراض تواصلي'' يكون لهما التأثير المطلوب.

[179] **8**. هناك مجموعة من الافتراضات (**قص**) التي تريد (ميري) أن تجعلها ظاهرة لـ (بيتر) بقولها له، ''سيُصبح بارداً''.

الآن، يُمكن وصف مُهمّة المُتكلِّمة بطريقتين. الأولى هي أن نقول إن المُستمع يجب أن يجد في (**ف**) افتراضاً ظاهراً بصورة مُتبادلة من النوع أو الشكل الموجود في (9).

9. إن المُتكلِّمة تقصد أن تجعل (**قص**) ظاهراً.

لكن افرضْ أن المُتكلِّمة لا تُحقِّق قصدها التواصلي فحَسْب، وإنما قصدها الإخباري أيضاً - كالذي يحصل حين يفهمها المُستمع ويثق بها بالقَدْر الكافي في آنٍ واحد. حينئذٍ ستكون (**قص**)، أيْ مجموعة الافتراضات التي أوصلتها القَوْلة، شعبةً أو مجموعةً فرعيةً من (**ف**)، أي مجموعة الافتراضات التي أظهرتها القَوْلة. عند ذلك، يمكن وصف مُهمّة المُستمع بطريقة أُخرى وهي، أن على المُستمع أن يُحدِّد الافتراضات من مجموعة (**ف**) التي ستكون أيضاً أعضاء أو عناصر في مجموعة (**قص**) في حالة كون المُتكلِّمة جديرة بالثقة، أيْ، عليه أن يُحدِّد مِنْ بين الافتراضات التي أظهرتها قَوْلتها، أيةَ افتراضات يَظهَر تبادلياً أن المُتكلِّمة قد قصدتْ إظهارها.

في الأحوال الأُنْمُوذجية يمكن أن تتضمَّن المجموعة (**قص**) افتراضات مثل (10. أ - هـ)

10. (أ) إن قَوْلة (ميري) ذات صِلة مُثْلَى لـ (بيتر).

(ب) لقد قالت (ميري) إن العَشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل.

(ج) إن (ميري) تعتقد أن العَشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل.

(د) إن العَشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل.

(هـ) إن (ميري) تُريد من (بيتر) المجيء وتناول العَشاء في الحال.

إن هدف الفعليات هو أن تُوضح لنا كيف يُمكن إنجاز مهمة المُستمع التي تَقَدَّمُ وصفُها، أيْ، كيف يستطيع أن يُشخِّص مجموعة (قص)، (10) مثلاً، باستعمال مُقدِّمتين منطقيتين هما وصف لسُلوك المُتكلِّمة، كما في (7) مثلاً، فضلاً عن المعلومات السِّياقية.

مُهمّة المُستمع تتضمَّن مجموعة مُتنوّعة من المُهمّات الفرعية. أُولاها هي تخصيص أو تعيين صيغة قَضَوية فريدة للقَوْلة. وهذا يتضمّن إزالة اللَّبْس أو الاشتراك من الجُملة المنطوقة، أيْ، انتقاء تمثيل واحد فقط من التمثيلات التي تُخصِّصها قواعد النحو لتلك الجُملة. في هذه الحالة، يجب انتقاء معنى واحد فقط من معاني كلمة ''بارد'' (هل الذي يُعاني البرد، أم الذي يُولّد أو يُسبّب البرد). غير أن استعادة صيغة قَضَوية فريدة يتضمّن ما هو أكثر من إزالة اللَّبْس والاشتراك. إذ يجب تعيين مُحال عليه لكل واحدة من تعبيرات الإحالة (مثلاً ضمير الغائب الذي يُشير إليه الفعلُ ''يُصبح'' في مثالنا)*. ويجب القيام بتحديد أكثر دقّةً للدلالة التي تُسهم بها ألفاظ غامضة مثل حرف الاستقبال (السين)* (مثلاً عن طريق إضافة ''في القريب العاجل'' في مثالنا)، وبتعبير آخر، يجب انتقاءُ تمثيل دلالي وإكماله وإغناؤه بطرائق مُتنوّعة ليُنتج لنا الصيغة القَضَوية التي تُعبّر عنها القَوْلة. وهذه المُهمّة مُهمّة استدلالية - وهذا القَدْر لا يختلف فيه أحد، لكن لا يُوجد في أدبيات علم (الفعليات) سوى النَّزْر اليسير لتوضيح كيفية تحقيق هذه المُهمّة - باستثناء التعليق القائل إن قواعد (غرايس) والمعرفة المُتبادلة قد تُفيد[3]. وفضلاً عن ذلك، فإنه غالباً ما يُساء تقدير حجم التعقيد أو التعقُّد [180] complexity، إذ يُنظَر إليها بوصفها مُجرّد قضية اختيار معنى واحد وإحالة واحدة من مجموعة محدودة من البدائل، وعادةً يتمّ تجاهل الحقيقة التي تُفيد وُجوب إغناء الصِّيغ المنطقية وإثرائها في أحوال كثيرة، ولا يُقَدَّم أيّ توضيح لكيفية إنجاز مثل هذا الإغناء أو الإثراء.

---

* يُقابل ذلك في النص الإنكليزي الضمير الظاهر ''It''، وفعل الاستقبال ''will''. [المترجم].

(3) انظر مثلاً (باخ وهارنِش 1979 ص 20-23).

افرضْ أن (بيتر) قد قرّر بأن ضمير الغائب يُشير إلى العَشاء، وأن حرف الاستقبال (السين) يُشير إلى المُستقبل القريب، وأن كلمة ''بارد'' تعني: ''الذي يُسبّب البرد''. وبكلمة أُخرى، أنه قد قرّر أن الصِّيغة القَضَوية التي تُعبِّر عنها قَوْلة (ميري) هي (10. د)

10. (د) إن العَشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل.

إن القَوْلة تقوم بما هو أكثر من التعبير عن صيغة قَضَوية صريحة، فهي تقوم بالتعبير عن هذه الصيغة (القَضَوية) بصيغة فعل (mood) مُعيَّنة مُحدَّدة لغوياً. فعلى سبيل المِثال، إذا كانت قَوْلة (ميري) (3) منطوقة بتنغيم هابط، فإنها ستكون بصيغة إخبارية، أيْ، هي ستكون حالة من حالات ''القول إنَّ. .''. وإذا كانت منطوقة بتنغيم صاعد، فإنها ستكون بصيغة استفهامية، أي، هي ستكون حالة من حالات ''السؤال فيما إذا. . .''. إن صيغة الفعل مُشفّرة لغوياً، لكن، بالضبط، كما تُقَصِّر الصيغة المنطقية للقَوْلة عن تحديد الصيغة القَضَوية المُعبَّر عنها، كذلك فإن صيغة الفعل في القَوْلة تُقَصِّر عن تحديد التوجُّه القَضَوي propositional attitude المُعبَّر عنه. إن من مُهمّات المُستمع الفرعية، وهذه أيضاً مُهمّة استدلالية، هي تشخيص هذا التوجّه القَضَوي وتمييزه.

وبعد أن يكون المُستمع قد شخَّص الصيغة القَضَوية للقَوْلة وصيغة الفعل المُعبَّر عنها، يكون في وضع أو موقع يُؤهّله لتشخيص عنصر آخر من عناصر **(قص)** (أيْ، فيما عدا افتراض الصِّلة أو المُناسَبة نفسه) وهو، الافتراض أن المُتكلِّمة قد عبّرت عن هذه الصيغة القَضَوية بالذات، بصيغة الفعل هذه بالذات. فعلى سبيل المِثال، افرضْ أن قَوْلة (ميري) هي بصيغة إخبارية، حينئذٍ يكون من الظاهر بصورة مُتبادلة أن (ميري) قصدت أن تكون (10. ب) ظاهرة لـ (بيتر)، أي بتعبير آخر، يكون من المُمكن الاستدلال أن (10. ب) هي عنصر من عناصر **(قص)**.

10. (ب) لقد قالت (ميري) إن العشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل.

لكن مع ذلك، بإمكان المُستمع أن يستعيد (10. ب)، ومع هذا يبقى

جاهلاً بالتوجُّه القَضَوي الذي قَصَدَتْ (ميري) توصيله. وبدون هذا لن يكون بمقدوره أن يُقرّر ما الذي قصدتْ توصيله فيما عدا (10. ب) نفسها. وبخاصة حتى وإن كانت (ميري) قد قالت إن العشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل، فهذا لا يعني بالضرورة أنها تُؤكّد جازمةً أن العشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل. فالتأكيد بأن (ق) يتضمّن الإبلاغ أن المرء يعتقد بأن (ق)، لكن بالمعنى الضعيف لـ ''القول إنَّ. .'' وهو مُطابق أو مُوازٍ للصيغة الإخبارية، بإمكان المرء أن يقول بأن (ق) من دون الإبلاغ أنه يعتقد بأن (ق). فعلى سبيل المِثال، حين قالت (ميري) إن العشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل، فإنها قد تكون تتكلّم بصورة مجازية أو بتهكُّم، وفي تلك الحالة لن تكون مُبَلِّغةً أنها تعتقد بأن العشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل.

[181] وفضلاً عن ذلك، فإن ''التأكيد أن (ق)'' يتضمّن أكثر من مُجرّد الإبلاغ أن المرء يعتقد بأن (ق). ولهذا فقد تقوم (ميري) بالإبلاغ بأنها تعتقد أن العشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل، من دون أن تؤكّد ذلك في الحقيقة. افرضْ أن (10. جـ) هي أحد عناصر (**قص**).

10. (جـ) أن (ميري) تعتقد بأن العشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل.

إن المُتكلِّمة التي تبلِّغنا أنها تعتقد بأن (ق) لا تُبلِغ بصورة تلقائية أن (ق). ففي سبيل المِثال، افرضْ أن من الظاهر بصورة مُتبادلة أن (بيتر) يعتقد بأن العشاء سيبقى ساخناً للمُدّة التي يستغرقها إنهاء العمل الذي يقوم به، وأنه ليس لديه ما يدعوه للوثوق برأي (ميري) هنا، أكثر من الوثوق برأيه هو. حينئذٍ، لا يُمكن أن تكون قد قَصَدَتْ من قَوْلتها أنْ تُحقِّق الصِّلة عن طريق الإظهار لـ (بيتر) أن العشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل، بل فقط عن طريق الإظهار أنها تعتقد أنه سيُصبح كذلك.

سنُناقش مسائل التأويل المجازي والمغزى الكلامي illocutionary force في القسمين (6) و(7). لنفرضْ مُؤقتاً أن (بيتر) قد قرّر أن (ميري) قَصَدَتْ أن تُبلِّغ أنها تعتقد أن العشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل، وكذلك أن العشاء

سيُصبح بارداً في القريب العاجل. أيْ، بتعبير آخر، لنفرضْ أن من الظاهر بصورة مُتبادلة أن (ميري) أرادت من (بيتر) أن يستدلّ من (10. ج) على (10. د).

10. (د) أن العشاء سيُصبح بارداً في القريب العاجل.

سنُسمّي القَوْلة التي تَفِي بهذا الشرط، أي التي تُعبِّر عن صيغتها القَضَوية، (تأكيداً أو إخباراً اعتيادياً) (ordinary assertion).

افرضْ الآن أن في الإمكان الاستدلال على (10. هـ) من (10. د) مُضافاً لها المعلومات الظاهرة بصورة مُتبادلة،

10. (هـ) إن (ميري) تريد من (بيتر) المجيء وتناول العشاء في الحال.

افرضْ، فضلاً عن ذلك، أن من الظاهر أن اللُّزوم السِّياقي (10. هـ) هو الذي يجعل القَوْلة بأكملها ذات صِلة بالقَدْر الذي يجعلها جديرة بوقت (بيتر) الذي يستغرقه في مُعالجتها. عند ذلك يمكن الاستدلال على أن (10. هـ) هي أحد عناصر (قص)، وأن قَوْلة (ميري) تُعبِّر عن (10. هـ).

لكن هناك اختلاف لافت للنَّظر بين الطريقة التي يتمّ بها تشخيص (10. ب - د) من ناحية، وتشخيص (10. هـ) من ناحية أُخرى. فالافتراضات (10. ب - د) تتضمّن كأجزاء فرعية، إحدى الصِّيغ المنطقية المُشفَّرة بالقَوْلة. وهذه يتمّ بناؤها بصورة استدلالية باستعمال المعلومات السِّياقية لإكمال الصيغة المنطقية وإغنائها لتصبح صيغة قَضَوية يتمّ، بعد ذلك، إدخالها بصورة اختيارية لتصبح جُزءاً لا يتجزّأ من (مُخطَّط افتراض) يُعبِّر، عادةً، عن توجُّه بشأن تلك الصِّيغة. لنُسَمِّ عملية بناء الافتراض هذه تطويراً لصيغة منطقية *development* of a logical form. أما (10. هـ) فهي، على العكس، ليست تطويراً لإحدى الصِّيغ المنطقية المُشفَّرة بالقَوْلة، وإنما هي مبنية على أساس المعلومات السِّياقية، وبخاصة عن طريق تطوير مُخطَّطات افتراض مُستعادة من الذاكرة الموسوعية. فعلى سبيل المِثال، قد تحتوي ذاكرة (بيتر) الموسوعية سيناريواً كاملاً عن ''العشاء في البيت'' يتضمّن مُخطَّط الافتراض (11). [182]

11. إن (ميري) تُريد من (بيتر) المجيء وتناول العشاء في وقتٍ ما، (وق).

[(وق) =الوقت الذي ما زال العشاء به ساخناً].

نحن نرى الفرق بين (10. ب - د) من جهة و(10. هـ) من جِهة أُخرى على أنه فَرْق بين التواصل الصريح explicit والتواصل الضمني (غير الصريح) implicit. والآن نُقدِّم تعريفاً،

12. الصراحة *Explicitness*[أ] .

يكون الافتراض الذي تُعبِّر عنه القَوْلة (قو) صريحاً إذا وفقط إذا كان تطويراً لصيغة منطقية مُشفَّرة بالقَوْلة (قو).

سنُسمّي الافتراض المعبَّر عنه بصورة صريحة تصريحاً *explicature**، وذلك على غرار ''التلويح *implicature*''. وكل افتراض مُعبَّر عنه ولكن ليس بصورة صريحة، فيُعَدّ مُعبَّراً عنه بصورة ضمنية (غير صريحة)، أي إنه تلويح. وبمُوجب هذا التعريف، فإن المُنَبِّهات الإظهارية التي لا تُشفِّر صِيَغاً منطقية، لن يكون لها بالطبع إلا تلويحات.

وهذا المفهوم التصنيفي للتصريح يتلاءم بصورة طبيعية تماماً مع التفسير المُقارَن. فالتصريح يجمع بين الجوانب التصوُّرية المُشفَّرة لغوياً والمُستنتَجة سِياقياً. وكلَّما كان الإسهام النسبي للجوانب السِّياقية قليلاً، كان التصريح أكثر

(أ) إن هذا التعريف قوي أكثر من اللازم كما يبدو في وضعه الحالي. وينبغي تعديله ليتسع للحقيقة القائلة إن من يقول، مثلاً، ''أنا أخبرك بأن (ق)'' أو ''(ق) بالرغم من (ك)''، يمكن أن يُعبّر عن (ق) بصورة صريحة.

* ترددتُ كثيراً في ترجمة هذا المصطلح بين كلمتي (توضيح) و (تصريح) وكلتاهما جيدة، لكنها قد تُولّد سُوء فهم بسبب الاستعمالات الأخرى. وأخيراً رجّحت (التصريح) بشرط أن لا يُساء فهمه بمعنى ''إدلاء بيان أو خبر إلى وسائل الإعلام''. وإنما المقصود هو الماقيل الصريح وغير الصريح، وهو ما يُقابل (المنطوق الصريح وغير الصريح) عند الأصوليين (علماء أصول الفقه)، فضلاً عن المقابلة بين (التلويح) و(التصريح) في مُصطلحهم. يُنظر كتابنا **نظرية التلويح الحواري**. [المترجم].

صراحةً وبالعكس. وبحسب هذا الفهم، تكون الصراحة تصنيفية ومُقارنة في آن واحد، أي إن الافتراض الذي تمّ توصيله إما يكون تصريحاً أو تلويحاً، لكن التصريح يكون صريحاً بدرجات مُتفاوتة.

هذه طريقة غير تقليدية للتمييز بين ''محتوى'' القَوْلة الصريح ومُحتواها الضمني (غير الصريح). أما بمُوجب وجهة النظر الأكثر تقليديةً، فإن المُحتوى الصريح للقَوْلة هو مجموعة الافتراضات التي تمَّ فكُّ تشفيرها، والمُحتوى غير الصريح هو مجموعة الافتراضات التي تمَّ استنتاجها أو الاستدلال عليها. وبما أننا ندّعي أن ليس هناك افتراض يقتصر على فكّ التشفير، وأن استخلاص الافتراض أو استعادته تتطلّب عُنصراً من الاستدلال، فإننا نُنكر أن في الإمكان التمييز بين الصريح والضمني بهذه الطريقة.

أما (غرايس) فيرى الأمور بصورة مُختلفة. فبالنسبة له يكون استعادة مُحتوى القَوْلة الصريح، كما يبدو، مُساوياً استخلاص أو استعادة ما نُسمّيه نحن الصِّيغة القَضَوية والتوجُّه القَضَوي المُعبَّر عنهما، وأي افتراض آخر تُعبِّر عنه القَوْلة، سواء كان مُفسَّراً بفكّ التشفير أم بالاستدلال، فهو تلويح. والتلويحات المُفسَّرة بفكّ التشفير، هي ما يُسمّيه ''التلويحات العُرفية'' أو الوضعية conventional، أما التلويحات المُفسَّرة بالاستدلال، فهي ''غير العُرفية،'' وأشهر أنواعها هو ''التلويحات الحوارية'' الشهيرة conversational. أما نحن، فنُنكر وجود التلويحات العُرفية بالمعنى الذي أراده (غرايس)، لكن هذا ليس هو تحفّظنا الرئيس بشأن طريقته في التمييز بين الصريح والضمني.

[183] إن المشكلة الرئيسة في تمييز (غرايس) لا تتعلّق بتوصيفه للتلويحات، وإنما بتوصيفه للصريح. فأولاً، هو لا يتصوّر نوع الإغناء للصِّيغة المنطقية المُتضمَّن، مثلاً، في تأويل أو تفسير فعل الاستقبال (will) [أو حرف الاستقبال كما في العربية] على أنه يعني في القريب العاجل، وهو يُعامل الحالات المشابهة، مثلاً تأويل واو العطف ''and'' على أنها تعني (الفاء) أو (ثم) *and then* في بعض السِّياقات، يُعاملها بوصفها حالات من التلويح. وأغلب علماء الفعليات

الغرايسيين يُسلِّمون، من غير شكّ أو جدال، بأن أيَّ جانب مُحدَّد فعلياتياً من جوانب تأويل القَوْلة، باستثناء إزالة اللَّبْس أو الاشتراك وتعيين الإحالة، هو بالضرورة تلويح. في الحقيقة، لقد بيّنت البُحوث الحديثة أن عدداً من المشاكل في تحاليل التلويح التقليدية ستُحَلّ حين يُعَاد تحليل ''التلويحات'' بوصفها جوانب من المُحتوى الصريح مُحدَّدة أو مفسَّرة فعلياتياً[4].

وثانياً، لا يقول (غرايس) إلا الشيء القليل بشأن كيفية توصيل أو إبلاغ التوجُّهات القَضَوية، وليس من الواضح ما الذي يَعدُّه (غرايس) ''صريحاً'' وما الذي يَعدُّه ''ضمنياً'' في هذا الخصوص. وثالثاً، ليس لديه مفهوم لدرجات الصراحة. وبصورة عامة، نحن نرى الجانب الصريح من التواصل أغنى وأكثر استدلاليةً، ومن ثَمّ أجدر بالبحث أو الاستقصاء الفعلياتي، مما يراه أغلب عُلماء الفعليات في التراث الغرايسي*.

في القسمين القادمين، سنُبَيِّن كيف تُفسِّر نظريةُ الصِّلة استعادَة الصِّيغة القَضَوية للقَوْلة (القسم 3) وتلويحاتها (القسم 4). ولتسهيل العرض، سنتناول بالبحث الأخبار أو (التأكيدات الاعتيادية) assertions، أي القَوْلات التي تُبلِّغ أو تُعبِّر عن صِيَغها القَضَوية. وفي الأقسام الأخيرة من هذا الفصل، سنُعمّم مُعالجتنا على الأنماط الأُخرى من القَوْلة.

---

(4) انظر (كارستن 1984a، 1988a) لإعادة تحليل ''التلويحات'' الزمنية للواو العاطفة بوصفها جوانب من المُحتوى الصريح، وذلك ضمن إطار مبني على الصِّلة والمُناسَبة. و(كمبسن 1986) و (كارستن 1988a) تطرحان إعادة تحليل لـ ''التلويحات المُدرّجة (السُّلَّمية)'' أو ''التلويحات الكمّية scalar quantity implicatures''. أما (كورماك 1980) و (ترافس 1981، 85) فقد اقترحا بصورة مُستقلة أن ليس كل جوانب المُحتوى الصريح تكون على نحو صارم مُحدَّدة لغوياً.

* نعيد التذكير هنا بأن الأصوليين المسلمين كانوا قد سبقوا علماء الفعليات الحديثة من صِلَويين (أتباع نظرية الصِّلة) وغيرهم بقُرون عديدة في هذا الاكتشاف لدور السِّياق في الجانب الصريح من الكلام، وذلك تحت باب أسموه دلالة (المنطوق غير الصريح). للتفاصيل والمقارنة يُنظر كتابنا (نظرية التلويح الحواري). [المترجم]

3 - تشخيص الصيغة القَضَوية:

إن مُهمّة المُستمع الأولى في عملية استعادة تصريحات explicatures القَوْلة، هي تشخيصه لصِيغتها القَضَوية. في هذا القسم سنَصِف تلك المُهمّة بتفصيل أكثر ونُبَيِّن كيف يتمّ تنفيذها. وسنقصُر اهتمامنا على التأكيدات الاعتيادية (الأخبار)، وهي التي تكون الصيغة القَضَوية للقَوْلة فيها هي نفسها تصريحاً.

إن المُهمّة هي بالطبع تشخيص الصِّيغة القَضَوية الصحيحة، والصِّيغة القَضَوية الصحيحة هي تلك التي قَصَدَتْها المُتواصِلة. لكن هذا لا يُمكن أن يكون مِعْياراً يستعمله المُستمع لتشخيص الصيغة القَضَوية الصحيحة، إذ لو كان يعرف قصد المُتكلِّمة مُسبقاً، لما بقيت لديه مُهمّة تشخيص ليقوم بها. ما المِعْيار الذي يستعمله المُستمع لانتقاء الصِّيغة القَضَوية الصحيحة؟ بالرَّغم من وُجود أدبيات كثيرة تتناول إزالة اللَّبْس والاشتراك، وتعيين الإحالة، فإن هذه المسألة لم يُوجَّه إليها الاهتمام بصورة جادّة. فالدراسات التجريبية لموضوع إزالة اللَّبْس والاشتراك تُسَلِّم كتحصيل حاصل، بأن المعتاد أن لا يكون للقَوْلة سوى معنى واحد، الذي يبدو من المُمكن أن تكون المُتكلِّمة قد قصدته، ولا تُوجد أية محاولة لتحليل ذلك. إن أهداف [184] علماء اللُّغة النفسيين الذين يبحثون في موضوع إزالة اللَّبْس والاشتراك تكمن في مكان آخر، فَهُمْ لا يُريدون أن يَصِفُوا المِعْيار المُستعمل في إزالة اللَّبْس والاشتراك، بل يُريدون أن يَصِفوا الإجراءات أو الخطوات المُتَّبَعة في إزالة اللَّبْس والاشتراك.

هل في الإمكان أن لا يتعدَّى الجواب أن الصيغة القَضَوية الصحيحة، هي تلك التي نحصل عليها بالقيام بإجراءات مُعيَّنة (بالضَّبط مثلما تكون النتيجة الصحيحة في عملية الضرب في الرياضيات هي تلك التي نحصل عليها من تطبيق عملية حسابية مُعيَّنة)؟ إن وجود ما يُدْعَىٰ بقَوْلات (مَمَرّ الحديقة)* garden-path

* جُمَل (ممر الحديقة) مُصطلح يُستَخْدَم لوصف الجُمَل التي فيها لَبْس محلّي يحصل فقط حين يُنْظَر إلى جُزء الجُملة بمعزل عن بقيتها، ويختفي حين يُنْظَر الى الجملة بكُلِّيتها، وذلك =

لهُوَ دليلٌ قويٌ على أن الأمر ليس كذلك. تأمَّلْ (13)، مع التأويلين المُمكنين (14 أ - ب)[5].

13. *I saw that gasoline can explode

14. (أ) لاحظتُ أنَّ البنزين من المُمكن أن ينفجر.

(ب) لاحظتُ صفيحة البنزين تلك وهي تنفجر.

حين تتمّ مُعالجة (13) معزولة بمفردها، فإن عملية إزالة اللَّبْس والاشتراك الاعتيادية تميل إلى التأويل (14 أ). لكن تكملة الجُملة في (15) ستضطرنا إلى إعادة التأويل.

15. ولقد كانت صفيحة بنزين جديدة تماماً، أيضاً.

إنَّ ما تُوحي به بقُوّة قَوْلاتُ (ممرّ الحديقة) كهذه، هو أن حاصل أو ناتج عملية إزالة اللَّبْس والاشتراك الاعتيادية لا يُقْبَل بوصفه الصِّيغة القَضَوية الصحيحة بصورة تلقائية. فهو يُرْفَض إذا لم يَفِ بمُتطلّبات مِعْيار مُعيَّن سنتناوله بالتعريف.

في ختام الفصل (3)، قدّمنا مُقترحاً بشأن ما يُمكن أن يكون المِعْيار العام لتفسير أو تأويل المُنَبِّه الإظهاري، أي إن التأويل الصحيح هو التأويل الذي يتوافق مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة. وهذا بدوره يُوحي لنا بمِعْيار لتشخيص الصِّيغة القَضَوية للقَوْلة، أي إن الصيغة القَضَوية الصحيحة هي تلك التي تُؤدّي إلى تفسير

= كما في الجملة (13) التي يُوردها المؤلِّفان حيث يُمكن التوقف عند كلمة (can) بمعنى (صفيحة). [المترجم].

(5) المثال مأخوذ من (فينوغراد 1977).

* اللَّبْس أو الاشتراك في معنى الجُملة الكُلّي يعود إلى اللَّبْس أو الاشتراك في كلمتي (can) و(that)، فالأولى بوصفها فعلاً تعني (يمكن)، وبوصفها اسماً تعني (صفيحة)، والثانية تُستعمل كاسم إشارة، في هذه الحالة (تلك)، وكأداة ربط تُقابل في العربية (أَنَّ) بالفتح. وبما أن هذا الاشتراك خاص باللُّغة الإنكليزية ولا يُمكن ترجمته، فإننا آثرنا أن نُورد الجملة الأصلية باللُّغة الإنكليزية هنا وفي الحالات المُشابهة. [المترجم].

أو تأويل كلِّي مُتوافق مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة. لِنَقُلْ إنّ الصِّيغة القَضَوية نفسها في مثل هذه الحالة تكون مُتوافقة مع مبدإ الصِّلة.

ومهما كانت الإجراءات المُعتادة الموجودة لعمليات إزالة اللَّبْس والاشتراك، وتحديد الإحالة، والإغناء، فإنها في أحسن الأحوال لا تُنتج لنا سوى تشخيص تجريبي ومُؤقت للصِّيغة القَضَوية، تشخيص مُعَرَّض للرفض إذا تبَيِّن أنه غير مُتوافق مع مبدإ الصِّلة. وهذا يُفسِّر لنا رفض (14 أ)، لأن التصريحات المُستعادة من (13)، وهو القسم الأول من القَوْلة الكُلّية، باستعمال إجراءات إزالة اللَّبْس والاشتراك المُعتادة لا تُؤدّي إلى تأويل مُتوافق مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة حالما نأخذ في الاعتبار (15)، أي القسم الثاني من القَوْلة.

إنَّ رأينا هو إذن أن الصِّيغة القَضَوية التي لا بُدَّ من أن يكون المُستمع مُهتمّاً في استعادتها، هي تلك التي تكون متوافقة مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة. السُّؤال التالي هو: ما الإجراءات العامة التي يُمكن أن يستعملها المُستمع في تشخيص [185] الصِّيغ القَضَوية التي تَفِي بمُتطلّبات هذا المِعْيار؟ هنا أيضاً يُوحي لنا مبدأ الصِّلة بقوة صورةً مُوجزة للجواب. ففي كل مرحلة من مراحل عمليات إزالة اللَّبْس والاشتراك، وتعيين الإحالة، والإغناء، ينبغي أن يختار المُستمعُ الحلَّ الذي يتطلّب أقلَّ جُهد، ولا ينبغي أن يتخلَّى عن هذا الحلّ إلا إذا فشل في إنتاج تأويل مُتوافق مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة.

الآن سنبحث بصورة مُنْفَصِلة المُهمّات الفرعية الثلاث المُتضمَّنة في تشخيص الصِّيغة القَضَوية وهي، إزالة اللَّبْس والاشتراك disambiguation، وتعيين الإحالة reference assignment، والإغناء enrichment. إن إحدى المشكلات التي نُواجهها في الحال، هي أننا لا نستطيع أن نتجنَّب استعمال الأمثلة المُصطنعة. وحين يتمّ إصدار مثال مُصطنع، في مناقشة نظرية أو في موقف تجريبي، مثلاً، ستتمّ معالجته واستيعابه بمَعْزل عن أي سياق طبيعي. لكن هذا لا يعني أنه يُعالَج أو يُفْهَم بمَعْزل عن أيّ سياق. فهو أولاً، سيضع في مُتناولنا معلومات موسوعية عن الأشياء والأحداث المُشار إليها، ومن ثَمّ سِلْسِلةً من السِّياقات المُمكنة من

النوع المُعتاد. وثانياً، قد يقوم المُؤلِّف أو القائم بالتجربة بتزويدنا ببعض عناصر السِّياق الطبيعي، وذلك عن طريق وصف الخَلْفية أو الطَّلب من الفرد أن يتخيل قَوْلةً سابقة، وهَلُمَّ جَرّاً.

ومع ذلك، فإن الأمثلة المُصطنعة تميل إلى تفضيل اعتبارات الجُهد على اعتبارات التأثير في تقدير درجة الصِّلة. ففي غياب التعقيدات التي يضعها القائم بالتجربة بشكل خاص، فإن المُستمعين يقومون تلقائياً ببناء سياق يُنتج من بين التأويلات المُتوافقة مع مبدإ الصِّلة، أقلَّها استهلاكاً للجُهد. وهكذا سيكون من السهل، على أساس الأمثلة المُصطنعة، أن نُقرّر أن تشخيص الصِّيغة القَضَوية يتحدّد كلياً بواسطة مبدأ الجهد الأقلّ (principle of least effort). لكن وُجود قَوْلات (ممرّ الحديقة) مثل (13) ينبغي أن يمنعنا من ارتكاب مثل هذا الخطإ.

على الرَّغم من أن الجُهد ما هو إلا عامل واحد فقط، من عاملين اثنين مُتضمَّنين في تقدير درجة الصِّلة أو المُناسَبة، إلا أنه عامل جدير تماماً بالدراسة؛ وهنا تُوجد فائدة في كونه معزولاً إلى حدٍ ما، بالأمثلة المُصطنعة. ونحن نفترض أن تشخيص الصِّيغة القَضَوية يتطلّب آليتين ذهنيتين اثنتين هنا، وحدة المُدْخَلات، وقُدرة الاستدلال المركزي. كيف ترتبط الآليتان إحداهما بالأُخرى، وكيف يُؤثِّر الجُهد الذي تبذله كل واحدة منهما في جُهد المُعالجة الكُلِّي؟ وبتحديد أكبر، هل تقوم وحدة المُدْخَلات اللُّغوية بتكوين كل التمثيلات الدلالية المُمكنة للجُملة، التي يتمّ انتقاء أحدها فيما بعد من قبل العمليات المركزية؟ أم أن تكوين التمثيلات الدلالية للجُملة يتفاوت في استهلاك الجُهد بالنسبة لوحدة المُدْخَلات اللُّغوية، بحيث يتمّ تكوين التمثيل الأسهل أولاً، ولا يتمّ تكوين تمثيل ثانٍ إلا إذا تمَ رَفْضُ الأول، وهَلُمَّ جَرّاً؟ أي بتعبير آخر، كيف يتمّ التخلّص من التفسيرات غير الصحيحة؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات لن تتمّ على المستوى التأمّلي المحض للمُناقشة الحالية. والأدلّة التجريبية الكثيرة المُتوافرة قبل الآن ليست قاطعة كما [186]

يظهر من النزاعات والمُناقشات التي قد أثارتها[6]. وما يُمكن قولُه على المُستوى التأمّلي يتلخّص فيما يأتي: إن عملية التخلّص من كل التفسيرات باستثناء واحد هي عملية غير واعية، مما يُوحي بقوة أنها نسبياً عملية لامركزية. ومن الناحية الثانية، فإن ما يجعل تأويلاً ما، غير صحيح وآخر صحيحاً هي المعلومات السِّياقية، وفي الدرجة الأولى المعلومات الموسوعية العامة في حالة الأمثلة المُصطنعة.

تأمَّلْ (16) على سبيل المثال:

16. ترك الطفل القَصَبة* (القشة) في القدح.

هذه يمكن أن تعني إما أن الطفل ترك أنبوب الشُّرب في القدح، وإما أن الطفل ترك ساق نبات القصب في القدح. إنَّ تأويل أنبوب الشُّرب هو الذي يقع عليه الاختيار في حالة عدم وجود سِياق خاص. لماذا؟ فعلى المستوى اللُّغوي المحض، لا يُوجد هناك ما يدعو إلى التسليم بأن دلالة كلمة ''القصبة'' على ساق القصب هي أصعب منالاً من دلالتها على أنبوب الشُّرب، إذن لا يُوجد سبب يدعو إلى تفضيل أحد التأويلين. الظاهر أن الاختيار يتضمّن عوامل سِياقية.

إن الطفل الذي يشرب من القدح باستعمال القصبة (بمعنى أنبوب الشُّرب) هو حَدَث نَمَطي مكرور نفترض نحن، كما يفعل أغلب الناس الآخرين الذين يبحثون في موضوع تنظيم الذاكرة، أنه مُسَجَّل على شكل كتلة واحدة، مخزونة

---

(6) انظر على سبيل المثال (سويني 1979) Swinney، (هوغابوم وبيرفتي 1975) Hogaboam, Perfetti، و (تايلر ومارسلن - ولسون 1977) و (كيرنز و كاميرمان 1975) Cairns, Kamerman و (تانهاوس وليومن 1975) Tanenhaus, Lewman، وبشكل أعم (مارسلن - ولسون وتايلر 1980) و (فودر 1983).

* الكلمة الأصلية في النص الإنكليزي هي (straw) ودلالتها مشتركة بين (القش أو ساق السنبلة) و (أنبوب مصنوع من الورق للشرب عن طريق المصّ)، لكني آثرت استعمال كلمة (قَصَبة) التي تشترك في دلالتين مُوازيتين في العربية أو، في الأقل، في اللهجة المحلية في العراق؛ وفي الشام تستعمل كلمة (قشة). [المترجم].

في موقع واحد في الذاكرة، ويتمّ الوُصول إليها بوصفها وحدة مفردة. إن مثل هذه الكّتلة تُشَكِّل سِياقاً موسوعياً سهل المنال جداً بحيث يُمكن فيه مُعالجة تأويل (16) بمعنى أنبوب الشُّرب بالحدّ الأدنى من الكلفة. بالطبع ليس هناك ما يمنع طفلاً من ترك حزمة من سيقان نبات القصب في قدح، أو ما يمنع مُتكلِّمة من أن تُخبرنا بمثل هذا الحدث. غير أن السِّياق الموسوعي الذي تتطلّبه مُعالجة هذه المعلومة سيكون أصعب منالاً من السِّياق الذي تتطلّبه مُعالجة تأويل (16) بمعنى أنبوب الشُّرب؛ فهو لن يكون مخزوناً على شكل كُتلة واحدة، وإنما سيتوجب استنتاجه عن طريق الجمع بين معلومات تخصّ الأطفال والأقداح من ناحية، وسيقان نبات القَصَب من ناحية أُخرى. وهكذا فحالما تتمّ استعادة التأويل الأسهل منالاً لـ (16) بمعنى أنبوب الشُّرب، فإنه سيكون أيضاً أسهل في المُعالجة.

إذا سلَّمنا مع (فودر 1983) بأن وحدة المُدْخَلات input module لا يُتَاح لها الوصول إلى المعلومات الموسوعية العامة، لَبَدَا أنَّ الأمثلة مثل (16) تُوحي بأن على وحدة المُدْخَلات أن تُركّب أو تُؤلِّف كل التمثيلات الدلالية للقَوْلة، إذ سيتمّ التخلص من التمثيلات الخاطئة فيما بعد على المستوى المركزي، في كل الأحوال. غير أنه ليس هناك ما يُوجب أن تكون العلاقة بين وحدة المُدْخَلات والعمليات المركزية بهذه البساطة. فعلى سبيل المِثال، قد تقوم وحدة المُدْخَلات بتركيب أو تأليف كل التأويلات المُمكنة لغوياً للقسم الأول من مُكوّنات الجُملة، ثم تُحيلها إلى الآلية المركزية، التي ستقوم باختيار واحد منها، متى كان ذلك مُمكناً، وإبلاغ الوحدة اللُّغوية باختيارها. ونتيجة لذلك ـ سيحصل كبح جزئي لعمليات فَكّ التشفير الخاصة بالوحدة، وسوف لا تحتفظ من بين تأويلات القسم التالي من الجُملة إلا بتلك التأويلات التي تتوافق مع التأويل الذي تمّ اختياره [187] للقسم الأول، وهَلُمَّ جَرّاً. وبتصوّر التفاعل بين وحدة المُدْخَلات والآليات المركزية على هذه الصورة، فإن القول الذي يُفيد أن الوحدة لا تتمتّع بإمكانية الوُصول إلى المعلومات السِّياقية الموسوعية، يبقى محتفظاً بصدقه، لكن مع ذلك فإن العوامل السِّياقية قد تُؤثّر في عملياتها بصورة كابحة أو تعويقية محضة.

فعلى سبيل المِثال، حين يكون (17)، وهو القسم الأول من (13)، قد فُكَّ تشفيره، فإن الآلية المركزية تُصبح في وضع يُؤهّلها للاختيار بين تأويل تكون كلمة (that) بمُوجبه اسم إشارة، وتأويل تكون بمُوجبه حرفاً مُشبّهاً بالفعل* (مثل أنَّ بالفتح)،

.17 ---- I saw that

.13 I saw that gasoline can explode.

إن أسماء الإشارة تحتاج إلى نَمَط خاص من السِّياق، سياق يُوجد بواسطة التأشير، مثلاً. وفي الموقف المُصطنَع يكون التأويل بمعنى (أَنّ، المفتوحة الهمزة)، الذي لا يحتاج إلى سِياق خاص لهذا الغَرَض بالذات، يكون أقلَّ استهلاكاً للجُهد، ومن ثَمّ يكون مُفضَّلاً. وعلى افتراض أنه من ذلك الحين فصاعداً، تكون عمليات وحدة المُدْخَلات مقيَّدة وفقاً لذلك، فإن تأويلات (13) التي تكون (that) بمُوجبها اسمَ إشارة ستبتعد ويتمّ التخلص منها تلقائياً على مُستوى الوحدة، وسيتمّ تأويل (can) على أنها فعل وليست اسماً.

إن فرضيّات إزالة اللَّبْس والاشتراك يتمّ استعادتها بواسطة فَكّ التشفير ويتمّ تقييمُها استدلالياً. أما الفرضيّات الخاصة بالإحالة المقصودة من تعبيرات الإحالة فهي عموماً غير قابلة للاستعادة بواسطة فَكّ التشفير فقط(7). فلِكَي يبني المُستمع فرضيةً بشأن المُحال عليه المقصود من ضمير الغائب المُستتر في كلمة (سيُصْبِح) في (18)، يتوجّب عليه أن لا يستعمل معلومات لغوية فحَسْب، وإنما معلومات غير لُغوية أيضاً،

(7) من الممكن أن يكون المُحال عليه، في الأقل، في بعض أسماء العلم مثلاً، ''جبل أفرست'' و''برج إيفل''، قابلاً للاستعادة بواسطة فَكّ التشفير فقط. وكلما طالت سِلْسِلة الإحالات المُمكنة، فقدت التفسيرات باستعمال فَكّ التشفير المحض جاذبيتها.

* لا يخفى على القارئ أننا في ترجمتنا للكتاب هنا وفي مواضع أخرى، استعملنا مصطلحات لغوية ونحوية عربية مُكافِئة (مماثلة) للمُصطلح الانكليزي وظيفياً، مثل (الحرف المشبه بالفعل) و(ضمير الغائب المستتر) في مقابل (complementiser) و (it)، برغم أن الأخير ليس ضميراً مُستتراً. [المترجم]

18. سيُصبح بارداً. It will get cold

إن القَيْد الوحيد من الناحية اللُّغوية على المُحال عليه المقصود من الضمير (It) (حسب النص الأصلي الإنكليزي)، هو أنه ينبغي أن لا يُشير إلى عاقل (إنسان)*. وهذا سيترك للمُستمع مجالاً واسعاً غير مُحدَّد لاختيار الإحالات.

كيف ينبغي على المُستمع أن يبني فرضيات الإحالة ويُقيِّمها؟ على افتراض وُجود مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة (ب)، يتوجّب عليه أولاً أن ينظر في السِّياق المباشر، ليرى إنْ كان أيٌّ من مفاهيم الكيان غير العاقل المُمثَّل ضمن هذا السِّياق سيُنتِج، حين يتمّ التعويض به عن (It)، صيغةً قَضَوية مُتوافقة مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة، وإلا فإن عليه أن يُوسّع السِّياق ويُكرّر العملية. إن هذا قد يبدو أشبه بالأداء البطيء والمُرهق، لكنه في التطبيق يمكن أن يكون سهلاً تماماً. افرضْ أن المُستمع يدري أن العَشاء على المائدة، وانه يتساءل في نفسه فيما إذا كان العشاء سيبقى ساخناً لمُدّة كافية بالنسبة له لكي يُكمل الرسالة التي يكتبها، حينئذٍ ستكون كل اللُّزومات السِّياقية لـ (18) قد تمّ استنتاجها، وهي لن تحتاج سوى التَّقْوية لتُنتِج كُتلةً من التأثيرات السِّياقية التي يُمكن الوصول إليها في الحال. في هذه الحالة، لن يُواجه المُستمع أية صعوبة في اختيار العشاء بوصفه مُحالاً عليه يُمكن أن يكون مقصوداً من (It)، أو في التحقّق من كون التأويل الكُلّي الناتج مُتوافقاً مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة. في مثل هذا الوضع وليس غيره، تكون (18) مُلائمة جداً. وإذا لم يُنتِج [188] السِّياق المباشر مُحالاً عليه مُلائماً للضمير (It)، فإن المُستمع قد يُضيف إلى السِّياق الأبواب الموسوعية للمفاهيم المُتنوّعة التي يكون (بارد) باباً مُعجمياً لها.

* بما أن العربية، بخلاف الانكليزية، لا تُميّز بين العاقل وغير العاقل في الضمائر، فإن هذا سيجعل مُهمّة المُستمع في العربية أصعب لأن الاختيارات ستكون أكثر. لكنه من ناحية أخرى، سيستفيد من قيد الجنس في تقليص الاختيارات المُمكنة، إذ إن الجنس مُشفَّر في اللُّغة العربية، وليس كذلك في الإنكليزية. [المترجم].

(ب) أيْ، إذا أخذنا بعين الاعتبار الحالة المُعيّنة من حالات استعمال مبدإ الصِّلة التي تمّ إبلاغها أو التعبير عنها في تلك المُناسَبة.

إن أحد المُخطَّطات السهلة المنال التي ستولِّدها هذه الأبواب، يتعلّق بكون وجبات الطعام تبرد. ومن المُمكن التحقق من صِلة التأويل الناتج بسهولة.

من المُعتقدات الواسعة الانتشار، أنه إذا تمَّ إقصاء كل معاني الجُملة باستثناء واحد، وتمَّ تعيين الإحالات للتعبيرات الإحالية، فإن ما ينتج من جمع بين الدلالة والإحالة سيتطابق مع صيغة قَضَوية فريدة. لكننا قد خالفنا هذا الرأي. تأمَّلْ (19)،

19. المِضْرَب (أو الخُفّاش)* رمادي. The bat is grey

افرضْ أن كلمة ''bat'' قد فُهِمَت بالمعنى الحيواني، أي إن ''The bat'' تُشير إلى خُفّاش مُعيَّن، وأن صيغة المضارع لفعل الكينونة ''is''** تشير إلى زمن مُعيّن. حينئذٍ يُمكن الادعاء بمُوجب المعايير الاعتيادية بأن (19) قابلة للتصديق أو التكذيب، فهي تُعبِّر عن صيغة قَضَوية فريدة. ربما يكون الأمر كذلك، لكن ماذا بشأن (20) - (22)؟

20. مِضْرَب (أو خُفّاش) بيتر رمادي. Peter's bat is grey

21. إن المِضْرَب (أو الخُفّاش) رمادي أكثر من اللازم. The bat is too grey

22. إن المِضْرَب (أو الخُفّاش) كبير الحجم. The bat is big

إن عبارة ''Peter's bat'' قد تُشير إلى المِضْرِب (أو الخُفّاش) الذي يملكه (بيتر)، أو المِضْرَب (أو الخُفّاش) الذي اختاره (بيتر)، أو الخُفّاش الذي قتله (بيتر)، أو المِضْرَب (أو الخُفّاش) الذي ذكره (بيتر)، وهَلُمَّ جَرّاً، بصورة لا حُدود لها. إن

* لا يخفى على القارئ أن كلمة (bat) مشتركة homonym بين المِضْرَب والخُفاش في الإنكليزية. [المترجم].

** في اللُّغة العربية لا يُوجد فعل كينونة بصيغة المضارع، بل فقط بصيغة الماضي. وأحياناً يُستعمل ضمير الفصل كمُقابل لترجمة فعل الكينونة المضارع. لكن هذا لا يُؤثّر على صدق تحليل المُؤلفَين، إذ في الإمكان معرفة الزمن المقصود من السِّياق. [المترجم].

من الصعب الاعتقاد أن حالة الإضافة (genitive)، فيها لَبْس واشتراك بعدد من المعانيّ مُساوٍ لعدد أنماط العلاقات التي يُمكن أن تُستَعمَل للدلالة عليها، أو أن كل هذه العلاقات تقع تحت تعريف واحد، الذي هو المعنى الوحيد الذي تُعبِّر عنه حالة الإضافة المُستعملة في أيِّ مُناسَبة مُعيَّنة. يبدو إلى حدٍّ ما، أن التأويل الدلالي للجُملة التي فيها حالة إضافة أُزِيل منها اشتراكُ المعاني وإبهامُ الإحالة، هو ما يزال شيئاً لا يرقى إلى مُستوى القضية الكاملة أو التامة. إننا نحتاج إلى المعلومات السِّياقية لكي نُبدِّد ما ينبغي أن نَعدَّه نقصاً دلالياً semantic incompleteness في حالة الإضافة*، وليس غُموضاً فيها.

وفي الإمكان بالطريقة نفسها أن نقول إن ظرفاً مثل ''too'' (أكثر من اللازم) هو ناقص دلالياً. إن الخُفّاش يكون رمادياً أكثر من اللازم بالقياس إلى شيء ما. وإذا لم تعرف ما ذلك الشيء، لم تعرف تماماً ما الذي استُعمِلَت عبارة ''رمادي أكثر من اللازم'' للتعبير عنه. إن (21) هي جملة إنكليزية سليمة نحوياً بشكل تام. ومع ذلك، فإن الاتحاد المُتكوِّن من الجمع بين أحد معانيها وإحالات ثابتة، سيتطابق مع سِلْسِلة غير محدودة من الصِّيغ القَضَوية. وهنا أيضاً، تنطبق حُجَج مُشابهة - ولطالما تمَّ تطبيقها - على الصِّفات المُدرَّجة scalar مثل ''كبير الحجم'' في (22)، إذ هل الخُفّاش كبير بالقياس إلى كونه خُفّاشاً بالغاً، أم بالقياس إلى خُفّاش في عمره، أم كبير بالقياس إلى كونه حيواناً أليفاً، إلخ؟ وهل إن كلمة ''كبير الحجم'' تُعبِّر عن معنى تامّ من دون مقياس مرجعي؟

إنَّ الأمثلة مثل (20) - (22) تُوحي بقوة، أن الفجوة بين التمثيلات الدلالية والصِّيغ القَضَوية، لا يمكن أن تُسَدَّ بإزالة اللَّبْس والاشتراك وتعيين [189] الإحالة فحَسْب. ففي كثير من الأحيان، يجب أيضاً إغناء أو إثراء التمثيلات الدلالية. وهذه المُهمّة هي بالطبع مهمة استدلالية. تأمَّلْ (23)،

* للتفاصيل بشأن أنواع الإضافة وتأويلها بين النحو العربي والفعليات الحديثة، يُنظر كتابنا (نظرية التلويح الحواري). [المترجم]

23. إن إصلاح ساعتك سيستغرق بعض الوقت.

التأويل المُستعاد من هذه القَوْلة باستعمال فَكّ التشفير وتعيين الإحالة هو حقيقة بديهية، ومن ثَمّ فهو عديم الصِّلة. إذ لا حاجة للقول إن إصلاح الساعات هو عملية تستغرق مُدّة من الزمن، وإن المُتكلِّمة التي تهدف إلى تحقيق الصِّلة بالصورة المُثْلَى، لا بُدَّ أن تكون قد قَصَدَتْ شيئاً أكثر من الذي لا حاجة لقوله. وبصورة عامة، فإن القَوْلة من النوع الوارد في (23)، يجب أن تؤوَّل لا على أنها تُخبرنا بالحقيقة البديهية التي تُفيد أن المُهمّة التي نحن بصددها ستستغرق بعض الوقت، بل إنها ستستغرق مُدّةً من الزمن بالقَدْر الذي يكون من المُناسب أو ذي صِلة أن تُعَلِّق عليها، أي، أطول مما كان مُتوقّعاً. افرضْ أني دائماً آخذ ساعتي إلى مُصَلِّح الساعات نفسه، وأن إصلاحها عادةً يتطلّب حوالى أسبوع. حينئذٍ إذا كانت المُتكلِّمة التي تقول (23) واعيةً لهذه الحقائق، توجَّبَ أن تفهم قولها على أنه يعني أن إصلاح الساعة سيستغرق أكثر من أسبوع. فكلما كانت التوقّعات دقيقةً ومُحدّدة، كان تثبيت مقاصد المُتكلِّمة أكثر دقة وتحديداً.

نظرية الصِّلة تستطيع التنبّؤ بهذا الوضع بالطريقة المعتادة، فالقَوْلة، حالها حال أي مُنَبِّه إظهاري آخر، هي بَيِّنة أو دليل على قصد المُتواصِلة الإخباري. إن كَوْن المُنَبِّه يقوم بتنشيط وتفعيل مفاهيم مُعيَّنة، وفي حالة القَوْلات، صِيَغاً منطقية مُعيَّنة، لهو أساس يُسوِّغ الافتراض أن بعض الافتراضات، في الأقل، التي تقصد المُتواصِلة أن تُظهرها، تحتوي هذه المفاهيم أو هذه الصِّيغ المنطقية. إن صيغة القَوْلة على وجه الخصوص هي مُخطَّط افتراض. ووجود الألفاظ الناقصة دلالياً أو المُبهمة بصورة ظاهرة، هو دلالة واضحة على الموقع الذي يُمكن فيه إغناء المُخطَّط أو إثراؤه. ففي حالة عبارة "بعض الوقت" في (23)، إنها قضية العثور على أول إثراء مُتَاح للمفهوم، ذلك الإثراء الذي سيُنتج تأويلاً على قَدْر من الصِّلة، يكفي لكي يكون مُتوافقاً مع مبدإ الصِّلة. إن "بعض الوقت" الذي نحن بصدده قد يكون، في الأقل، ثانيةً واحدة، أو، في الأقل، ساعةً واحدة، أو، في الأقل، أسبوعاً واحداً، وهَلُمَّ جَرّاً، وكل واحد من هذه التأويلات هو إغناء لسابقه، بمعنى أنه يحتوي المعلومات نفسها وما هو أكثر. وفي هذه الحالة، فإن

أول إغناء في المُتناول، مُتوافق مع مبدإ الصِّلة، هو ذلك الإغناء الذي يُحدِّد أن الوقت الذي سيستغرقه إصلاح الساعة هو، في الأقل، أكثر مما يُتَوقَّع في الأحوال الاعتيادية.

وبالطريقة نفسها، قارنْ بين (24) و(25):

24. لقد تناولتُ الفطور.

25. لقد زرتُ (التبت).

إن ما يُمكن استعادته من هاتين القَوْلتين بواسطة فَكّ التشفير وتعيين الإحالة، هو أن المُتكلِّمة سبق أن تناولت الفطور، أو ذهبت إلى التبت، في لحظة مُعيَّنة ضمن مُدّة من الزمن سابقة لقَوْلتها. في الحياة الواقعية، يُتَوَقَّع من المُستمع أن يُكوّن [190] افتراضاً محدَّداً تقريباً بخصوص طول تلك المُدّة. والدليل الذي يُرشِده في ذلك، هو كون افتراض الصِّلة قد تمَّ توصيله. ففي حالة (24) مثلاً، لن تكون هناك، اعتيادياً حاجة للقول بأن المُتكلِّمة كانت قد تناولت الفطور في لحظة ما من لحظات حياتها. وإذا كانت تريد لقَوْلتها أن تكون ذات صِلة ومُناسَبة بصورة ظاهرة، يتوجّب عليها أن تقصد إظهار أنها قد تناولت الفطور في وقت قريب بالقَدْر الذي يكفي لجعله جديراً بالتعليق عليه، مثلاً، في وقت من القُرب بحيث لا تكون بحاجة فورية للطعام. أما في حالة (25) فعلى العكس، إن مُجرّد كَوْن المُتكلِّمة قد زارت (التبت) في لحظة ما من حياتها، يمكن أن يكون ذا صِلة أو مُناسَبة بالقَدْر الكافي؛ وفي غياب معلومات أكثر تحديداً، فإن هذا التأويل هو الذي سيكون مُتوافقاً مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة.

دَعُونا نُبَيِّن بصورة غير رسمية كيف تجتمع الظواهر الثلاثة، إزالة اللَّبْس والاشتراك، وتعيين الإحالة، والإغناء أو الإثراء، وذلك عن طريق النَّظر في كيفية إمكان تأويل (26) بوصفها تتمّة لـ (27) و(28):

26. إن مِضْرَب (أو خُفّاش) بيتر (Peter's bat) رماديٌّ أكثر من اللازم.

27. إن فريقكم حُرِم من حق اللعب في مباراة (البيسبول).

28. لقد اخترنا فأر (جون) لغَرَض تجربة الاستيلاد.

افرضْ أن (26) هي تتمّة (27) في موقف حقيقي، يكون فيه المُستمع عضواً في فريق بيسبول. إنَّ (27) تجعل في مُتناوله أبوابه الموسوعية الخاصة بمباريات البيسبول، والفِرَق، وبضِمنها فريق البيسبول العائد له، والحرمان من اللعب. ومن المُحتمل أنها ستُثير في ذهنه السُّؤال المُتعلّق بسبب حرمان فريقه من اللعب. وافرضْ أن في فريقه عضواً يُدعَى (بيتر)، الذي كان يلعب طيلة المُدّة الأخيرة بمِضْرَب بيسبول رمادي مُعيّن. في هذه الظروف، قلَّما يستطيع أن يتجنّب الافتراض أن المُتكلِّمة قد قالت إن مِضْرَب البيسبول الذي كان زميله (بيتر) يستعمله هو أكثر رماديةً مما يُسمَح باللعب به في مباراة (بيسبول) نظامية. وهذه الفرضيّة ستتمّ تقويتها بصورة رجعية عن طريق توليدها لسِلْسِلة كافية من التأثيرات السِّياقية في سِياق سهل المنال، بالأخص عن طريق بيان سبب حرمان فريقه من اللعب. إن هذا التأويل هو الذي سيكون مُتوافقاً مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة.

افرضْ أن (26) هي تتمة (28) في موقف مُصطنع، في تجربة تبحث في إزالة اللَّبْس والاشتراك، مثلاً. إن (28) تجعل في مُتناول المُستمع أبوابه الموسوعية الخاصة بمواضيع الاختيار، والفئران، والاستيلاد (التكاثر التناسلي) والتجارب؛ لكن لكي يُحقّق أية درجة من درجات الصِّلة، سيتوجّب عليه أن يبني افتراضاً بشأن هُويّة المُتكلِّمة، وهُويّة (جون)، وما علاقة (جون) بالفأر، وما الغَرَض من التجربة. وإذا كان لديه مُخطَّط ذهني عن تجارب علم الحيوان في الفُصول المدرسية، فإنه قد يتمكّن من الوصول بسهولة، مثلاً، إلى الافتراض أن المُتكلِّمة مُدرِّسة أو مُعلِّمة، وأن (جون) تلميذ، وأنه جاء بالفأر كموضوع لتجربة مدرسية في علم الوراثة. وفي الإمكان إعادة استعمال المُخطَّط نفسه، بأقل كلفة [191] في المُعالجة، لتأويل القسم الثاني من القَوْلة، لكي تنتج الفرضيّة التي تُفيد أن (بيتر) هو تلميذ آخر جاء بخُفّاش رماديّ كموضوع لنفس التجربة المدرسية في علم الوراثة، ولكن هذا الخُفّاش أكثر رماديةً من اللازم لاستعماله في هذه

التجربة بالذات. وفي هذه المرة أيضاً، ستتمّ تقوية هذه الفرضيّة بصورة رجعية عن طريق توليدها لسِلْسِلة وافية من التأثيرات السِّياقية في هذا السِّياق النَّمطي. وبصورة خاصة، افرضْ أن تأويل (28) قد أثار في ذهن المُستمع السُّؤال عن سبب اختيار ذلك الفأر بالذات لتلك التجربة بالذات، حينئذٍ ستُزوّدنا (26)، بمُوجب هذا التأويل، بجواب عن هذا السُّؤال. وهكذا، فإن مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة يُؤدّي دوراً حاسماً في استعادة الصِّيغة القَضَوية للقَوْلة، ومن ثَمّ استعادة التصريحات explicatures الخاصة بها، في المواقف المُصطنعة كما في المواقف الطبيعية.

إن مُناقشتنا المُتقدّمة آنفاً تقوم، فضلاً عن إعطاء صورة مُوجزة عن فرضيّاتنا الخاصة بشأن إزالة اللَّبْس والاشتراك وتعيين الإحالة والإغناء، تقوم بإثارة سؤال أكثر عُمومية بشأن وظيفة التمثيلات الدلالية في التواصل. هناك رأي واسع الانتشار يُفيد أن كل الأفكار التي يُحتمل أن يُفكّر بها الإنسان ويرغب في توصيلها، يُمكن من حيث المبدأ تشفيرها لغوياً. و(كاتز) Katz يدخل هذا الرأي في ''مبدأ التعبيرية principle of effability'' الآتي:

29. في الإمكان التعبير عن كل قضية (فكرة) بجُملة مُعيَّنة في كل لغة طبيعية. (كاتز 1981 ص226)

ماذا يعني أن نقول إن في الإمكان التعبير عن كل فكرة بجُملة مُعيَّنة؟ بحسب التأويل الضعيف، هذا يعني أن كل فكرة يُمكن أن تُنْقَل أو تُوَصَّل عن طريق النطق بجُملةٍ ما. وإذا لم يُوضع أيّ قيد على تعقيد الجُملة، فإن ذلك يبدو قضية بديهية. إن هذا الحَدْس الفطري البديهي هو الحُجَّة الأقوى والأوضح لمبدإ التعبيرية. لكن بمُوجب هذا التأويل، يكون الادّعاء الموجود في مبدأ التعبيرية مُتعلِّقاً بالقَوْلات في السِّياق وليس بالجُمل، أي باستعمال اللُّغة وليس باللُّغة نفسها. فهو لا يستلزم أن كل فكرة يُمكن أن نُفكّر بها، هي قابلة للتشفير اللُّغوي.

إن (كاتز) يقدّم لنا تأويلاً للمبدإ أكثر قوةً وطرافة. فبحسب رأيه، تُوجد لكل فكرةٍ مُمكنة، في كل لغة، جُملةٌ يتطابق أحد معانيها بصورة فريدة مع تلك

الفكرة، وإذا استُعملت تلك الجُملة حرفياً وبذلك المعنى، فحينئذٍ ستُعبِّر عن تلك الفكرة مهما كان السِّياق. وبمُوجب هذا الرأي، فإن كل فكرة تكون مُشفَّرة بواسطة معنى من معاني جُملةٍ ما.

بحسب هذا الرأي، سيكون في الإمكان، من حيث المبدأ في الأقل، توصيل الأفكار لغوياً من دون اللجوء إلى الاستدلال والسِّياق (ربما باستثناء اللجوء لأغراض إزالة اللَّبْس والاشتراك). لماذا إذن، تحتوي اللغات الطبيعية العديد من الجُمَل التي لا تُشفِّر أفكاراً بل مُجرّد صِيَغ منطقية ناقصة؟ لماذا تكون [192] أغلب الجُمَل المنطوقة بالفعل مُرتبطة بمُخطَّطات schematic، وتتطلّب الاستدلال فضلاً عن فَكّ التشفير لأجل الفهم أو الاستيعاب التام؟ إن جواب (كاتز) الرئيس هو:

> إن ذلك يجوّز للمُتكلّمين الاستفادة من الجوانب السِّياقية لكي يتحدّثوا بإيجاز أكبر مما يحصل بخلاف ذلك. تَصوَّرْ كَمْ ستكون القَوْلات مُطوَّلة لو توجَّب على كل شيء أردنا التعبير عنه أن يُوضَّح وبشكل صريح في الجوانب النحوية لجُملنا. إن الفعليات تُوفِّر علينا هذا الإطناب الذي يُبدّد الجُهد. وهكذا، فبدلاً من استعمال جُمَل مثل [(30)]، بإمكاننا، عند الاقتضاء أن نستعمل جملاً مثل [(31)].
> [(**30**)] إن الرجل الذي سأل توّاً السؤال الغبي بشأن العلاقة بين ما هو ذهني وما هو مادي قد غادر الغرفة، حمداً لله.
> [(**31**)] حَمْداً لله، لقد ولّىٰ. (كاتز 1977 ص19-20)

لاحِظْ، مع ذلك، أن (30) ليست قَضَوية بشكل تام، فهي قد تُعبِّر عن صِيَغ قَضَوية مُختلفة في مواقف مُختلفة عن طريق الإحالة على أفراد مُختلفين. إن تأويلها قد يحتاج إلى مفاتيح سياقية أقلّ من تأويل (31)، لكنه سيحتاج إلى البعض. إن ما نحتاجه لإزالة الغموض وعدم التحديد في الإحالة هو شيء من قبيل (32)، حيث يمكن تحديد الزمان والمكان بمعايير إحداثيات عامة universal co-ordinates،

32. حَمْداً لله، إن الرجل (س) الذي كان في الوقت (وق) في المكان (مك) قد غادر في الوقت (وقَ)، الغُرفة التي كان الرجل (س) فيها في الوقت (وق).

لكن مع ذلك، إن كون أيٍّ من (30) أو (32) تُعبِّر عن فكرة (31) نفسها هو موضوع قابل للشك. أيْ، إنني قد أعتقد بما تُعبّر عنه جُملة ''حمداً لله، لقد ولّى'' من دون أن أفكر بأيٍّ من معنيي (30) أو (32) أو معنى أية جُملة أُخرى كهذه، إذ لا حاجة بي لأن أصف لنفسي الرجل الذي سرَّتني مُغادرته على أنه ''الرجل الذي سأل توّاً السؤال الغبي بشأن العلاقة بين ما هو ذهني وما هو مادي'' أو على أنه ''الرجل الذي في الوقت (وق) كان في المكان (مك)''، أو بمعايير أيّ وصف مُحدّد في لغة خارجية. يبدو من المعقول أننا في لغتنا الداخلية غالباً ما نُثبت الإشارة إلى الزمان والمكان، ليس بمعايير إحداثيات عامة، وإنما بمعايير سِجِلّ خاص (شخصي) وخريطة مركزها الأنا. وفضلاً عن ذلك، فإن أغلب أنواع الإحالة - إلى الناس أو الأحداث مثلاً - يمكن أن تثبت بمَعايير هذه الإحداثيات الخاصة المُتعلّقة بالزمان والمكان. إن الأفكار التي تحتوي مثل هذه الإحالات الخاصة، لا يُمكن تشفيرها في اللغات الطبيعية، بل يمكن تمثيلها بشكل ناقص فقط.

ما مدلولات ذلك بالنسبة لإمكانية التطابق التام بين أفكار شخصين، وبالنسبة لإمكانية التواصل؟ إنه يدلّ على أنه قد يكون من المُمكن لشخصين أن يُفكِّرا أو يَظُنّا بشأن نفس الشخص أنه قد ذهب، من دون أن يكون من المُمكن لهما أن يُفكِّرا نفس الفكرة بالضَّبط، وذلك لأنهما قد لا يُشخِّصانه أو يُميِّزانه بالطريقة نفسها بالضَّبط. وكذلك بِقَوْلي ''لقد ولّى'' قد أُولِّد لديكَ فكرةً مُشابهة لفكرتي في كَوْنها تُسند [193] الشيء (أنه قد ولّى) إلى الشخص نفسه، لكنها قد تختلف عن فكرتي في الطريقة التي تُثبت بها المُحال عليه في الضمير المستتر ''هو''. لا يبدو لنا من التناقض ولا من المُجانبة للحَدْس أن نقول بوُجود أفكار لا يُمكن أن نتشارك بها، وإن بإمكان التواصل أن ينجح من دون أن يُؤدّي إلى استنساخ الأفكار استنساخاً طبق الأصل عند المُتواصِلة والمُستمعين. نحن نرى عملية التواصل بوصفها قضية توسيع للبيئات الإدراكية المُتبادلة، وليس قضية استنساخ الأفكار طبق الأصل[8].

---

(8) نحن لا نريد أن نُنكر احتمال وُجود ما يسميه (كواين) Quine ''الجُمل الأبدية''. والجُملة الأبدية، كما يُعرِّفها، هي ''جملة ذات قيمة صدق ثابتة عبر الزمان، ومن مُتكلِّم =

إذا لم تكن الجُمَل تُشفِّر أفكاراً، فما الذي تُشفِّره بالفعل إذن؟ ما معاني الجُمل؟ إن معاني الجُمَل هي مجموعات من التمثيلات الدلالية، تمثيلات دلالية بعدد الطرائق التي يُمكن أن تكون الجُمَل بها مُشتركة أو مُتعدّدة المعاني. إن التمثيلات الدلالية هي صيغ منطقية غير تامة، أي هي، في أحسن الأحوال تمثيلات ناقصة للأفكار. ولقد حاولنا أن نُبيِّن أنها غير تامّة من عِدّة وجوه، ليس لمُجرّد أنها تحتوي على تعبيرات إحالة غير محدَّدة مثل الضمائر فحَسْب، وإنما أيضاً لأنها تحتوي مُكوِّنات أو عناصر أقل تحديداً مثل ''too'' ''أكثر من اللازم'' أو ''بعض الوقت''، أو حالة الإضافة. إن ما نقوله هو أن الادّعاء أن دلاليات اللُّغات الطبيعية قد تكون أضعف من أن تقدر على تشفير كل الأفكار البشرية المُمكنة، لهو ادّعاء مُتوافق تماماً مع ما هو معروف عن وظيفة اللُّغة في التواصل اللُّغوي.

الفرد يفكر في الأفكار، إنه لا يُفكّر في التمثيلات الدلالية للجُمل. التمثيلات الدلالية للجُمل هي أشياء ذهنية لا تطفو على سطح الوعي أو الشعور أبداً. وإن حدث ذلك، فإنها ستبدو غير مثيرة للاهتمام تماماً (إلا بالنسبة لعلماء الدلالة، بالطبع). التمثيلات الدلالية تُصبح مُمثَّلة ذهنياً نتيجة لعملية فَكّ تشفير لُغَوي، تلقائيةٍ وغير واعيةٍ. ثم يُمكن بعد ذلك استعمالها كمُخطَّطات افتراض من أجل تشخيص الصيغة القَضَوية للقَوْلة أولاً، ثم تشخيص تصريحاتها explicature. إن الذي يُولّد التأثيرات السِّياقية هو هذه التصريحات وحدها، ولذلك فهي جديرة بالانتباه الواعي.

= لآخر'' (كواين 1960 ص193). وهو يُعطينا المثال الآتي (الذي هو ليس مُتكاملاً): ''يكون أوكسيد النحاس أخضر اللون'' (المصدر نفسه ص12). إن الجُملة الأبدية، إذا استُعملت بمعناها الحَرْفي، تُعبِّر عن القضية نفسها في أيّ سياق، وبالتالي تجعل الشخصين اللذين يفهمان تلك الجُملة يُفكّران بالفكرة نفسها بالضَّبط. إن ما نشك فيه كثيراً هو أن تُوجد لكل فكرة جُملة أبدية مُقابلة لها. أما كَوْن بعض الجُمل تُوازي أو تُقابل فكرة واحدة، فليس أكثر أهميةً أو دلالةً من كون بعض المجموعات أو السلاسل العشوائية المُكوّنة من خمسين حرفاً مع فراغات تفصل بينها، تُوازي أو تُقابل جُملة في اللُّغة الإنكليزية. فبشكل عام تماماً، لا تُوازي الجملة المفردة، أو حتى المعنى المُفرد للجُملة، فكرة واحدة، وكذلك فإن الفكرة المُفردة لا تُوازي جُملة مُفردة.

4 - تشخيص التلويحات:

لقد بَيَّنّا في القسم السابق كيف يتحكَّم مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة بتشخيص الصِّيغة القَضَوية. وفي القسم (8)، سنُناقش تشخيص تَوَجُّه المُتكلِّمة القَضَوي. إن في الإمكان الاستدلال على كل تصريحات القَوْلة من السِّياق والصِّيغة القَضَوية للقَوْلة والتوجُّه القَضَوي المُعبَّر عنه. في الوقت الحاضر، سنستمر في الاقتصار في بحثنا على الإخبار أو التأكيدات الاعتيادية ordinary assertions، حيث تكون الصِّيغة القَضَوية نفسها تصريحاً (explicature)، وهي في الحقيقة تصريح تعتمد عليه كلُّ التأثيرات السِّياقية للقَوْلة، وبالتالي القسمُ الأكبرُ من صِلتها أو مُناسبتها. سنُبَيِّن في هذا القسم كيف يتحكّم مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة باستعادة التلويحات. [194] سنُحاول أن نُثبت أن تلويحات القَوْلة، تُسْتَعَاد بالرجوع إلى التوقّعات الظاهرة للمُتكلِّمة بشأن كيفية تحقيق قَوْلتها للصِّلة أو المُناسَبة بالدرجة المُثْلَى.

قد يكون لدى المُتكلِّمة سبب يدعوها إلى الاعتقاد بأن معلومات مُعيَّنة ستكون ذات صِلة بالنسبة لمُستمعها، من دون أن تكون لديها أدنى فكرة عن ماهية صِلتها تلك. على سبيل المِثال، يمرّ عابر سبيل ويسألك عن الوقت وأنت تعرف أن الساعة هي الخامسة بعد الظهر. إن كَوْنه قد سأل هذا السؤال سيُزوِّدك بسبب للاعتقاد بأن المعلومة التي تُفيد أن الساعة هي الخامسة بعد الظهر، ستكون ذات صِلة بالنسبة له. لكن مع ذلك، ليس لديك وسيلة لتعرف كيف ستكون ذات صِلة، أي، في أيّ سياق ستتمّ معالجتها، ماذا ستكون تأثيراتها السِّياقية. من البديهي، في هذا الموقف، أن الجواب المُجرَّد القائل إن الساعة هي الخامسة بعد الظهر، لن تكون له أية تلويحات على الإطلاق. فقصدك الإخباري من إعطاء هذا الجواب، سيقتصر على إظهار أن الساعة هي الخامسة بعد الظهر فحَسْب. هذا هو أول تأويل قابل للاستدلال يتوافق مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة.

لنُباين بين هذا وبين الحالة التي تكون فيها لدى المُتكلِّمة توقُّعات ظاهرة بخصوص كيفية اكتساب قولتها للصِّلة،

33. (أ) بيتر: هل تُفضِّلين أن تسوقي سيارة (مرسيدس)؟
(ب) ميري: لا أُفَضِّل أن أسوق **أية** سيارة غالية الثمن.

نحن نفترض أن (33 ب) هي تأكيد اعتيادي، ومن ثَمّ إن تصريحها الرئيس، الوحيد الذي سيُهمّنا، هو مُجرّد صيغتها القَضَوية. لكن الصيغة القَضَوية لـ (33 ب) لا تُجيب عن السؤال في (33 أ) بصورة مُباشرة. غير أنها مع ذلك، تجعل في مُتناول (بيتر) فوراً معلوماته الموسوعية عن السيارات الغالية الثمن، ولنفرض أن ذلك يشمل المعلومات في (34)،

34. أن (مرسيدس) سيارة غالية الثمن.

إذا عُولِجَت (33 ب) في سياق يحتوي على الافتراض (34)، فإنها ستُنتج لنا اللُّزوم السِّياقي (35).

35. أن (ميري) لا تُفضِّل أن تسوق (مرسيدس).

وهذا، بدوره لا بُدَّ من أن تكون له سِلْسِلة مقبولة من التأثيرات السِّياقية في سِياق سبق أن بيَّن (بيتر) أنه مُتاح في مُتناوله، وذلك عن طريق سؤاله فيما إذا كانت (ميري) تُفضّل أن تسوق (مرسيدس).

إذن هنا لدينا وضع لا تكون فيه (ميري)، عن طريق إصدارها لـ (33 ب)، قد أجابت عن سؤال (بيتر) بصورة مُباشرة، أيْ بصورة صريحة، لكنها قد أظهرت جواباً مفهوماً ضمناً من السِّياق. وعلى افتراض أنها، في الأحوال الاعتيادية لا يُمكن أن تتوقّع من قَوْلتها أن تكون ذات صِلة ما لم تكن قد جعلت مثل هذا الجواب ظاهراً، فإن من الظاهر تبادلياً أن هذا الجواب المفهوم ضمناً هو جواب مقصود، أي إنه تلويح من تلويحات قَوْلتها. إن التلويح هو افتراض أو لُزوم سِياقي أرادت المُتكلِّمة بصورة ظاهرة أن تجعله ظاهراً للمُستمع، وذلك عن طريق قصدها لأن تكون قَوْلتها ذات صِلة أو مُناسَبة بصورة ظاهرة. إننا سنُفرّق بين [195] نوعين من التلويح هما، المُقدِّمات المنطقية المُلَوَّح بها *implicated premises*

والنتائج المنطقية المُلَوَّح بها *implicated conclusions*. إن (34) هي مُقدّمة مُلوَّح بها من مُقدِّمات (33 ب)، أما (35) فهي نتيجة مُلوَّح بها. نحن نُؤكّد أن كل التلويحات لا تخلو من أن تكون تحت أحد هذين الصِّنفين.

المُقدِّمات المُلوَّح بها يجب أن يتمّ تزويدها من المُستمع، الذي يتوجّب عليه إما استعادتها (استحضارها) من الذاكرة أو بناؤها وتركيبها عن طريق تطوير مُخطَّطات افتراض مُستَعادة من الذاكرة. إن ما يجعل من المُمكن تشخيص مثل هذه المُقدِّمات بوصفها تلويحات هو أنها تُؤدّي إلى تأويل مُتوافق مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة، وأنها كما يظهر أسهل المُقدِّمات منالاً، التي تُؤدّي إلى ذلك التأويل. أما النتائج المُلوَّح بها، فيتمّ استنباطها من تصريحات القَوْلة مُضافةً إلى السِّياق. إن ما يجعل من المُمكن تشخيص مثل هذه النتائج بوصفها تلويحات، هو أن المُتكلِّمة لا بُدَّ من أن تكون قد توقّعت من المُستمع أن يستنتجها، أو يستنتج بعضها، على افتراض أنها قَصَدَتْ من قَوْلتها أن تكون ذات صِلة للمُستمع بصورة ظاهرة. وهكذا فإن كُلّاً من المُقدِّمات والنتائج المُلوَّح بها مُمكن تشخيصها بوصفها أجزاء من أول تأويل قابل للاستدلال يتوافق مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة.

إن التلويحين (34) و(35) يتميّزان بصِفتين يعتقد العديد من علماء الفعليات أن كل التلويحات - أو في الأقل، كل التلويحات التي تبعث على الاهتمام نظرياً - تشترك فيهما جميعاً. فأولاً، هما يتّصفان بأنهما مُحدَّدان تماماً. إذ إن (ميري) تتوقّع من (بيتر) أن يقوم بتزويد شيء ليس من قبيل المُقدِّمة (34) والنتيجة (35) فحَسْب، وإنما مُقدّمة ونتيجة بهذا المُحتوى المنطقي بالذات من دون غيره. وثانياً، أن (ميري) تكون مسؤولة كلياً عن صدقهما. افرضْ أن (بيتر)، قبل صدور القَوْلة (33 ب)، كان يعتقد واهماً أن سيارات (مرسيدس) هي رخيصة الثمن، حينئذٍ ستُزوّده (33 ب) بقَدْر من عدم التأكيد والنقض لهذا الافتراض، كما لو كانت (ميري) قد أكّدت بصورة صريحة أن سيارة (مرسيدس) غالية الثمن. أو افرضْ أن (بيتر) كان يشكّ فحَسْب في أن (مرسيدس) هي سيارات غالية الثمن، حينئذٍ ستقوم (33 ب) بتقوية هذا الافتراض بقَدْر ما لو كانت (ميري) قد أكّدت بصورة صريحة أن (مرسيدس) سيارة غالية الثمن. وبتعبير آخر، إن (ميري) مسؤولة عن

صدق (34) و(35) بالضَّبط، كما لو كانت قد أكّدتهما بصورة صريحة.

لقد كان هناك ميل في علم الفعليات الحديث لمُعاملة كل التلويحات على هذا المنحى، أي، بوصفها افتراضات مُحدَّدة تماماً تكون المُتكلِّمة مسؤولة عنها بقَدْر ما لو كانت قد أكّدتها بصورة مباشرة. وبمُوجب هذا المُقْتَرَب، يكون استيعاب القَوْلة عبارة عن استعادة مجموعة معدودة من الافتراضات، بعضها مُعبَّر عنه بالتصريح، وبعضها الآخر تمّ توصيله بالتلويح، لكنها جميعاً مقصودة فرداً فرداً من قبل المُتكلِّمة.

و(غرايس) نفسه لا يعدُّ التلويح شيئاً مُحدَّداً:

> ''مادام حساب التلويح الحواري يعني أن تحسب ما يجب افتراضه لكي نُحافظ على الافتراض بأن مبدأ التعاون قد تمّ التقيد به، وما دام هناك احتمال وجود مُختلف التفسيرات المُحدَّدة، التي قد تكون قائمتها مفتوحة، فإن التلويح الحواري في هذه الأحوال سيكون واحداً أو آخر من مثل هذه التفسيرات المُحدَّدة. وإذا كانت قائمة هذه التفسيرات مفتوحة، فإن التلويح سيكون فيه بالذات هذا النوع من عدم التحديد الذي يُميّز العديد من التلويحات الفعلية في الواقع''. (غرايس 1975 ص58). [196]

والبعض الآخر من علماء الفعليات[9]، في الوقت الذي يعترفون بوجود اللاتحديد، قد مالوا إلى استبعاده من حسابهم. ولذلك نرى (غازدر) يُعلِّق فيقول:

> ''لأن عدم التحديد يصعب تناوله بصورة شكلية مُنضبطة، فإني سأتجاهله في الأغلب في المُناقشة الآتية. إن المُعالجة الأكمل للتلويح لا تقترف مثل هذا الخطإ (أي الحذف)، الذي لا يُمكن الدفاع عنه حقاً إلا على أساس صوري مُنضبط''. (غازدر 1979 ص40)

(9) انظر على سبيل المثال (غرين ومورغن 1981 ص17 -171) Green and Morgan و(كلارك 1977 ص420).

إن اقتراح تجاهل عدم التحديد قد يبدو أَمْثَلَةً أو نَمْذَجَةً idealisation مشروعة، افتراض تبسيطي من النوع الذي لا يُشكِّك فيه أحد في حُقول البحث العلمي الأُخرى، وإنه لا يحتاج إلى تسويغ من هذه الناحية. وتقول الحُجَّة وراء هذا الرأي، إن من المعقول أن لا نبدأ أولاً بالنَّظر في الحقيقة الضبابية والمُعقّدة التي نعلم أنها موجودة، بل في أمثلة أُزِيلت منها الضبابية والتي هي قابلة للمُعالجة الصُّورية المُنضبطة. وإذا عاملنا تلويحات القَوْلة بوصفها مجموعة من الاستدلالات المقصودة والمُحدّدة، فحينئذٍ يُمكن وضع أُنْمُوذج نظري واضح نستطيع ملء فراغاته بطرائق متنوعة لتعليل أو تفسير ضبابية كل البيانات أو المُعطيات.

لكن مع ذلك، ليست كل نَمْذَجةٍ تتّسم بالشرعية. فالنَّمْذَجة لا تكون شرعية إذا ولَّدت، من جراء تبسيطها للبيانات، بعض التشويهات الخطيرة التي تضع البحث النظري في المسار الخطأ. ومن عَيِّنات هذه النَّمْذَجة غير المشروعة، اختزال اللُّغة من اللُّغويين السابقين لـ (تشومسكي) إلى مجموعة مُتناهية من القَوْلات. سنحاول أن نُثبت أن علماء الفعليات الحديثين بتركيزهم في التلويحات المُحدَّدة بصورة تامّة مثل (34) و(35) آنفة الذكر، قد أَخْفَوا وأَبْهَموا فَرْقاً مُهمّاً بين المُحتوى الصريح والفحوى الضِّمنية. ونتيجة لذلك، فهُمْ قد أداموا وجهة نظر سميوطيقية غير صائبة في التواصل، وبخاصة هم قد حرموا أنفسهم من القُدرة على القيام بتحليل وافٍ للتأثيرات الأُسلوبية والشعرية.

لاحِظْ أنه على الرغم من أن (ميري) بإصدارها (33 ب) الآنفة الذكر، تتوقّع من (بيتر)، بصورة ظاهرة، أن يستنتج النتيجة في (35) وكل اللُّزومات التي تُهمّه من تلك التي تترتّب على (35)؛ وإذا كان ذلك هو كل ما تتوقّعه، فإنها لا يُمكن أن تفترض أن قَوْلتها ستكون ذات صِلة بالدرجة المُثْلَى. إذ لو كانت صِلة (33 ب) تعتمد بأسرها على استعادة (35)، لكان بإمكان (ميري) أن تُوفّر على (بيتر) بعض الجُهد في المُعالجة عن طريق قولها (36) بدلاً من ذلك،

36. لا أُفَضِّل أن أسوق (مرسيدس).

إذ يلزم من مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة أنها باستعمالها الجواب غير المُباشر في (33 ب)، لا بُدَّ من أن تكون قد توقّعت أن تُحقّق بعض التأثيرات السِّياقية الإضافية التي لا يُمكن الحصول عليها من (36)، وهذا مما يُعوِّض عن الجُهد الإضافي الذي تتطلّبه مُعالجة (33 ب)، وتزويد المُقدِّمة (34) واستنباط (35) بوصفها نتيجةً مُلَوَّحاً بها. وبصورة أكثر عُمومية، يلزم من مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة أن فائض المعلومات الذي يأتي به الجواب غير المُباشر، لا بُدَّ من أن يُحقِّق شيئاً من الصِّلة أو المُناسَبة بحدّ ذاته. [197]

ومع ذلك، لا يلزم من هذا وُجود أيّ تلويح مُعيَّن الذي لا بُدَّ من أن تكون (ميري) قد توقّعت من (بيتر) أن يستعيده أو يستحضره، باستثناء (34) و(35). إن الفعل أو العمل التواصلي، يقتصر على إظهار الافتراضات التي تقصد المُتواصِلة إظهارها. أو بمعنى آخر، إنه يقتصر على إظهار هذه الافتراضات على أساس الافتراض الإضافي الذي يُفيد أن المُتواصِلة جديرة بالثقة. إنه لا يحمل المُستمعين بالضَّرورة على القيام بكل الافتراضات المُبلَّغة. وهذا يَصْدُق على التلويحات أيضاً، فالفعل التواصلي لا يفعل شيئاً للتلويحات سوى إظهارها (هنا أيضاً، على أساس الافتراض الإضافي الذي يُفيد أن المُتكلِّمة جديرة بالثقة). وبعض التلويحات يتمّ إظهارها بدرجة قوية بحيث لن يكون بمقدور المُستمع إلا أن يستعيدها أو يستحضرها. والبعض الآخر يتمّ إظهارها بدرجة أقل قوةً. ويكفي أن يُعِيْرَ المُستمعُ انتباهَه إلى بعض هذه التلويحات الضعيفة لكي تُصبح صِلةُ التأويل المقصود أو مُناسَبتهُ ظاهرةً.

وكما لاحظنا، فإن القَوْلة (33 ب) تُتيح لـ (بيتر) الوُصول إلى معلوماته الموسوعية الخاصة بالسيارات الغالية الثمن. وأحدُ الاتجاهات الواضحة في التأويل، هو أن يستدعي ويستحضر أسماء سيارات أُخرى غالية الثمن، وأن يتوصّل إلى النتيجة التي تُفيد أن (ميري) لا تُفضِّل قيادتها. فمن المعلومات العامة النَّمطية (المُقَوْلَبة) - وهي لذلك سهلة المنال - أن (رولز - رويس) و(كاديلاك) هما سيارتان غاليتا الثمن. ومن هنا، سيكون من المعقول لـ (بيتر) أن يُضيف

المُقدِّمتين المنطقيتين (37) و(38) إلى السِّياق، وأن يستنتج النتيجتين (39) و(40)، وأن يستقصي تأثيراتهما السِّياقية:

37. (رولز - رويس) سيارة غالية الثمن.

38. (كاديلاك) سيارة غالية الثمن.

39. أن (ميري) لا تُفضِّل أن تسوق (رولز - رويس).

40. أن (ميري) لا تُفضِّل أن تسوق (كاديلاك).

أو قد يكون بإمكانه أن يُكوِّن مُقدّمة منطقية مثل (41)، وهي مقبولة بالقَدْر الكافي في بيئتهما الإدراكية المُتبادلة، لكي يستنتج النتيجة (42) ويستقصي التأثير السِّياقي لهذه النتيجة:

41. إن الناس الذين يرفضون قيادة السيارات الغالية الثمن يستهجنون التباهي بالثروة.

42. (ميري) تستهجن التباهي بالثروة.

وهكذا، فإن الجواب غير المُباشر في (33 ب) يُتيح عدداً من احتمالات التأويل لا يُتيحها نظيره المباشر (36). وإذا سلَّمنا بمبدإ الصِّلة أو المُناسَبة، فإن (ميري) لا بُدَّ من أن تكون قد توقَّعت أو حسبت بعضَ هذه الاحتمالات مُثمرةً بالقَدْر الذي يكفي للتعويض عن الجُهد الإضافي المبذول في المُعالجة.

[198] هل إن (37) - (42) هي تلويحات من (33 ب)؟ الجواب هو ليس بمُوجب النَمْذَجة (idealisation) التي تقدَّم وصفها آنفاً. إذ أولاً لم تكن (ميري) بالضَّرورة قد قصدت بصورة مُحددة أن يُزوِّد (بيتر) المُقدِّمات (37) (38) و(41)، ويستنتج النتائج (39) و(40) و(42). إن لـ (33 ب) عدداً من اللُّزومات السِّياقية المُختلفة في السِّياق المُوسَّع بصورة مُناسِبة، والتي قد يُنْتِج أيٌّ منها عدداً من التأثيرات السِّياقية يكفي للتعويض عن جُهد المُعالجة الإضافي المبذول. وثانياً، بالتحديد

لأنه في الإمكان استعمال مجموعات فرعية مُختلفة من المُقدِّمات والنتائج لتثبيت الصِّلة القصوى، فليس بالضَّرورة أن تكون (ميري) قد قَصَدَتْ أياً منها بالتحديد. إن قصد (ميري) الظاهر بصورة مُتبادلة، هو مُجرّد إظهار بعض من أمثال هذه الافتراضات. ولهذا، فهي لا تجعل أيّاً من هذه الافتراضات ظاهراً بصورة أكثر من ضعيفة. فهي لا تضمن صدقها بنفس القوة التي تضمن بها صدق (34) و(35). وهكذا، ففي حين أن (ميري) بإصدارها (33ب) تُزوِّدنا بدليل قاطع على أنها تَعدُّ (مرسيدس) سيارةً غاليةَ الثمن وأنها ترفض أن تسوق واحدة منها، فإنها لا تُزوِّدنا إلا بدليل دون القطعي على أنها ترفض أن تسوق (رولز - رويس).

لكن من الناحية الأُخرى، ليس من المعقول أن نقول إن (ميري) بإصدارها (33 ب) لم تشجِّع (بيتر) على الاعتقاد بأنها ترفض أن تسوق (رولز - رويس). فهي إذ قصَّرت عن تأكيد ذلك بصورة صريحة، أو عن حَمْل (بيتر) فِعْلاً على استنتاج ذلك كتلويح، فأيّ تشجيع كان بإمكانها أن تُقدِّم إلى (بيتر) أوضح من (33 ب)؟ فعلى الرَّغم من أن (39) و(40) و(42) لا يُمكن أن تُقَوْلَب عُنوةً في قالب الاستدلالات المُحدَّدة بشكل عام والمقصودة بصورة دقيقة وواضحة، إلا أنه سيكون من الخطإ اعتبارها غير مقصودة كلياً، أو أنها مُستنتَجة على مسؤولية (بيتر) وحده. وكما سبق أن لاحظنا، فإن (ميري) لن تكون مُحِقَّة في إبلاغها افتراض الصِّلة أو المُناسَبة إذا لم تكن قد توقّعت أن سيتم استنتاج بعض من هذه التلويحات - وإذا لم تكن، من ثَمّ، قد قَصَدَتْ جَعْلَها جميعاً ظاهرة بصورة ضعيفة.

دَعُونا نتابع هذا الاتجاه في النِّقاش عن طريق النَّظر في بعض المُقدِّمات والنتائج الأُخرى التي قد تُغْرِي (بيتر) باستنتاجها عند مُعالجة الجواب غير المُباشر (33 ب). ففي البيئة الإدراكية الحديثة الاعتيادية، يكون من الظاهر أنه إذا عَدَّت (ميري) (مرسيدس) سيارةً غاليةَ الثمن، فإنها ستَعدُّ (رولز - رويس) و(كاديلاك) غالية الثمن أيضاً، ومن ثمّ أن (37) - (40) هي انعكاسات أمينة لآرائها. ومن الظاهر أيضاً أنها ستصف بالغلاء أية سيارة أُخرى تُساوي (مرسيدس) في كلفتها أو تَزيد عليها. لكن ما هذه السيارات؟ إن المُقدِّمات

والنتائج المأمونة نسبياً مثل (37)-(42) تتغيّر تدريجياً بصورة غير ملحوظة إلى تلك المحفوفة بمخاطر ومُجازفات أكبر، مثل (43) - (46)،

43. (ألفاروميو) سيارة غالية الثمن.

44. (بي أم دبليو) سيارة غالية الثمن.

45. إن (ميري) لا تُفضِّل أن تسوق (ألفا روميو).

46. إن (ميري) لا تُفضِّل أن تسوق (بي أم دبليو).

هل هذه تلويحات من (33 ب)؟ في الوقت الذي لم تَقُمْ (ميري) بإجبار (بيتر) على استقصاء هذه الاحتمالات بأي شكل من الأشكال، فإنها بالتأكيد قد شجَّعته [199] بعض التشجيع للتفكير في هذا المسار أو الاتجاه، بالرَّغم من أن النتائج المُستنتَجة يجب أن تُعامَل بحذر أكبر بعض الشيء ممّا في حالة التلويحات (34) و(35) المُحدَّدة بشكل تام، أو الاستدلالات (37) - (42) التي تُغرينا بقُوّة.

لنتصوّرْ الآن أن (بيتر) يعتقد بـ (47) ويجد أن الأمر يستحق أن يبذل جُهداً ليتوصّل إلى (48) كلُزوم سِياقي من (47) وتصريح (33 ب)،

47. إن الناس الذين لا يُفضِّلون قيادة سيارة غالية الثمن، لا يُفضِّلون كذلك السفر لأجل المُتعة.

48. إن (ميري) لا تُفضِّل السفر لأجل المُتعة.

إن من المشكوك فيه جداً أن ميري قد أعطت (بيتر) أيّ تشجيع لتزويد المُقدِّمة في (47) واستنتاج النتيجة في (48). ما تُبَيِّنه الأمثلة (33) - (48)، هو احتمال عدم وجود نُقطة فاصلة بين الافتراضات التي تدعمها المُتكلِّمة بقُوّة، والافتراضات التي تُسْتَنْتَج من القَوْلة، لكن على مسؤولية المُستمع وحده. إن الأُسطورة التي تقول بوجود تمييز واضح المعالم بين الاستدلالات المُحدَّدة تماماً، المقصودة بصورة دقيقة وواضحة، والاستدلالات غير المُحدَّدة وغير المقصودة تماماً، هي أُسطورة لا يُمكن الدفاع عنها. إن نظرية الصِّلة تُزوِّدنا بطريقة للتخلّص من هذه

الأُسطورة من دون التضحية بوضوح الإطار التصوُّري.

دَعُونا نَقُلْ إنَّ تلويحات القَوْلة - شأنها شأن الافتراضات بصورة عامة - قد تتفاوت في قُوّتها، فأنْ تقوم بتوصيل افتراض ما (ف)، يعني أنْ تجعل من الظاهر تبادلياً قصدك أن تجعل (ف) ظاهراً أو أكثر ظهوراً. كلما زادت درجة الظُّهور المُتبادل للقصد الإخباري لإظهار افتراض مُعيّن، تمَّ توصيل ذلك الافتراض بصورة أقوى. إن أقوى التلويحات المُمكنة، هي تلك المُقدِّمات والنتائج المُحدَّدة بصورة تامّة مثل (34) و(35)، التي يجب تزويدها واستنتاجها فعلاً إذا أُرِيد للتأويل أن يكون مُتوافقاً مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة، والتي تتحمّل المُتكلِّمة كاملَ المسؤولية عنها. أما التلويحات القوية فهي تلك المُقدِّمات والنتائج، مثل (37) - (42)، التي يتمّ تشجيع المُستمع بقُوّة على تزويدها واستنتاجها، ولكنه لا يُجْبَر بالفعل على ذلك. وكلما كان التشجيع أضعف، وكلما كانت سِلْسِلة الاحتمالات التي يُمكن للمُستمع أن يختار منها واسعة، كانت التلويحات أضعف. وفي آخر الأمر، كما أوضحنا في (47) - (48)، سنصل إلى نقطة لا يتلقَّى فيها المُستمع أيَّ تشجيع مطلقاً على تزويد واستنتاج أية مُقدّمة أو نتيجة مُعيَّنة، ويتحمَّل المسؤولية كاملة عن تزويدها واستنتاجها بنفسه.

وبمُوجب هذا المُقْتَرَب، فإن عدم تحديد التلويحات لا يُولِّد أية مشكلة شكلية مُعيَّنة. فالقَوْلة ذات المُقدِّمة والنتيجة المُلوَّح بهما بصورة مُحدّدة تماماً، تُجبران المُستمع على تزويد واستنتاج تلك المُقدِّمة أو النتيجة بعينها ونسبتها إلى المُتكلِّمة بوصفها جُزءاً من مُعتقداتها. والقَوْلة ذات السِلْسِلة الصغيرة من [200] المُقدِّمات والنتائج المُلوَّح بها بقوة، تشجِّع المُستمع بقوة على استعمال مجموعة أو شعبة من تلك المُقدِّمات والنتائج، وأن يعدَّ شعبة منها - ليس بالضرورة الشعبة نفسها - كجزء من معتقدات المُتكلِّمة. والقَوْلة ذات السلسلة الكبيرة من المُقدِّمات والنتائج المُلوَّح بها بصورة ضعيفة، هي أيضاً تُشجّع المُستمع على استعمال شُعبة من تلك الافتراضات وأن يَعدَّ شعبة منها - وهنا أيضاً ليس بالضَّرورة الشُّعبة نفسها - كجُزء من مُعتقدات المُتكلِّمة. ومن الواضح أنه كلما كانت التلويحات ضعيفة، قلَّت ثقة المُستمع في أن المُقدِّمات والنتائج المُعيَّنة

التي يُزوّدها ويستنتجها ستعكس أفكار المُتكلِّمة، وهذا هو مَكْمن الغُموض وعدم التحديد. لكن مع ذلك، فإن الناس قد يُفكّرون بأفكار مُختلفة ويتوصّلون إلى الاعتقاد بمُعتقدات مُختلفة على أساس البيئة الإدراكية نفسها. إن هدف التواصل بصورة عامة، هو أن يزيد من تبادلية mutuality البيئات الإدراكية، وليس أن يضمن الاستنساخ المُستحيل للأفكار.

في ختام هذا القسم، نريد أن نُقارن ونُباين بين مُقْتَربنا والمُقْتَربات الأُخرى للتلويح. فأولاً: لا يُوجد ضمن إطارنا أيّ ربط بين توصيل التلويح ومُخالفة مبدإ فعلياتي أو قاعدة فعلياتية. إن التلويحات الغرايسية تقع في صِنفين، تلك التي لا تُوجد فيها مُخالفة أو التي تكون فيها المُخالفة ظاهرية فحَسْب، وتلك التي تكون فيها المُخالفة حقيقية بحيث حتى استعادة التلويح لن تُعيد أو تُحيي الافتراض الذي يُفيد أن القواعد قد تمّ التقيُّد بها. بالنسبة لنا، نرى أن هذا الصِّنف الثاني من الأمثلة، يجب أن يعاد تحليله.

وثانياً: نحن قد تناولنا بصورة جدّية شرط أو مُتطلّب (غرايس) بأن التلويحات ينبغي أن تكون قابلة للحساب calculable، أي يُمكن استعادتها والتوصّل إليها بعملية استدلال. ففي إطار (غرايس)، وإطار أغلب عُلماء الفعليات، يُمكن إعطاء نوع من المُسوّغ البَعْدي ex post facto لتشخيص التلويح، لكن حُجَّة التسويغ كان في الإمكان أن تنجح بالدرجة نفسها بالنسبة لافتراضات أُخرى مُختلفة تماماً، لم تشأ للمصادفة أن تكون مُلوَّحاً بها أبداً. وهذا يَصْدُق بشكل خاص على الصِّنف الثاني من التلويحات، أي تلك التي تنتج عن المُخالفة المُتعمَّدة للقواعد الحوارية، فهي تميل إلى مخالفة شرط إمكانية الحساب calculability بشكل صارخ على الخُصوص.

تأمَّلْ تحليل (غرايس) للتَّهَكُّم، على سبيل المِثال. (ميري) تنطق (49)، وبفعلها ذلك، هي تُخالف بجلاء قاعدة النَّوعية (قُلْ الحقيقة).

49. إنَّ (جيم) لَصديق رائع.

وإذ يفترض (بيتر) أن (ميري) لا بُدَّ من أن تكون قد حاولت أن تُبلغه بعض المعلومات الصادقة، فإنه يبحث حوله عن افتراض صادق مُرتبط بـ (49)، الذي قد تكون (ميري) أرادت أن تُبلغه إليه. ثم يُقرّر أنها لا بُدَّ من أن تكون قد أرادت إبلاغه بعكس ما قالته:

50. إنَّ (جيم) ليس صديقاً رائعاً.

ولذلك، فبمُوجب تحليل (غرايس)، إن المُتكلِّمة قد تخالف قاعدة النَّوعية بشكل مُتعمَّد، وتنجح في التلويح بعكس ما قالته. غير أن ''البحث حوله عن افتراض مُرتبط قد تكون المُتكلِّمة أرادت إبلاغه'' لا يُعَدُّ عملية استدلالية، فمثل هذه العملية تكون في واقع الأمر خالية من القُيود العقلانية. إذ لماذا لا يُقرّر (بيتر) مثلاً أن (49) يجب أن تُفسَّر أو تُؤوَّل بوصفها أنها تعني (51) ذات الصِّلة الوثيقة بها، ما دامت (51) شيئاً قد تكون (ميري) أرادت إبلاغه؟[10] [201]

51. إن (بيل) لَصديق رائع.

إن نظرية الصِّلة لا تُجيز تحليل (49) على أنها تعني (50) - إلا إذا كانت (49) زلّة لسان بشكل واضح - في الأقلّ لمُجرّد أن المُتكلِّمة التي لم تكن تريد أن تُعبِّر سوى عن (50)، كان بإمكانها أن تُوفِّر على مُستمعها بعض الجُهد الزائد في المُعالجة، وذلك عن طريق تأكيد (50) بصورة مباشرة. وفي القسم (7) سنقترح تفسيراً أو وصفاً بديلاً.

إن السبب في أن التفسيرات القياسية المُعتمدة للتلويح لا تَفِي دائماً بمُتطلّب أو شرط إمكانية الحساب في التلويحات، هو أن حساب التلويحات هو مسألة استدلال غير بُرهاني. فهو يتضمّن عملية تكوين افتراض لامنطقية إلى حدٍّ ما. ثم

---

(10) يُبدي (هارنِش 1976 ص346) مُلاحظة مُشابهة تُثير عِدّة تساؤلات مُهمّة بشأن وصف (غرايس) للتلويحات. انظر كذلك (ووكر 1975) و (هغلي و سيورد 1979 Hugly and Sayward و (سادك 1978) و (ولسون وسبيربر 1986a).

يتوجّب بعد ذلك تأكيد أو إثبات الافتراض. والتفاسير القياسية المُعتمَدة لا تفرض سوى القليل من القُيود على تكوين الافتراضات، هذا إن فَرَضَتْ أيَّ قيد عليه. فهي عملياً تقتصر على تناول الافتراض الصحيح بمُوجب الحَدْس، فتُبَيِّن أنه مُتوافق مع القواعد الغرايسية أو مع بعض المبادئ أو القُيود الأُخرى من النوع نفسه. إن الافتراضات الخاطئة بمُوجب الحَدْس، مثل الافتراض أن المُتكلِّمة في (49) تعني (51)، هي، ويا للأسف، قابلة للتأكيد بالقَدْر نفسه من السهولة بهذه الطريقة.

نظرية الصِّلة تحلّ هذا الإشكال عن طريق نظرها، ليس في مُجرّد التأثيرات الإدراكية المعرفية للافتراض فحَسْب، وإنما أيضاً في جهد المُعالجة الذي يتطلّبه.

العمليات النفسية التي يتمّ تكوين الافتراضات بواسطتها تُحدِّد درجة سهولة مَنال الافتراضات، مما يُؤثّر في درجة صِلتها أو مُناسبتها، مما يُؤثّر في درجة مقبوليتها. وهكذا، فإن الافتراضات المُختلفة يُتَوَقَّع أن تختلف في درجة مقبوليتها قبل أن تحصل أية عملية تأكيد. فحين يتبيّن أن التأويل المقبول ابتدائياً بدرجة أكبر مُتوافق مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة، فإنه يتمّ تأكيده بصورة فريدة، ويتمّ دحض وتفنيد كلّ التأويلات المقبولة ابتدائياً بدرجة أقلّ.

ومن النقاط الأُخرى التي ظهرت من هذا القسم، نُقطة تتعلّق بحَيِّز (الفعليات) ومجالها. إن الفكرة القائلة إن الفعليات ينبغي أن تقصُر اهتمامها على استعادة مجموعة معدودة من الافتراضات، بعضها مُعبَّر عنه بشكل صريح، وبعضها الآخر مُبلَّغ بشكل ضمني، لكنها جميعاً مقصودةٌ كلٌّ بمُفرده من قبل المُتكلِّمة، تبدو لنا فكرة غير صائبة. لقد حاولنا أن نُؤكّد أن هناك سِلْسِلة مُتَّصِلة ومُتدرّجة من الحالات، ابتداءً من التلويحات التي قَصَدَتْ المُتكلِّمة من المُستمع بشكل مُحدَّد أن يستعيدها، إلى التلويحات التي لم تقصد المُتكلِّمة سوى أن تجعلها ظاهرة، وإلى التعديلات الأُخرى على البيئة الإدراكية المُتبادلة بين المُتكلِّمة والمُستمع، التي لم تقصدها المُتكلِّمة إلا بمعنى أنها قَصَدَتْ من قَوْلتها أن تكون ذات صلة، ومن ثَمّ أن تكون لها تأثيرات إدراكية معرفية غنية، وليست قابلة للتنبّؤ بها كلياً. إن

[202] الفعلياتيين والسميوطيقيين الذين يقصرون نظرهم على أشكال التلويح الأقوى، لديهم صورة مُشوَّهة للتواصل اللُّغوي. فَهُمْ يقصُرون عن إدراك التأثيرات الدقيقة التي يُحقّقها الكثير من التواصل الضمني غير الصريح، أو هم، في الأقل، يُخفقون في تفسيرها. سنعود إلى وظيفة التلويحات الضعيفة weak implicatures حين نُناقش الأُسلوب والمَجاز في القسمين (6) و(7). لكننا نُريد أولاً أن نتأمّل بعض الطرائق التي تُؤثّر بها الصِّيغة اللُّغوية في التأويل الفعلياتي.

5 - الصِّيغة القَضَوية والأسلوب: تأثيرات الافتراض المُسبَّق*:

إن لدى المُتكلِّمة التي تنوي أن تُصْدِر قَوْلةً ذات صلة، هدفين مُترابطين: فهي أولاً تقصد أن تُحقِّق تأثيراً سياقياً في المُستمع، وهي ثانياً تريد أن تُقلِّص جُهد المُعالجة إلى الحدّ الأدنى. وقد يبدو لنا أن القَوْلتين اللتين تحتويان شروط صدق لغوية مُتطابقة، لا بُدَّ من أن يكون لهما التأثيرات السِّياقية نفسها. سنُبَيِّن فيما يأتي أنهما، على العكس من ذلك، قد تختلفان في تأثيراتهما السِّياقية وكذلك في جُهد المُعالجة الذي يتطلّبانه، وأن هذا يُمثّل مفتاحاً لنظرية تفسيرية في الأُسلوب.

في هذا القسم، سنُلقي نظرة على مجموعة من التأثيرات الأُسلوبية التي تتحدّد بشكل أساسي بواسطة البِنية اللُّغوية للقَوْلة، وتتحقّق في نفس عملية تشخيص صيغتها القَضَوية. وبما أننا الآن، كما في السابق، نقتصر على تناول الأخبار الاعتيادية، فإن هذه الصيغة القَضَوية ستكون التصريح الرئيس للقَوْلة. لقد تمَّ تناول هذه التأثيرات الأُسلوبية بمعايير تمييزات مُتنوّعة، مثلاً بين الموضوع topic والخبر comment، والمُعْطَى (المُفترض) given والجديد new، والمُقدَّم النحوي theme والمُؤخَّر النحوي rheme، والافتراض المُسبّق presupposition والبؤرة focus، والافتراض المُسبق والتأكيد أو الإخبار assertion، وهَلُمَّ جَرّاً،

---

* الأفكار والمفاهيم التي يطرحها المُؤلّفان في هذا القسم، هي وأفكار اللُّغويين الذين يُشيرون إليهم، ولا سيما (مدرسة براغ)، كلها مَدينة، بشكل أو بآخر، إلى أبي البلاغة العربية الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابة **دلائل الإعجاز**. [المترجم].

وتُوَضَّح، عادةً، باستعمال مجموعات الأمثلة الآتية[11].

52. (أ) أختُ (بيل) التَّوأم تعيش في **برلين**.

(ب) لدى (بيل) أختٌ تَوأم تعيش في **برلين**.

53. (أ) لقد أمطرتْ يوم **الاثنين**.

(ب) يوم الاثنين **أمطرتْ**.

(ج) يوم **الاثنين** أمطرتْ.

54. (أ) يوحنا بولس الثاني هو **البابا** الحالي.

(ب) البابا الحالي هو يوحنا بولس **الثاني**.

(ج) إنَّ يوحنا بولس **الثاني** هو البابا الحالي.

ففي (52 أ)، تكون المعلومة التي تُفيد أن لدى (بيل) أختاً توأماً، مُفترَضة مُسبقاً، أو تُعامَل بوصفها مُعْطَى (مُفترضاً)، أما في (52 ب) فيتمّ الإخبار عنها، أو هي تُعامَل بوصفها معلومة جديدة. إن الأمثلة (53 أ - 53 جـ) تُوضح لنا مُختلف التأثيرات التي تحصل نتيجة للنَّبْر stress placement أو للتقديم والتأخير. لذلك، فإن (53 أ) و(53 جـ) بخلاف (53 ب)، تصلحان أن تكونا جواباً مُناسباً عن السُّؤال ''متى أمطرت؟''، في حين أن (53 ب)، وبخلاف (53 أ) أو (53 ج)، تصلح أن تكون جواباً مُناسباً عن السُّؤال: ''كيف كان الطقس يوم الاثنين؟''. وفي (54 أ) يكون يوحنا بولس الثاني بالبداهة هو الموضوع، في حين أن الموضوع في (54 ب) و(54 ج)، هو البابا الحالي.

توجد أدبيات وصفية هائلة في هذا المجال، لكن لا يُوجد شيء مُقارب [203]

---

(11) نحن نستعمل الحروف الكبيرة للإشارة إلى كلا النوعين من النَّبْر: البُؤري (الجُمْلي sentential والنووي nuclear) والتبايني contrastive. ولضيق المجال، سنتجاهل تأثير النَّبْر الثانوي secondary stress ومجموعة التنغيم tone group على تفسير القَوْلة.

لنظرية تفسيرية للعلاقة بين البنية اللُّغوية والتأثيرات الفعلياتية[12]. لكن مع ذلك، هناك عدد من اللمحات المُتفرّقة التي تَنِمُّ عن نظر ثاقب، وتبدو لنا جديرة بالمتابعة. ومن ذلك أنه من الطبيعي بالنسبة للمعلومات المُعطاة (أي المعلومات التي تعدُّها المُتكلِّمة معروفةً أو لا جدال فيها) أن تَرِد قبل المعلومات الجديدة؛ وبالنسبة للنَّبر البُؤري focal stress أنْ يهبط قُبَيْل نهاية القَوْلة، ما دام ذلك يُسهِّل عملية الفهم بشكل من الأشكال. إن هذه معلومات بديهية إلى حدٍّ ما، لكن لا يصدق دائماً أن المعلومات المُعطَاة تَرِد قبل الجديدة، فالمعلومات الجديدة تَرِد قبل المُعطاة في أمثلتنا (53 ج) و(54 ج) آنفاً، وتُورد (غرين) Green (1980) سِلْسِلة عريضة من الأمثلة الداحضة. إن المشكلة تكمن في وضع نظرية تتّسع لكِلا النوعين من الأمثلة، ''الاعتيادية ''unmarked و''الموسومة marked (الاستثنائية)''.

ومن الأفكار الأُخرى الفكرة القائلة إن النَّبْر هو نوع من المُكافئ الصوتي للتأشير أو الإشارة، فهو وسيلة طبيعية لجلب الانتباه على عنصر أو مُكوِّن مُعيَّن من مُكوِّنات القَوْلة. ومما يدعم هذا التماثل أو التوازي، كون النَّبْر بطبيعته مُتأرجح بين مُتباينين، شأنه شأن التأشير. ففي (55)، على سبيل المِثال، يكون الاسم المنبور ''**كرة القدم**'' جُزءاً من العبارة الاسمية ''مباراة كرة القدم'' ومن العبارتين الفعليتين ''لكي تشاهد مباراة كرة القدم'' و''غادرتْ لكي تُشاهد مباراة كرة القدم''، ومن الجملة ''(سوزان) غادرت لكي تشاهد مباراة كرة القدم''.

55. (سوزان) غادرت لكي تُشاهد مباراة **كرة القدم**.

---

(12) للاستعراض والمُناقشة من زوايا نظر مُختلفة انظر (روشمون، تحت الطبع) و (تاغلخت 1984 فصل 1-3) Taglicht و (براون و يول 1983 3 3-5) و (راينهارت 1981) و(برنس 1981) و (جيفون ((تحرير)) 1979) و (أُو ودانين ((تحرير)) 1979) Oh and Daneen و (كلارك و هافيلاند 1977) و (لاينز 1977 فصل12) و (شاف 1976) و(جاكندوف 1972) Jackendoff و (هاليدي 1967/ 1968).

فكما هو معروف، إنَّ المُتكلِّمة التي تضع النَّبْر البؤري على كلمة ''كرة القدم''، قد تكون قاصدة تركيز الانتباه على أيّ واحد من هذه المُكوِّنات النحوية التي تحتوي المُكوّن الذي يقابلها. والآن دَعُونا نُسَمِّ أصغر مُكوِّن أو عنصر مَنْبور، مثل الاسم ''كرة القدم'' في المِثال المُتقدِّم، المُكوِّنَ أو العُنصرَ المَنْبورَ بُؤرياً *focally stressed constituent*، ونُسَمِّ العُنصرَ أو المُكوِّنَ الذي يُسْتعمَل العُنصرُ المَنْبور بُؤرياً لتركيز الانتباه عليه نُسمّيه البُؤرة focus. ومن ثَمّ، فإن العُنصر المَنْبور بؤرياً قلَّما يُحدِّد بُؤرةً وحيدة أو فريدة، والمشكلة هي أن نُبيِّن كيف يتمّ اختيار البُؤرة الحقيقية من بين سِلْسِلة من البُؤَر المُمكنة.

وفكرة ثالثة تُفيد أن الطريق إلى معرفة بُؤرة القَوْلة الخبرية، هو بمعرفة أيّ نوع من الأسئلة التصوُّرية* Wh-questions أُنشِئَت تلك القَوْلةُ لجوابها، أو يُمكن أن تكون جواباً مُناسباً لها. فعلى سبيل المِثال، يُمكن تأويل (55) بوصفها جواباً عن سِلْسِلة من الأسئلة ذات العلاقة، كلّ واحد منها يَنْتُج عن التعويض عن إحدى بُؤرها المُمكنة بعبارة تصوُّرية ملائمة Wh-phrase مثلاً، ''أية مباراة غادرت (سوزان) لتُشاهد؟''، ''ما الذي غادرتْ (سوزان) لتُشاهده؟''، ''ما الذي غادرتْ (سوزان) لتفعله؟''، ''ما الذي فعلته (سوزان)؟'' و''ما الذي حدث؟''. وكل بُؤرة مُمكنة تُحدِّد سؤالاً تصوُّرياً، والعكس بالعكس. وعلى الرَّغم من أن كل المُشتغلين في هذا المجال يُبْدُون هذه المُلاحظة الحَدْسية البديهية، فإن المُشكلة هي إعطاء تفسير مُقنع يُوضح السبب في ذلك.

وأخيراً، كثيراً ما يتردّد مُقترَح يقول إنه بدلاً من التمييزات الثنائية بين المُعْطَى والجديد، والبُؤرة والافتراض المُسبق وما إلى ذلك، هناك في الحقيقة مُدَرَّج gradient أو بِنية هَرَمية. لنفترضْ أن بُؤرة (55) آنفاً هي العبارة الفعلية ''لكي تُشاهد مباراة **كرة القدم**'' بحيث يتمّ تركيز الانتباه على كل المعلومات التي [204]

---

* أيْ الأسئلة المفتوحة في مُقابل الأسئلة التصديقية التي تُجاب بالنفي أو الإثبات. يُلاحظ هنا أن التصوُّر في مقابل التصديق هو مُصطلح منطقي، وهو يختلف عن مُصطلح التصوُّر concept و conceptual المُستعمل في عموم الكتاب. [المترجم].

تحتويها هذه العبارة الفعلية. لكن مع ذلك، من الواضح بالبديهة أنْ ليس كل ما فيها يتمّ التركيز عليه بالدرجة نفسها، أي إن المعلومات التي تحتويها كلمة ''كرة القدم''، هي أكثر بروزاً من المعلومات التي تحتويها كلمة ''تُشاهد''. إن الأمر يبدو كما لو كانت البُؤرة مُتَكوِّنة من سِلْسِلة من البُؤَر المُتداخِلة بعضها في بعض وبدرجات مُتفاوتة من البُروز، بحيث تكون أصغرُ البُؤر أكثرَها بُروزاً. وهنا أيضاً البديهيات واضحة، وإنْ كان ليس من الواضح بالدرجة نفسها كيف يُمكن دَمْجها في نظرية واضحة.

إن ما يُعطي هذه المُلاحظات قيمة تفسيرية، هو الفكرة القائلة بأن تنظيم القَوْلة النحوي والصوتي قد يُؤثّر بصورة مباشرة في طريقة مُعالجتها وفهمها أو استيعابها. المُحيّر في الأمر هو أن عدداً كبيراً من الكُتَّاب، بعد أن لاحظوا إمكانية الربط الطبيعي بين الصِّيغة اللُّغوية والتأويل الفعلياتي، يشعرون بالحاجة إلى إقحام مُستويات وسيطة من الوصف الدلالي والفعلياتي للرَّبط بشكل مُصطنع بين ما هو مُترابط بشكل طبيعي في الأساس، إذا كانت الرؤية صحيحة. إننا نودُّ أن نُتابع فكرة الرَّبط الطبيعي بين الصِّيغة اللُّغوية والتأويل الفعلياتي، وأن نُبَيِّن كيف يُمكن تحقيقها ضمن إطار نظرية الصِّلة.

لنتأمَّلْ أولاً ما هي، ضمن إطارنا، أكثرُ الطرائق تبذيراً ولا-اقتصاديةً في مُعالجة القَوْلة. فلو لم تكن كلفة المُعالجة مُهمّة، لكان بإمكان المُستمع أن يتحرّى كل الحالات المُمكنة من الإعراب parsings وإزالة اللَّبْس أو الاشتراك disambiguations والمغزى الكلامي illocutionary Forces وتعيين الإحالة reference assignments والإغناء enrichments. ولكان بإمكانه أن يأخذ كل واحد من التصريحات الناتجة explicature، وأن يُوسِّع السِّياق المُباشر بأن يُضيف إليه الأبواب الموسوعية لكافة المفاهيم التي تظهر في التصريح، وأن يتحرّى بصورة مُنتظمة تأثيراته السِّياقية في ذلك السِّياق. ولكان بإمكانه، فضلاً عن ذلك، أن يستنتج كل اللُّزومات التحليلية analytic implications للتصريحات، وأن يُضيف إلى السِّياق الأبواب الموسوعية لكل المفاهيم المُكوّنة لها، وأن يَتحرَّى مجموعة اللُّزومات السِّياقية الناتجة، وهَلُمَّ جَرّاً بصورة غير محدودة. إن هذه الطريقة في

المُعالجة ستُؤمّن عدم إغفال أيّ تأويل أو تفسير مُمكن تصوُّره، وعدم إغفال أي سياق يمكن تحرّيه، وعدم إغفال أي تأثير سِياقي يُمكن استنتاجه. لكن من الواضح أنها أيضاً ستتطلّب الكثير من المُعالجة غير المُثمرة.

لكن لاحِظْ، مع ذلك، أنه لكون إصدار القَوْلة ومُعالجتها تتمَّان خلال الزمن، فإن المُستمع يكون في موقع يُمكِّنه من استحضار بعض المفاهيم المُكوِّنة لها، مع الأبواب المنطقية والموسوعية المُرتبطة بها، قبل بعضها الآخر. وبالنسبة للمُتكلِّمة التي تهدف إلى تحقيق المُناسَبة (الصِّلة) المُثْلَى، يكون الاستغلال الكفوء لهذا الترتيب الزمني شيئاً حاسماً. سنُبَيِّن هنا باختصار، كيف يُمكن أن يُساعد ذلك في تقليص كلفة إزالة اللَّبْس أو الاشتراك وكلفة تعيين الإحالة.

كُلَّما تَمَّ تحقيق إزالة اللَّبْس وتعيين الإحالة بوقت أسرع، قلَّ جُهْدُ المُعالجة المطلوب. وكُلَّما زاد عدد التفسيرات المُمكنة التي يجب أن توضع في البال أثناء النُّطق بالقَوْلة، زاد جُهْدُ المُعالجة. يَلْزَم من هذا أن على المُتكلِّمة التي تهدف إلى تحقيق المُناسَبة (الصِّلة) المُثْلَى، أن تصوغ قَوْلتها بحيث تُسَهِّل تحقيق إزالة اللَّبْس بصورة صحيحة ومُبكِّرة. كيف يُمكن تحقيق هذا؟

[205] إن الكثير من البُحوث الحديثة بشأن الإعراب تُوحي بأن الإعراب هو، إلى حدٍّ ما، عملية ''فوقية'' ''Top-down''، أي إن المُستمع يبني فرضيّات تنبّؤية بشأن البِنية أو التركيب الكُلّي للقَوْلة على أساس ما قد سمعه[13]. فعلى سبيل المِثال، هو قد لا يكتفي بمُجرّد تشخيص كل كلمة وتعيين صِنفها النحوي، وإنما يتعدّى ذلك إلى استعمال معرفته بصفاتها المُعجمية والقُيود النحوية لتواجدها وتواردها co-occurrence restrictions للتنبّوء بالأصناف النحوية للكلمات أو العبارات التي تليها.

إن الأدبيات التجريبية بشأن إزالة اللَّبْس أو الاشتراك، توحي بأن إزالة اللَّبْس أو الاشتراك وتعيين الإحالة هما أيضاً، إلى حدٍّ ما، عمليتان ''فوقيتان''، أي إن

---

(13) للاستعراض والمُناقشة انظر (جونسن - ليرد 1983 فص 13).

المُستمع يعمل فرضيّات تنبّؤية بشأن التركيب المنطقي الكُلِّي للقَوْلة، ويُحلُّ اللَّبْس أو الاشتراك والتأرجح المُمكن بين المُتباينين على أساس هذه الفرضيّات[14]. نحن نودّ أن نقترح طريقة لبناء الفرضيات المنطقية التنبّؤية على أساس الفرضيّات النحوية التنبّؤية التي يبدو أن دورها في عملية الفهم (الاستيعاب) راسخٌ تماماً.

لنفرضْ أن الصِّيغ المنطقية، شأنها شأن الصِّيغ النحوية، هي أشجار أو مُشَجَّرات مُتكوّنة من عُقَد (نِقاط تفرّع) مُعْلَمة labelled nodes (أو ما يُساوي ذلك من التقويس المُعْلَم* labelled bracketings)، والعلامات النحوية هي الأصناف (اِ، ع اِ، ف، ع ف) وهَلُمَّ جَرّاً، حيث يمكن اعتبار(اِ) مُتغيّراً للأسماء، (ع اِ) مُتغيّراً للعبارات الاسمية، (ف) مُتغيّراً للأفعال، (ع ف) متغيراً للعبارات الفعلية، وهَلُمَّ جَرّاً. وبمُوجب مُتغيّرات مُوازية، ينبغي أن تكون العلامات المنطقية مجموعة من الأصناف المنطقية الأساسية، رُبّما من سِلْسِلة ثابتة تُشكِّل جُزءاً من المُعدّات الفكرية الأساسية للبشر، والتي يمكن اعتبارها مُتغيّرات لتمثيلات فكرية تصوُّرية من أنماط مُختلفة. ونحن سنستعمل ضمائر اللُّغة الإنكليزية لتمثيلها، وهكذا، فإن (شخصٌ ما *someone*) هو مُتغيّر للتمثيلات التصوُّرية التي ترمز إلى البشر [العاقل]، و(شيءٌ ما *something*) للتمثيلات التصوُّرية التي ترمز إلى الأشياء [غير العاقل]، و(يفعل شيئاً ما *do something*) للتمثيلات التصوُّرية التي ترمز إلى الأفعال أو الأعمال، وهَلُمَّ جَرّاً.

ولكي نُعطِي أبسط مثال توضيحي مُمكن، فإن وراء الجملة (56) البِنية الشجرية الضِّمنية (57)، ولصيغتها المنطقية البنية (58):

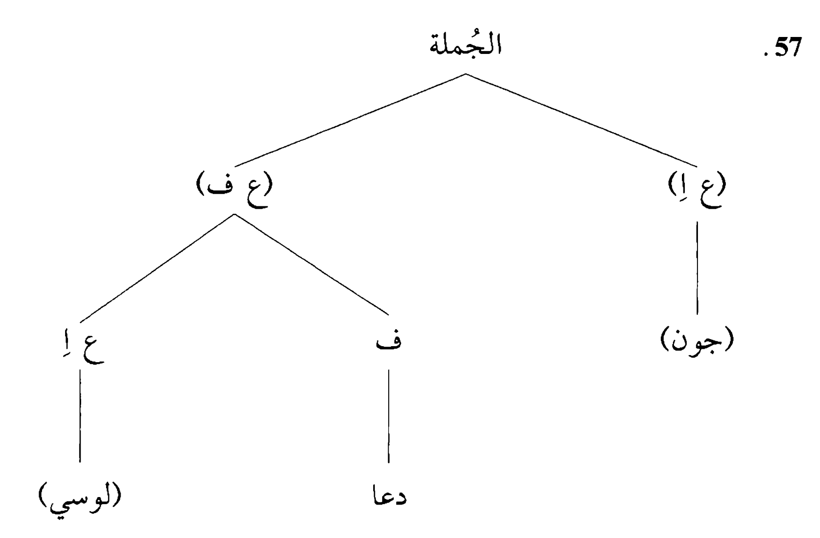
56. (جون) دعا (لوسي).

---

(14) للاستعراض والمناقشة انظر الهامش (6) المتقدم آنفاً.

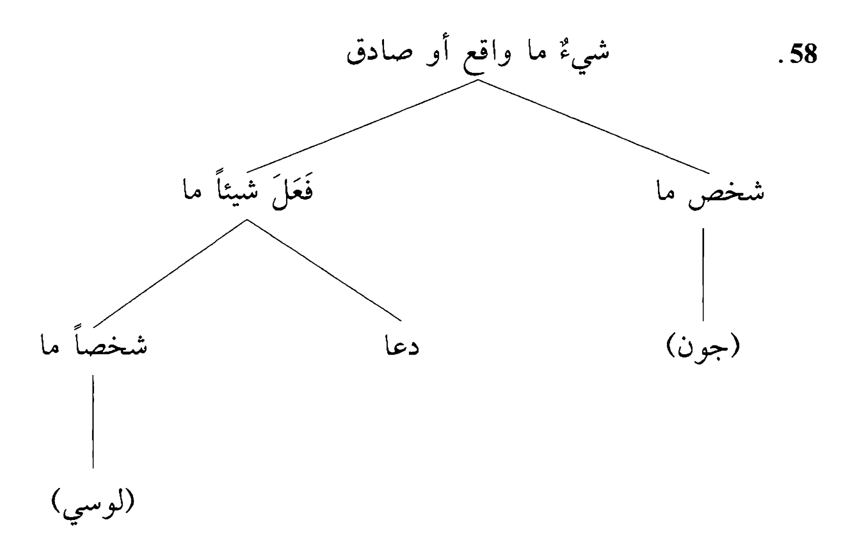
* إن (نقاط التفرّع) و (التقويسات) المُعْلَمة هي وسائل لتمثيل مكوِّنات بنية الجملة النحوية حيث يكون كل مكوِّن ضمن نقطة تفرّع في الحالة الأولى، أو ضمن قوس في الحالة الثانية، وكلاهما يُعلم أو يحمل علامة الصنف النحوي الذي يمثله ذلك المكوِّن مثل (أ) و(ف) و(ع أ) و(ع ف) التي يوردها المؤلفان. [المترجم].

.57



[206]

.58



وهكذا، فإن التمثيل القَضَوي للحقيقة القائلة إن (جون) دعا (لوسي) ستتضمّن، بواسطة العلامات على العُقَد في بِنيتها الشَّجرية، المعلوماتِ التي تُفيد أن شخصاً ما، قد دعا شخصاً ما، وأن شخصاً ما، قد دعا (لوسي)، وأن (جون) قد دعا شخصاً ما، وأن (جون) قد فعل شيئاً ما، وهَلُمَّ جَرّاً.

وبمُوجب هذا المُقْتَرَب، هناك معنى أو وجه واضح، تكون بمُوجبه علاماتُ الأصناف المنطقية مُتناظِرةً مع علامات الأصناف النحوية في اللُّغة الطبيعية، بل هي، في الحقيقة، تمثيلات دلالية لها (وإنْ كان من غير الضروري أن تكون هناك علاقة تَناظُر واحد لواحد one – to – one). ونتيجة لذلك، فإن المُستمع الذي قام بالفرضيّة النحوية التنبّؤية التي تُفيد، مثلاً، أن الكلمات ''(جون) دعا'' ستُتبَع بعبارة اسمية (ع اِ)، سيكون قادراً، بواسطة التفسير الدلالي لهذه الفرضيّة النحوية التنبّؤية، على أن يستنتج الفرضيّة المنطقية التنبّؤية التي تفيد أن (جون) قد دعا شخصاً ما. نحن نرى أن مثل هذه الفرضيّات تُؤدّي دوراً حاسماً في عمليتي إزالة اللَّبْس أو الاشتراك وتعيين الإحالة.

لنفرض أن المُستمع حين يسمع كلمة ''(جنيفر) Jennifer'' في (59)، يستحضر سلسلة من الإحالات المُمكنة لكلمة ''جنيفر'' - أيْ، بتعبير آخر، مجموعة من العناوين الفكرية (التصوّرية) تكون كلمة ''جنيفر'' جُزءاً من بابها المُعجمي - ومن ثَمّ، تكون في مُتناوله سِلْسِلة من الأبواب الموسوعية المُرتبطة بها،

59. (جنيفر) اعترفَتْ بـ **السرقة**. (59) Jennifer admitted* STEALING.

إن المُستمع حين يصنِّف ''جنيفر'' في الصنف النحوي (ع اِ)، فهو يقوم بالفرضيّة النحوية التنبّؤية التي تُفيد أنها ستُتبَع بعبارة فِعْلية (ع ف)**، التي ستُنتِج الفرضيّة المنطقية التنبّؤية (60) بواسطة التعويض عن المُتغيّرات:

60. (جنيفر) فعلت شيئاً ما.

---

* هناك اشتراك في معنى الفعل الإنكليزي (admit) فهو يعني (يعترف بالمسؤولية عن فعل) أو (يَسمح بالدخول). لكننا استبقنا الأمور في الترجمة، فأَزَلْنا اللَّبْس مُقَدَّماً لعدم وُرود كلمة في العربية فيها اللَّبْس أو الاشتراك نفسه. [المترجم].

** اعتقد ليس بالقارئ حاجة لأن يُنبَّه هنا أو في المواضع الأخرى إلى الفَرْق بين اللُّغتين الإنكليزية والعربية. فمثلاً النحو العربي، بخلاف النحو الإنكليزي، يسمح بوجود جُملة من مبتدأ وخبر خالية من الفعل. وهذا لا يضرّ بتحليل المُؤلّفين، إذ بدلاً من السؤال في (61) أدناه سيُثار السؤال الآتي: (ماذا بشأن جنيفر؟). [المترجم]

لنفرضْ أنه يعرف امرأتين واحدة اسمها (جنيفر سميث) وأُخرى اسمها (جنيفر أوهارا). بمُوجب فرضيّتنا، هو سيشرع الآن بالقيام بتعيين مُؤقت وتجريبي للمُحال عليه في كلمة ''جنيفر''، عن طريق البحث والتأمّل إن كانت المعلومة القائلة إنَّ (جنيفر سميث) فعلت شيئاً، أو المعلومة القائلة إنَّ (جنيفر أوهارا) فعلت شيئاً، ربما كانت ذات صِلة بالنسبة له في سِياق يقع في مُتناوله حالياً.

[207] افرضْ، مثلاً، أن في مُتناوله سِياقاً تكون فيه المعلومة القائلة إن (جنيفر أوهارا) فعلت شيئاً، تكون ذات صِلة له بصورة ظاهرة. حينئذٍ عليه أن يفترض - بموجب حُجَّة لا بُدَّ من أن تكون مألوفة الآن - أن المُتكلِّمة حين نطقت بكلمة ''جنيفر'' كانت تقصد الإشارة إلى (جنيفر أوهارا)، والّا لكانَ عليها أن تُعِيد صياغة قَوْلتها لكي تمحو هذا التفسير أو التأويل. وفضلاً عن ذلك، عليه أن يفترض أن السِّياق الذي يجد فيه صِلة أو مُناسَبة المعلومة القائلة إن (جنيفر أوهارا) فعلت شيئاً، أن ذلك السِّياق سيُؤدّي دوراً إضافياً في عملية الفهم أو الاستيعاب، وإلا فإن الجُهد المبذول في استحضاره سيكون جُهداً ضائعاً.

وفي هذه المرحلة المُبكّرة، قد لا يكون هناك أيّ تعيين واضح للإحالة يجعل (60) ذات صِلة على الإطلاق. ومع ذلك، فبمُوجب نوع من تعيين الإحالة قد تُثير في ذهن المُستمع سؤالاً ذا صِلة أو مُناسَبة (حيث المقصود بالسُّؤال ذي الصِّلة هو السُّؤال الذي يكون جوابه أكيداً أو الذي يُحتمَل أن يكون ذا صِلة). إن الخبر [القَوْلة الخبرية] غالباً ما يُثير سؤالاً ذا صِلة. فعلى سبيل المِثال، إذا قلتُ لكَ إني لستُ مسروراً، فمن المُؤكّد تقريباً أني سأجعلك تتساءل عن السبب. وللسبب نفسه، قد يكون هناك تعيينٌ ما، للإحالة بحيث إن (60) الخالية من الصِّلة في ذاتها، قد تُثير سُؤالاً مثل (61أ) أو (61ب) الذي هو ذو صِلة في سِياق معيَّن، يقع في مُتناول المُستمع حالياً،

61. (أ) ما الذي فعلته (جنيفر سمث)؟

(ب) ما الذي فعلته (جنيفر أوهارا)؟

وإذا كان الأمر كذلك، فحينئذٍ عليه أن يفترض - بمُوجب حُجَّة لا بُدَّ من أن

تكون مألوفة الآن - أن هذا سُؤال أرادت المُتكلِّمة أن تُثيره، وأن بقية القَوْلة ستُجيب عنه، وأن الجواب سيكون ذا صِلة في السِّياق الذي تمَّ تشجيعُه توّاً على استحضاره.

لنفرضْ إذن أنه قد تمَّ تعيينُ إحالة بصورة تجريبية مُؤقتة لكلمة ''جنيفر''. إن الكلمة التالية التي يجب مُعالجتها هي الفعل ''admitted''، فهذه الكلمة لها معنيان مُمكنان هما، (يعترف بالمسؤولية) و(يسمح بالدخول)، والفعل مُتعدٍّ* بمُوجب كِلا المعنيين. وهكذا فبإمكان المُستمع أن يقوم بالفرضيّة النحوية التنبّؤية التي تقول إن الفعل سيُتْبع بعبارة اسمية (ع اِ) ، ومن ثَمّ يحصل على الفرضيّات المنطقية التنبّؤية (62 أ - ب) بواسطة التعويض عن المُتغيّرات،

62. (أ) (جنيفر) سمحت بدخول أحد ما.

(ب) (جنيفر) اعترفت بالمسؤولية عن شيء ما.

وبإمكان المُستمع الذي يُتاح له الآن الوصول إلى البابين الموسوعيين للمعنيين (يسمح بالدخول) و(يعترف بالمسؤولية) أن يُواصل إزالة اللَّبْس أو الاشتراك في الفعل ''admit'' عن طريق التساؤل إنْ كانت واحدةٌ من (62 أ - ب) أو أحد الأسئلة المُرتبطة (63 أ - ب) ذا صِلة بصورة ظاهرة في سياق مُعيَّن يقع في مُتناوله حالياً.

63. (أ) لِمَنْ سمحتْ (جنيفر) بالدخول؟

(ب) ما الذي اعترفت (جنيفر) بالمسؤولية عنه؟

وإذا كان الأمر كذلك، فحينئذٍ ينبغي عليه أن يأخذ بذلك التفسير مؤقتاً وأن يحتفظ بالسِّياق من أجل المزيد من المُعالجة.

* يُلاحظ أن المُقابل العربي للفعل المذكور بالمعنيين ليس مُتعدّياً، بل لازم متبوع بجارٍّ ومجرور. وهذا لا يُؤثّر، ففي إمكاننا أن نقول إن الفرضية النحوية التنبؤية هي أن الفعل سيُتبَع بجارٍّ ومجرور، وليس بعبارة اسمية، كما هو في النص الإنكليزي. [المترجم].

[208] وأخيراً، إذا كانت المُتكلِّمة قد حقّقت الصِّلة أو المُناسَبة المُثْلَى، فإن كلمة 'السرقة' ينبغي أن تنزل في مكان كان قد هُيِّء من قَبْلُ في أثناء عملية التفسير. أيْ إنها ينبغي أن تُجيب عن أيِّ سُؤال كان قد أُثِير ولم يَلْقَ جواباً، وينبغي أن تكون الأجوبة ذات صِلة أو مُناسَبة، في سِياق كانت عملية التفسير قد ساعدت في تهيئته. فعلى سبيل المِثال، إذا كان المُستمع قد استحضر سِياقاً يكون فيه السُّؤال، ''ما الذي اعترفتْ (جنيفر) بالمسؤولية عنه؟'' ذا صِلة بمُوجب تعيين مُعيَّن للمُحال عليه في كلمة ''جنيفر''، فحينئذٍ ينبغي أن تكون القَوْلة بأكملها قابلة للتفسير بوصفها جواباً عن ذلك السُّؤال بموجب ذلك التعيين للإحالة.

وإذا كانت المُتكلِّمة قد قامت بواجبها بصورة صحيحة، فإن نهاية القَوْلة لا بُدَّ من أن تُؤكِّد وتُثبت كل الاختيارات المُؤقتة في المُحتوى والسِّياق التي كان المُستمع قد قام بها على طول الطريق. ومن ناحية أُخرى، إذا لم تُؤكِّد نهاية القَوْلة هذه الاختيارات المُؤقتة، فإن تشخيص قَصْد المُتكلِّمة الإخباري سيتطلّب مُستوى إضافياً من الاستدلال في نَسَق استدلالي يكون عادةً ثابتاً، بخلاف ذلك. حين يكون التواصل خالياً من الإشكال، فإن المُستمع يفترض أو يُسلّم بأن لدى المُتكلِّمة تقديراً وافياً لما يُمكن أن يكون ذا صِلة بالنسبة له، أما حين يكون هناك إشكال، فإن على المُستمع أن يُحاول أن يكتشف الصورة غير الصحيحة عنه التي بمُوجبها يُمكن أن تكون المُتكلِّمة قد تصوّرت أن قَوْلَتها ستكون ذات صِلة مُثْلَى.

لاحِظْ الآن أن الفرضيّات التنبّؤية الصحيحة، تلك التي سيتمّ إثباتها وتأكيدها في النهاية، هي مُترابطة منطقياً، بعضها مع بعضها الآخر. ففي أيّ زوج من هذه الفرضيّات تلزم إحداها بالضرورة عن الأُخرى. وبتعبير أدقّ، فإن مجموعة الفرضيّات التنبّؤية تُشكّل سُلَّماً مُدرَّجاً، كلُّ عنصر فيه يستلزم تحليلياً العنصرَ الذي يسبقه مباشرة، ويَلْزَم تحليلياً عن العنصر الذي يَليه مباشرة. فبالنسبة لـ (59) بمُوجب التفسير الذي كُنَّا نُناقشه قبل قليل، يحتوي السُّلَّم المُدرَّج على ثلاثة عناصر (64 أ - ب).

64. (أ) (جنيفر) فعلتْ شيئاً ما/ما الذي فعلته (جنيفر)؟

(ب) (جنيفر) اعترفتْ بالمسؤولية عن شيء ما/ما الذي اعترفت (جنيفر) بالمسؤولية عنه؟

(ج) (جنيفر) اعترفتْ بالسرقة.

ومن هذه، ستتمّ استعادة أو استدعاء أكثرها عُموماً، (64 أ)، أولاً: وكما سبق أن لاحظنا، إذا كانت المُتكلِّمة قد حقَّقت الصِّلة المُثْلَى، فإنه لا بُدَّ من أن يكون إما ذا صِلة بحدِّ ذاته، أو أنه سيُثير سؤالاً ذا صِلة. والذي يَليه في الاستدعاء هو (64 ب)، الذي ينبغي إما أن يُزوِّدنا بجواب ذي صِلة عن سُؤالٍ أثاره (64 أ) أو أنه نفسه يثير سُؤالاً ذا صلة. وأخيراً لا بُدَّ من أن (64 ج) يُزوِّدنا بجواب ذي صِلة عن السُّؤال الذي أثاره (64 ب)، وربما هو نفسه قد يُثير السُّؤال الإضافي ''لماذا اعترفت (جنيفر) بالسرقة؟''، ومن ثم يُهيئ الساحة لقَوْلة تالية. وهكذا، فإن السُلَّم المُدرَّج في (64) يعمل بمثابة هيكل عظمي يُبنى حوله التفسير بأكمله.

[209] إن المُدَرَّج في (64) يحتوي شعبة من اللُّزومات التحليلية للقَوْلة (59)، وهذه الشُّعبة مُرتَّبة بدقّة بمُوجب علاقة اللُّزوم التحليلي، كما تقدّم وصفه. وفضلاً عن ذلك، إذا سلَّمنا بأن النَّبْر البُؤري في (59) يقع على الكلمة الأخيرة ''السرقة''، فإن هذه الشُّعبة مُرتبطة بمجموعة البُؤَر المُمكنة للقَوْلة بصورة واضحة، فإذا عمدتَ إلى الصِّيغة القَضَوية للقَوْلة، وأبدلتَ البُؤرة بعلامتها المنطقية، فإنك ستحصَل على لُزوم في السُّلّم المدرَّج، وفي الإمكان الحصول على جميع اللُّزومات في السُلَّم بهذه الطريقة، باستثناء الصِّيغة القَضَوية نفسها. دَعُونا نطلقْ على مثل هذه الشُّعبة من اللُّزومات التحليلية المُرتَّبة بدقّة، والتي يُحدِّدها موقعُ النَّبْر البُؤري اسم السُّلّم البُؤري *focal scale*. حين يقع النَّبْر البُؤري على آخر كلمة في القَوْلة، كما هو الحال في (59)، فإن مجموعة الفرضيّات المنطقية التنبّؤية التي تُفْتَرَض في أثناء عملية التفسير تتوافق مع السُلَّم البُؤري.

وكما سبق أن بَيّنّا، فإن اللُّزومات في السُلَّم البُؤري للقَوْلة لا تُعالَج جميعها فجأةً وفي وقت واحد. إن مُعالجة كل لُزوم، يمكن أن تُسهِم في الصِّلة الإجمالية للقَوْلة بطريقتين: إما عن طريق تقليل الجُهد الذي تتطلّبه المُعالجة، وإما عن

طريق زيادة تأثيراتها السِّياقية. وحتى لو لم يكن للُّزوم أيُّ تأثير سِياقي بحدّ ذاته، فإنه يُمكن أن يُسهِم في الصِّلة عن طريق إتاحة الوُصول المباشر إلى سِياق يُمكن فيه تحقيق التأثيرات، ومن ثَمّ تقليل جُهد المُعالجة الذي يتطلّبه تحقيق هذه التأثيرات. أما فيما يخصّ التأثيرات السِّياقية للقَوْلة، ففي الإمكان الحصول عليها في عِدّة خطوات عن طريق لُزومات مُختلفة في السُلَّم البُؤري.

لِنَقُلْ إنه حين تكون للّزوم في السُلَّم البُؤري لقَوْلةٍ ما، تأثيراتٌ سِياقية خاصة به، ومن ثَمّ يكون ذا صِلة بحدّ ذاته، فإنه يكون لُزوم صدر أو أمام *foreground implication*، وأنه بخلاف ذلك يكون لُزوم خَلْفية *background implication*. إذن، ستكون بُؤرة القَوْلة هي أصغر مُكوِّن نحوي يُؤدّي استبداله بالمُتغيِّر إلى إنتاج لُزوم صدر (أمام) وليس لُزوم خَلْفية. فعلى سبيل المِثال، يُمكن أن تكون البُؤرة في (59) آنفاً العبارة الاسمية (ع اِ) ''السرقة''، أو العبارة الفعلية (ع ف) ''اعترفت بالسرقة'' أو الجُملة بأكملها. فإذا كانت (64 أ) ذات صِلة بحدّ ذاتها، فإنها ستكون لُزوم صدر، وستكون البُؤرة الجُملة بأكملها، وإذا لم تكن (64 أ) ذات صِلة بحدّ ذاتها بل كانت (64 ب) كذلك (أي ذات صِلة بحدّ ذاتها)، فإن البُؤرة ستكون العبارة الفعلية (ع ف) ''اعترفت بالسرقة''، وإذا لم تكن (64 ب) ذات صِلة بحدّ ذاتها، فإن البُؤرة ستكون العبارة الاسمية (ع اِ) ''السرقة'' ذاتها.

إن اللُّزوم يُمكن أن يُسهِم في الصِّلة أو المُناسَبة بكِلا الطريقتين اللتين تقدَّمَ وصفهما، أي عن طريق إتاحة الوُصول إلى سِياق يكون فيه للمزيد من اللُّزومات تأثيراتٌ سِياقية، وعن طريق إنتاجه تأثيراتٍ سِياقيةً بحدّ ذاته. وبهذه الكيفية يمكن تماماً للمُتكلِّمة أن لا تعلم أو تهتمّ بدقّة، بالنُّقطة التي يحصل فيها الانفصال بين الخَلْفية والصدر أو الأمام. فعند مُعالجة (59) المُتقدِّمة آنفاً، مثلاً، قد يكون من المُحتمل أن المُستمع إذا استحضر معلومات موسوعية كافية عن شخصية (جنيفر) ومُيولها، فإنه قد يجد المعلومة القائلة إنها اعترفت بفعل شيءٍ ما، ذات صِلة. لكن من المُحتمل أنه قد لا يكون مُستعِدّاً لبذل ذلك القَدْر من

الجُهد. لكن هذا لا يُغيِّر شيئاً في الأمر عند المُتكلِّمة. إذ ما دام لديها سبب يدعوها للاعتقاد بأن أحد عناصر السُّلّم البُؤري، في الأقل، سيكون ذا صِلة بحدّ ذاته، وفي سِياق تُتيح العناصرُ الأُخرى الوُصولَ إليه، فإنها ليست بحاجة [210] للاهتمام الزائد بالنُّقطة التي يحصل فيها القَطْع أو الفَصْل بين الخَلْفية والصدر أو الأمام. أيْ، ليس بها حاجة لقَصْدٍ مُحدَّدٍ للتمييز بين أيٍّ من لُزوماتِ قَوْلتها هي لُزومات صُدرٍ (أمام)، وأيٍّ هي لُزومات خَلْفية (أيٌّ هي مُعطاة وأيٌّ هي جديدة)، وذلك بخلاف ما هو مُتعارف ومقبول عادةً في الأدبيات.

وبإمكاننا أيضاً أن نُلْقِي بعض الضوء على الإحساس البديهي بوجود مُدَرَّج gradient من المعلومات المُعطاة والجديدة. ومهما كان موقع نُقطة الانفصال بين الصدر والخَلْفية، فإن هناك تفسيراً واضحاً تُمَثِّل بموجبه (64 ب)، على سبيل المِثال، وفي آنٍ واحد، لُزومَ صدرٍ بالنسبة لـ (64 أ)، حيث تزوِّدنا بجواب جُزئي عن السؤال الذي تُثيره، وكذلك لُزومَ خلفية بالنسبة لـ (64 ج)، حيث تُثير سُؤالاً تُزوِّدنا (64 ج) بجواب جزئي عنه في الأقل. وكما لاحظنا، فحتى (64 ج)، التي هي بالضرورة لُزوم صدر، قد تُثير في الوقت نفسه سُؤال خَلْفية تُجيب عنه قَوْلةٌ لاحقة (أو القَوْلة نفسها). وهكذا، فإن تمييزنا بين الصدر (الأمام) والخَلْفية، شأنه شأن فكرة البؤرة نفسها، هو تمييز وظيفي مَحْض، ولا ينبغي أن يكون له أي وظيفة في الوصف اللُّغوي للجُمَل.

إن التعيينات المُختلفة لموقع النَّبْر تُوَلِّد سلالمَ بُؤرية مُختلفة. فلو كان المُكوِّن أو العنصر المَنْبور بُؤرياً، هو ''جنيفر''، لكان السُلَّم البُؤري لـ (59)، هو (65)،

65. (أ) شخص ما اعترف بالسرقة /

من الذي اعترف بالسرقة؟

(ب) (جنيفر) اعترفت بالسرقة.

ولو كان العُنصر المَنْبور بُؤرياً هو الفعل ''admitted''، لكان السُّلَّم البُؤري هو (66)،

66. (أ) (جنيفر) فعلت شيئاً ما /

ما الذي فعلته (جنيفر)؟

(ب) (جنيفر) فعلت شيئاً بخصوص السرقة /

ما الذي فعلته (جنيفر) بخصوص السرقة؟

(ج) (جنيفر) اعترفت بالسرقة.

إن لكلٍّ من (65) و(66) الصِّفات المنطقية نفسها لـ (64)، أيْ إنَّ كُلّاً منهما يتكوَّن من سِلْسِلة من الأعضاء أو العناصر المُترابطة منطقياً بحيث إن كل عضو يستلزم تحليلياً العضو الذي يسبقه مباشرة، ويلزم تحليلياً عن العضو الذي يَلِيه مُباشرة. فضلاً عن ذلك، فإن كل واحد منها يُمكن الحصول عليه بالإجراءات العامة نفسها: خُذ الصيغة القَضَوية التامة للقَوْلة، وضَعْ محلَّها مُتغيِّراً منطقياً، أولاً تأويل العُنصر المَنْبور بُؤرياً، ثم تأويل أصغر عُنصر نحوي تالٍ يحتوي العُنصر المَنْبور بُؤرياً، وهَلُمَّ جَرّاً، إلى أن تنفد كل العناصر الشاملة التي يُمكن التعويض عنها.

لكن، مع ذلك، هناك فَرْق مهم بين (64) من ناحية و(65) و(66) من ناحية أُخرى، ويتعلق الفرق بكون النَّبْر البُؤري في الحالتين الأخيرتين لا يقع على الكلمة الأخيرة في الجُملة. ونتيجة لذلك، فإن السُّلّم البؤري، وهو الذي يُحدِّده موقع [211] النَّبْر، لا يُمكن أن يتطابق، في الأقل ليس كُليّاً، مع سُلَّم الفرضيّات التنبّؤية، وهو الذي يحدده ترتيب الكلمات وتسلسلها. إذ من الصعب أن نرى كيف يمكن للمُتكلِّمة أن تقود مُستمعها خُطوة فخُطوة، وفرضيّةً تنبّؤيةً ففرضيّة تنبّؤية، إلى أعلى السُّلَّم في (65) و(66) بالصورة التي تَقَدَّمَ توضيحُها بالنسبة لـ (64). فمثلاً، ما لم يكن المُستمع عالِماً من قبلُ بالكيفية التي ستنتهي بها القَوْلة، فإنه لن يكون قادراً على القيام بالفرضيّة التنبّؤية (65 أ) عند سماعه كلمة ''جنيفر''، أو بالفرضيّة التنبّؤية (66 ب) عند سماعه كلمة ''admitted''. فعلى الرَّغم من أن

(64) – (66) لها صفات منطقية مُتشابهة، وعلاقة مُتشابهة بالبِنية النحوية لـ (59)، فإن (64) في الظروف الاعتيادية، تكون هي الوحيدة التي يُمكن استعادتها أو استحضارها بسِلْسِلة مُتدرِّجة من الفرضيّات التنبّؤية في أثناء صدور القَوْلة.

إن المعنى أو الوجه الذي يكون بمُوجبه من الطبيعي للنَّبْر البُؤري أن يقع على نهاية القَوْلة، ومن ثَمّ من الطبيعي للخَلْفية أن تُسْتَحْضَر قبل الصدر (الأمام)، هو نفس المعنى أو الوجه الذي بمُوجبه يكون من الطبيعي أن يَرِدَ طرح السؤال قبل جوابه، أو أن يكون إبلاغُ المعلومة المُعقَّدة تدريجياً خُطوة فخُطوة. لكن مع ذلك، هناك حالات تحصل فيها مُخالفة لهذا النَّسق، وهذه هي أيضاً قد تكون مُتوافقة مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة. فعلى سبيل المِثال، حين يكون سؤالٌ ما، قد أُثير بصورة صريحة أو ضمنية في القَوْلة السابقة مُباشرةً، حينئذٍ ستكون إعادته مَضْيَعَةً لجُهد المُعالجة. وهكذا، ففي الإمكان أن تكون الإجابات عن الأسئلة الصريحة مُتقطّعة وناقصة بدرجة كبيرة، وفي الجواب الذي لا يشوبه نقص أو انقطاع، قد تسبق البُؤرةُ الخلفيةَ وتتقدَّم عليها، كما هو مُوضَّح بالإجابات المُمكنة (67 ب – ج) عن السؤال (67 أ).

67. (أ) (بيتر): مَنْ أعظمُ كاتبٍ إنكليزي؟

(ب) (ميري): **شكسبير** هو أعظمُ كاتبٍ إنكليزي.

(ج) (ميري): **شكسبير** هو كذلك.

(د) (ميري): **شكسبير**.

في كل واحدة من هذه الأجوبة، تكون العبارة الاسمية (ع اِ) ''شكسبير'' هي البُؤرة، ويكون الافتراض ''شخص ما هو أعظم كاتب إنكليزي'' بمثابة الخَلْفية. إن الفرضيّة لا تُذْكَر بشكل صريح إلا في (67 أ)، وهنا هي تَرِد بعد البُؤرة وتقتصر وظيفتُها على مُجرّد التذكير، تأكيد لتفسير لا بُدَّ من أن يكون المُستمع قادراً على التوصُّل إليه من دون أية مُساعدة.

لقد حصل شيءٌ من النقاش بشأن إمكانية التعامُل مع التباين بين أمثلة مِثْل

(68 ب) و(69 ب) بمَعايير فعلياتية محضة[15]،

68. (أ) أنا مُتأسّفة لتأخُّري. (ب) **سيارتي تعطَّلتْ**.

69. (أ) أنا مُتأسّفة لتأخُّري. (ب) سيارتي تمَّ **تفخيخها**.

إن نُقطة الخلاف هي فيما إذا كان النَّبْر في هذه الأمثلة قد فقد وظيفته الطبيعية، أي تركيز الانتباه، وأصبح عُرْضة لقُيود لغوية اعتباطية، أو فيما إذا كان في الإمكان النَّظر إلى مكانته بوصفها نابعة بشكل مُهمّ من مبادئ فعلياتية. إذا كان [212] هناك وصف أو تفسير فعلياتي، فنحن نقترح أنه يُمكن أن يكون على الشكل الآتي:

هناك إحساس بديهي مُتأصِّل بأنه في حالة الأمثلة التي يكون فيها النَّبْر في أول الجُملة كما في (68 ب)، فإن الكلام الذي يَلِي العبارة الاسمية الواقعة فاعلاً، يكون من السهل التنبُّوء به بمعنى من المعاني. نحن نعتقد أن المعنى الصحيح يُمكن استنتاجه من مفهومَيْنا الخاصَّين بالتلويح الضعيف والتواصل الضعيف. فحين تعتذر المُتكلِّمة في (68 أ) عن تأخُّرها، فإن المُستمع بالطبع سيتوقّع تفسيراً للتأخّر. وبمُجرّد ذِكْر كلمة ''سيارتي''، فإنه تلقائياً سيُكَوِّن الفرضيّة التنبّؤية بأن شيئاً ما، قد حصل لسيارتها مما تسبّب في تأخيرها، وسيتوصّل إلى الجُزء المُناسب من الباب الموسوعي الخاص بمفهوم السيارة عنده. وهناك سيجد الافتراضات السهلة المنال والمُؤكَّدة بقوة، التي تُفيد أن السيارات يُمكن أن تتعطَّل أو ينفد بنزينها أو لا تشتغل، وكل ذلك يمكن أن يكون تعليلاً لعدم مجيء المُتكلِّمة في الوقت المُحدّد.

لاحِظْ أن بإمكان المُتكلِّمة أن تُلَوِّح تلويحاً ضعيفاً بهذه السِّلْسِلة من الأعذار، من دون أن تُعبِّر عنها بصورة صريحة أبداً. لذلك، فهي إنْ قالت ''أنا مُتأسّفة لتأخري. إنها سيارتي اللعينة''، لفَهِمْنَا منها بالضَّبط أنها قد استشهدت بأحد هذه الأعذار المُتوقَّعة. لذلك، فإنَّ ما يَرِد بعد العبارة الاسمية في هذه

(15) انظر، على سبيل المثال، (روشمون (تحت الطبع)) و(ألرتن وكرتندن 1979).

الأمثلة، يكون مُعبَّراً عنه من قَبْلُ بمُجرّد ذِكْر العبارة الاسمية التي تَرِد في أول الكلام، وفي الإمكان حساب التأثيرات السِّياقية التي تعتمد عليها الصِّلة الرئيسة للقَوْلة على أساس الفرضيّات التنبّؤية الناتجة عن ذلك.

إن مُحاولات تفسير التباين بين الأمثلة من نوع (68 ب) و(69 ب)، قلَّما تعدَّت الاحتكام الغامض إلى ''الوزن الدلالي النسبي'' أو ''أهمية الخبر النسبية''. أما في إطارنا، فمِنَ المُمكن القيام بما هو أفضل. فبالنسبة للمُستمع في (69ب)، ستبقى المعلومةُ القائلة بأن السيارة قد فُخِّخَتْ، ذاتَ صلةٍ إلى حدّ بعيد، حتى بعد أن يكون المُستمع قد كوَّن الفرضيّة التنبّؤية بأن المُتكلِّمة قد تأخّرت لأن شيئاً ما، قد حدث لسيارتها. وبتعبير آخر، فإن للكلام الذي يَلِي العبارة الاسمية غير المَنْبورة التي تَرِد في أول الكلام في (69 ب)، تأثيراتٍ سِياقيةً مُهمّة في سياق يتولَّد عند مُعالجة العبارة الاسمية الابتدائية، في حين أن الكلام الذي يَلِي العبارة الاسمية الابتدائية المَنْبورة في (68 ب)، ليس له مثل تلك التأثيرات. ونتيجةً لذلك، فإن الكلام الذي يَلِي العبارة الاسمية الابتدائية في (69 ب) ينبغي أن يكون مَنْبوراً بُؤرياً، في حين أن الكلام الذي يَلِي العبارة الاسمية الابتدائية في (68 ب) لا ينبغي أن يكون كذلك. وبمُوجب هذا الاتجاه، يكون من المُمكن تناوُل المُباينة بين الأمثلة من نوع (68) و(69) من دون اللجوء إلى أيّ قواعد مخصوصة لتعيين النَّبْر.

وفي الأقل، في أدبيات النحو التوليدي الحديثة، تمَّتْ معالَجةُ النَّبْر التبايُني contrastive stress بوصفه ظاهرة غير لُغوية أو مَعْلُغَوية paralinguistic* غير مُعرَّضة لقُيود فونولوجية خاصة. وهذا ينسجم كُلّياً مع النَّظرة إلى النَّبْر بوصفه وسيلة طبيعية تماماً لتركيز الانتباه على جانبٍ مُعيَّن من القَوْلة، جديرٍ بالملاحظة. وللوهلة الأولى، يبدو أن حقيقة كَوْن النَّبْر التبايُني يعمل بشكل مُختلف في اللُّغات المُختلفة، قد تُولِّد مشاكل لهذا المُقْتَرب. فهو يُستعمَل بصورة أكثر حرية [213]

* المَعْلُغَة (paralanguage) هي الجوانب الصوتية المُصاحبة للُّغة ولكنها لا تُعَدُّ جُزءاً من اللُّغة، مثل تنغيم الكلام وطبقة الصوت. وأحياناً يشمل المصطلح الجوانب الحركية Kinesic مثل الإيماء والحركة وتعبير الوجه. [المترجم]

بكثير في الإنكليزية مما هو في الفرنسية. فعلى سبيل المِثال، في الوقت الذي تبدو (70) طبيعية تماماً، لا يُمكن لمقابلها الفرنسي (71ب) أن يَرِد بشكل طبيعي إلا بوصفه صدى echoing لقَوْلةٍ سابقة مثل (71 أ)،

70. **أنت** يجب أن تغسل الصحون. (70) **YOU** must do the washing up.

71. (أ) هو: يجب أن تقومي بغسل الصحون.

(a) He: Il faut que vous fassiez la vaisselle

(ب) هي: كلا، يجب أن تقوم **أنت** بغسل الصحون.

(b) She: Non. il faut que **VOUS** fassiez la vaisselle

لكن مع ذلك، فإن هذا ليس اعتراضاً مُقنعاً أو وجيهاً بشكل خاص، ما لم نُثبت أن الاختلاف في النَّبْر التبايُني لا يمكن تفسيره بمَعايير المعالَجة. فإذا أمكن أن تكون لنفس شكل أو أُنْمُوذج النَّبْر كلفة مُعالجة أكبر في لُغة مُعيَّنة ممّا في لغة أُخرى، أو حين يتحقّق في تعبير مُعيَّن من دون آخر، فحينئذٍ ينبغي على المُتكلِّمة التي تهدف إلى تحقيق الصِّلة المُثْلَى أن تقتصد بصورة أكبر في استعمال شكل أو أُنْمُوذج النَّبْر الذي يُكلِّف أكثر.

يبدو من الواضح أنه في لغةٍ مثل الفرنسية المُتميّزة بمُنحنيات تنغيم intonation contours مُسطَّحة نسبياً وتفضيلها الشديد لوضع النَّبْر البُؤري في آخر الكلام، أن استعمال النَّبْر التبايُني في موقع غير آخر الكلام، يُسبِّب اضطراباً وتعويقاً لمُنحَنيات التنغيم، أكبرَ بكثير مما في لغةٍ مثل الإنكليزية بمُنحنيات تنغيمها المُتنوّعة نسبياً وحريتها الأكبر في تحديد موضع النَّبْر البُؤري. إن الاضطراب والتعويق الأكبر يعني جُهد معالَجة أكبر، وفي حالة تساوي الأمور الأُخرى، يعني مقبولية مُنخفضة وضعيفة. ومن هنا، نتوقع أن النَّبْر التبايُني داخل القَوْلة في لغة مثل الفرنسية، لا يكون مقبولاً إلا في حوار صدى أو صَدَوِي مثل (71) آنفاً، حيث تُقلِّل التوازيات في الصِّيغة اللُّغوية والتفسير الفعلياتي من جُهد المُعالَجة الكُلّي، وحيث يُزوِّدنا ذلك النَّبْر بطريقة اقتصادية بصورة مخصوصة لتركيز الانتباه على سِلْسِلة مقصودة من التأثيرات السِّياقية.

نحن نقترح، إذن، بأن تحديد موقع النَّبْر، حاله حال الجوانب الأُسلوبية الأُخرى، ينبغي أن يُنْظَر إليه بمَعايير جُهد المُعالجة. إن كون النَّبْر التبايُني وسيلةً طبيعية لتركيز الانتباه، لا يمنع بالضرورة أن يكون استعمالُه في بعض الظُّروف أكثرَ كُلْفةً من استعماله في ظُروف أُخرى، تماماً مثلما أنَّ التأشير، هو وسيلة طبيعية أُخرى لتركيز الانتباه، قد تكون له كُلْفَة اجتماعية أكبر في بعض الظُّروف مما في بعضها الآخر[16]. ومن ثَمّ، فإن هذا يُوحي بمُقْتَرب مُهمّ للتعامل مع التنوّع والاختلافات في أشكال ونماذج النَّبْر عبر اللُّغات، وهو مُقْتَرب نشعر بأنه يُمكن أن يُلقي الضوء على سِلْسِلة من البيانات التبايُنية contrastive data التي كانت موضوعاً للكثير من البُحوث الحديثة والمُهمّة[17].

لِنَعُدْ الآن إلى فرضيّتنا الأصلية الخاصة بالرَّبط الطبيعي بين البِنية النحوية والتأثيرات الفعلياتية، ولنُبَيِّن كيف يتمّ التعامل مع الأمثلة (52) - (54) المُتقدِّمة في الإطار الذي رسمنا خطوطه العامة في هذا القسم. لنتأملْ (52 أ - ب).

52. (أ) أُختُ (بيل) التوأم تعيش في **برلين**.

(ب) لدى (بيل) أختٌ توأم تعيش في **برلين**.

[214] إن هذه الأمثلة تُوصف اعتيادياً بمعايير التمييز بين الافتراض المُسبق والتأكيد

---

(16) وهو كذلك لا يمنع بالضرورة هذه الوظائف الطبيعية من أن تضطلع بها وسيلة لغوية نحوية أو صرفية أو تنغيمية : ففي الحقيقة كلّما كان تنويع موضع النَّبْر في لغةٍ ما، أكثر كلفةً، يتوقّع المرء أن يجد أشياء مثل أدوات تركيز البؤرة للتعويض عن ذلك.

(17) انظر على سبيل المثال (غوسنهوفن Gussenhoven 1983) و (روشمون تحت الطبع). إذا أمكن صياغة مُقْتَرب على وفق هذا الاتجاه المُقترح هنا، فستكون لدينا نتيجة أعمُّ تفيد أن لا ضرورة لفكرة البُؤرة focus في النحو التوليدي. إن هذه المسائل مُعقّدة، وقد كانت موضوعاً لبعض الجدل النحوي المُتحذلق. إن ما يدعو إلى القلق بشأن هذا الجدل، هو أنه برغم آليته المُعقّدة، فهو غالباً ما ينتهي باللجوء إلى أفكار أو مفاهيم فعلياتية التي تُترَك طبيعتها من دون تحديد واضح. لقد حاولنا ببساطة أن نرسم مخططاً مُجملاً لوصف فعلياتي ينبغي أن يَصْلُح، في الأقل، مُلحقاً لمفهوم البُؤرة اللُّغوي، وفي أحسن الأحوال بديلاً عنه.

(الإخبار)، أي إن (52 أ) تَفْتَرِض مُسبقاً ما تُؤكّده (52 ب) أو تُخبر به - وهو أن لدى (بيل) أختاً توأماً. ولأجل تسويغ هذا التمييز، يتمّ عادةً استدعاء نَمَطين من الحَدْس. افرضْ أن ليس لدى (بيل) أخت توأم، وأن المُستمع على علم بذلك، حينئذٍ سيكون هناك حَدْس واحد نتفق معه، وهو حقاً كما يبدو قلَّما يكون موضع خلاف، أيْ، أننا نُحِسّ أن (52 أ) مَعْيُوبة وفيها خلل أخطر بكثير من (52 ب). وهناك ادّعاء بوجود حَدْس أقوى، وهو أنه إذا لم يكن لدى (بيل) أخت توأم، فإن (52 أ) لا تُعبِّر عن أية قضية على الإطلاق بغضّ النَّظر عن ما يعتقد المُستمع بشأن الموضوع. نحن نُشكّك بصحّة هذا الحَدْس الثاني، وبما أنه في كل الأحوال هامشيّ بالنسبة للفعليات، فإننا لا ننوي مناقشته هنا[18]. لكن الحَدْس الأول يلزم بصورة مباشرة من إطارنا.

لنفرضْ أن كُلّاً من (52 أ) و(52 ب) يستلزم (72) تحليلياً.

72. لدى (بيل) أختٌ توأم.

ومن ثَمّ فإن كِلتا القَوْلتين تشتركان في شروط صدقهما. لكن مع ذلك، ففي (52 ب) تكون (72) في السُّلَّم البُؤري، وهو في هذه الحالة يتطابق مع سُلَّم الفرضيّات التنبّؤية. إنها تعمل بمثابة تطوير للفرضيّة السابقة، ''لدى (بيل) شيء ما'' أو، بصورة مساوية، بمثابة جواب عن السؤال، ''ماذا لدى (بيل)؟''، وهي في الأقل، تُشكِّل جُزءاً من جواب ذي صِلة، عن هذا السُّؤال الذي يُفترَض أنه ذو صِلة. ولو كان الدَّوْر الذي تُسهم به المعلومة القائلة إن لدى (بيل) أُختاً توأماً، يقتصر على إتاحة الوُصول بصورة مباشرة إلى عنوان تصوُّري موجود لهذه الأُخت التوأم، لتوجب تفضيل (52 أ) الأكثر اقتصاداً. إن (72) ليست لُزوماً من لُزومات السُّلّم البؤري في (52 أ)، وبصورة مُتبادلة، هي لا تُجيب عن أيّ سُؤال يُوحي به السُّلّم. وفي الحقيقة، إن أول سؤال ذي صِلة يُوحي به السُّلّم البُؤري الخاص بـ (52 أ) هو ''ماذا تفعل أخت (بيل) التوأم؟''. السُّؤال الآن هو متى

(18) للمُناقشة، انظر (ولسون 1975) و (كمبسن 1975) و (غازدر 1979) و (جـ. فودر 1979) و (سومز 1979 Soames).

ينبغي على المُتكلِّمة التي تهدف إلى تحقيق الصِّلة المُثْلَى، أن تُفضِّل (52 ب) على (52 أ)؟ الجواب هو عندما تكون المعلومة القائلة إن لدى (بيل) أختاً توأماً ذات صِلة أو مُناسَبة بالقَدْر الكافي بحدِّ ذاتها. ولذلك، ينبغي على المُتكلِّمة التي لا تَعدُّ الافتراض القائل إن لدى (بيل) أختاً توأماً افتراضاً ظاهراً أو مقبولاً بصورة ظاهرة من ناحية المُستمع، أن تختار (52 ب)، والمُستمع الذي يفرض هذا الافتراض سيَعدُّ (52 أ) مَعْيُوبةً بصورة أخطر من (52 ب) بكثير.

وكما سبق أن بيّن (ستروسن) (Strawson (1964b، هناك أيضاً سِلْسِلة من أنواع الحَدْس الدقيق على الفهم تتعلّق بتأثيرات التعبيرات الإحالية referential في المواضع النحوية المُختلفة على الافتراض المُسبق. مثال ذلك، قارنْ بين (73 أ) و(73 ب).

73. (أ) ملك فرنسا زار **المعرض**.

(ب) المعرض تمّت زيارته من قِبَل ملك **فرنسا**.

فبحَسَب رأي (ستروسن)، إذا كان هناك معرض مُعيَّن أو مُحدَّد، ولم يكن هناك ملك لفرنسا مُعيَّن أو مُحدَّد، فإنَّ (73 ب) ستكون ناجحة بوصفها خبراً أو تأكيداً، وإنْ كان خبراً غير صحيح، في حين أن (73 أ) لا تُخبر عن شيء على الإطلاق. في إطارنا في الإمكان التنبّؤ بهذه الأنواع من الحَدْس بمعايير التمييز بين لُزومات الخَلْفية ولُزومات الصَّدْر (الأمام). إن أقوى تأثيرات الافتراض [215] المُسبق تحمّلها، عادةً، اللُّزومات التحليلية للُّزومات الخلفية. وهكذا، فإذا كانت البُؤرة في (73 أ) هي ''المعرض'' أو ''زار المعرض'' وكانت الخَلْفية هي ''ملك فرنسا فَعَلَ شيئاً ما أو ملك فرنسا زارَ شيئاً ما''، فإن المعلومة التي تُفيد وُجود شخص هو ملك فرنسا، ستلزم تحليلياً من الخَلْفية، ولن يستطيع المُستمع الذي يرفضها أن يستدعي أو يستحضر سِياقاً، تكون القَوْلة فيه ذات صِلة أو مُناسَبة على الإطلاق. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت البؤرة في (73 ب) هي ''ملك فرنسا'' أو ''تمت زيارته من قبل ملك فرنسا'' وكانت الخَلْفية أن المعرض اتصف بصفةٍ ما أو المعرض تمّت زيارته من قبل شخصٍ ما، فحينئذٍ سيكون المُستمع،

في الأقل، قادراً على أن يستدعي أو يستحضر السِّياق المُناسب، ويتبيَّن أيَّ نوع من التأثيرات السِّياقية التي لا بُدَّ من أن تكون المُتكلِّمة قد وضعت في بالها. ومن هنا، يأتي الحَدْس بأن التَّبِعات المُترتّبة على فشل الإحالة reference failure في هذه الحالة تكون أقلّ أهمية أو إثارة.

والآن لنتحوّلْ إلى الأمثلة (53 أ - ج)؛ إن الثُّلاثيات من هذا النَّمط غالباً ما يُنظَر إليها بوصفها تتطلَّب نوعين مُنْفَصِلين من التمييز، أحدهما تمييز مبنيّ على أساس ترتيب أو موقع الكلمات يساراً أو يميناً، والآخر على أساس البُروز في التنغيم (intonational prominence).

53. (أ) لقد أمطرت يومَ **الاثنين**.

(ب) يومَ الاثنين **أمطرتْ**.

(ج) يومَ **الاثنين** أمطرتْ.

وهكذا، فإن (هاليدي 1967-8) Halliday يُميِّز بين البِنية النصّية أو المُتعلّقة بالتقديم والتأخير thematic or textual structure المَبْنية على أساس ترتيب أو موقع الكلمات يميناً أو يساراً، والبِنية المعلوماتية informational structure المَبْنية على أساس البُروز في التنغيم. فهو يُعرِّف (المُقدَّم النحوي)* theme على أنه العُنصر أو المُكوِّن النحوي الوارد في أقصى اليسار** في الجُملة، و(المُؤخَّر

(*) أضفتُ كلمة (النحوي) منعاً للالتباس مع (المُقدَّم) بالمصطلح المنطقي antecedent (راجع الفصل الثاني). وكان بإمكاني استعارة مُصطلح (المبتدأ) من النحو العربي، لكنه مُطابق لغةً وليس اصطلاحاً، فالمُبتدأ يمكن أن يؤخَّر. ثم إني فضَّلتُ لفظة (المُقدَّم) لمُوازاتها للمُصطلح الأجنبي، ذلك لأننا نستطيع أن نشتق منها مصطلح (التقديم) المُوازي لمُصطلح thematization المعروف في أدبيات الموضوع. أما استعمال لفظتي (مُسند) و (مُسند إليه) من قبل بعض المعاجم كمُقابل للمفهومين الأجنبيين، فإني أرفضه كما رفضتُ (مبتدأ) للسبب نفسه. [المترجم].

(**) بالطبع إن المقصود من (أقصى اليسار) هو بداية الجُملة بالنسبة للغة الإنكليزية. [المترجم].

النحوي) rheme على أنه كل ما يَلِيه في بقية الجُملة. إن التمييز بين (المُقدَّم النحوي) و(المُؤخَّر)، شأنه شأن التمييز بين البُؤرة والافتراض المُسبق، غالباً ما يُنظَر إليه بوصفه تمييزاً لغوياً محضاً. لذلك، فإن (براون ويول 1983 ص133) يدَّعيان أن ''(المُقدّم النحوي) هو أحد الأصناف الشَّكْلية في تحليل الجُمَل''. أما في إطارنا النظري، فإن الاختلافات بين (53 أ) و(53 ب) و(53 ج) يمكن تفسيرها من دون الحاجة إلى (المُقدَّم النحوي) بوصفه صِنفاً شكلياً على الإطلاق.

لقد لاحظنا أن (53 أ) لها سِلْسِلة من البُؤَر المُمكنة، أي ''الاثنين'' و''يومَ الاثنين'' والجُملة بأكملها. ومن هنا، ففي الإمكان تفسيرها أو تأويلها بوصفها جواباً عن الأسئلة ''في أيّ يوم أمطرت؟'' و''متى أمطرت؟'' و''ماذا حدث؟'' إن تأثير (53ب) و(53 ج) هو تعديل أو تحوير هذه السِّلْسِلة من التفسيرات أو التأويلات المُمكنة. ففي الوقت الذي يكون فيه المُستمع لـ (53 ب)، قد عالج الكلمتين ''يوم الاثنين''، هو يعلم أن هناك سُؤالاً عن ما حدث يوم الاثنين، سُؤالاً تعتقد المُتكلِّمة أنه ذو صِلة بالنسبة له. وبتعبير آخر، فإن تأثير تقديم العُنصر غير المَنْبور ''يوم الاثنين'' هو دَفْعُهُ إلى الخلفية. وبالطريقة نفسها، ففي الوقت الذي يكون فيه المُستمع لـ (53 ج) قد عالج الكلمتين ''يوم الاثنين''، لا بُدَّ من أن يكون عالماً بأنهما تُعطيان الجواب عن سُؤالٍ ما، لا بُدَّ أن يكون في هذه المرحلة قادراً على استدعائه أو استحضاره لنفسه. وبمعنى آخر، فإن تأثير تقديم العُنصر المَنْبور ''يوم الاثنين''، هو انتقاؤه كبُؤرة. إن الجُمَل مثل (53 ب) و(53 ج) قد تتطلّب كُلْفَة مُعالجة أكبر بقليل من (53 أ)، وإذا كان الأمر كذلك، [216] فإن هذا سيكون الثمن الذي يُدْفَع مقابل تثبيت عبارة ظرفية adverbial في الخَلْفية مع الاحتفاظ بالنَّبْر الذي يليق بنهاية القَوْلة، أو مُقابل تركيز الانتباه على البُؤرة بصورة أكثر دقّة وضبطاً مما يسمح به موقعها النحوي الطبيعي. غير أن التأثيرات الخاصة لمثل هذه التراكيب أو البِنى، تنبع من مُجرّد التفاعل بين التراكيب النحوية وتعيين النَّبْر ومبدإ الصِّلة أو المُناسَبة. وفي حين أن التمييز بين (المُقدَّم) و(المُؤخَّر) النحويين theme-rheme، قد يكون طريقة نافعة لتسليط الضوء على ما

نُدركه بالحَدْس، فإنه لا مكان له في مُعجم المُصطلح الفنّي لوصف أيٍّ من علم اللُّغة أو الفعليات.

إن البحث الأُنْمُوذجي المُعتمَد بخصوص التمييز بين (الموضوع) topic و(التعليق) comment، هو كتاب (راينهارت 1981) Reinhart. وهي تُعرِّف ''موضوع الجُملة sentence topic'' على أنه عُنصر أو مُكوِّن نحوي موجود في الجملة بصورة صريحة، والذي تدور الجُملة حول ما يُشير إليه its referent. والعديد من المُؤلِّفين أيضاً يلجأون إلى مفهوم أكثر غُموضاً هو ''موضوع الخطاب discourse topic''. وبصورة عامة، نقول إن موضوع الجُملة يكون غير مَنْبور، وكذلك يَرِد في موقع مُتقدّم في ترتيب كلمات الجُملة. وهكذا، فإن موضوع الجُملة في (54 أ) هو يوحنا بولس الثاني، وفي (54 ب) هو البابا الحالي،

54. (أ) يوحنا بولس الثاني هو **البابا** الحالي.

(ب) البابا الحالي هو يوحنا بولس **الثاني**.

(ج) إن يوحنا بولس **الثاني** هو البابا الحالي.

أما فيما يخصّ الدور الفعلياتي (للموضوع) أو (المواضيع)، فهناك اتفاق عامّ على أن وظيفتها هي إتاحة الوُصول إلى ما يُمثِّل، بمُصطلحاتنا، معلومات سياقية لها وظيفة حاسمة في عملية الفهم والاستيعاب. ولذلك، فإن (مواضيع الخطاب) الأُنْمُوذجية المأثورة هي العناوين والتعليقات أو الشروح على الصُّوَر picture captions التي يتحدَّد دورها بتسهيل الوُصول إلى المعلومات الموسوعية التي لها وظيفة حاسمة في فهم النصوص أو الصُّوَر المُرافقة لها؛ وبالطريقة نفسها فإن موضوع أو مواضيع الجُمَل هي عُموماً عناصر أو مُكوّنات نحوية غير مَنْبورة تَرِد في موقع مُتقدِّم في الجُملة، ووظيفتها، بحسب إطارنا النظري، هي تسهيل الوُصول إلى المعلومات الموسوعية التي تعدّها المُتكلِّمةُ ذاتَ وظيفةٍ حاسمة في عملية الفهم.

إن من الأسباب التي دَعَتْنا إلى إلقاء نظرة جادّة على الأدبيات الخاصة

بـ (المواضيع)، هو أن الكثيرين يدَّعون أن المفهوم الأكثر أساسيةً للصِّلة، والذي من المُهمّ جداً أن نُحدِّد له تعريفاً، هو مفهوم (الصِّلة بموضوع) relevance to a topic. لذلك يُعلِّق (براون) و(يول) (1983 ص68)، فيقولان إنه على الرغم من كون مفهوم (الموضوع) ''يصعب تثبيته وتحديده''، فهو مع ذلك ''ضروري لمفاهيم مثل الصِّلة relevance والترابط coherence''. وإذا وضعنا في بالنا وظيفة (المواضيع) في تسهيل الوصول إلى السِّياقات، فإننا لا نُفاجأ كثيراً بمثل هذه التعليقات. فبالقَدْر الذي تكون فيه القَوْلة ذات صِلة (بالمعنى الذي اصطلحنا عليه) في سِياق مُتجانس ومُتماثل ومُمكن الحصول عليه من باب موسوعي واحد، فإنها ستكون ذات صِلة بموضوع topic relevant (بمعنى مُشتق)، وذلك لكَوْن (الموضوع) هو بكل بساطة العنوان التصوُّري المُرتبط بالباب الموسوعي. لكن مع ذلك فإن القَوْلة، في إطارنا النَّظري، قد تكون أيضاً ذات صِلة في سِياق غير مُتجانس أو مُتماثل - أي في سِياق تَمَّ الحصول عليه من تشكيلة مُتنوّعة من المصادر الموسوعية والبيئية - والذي لا بُدَّ من أن يكون فيه من الصعب [217] استخلاص أحكام مُنتظمة بشأن صِلة (الموضوع) الخاصة بها. إن القَوْلات ذات الصِّلة بموضوع، ما هي إلا فرع أو شُعبة من القَوْلات ذات الصِّلة. لذلك، فإن مفهوم (الصِّلة بموضوع) هو المُشتقّ من مفهوم الصِّلة العام، وليس العكس[19].

أما فيما يخصّ التمييزين بين المُعْطَى (المُفترض) والجديد، وبين البُؤرة والافتراض المُسبق، فليس لدينا الشيء الكثير الذي نُضيفه لما قيل سابقاً. فبمُوجب إطارنا النظري، تكون المعلومات الخَلْفية معلومات لا تُسهم في زيادة الصِّلة إلا بصورة غير مُباشرة، وذلك عن طريق تقليل جُهد المُعالجة المطلوب، فلا ضَرورةَ ولا مُوجِب لأن تكون مُعطَاة أو مُفترضة مُسبقاً. ومعلومات الصَّدْر أو

(19) وبالطريقة نفسها، في الإمكان أن نُبيِّن أن التماسك أو الترابط اللُّغوي cohesion والتماسك أو الترابط التواصلي coherence هما أيضاً صِنفان مُشتقان، في الأساس قابلان للاشتقاق من الصِّلة أو المُناسَبة. للحُجَج التفصيلية التي تدعم هذا الرأي، انظر (بلاس 1986، 1990).

الأمام هي معلومات ذات صِلة بحدّ ذاتها، وذلك لامتلاكها تأثيرات سياقية، فلا ضَرورةَ ولا مُوجبَ لأن تكون جديدة[20]. لكن مع ذلك، إن الفرق الأساسي بين تمييزنا بين الخَلْفية والصَّدْر من ناحية، والتمييزين بين المُعطى والجديد، والبُؤرة والافتراض المُسبق من ناحية أُخرى، يكمن في الوضع أو الحالة النظرية لهذه التمييزات. فالتمييزان بين المُعطى والجديد وبين البُؤرة والافتراض المُسبق يُعَدَّان بصورة أُنْمُوذجية، جُزءاً من الآلية الأساسية للنظرية اللُّغوية و/أو الفعلياتية. أما تمييزنا بين الخَلْفية والصَّدْر، فعلى العكس من ذلك، ليس له وظيفة يُؤدّيها في النظرية اللُّغوية؛ وهو في مجال الفعليات ليس سوى علامة وصفية تُستعمل للتمييز بين ناحيتين من نواحي عملية التفسير، مُتكاملتين وضَروريتين بصورة مُستقلة. وهذا يعني أننا لا نُسلِّم بأن المُتكلِّمات الكفُوءات لا بُدَّ من أن يَكُنَّ قد أدرجن في نظامهن النحوي أو قُدراتهن الاستدلالية أيَّ مفهوم للخَلْفية أو الصَّدْر. إن معاملة المعلومات بوصفها خَلْفيةً أو بوصفها صَدْريةً، هي من التأثيرات التلقائية الناتجة عن مَيْل المُستمع إلى رفع الصِّلة إلى أعلى درجة، وعن استغلال المُتكلِّمة لهذا المَيْل.

لقد كان الاتجاه الرئيس للتفكير في هذا القسم كالآتي: إذا وضعنا في بالنا أن للقَوْلات بِنية مُقسّمة إلى مُكوِّنات constituent structure، وكذلك ترتيباً داخلياً internal order ونَبْراً بُؤرياً، وإذا وضعنا في بالنا أن القَوْلات تتمّ معالجتها في

(20) لاحظْ كذلك فَرْقاً فنّياً له بعض الأهمية: ففي حين أن المعلومات الجديدة new أو المُبَأَّرة focused قد عُولجتْ باستمرار بوصفها لا-قَضَوية non - propositional، أو دون القَضَوية في الحجم، فإن معلومات الصَّدْر foreground تكون بمُوجب تعريفنا قَضَوية: فلُزوم الصَّدْر foreground هو لُزوم تحليلي، وليس عبارة اسمية (ع إ) أو عبارة فعلية (ع ف)، ولا مفهوم (ع إ) أو مفهوم (ع ف)*.
(*) مصطلح (المفهوم) (intension) مُستعار من علم المنطق، وهو يُقابل مُصطلح (الماصَدَق) extension. فالثاني يعني مجموع الأفراد أو الموضوعات الداخلة تحت صِنف فكرة كُلّية. وهذه الأخيرة أي مجموع الصِّفات والأوجه الضَّرورية لتحديد الأفراد والموضوعات هي المفهوم. [المترجم].

أثناء الزمن، فإنَّ أكفأ الطرائق، من ناحية الكُلْفَة، لاستغلال هذه الجوانب البِنيوية، سيُولِّد لنا مُختلف التأثيرات. فهناك ترابط طبيعي بين البِنية اللُّغوية والتفسير أو التأويل الفعلياتي، وليس هناك أية حاجة أو مُوجب لأيِّ تقاليد أو قواعد تفسير فعلياتية؛ فكل ما تفعله المُتكلِّمة هو أنها تُكَيِّف قَوْلتها بمُوجب الطريقة التي سيستعملها المُستمع في معالجتها في كل الأحوال، على افتراض وُجود قُيود البِنية والوقت[21].

6 - التلويحات والأسلوب: التأثيرات الشعرية

أحياناً يقال إن الأُسلوب هو الإنسان. أما نحن، فنُفضِّل أن نقول إن الأُسلوب هو العلاقة. فمِنْ أسلوب التواصل في الإمكان الاستدلال على أشياء

(21) لكن مع ذلك، فإذا هذا لا يعني عدم وجود ترابطات اعتباطية بين الصِّيغة اللُّغوية والتفسير أو التأويل الفعلياتي. فقد دأب الباحثون على الإيحاء في أدبيات الافتراض المُسبق (ستالنيكر 1974 ص212 على سبيل المثال) بأن هناك تراكيب أو بِنًى لغوية وظيفتها تتلخّص في فرض القُيود على السِّياقات التي يُمكن أن تَرِد فيها القَوْلات التي تحتوي تلك التراكيب. ولحين وُجود وصف لدَوْر السياق في تفسير القَوْلات، كان من الصعب تعليل وجود مثل هذه التراكيب. لكن قبل بضع سنين اقترحت (دايان بلاكمور) أن من المُمكن، في إطارٍ مَبْني على الصِّلة، أن تكون لها فائدة مُهمّة من زاوية نظر المُعالجة. فكما سبق أن لاحظنا، بإمكان المُتكلِّمة أن تستعمل الصِّيغة اللُّغوية للقَوْلة لإرشاد وتوجيه عملية التفسير. وكانت فكرة (بلاكمور) تتلخّص في أنه كما يمكن تقعيد (to grammaticalise) الروابط الطبيعية بين البِنية التنغيمية والتفسير الفعلياتي، فكذلك يُمكن للُّغة أن تُطَوِّر بِنًى مُعيّنة تقتصر وظيفتها على إرشاد وتوجيه عملية التفسير عن طريق اشتراط صِفات مُعيّنة في السياق وتأثيرات سِياقية مُعيّنة. ومن الواضح، أنه في إطار مَبْني على أساس الصِّلة، يُمكن أن يكون استعمال مثل هذه التراكيب أو البِنَى على جانب عالٍ من الكفاءة والاقتصاد في الكلفة. يبدو أن هذا المُقْتَرب يُلقي الضوء على مدى واسع من الظواهر المُتباينة ظاهرياً، والتي تقع على الحدود بين النحو والفعليات، ويبدو لنا مجالاً واعداً للبحث في المستقبل. ولتفاصيل تطوير هذا المُقْتَرب، انظر (بروكواي 1981، 1983) Brockway و(بلاكمور 1985، 1987، 1988a). وللمزيد من البُحوث المُثيرة للاهتمام بمُوازاة هذا الاتجاه، انظر (ماكلاران 1982) و (غمبسون 1984) و (سميث 1983) و (بلاس 1990).

مثل تقدير المُتكلِّمة لقابليات المُستمع الإدراكية ودرجة انتباهه وكمّية العَوْن والإرشاد الذي تكون مُستعدة لمنحه في مُعالَجة قَوْلتها، ودرجة المُشاركة بينهما، والتقارب أو التباعد العاطفي فيما بينهما. وبتعبير آخر، فإن هدف المُتكلِّمة لا يقتصر على توسيع البيئة الإدراكية المُتبادَلة التي تُشارك المُستمع فيها، بل [218] يتعدّاه إلى التسليم بوُجود درجة مُعيَّنة من التبادلية بالمشاعر mutuality التي يُشير إليها أُسلوبها، بل هو أحياناً يُفْصِح عنها.

إن اختيار الأُسلوب هو شيء لا يُمكن لأي مُتكلِّمة أو كاتبة أن تتفاداه. فلا بُدَّ للمُتكلِّمة وهي تهدف إلى تحقيق الصِّلة، من أن تقوم ببعض الافتراضات بخُصوص قُدرات المُستمع الإدراكية وموارده السِّياقية، وهو ما ينعكس بالضَّرورة على طريقة تعبيرها، ولا سيما على ما تُقرِّر أن تُعبِّر عنه صراحةً، وما تُقرِّر أن تُعبِّر عنه بصورة ضمنية. لنقارنْ بين (74 أ - ج):

74. (أ) الهُواة فقط يُمكن أن يُشاركوا في المُباريات الأُولمبية.

(ب) المُباريات الأُولمبية هي مُنافسات عالمية تُقام كل أربعة أعوام. الهُواة فقط يُمكن أن يشاركوا.

(ج) المُباريات الأُولمبية هي مُنافسات رياضية عالمية، تقام كل أربعة أعوام. الهُواة فقط، أي، الأشخاص الذين لا يتقاضون أجراً عن فعالياتهم الرياضية، يُمكن أن يُشاركوا في المُباريات الأُولمبية. أما المُحترفون - أي، الأشخاص الذين يتقاضون بعض الأجور عن فعالياتهم الرياضية، فلا يُسمَح لهم بالاشتراك في المُباريات الأُولمبية.

هذه القَوْلات لا تختلف في دلالتها بقَدْر ما تختلف في مقدار العَوْن الذي تمنح المُستمع في استعادة تلك الدلالة. إن ما تَثِق المُتكلِّمة في (74 أ) من أن المُستمع يعلمه بشأن المُباريات الأُولمبية مذكور بشكل صريح في (74 ب) و(74 ج). وما تَثِق المُتكلِّمة في (74 أ) و(74 ب) من أن المُستمع يعلمه بشأن وضع

الهُواة منصوص عليه بشكل صريح في (74 ج). إن أسلوب (74 ج) أثقل من أسلوب (74 ب) التي هي بدورها أثقل من أسلوب (74 أ)، وهذا ناجم عن الاختلاف في درجة الاعتماد على قُدرة المُستمع على استعادة الدلالة غير الصريحة.

المُتكلِّمة التي تهدف إلى تحقيق الصِّلة المُثْلَى، لا تذكر بشكل صريح أيّ شيء تَثِق بقُدرة المُستمع على استحضاره بجُهد أقل من الجُهد الذي تتطلّبه مُعالجة الذِكْر الصريح. وكلّما زادت المعلومات التي تُبقيها المُتكلِّمة ضمنيةً غير صريحة، زادت درجة التفاهم المُتبادل الذي تُظهِر أنها تفترض وجوده بينها وبين مُستمعها. وبالطبع، فإنها إذا غالت في تقدير درجة التفاهم المُتبادَل، فإنها ستُخاطر باحتمال جَعْل قَوْلتها أكثر صعوبةً على الفهم. ليس من السهل دائماً التوصّل إلى التوازن الصحيح، فحتى التفاوت الطفيف بين تخمين المُتكلِّمة أو تقديرها وقُدرات المُستمع، قد يجعل ما قُصِدَ منه مُجرّد المساعدة، يبدو فيه تعالٍ أو إساءةٌ أكيدةٌ إلى المُستمع. ومع ذلك، فالمُهم هو أن المُتكلِّمة يجب أن تختار صيغةً مُعيَّنة تنقل بها رسالتها المقصودة، وأن الصيغة التي تختارها لا يُمكن إلا أن تكشف عن افتراضاتها بشأن موارد المُستمع السِّياقية وقُدراته في المُعالجة. فليس هناك أسلوب مُحايد تماماً.

ومن الأبعاد الأُخرى التي تختلف الأساليب بمُوجبها هو الدرجة التي تُقيِّد فيها تلك الأساليب وتُوجِّه بحث المُستمع عن الصِّلة. قارنْ بين (75 ب – د) بوصفها أجوبة عن السؤال (75 أ).

[219] **75**. (أ) (بيتر): هل (جاك) بَحّار جيد؟

(ب) (ميري): نعم. هو كذلك.

(ج) (ميري): **كل** الإنكليز هم بحّارة جيدون.

(د) (ميري): إنه إنكليزي.

فكما لاحظنا في القسم (4)، أنه لما كان الجواب المباشر يترك للمُستمع الحرية في مُعالجة المعلومات المعروضة بأية طريقة يُحبّها، فإن الجواب غير المُباشر يُوحي بخط مُعيَّن للمُعالجة في عملية حساب التأثيرات السِّياقية. فإن (ميري) حين تنطق بـ (75 ج)، مثلاً، فهي لا تكتفي بتوقّع أن (بيتر) يستحضر ويستعمل الافتراض القائل إن (جاك) إنكليزي، ومن ثَمّ يستدلّ أن (جاك) بَحّار جيِّد، بل هي تتعدَّى ذلك إلى تشجيعه على التأمل في الافتراض القائل إن الإنكليز بحّارة جيّدون، والاستدلال منه على المزيد من النتائج. وعلى العكس من ذلك، فإنها حين تنطق بـ (75 د)، فهي تتصرّف كما لو كان الافتراض القائل إن الإنكليز بَحَّارة جيِّدون، ظاهراً بصورة مُتبادلة لها ولـ (بيتر)، وأكثر ظُهوراً من الافتراض القائل إن (جاك) إنكليزي. وفي الإمكان أن تُوجد ظروف لا تكون فيها صِلةُ (75 د) الأساسية، نابعةً من النتيجة اللازمة بقُوّة، والتي تفيد أن (جاك) بَحّار جيِّد، وإنما من الحقيقة التي تُفيد أن (ميري) حين اعتبرت من الظاهر تبادلياً أن كل الإنكليز بَحَّارة جيِّدون، فهي تكون قد جعلت من الظاهر تبادلياً قصدها أن تظهر أنها تفترض أنها تُشارك (بيتر) في الشعور بالاعتزاز القومي.

إن الأسلوب، باعتقادنا الجازم، ينبع من عملية السعي وراء الصِّلة أو المُناسَبة. لقد تمَّ تعريف الأشكال البلاغية الكلاسيكية figures of speech بمَعايير ومُصطلحات جوانب شَكْلية قد تتوافر فيها تلك التأثيرات الأُسلوبية المُتوقّعة وقد لا تتوافر. لنتأمَّلْ، مثلاً، التكرار التوكيدي المباشر (epizeuxis). إن تأثيرات التكرار على تفسير القَوْلة وتأويلها، ليست ثابتة بأيّ حال من الأحوال. لنقارنْ بين ما يأتي:

76. ههنا جَوْرَب أحمر، ههنا جَوْرَب أحمر، ههنا جَوْرَب أزرق.

77. لقد ذهبنا في نُزهة طويلة طويلة.

78. لقد كانت هناك بُيوت، بُيوت في كل مكان.

79. هيهاتِ هيهاتِ، لن أُدخّن ثانية.

80. هنالك ثعلب، ثعلب في الحديقة.

81. إنَّ أيام طُفولتي قد ذهبت، ذهبت.

ففي ظُروف من السهل تصوُّرها، يُمكن لـ (76) أن تعني أن هناك جَوْرَبين أحمرين، و(77) أن تعني أن المُتكلِّمة قد ذهبت في نُزهة طويلة جداً، و(78) أن تعني وُجود عدد كبير من البُيوت، و(79) أن المُتكلِّمة لن تُدخِّن مُطلقاً مرة ثانية، و(80) أن المُتكلِّمة قد أثيرت لوجود الثعلب في الحديقة، و(81) أن مشاعرها قد أُثيرت بسبب تلاشي أيام طفولتها. ولهذا فإن الآثار ''التوكيدية'' للتكرار تُستنبَط بطرائق مُختلفة بالنسبة للأمثلة المُختلفة. وهي، بخاصة، يُمكن أن تنعكس على المُحتوى القَضَوي للقَوْلة، كما في (76) - (78)، أو على درجة تعهُّد أو التزام المُتكلِّمة بذلك المُحتوى القَضَوي، كما في (79)، أو على تعبير آخر من التعبيرات عن توجُّه المُتكلِّمة، كما في (80) و(81).

[220] إن إحدى الطرائق التي تُفسِّر هذا التنوُّع، يمكن أن تكون في وضع مبادئ محدودة للتأويل الدلالي أو الفعلياتي بحيث يمكن، مثلاً، أن تُفسَّر أولى الصِّفتين المُدرَّجتين scalar المُكرَّرتين على أنها تعني جداً (بدرجة كبيرة) *very*، وأول الاسمين الجمع plural المُكرّرين على أنه يعني عدد كثير *many*، وهَلُمَّ جَرّاً. لكن في حالة (80)، من الصَّعب جداً أن تجد إعادة صياغة paraphrase قَضَوية propositional تَصِف أو تُسجِّل دلالتها بشكل وافٍ. إن هذه القَوْلات، إذا جاز التعبير، تُظهِر وتعرض حالة المُتكلِّمة الذهنية والعاطفية أكثر من أن تقتصر على وَصْفِها، أي هي تُولِّد تأثيرات غير قَضَوية من النوع الذي يزول عند إعادة الصياغة. ومن هنا، فليس في فكرة التعامل الدلالي والفعلياتي، المُتبدِّل بحسب الحالة، ما يُسِّوغها ويجعلها مقبولة.

ومن الطرائق الأُخرى المُمكنة، هي أن نُبيِّن أن تأثيرات التكرار تَنْجُم عن مبادئ نفسية أكثر عُموماً، ربما تنجم عن مجموعة من الاستراتيجيات الإدراكية الشاملة المُستعملة في إدراك المُدخَلات التكرارية في الطبيعة. لكن مع ذلك، على المستوى الظاهري من الصعب أن نرى كيف يُمكن لخروفين أو قطيع من الخِراف أن يُفْهَم بوصفه نُسخةً مُتحرّكة أو مُثيرة أو توكيدية لخروف واحد. فضلاً عن ذلك أن المثالين (80) و(81) أيضاً يُولِّدان مشاكل لمثل هذا المُقْتَرَب.

وعلى أية حال، فإن كِلَا هذين المُقتربين زائدان ولا ضرورة لهما من

منظور نظرية الصِّلة، ما دامت تفسيرات (76) - (81) تَلْزَم بصورة تلقائية من مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة. فضمن إطارنا تتلخَّص مُهمّة المُستمع الذي يتعرَّض لهذه القَوْلات، بالتوفيق بين كَوْن المُتكلِّمة قد كرَّرتْ تعبيراً ما، والافتراض بأنها تهدف إلى تحقيق الصِّلة المُثْلَى. ومن الواضح أن الجُهد الإضافي المبذول في المُعالجة اللُّغوية يجب أن تَفوقه وزناً بعضُ الزيادة في التأثيرات السِّياقية، ناجمة عن التكرار نفسه. إن التفسيرات المُختلفة للأمثلة (76) - (81) تُوضح ببساطة الطرائق المُختلفة التي يُمكن بها تحقيق مثل هذه الزيادة.

ففي حالة (76)، يكون من المُتوافق مع مبدإ الصِّلة أن نفترض أن ورود جملة ''ههنا جَوْرَب أحمر'' مرتين، يشير إلى شيئين مُتمايزين عددياً، لذلك فمن الطبيعي أن تُفْهم (76) على أنها تعني وجود جَوْرَبين أحمرين. أما في حالة (77)، فمن المُتوافق مع مبدإ الصِّلة أن نفترض أن المُتكلِّمة أرادت أن تُبَيِّن أن النُّزهة كانت أطول مما كان المُستمع سيظنّ في الأحوال الأُخرى؛ وبتعبير آخر أن النُّزهة كانت طويلة جداً. أما في حالة (78)، فمن المُتوافق مع مبدإ الصِّلة أن نفترض أن المُتكلِّمة أرادت أن تُبيِّن أن عدد البُيوت كان أكثر مما كان المُستمع سيظنّ في الأحوال الأُخرى، أي بتعبير آخر كان هناك عدد كبير جداً من البُيوت. وفي كل واحدة من هذه الحالات، يُعدِّل التكرارُ الصيغةَ القَضَويةَ، ومن ثَمّ، تصريحاتِ القَوْلة، وبذلك يُحقّق تأثيراتٍ سياقيةً إضافيةً.

إن أياً من خُطوط التفسير أو التأويل هذه لا يتوافر في حالة (79). هنا سيكون من المُتوافق مع مبدإ الصِّلة أن نفترض أن المُتكلِّمة تُعلّق قيمة إثبات على الافتراض المُعبَّر عنه، أكبر مما كان المُستمع سيظنّ في الأحوال الأُخرى. وهي [221] إذ تُدرك أن المُستمع سيتقبّل قَوْلتها بشيء من الشكّ، فهي تُكرّر كلمة ''هيهات''، التي هي الهدف المُحتمل للشكّ، لكي تُقنِع المُستمعَ بأنها تعني ما تقول. وبتعبير آخر، فإن ''هيهات، هيهات'' هنا مُشابهة في المعنى لـ ''هيهات بالتأكيد''، وهي تعكس درجة التزام المُتكلِّمة بالافتراض الذي عبَّرتْ عنه. وهذا يقويِّ التصريح explicature وكل لُزوماته السِّياقية، ومن ثَمّ، يزيد من التأثيرات السِّياقية للقَوْلة.

أما في حالتَيْ (80) و(81)، فإن أياً من التفسيرات أو التأويلات المُتقدّمة لا ينطبق بصورة جيدة. إذ ليس من المُحتمل أن تتحقّق أية زيادة في التأثير لا عن طريق إغناء الصيغة القَضَوية، ولا عن طريق تقوية التلويحات. نحن نودُّ أن نقترح رأياً مفاده أن التكرار في هذه الحالات لا بُدَّ من أن يُولِّد زيادة في التأثيرات السِّياقية عن طريق تشجيع المُستمع وحثِّه على توسيع السِّياق، وبذلك على إضافة المزيد من التلويحات. إن التكرار في (80) لا يُمكن تفسيره أو تعليله عن طريق افتراض وُجود عِدّة ثعالب في الحديقة، أو عن طريق تقوية الافتراض القائل بوُجود ثعلب. بل بدلاً من ذلك، يتمّ تشجيع المُستمع في (80) على أن يحفر أعمق ويُنقِّب في بابه الموسوعي لمفهوم الثعلب، مع ضمان بأن الكسب في مجال التأثيرات السِّياقية سيفوق جُهد المُعالجة الإضافي وزناً ويُرجِّحه. فالحقيقة التي تُفيد وُجود ثعلب في الحديقة تُعْرَض بوصفها أكثر صِلة مما كان المُستمع سيُدرِك بشكل تلقائي أو طبيعي.

وبالطريقة نفسها، فإن التكرار في (81) لا يُمكن تفسيره أو تعليله عن طريق افتراض كون أيام طُفولة المُتكلِّمة قد ذهبت منذ مُدّة أطول، أو أنها قد ذهبت بصورة مُؤكّدة أكثر مما يُمكن أن يكون المُستمع قد افترض في الأحوال الأُخرى، لذلك فإذا أريد لافتراض الصِّلة أن يُؤكَّد أو يُثبَت، يتوجّب تفسير تكرار كلمة ''ذهبت'' بوصفه تشجيعاً لتوسيع السِّياق. ومع ذلك، فهناك فَرْق بين (80) و(81). فتركيز الانتباه على كون الثعلب في الحديقة، وبَذْلُ جهْدٍ من أجل تذكُّر الحقائق الأساسية عن الثعالب، قد يُنتج لنا بعض اللُّزومات السِّياقية القوية والمُمكنة التنبّوء مثل ''إن الدجاجات في خطر''. ومن المحتمل تفسير هذه اللُّزومات القوية بوصفها من التلويحات القوية للقَوْلة. أما في حالة (81)، فمن المحتمل أن الصِّلة الإضافية تتحقّق عن طريق توسيع أكثر تنوُّعاً للسِّياق، وعن طريق عدد أكبر من التلويحات الأضعف. أي بعبارة أُخرى، يتمُّ تشجيع المُستمع على أن يكون خَصْب الخيال وأن يتحمَّل قسطاً أكبر من المسؤولية في تخيُّل ما يمكن أن يعنيه للمُتكلِّمة أن تكون تجاوزت شبابها بمسافة.

قارنْ بين تفسير (81) و(82):

81. إنَّ أيام طُفولتي قد ذهبت، ذهبت.

82. إنَّ أيام طفولتي قد ذهبت.

نحن لا نُريد أن نقترح بأن (81) تمتلك، في سياق مُعيَّن، لُزومات لا تمتلكها (82)، فالمُستمع لأي واحدة من القَوْلتين، حرٌّ في استنتاج العدد الذي يحلو له من النتائج المُستنبطة من كَوْن أيام طُفولة المُتكلِّمة قد ذهبت. إن ما تتميّز به (81) هو أن لها تلويحات أكثر من (82)، أي إن لها عدداً أكبر من الافتراضات [222] واللُّزومات السِّياقية التي تَجِد لها درجة من الدَّعم من المُتكلِّمة. فلِكَيْ يُسوِّغ المُستمعُ تكرارَ كلمة ''ذهبت''، يتوجّب عليه أن يُفكِّر بكل التلويحات التي يُعقل أن تكون المُتكلِّمة قد توقّعت منه أن يستنتجها من (82)، ثم يفترض وُجود سِلْسِلة كاملة من المزيد من المُقدِّمات والنتائج التي تريد المُتكلِّمة أن تدعمها. ولأجل هذا، يتوجّب على المُستمع أن يُوسِّع السِّياق. ونتيجة لذلك، فإن (81) قد تُوحي، مثلاً، أن المُتكلِّمة تتعرّض لسيل أو وابل من الذكريات التي تَثِق بقُدرة المُستمع على تخيُّلها لنفسه. إن ما يبدو أشبه بالتأثيرات اللاقَضَوية non-propositional المُرتبطة بالتعبير عن التوجُّهات والمشاعر والحالات الذهنية، يُمكن أن يُفهَم بمعايير مفهوم التلويح الضعيف الذي بسطناه في القسم (4).

دَعُونا نُطلقْ اسم التأثير الشعري *poetic effect* على التأثير الخاص بالقَوْلة التي تُحقِّق جُلَّ صلتها من خلال عدد كبير من التلويحات الضعيفة. وبصورة عامة، فإن أكثر الأمثلة لشكلٍ مُعيَّنٍ من الأشكال البلاغية لَفْتاً للنظر، أي تلك التي يختارها البلاغيون ودارسو الأسلوب ليُركِّزوا عليها الانتباه، هي تلك التي يكون لها تأثيرات شعرية بهذا المعنى. ومن ثم تُعْزَى هذه التأثيرات الشعرية إلى البِنية النحوية أو الصوتية موضوع البحث. إلا أن النَّسق اللُّغوي المُكرَّر، كما بَيَّنَتْ الأمثلة المُتقدّمة، لا يُولّد دائماً وبشكل ثابت، تأثيراتٍ أسلوبيةً ملحوظة أو لافتة للنظر. والشيء نفسه يصدق على أشكال الأسلوب التي يُحدِّدها علم البلاغة الكلاسيكي.

تأملْ، مثلاً، البِنية النحوية التي يُسمّيها النحويون المُحدثون (التثغير

gapping)، ويدعوها البلاغيون الكلاسيكيون بـ (العبارة الجامعة zeugma)، كما هو مُوضَّح في (83) - (85):

83. (ميري) سافَرَتْ في العُطلة إلى الجبال، و(جون)* إلى البحر، و(لِلي) إلى الريف.

84. (ميري) تعيشُ في (أوكسفورد)، و(جون) في (يورك)، و(للي) في ناطحة سحاب.

85. (ميري) جاءَتْ مع (بيتر)، و(جون) مع (بوب)، و(للي) مع ابتسامة حزينة على وجهها.

في كل واحد من هذه الأمثلة، هناك مُقابَلات مُتوازية parallelism نحوية ودلالية وصوتية واضحة. وهذه تعزِّز الميلَ الطبيعي لدى المُستمع لتقليل جُهد المُعالجة عن طريق البحث عن المُقابَلات المُماثلة في الصِّيغة القَضَوية والتلويحات. ففي (83)، في سبيل المِثال، يُمكننا الافتراض باطمئنان أن العبارة الفعلية (ع ف) المحذوفة في شبه الجملة الثانية والثالثة هي ''سافرت في العطلة''. زِدْ على ذلك أن السِّياق السهل المنال نفسه - سيناريوهات السفرات النَّمطية في العُطلة - يُساعد أشباه الجُمَل الثلاث في توليد تأثيرات سِياقية مُوازية تتضمَّن بعض النتائج التي تصدق على (ميري) و(جون) و(للي)، وبعضها الآخر الذي يُباين بين سَفرات (عُطلات) كلٍّ واحدة منهُنَّ على وَفق أبعاد قياسية للمُقارنة. إن المُتكلِّمة التي تهدف إلى تحقيق الصِّلة المُثْلَى، لا تأتي عادةً بمثل هذه المُقابلات اللُّغوية بصورة مُتعمَّدة، إلا إذا كانت تتوقّع منها أن تُؤدّي إلى تقليل جُهد المُستمع في المُعالجة، وبخاصة إذا كانت تعتقد أن البحث عن السِّياقات والتأثيرات السِّياقية المُوازية سيُجازَىٰ بمكافأة. وبخلاف ذلك ـ فإن المُقابلات المُتوازية قد تُوجِّه جُهد المُستمع توجيهاً غير صحيح، ومن ثَمّ تزيد ذلك الجُهد بدلاً من تقليله. [223] وهكذا، فبالقدر الذي تعكس صيغة (83) - (85) اختيار المُتكلِّمة المقصود

* يُلاحظ أن جون (Joan) هنا اسم أنثى وهو يختلف عن (جون John) الذي هو اسم ذكر. [المترجم].

والمُتَعَمَّد، فإنها تَدلُّ للمُستمع على أن البحث عن سِياقات ولُزومات سِياقية مُوازية سيُكلَّل بالنجاح.

المُقابلة المُتوازية في (83) لا تُحقّق أيّ تأثير أسلوبي لافت للنَّظر. أما في حالة (84)، وحتى أكثر من ذلك في حالة (85)، فإنها تُحقّق ذلك. وفيما يأتي تفسير ذلك: إن المُقابلة النحوية المُتوازية في حالة (83) لها ما يُماثلها من مقابلة دلالية مُتوازية، ومن السهل تحقيق تأثيرات سِياقية مُوازية في سِياقٍ عامٍّ جداً. لذلك، فإن الدَّوْر الذي تُسهِم فيه المقابلةُ المُتوازية في تحقيق الصِّلة في حالة (83) يقتصر على مُجرّد تقليل جُهد المُعالجة، ولا يتعدّاه إلى توليد تأثيرات سِياقية خاصة. أما في حالة (84) و(85)، فإن المُقابلة النحوية المُتوازية ليس لها ما يُماثلها من مُقابلة دلالية مُتوازية في شبه الجملة الثالثة، فـ ''ناطحة السحاب'' لا تنتمي إلى مجموعة ''أوكسفود'' و''يورك''، وكذلك فإن ''ابتسامة حزينة على وجهها'' لا تنتمي إلى مجموعة ''بيتر''، و''بوب''. لكن مع ذلك، فإن المُقابلة النحوية المُتوازية هي من الوضوح والبروز بحيث لا يُمكن أن تكون مُصادَفةً عَرَضية، أو أن تمرَّ من دون أن تُلاحَظ. فهي من القُوّة بمكان بحيث تُؤدِّي إلى مُعالجة مُتوازية، على الرَّغم من الاختلاف الدلالي الجُزئي. فالمشكلة إذن هي مُشكلة العُثور على سِياق يكون فيه لأشباه الجُمَل الثلاثة تأثيراتٌ سِياقية مُتوازية. وهذا يتطلّب جُهداً في التخيُّل، أي على المُستمع أن يجمع بين أبواب موسوعية غير مُترابطة وأن يبني افتراضات غير نَمَطية.

مُهمّة المُستمع في حالة (84) تتلخّص في العُثور على مجموعة من الافتراضات التي في سياقها تكون للحقائق القائلة إن (ميري) تعيش في (أوكسفورد) وإن (جون) تعيش في (يورك) وإن (للي) تعيش في ناطحة سحاب، تكون لها لُزومات إما مُتطابقة أو مُتباينة بشكل مباشر. إن بعض الحقائق الأساسية بشأن (أوكسفورد) و(يورك) وناطحات السحاب تُوحي لنا بالنتيجة التي تُفيد أن (ميري) و(جون) لا تعيشان في ناطحات سحاب، وأن (للي) لا تعيش في مدينة قديمة. ومع ذلك، كان في الإمكان استنتاج هذه النتائج بكُلْفَة أقلّ، لو أنَّ المُتكلِّمة كانت قد ذكرتْ اسم المدينة التي تعيش فيها (للي)، أو نَمَط البناية التي

تعيش فيها (ميري) و(جون). لكن إذا أُريدَ للتفسير أو التأويل الإجمالي أن يكون مُتوافقاً مع مبدإ الصِّلة والمُناسَبة، يتوجّب أن نعزو للمُتكلِّمة التلويح بما هو أكثر من ذلك. مثلاً، ربما كانت المُتكلِّمة تُحاول أن تُعبِّر عن مجموعة مُتنوّعة من التلويحات الضعيفة التي تُبيِّن أن طريقة معيشة (ميري) و(جون) تتأثّر بنوع المدينة التي تعيشان فيها، أكثر من تأثّرها بنوع البناية التي تعيشان فيها، في حين أن العكس هو الصحيح في حالة طريقة معيشة (للي).

وإن مُهمّة المُستمع في حالة (85) تتلخَّص في العُثور على مجموعة من الافتراضات التي في سِياقها تكون للحقائق القائلة إن (ميري) جاءت مع (بيتر)، و(جون) مع (بوب)، و(للي) مع ابتسامة حزينة على وجهها، تكون لها لُزومات إما مُتطابقة أو مُتباينة بشكل مُباشر. إن ما يُمكن اقتراحه هنا أن (للي) لم يكن لديها من تأتي معه، وأنها كانت حزينة لأنها لم يكن لديها من تأتي معه، وأن هناك قصة طويلة وراء ابتسامتها الحزينة، قصة كان فيها لكل من (ميري) و(بيتر) و(جون) و(بوب) وظيفة بشكل من الأشكال، قصة يستطيع المُستمع ذو الخيال الخَصْب أن يُوضِّحَها بدون لَبْس بطرائق مُتنوّعة. وبهذه الطريقة، يمكن الإبقاء [224] على المُقابلات المُتوازية المطلوبة في السِّياق والتأثيرات السِّياقية. والنتيجة ستكون سِلْسِلة طويلة من التلويحات الضعيفة إلى حدٍّ ما.

إن البحث عن تفسير مُتوافق مع مبدإ الصِّلة في القَوْلات (83) و(84)، يُولّد استراتيجية مُعيَّنة للمُعالجة، وذلك بسبب من صيغة القَوْلة؛ أما في حالة (83) فإن هذه الاستراتيجية تنتج لنا تفسيراً عادياً وغير استثنائي؛ فإسهام صيغة القَوْلة في الصِّلة والمُناسَبة يقتصر على تقليل جُهد المُعالجة. أما في حالة (84)، بل وأكثر من ذلك في حالة (85)، فإن هذه الاستراتيجية تأخذ المُستمع إلى أبعد من السِّياقات والمُقدِّمات المنطقية الاعتيادية وغير الاستثنائية، لتُولِّد تأثيراتٍ شعرية أُنْمُوذجية.

كيف تُؤثّر التأثيرات الشعرية في البيئة الإدراكية المُتبادلة بين المُتكلِّمة والمُستمع؟ إنها لا تُضيف افتراضاتٍ جديدةً تماماً وظاهرة بدرجة قوية في هذه البيئة. بل هي، بدلاً من ذلك، تزيد بصورة هامشية من ظُهور عدد كبير من

الافتراضات الظاهرة بدرجة ضعيفة. وبتعبير آخر، فإن التأثيرات الشعرية تُولّد انطباعاتٍ عامة وليس معرفةً عامة. في الإمكان استعمال القَوْلات ذات التأثيرات الشعرية تحديداً، لتوليد هذا الإحساس بالتبادل العاطفي وليس الإدراكي. ما نُريد أن نقوله، هو أنك إذا تفحّصتَ هذه التأثيرات العاطفية من خلال مجهر نظرية الصِّلة، لرأيت عدداً كبيراً من التأثيرات الإدراكية الدقيقة أو الصغيرة جداً.

التأثيرات الشعرية، بحسب زعمنا، تنتج من استحضار عدد كبير من التلويحات الضعيفة جداً، في أثناء البحث عن الصِّلة الذي يكون بحثاً اعتيادياً بخلاف ذلك. فالاختلافات الأُسلوبية هي مُجرّد اختلافات في طريقة تحقيق الصِّلة. إن من الطرائق التي قد تختلف بها الأساليب هي في كثرة أو قلّة اعتمادها على التأثيرات الشعرية، تماماً كما يمكن أن تختلف في كثرة أو قلة اعتمادها على التلويح وفي طريقة استغلالها لوضع المعلومات في الخَلْفية أو في الصَّدْر، في تصريحاتها.

7 - البعدان الوصفي والتأويلي لاستعمال اللُّغة:

لقد حصرنا اهتمامنا إلى حدّ الآن بالأخبار assertions الاعتيادية، أي القَوْلات التي يقتصر تصريحها الأساسي على صيغتها القَضَوية. لكن في العديد من الحالات، وربما في أغلبها، لا تكون الصِّيغة القَضَوية للقَوْلة تصريحاً explicature على الإطلاق. وهذا يصدق على المجاز البلاغي tropes من ناحية، وعلى أفعال الكلام speech acts غير الخبرية من ناحية أُخرى. ومع ذلك، ففي الأحوال الاعتيادية لا يُنظَر إلى هذين النوعين من القَوْلات بوصفهما مُترابطين بصورة وثيقة بشكل خاص.

فالمُتعارف عليه تقليدياً أن المجازات تُحلَّل بوصفها تتضمّن استبدال المعنى الحَرْفي بالمعنى المجازي. لنتأملْ المِثال التَّهكُّمي في (86):

86. (أ) إنَّ (بيتر) واسعُ الاطّلاع جداً. (ب) فهو قد سَمِع حتَّى بـ (شكسبير).

[225] إن الصيغة القَضَوية لـ (86 أ)، هي الافتراض القائل إنَّ (بيتر) واسعُ الاطّلاع تماماً. إلا أن هذا ليس افتراضاً تُريد المُتكلِّمة أن تجعله ظاهراً (manifest)؛ فهو ليس تصريحاً explicature. إن التصريح الوحيد الظاهر للقَوْلة (86 أ) هو (87)، حيث يُمكن للمرء، كما تَقدَّم بيانه سابقاً، أن يقول بأن (ق) من دون أن يُخْبِر بأن (ق) أو يُصَرِّح بأن (ق).

87. المُتكلِّمة تقول إنَّ (بيتر) واسعُ الاطّلاع جداً.

وعلى نحو مُشابه، فإن الصِّيغة القَضَوية للقَوْلة المجازية (88) هي ليست تصريحاً،

88. هذه الغُرفة زريبة خنازير.

فالمُتكلِّمة لا تتوقع من مُستمعها أن يشرع في البحث من حوله عن خنازير. إن التصريح الوحيد الظاهر للقَوْلة (88) هو (89)،

89. المُتكلِّمة تقول إنَّ هذه الغُرفة زريبة خنازير.

إن مُشكلة القَوْلات المجازية مثل (86أ) و(88)، التي يبدو أنها لا تمتلك أي تصريحات سوى تقارير مثل (87) و(89)، تكمن في تعليل كيف يُمكن لها أن تكون ذات صِلة أو مُناسَبة على الإطلاق.

وفي حالة الأفعال الكلامية من غير الخبرية، فإن الصيغة القَضَوية للقَوْلة هي أيضاً ليست تصريحاً. تأمَّل الاستفهام التصديقي yes-no questions كما في (90)،

90. هل ستأتي (جيل) إلى الحفلة؟

إنَّ الصيغة القَضَوية في (90) هي (91)،

91. ستأتي (جيل) إلى الحفلة.

لكن إذا كانت (90) سُؤالاً حقيقياً، فإن قَصْد المُتكلِّمة لا يكون الإبلاغ بأن

(جيل) ستأتي إلى الحفلة، وإنما هو التحقُّق من كونها ستأتي أم لا. ويجب دمج الصِّيغة القَضَوية بمُخطَّط افتراض مثل (92) لكي ينتج لنا تصريح القَوْلة (90):

92. المُتكلِّمة تسأل إنْ كان صحيحاً أن ـــــ.

93. المُتكلِّمة تسأل إنْ كان صحيحاً أن (جيل) ستأتي إلى الحفلة.

وعلى نحو مُشابه فإن الصِّيغة القَضَوية للطَّلب في (94) هي (95)،

94. أغلقْ الباب، رجاءً.

95. [المُستمع] سوف يُغلق الباب حالاً.

لكن من الواضح أن قَصْد المُتكلِّمة هو ليس إبلاغ المُستمع بأنه سوف يُغلق الباب حالاً. إذ يجب دمج الصِّيغة القَضَوية (95) بمُخطَّط افتراض مثل (96) لكي ينتج لنا (97) بوصفها تصريحاً لـ (94):

96. المُتكلِّمة تأمر المُستمع بأن يجعل من الصادق أن ـــــ

97. المُتكلِّمة تأمر المُستمع بأن يجعل من الصادق أنه سيُغلق الباب حالاً.

[226] هناك كمّية كبيرة من الأدبيات التي تتناول المغازي الكلامية (البِكلامية) illocutionary forces وأفعال الكلام. وهناك حتى كمية أكبر تتناول المجازات. وفي كِلتا الحالتين، كان تركيز الاهتمام في مشاكل التصنيف والتبويب، ولم يُقدِّم سوى النَّزْر اليسير في مجال التفسير أو التعليل. وعلى الرغم من هذه التَّشابُهات الظاهرة على السطح، لا يوجد هناك سوى النَّزْر اليسير من الاشتراك والتداخُل بين البُحوث التي تناولت المغازي الكلامية، والبُحوث التي تناولت المجاز، كما لو كان من المُسلَّمات البديهية أنهما جانبان من الاستعمال اللُّغوي، مُختلفان من حيث الجوهر*. إننا لا نؤيد هذا المذهب الذي يُعرِّف المغازي الكلامية

* كلام المؤلِّفَيْن هذا لا يصدق على اللُّغويين العرب، فقد تناول البلاغيون العرب المغازي الكلامية تحت باب المجاز المُركَّب المرسَل وقالوا الكثير في مجال التفسير =

والمجازات بوصفهما مَيْدانَيْن أو حقلَيْن مُتميزَيْن بعضهما من بعضهما الآخر بصورة جذرية وكل منهما جنساً مُوحَّداً. نحن نودُّ أن نقترح مُقْتَرَباً مُختلفاً وأكثر تكاملاً مَبْنياً على أساس التمييز الأساسي بين التأويل* interpretation والوصف[22] description. وهذا التمييز ليس قطعة مُصمَّمة لغَرَض خاص من آلية زائدة نُدرجها لتعليل أو تفسير ظاهرتَي المجاز والمغازي الكلامية، بل هو يلزم بصورة طبيعية من وصف التواصل الإظهاري - الاستدلالي المَبْني على مبدإ الصِّلة الذي أخذنا في بَسْطه تدريجياً فيما تقدَّم. وفي هذا القسم، سوف نعرض هذا التمييز ونُوضحه بالأمثلة، ثم سنستعمله فيما بعد، لتفسير الاستعارة metaphor في القسم (8)، والتهكُّم irony في القسم (9)، ولإلقاء نظرة على أفعال الكلام والمغازي الكلامية في ضوء جديد في القسم (10).

أغلب المُنَبِّهات أو الحوافز في التواصل الإظهاري، هي تمثيلات أو ترميزات representations (تمثيلات علنية عامة بالطبع وليس تمثيلات ذهنية). وهذا يصدق ليس على القَوْلات اللُّغوية فحَسْب، وإنما يتعدّاها إلى العديد من أنواع المُنَبِّهات أو الحوافز الإظهارية الأُخرى كذلك. إن نظرية الصِّلة تُزوِّدنا بتفسير مباشر ومُستقيم لهذه الحقيقة، ومن دون اللجوء إلى أية قاعدة، أو قَيْد، أو مبدإ خاصٍّ بغَرَض مُعيَّن مثل العُرْف أو التقليد الذي يستوجب أن تمثيلَ وَضْعٍ أو موقفٍ ما، يُوحي بوجود ذلك الوضع أو الموقف (وهو الذي يُوجِد ما لا يُحصَى من الأمثلة التي تفنِّده، على أية حال).

= والتعليل. انظر كتابنا الموسوم (**نظرية الفعل الكلامي بين علم اللُّغة الحديث والمباحث اللُّغوية في التراث العربي والإسلامي**). [المترجم].

* لا بُدَّ من تنبيه القارئ على الفَرْق بين هذا الاستعمال لمُصطلح (التأويل) الخاص بالمُؤلّفين والذي سيأتي تفصيله وبين المُصطلح الخاص بعُلماء التفسير المسلمين الذي يعني غالباً (صرف اللفظ من الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح بمُوجب قرينة مُصاحبة له) فمُصطلح (سبيربر وولسون) واسع جداً يكاد يشمل كل ما هو ليس استعمالاً وصفياً بالمعنى الذي ذكره المؤلفان آنفاً. [المترجم]

(22) لقد تمّ إنشاء وتطوير التمييز بين الوصف والتأويل في سياق آخر في (سبيربر 1985 فص2).

إن تشخيص المُنَبِّه أو الحافز، ولاسيما المُنَبِّه الإظهاري، يتطلّب استحضار صِيغة منطقية في الذهن، أي سِلْسِلة مُركّبة من المفاهيم أو التصوُّرات. وكما لاحظنا سابقاً، فإن المفاهيم أو التصوُّرات تُتيح الوُصول إلى أبواب موسوعية، وإن الصِّيغة المنطقية يُمكن أن تُستعمَل بوصفها مُخطَّط افتراض. وإذا وضعنا في بالنا مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة، ولا سيما الافتراض القائل إن المُنَبِّه أو الحافز، من ناحية الجُهد، هو أفضل ما كان بمقدور المُتواصِلة أن تختاره، يكون من حق المُستمع للفعل التواصلي أن يفترض بأنه، لكي يستخرج التفسير أو التأويل المقصود، يتوجّب عليه أن يستعمل مُخطَّط الافتراض الذي تُوحي به الصِّيغة المنطقية التي تحضر في باله، والأبواب الموسوعية التي تُتيحها المفاهيم المُكوِّنة لتلك الأبواب.

والتمثيل القابل للتمييز والإدراك، يمكن أن يستعمل لتوجيه انتباه المُستمع على مفاهيم ومُخطَّطات افتراض غير مُمثَّلة في البيئة القابلة للإدراك الحسي المُباشر. فإذا أردتَ من أحد أن يُفكّر بكلب في الوقت الذي لا يُوجد في المحيط كلب لتُشير إليه، استعمِلْ تمثيلاً للكلب، مثلاً، صورة، أو وضعاً يُشبه وضع الكلب، أو مُحاكاةً لنُباح الكلب، أو كلمة ''كلب dog'' أو كلمة ''chien''. وإذا أردتَ من أحد أن يُفكّر بكلبٍ يعضُّ شيئاً، استعمل تمثيلاً، لغوياً أو بصرياً، لكلب وهو يعضّ. وما دام هذا سُلوكاً إظهارياً، فإن مُستمعك سيفترض بأنك [227] تتواصل معه، وأن المعلومات التي تُوصلها أو تُعبِّر عنها هي جديرة بانتباهه، وأن المُنَبِّه أو الحافز الذي تستعمله اقتصادي، وأنك، لذلك، لا تجعله، من دون مُبرِّر، يستحضر التمثيل الذهني لكلبٍ وهو يعضّ، وأن أول تفسير أو تأويل قابل للاستدلال ومُتوافق مع هذه الافتراضات، لا بُدَّ من أن يكون هو الصحيح.

وفي الظُّروف المُلائمة، في الإمكان استعمال أية ظاهرة من الظواهر الطبيعية أو الاصطناعية في العالم بوصفها تمثيلاً لظاهرة أُخرى تُشبهها في ناحية من النواحي. فبعد أن تتسلّق جُدران القصر الريفي تُحاكي اللِّصّة، بِصَمْت، وَضْعَ الكلب وهو يعضّ شيئاً، لكي تُحذِّر شركاءها في الأسفل. وأنت تسألني ما شكل

البرازيل، وأنا أُجيبك مشيراً إلى غيمة في السماء شكلها مُشابه. و(ميري) تريد أن تُبلِّغ (بيتر) بأنها تودّ مُغادرة الحفلة، فتُقلّد حركات السِّياقة.

وفي الإمكان كذلك استعمال القَوْلات بوصفها تمثيلاً بطريقة أُخرى، أي ليس بفضل شبهها بظاهرة ما، وإنما بفضل امتلاكها لصِيغة قَضَوية تَصْدُق على حالٍ ما أو وَضْعٍ ما، حقيقي أو مُمكن تصوُّره. ففي حالة الخبر، مثلاً، تُستعمَل الصِّيغة القَضَوية للقَوْلة لتمثيل حالٍ أو وضعٍ ما، في العالم الواقعي؛ وفي حالة الطَّلب، تُستعمَل الصِّيغة القَضَوية للقَوْلة لتمثيل حالٍ أو وضعٍ مرغوب فيه. ومع ذلك، فإن القَوْلات هي ظواهر وحالها حال كل الظواهر، يمكن أن تُستعمَل لتمثيل شيء تُشبهه. إن المُنَظِّرين غالباً ما يُغفلون هذا الاحتمال، وحتى حين لا يُغفلونه، نريد أن نُثبت أن الدور الذي يُؤدِّيه في التواصل اللُّغوي غالباً ما يُبخَس تقديره بشكل فادح.

تأمَّل الحوار الآتي:

98. (بيتر): بأية لغة تحدّثتِ إلى صاحب الفندق؟

(ميري): Bonjour, comment allez-vous, bien, merci, et vous?

إن (ميري) تُبلِّغ بأنها تحدّثت باللُّغة الفرنسية إلى صاحب الفندق، ليس عن طريق الإخبار بذلك، وإنما عن طريق مُحاكاة وتقليد الحقيقة التي تريد أن تُظهِرها. إنها تُصْدِر قَوْلتها، لأن القَوْلة تُشبه ظاهرة حديثها بالفرنسية مع صاحب الفندق، حتى وإن كانت صِيغتها القَضَوية لا تَصِف تلك الظاهرة على الإطلاق. ومع ذلك، كما في المِثال (6) حيث يُحاول المُصاب بالتهتهة أن يستعرض قُدرته على الكلام، فإن جواب (ميري) قلَّما يُعدُّ حالةً من حالات التواصل اللُّغوي الحقيقي.

والآن لنتأمّلْ الحوار (99):

99. (بيتر): وما الذي قاله صاحب الفندق؟

(ميري): Je l'ai cherché partout!

هنا أيضاً لا تقوم (ميري) بتوصيل أو إبلاغ الصِّيغة القَضَوية لقَوْلتها. فهي تستعمل هذه القَوْلة لأنها تُشبه قَوْلة صاحب الفندق. إنها تُشبه تلك القَوْلة لأنها أمارة من أمارات الجُملة نفسها. إنها اقتباس مَحْكِيّ بالقَوْل* direct quotation. إن الاقتباس المَحْكي بالقول يمتلك بِنية لغوية، وبضمنها بِنية دلالية، وحين تُستعمَل [228] لتُظهِر هذه البنية الدلالية، فإنها تقع ضمن مجال التواصل اللُّغوي بالمعنى الدقيق. إن الاقتباسات المَحْكِيَّة بالقول هي أوضح الأمثلة على القَوْلات المُستعملة لكي تُمثّل ليس ما تَصِف وإنما ما تُشبه، وهي ليست بأي حال من الأحوال الأمثلة الوحيدة.

لنتأمّلْ نُسخة أُخرى من المُحاورة بين (بيتر) و(ميري):

100. (بيتر): وما الذي قاله صاحب الفندق؟

(ميري): لقد بحثتُ عنها في كل مكان.

إن قَوْلة (ميري) في هذه المرة هي ترجمة لقَوْلة صاحب الفندق. وهنا أيضاً هي تُستعمَل لتمثيل ما تُشبهه، فهي تُشبه قَوْلة صاحب الفندق لأن لها البِنية الدلالية نفسها.

تأمّل الآن:

101. (بيتر): وما الذي قاله صاحب الفندق؟

(ميري): لقد قام بالبحث عن محفظتك في كل مكان. لكني مع ذلك، لا أُصدّقه.

* النُّحاة العرب يُفرّقون بين (الحكاية بالقول) مُراعاةً للنص و (الحكاية بالمعنى) مُراعاةً للمعنى، فالأولى تُنتج لنا الجُملة المَحْكية بالقول، والثانية تُنتج لنا الجُملة المَحْكية بالمعنى، وهما مُصطلحان يُقابلان بالإنكليزية (direct/indirect ((reported)) speech) أيْ الكلام المُباشر والكلام غير المُباشر. وهذان الأخيران شائعان جداً، لكني آثرت استعمال المُصطلح العربي الأصيل على الترجمة الحرفية للمُصطلح الإنكليزي. [المترجم].

إن الجملة الأولى في قَوْلة (ميري) (101)، هي تمثيل لقَوْلة صاحب الفندق، ولو أنها ليست اقتباساً مَحْكياً بالقول ولا ترجمة. كيف تُشابه قَوْلةُ (ميري) قَوْلةَ صاحب الفندق إذن؟ فالقولتان تمتلكان بِنْيتين دلاليتين مُختلفتين، ما دام صاحب الفندق قد استعمل ضمير المُتكلّم، وليس ضمير الغائب للإشارة إلى نفسه، واستعمل ضمير الغائب، وليس الاسم الموصوف المعرَّف للإشارة إلى محفظة (بيتر). إن الشيء المُشترك بين القَوْلتين هو صيغتهما القَضَوية.

والآن افرضْ أن صاحب الفندق، بدلاً من نُطقه بالجُملة المُفردة "Je l'ai cherché partout!" كان قد نطق بحديث طويل لم يتضمّن هذه الجُملة ولا أية جملة مُشابهة لها جداً. تأمّلْ ما يأتي،

102. (بيتر): وما الذي قاله صاحب الفندق؟

(ميري): أنه قد بحث عن محفظتك في كل مكان.

وهذه المرة أيضاً استُعملَتْ قَوْلةُ (ميري) لتُمثِّل ما تُشبهه، أي، حديث صاحب الفندق. لكن ما طبيعة الشَّبه هذه المرة؟ فالبِنيتان اللُّغويتان مُختلفتان، والبِنيتان الدلاليتان مُختلفتان، والصِّيغتان القَضَويتان مُختلفتان. لكن كان تلخيص (ميري) أميناً ومُطابقاً للأصل، فإن الصِّيغتين القَضَويتين، وإن كانتا مُختلفتين، لا بُدَّ من أن تُشبه إحداهما الأُخرى، أي لا بُدَّ من أن تشتركا في بعض الصِّفات المنطقية، وذلك بأن تكون لهما لُزومات سِياقية مُتطابقة جُزئياً في بعض السِّياقات، على سبيل المِثال.

إن أيَّ تمثيل ذا صِيغة قَضَوية، وبخاصة أيّ قَوْلة، يُمكن أن يُستعمَل لتمثيل الأشياء بطريقتين، فهو يُمكن أن يُمثِّل حالاً أو وضعاً ما، بفضل كون صيغته القَضَوية تَصْدُق على ذلك الحال أو الوضع، وفي هذه الحالة نقول إن التمثيل هو وصف *description*، أو أنه مُستعمل وصفياً (بصورة وصفية) *descriptively*. أو [229] هو يُمكن أن يُمثِّل تمثيلاً آخر الذي يمتلك هو الآخر صِيغة قَضَوية - فكرة، على سبيل المِثال - وذلك بفضل الشَّبه بين الصِّيغتين القَضَويتين، وفي هذه الحالة

نقول إن التمثيل الأول هو تأويل *interpretation* للتمثيل الثاني، أو إنه مُستعمَل تأويلياً (بصورة تأويلية) *interpretively*.

كم يجب أن تكون درجة الشَّبه بين الصِّيغتين القَضَويتين للتمثيل، إذا أُريدَ لإحداهما أن تكون تأويلاً للأُخرى؟ سنُبَيِّن أن الجواب عن هذا السُّؤال يختلف من حالة إلى حالة، لكنه دائماً يَلْزَم عن مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة. إن ما نُريد أن نُنَبِّه عليه هنا، هو أنه في الوقت الذي قد توجد هنالك درجةٌ دُنيا من الشَّبه لا يُمكن أن يكون هناك استعمال تأويلي فيما دونها، ليس من الضروري وُجود درجة عُليا من الشَّبه يتحوّل الشَّبه فيما فوقها إلى مُطابقة، والتأويل إلى نُسخة طبق الأصل. إن المُطابقة هي حالة قُصوى أو حدّ أعلى a limiting case من حالات الشَّبَه، والنُّسخة طبق الأصل هي حالة قُصوى من حالات التأويل. فحين يُستعمَل تمثيلٌ ما، ليُمثِّل تمثيلاً آخر يمتلك الصِّيغة القَضَوية نفسها بالضَّبط، كما في المِثال (101)، فإن تلك هي مُجرّد حالة قُصوى من حالات التأويل.

إن الاستعمال التأويلي الوحيد للقَوْلات المُعترف به بصورة عامة، هو حِكاية أو نَقْل الكلام أو الأفكار، أي حين تُستعمَل قَوْلةٌ لحكاية قَوْلة أُخرى ونَقْلها، كما في الأمثلة (99)- (102)، أو فكرة أُخرى، كما في (103):

103. (ميري): نحن لن نَتَجَشَّم عَناء الذهاب إلى الشرطة، حسبما يعتقد، ولذلك فبإمكانه الاحتفاظ بالمحفظة بأمان.

هنا تُستعمَل قَوْلةُ (ميري)، باستثناء الجُملة الاعتراضية ''حسبما يعتقد''، لحكاية فكرة تنسبها (ميري) إلى صاحب الفندق.

وهناك استعمالات تأويلية أُخرى للقَوْلات فضلاً عن حكاية الكلام والأفكار. لنتأمّلْ (104)،

104. يُوجد عدد أَوَّليّ أكبر من 8,364,357 وأصغر من 8,366,445.

كم يبدو هذا مقبولاً أو معقولاً بالنسبة لك؟ حسناً، لابأس. النُّقطة الأساسية هي أننا قد استعملنا قَوْلةً بصورة تأويلية، لتمثيل افتراضٍ ما، من دون أن ننسب ذلك الافتراض إلى أحد، أي من دون حِكايته أو روايته. ولقد سبق أن فَعَلْنا ذلك عِدّة مرات في كتابنا الحالي، فالعديد من الأمثلة ذات الأرقام التي سُقْناها تُستعمَل لتمثيل قَوْلات، أو افتراضات، أو مقاصد، لم ننسبها لأحد، ولا حتى لشخصيات خيالية، وقد سُقناها كأمثلة لتوضيح فكرة تجريدية مُعيَّنة.

وفي التفكير التأمّلي، غالباً ما نُفكّر بالأفكار بوصفها تمثيلات تقريبية لافتراضات نتمنّى أن نستطيع صِياغتها بشكل أفضل. وهذا يَصْدُق على التأمّل المُبْتَذَل، أنا لا أذكر الموعد الذي يُفترَض أن تُقام به الحفلة في بيت آل (جونز) فأُحاول أن أُجرِّب بنفسي ''إنه يوم الثلاثاء''، ''إنه يوم الأربعاء''، ''إنه يوم الخميس''. . إلخ، على أمل أني، حين أعثُر على التاريخ الصحيح، سأتعرّف عليه بطريقة أو بأُخرى. وأنا أستحضر هذه الأفكار المُتتابعة مُحاوَلةً مني لتمثيل المعلومة ذات الصِّلة في ذاكرتي، وهذا ما يجعل أَمَلي غير مُجانب للمعقول تماماً، إذ قد يحصل تطابق ذهني، في حين لو كان عليَّ أن أُعالج هذه الأفكار [230] وصفياً (على أنها وصف)، لتوجّب عليَّ الانتظار لحين إقامة الحفلة لكي أُصدِّق إحداها وأُكذِّب الباقية. وفي التأمُّل العلمي أيضاً، تُفرَض الفرضيّات القاصرة أو الناقصة عن عِلْم، ليس على أنها وصف description للظواهر التجريبية موضوع البحث، وإنما على أنها تمثيلات مُؤقتة لفرضيّات أفضل قد تظهر فيما بعد.

وهكذا، فإن الكلام أو التفكير المَحْكِيّ أو المَرْوِيّ، هو ليس الاستعمال التأويلي الوحيد للُّغة. ففي الإمكان، استعمال القَوْلات تأويلياً لتمثيل أنماط القَوْلات أو الأفكار التي تستحق النظر لصفاتها الذاتية، وليس لأن في الإمكان أن ننسبها إلى (بيتر) أو (ميري) أو صاحب الفندق أو الرأي العام. لكننا نريد أن نُبَيِّن أن هناك استعمالاً تأويلياً للقَوْلات أكثر أساسيةً؛ فعلى مستوى أكثر مبدئيةً وأساسيةً، فإن كلَّ قَوْلة تُستعمل لتمثيل فكرة من أفكار المُتكلِّمة.

إن من الافتراضات التي تقصد المُتكلِّمة إظهارها، الافتراضَ القائل إنها

تُفكّر بفكرة ما وبتوجُّهٍ مُعيَّن، ما دام هذا هو الأساس الذي يُؤدّي بالمُستمع إلى التفكير بفكرة مُشابهة وبتوجّه مُشابه. فأنتَ قد تُخبرني بصدق بأنك ستأتي غداً، لكنك لن تحملني على تصديق ذلك ما لم تحملني، أولاً، على تصديق أنك تُصدِّق ذلك أيضاً. إن ما قلناه إلى حدِّ الآن قلَّما يكون موضع خلاف. وفي الحقيقة، هناك ادّعاء أقوى من ذلك في التداول العام. فأغلب الفعلياتيين وفلاسفة اللُّغة يُسلِّمون بوُجود عُرْف، أو مبدإ، أو افتراض[23]، مفاده أن معنى القَوْلة يجب أن يكون تعبيراً حرفياً، أي نسخة طبق الأصل، عن فكرة من أفكار المُتكلِّمة. نحن نعتقد أن هذا الادعاء أقوى من اللازم. فبالتأكيد، إن الناس لا يُعبِّرون عن أنفسهم حَرْفياً في كلّ الأوقات، وإنهم حين لا يفعلون ذلك، لا يوجد أي حَدْس بأن قاعدةً ما، قد خُولِفتْ أو انتُهِكتْ. لا يُوجد إذن أيُّ دليل تجريبي على وُجود (عُرْف الحَرْفية)* convention of literalness أو أي شيء من هذا القبيل. إن مثل هذا العُرف يُفْتَرَض ويسلَّم بوجوده على أُسس نَظَرية مَحْضة، فأُنْمُوذج الشفرة للتواصل، الذي يستند إليه، يقتضي أن تُفهَم القَوْلات بوصفها تُعبِّر عمَّا تمّ تشفيره فيها، ومن ثَمّ يُمكن تحليل الاستعمالات غير الحَرْفية، بوصفها انحرافات عن الحَرْفية مُشفَّرة إلى حدٍّ ما، قابلة للاستعادة بواسطة الاستدلال.

أما مُقْتَرَبنا فمُختلف عن ذلك، فنحن قد رفضنا أُنْمُوذج الشفرة، ونأمل أن نُفَسِّر إمكانية التواصل اللُّغوي من دون افتراض وُجود أيِّ قيد خاص بغَرَض مُعيَّن باستثناء القُيود النحوية حصراً. إن مُنَظّري الشفرة يَرَون أن التواصل اللُّغوي يتضمَّن مُتكلِّمةً تقوم بتشفير إحدى أفكارها في قَوْلةٍ يقوم المُستمعُ، بعد ذلك،

(23) انظر (سيرل 1969 فصل 3) و (لويس 1975) و (باخ وهارنِش 1979 ص10-12، ص127-131).

* (عُرْف الحَرْفية) هو المصطلح الغربي المُقابل لمصطلح (أصالة الحقيقة) في التراث الأصولي والبلاغي العربي والإسلامي. وحتى هذا الموقف من (سبيربر و ولسون) الرافض لما يُسمى أحياناً (فرضيّة المغزى الحرفي) Literal Force Hypothesis (LFH)، أو (فمح) اختصاراً، كان أولَ مَنْ بشَّر به هو الإمامُ أبو الحسن الأشعري في توجهه المعروف بـ (التوقف أو الوقف). يُنظَر كتابانا **نظرية التلويح الحواري** و **نظرية الفعل الكلامي**. [المترجم].

بفكّ شفرتها (مع مُستوى أو طبقة إضافية للاستدلال في النُّسَخ الحديثة). أما نحن، فنرى أن التواصل اللُّغوي يتضمّن مُتكَلِّمةً تقوم بإصدار قَوْلةٍ بوصفها تمثيلاً عَلَنياً وعامّاً لواحدةٍ من أفكارها، والمُستمع يُكوِّن تأويلاً ذهنياً لتلك القَوْلة، ومن ثَمّ، للفكرة الأصلية. لِنَقُلْ إن القَوْلة هي تعبير تأويلي *interpretive expression* عن فكرة من أفكار المُتكلِّمة، وأن المُستمع يقوم بافتراض تأويلي *interpretive assumption* بشأن قصد المُتكلِّمة الإخباري. إن وصفنا العام للتواصل [231] الاستدلالي يقتضي أن القَوْلة لا بُدَّ من أن تكون تعبيراً تأويلياً عن فكرة من أفكار المُتكلِّمة. غير أننا لا نرى أيَّ داعٍ للتسليم بوجود عُرْف، أو افتراض، أو قاعدة سُلوكية أو قانون بشأن الحَرْفية، مفادُه أن هذا التأويل يجب أن يكون نُسخة حَرْفية طبق الأصل. أما مدى أمانة التأويل وبخاصة متى يكون التأويل حَرْفياً، ففي الإمكان تحديدها على أساس مبدإ الصِّلة.

نحن نفترض إذن أن كل قَوْلة هي تعبير تأويلي عن إحدى أفكار المُتكلِّمة. ما الذي تُمثّله تلك الفكرة نفسها، وكيف؟ إن التمثيل الذهني، شأنه شأن أيِّ تمثيل ذي صيغة قَضَوية، يمكن أن يُستعمَل وصفياً أو تأويلياً. وحين يُستعمَل وصفياً، ففي الإمكان أن يكون وصفاً لحال أو وضع مُعيَّن في عالم الواقع(24)، أو في الإمكان أن يكون وصفاً لحال أو وضع مرغوب فيه. وحين يستعمل تأويلياً، ففي الإمكان أن يكون تأويلاً لفكرة أو قَوْلة منسوبة إلى جهة ما، أو في الإمكان أن يكون تأويلاً لفكرة مُعيَّنة التي من المرغوب، أو سيكون من المرغوب، التفكير فيها بطريقة مُعيَّنة، بوصفها معلومات أو معرفة، على سبيل المِثال. وقد تكون هناك احتمالات أُخرى، بإمكان المرء أن يتأمّل ما يُمكن أن تُمثّله بدورها الأفكار المُؤوَّلة بواسطة الأفكار وكيف يتمّ ذلك. لكن دَعُونا نتركْ الأمر على هذه الحال، ونستعمل الشكل (3) (ص396) لكي نُبيِّن التمثيلات والعلاقات التي نظرنا فيها إلى حدّ الآن.

(24) أو في عالم آخر مُفْتَرَض، كما في حالة الرواية الخيالية، على سبيل المثال.

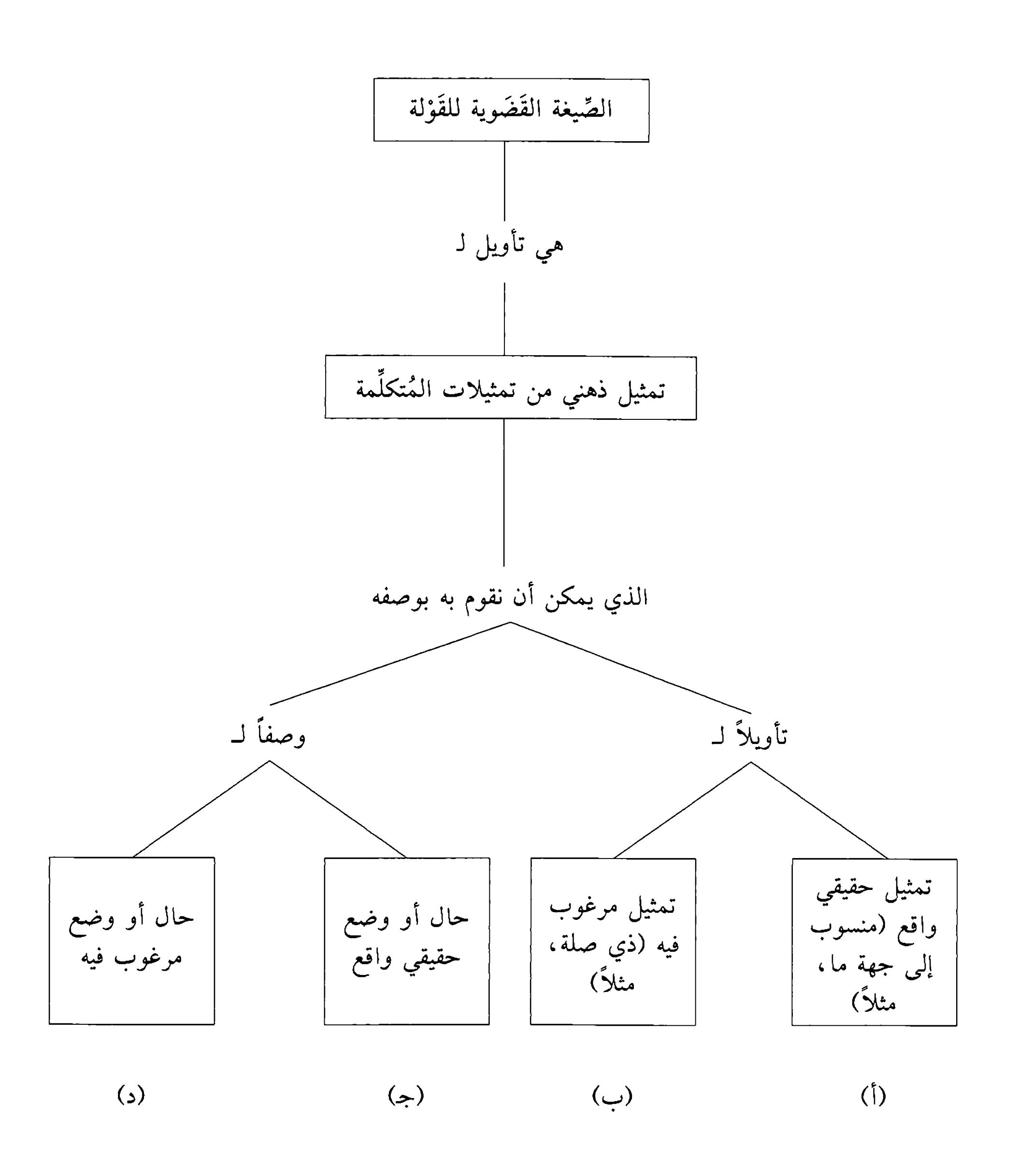
إن أية قَوْلة تتضمّن علاقتين في الأقل، علاقة بين صِيغتها القَضَوية وفكرة من أفكار المُتكلِّمة، وإحدى أربع علاقات مُمكنة بين تلك الفكرة وما تُمثّله. إن كل العلاقات الأساسية المُتضمَّنة في أنواع المجاز والمغازي الكلامية مُمثَّلة في هذا الشكل التخطيطي، كما سنُبَيِّن في الأقسام الثلاثة القادمة. وفي الإمكان تلخيص رأينا كالآتي: إن الإستعارة تتضمّن علاقة تأويلية بين الصِّيغة القَضَوية لقَوْلةٍ ما والفكرة التي تُمثّلها، والتهكُّم يتضمّن علاقة تأويلية بين فكرة المُتكلِّمة وأفكار أو قَوْلات منسوبة لجهةٍ ما، والخبر يتضمّن علاقة وصفية بين فكرة المُتكلِّمة وحال أو وضع في العالم الخارجي، والطَّلب أو الإرشاد (النصيحة) يتضمّن علاقة وصفية بين فكرة المُتكلِّمة وحال أو وضع مرغوب فيه، والقَوْلات الاستفهامية والتعجُّبية تتضمّن علاقة تأويلية بين فكرة المُتكلِّمة وأفكار مرغوب فيها. سنُناقش هذه الادّعاءات فيما يأتي بتفصيل أوسع.

8 - الحَرْفية* والاستعارة

في هذا القسم، سننظُر في العلاقة التي في قِمّة الشكل (3)، أي، بين الصِّيغة القَضَوية لقَوْلةٍ ما، والفكرة التي تُستعمَل تلك القَوْلة لتمثيلها. لقد سبق أن حاولنا أن نُثبت بصورة عامة أن العلاقة هي علاقة تَشابُه أكثر مما هي علاقة تَطابُق بين الصِّيغتين القَضَويتين. نحن نتعامل مع الحَرْفية، أو تطابق الصِّيغ [232] القَضَوية، بوصفها حالة قُصوى أو حدّاً أعلى limiting case، وليس بوصفها مِعْياراً أو حالة طبيعية norm*. سنُبَيِّن أن هذا المُقْتَرَب، عند دمجه أو ضمِّه إلى نظرية الصِّلة، يُنتِج لنا وصفاً مُستقيماً ومُباشراً للاستعارات وأنواع المجاز المُرتبطة بها.

---

* لقد استعملت مصطلح (الحَرْفية) لترجمة literalness ولم استعمل المصطلح البلاغي العربي الأصيل (الحقيقة)، فقد استعمل بلاغيونا (الحقيقة) بهذا المعنى في مُقابل (المجاز) nonliteralness. والأُصوليون المُسلمون يستعملون تعبير (أصالة الحقيقة) ومبدإ (الحقيقة هي الأصل)، وهذا يُقابل تماماً المفهوم الغربي (literalness as a norm). لكني لم استعمل المصطلح العربي الأصيل هنا منعاً للَّبْس. [المترجم].


الصِّيغة القَضَوية للقَوْلة
هي تأويل لـ
تمثيل ذهني من تمثيلات المُتكلِّمة
الذي يمكن أن نقوم به بوصفه
تأويلاً لـ
وصفاً لـ
تمثيل حقيقي واقع (منسوب إلى جهة ما، مثلاً)
تمثيل مرغوب فيه (ذي صلة، مثلاً)
حال أو وضع حقيقي واقع
حال أو وضع مرغوب فيه
(أ)
(ب)
(جـ)
(د)

الشكل (3)

قد يقول قائل إننا حتى في تفكيرنا بالقيام بخُطوة في هذا الاتجاه، إنما نقوم بمُغامرة في منطقة خَطِرة. ''فالتَّشابُه'' مُصطلح معروف بكونه غير واضح المعالم أو الحدود. فإن أيَّ شيء يُمكن أن يُشابه أيَّ شيء في ناحيةٍ ما، في الأقل. أما متى نُدرك التَّشابُه وكيف، فتلك مسألة مفتوحة في علم النفس الإدراكي، والآليات المُتضمَّنة فيه لم تُفْهَم بشكل صحيح. لكن مع ذلك، ما دمنا نعتقد أن الوصف الصحيح لعملية إدراك التَّشابُه عموماً يجب أن يُبنَى على أساس مفهوم مُتطوّر للصِّلة، فإننا لا نشعر بخوف كبير. فضلاً عن ذلك، فإن اهتمامنا، في هذه [233] الأثناء، يقتصر على نَمَط واحد ومُحدَّد جداً من أنماط التَّشابُه وهو، التَّشابُهات المنطقية بين الصِّيغ القَضَوية (حيث تكون الصِّيغتان القَضَويتان مُتشابهتين إذا وفقط إذا اشتركتا في الصِّفات المنطقية). سوف نُبيِّن أن تشخيص هذه التَّشابُهات، حاله حال أيّ وجه من وجوه الاستيعاب، محكوم بمبدإ الصِّلة أو المُناسَبة.

لِنَقُلْ إن القَوْلة حين تُؤدّي دورها بوصفها تعبيراً تأويلياً عن إحدى أفكار المُتكلِّمة، فإنها تكون حَرْفية بالمعنى الدقيق والصارم، إذا كانت تمتلك الصيغة القَضَوية نفسها التي تمتلكها تلك الفكرة. وأنْ تكون القَوْلة أقلَّ من حَرْفية بالمعنى الدقيق والصارم، يعني أنْ تشترك صِيغتها القَضَوية في بعض، وليس كل، الصِّفات المنطقية للصِّيغة القَضَوية الخاصة بالفكرة التي تُستعمَل تلك القَوْلة لتأويلها. ومن منظور نظرية الصِّلة، ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن التعبير التأويلي عن فكرة ما، والذي يُحقّق الصِّلة المُثْلَى هو دائماً التعبير الأكثر حَرْفية. إننا نفترض في المُتكلِّمة أن تهدف إلى تحقيق الصِّلة المُثْلَى، وليس الحقيقة الحَرْفية. والتعبير التأويلي الأمثل عن الفكرة يجب أن يُزوّد المُستمع بمعلومات عن الفكرة، فيها من الصِّلة ما يجعلها جديرة بالمعالَجة، ويجب أن يتطلّب أقلَّ قدرٍ مُمكن من الجهد في المُعالجة. وهناك العديد من المواقف الاعتيادية جداً، لا تُحقِّق فيها القَوْلة الحَرْفيةُ الصِّلةَ المُثْلَى. مثال ذلك، حين لا يُعادل الجُهدَ المبذول في المُعالجة كسبٌ في المعلومات المبلَّغة. وهكذا، فهنالك العديد من المواقف التي يتوجَّب فيها على المُتكلِّمة التي تهدف إلى تحقيق الصِّلة المُثْلَى أن لا تُعطي تأويلاً حَرْفياً لفكرتها، والتي يتوجّب فيها على المُستمع أن لا يتعامل مع قَوْلتها بوصفها حَرْفية.

فعلى سبيل المِثال، افرِضْ أني أكسب (797) جنيهاً و(32) بنساً في الشهر. وأنت صديق لي لم أَرَكَ منذ سنين، تسألني، في أثناء جلسة شُرْب، عن مقدار دخلي الشهري الآن. فإذا كنت أتذكّر الرقم بالضّبط، في الإمكان أن أختار أحد جوابين، إما الجواب الصادق والحَرْفي بشكل دقيق وصارم في (105 أ)، وإما الجواب الأقلّ حَرْفية (105 ب)، والذي أَعْلَمُ أنه كاذب من وجهة النظر الدقيقة والصارمة:

105. (أ) أنا أكسب (797) جنيهاً و(32) بنساً في الشهر.

(ب) أنا أكسب (800) جنيهاً في الشهر.

في هذه الحال، ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأنك تحتاج لمعرفة الرقم المضبوط. فمِنْ أيٍّ من الجوابين، يكون بإمكانك أن تستنتج بالضَّبط النتائج نفسها بخصوص منزلتي ومُستواي المعاشي وقُدرتي الشرائية ونَمَط حياتي، وأيّ شيء آخر تُخطِّط للاستدلال عليه بواسطة راتبي. ولأني أهدف إلى تحقيق الصِّلة المُثْلَى، لذلك ينبغي عليَّ اختيار الجواب الذي يُوصل هذه النتائج بأكبر قدر مُمكن من الاقتصاد. أي بتعبير آخر، يتوجب عليَّ اختيار القَوْلة (105 ب) الكاذبة لكن الاقتصادية، وليس القَوْلة (105 أ) المُعقَّدة لكن الصادقة والحَرْفية بشكل دقيق وصارم، وأن أتوقَّع منكَ أن تُدرِك أني أُقدّم لكَ شيئاً أقلَّ من التأويل الحَرْفي الدقيق لأفكاري.

ولكي نُعطِي مثالاً أكثر تجريداً، افرضْ أن لديَّ الفكرة المُعقّدة (ق)، التي [234] تظهر لي مجموعة من الافتراضات (**قص**)، وأني أُريد توصيل (**قص**) إليك. والآن افرضْ أن الشروط الآتية مُتوافرة. إن (ق) من التعقيد بحيث يصعب تمثيلها حَرْفياً، لكن الافتراضات الموجودة في (**قص**) من المُمكن استنتاجها جميعاً بشكل مُباشر بوصفها لُزومات منطقية وسياقية من افتراض سهل التعبير هو (ك). لكن المُشكلة هي أن (ك) هو ليس من أفكاري، إذ إن فيه بعض اللُّزومات المنطقية والسِّياقية التي أعدُّها صادقة والتي لا أُريد توصيلها. ما الذي يتوجّب

عليَّ فعله؟ إذا وضعنا مبدأ الصِّلة في البال، فإن أفضل طريقة لتوصيل **(قص)** هي أن أُعبِّر عن الافتراض (ك) بمفرده وأترك عملية الفرز لك لتقوم بها، ما دمتَ قادراً على فَرْز وتصنيف لُزومات (ك) إلى لُزومات أريدُ أن أُقرَّها، ولُزومات لا أريد أن أُقرَّها.

وفي هذه الأحوال، تكون القَوْلة التي تُعبِّر عن (ك) تعبيراً تأويلياً عن فكرتي المُعقّدة (ق)، فهما تشتركان في الصفات المنطقية، وبتحديد أكبر في اللُّزومات المنطقية والسِّياقية. فضلاً عن ذلك، إن مِعْيار التوافق مع مبدإ الصِّلة يُزوّدك بوسيلة لتمييز اللُّزومات السِّياقية المُشتركة بينهما، من اللُّزومات غير المُشتركة بينهما، أي إنه يُزوّدك بطريقة لتكوين الافتراض التأويلي الصحيح بشأن قصدي الإخباري.

نحن نفترض أن كل ما يستطيع المُستمع التسليم به كتحصيل حاصل، هو أن المقصود من القَوْلة هو تأويل فكرة من أفكار المُتكلِّمة. لكن هذا لا يعني أنه كلَّما تمَّ التعبير عن افتراضٍ ما، توجَّب على المُستمع أن يحسب كل لُزوماته المنطقية والسِّياقية وأن يفرزها واحداً فواحداً لكي يكتشف أي شُعبة منها هي لُزومات من فكرة المُتكلِّمة. ففي الإطار الذي ندعو إليه، تكون هذه المُناورة التي تُؤدِّي إلى الهَدْر، غير ضرورية تماماً. فإذا قامت المُتكلِّمة بمُهمّتها بشكل صحيح، فإن كل ما يتوجّب على المُستمع فعله هو أن يشرع في حساب تلك اللُّزومات التي قد تكون ذات صِلة بالنسبة له فيحسبها مُرتَّبةً ومُسَلْسَلَةً بحسب إمكانية الوُصول إليها (المتاحية) accessibility، ثم يستمر بإضافتها إلى التأويل الاجمالي للقَوْلة إلى أن يكون على قَدْر من الصِّلة، يكفي لجعله مُتوافقاً مع مبدإ الصِّلة. وفي هذه المرحلة، سيكون الفَرْز أو التصنيف قد أُنجِز بوصفه ناتجاً عَرَضياً by-product من عملية البحث عن الصِّلة، ولن يتطلّب أي جُهدٌ مُحدّد خاص به.

ويلزم من هذا أن على المُستمع أن لا يتعامل مع القَوْلة بوصفها حَرْفية تماماً إلا إذا لم يجد ما يُؤكّد افتراض الصِّلة، سوى التفسير الحَرْفي بكل ما في الحَرْفية من معنى. وبصورة عامة، علينا أن نتوقّع بعض الحرية أو عدم الدقّة أو الإبهام

looseness في التعبير. فعلى سبيل المِثال، إذا قالت المُتكلِّمة ''إنها الخامسة بعد الظهر''، لا ينبغي أن نُوبِّخها أو نُخطِّئها إذا ظَهَرَ أن الوقت هو الخامسة إلا خمس دقائق أو دقيقتين، ما لم تكن صِلة القَوْلة مُتوقّفة على ذلك النوع من الدقَّة. وإذا قالت إحداهن ''إني مُنهكة''، فلا معنى للتساؤل بحذلقة فيما إذا كانت ''مُنهكة'' هي الصفة الدقيقة لوصفها. فما دام في الإمكان أن نحسبها قد لوَّحت بسِلْسِلة مقبولة من التلويحات، فإنها ستكون قد حقّقت الصِّلة المُثْلَى.

إن الأمثلة التي ناقشناها إلى حدّ الآن تُعامَل عادةً بوصفها استعمالات حُرّة أو غير دقيقة للُّغة، ولكنها لا تُعَدُّ استعمالات مجازية (بلاغية): فليس هناك ما يُغري بإحلال المعنى المجازي محلَّ المعنى الحَرْفي. أما نحن، فنودُّ أن ندَّعي أن [235] ليس هناك انقطاع بين الاستعمالات الحُرّة أو غير الدقيقة والعديد من الأمثلة ''المجازية'' المُتنوّعة التي تتضمّن الأمثلة الأكثر أُنْمُوذجية للاستعارة في الشعر. ففي كلتا الحالتين، تختلف الصيغة القَضَوية للقَوْلة عن الصيغة القَضَوية للفكرة التي يتمّ تمثيلها. وفي كلتا الحالتين، بإمكان المُستمع أن يمضي في عمله على أساس أن هاتين الصِّيغتين القَضَويتين تشتركان في بعض اللُّزومات المنطقية والسِّياقية القابلة للتعيين والتشخيص. وفي كِلتا الحالتين تُستعمل القُدرات والإجراءات التأويلية نفسها.

تأمَّلْ أولاً مثالاً على مُبالغة الإفراط hyperbole. إن المُتكلِّمة تُعبِّر عن الافتراض في (106 أ)، لكنها لا تقوم بتصريحه explicature، وهي تُلوِّح بالافتراض الأضعف (106 ب)،

106. (أ) إن (بيل) هو ألطف شخص في الكون.

(ب) إن (بيل) شخص لطيف جداً.

كيف يمكن أن يكون هذا متوافقاً مع مبدإ الصِّلة؟ لنفرضْ أن المُتكلِّمة لا تستنفد أو تستغرق كل أفكارها عن (بيل) بواسطة توضيح (106 ب) بصورة مُباشرة، أي إن تأثيرات (106 ب) السِّياقية تُقصِّر ولا تكفي للتعبير عن ما تريد

توصيله. ولا تُوجد كذلك أية تشكيلة من الظُّروف والصِّفات اللُّغوية التي تُعبِّر عن أفكارها بشكل دقيق. فقد تكون مبهمة وغامضة جداً، أي إن هناك وُجوهاً عديدة للطافة (بيل) مما لا تكون في بالها بالدرجة نفسها من الوُضوح في الوقت الحالي، ثم إن استحضار هذه الأفكار وتحديدها بدقّة أكبر، يتطلّب عملاً وجُهداً أكبر مما هي مُستعدة للقيام به. ومن ناحية أُخرى، بإمكانها أن تتيقَّن من أن كل الافتراضات التي تبغي توصيلها هي من بين اللُّزومات المنطقية والسِّياقية للقَوْلة (106أ)، غير أن في (106 أ) لُزومات أُخرى لا تُريد المُتكلِّمة توصيلها. لكن ما دام بإمكانها الاعتماد على المُستمع في تجاهل تلك اللُّزومات ونبذها، فإن (106 أ) ستكون تمثيلاً لأفكارها أكثر كفايةً بكثير من القَوْلة الأضعف (106ب).

ما الذي تُوصله القَوْلة (106أ) بالضبط؟ بالتأكيد إن المُتكلِّمة تُلوِّح بـ (106 ب) بقُوّة. لكن لو كان هذا هو كلّ ما أرادت أن تُوصله، لكان بإمكانها أن تُوفِّر على المُستمع بعض جُهد المُعالجة عن طريق التعبير عن (106 ب) بصورة مباشرة. وكما هو الحال دائماً، فإن عُنصر اللامباشَرة في القَوْلة يجب أن تُعادله، أو تُعوِّض عنه، زيادةٌ في التأثيرات السِّياقية. وهكذا، فإن المُتكلِّمة باختيارها التعبير عن (106 أ)، تُشجِّع المُستمع على البحث عن سِلْسِلة من اللُّزومات السِّياقية الأُخرى غير المُشتركة مع (106 ب)، أو التي لا تُقوِّيها (106 ب) بالدرجة نفسها، والتسليم بأن ضمن هذه السِّلْسِلة هناك بعض اللُّزومات التي تقصد التلويح بها. وهكذا، فقد يشرع في استعراض أسماء معارفهما المشتركين والتوصل إلى أن المُتكلِّمة تُفضِّل (بيل) على كل واحد منهم. وقد يستنتج أن (بيل) قد تصرَّف بطريقة تدعو إلى الإعجاب بحيث لا تستطيع المُتكلِّمة أن تجد الكلمات التي تصفها، وهَلُمَّ جَرّاً. وكلَّما زاد عدد الاستنتاجات المُمكنة، كانت التلويحات أضعف، وزادت حصة المُستمع في المسؤولية عن استنتاجها. وهكذا، فإن (106 أ)، من ناحية، تُوحي بأن لدى المُتكلِّمة توجُّهاً نحو (بيل)، ورُؤية مُعيَّنة عن (بيل) ولطافته، ومن ناحية أُخرى، هي باعث يدفع المُستمع لتكوين [236] رُؤيته الخاصة عن (بيل)، وللتوصّل إلى أنها مُتداخلة، بقَدْر مُعيّن، مع رُؤيتها.

لِنَعُدْ إذن إلى مِثالنا الأصلي على الاستعارة:

88. هذه الغرفة زريبة خنازير.

إن هذه استعارة مُنَمَّطة بدرجة عالية. ومثل هذه الأمثلة عادةً تُتيح الوصول إلى مُخطَّط موسوعي encyclopaedic schema، فيه افتراض أو اثنان غالبان ومُتاحان بدرجة عالية. وهكذا، فإن زرائب الخنازير تكون قذرة وغير مُرتّبة، بصورة نَمَطية. وحين تتمّ مُعالجة (88) في هذا السِّياق النَّمطي، فإنها ستُنتج تلويحاً بأن الغرفة قذرة وغير مُرتّبة. ولو لم تكن المُتكلِّمة قد قصدت أن يتمّ استنتاج هذا التلويح، لكان جديراً بها أن تُعِيدَ صياغةَ قَوْلتها لتمحوه وتُزيله؛ ومن هنا، فإن (88) تُلوِّح بقُوّة بأن الغُرفة قذرة وغير مُرتّبة. لكن مع ذلك، لا بُدَّ من أن تكون المُتكلِّمة قد قصدت توصيل شيء آخر أكثر من ذلك، إذا أردنا تسويغ اللامُباشَرة النسبية للقَوْلة، مثلاً صورة القذارة وعدم الترتيب التي تتجاوز ما هو طبيعي، وتتجاوز ما كان يُمكن توصيله بصورة مُرْضِية بواسطة النُّطق فقط بجملة ''هذه الغرفة قذرة وغير مُرتّبة جداً''. وهكذا، فحتى هذا المِثال المُنَمَّط بدرجة عالية، لا يُمكن إعادة صياغته من دون خسارة.

والآن إذا تحوّلنا إلى مثال أكثر إبداعاً بقليل، نجد (107) استعارة تقليدية بعض الشيء يتطلّب تأويلها أو تفسيرها الجَمْع بين البابين الموسوعيين الخاصَّين بـ (روبرت) والجاروف (بُلْدوزر)، اللذين لا يجتمعان في الأحوال الاعتيادية في علاقة موضوع بمحمول subject-predicate،

107. إنَّ (روبرت) جاروف (بُلْدوزر).

وستكون النتيجة عدداً كبيراً من اللُّزومات السِّياقية، يُمكن أن يُنْبَذ ويُهْمَل العديدُ منها تلقائياً لكونه مُتناقضاً. إن صِلة (107) ومُناسبتها تتحقَّق وتثبت عن طريق إيجاد سِلْسِلة من التأثيرات السِّياقية التي يُمكن إحضارها في الذهن بوصفها تلويحات ضعيفة أو قوية. فهنا لا يُوجد تلويحٌ مُفرد قوي لوحده يخطر على البال

تلقائياً، بل هناك سلسلة من التلويحات الأضعف والأقل تحديداً، تتعلّق بإصرار (روبرت) وعناده، وقلّة إحساسه، ورفضه لأن ينثني أو يُحَوَّل عن وجهته. وهكذا، يتوجَّب على المُستمع أن يتحمَّل قسطاً من المسؤولية عن التأويل الناتج، أكبر بقليل مما يتحمّله في (106أ) و(88).

وبشكل عام، كلّما طالت قائمة التلويحات المُمكنة، وكلّما زادت مسؤولية المُستمع في تكوينها، كان التأثيرُ أكثرَ شاعريةً، وكانت الاستعارةُ أكثرَ إبداعاً. إن الاستعارة الإبداعية الجيدة هي، على وجه التحديد، تلك التي يُمكن فيها استحضار مجموعة مُنوَّعة من التأثيرات السِّياقية وفَهْمُها بوصفها تلويحات ضعيفة من المُتكلِّمة. وفي أكثر الحالات غنىً ونجاحاً، يكون بإمكان المُستمع أو القارئ أن يتجاوز مُجرّد استكشاف السِّياق المباشر وأبواب المفاهيم المُتضمَّنة فيه، فيستحضر مساحة واسعة من المعرفة، ويُضيف استعارات من عنده بوصفها تأويلات لتوسيعات مُمكنة ليس لديه الاستعداد للولوج فيها، ويتوصّل إلى تلويحات أضعف فأضعف مع إيحاءات تدعو إلى المزيد من المُعالجة أيضاً. والنتيجة هي صورة مُركَّبة ومُعقَّدة إلى حدٍّ بعيد، تتطلّب من المُستمع أن يتحمّل [237] قِسْطاً أكبر من المسؤولية عنها، لكن الذي تسبَّبَ في اكتشافها هو الكاتبة. إن عُنصر المفاجأة أو الجمال في الاستعارة الإبداعية الناجحة، يكمن في هذا التكثيف، في كون تعبيرٍ واحدٍ مُستعمل هو نفسه بصورة غير دقيقة، يُولِّد ويُعيِّن لنا سِلْسِلة طويلة من التلويحات الضعيفة المقبولة.

خُذْ، على سبيل المِثال، تعليق (فلوبير) Flaubert على الشاعر (لكونت دو ليل) Leconte de Lisle،

108. إن حِبْرَهُ باهتٌ. (Son encre est pale)

من الواضح أن التفسير الحَرْفي الدقيق لهذه القَوْلة غير وارد، إذ من الصعب أن نرى الصِّلة أو المُناسَبة التي تتعلّق بمعرفة لون حبر الشاعر. ولا يوجد أيضاً أيُّ تلويح قوي ظاهر للعَيان. إن الطريقة الوحيدة لتثبيت صِلة هذه القَوْلة،

هي في البحث عن سِلْسِلة طويلة من التلويحات الضعيفة جداً. وهذا يتطلّب توسيعات مُتعدّدة السِّياق. إن أغلب التلويحات الموجودة في سِياق المعلومات الموسوعية الأسهل منالاً التي تخصّ الحِبْر والكتابة هي تلويحات غير ذات صِلة، ومع ذلك فإن أشعار (لكونت دو ليل) لا تُقْرَأ مكتوبةً بخطِهِ وإنما مطبوعةً؛ إن التلويح الوحيد الواضح في هذا السِّياق الأول، هو أنه يمتلك شخصية رجل من النوع الذي يُفَضِّل عادةً استعمالَ الحِبْر الباهت. وبعض التلويحات الأُخرى - بأن كتابات (لكونت دو ليل) يُعْوِزُها التبايُن أو التغايُر، وأنها قد تتلاشى وتضمحل - تُولِّد المزيد مِن التلويحات ذات الصِّلة في السِّياق الذي أُضيفت إليه المُقدِّمة المنطقية القائلة إن ما يَصْدُق على كتابة يده يَصْدُق على أُسلوبه أيضاً. إنَّ مَنْ لا يعرف الكثير مِنْ أعمال (لكونت دو ليل) قد يستنتج، مثلاً، أن هناك شيئاً ضعيفاً في شعره، وأن كتاباته لن تُعمِّر طويلاً، وأنه لا يكتب من أعماق قلبه، وهَلُمَّ جَرّاً. أما مَنْ لديه اطّلاع أو معرفة أعمق بالشاعر، فإنه سيكون قادراً على أن يُفسِّر أو يُؤوِّل النَّقد بصورة أكثر تفصيلاً وَحِدَّةً. إن التأويل الناتج، مع تأثيره الشعري المُميَّز، يَدين بالكثير وفي آنٍ واحد، إلى كلٍّ من (فلوبير) لتنبُّئه بشأن كيفية حصوله، وللقارئ لقيامه فعلاً بذلك التأويل.

وبمُوجب هذا المُقْتَرَب، تكون الاستعارة والعديد من المجازات المُتنوّعة المُرتبطة بها (مثل مُبالغة الإفراط hyperbole والمَجاز المُرْسَل العام metonymy والمَجاز المُرْسَل لعلاقة الجَزئية أو الكُلّية synechdoche)* مُجرّد استغلالات خلّاقة وإبداعية لأحد الأبعاد العامة للاستعمال اللُّغوي. إن البحث عن الصِّلة المُثْلَى يؤدي بالمُتكلِّمة إلى أن تتبنَّى، في مُناسبات مُختلفة، تأويلاً لأفكارها تتفاوتْ أمانتُه وصدقُه زيادةً ونقصاناً. فتكون النتيجة في بعض الحالات حَرْفية، وفي بعضها الآخر، استعارة. وهكذا، لا تتطلّب الاستعارةُ أيةَ قُدرات أو

* من مُفارقات علم البلاغة الغربي، المُتوارث من البلاغة اللاتينية والإغريقية، أنه يُخصِّص مُصطلحاً مُستقلاً لأحد فروع المَجاز المُرْسَل، وهو الذي علاقته الجُزئية أو الكُلّية، في حين أن البلاغة العربية عاملته بوصفه فرعاً من المَجاز المُرْسَل، وليس جنساً مُستقلاً. وهذا يُؤيّد رأينا القائل، إن العرب لم يكونوا مجرد ناقلين لبلاغة الإغريق. [المترجم].

إجراءات تأويلية خاصة، فهي ناتج طبيعي لبعض القُدرات والإجراءات العامة جداً التي تُستعمَل في التواصل اللُّغوي. وفي القسم القادم، سنُبَيِّن أن الشيء نفسه يَصْدُق على ظاهرة التهكُّم.

9 - القَوْلات الصَّدَوية والتهكُّم Echoic utterances and Irony :

[238] نودّ أن نُثبت أن التهكُّم ومجموعة مُتنوّعة من المَجازات المُرتبطة به (مُبالغة التفريط مثلاً meiosis/litotes) تلتقي معاً مع سِلْسِلة من الحالات التي لا تُعَدُّ مجازية على الإطلاق في الأحوال الاعتيادية. إن ما يُوحِّد هذه الحالات، هو كَوْن فكرة المُتكلِّمة التي تُؤوِّلُها القَوْلةُ هي نفسها تأويل. إنها تأويل لفكرة من أفكار شخص آخر غير المُتكلِّمة (أو لفكرة من أفكار المُتكلِّمة في الماضي). أي إن هذه القَوْلات هي تأويلات من المرتبة الثانية second-degree لفكرةٍ من أفكار شخصٍ آخر، كما هو مُوضَّح في الممرّ (أ) في الشكل (3) المُتقدِّم آنفاً. وإذا كان كلامنا صواباً، فإن الشيء نفسه يَصْدُق على التهكُّم كما يَصْدُق على الاستعارة، وهو أنَّ أية قُدرات أو إجراءات يتطلّبها فهْمُ التهكُّم، فإن تأويل القَوْلات الاعتيادية غير المجازية، يتطلّبها هو الآخر أيضاً وبصورة مُستقلة[25].

(25) في مقالة سابقة (سبيربر و ولسون 1981)، كنا قد حلَّلنا التهكُّم والكلام الحُرّ (المَحْكي بالمعنى) free indirect speech بوصفهما أنواعاً من الذِكْر *mention*. وقد ميَّزنا الكلام المَحْكي بالقول direct speech، الذي يتضمّن ذِكْر الصيغة اللُّغوية، من الكلام المَحْكي بالمعنى indirect speech الذي اقترحنا تحليله بوصفه يتضمّن ذِكْراً للصِّيغة المنطقية، ثم دمجنا التهكُّم مع حالة الكلام المَحْكي بالمعنى. إن مُشكلة هذا المُقترح، هي أن فكرة (الذِكْر) لا تتسع في الحقيقة لتُغطّي المدى الكامل للحالات التي نعتزم الآن تناولها. إن (الذِّكْر) هو استعمال لغوي يُشير إلى ذاته self-referential أو يُمثّل ذاته self-representational: فهو يتطلّب تطابقاً لغوياً أو منطقياً تاماً بين التمثيل والأصل. وكان مِنْ بين مضامين الفصل (7) أن الذكر ليس سوى حالة خاصة من حالات ظاهرة أكثر عُموماً بكثير وهي: استعمال صيغة قَضَوية ليس لتمثيل ذاتها، وإنما لتمثيل صيغة قَضَوية أخرى تُشبهها كثيراً أو قليلاً. لذلك، فقد تخلَّينا عن مُصطلح ''الذِّكْر'' لمصلحة المُصطلح الأكثر عموماً ''التأويل''. وباستثناء هذا التعديل الاصطلاحي، فإن وصفنا للتهكُّم لم =

لقد سبق أن تأمّلنا في القسم (7) حالة القَوْلات المُستعملة لتأويل كلام أو أفكار شخص آخر. إنها دائماً (في الأقل) تأويلات من المرتبة الثانية، فهي، شأنها شأن كل القَوْلات، تُؤوِّل أولاً فكرةً من أفكار المُتكلِّمة. ولا تمثِّل القَوْلة في آخر الأمر فكرةَ شخصٍ آخر، إلا لكَوْن هذه الفكرة نفسها تمثيلاً لفكرة شخص آخر. وللتعبير عن هذه النُّقطة بطريقة أُخرى، نقول إن القَوْلة المُستعملة بوصفها تأويلاً لفكرة شخصٍ آخر هي دائماً، وفي المقام الأول، تأويلٌ لفَهْم المُتكلِّمة لفكرة ذلك الشخص الآخر. لذلك، فإننا حين نتحدّث عن القَوْلات المُستعمَلة لتأويل فكرة شخصٍ آخر، يجب أن يكون من الواضح أننا نتحدّث دائماً عن تأويلات من المرتبة الثانية.

كيف يكون لتأويلاتِ فكرة شخصٍ آخر أن تُحقِّق الصِّلة؟ في أشيع الحالات، وهي حالة الكلام ''المَحْكي بالمعنى reported speech''، تُحقِّق التأويلاتُ الصِّلةَ عن طريق إخبار المُستمع بكون الشخص الفلاني قد قال شيئاً ما، أو بكونه يعتقد شيئاً ما. وفي حالات أُخرى، تُحقِّق هذه التأويلاتُ الصِّلةَ عن طريق إخبار المُستمع بكَوْن المُتكلِّمة تتذكّر ما قاله الشخص الفلاني، وأن لديها توجُّهاً مُعيَّناً بشأنه، أي إن تأويل المُتكلِّمة لفكرة الشخص الفلاني يُحقِّق الصِّلةَ بحدِّ ذاته. وحين تُحقِّق التأويلاتُ الصِّلةَ بهذه الطريقة، فإننا سنَصِفها بكونها صَدَوِيَّة echoic، ونُحاول أن نُثبت أن القَوْلات التهكُّمية ironical هي بعضٌ من حالات تأويل الصَّدَى أو التأويل الصَّدَوي.

وههنا حالة بسيطة من حالات القَوْلة الصَّدَوية،

109. (بيتر): إنَّ آل (جونز) لن يحضروا الحفلة.

= يطرأ عليه تغيير جوهري. وقد تعرَّض للنقد على عدد من النُّقاط (كيربرات أوركيوني Kerbrat-Orecchione (1981 و(كلارك وغرك 1984). وقد تمّ الردّ على بعض الانتقادات في (سبيربر 1984)، وقد نالت النظرية بعض الإثبات التجريبي في (يورغنسن وملر وسبيربر 1984).

(ميري): هم لن يحضروا، هاه. إذا صدق ذلك، فبإمكاننا أن ندعو آل (سميث).

إن جُملة (ميري) الأولى تُردِّد صَدَى ما قاله (بيتر) توّاً. وهي تُحقِّق الصِّلة بالطبع، ليس بواسطة إبلاغ (بيتر) بما قاله هو توّاً، وإنما بواسطة تزويده ببيّنة أو دليل على أن (ميري) قد انتبهت على قَوْلته، وأنها تُفكِّر ملياً في موثوقيتها ولُزوماتها.

القَوْلة الصَّدَوية ليست بالضَّرورة تأويلاً لفكرة منسوبة إلى جِهةٍ محدَّدة، فهي قد تُردِّد صَدَى فكرةِ شخصٍ من نَمَطٍ معين، أو فكرة الناس بصورة عامة. افرضْ أنك تَحُثُّني على العَجَلة، وأنا أجيبك بالآتي:

110. في التأنّي السلامة وفي العَجَلة الندامة*. [239]

إن هذه القَوْلة هي تأويل حَرْفي لحكمة تقليدية، وهي تُحقِّق الصِّلة عن طريق إظهار أني أعدُّ هذه الحكمةَ كلاماً حكيماً فعلاً في هذه الظُّروف. لكن من الواضح أن ما يجعل الأمثال والحكمة التقليدية تقليديةً، هو كونها غير منسوبة إلى أيِّ مصدرٍ مُحدَّد، وإنما إلى الناس عامةً.

إن المُتكلِّمة تستطيع أن تُعبِّر عن توجُّهها الخاص بشأن الفكرة التي تُردِّد صداها، وذلك عن طريق تمثيل قَوْلة شخصٍ ما، أو آراء نَمَط مُعيَّن من الأشخاص، أو الحِكمة الشعبية، بأسلوبٍ ظاهر التشكُّك، أو التسلية، أو الدهشة، أو الانتصار، أو التأييد، أو التوبيخ، وقد تعتمد صِلة قَوْلتها على هذا التعبير عن التوجُّه بدرجة كبيرة. إن توجُّه المُتكلِّمة قد يُتْرَك أحياناً ليكون ضمنياً، فلا يُمكن استنتاجه إلا من نغمة الصوت والسِّياق وغيرها من الإشارات المَغْلُغَوية paralinguistic، وهو قد يُوضَّح بصراحة في أحيان أُخرى. سنُحاول أن نُثبت أن

---

* المثل الوارد في الأصل هو مثل إنكليزي (More haste, less speed)، ويعني (زيادة العَجَلة تُؤدّي إلى تقليل السرعة). لكنني آثرت ذكر المثل العربي المُقابل تحقيقاً لهدف المؤلِّفَين التوضيحي في حالة المَثَل الشائع. [المترجم].

التهكُّم اللُّغوي يتطلّب دائماً التعبير الضمني (غير الصريح) عن توجُّهٍ ما، وأن صِلة القَوْلة التهكُّمية تعتمد دائماً، في الأقلّ جُزئياً، على المعلومات التي تُبلِّغها بشأن توجّه المُتكلِّمة نحو الرأي الذي تُردّد صداه.

ولا يُوجد حدٌّ للاتجاهات التي يُمكن أن تُعبّر عنها المُتكلِّمة بشأن الرأي الذي تُردِّد صَدَاه. وبخاصة بإمكانها أن تُبَيِّن مُوافقتها أو مُخالفتها لذلك الرأي. قارن بين (111) و(112)،

111. (أ) بيتر: إنه نهار جميل ومُناسب لنُزهة.

[يذهبون في نزهة فيكون النهار صَحْواً مُشمساً]

(ب) ميري: [بكل سرور]، حقاً، إنه لنهار جميل ومُناسب لنُزهة.

112. (أ) بيتر: إنه نهار جميل ومُناسب لنُزهة.

[يذهبون في نُزهة فيكون النهار مُمطراً]

(ب) ميري: [بسخرية]، حقاً، إنه لنهار جميل ومُناسب لنُزهة.

في كِلتا القَوْلتين (111 ب) و(112 ب)، نُدْرِك وُجود تلميح صَدَوي. وبمُوجب الموقف الموصوف، من الواضح أن المُتكلِّمة في (111 ب) تُؤيّد الفكرة التي تُردِّد صداها، في حين أن المُتكلِّمة في (112 ب) ترفضها باحتقار. إن هاتين القَوْلتين تُفَسَّران بمُوجب نَسَقين مُتشابهين تماماً، والفَرْق الوحيد يكمن في التوجُّهين اللذين تُعبِّران عنهما. فأما (111 ب) فلا يعتقد البلاغيون أنها تستحق اهتماماً خاصاً، وأما (112 ب) فهي، بالطبع، حالة من حالات التهكُّم اللُّغوي.

إن التوجُّه الذي تُعبِّر عنه القَوْلة التهكُّمية هو دائماً من النوع الرافِض أو المُسْتَنْكِر. فالمُتكلِّمة تنأى بنفسها عن الفكرة التي تُردِّد صداها، وتُبَيِّن أنها لا تعتنق تلك الفكرة. وفي الحقيقة، قد يتَّضِح من هذه الظروف أنها تعتقد عَكْسَ الفكرة التي تُردِّد صداها: وهكذا، فإن المُتكلِّمة في (112 ب) تعتقد بصورة ظاهرة بأن

النهار ليس جميلاً ولا مُناسباً لنُزهة. ويَلْزَم من هذا أن رفيقها كان مُخطئاً في قوله إن النهار جميل ومُناسب لنُزهة، وأن حُكمه لم يكن صائباً، وأنه كان جديراً بهما [240] أن لا ينطلقا، وأن الذنب يعود إليه في إفساد يومهما، وهَلُمَّ جَرّاً. إن استعادة هذه التلويحات، يعتمد أولاً على إدراك أن القَوْلة صَدَوية، وثانياً على تشخيص مصدر الرأي الذي يُرَدَّد صداه، وثالثاً على إدراك أنَّ توجُّهَ المُتكلِّمة بشأن الرأي الذي يُرَدَّد صداه، يَتَّسِم بالرفض والنأي بالنفس. نحن نعتقد أن هذه عوامل مُشتركة في تأويل كلّ القَوْلات التهكُّمية.

أما بالنسبة للمدى الخاص بتوجهات الرفض أو النأي بالنفس التي يوصلها التهكُّمُ اللُّغوي، فلا حاجة للبحث عن جواب مُحدَّد. هل إن الغضب، والإهانة والتهيُّج من ضمن التوجّهات التي يمكن أن يُوصلها المُتهكِّم؟ إن هذا السُّؤال ينبغي، حَسَب ما نراه، أن يكون من اهتمامات مُؤلِّفي المعاجم lexicographers فحَسْب. أما من المنظور الفعلياتي pragmatic، فإن المُهمّ هو أن بإمكان المُتكلِّمة أن تستعمل القَوْلة الصَّدَوية لتوصيل سِلْسِلة أو مدى كبير من التوجُّهات والعواطف تتراوح بين القبول أو المُوافقة التامة، والرفض أو المُخالفة التامة، وأن تمييز هذه التوجُّهات والعواطف قد يكون حاسماً في عملية التأويل. نحن نشكُّ كثيراً في وجود شُعبة مُحدَّدة المعالم من التوجّهات التهكُّمية، وكذلك في وُجود شُعبة مُحدَّدة المعالم من القَوْلات التهكُّمية التي تُعبِّر عنها. بل إن ما يُوجد هو بالأحرى سِلْسِلة مُتَّصِلة ومُدرَّجة continuum فيها تَوْلِيفات blends مُتنوّعة من التوجُّه والعاطفة التي تُولِّد سِلْسِلة طويلة من الحالات المُختلَف فيها، التي لا تتناسب أو تتوافق بصورة دقيقة مع أيّ مُخطَّط موجود. إن التهكُّم ليس نوعاً طبيعياً.

دَعُونا نقارنْ بإيجاز بين هذا الوصف والوصف الكلاسيكي للتهكُّم بوصفه أنْ تقول شيئاً وتعني أو تُلوِّح بعكسه. إن أوضح مُشكلة في الوصف الكلاسيكي - وفي النُّسخة الحديثة منه، أي نُسخة (غرايس) - هي أنه لا يُفسِّر أو يُعلِّل لنا لماذا تُقرّر المُتكلِّمة، التي يُفتَرَض أن كان بإمكانها أن تُعبِّر عن رسالتها المقصودة بصورة مُباشرة، تُقرِّر بدلاً من ذلك، أن تقول عكس ما تَعنيه. إننا لا نُبالغ إذا أكَّدنا بشدة، غرابةَ مثل هذا التصرّف. افرضْ أننا نقوم برحلة في سيارتك، وأنت

تتوقّف لتنظر يميناً ويساراً قبل أن تدخل في الطريق الرئيس. الطريق خالٍ تماماً، لكن فيما أنت توشك على استئناف المسير، أنا أُبادرك قائلاً بهدوء:

113. هناك شيءٌ ما، قادم.

فتضغط بقوة على الفرامل، فتنظر يميناً ويساراً، لكن الطريق ما زال خالياً كما كان. وحين تسألني ما الذي كنت أفعله بحق السماء، أُوضح لكَ بِلُطْف أني كنت أُحاول أن أُطمئنك وأؤكد لك خُلُوَّ الشارع فحَسْب. إن قَوْلتي تفي بشُروط التعريف الكلاسيكي للتهكُّم. فقد قلتُ شيئاً واضح الكذب، وهناك افتراض مُرتبط به منطقياً، أي (114)، كان بإمكاني أن أُعبِّر عنه صادقاً:

114. ليس هناك أيُّ شيء قادم.

لماذا لا تقفز حالاً إلى النتيجة التي تفيد أن هذا هو ما كنتُ أحاول توصيله؟

إن الوصف الكلاسيكي للتهكُّم يفشل بشكل ملحوظ في تفسير التمييز بين [241] التهكُّم الحقيقي ومُجرّد اللاعقلانية المعروضة في (113). أما في إطارنا، فإن الاختلاف واضح. إذ إن التهكُّم الحقيقي يكون صَدَوِياً echoic وهو مُصمَّم في الأصل للسخرية من الرأي الذي يُردِّد صداه. والآن لِنُعِدْ صياغة مثالنا بحيث يُلبِّي هذين الشرطين. فأنت سائق حَذِر أكثر من اللازم مُحترس من الخطر على الدوام، ومن النوع الذي لا يستدير إلى الطريق الرئيس أمام العربات القادمة مُطلقاً، مهما كانت العربات بعيدة. وحين نقف على مُفترق الطرق يكون الطريق مُستقيماً وخالياً تماماً في الاتجاهين باستثناء دراجة هوائية بعيدة في الأفق لا يُمكن رؤيتها إلا بالكد. وفيما أنت تستدير إلى الطريق الرئيس، أنا أنطق (113) لأُوّبخك. في مثل هذه الظُّروف، هناك احتمال كبير أن تكون هذه المُلاحظة تهكُّمية. فأنا أردِّد لك صدىً لنَمَط الرأي الذي تُعبِّر عنه دائماً، لكن في ظُروف تجعل رأيك مُضحكاً بصورة جليّة. وهكذا، فإن كل ما نحتاجه لجعل (113) تهكُّماً، هو عُنصر صَدَوِي، وتوجُّه ساخر واستنكاري مُرتبط به.

لاحِظْ كَمْ سيكون قاصراً في هذا المِثال أن تقول إني لم أكن أفعل شيئاً سوى مُحاولة التلويح بعكس ما قلتُه. إن (114) هي، في أحسن الأحوال، مُقدّمة منطقية تُلوِّح بها قَوْلتي، وهي بالتأكيد لا تُشكِّل الغَرَض أو النُّقطة الأساسية فيها. إن النُّقطة الأساسية في قَوْلتي، هي التعبير عن توجُّهي بشأن نَمَط الآراء التي تُعبِّر أنتَ عنها دائماً، ومن ثَمّ، لأُلوِّح لكَ بأنك حَذِرٌ أكثر من اللازم، وأنك تجعل نفسك موضع سُخرية بقلقك الزائد، وهَلُمَّ جَرّاً. ولو كنتُ راغباً في توصيل (114) فقط، لكنتُ، بالطبع، قد عبَّرت عن ذلك الافتراض مُباشرة.

وفي الحقيقة، هناك العديد من أمثلة التهكُّم التي تقع خارج مدى التعريف الكلاسيكي للتهكّم بوصفه أن تقول شيئاً وتعني عَكْسه. تأمَّلْ القَوْلة (115 أ) التي تستشهد بها العديد من الكُتب المُعتمدة بوصفها مِثالاً على التهكُّم[ج]:

115. (أ) حين انتهى كلُّ شيء وكان المَلِكان المُتخاصمان يحتفلان بانتصارهما بإنشاد ترنيمة (تي ديومس)* كلٌّ في معسكره .... (فولتير، كانديد)

فالتعامل مع هذه القَوْلة بوصفها مُساوية لـ (115 ب) أو (115 ج) لن يكون قاصراً فحَسْب، وإنما مُجانِباً للصواب بالتأكيد:

115. (ب) حين انتهى كل شيء لم يكن الملكان المُتخاصمان يحتفلان بانتصارهما بإنشاد ترنيمة (تي ديومس) كلٌّ في معسكره ...

(ج) حين انتهى كل شيء وكان الملكان المُتخاصمان يندبان هزيمتهما بإنشاد ترنيمة (ميزيريرس)* كلٌّ في معسكره ...

(ج) عند إعداد الترجمة الفرنسية لكتابنا **نظرية الصِّلة**، اكتشفنا أن هذا المثال الكلاسيكي على التهكُّم (الذي ناقشه بوث 1974 ص10 Booth)، هو في الحقيقة ليس من صنع (فولتير)، وإنما من مُترجمه الإنكليزي. إن الترجمة الأقرب (والأقل إثارة للاهتمام) للأصل الفرنسي هي: "وأخيراً، وفيما كانت ترنيمة (الحمد لك يا رب) تُنْشَد للمَلِكين كلٌّ في معسكره. . .".

* (تي ديموس) هي ترنيمة (الحمد لك يا رب) تُنشد في المناسبات السارة.
و(ميزيريرس) هي ترنيمة (ارحمنا يا رب) تُنشد في المواقف الصعبة. [المترجم]

(فولتير) لم يكن يُوحي لنا بأن أياً من الطرفين لم يربح المعركة ولم يحتفل بالنصر، ولا بأن كِلا الطرفين خسر وندب هزيمته. إن القصد من القَوْلة، يكمن في مكان آخر. إن إطارنا يُفسِّر كُلّاً من الحَدْس الذي يُفيد أن هذه حالة تهكُّم حقيقية، والحقيقة التي تُفيد أن القَوْلة لا تُلوِّح بـ (115 ب) ولا بـ (115 ج). (فولتير) يُردّد صدى الادّعاءين اللذين يدّعيهما الملكان المُتخاصمان. وبما أن الادّعاءين يُناقض أحدهما الآخر، فمن الواضح أنه، إذا كان يتمتّع بأدنى درجات الوعي، لا يُمكن أن يكون مُصدِّقاً لكِليهما، أي إنه في الحقيقة، لا بُدَّ من أن يعتقد، وأن يتوقّع مُستمعه أن يعتقد، بأن أحدهما، في الأقل، كاذب. لكن مع [242] ذلك، ليست هناك حاجة للتوصّل إلى النتيجة الأقوى التي تُفيد وجود افتراض مُحدَّد، يعني عكس ما قد قيل بصورة صريحة، والذي أراد (فولتير) أن يُصادق عليه.

في الحقيقة، إن (115 أ) حالها حال العديد من أفضل أمثلة التهكُّم، هي من قَوْلات (ممرّ الحديقة) التي يُحتمل أن تُولِّد للقارئ صعوبات وقتية في المُعالَجة، سرعان ما تُوازنها مُكافآت مُناسِبة فيما بعد. ففي بداية الأمر، يقرؤها القارئ بوصفها خبراً اعتيادياً، ويتوصل إلى النتيجة اللامعقولة القائلة إنَّ كِلا الجانبين قد انتصر، وحينئذٍ فقط يُعِيد التأويل باستعمال فكرة الصَّدَى. إن المؤلّف بجعله الصَّدَى ضِمنياً في الوقت الذي كان بإمكانه أن يضع القارئ على جادّة الصواب بإضافة بعض المعلومات الصريحة، إنه بذلك يفتح باباً جديداً تماماً من أبواب التأويل. السُّؤال الآن، أيُّ نوع من القُرّاء لم يكن يحتاج أن يُدْفَع بشكل صريح نحو التأويل الصَّدَوي؟ الجواب هو ذلك القارئ الذي يَفْتَرِض بصورة تلقائية أن من المُعتاد بعد المعارك أن يدَّعي كلا الطرفين دائماً أنه المُنتصر، وأن هذا السُّلوك هو دائماً غير معقول، وأن الكاتب والقارئ ليسا من النوع الذي يُمكن استغفاله، وهَلُمَّ جَرّاً. وهكذا فبجعله الصَّدَى ضمنياً، يتمكّن المُؤلّف من الإيحاء لنا بأنه يُشارك قُرّاءه رؤيةً ساخرة لا تتوافر في النُّسخة الصَّدَوِية الصريحة في (115 د).

115. (د) حين انتهت المعركة، وكان الملكان المُتخاصمان يقومان بما وصفاه على أنه احتفال بانتصارهما بإنشاد ترنيمة (تي ديومس) كلٌّ في معسكره. . .

المثال (86) في القسم (7)، ينسجم بشكل مُباشر مع هذا الإطار.

86. إن (بيتر) واسعُ الاطّلاع جداً. فهو قد سمع حتى بـ (شكسبير).

لتصديق (86) يتوجّب على المرء أن يُصدِّق أن من يكون قد سمع بـ (شكسبير) فهو واسع الاطّلاع جداً - وهو رأي مُثير للضحك والسُّخرية بشكل واضح. وهكذا فإن المُتكلِّمة في (86) تَسخر من الفكرة القائلة إن (بيتر) واسع الاطّلاع، وهي تُلوِّح بقُوّة بأنه ليس واسع الاطّلاع مُطلقاً. لكن مع ذلك، فإن التهكُّم سوف يفشل في إحداث أي أثر في النفس إذا كان من الظاهر أنه لا (بيتر) نفسه ولا أي شخص آخر غيره، كان يعتقد أن (بيتر) واسع الاطّلاع. ففي هذه الحالة، لن يكون هناك مَنْ نُرَدِّد صدى رأيه.

إنَّ وَصْفَنا للاستعارة ووَصْفَنا للتهكُّم يشتركان في وجهين أساسيين. أولاً: نحن نُؤكّد أن إمكانية التعبير عن أنفسنا مجازياً (استعارياً) أو تهكُّمياً، وكون المُستمع يُدرِك أننا نفعل ذلك، هذه كلُّها تَلْزَم من آليات عامة جداً للتواصل اللُّغوي، وليس من مستوى إضافي من مُستويات الكفاية[26]. وثانياً: نحن نُؤكّد أن هناك سلسلة مُتَّصِلة ومُدرَّجة من الحالات وليس خطاً فاصلاً بين القَوْلات الاستعارية والحُرْفية من ناحية، وبين القَوْلات التهكُّمية والقَوْلات الصَّدَوية الأُخرى من ناحية أُخرى. وبتعبير آخر، نحن نؤكّد أن الاستعارة والتهكُّم لا يتضمَّنان أيَّ انحرافٍ عن حدٍّ طبيعي، أو تجاوزٍ على قانونٍ ما، أو عُرْفٍ ما أو قاعدةٍ سُلوكية ما.

وإذا كان وَصْفُنا هذا صحيحاً، فإننا نتوصّل إلى نتيجتين، أولاً: أن [243]

(26) وهذا لا يعني إنكار أنَّ بعض الناس أفضل من بعض في إنشاء وفهم الاستعارة أو التهكُّم، لكن ينبغي أن لا ننسى أن بعض الناس أفضل من بعض في إنشاء وفهم القَوْلات الحَرْفية تماماً. إن الموضوع هنا هو موضوع موهبة وليس كفاءة.

الاستعارة والتهكُّم ليسا مُختلفين، من حيث الجوهر، عن الأنماط الأُخرى من القَوْلات ''غير المجازية''، وثانياً: هما ليسا مُتشابهين من حيث الجوهر. فالاستعارة تستغلّ العلاقة بين الصِّيغة القَضَوية للقَوْلة وفكرة المُتكلِّمة، أما التهكُّم فيستغلّ العلاقة بين فكرة المُتكلِّمة وفكْرة شخصٍ آخر، غير المُتكلِّمة. وهذا يُوحي بأن علينا أن نتخلّى كُلّياً عن مفهوم المجاز trope الذي يُغطِّي كُلّاً من الاستعارة والتهكُّم، ويُميّزهما بشكل جذري عن القَوْلات غير المجازية ''non-figurative''، فهو يجمع معاً بين ظواهر ليست مُترابطة بصورة وثيقة، ويعجز عن الجمع بين الظواهر المُترابطة بتلك الصورة.

10 - أفعال الكلام Speech Acts:

ربما كان أقلَّ افتراضات علم (الفعليات) الحديث عُرْضةً للجدل أو الخلاف، هو الافتراضُ القائل إن أيَّ وَصْف أو تقرير وافٍ عن استيعاب القَوْلات يجب أن يتضمّن نُسخةً ما، من نظرية (أفعال الكلام). فكما يقول (لفنسون) (1983 ص226)،

> ''تبقى أفعال الكلام، هي والافتراض المُسبق والتلويح بخاصة، واحدة من الظواهر المركزية التي لا بُدَّ لأي نظرية فعلياتية عامة من أن تُفسِّرها أو تُعلِّلها''.

نحن نودُّ أن نُشكِّك في هذا الافتراض. إن المدى الواسع من المُعْطَيات والبيانات التي كان مُنَظِّرو أفعال الكلام، وما زالوا، مُهتمِّين بها، لا يُشَكِّل اهتماماً خاصاً من اهتمامات (الفعليات). إن ما يستدعي الاهتمام هو مُحاولتهم لمُعالجة تفسير أو تأويل الجُمَل غير الخبرية (مثلاً، الاستفهامية والأَمْرِيّة)، التي يجب فعلاً أن تُفَسَّر أو تُعَلَّل في أية نظرية فعلياتية مُتكاملة. في هذا القسم، سنُلقي أولاً نظرة على نظرية أفعال الكلام بوصفها برنامجاً فعلياتياً عاماً، ومن ثَمّ، على تحليل القَوْلات اللاخَبَرية non-declaratives، والتي سنضع خطوطاً عامة لمُقترحات بشأنها من عندنا.

إن نظرية (أفعال الكلام) نشأتْ من رَدَّة فِعْل ضدَّ ما كان يُعَدُّ تركيزاً ضيقاً أكثر من اللازم على الاستعمال الإخباري أو الخبري للُّغة. فاللُّغة يُمكن أن تُستعَمَل لإنجاز الأفعال - أفعال الكلام، مثلاً إيجاد الالتزامات والتحرير منها، والتأثير في أفكار وأفعال الآخرين، وبشكل أهم، إيجاد أوضاع أو حالات جديدة وعلاقات اجتماعية جديدة. وقد أكَّدَ (أوستن) Austin (1962) أن الفَهْمَ الأفضل لطبيعة اللُّغة يجب أن يتضمّن فَهْماً أفضل لكيفية تشكيل اللُّغة جُزءاً لا يتجزّأ من المُؤسَّسات الاجتماعية، وللأفعال المُتنوّعة التي يُمكن أن تُستَعْمَل لإنجازها.

لقد كان مُنَظِّرو أفعال الكلام طيلة هذه المُدّة، مُهتمِّين كثيراً بمسائل وَصْفية مثل، كم نَمَطاً يُوجد لأفعال الكلام، وكيف ينبغي أن تُجمَع في مجموعات؟[27] ويُميِّز (سيرل) (1979a) القَوْلات التوكيدية assertives (مثلاً، الأخبار statements)، التي تُلْزِم المُتكلِّمة بصدق الافتراض المُعبَّر عنه، والتوجيهية [244] directives (الأوامر، مثلاً)، وهي مُحاولات لحَمْل المُستمع على فِعْل شيء ما، والالتزامية commissives (الوعود، مثلاً) التي تُلْزِم المُتكلِّمة بأداء فعل مُستقبليّ، والتعبيرية expressives (التهنئة، مثلاً) التي تنقُل توجُّه المُتكلِّمة العاطفي نحو الافتراض المُعبَّر عنه، والإعلانية declarations (مثلاً، إعلان ابتداء الجلسة في المحكمة) التي تُولِّد الوضع أو الحالة التي يصفها الافتراض المُعبَّر عنه.

لكن مع ذلك، فقد كانت هناك أيضاً مُحاولات تفسيرية لبيان كيفية تصنيف القَوْلات بحسب أنماط أفعال الكلام، وكيفية إنجاز أفعال الكلام غير المُباشرة أو غير الصريحة. ويُنْظَر عادةً إلى تمييز أفعال الكلام غير المُباشرة على أنه عُموماً يجد طريقه إلى الإنجاز بمُوجب الاتجاه الغرايسي Gricean. تأمَّلْ (116) على سبيل المثال:

---

(27) للتقارير المُمتازة عن مُقْتَرَب أفعال الكلام لعلم الفعليات، انظر (باخ وهارنِش 1979) و(ريكاناتي 1987). ولمُقْتَرَب أكثر دلاليةً لهذه الظواهر، انظر (كاتز 1977).

116. لقد هَبَطَ شَحْنُ البطارية.

هذه القَوْلة يمكن أن تُحلَّل بوصفها خبراً مُباشراً يُفيد أن البطارية قد هبط شَحْنها. ومن السهل أن نتصوّر موقفاً تكون فيه المُتكلِّمة التي قالت (116) قد لوَّحت أيضاً بـ (117) أو (118):

117. كان المفروض بالمُستمع أن لا يَدَع البطارية يهبط شَحْنها.

118. ينبغي على المُستمع أن يُعِيدَ شحن البطارية.

وبمُوجب نظرية أفعال الكلام، فإن هذه التلويحات هي أيضاً يجب أن تُصَنَّف بحسب أنماط أفعال الكلام، ولذلك يُمكن تحليل (117) بوصفها اتهاماً أو توبيخاً، و(118) بوصفها طلباً أو أمراً. وهكذا، فإن نظرية أفعال الكلام تعرض نفسها بوصفها مُلْحَقاً أو تكملةً طبيعية للفعليات الغرايسية، حيث تتعامل مع تصنيف كل من التلويحات والتصريحات بمعايير أفعال الكلام.

أحد الافتراضات الحاسمة وراء هذا البرنامج الفعلياتي، هو أن عملية تقسيم القَوْلات على أنماط الأفعال الكلامية تُشكِّل جُزءاً مما تَمَّ توصيلُه أو التعبير عنه، وتُؤدّي دوراً ضَرورياً في الفهم والاستيعاب. إن ما يدعو إلى الدهشة، هو قلّة الاهتمام الذي أُولِيَ إلى تسويغ هذا الافتراض. فأَنْ تَبتدِع، لأغراضك النظريةِ الخاصةِ، مجموعةً من الأصناف لاستعمالها في تصنيف قَوْلات مُتكلِّمي اللُّغة الأصليين، أو أنْ تُحاول أن تكشف مجموعة الأصناف التي يستعملها مُتكلِّمو اللُّغة الأصليون في تصنيف قَوْلاتهم هُم، هو شيء؛ وأَنْ تدَّعي أن مثل هذا التصنيف يُؤدّي دوراً ضَرورياً في التواصل والاستيعاب، هو شيء آخر تماماً. فأنْ ترى أن أحد نَمَطَي البحث بالضَّرورة يُلقي ضَوْءاً على النَّمط الآخر، هو أشبه نوعاً ما بالانتقال من مُلاحظتنا أن لاعبي التنس (كرة المِضْرَب) يُمكنهم تصنيف الضربات إلى الضربات الطائرة والضربات القَوْسية البطيئة، وضربات الاقتراب، وضربات قُطْرية بقَفا المِضْرَب وهَلُمَّ جَرّاً، لنتوصّل إلى النتيجة القائلة إنهم

لا يستطيعون أن يقوموا بضرب الكرة أو ردِّها ما لم يُصنِّفوا الضربة تصنيفاً صحيحاً. من الواضح أن هذا الانتقال يحتاج إلى تسويغ.

إن بعض أفعال الكلام تحتاج فعلاً أن تُبلَّغ وتُشخَّص بما هي عليه لكي يتمّ إنجازها. فمن الأمثلة على ذلك، (التخلّي عن الدَّور) passing في ألعاب الورق (لعبة البوكر poker مثلا)*. فلكي تُنْجزَ هذا الفعل الكلامي، يتوجّب على [245] المُتكلِّمة أن تُوصل بشكل إظهاري افتراضاً من نوع (120)، سواء بشكل صريح بواسطة قَوْلة مثل (119 أ)، أو بشكل ضمني بواسطة قَوْلة مثل (119 ب):

119. (أ) أنا أتخلّى عن دوري (I pass).

(ب) أتخلَّى (pass).

120. المُتكلِّمة تتخلَّى عن دورها في اللعب إلى اللاعب التالي لها.

لكن مع ذلك، فإن دراسة (التخلِّي عن الدور) هي جزء من دراسة لعبة (البوكر)، وليست جُزءاً من التواصل اللُّغوي. وبصورة عامة، فإن دراسة أفعال الكلام المُؤسّساتية مثل (التخلِّي عن الدَّوْر) في اللعب أو إعلان الحرب تنتمي إلى دراسة المُؤسّسات institutions.

وعلى العكس من ذلك، فإن العديد من أفعال الكلام الأُخرى يُمكن أن تُنجَز بصورة ناجحة من دون تشخيصها بما هي عليه، سواء من المُتكلِّمة أم من المُستمع. خُذْ على سبيل المِثال، التنبُّؤ أو التوقّع predicting. إن ما يجعل القَوْلة تنبُّؤاً، هو ليس كَوْن المُتكلِّمة تُوصل بشكل إظهاري أنها تقوم بالتنبُّؤ، وإنما هو كونها تُوصل بشكل إظهاري افتراضاً ذا صفة مُعيَّنة، وهي أنه يتعلّق بحَدَث مُستقبلي واقع خارج سيطرتها، في الأقل، جُزئياً. وهكذا، ففي الإمكان أن

* المِثال الذي أورده المُؤلّفان في (119، 120) في النص الأصلي يتعلّق بلعبة (البريدج) bridge الشائعة في الغرب وغير المعروفة في مُجتمعنا، لذلك استبدلته بمثال أوضح من لعبة أكثر شيوعاً، والمُهم هو أنه يُؤدّي الوظيفة نفسها المقصودة من المِثال. [المترجم].

تكون (121) تنبّؤاً من دون أن تكون المُتكلِّمة مُطلقاً قاصدة المعلومات في (122)، أو أن يكون المُستمع مُستحضراً إياها، مُطلقاً:

121. سيكون الطقسُ أدفأَ غداً.

122. المُتكلِّمة تتنبَّأ بأن الطقس سيكون أدفأ غداً.

وهذا لا يعني أن ليس من المرغوب مُطلقاً بالنسبة للمُتكلِّمة في (121) أن تقوم في الوقت نفسه بتوصيل الافتراض (122)، أو أن إدراك (121) بوصفها تنبُّؤاً لن يكون ذا صِلة للمُستمع مُطلقاً. إن كون المُتكلِّمة تقوم بالتنبُّؤ هو حقيقة، شأنها شأن أية حقيقة أُخرى، بما هي عليه، يُمكن أن تُظْهِرها المُتكلِّمة، أو يُدْرِكها المُستمع بالطريقة المُعتادة. إن ما ندَّعيه هو ببساطة أنه حتى حين تكون (122) صادقة بشكل ظاهر، فإن استعادتها أو استحضارها ليس ضَرورياً لفهم قَوْلة مثل (121)، كضَرورة استعادة (120) لِفَهْم قَوْلة مثل (119 ب) المُتقدّمة آنفاً.

إن العديد من أفعال الكلام التي اعتُبِرَتْ مركزيةً أو رئيسةً بالنسبة للفعليات، تقع تحت أحد هذين الصِّنفين. فالوَعْد promising والشُكْر thanking مثلاً يقعان تحت الصِّنف الأول، فهما فعلان مُؤسساتيان لا يُمكن إنجازهما إلا في مُجتمع تُوجد فيه المُؤسسات اللازمة، وهما يجب أن يُدْرَكا بما هما عليه، لكي يُنْجَزا بصورة ناجحة[28]. وعلى

(28) نحن نرى أن (الوعد) يختلف عن مُجرّد التأكيد أو الإخبار بأن المُتكلِّمة ستقوم بشيء يُريدها المُستمع أن تقوم به. ففي الحالة الثانية، إن المُتكلِّمة التي تُخفِق في تنفيذ ما قالت إنها ستفعله وتُتهَم بأنها لم تفِ بوعدها، ستُسرع في إنكار أنها كانت قد وعدت وستكون مُحِقَّة في إنكارها. إن الوعد هو شكل من الالتزام الخاص والمُحدَّد ثقافياً. وعلى نحو مُشابه، فإن الشكر هو شكل من التعبير عن الامتنان الخاص والمُحدَّد ثقافياً. وفي العديد من المُجتمعات، هناك أشكال أخرى من الالتزام هي أقرب إلى القَسَم، من الوعد النَّمطي المعروف في الغرب الحديث، على سبيل المثال، وكذلك أشكال أخرى من التعبير عن الامتنان هي أقرب إلى التمجيد من الشكر، على سبيل المثال. ونحن على ثقة من أن دراسة مثل هذه الأفعال الكلامية عبر الثقافات المُختلفة ستُؤكّد ارتباطها بثقافات مُعيّنة وبطبيعتها المؤسساتية.

العكس من ذلك، فإن كُلّاً من فعل الإخبار (التأكيد) asserting، وفعل الافتراض hypothesising، وفعل الاقتراح suggesting، وفعل الادّعاء claiming، وفعل الإنكار denying، وفعل التوسل entreating، وفعل الطلب demanding، وفعل التحذير warning، وفعل التهديد threatening (بقدر ما هي أفعال كلامية على الإطلاق) تقع تحت الصنف الثاني، فهي أفعال لا تحتاج لأن تُشَخّص على ما هي عليه، لكي تُنْجَز بصورة ناجحة، وهي، مثل التنبُّؤ، يمكن أن تُشَخَّص بمعايير شرطٍ ما، بشأن مضمونها الصريح أو تلويحاتها. إن تأويل أو تفسير القَوْلات التي [246] تتضمّن مثل هذه الأفعال الكلامية، لا يتطلّب في أيٍّ من الحالتين أيةَ مبادئ أو آلية فعلياتية خاصة لم تظهر لها الحاجة قبل ذلك وعلى أُسس مُستقلة.

ومع ذلك، فهناك طائفة صغيرة من أفعال الكلام لا تقع تحت أيٍّ من هذين الصِّنفين، وهي ذات أهمية حقيقية بالنسبة للفعليات. وهذه تشمل فعل القَوْل إنَّ *saying* وفعل الطلب أَنْ *telling* وفعل السؤال عمّا إذا *asking*. تأمل (123) - (125)،

123. أنتَ ستُنجِز العمل قبل السادسة عصراً.

124. هل ستُنجز العمل قبل السادسة عصراً.

125. أنجِزْ العمل قبل السادسة عصراً.

من الواضح أن جُملة خبرية مثل (123)، وجُملة استفهامية مثل (124)، وجُملة بصيغة الأمر مثل (125)، تُبدِي تشابهات واختلافات منطقية في آنٍ واحد. أما التَّشابُهات، فيمكن أن تُعلّل بالتسليم بأنها جميعاً تملك صِيَغاً منطقية مُتطابقة أو مُتشابهة. ويبدو أن نظرية أفعال الكلام تُقدِّم لنا طريقة لتفسير اختلافاتها. فكثيراً ما يُقال، مثلاً، إن هناك ترابطاً مُنتظماً بين نَمَط الجُملة النحوية ونَمَط الفعل الكلامي، بحيث إن جملة خبرية مثل (123) تتلازم أو تترابط مع فعل القول (أو الإخبار) بأن المُستمع سيُنجِز العمل قبل السادسة عصراً، وأن جُملة استفهامية مثل (124) تتلازم أو تترابط مع فعل السؤال عما إذا كان المُستمع سيُنجِز العمل

قبل السادسة عصراً، وأن جُملة أَمْرية مثل (125) تتلازم أو تترابط مع فعل الطلب من المُستمع أن يُنجز العمل قبل السادسة عصراً. ونحن تبنَّيْنا شيئاً أشبه بهذا الافتراض في الفصول السابقة، وذلك بافتراضنا أن الصِّيغة القَضَوية (ق) الخاصة بالخبر أو التأكيد الاعتيادي تُدْمَج بصورة طبيعية كجُزء من مُخطَّط افتراض بالصِّيغة الآتية: لقد قالت المُتكلِّمة إن (ق).

وإذا صدق ما نقول، فإن استعادة مثل هذه الأوصاف واستحضارها يُشكِّل جُزءاً لا غنى عنه لعملية الفهم أو الاستيعاب، وإن أفعال الكلام، فعل (القول إنَّ)، وفعل (السؤال عما إذا)، وفعل (الطلب أنْ) لا تقع تحت الصِّنف الثاني من أفعال الكلام. ولكن مع ذلك، فإن أفعال القول والسُّؤال والطَّلب هي ليست أفعالاً اجتماعية ولا مُؤسّساتية كما هو الحال في (التخلّي عن الدَّور) في لعبة البوكر، وفعل الوعد وفعل الشكر. فمن السهل إن نتصوّر مجتمعات ليس فيها مُؤسّسة لعبة (البوكر)، ونحن نودّ أيضاً أن نؤكد أن هناك مُجتمعات تفتقر إلى مُؤسّستَي الوعد والشكر. لكن أفعال القول والسُّؤال والطَّلب، على العكس من ذلك، هي أفعال عالمية ويبدو أنها أصناف تواصلية حقيقية وليست اجتماعية - مُؤسّساتية.

ومع ذلك، فالقول إن لهذه الأفعال الكلامية الثلاثة العامة والشاملة دوراً تُؤدّيه في النظرية الفعلياتية، لا يعني وجود وَصْفٍ لها وافٍ نظرياً قبل الآن. إن هناك ما يُغري بالافتراض أن فعل (القول إنَّ)، هو ببساطة أعم نَمَط من أنماط فعل (التأكيد) assertive الكلامي، وأن فعل (الطَّلب أنْ) هو ببساطة نَمَط عام من أنماط أفعال الكلام التوجيهية directives التي تطلب حصول الفعل، وأن فعل (السُّؤال عما إذا) هو ببساطة نَمَط عام من أنماط الأفعال التوجيهية التي تطلب معلومات. لكن مع ذلك، إذا أردنا المُحافظة على الترابط أو التلازم بين نَمَط الجملة النحوية ونَمَط الفعل الكلامي، فإن (القول إن) لا يُمكن أن يكون نَمَطاً من فعل الكلام التأكيدي. فالتأكيد هو فعل كلام يُلْزِم المُتكلِّمة بصدق الصِّيغة القَضَوية لقَوْلتها، لكن، كما سبق أن لاحظنا، ليست كل القَوْلات الخبرية [247]

declaratives هي تأكيدات assertives بهذا المعنى. فعلى سبيل المِثال، ليست الاستعارات وحالات التهكُّم كذلك. إن المشكلة عامة وشاملة تماماً، فإذا كان فعل الكلام التوجيهي هو محاولة لحمل المُستمع على القيام بالفعل الموصوف بشكل صريح، فإن الأمر أو الطَّلب التهكُّمي في (126) إذن لا يُعَدُّ فعلاً توجيهياً:

126. هيَّا، باشِرْ بتدمير سَجّادتي.

إنه ليس محاولة حقيقية لحمل المُستمع على المباشرة بتدمير سَجّادة المُتكلِّمة. وبالطريقة نفسها، فإن السُّؤال البياني rhetorical question في (127) ليس طلباً حقيقياً للمعلومات،

127. أيُّ وحش بشع يجرؤ على إيذاء طفل نائم؟

وهكذا، لا يمكن الإبقاء على الترابط أو التلازم بين أنماط الجُملة النحوية وأفعال الكلام العامة والشاملة، ما لم نستبعد سِلْسِلة طويلة من أنماط القَوْلات مثل (126) و(127) بوصفها ''غير صادقة'' أو ''مَعْيُوبة''، وإلا فإن التصنيف التقليدي لأنماط أفعال الكلام سيتمّ التخلِّي عنه.

وحتى الادّعاء بأن هناك سِلْسِلة مُحدَّدة المعالم من أنماط الجُمَل النحوية المُستقلة بعضها عن بعضها الآخر، هو ادّعاء قابل للشك. فهل إن (128)، التي يُمكن أن تُستعمل بقصد التأكيد أو التوجيه، هي جُملة خبرية أم طلبية؟

128. أنت ستُغادر غداً.

وهل إن (129)، إذا قيلت بتنغيم صاعد، هي جُملة خبرية أم استفهامية؟

129. أنت لن تكون بحاجة إلى السيارة.

وهل إن (130) جُملة خبرية أم تعجّبية؟

130 . هذا الكتاب مُمتع جداً.

إن ما يُوجد حقاً هو ليس سِلْسِلة مُحدَّدة المعالم من أنماط الجُمَل النحوية، وإنما مجموعة مُنوّعة من الوسائل اللُّغوية الصريحة - مثلاً أَوْجُه أو صِيَغ الفعل (mood)، الخبرية أو الطلبية أو الاحتمالية (التمنّي ..)، التنغيم الصاعد أو الهابط، ترتيب الكلمات المعكوس أو غير المعكوس، وجود أو عدم وجود أسماء الاستفهام التصوُّرية، أو مُؤشّرات مثل ''دعونا let's'' و''رجاءً please'' التي يُمكن أن تقود عملية التفسير وتُوجِّهها بعِدّة طرائق. وفي الوقت الذي يُمكن بناء نظرية بشأن أنماط الجُمَل النحوية حول هذه الوسائل، فإن هذا العمل لم يَقُمْ به أحد إلى حدّ الآن، على حدّ علمنا*. وفيما يأتي، ينبغي ألا يُعَدَّ استعمالنا لمُصطلحات مثل ''جُملة خبرية'' و''جُملة استفهامية'' وما شاكل إلا مُجرَّد اختزالات مُريحة لا أكثر(29).

دَعُونا نُعرِّف القول إنَّ (ق)، حيث (ق) الصِّيغة القَضَوية للقَوْلة، نُعرِّفه على أنه الإبلاغ بأن الفكرة التي تُؤَوَّل بواسطة (ق) يتمّ التفكير بها بصفتها وَصْفاً لحالة أو وضع حقيقي. فقد يتمّ التفكير بها بصفتها وَصْفاً صادقاً من قِبَل المُتكلِّمة أو من قِبَل الشخص أو نَمَط الشخص صاحب الفكرة التي يتمّ تأويلها في المرتبة الثانية. وحين تقول إن (ق)، فإنك تُبلِّغ المُستمع بأنك تقول إن (ق). وقد تُبلِّغ [248] ذلك وتُوصله بواسطة مُؤشّرات صريحة مثل صيغة الكلام الخبرية، وترتيب الكلمات الإخباري وهَلُمَّ جَرّاً. وفي غياب مثل هذه المُؤشّرات، كما في حالة الصِّيغ البَرْقية (التلغرافية) للكتابة أو الكلام، يكون من واجب المُستمع أن يُقرّر فيما إذا كانت المُتكلِّمة تقول إن (ق) أو أنها تُنْجِز أحد الأفعال الكلامية العامة والشاملة الأُخرى. وفي هذه الناحية، كما في جميع نواحي التأويل الأُخرى، ينبغي عليه أن يتبنّى أول افتراض مُتوافق مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة.

---

(29) لعرض مثير للاهتمام لأنماط الجمل النحوية عبر اللُّغات انظر (سادك و زفكي 1985).

* هذا الموضوع أشبعه الأصوليون نقاشاً ولا سيما الواقفية (القائلون بمذهب الوقف)، وهم الأقرب إلى مذهب (سبيربر وولسون) في هذه المسألة. يُنظر الإمام الغزالي (المستصفى ج1 ص420) وكذلك كتابنا (**نظرية الفعل الكلامي**) الفصل (10). [المترجم]

فعند سماعه لـ (131) ينبغي على المُستمع* أن يُشَخِّص الصيغة القَضَوية للقَوْلة، وأن يدمجها لتكون جُزءاً مُكمِّلاً للوصف في (132)،

131. إن الباص سيُغادر الآن.

132. لقد قالت المُتكلِّمة إن الباص سيُغادر الآن.

وكما لاحظنا سابقاً، فإن هذا الوصف يمكن أن يكون ذا صِلة بطرائق مُختلفة. فعلى سبيل المِثال، فهو قد يُزوِّد المُستمع بدليل على صحة (133)، وإذا كان يثق بالمُتكلِّمة بالقَدْر الكافي، على صحة (134)،

133. المُتكلِّمة تعتقد أن الباص سيُغادر الآن.

134. إن الباص سيُغادر الآن.

إن القَوْلة التي يُقْصَد منها أن تُحقِّق الصِّلة بهذه الطريقة هي، بالطبع، إخبار أو تأكيد اعتيادي. والإخبارات أو التأكيدات الاعتيادية هي نتيجة لاختيار الممر (ج) في الشكل (3) المُتقدِّم آنفاً، وإصدار قَوْلة تُشكِّل تأويلاً حرفياً تماماً لفكرة المُتكلِّمة.

القَوْلة (131) يُمكن أن تكون مجازية: تَخيَّلْ أنها قيلت، من دون وجود أيّ باص مرئي، إلى شخص مُتَردِّد في الالتحاق بمجموعة من الأصدقاء المُستعدّين جميعاً للمشي في نزهة والذين ينتظرون قراره. في تلك الحالة، ستقوم (132) بإظهار (135) وبإظهار (136) شريطةَ أن يكون المُستمعون واثقين بالمُتكلِّمة بالقَدْر الكافي، وحيث تكون (136) لُزوماً سياقياً مُشتركاً بصورة ظاهرة بين (131) والفكرة التي تُستعمل (131) لتأويلها.

* ورد في النص الأصلي (المُتكلِّمة) بدلاً من (المُستمع)، ولم يُصحَّح في طبعة (1995)، وواضح أن ذلك من السهو. [المترجم].

135 . المُتكلِّمة تعتقد أن المُستمع إذا لم يُقرِّر الذهاب حالاً، سيفوت الأوان.

136 . إذا لم يُقرِّر المُستمع الذهاب حالاً، سيفوت الأوان.

إن قَوْلةً مجازيةً من هذا النَّمط هي نتيجة لاختيار الممر (ج) في الشكل (3) المُتقدّم آنفاً، وإصدار قَوْلة تُشكِّل تأويلاً ليس حَرْفياً تماماً لفكرة المُتكلِّمة.

أو إن (131) يمكن أن تُطرَح بوصفها كلاماً مَحْكياً a report of speech، مثلاً، حكاية لما قاله سائق الباص توّاً. وفي تلك الحالة، فإن (132) قد تُزوِّد المُستمع بدليل على صحة (137)، وإذا كان يثق بالمُتكلِّمة والسائق بالقَدْر الكافي، على صحة (138) و(139)،

137 . المُتكلِّمة تعتقد أن سائق الباص قد قال إن الباص سيُغادر الآن.

138 . سائق الباص قال إن الباص سيُغادر الآن.

139 . إن الباص سيُغادر الآن.

[249] وفي هذه الحالة ستكون القَوْلة نتيجة لاختيار الممر (أ) في الشكل (3) المتقدم.

وكما لاحظنا، فإن بعض حالات القول إنَّ (ق) تُحقِّق الصِّلة، ليس عن طريق تزويدنا بدليل غير مباشر على صدق (ق)، وإنما عن طريق التعبير عن تَوجُّه المُتكلِّمة بشأن (ق). فعلى سبيل المِثال، فإن المُتكلِّمة التي تنطق بـ (131) آنفاً قد تنأى بنفسها عن كلمات السائق حين تحكيها أو تنقلها. وفي هذه الحالة، يمكن أن تُحقِّق (132) الصِّلة والمُناسَبة عن طريق تزويد المُستمع بدليل على صحة (140)، وإذا كان يثق بالمُتكلِّمة بالقدر الكافي، على صحة (141) و(142)،

140 . المُتكلِّمة تعتقد أن من المضحك القول إن الباص سيُغادر الآن.

141 . إن من المضحك القول إن الباص سيُغادر الآن.

142 . إن الباص لن يُغادر الآن.

أو، إذا أردنا أن نتأمّل حالة أخيرة، افرضْ أنه كان قد حصل جدال بشأن موعد مغادرة الباص، وأن المُتكلِّمة في (131) كانت تُؤكّد جازمة أنه لن يُغادر خلال عشرة دقائق، وأن المُستمع كان يُصرّ أنه سيُغادر في الحال. فحين ينطلق الباص وتنطق المُتكلِّمة بـ (131)، فإن الافتراض الذي تُعبِّر عنه قَوْلتها سيكون غير ذي صِلة بالنسبة للمُستمع، الذي يَعِي قبل الآن أن الباص مُنطلق. في هذا الموقف لن يُحقِّق الوصف الوارد في (132) الصِّلة والمُناسَبة عن طريق تزويد المُستمع بدليل غير مُباشر على صحة الافتراض المُعبَّر عنه، وإنما عن طريق تزويده بدليل على وصف من المرتبة الأعلى مثل الوصفين (143)-(144)،

143. المُتكلِّمة تُسلِّم بأن الباص يُغادر الآن.

144. المُتكلِّمة تعترف بأنها كانت على خطإ.

هناك إذن، طرائق مُتنوّعة يُمكن أن يكون فيها الوصف من مثل (132)، ذا صِلة ومُناسَبة، فبعضها له تأثير أو مفعول الإخبار أو التأكيد الاعتيادي، وبعضها له تأثير الكلام أو التفكير المَحْكي، وبعضها له تأثير التهكُّم أو النأي بالنفس، وبعضها الآخر له تأثير تصنيف أفعال الكلام، وهَلُمَّ جَرّاً. إن المُتكلِّمة التي تُريد أن تُحقّق تأثيراً، ينبغي عليها أن تُعْطِي أيّما مُؤشر تنبيهي صريح يَلْزَم لتأمين أن التأويل أو التفسير المُتوافق مع مبدإ الصِّلة هو التأويل الذي قَصَدتْ إبلاغه. ولذلك، فحين يتمّ تفسير قَوْلةٍ ما، على أنها إخبار أو تأكيد اعتيادي، فإن ذلك ليس نتيجةً لعملٍ (قاعدةِ النَّوعية) maxim of quality أو عُرفٍ أو تقليدٍ خاصٍّ بالصدق، وإنما هو ببساطة نتيجةً للتفاعل بين صيغة القَوْلة، والافتراضات المُتَاحة للمُستمع، ومبدإ الصِّلة[30].

(30) إن قوة الافتراض الذي يُصرَّح به، هي أيضاً تَلْزَم عن مبدإ الصِّلة. قارِنْ بين الخبرين أو التأكيدين الاعتياديين (أ) (ب) :
(أ) اسمي (جانيت).
(ب) (بيل ايتوال) ستفوز في سباق الثالثة بعد الظهر.
في الأحوال الاعتيادية سيكون تصريح (أ) أقوى بكثير من تصريح (ب)، التي لن =

وهناك ما يُغري بالتسليم بوجود وصف للجُمَل الطَّلبية مُوازٍ تماماً للوصف الذي اقترحناه بشأن الجُمَل الخبرية، وذلك باستبدال المُصطلحات، ''الصِّيغة الخبرية'' و''القول إن'' و''الاعتقاد''، بالمِصطلحات، ''الصِّيغة الطلَّبية'' و''الطَّلب أن'' و''الرَّغبة''، على التوالي. وبموجب هذا المُقْتَرَب، يتمّ دمج قَوْلة طلبية مثل (145) لتكون جُزءاً مُكمِّلاً من وَصْف مثل (146)، الذي يُمكن هو أيضاً أن يكون ذا صِلة بطرائق مُتنوّعة - مثلاً، عن طريق تزويد المُستمع بدليل على صحة الافتراض (147)، الذي على أساسه يُمكنه أن يُكوِّن الرغبة في مُغادرة الغرفة. [250]

145. غادر الغرفة.

146. إن المُتكلِّمة تطلب من المُستمع أنْ يغادر الغرفة.

147. إن المُتكلِّمة ترغب أو تُريد من المُستمع أنْ يغادر الغرفة.

في الحقيقة، إن الموقف أكثر تعقيداً بقليل مما قد تُوحي به هذه التوازيات السطحية. فالمشكلة هي أن هناك العديد من أنماط القَوْلة الطَّلبية التي لا تُستعمَل للتعبير عن رغبة من رغبات المُتكلِّمة، ولا لحكاية شخص آخر عن رغبته. قارِنْ بين (148)-(149) و(150)-(151)،

148. السائقة لمراقب المرور: تَظاهَرْ بأنكَ لم تَرَني.

149. أن أُبعِد كلبي عن حديقته، هوَ يطلب منِّي. كما لو كنتُ قادرةً على ذلك.

150. (أ) هو: هل بإمكانكِ أن تدلِّيني على الطريق إلى المحطة؟

= يكون لها، عادةً، مغزى أكثر من كونها تخميناً مُثقّفاً. إن القسم الأول من افتراض الصِّلة يُعَدُّ بمثابة ضمان بأن المعلومات المُبلّغة هي على قَدْر كافٍ من الصِّلة، بحيث تكون جديرة بانتباه المُستمع. ففي حين أنه في (أ) يكون الافتراضُ بأن المُتكلِّمة أقلُّ من متأكدة من اسمها غيرَ مُتوافق مع الافتراضات الظاهرة، فإن التخمين المُثقف في (ب)، على العكس، يكون ذا صلة بقَدْر كافٍ تماماً.

(ب) هي: استدِرْ يميناً عند إشارات المرور الضوئية، ثم واصِلْ السيرَ باستقامة.

151. وصفة لتحضير صلصة النعناع: امزِجي ملعقتَي طعام من ورق النعناع وملعقتَي شاي من السكر ونصف ملعقة طعام من الماء الساخن، ثم أَضيفي ملعقتَي طعام من الخلّ، واتركيه لِيَبْرُد.

ففي حين أن (148) تُحلَّل بصورة مقبولة على أنها تعبيرٌ من السائقة عن رغبة من رغباتها، وأن (149) تُحلَّل بصورة مقبولة على أنها حكاية من المُتكلِّمة لتعبير شخص آخر عن رغبته، ليس في الإمكان القيام بتحليل موازٍ لكل من (150) و(151). فالمُستمع لـ (150 ب)، لا يحتاج أن يفترض أن المُتكلِّمة تهتمّ فعلاً فيما إذا استدار يميناً أو لم يَسْتَدِرْ. وكذلك ليس هناك سبب يدعو قارئ (151) لأن يفترض أن الكاتبة تريد فعلاً من أي شخص يطّلع على الوصفة، أن يُباشر بتحضير صلصة النعناع. في هاتين الحالتين، يبدو أن الترابط أو التلازم بين الصِّيغة الطَّلبية والتوجُّه القَضَوي الخاص بالرغبة يتعطّل ويُخْفِق.

قد يبدو أنه في هذه النُّقطة أنَّ إطار أفعال الكلام ينال ما يستحقه من اعتراف. ففي إمكان مُنَظِّر أفعال الكلام أن يتجاهل الروابط المُمكنة بين الصِّيغة اللُّغوية والتوجّهات القَضَوية، مثل الاعتقاد والرغبة، وأن يُبيِّن فقط أن أفعال الكلام التي تُنْجَز بواسطة القَوْلة الطَّلبية تقع في نَمَطين واسعين هما، الطَّلبية requestive كما في (148) - (149)، والنصحية أو الإرشادية advisory كما في (150) - (151). غير أن هناك مشكلة في هذا المُقْتَرح. فأفعال الكلام من الصِّنف النُّصْحي أو الإرشادي - كما في حالة إبداء المشورة والاقتراحات على سبيل المِثال - هي بالتأكيد لا تحتاج إلى التعرُّف عليها بما هي عليه، لكي يتمّ إنجازها. وفي هذه الحالة، من الخطإ أن نتقدّم بتحليل يتطلَّب تعيين القَوْلة الطَّلبية في باب أفعال الكلام الإرشادية أو الطَّلبية كشيء أساسي في عملية الفهم أو الاستيعاب.

نحن نودُّ أن نقول إن التمييز بين أفعال الكلام الطَّلبية والإرشادية هو نفسه قابل للتحوّل إلى شيء أعمق. فبالبداهة يكون فعل الكلام الطَّلبي فعلاً يُمثِّل حالة أو وضعاً مُعيَّناً بوصفه مرغوباً من زاوية نظر المُتكلِّمة، في حين أن فعل الكلام [251]

الإرشادي، هو فعل يُمثّل حالة أو وضعاً مُعيَّناً بوصفه مرغوباً من زاوية نظر المُستمع. إن ما يجعل (148) آنفاً طلبياً بالبداهة، هو كون المُتكلِّمة تقوم بتمثيل representing وَضْع يتظاهر فيه مُراقب المرور بأنه لم يَرَها، وهي تُمثّله بوصفه مرغوباً من زاوية نظرها، وأن ما يجعل (150 ب) آنفاً إرشادياً بالبداهة، هو كون المُتكلِّمة تقوم بتمثيل وضع يستدير المُستمع يميناً ثم يُواصل السير باستقامة، وهي تُمثّله بوصفه مرغوباً من زاوية نظر المُستمع. إن الشيء الأساسي والجوهري في فهم هذه القَوْلات، هو ليس تعيينها في باب أفعال الكلام الإرشادية أو الطلبية، وإنما هو إدراك أن الوضع الموصوف يتمّ تمثيله بوصفه مرغوباً من زاوية نظر المُتكلِّمة في الحالة الأولى، ومن المُستمع في الحالة الثانية.

وإذا صدق ما نقوله، فإن تأويل القَوْلات الطَّلبية والخبرية يُمكن أن يَسير باتجاهين مُتوازيين بشكل عام. فإن المُستمِع حين يستعيد الصيغة القَضَوية (ق) الخاصة بالقَوْلة الطَّلبية، فهو يدمجها كجُزء من وصف كالآتي: إن المُتكلِّمة تطلب من المُستمِع أنْ (ق). وفي الإمكان تحليل ''الطلب من المُستمع أنْ (ق)'' بوصفه الإبلاغ بأن الفكرة التي تُؤوّلها (ق) يتمّ التفكير بها على أنها وصف لحالة أو وضع مرغوب فيه. أما من يُفكّر بهذه الفكرة بهذه الطريقة، هل هو المُتكلِّمة أم شخص ما، تقوم المُتكلِّمة بتمثيل فكرته، ومِنْ زاوية نظر مَنْ، تكون الحالة أو الوضع الموصوف مرغوباً فيه، فعلى المُستمِع أن يجيب عن هذه الأسئلة استدلالياً. وكالعادة، يتمّ اختيار أول تفسير مُتطابق مع مبدإ الصِّلة أو المُناسَبة، ويتوجّب على المُتكلِّمة التي تريد أن يفهمها الآخر بصورة صحيحة أن تتأكّد من أن التفسير أو التأويل الذي تريد توصيله، هو أول تفسير مُتوافق مع مبدإ الصِّلة. نحن نعتقد أن في الإمكان إنشاء وصف مُرْضٍ للقَوْلات الطَّلبية بموجب هذا الاتجاه. وبمُوجب هذا الوصف، تكون القَوْلات الطلبية الحَرْفية غير المنسوبة والأكثر أساسيةً، هي نتيجة لاختيار الممر (د) في الشكل (3) آنفاً، ولإصدار قَوْلة تشكل تأويلاً حَرْفياً لفكرة المُتكلِّمة. والقَوْلات الطَّلبية المجازية لكن غير المنسوبة، تكون نتيجة لاختيار الممر نفسه، ولكن بإصدار قَوْلة لا تُشكِّل تأويلاً حَرْفياً تماماً لفكرة المُتكلِّمة. أما القَوْلات الطَّلبية المنسوبة فتكون نتيجة لاختيار الممر (أ).

إن مُنَظِّري أفعال الكلام يميلون إلى تحليل القَوْلات الاستفهامية بوصفها نَمَطاً فرعياً خاصاً من فعل الكلام التوجيهي، وبالتحديد بوصفها طلبات للمعلومات (انظر (سيرل 1969 ص69) و(باخ وهارنِش 1979 ص48). غير أن الأسئلة الاختبارية exam questions مثل (152)، والأسئلة البيانية rhetorical مثل (153)، والأسئلة التوضيحية أو التفسيرية expository مثل (154)، والأسئلة الموجَّهة للذات self-addressed مثل (155)، والأسئلة المَحْكية بالمعنى (غير المُباشرة) indirect مثل (156)، كلّها تُولِّد مشاكل لهذا المُقْترَب،

152. ما أسباب الحرب العالمية الأولى؟

153. متى قلتَ إنكَ ستُقلع عن التدخين؟

154. ما الاعتراضات الرئيسة على هذا المُقْتَرَب؟ أولاً ...

155. لماذا تتلوَّن أوراق الأشجار المُختلفة بألوان مُختلفة في الخريف؟ [252]

156. (بيتر) لا يعرف مَنْ هو جارُه.

فحين تَسأل المُمتحِنة السُّؤال (152) آنفاً، فإنها لا تسأل لأنها تريد معرفة الجواب، وإنما لأنها تريد تقييم محاولة الطالب الإجابة عنه. والمُتكلِّمة التي تسأل السؤال البياني (153) لا تتوقّع عادةً أيَّ جواب لفظي عنه، على الإطلاق. ومن الوسائل التفسيرية أو التوضيحية الاعتيادية التي يستعملها العديد من الكُتّاب هي أن يطرحوا سُؤالاً مثل (154)، الذي يشرعون هم في الإجابة عنه فيما بعد. ثم إن العديد من الأسئلة، مثل (155)، تُطْرَح في غياب أيِّ مُستمِع ليجيب عنها، وذلك بوصفها تأمُّلات فكرية. والأسئلة المَحْكِية (غير المباشِرة) مثل (156) هي أيضاً تستعصي على التحليل الخاص بأفعال الكلام. فمن الصعب أن نرى أي طلب معلومات يتمّ القيام به أو التلميح إليه في (156). فالقَوْلة (156) يمكن أن تكون صادقة، من دون أن يكون قد خطر في بال (بيتر) مُطلقاً أنْ يتمنّى أن يَعْلَم، ناهيك عن أن يَسأل، مَنْ هو جارُه. وهكذا فإن مُقْتَرَب أفعال الكلام المعتمَد يستبعد أية إمكانية لتقرير مُوحَّد لتفسير الأسئلة المَحْكية

بالقول والأسئلة المَحْكية بالمعنى (أيْ الأسئلة المُباشرة وغير المُباشرة).

نحن نودُّ أن نقترح بأن من المُمكن وضعَ تقرير يصف القَوْلات الاستفهامية على أساس فكرة الاستعمال التأويلي التي عرضناها في القسم (7). إن فرضيّتنا هي أن المُستمع لقَوْلة استفهامية يستعيد صيغتها المنطقية ويدمجها لتكون جُزءاً مُكمّلاً لوصف على الشكل الآتي : إن المُتكلِّمة تسأل سُؤالاً من نوع (؟ - ق)* (wh-p)، حيث إنَّ (؟ - ق) هو سُؤال مَحْكي أو غير مُباشر. دَعُونا نميّزْ بين الأسئلة التصديقية yes-no questions التي لا تمتلك صيغة منطقية فحَسْب، وإنما صيغة قَضَوية تامّة أيضاً، والأسئلة التصوُّرية Wh-questions التي تمتلك صيغة منطقية من دون صيغة قَضَوية تامة. وبعد ذلك نريد أن نُحلِّل السُّؤال (؟ - ق)، حيث يكون (؟ - ق) سؤالاً تصديقياً، و(ق) الصِّيغة القَضَوية للقَوْلة، نحلِّله بوصفه يُعبِّر عن أن الفكرة التي تُؤوِّلها (ق) ستكون ذات صِلة في حالة كونها صادقة. ونريد أن نُحلِّل السؤال (؟ - ق)، حيث يكون (؟ - ق) سُؤالاً تصوّرياً، نُحلّله بوصفه يُعبِّر عن وجود تكملة للفكرة المُؤوَّلة من قبل (ق)، تُحيلها إلى فكرة كاملة قَضَوياً والتي ستكون ذات صِلة في حالة كونها صادقة. وبتعبير آخر، فإن القَوْلات الاستفهامية هي تأويلات للأجوبة التي تُعدُّها المُتكلِّمةُ ذاتَ صِلة في حالة كونها صادقة.

إن الصِّلةَ، شأنها شأن المرغوبية desirability، علاقةٌ ذاتُ طرفين: فما هو ذو صِلة لشخص، قد لا يكون ذا صِلة لشخص آخر. ولهذا فحين يُفسِّر المُستمِع أو يُؤوِّل سُؤالاً، يتوجّب عليه دائماً أن يُكوِّن افتراضاً ما، بشأن الشخص الذي تعتقد المُتكلِّمة أن الجواب سيكون ذا صِلة بالنسبة له. والافتراضات المُختلفة تنتج أنماطاً مُختلفة من السؤال. فعلى سبيل المِثال، إن الأسئلة البيانية مثل

* لقد اخترت علامة الاستفهام (؟) في مقابل (wh) هنا، وذلك لأن الحرفين (wh) مُستعملان هنا للإشارة إلى كِلَا نوعَي الاستفهام التصوُّري والتصديقي، في حين أن المُؤلّفين يستعملان (wh) في المواضع الأخرى للإشارة إلى الاستفهام التصوّري فقط. لذلك فإني فضّلت التفريق بين الحالتين باستعمال علامة الاستفهام للحالة الأعم منعاً للَّبْس. [المترجم].

(153) آنفاً (''متى قلتَ إنك ستُقلع عن التدخين؟'') غالباً ما تكون وسائل للتذكير reminders مُصمَّمة للحثّ على استحضار أو استعادة معلومات تعتقد المُتكلِّمة أنها ذات صِلة بالنسبة للمُستمع. وعلى نحو مُشابه، فإن الأسئلة التوضيحية أو التفسيرية مثل (154) آنفاً (''ما الاعتراضات الرئيسة على هذا المُقْتَرَب؟ أولاً. . .'')، وعُروض المعلومات بصورة عامة، يمكن أن تُحلَّل بوصفها أسئلةً ذات أجوبة تَعدُّها المُتكلِّمة ذات صِلة بالنسبة للمُستمع. وعلى العكس من ذلك، فإن حالات طلب المعلومات يُمكن أن تُحلَّل بوصفها أسئلةً ذات أجوبة تَعدُّها المُتكلِّمة ذات صِلة بالنسبة لها، وتعتقد، فضلاً عن ذلك، أن [253] المُستمع قد يكون في موقع يُمكِّنه من تزويدها بها. وفي التأمّلات المحضة مثل (155) آنفاً (''لماذا تتلّون أوراق الأشجار المُختلفة بألوان مُختلفة في الخريف؟'')، الاقتراح هو أيضاً أن الجواب سيكون ذا صِلة بالنسبة للمُتكلِّمة، لكن لا يوجد أيُّ توقع ظاهر بأن المُستمع سيكون في موقع يمكّنه من تزويدها بها. وفي الأسئلة الاختبارية مثل (152) آنفاً (''ما أسباب الحرب العالمية الأولى؟'')، الاقتراح هو أن الجواب سيكون ذا صِلة للمُتكلِّمة ليس لمُحتواه بقَدْر ما هو للدليل غير المُباشر الذي يُزوِّدنا إياه بشأن تَمَكُّن المُرشَّح من المادة. وهكذا، فهناك مجموعة مُنوَّعة من الطرائق التي يُمكن بواسطتها إثبات صِلة الوصف القائل: هي تسأل سؤال (؟ - ق)، والذي تكون الصِّيغُ غير المنسوبة منه، نتيجةً لاختيار الممر (ب) في الشكل (3) آنفاً.

إن الأسئلة المُختلفة يُمكن أن تكون ذات صِلة بطرائق مُختلفة، وقد تَقدَّم آنفاً وصفٌ إجماليٌّ لبعضها. فليست هناك حاجة لتحليل كلِّ الأسئلة بوصفها طلبات للمعلومات، ولا حاجة لوضع أصناف خاصة من أفعال الكلام للتعامل مع عروض المعلومات والأسئلة البيانية والأسئلة التوضيحية أو التفسيرية، وما شاكل ذلك. إن في الإمكان تحليل الأسئلة بنجاح من دون اللُّجوء إلى آليَّةِ نظريةِ أفعال الكلام.

ومن فوائد هذا المُقْتَرَب وميزاته، هو أنه يُقدّم لنا طريقة لتفسير وتعليل التوازيات النحوية اللافتة للنظر بين الجُمَل الاستفهامية والتعجّبية exclamative

(انظر ((غرمشو)) Grimshaw 1979). فبالمعايير التقليدية لأفعال الكلام، ما دامت الجُمَل الاستفهامية طلبات للمعلومات والجُمل التعجّبية أخباراً توكيدية، فإن من الصعب تعليل التوازيات الثابتة عبر اللغات، بين أنماط من القَوْلات التي ليس بينها سوى القليل من الأشياء المُشتركة بمعايير أفعال الكلام. لنفرضْ، مع ذلك، أن الجُمَل التعجّبية، شأنها شأن الاستفهامية، تختصّ بالاستعمال التأويلي وليس الوصفي، وأنها، مثل الجُمَل الاستفهامية غير المنسوبة، تتولّد نتيجةً لاختيار الممر (ب) في الشكل (3) المُتقدِّم آنفاً. ففي حين أن المُتكلِّمة التي تسأل سؤال (؟ - ق) (حيث إن ((؟-ق)) هو سؤال مَحْكي أو غير مُباشر) تَضْمَن صلةَ تكملةٍ صادقةٍ ما، للفكرة الناقصة التي تُمثّلها (ق)، فإن المُتكلِّمة التي تقول إن (؟ - ق) (حيث إن ((؟ - ق)) هو تعجُّب مَحْكي أو غير مباشر) تَضْمَن صِدْقَ تكملةٍ ذات صِلة للفكرة الناقصة التي تُمثّلها (ق). وبمُوجب هذا الوصف هناك أشياء كثيرة مُشتركة بين الجُمَل الاستفهامية والتعجبية.

تأمَّلْ (157) و(158)،

157. إن (جين) لذكية جداً!

158. ما أذكى (جين)!

إن ما نقترحه نحن هو أن المُتكلِّمة في (157) و(158) تضمن صِدْقَ تكملةٍ ذات صِلة للصيغة القَضَوية التي قد عبَّرت عنها، أيْ تكملةٍ للافتراض الذي يكون ذا صِلة للمُستمع، والذي يقول كم هي ذكية (جين). أيُّ افتراض سيكون ذلك؟ بمُوجب المبادئ العامة التي أجملنا خُطوطها العامة آنفاً، هو لا بُدَّ من أن يكون أول افتراض مُتاح في المُتناول، والذي يكون مُتوافقاً مع مبدإ الصِّلة. فبمُوجب [254] هذا التحليل، فإن المُتكلِّمة في (157) و(158) تضمن أن (جين) أذكى مما كان يتوقَّعه المُستمع. وهكذا، فإن الحَدْس بأن الجُمَل التعجّبية هي أخبار توكيدية، والتوازيات اللافتة للنظر بين الصِّيغة التعجبية والاستفهامية يتمّ تفسيرهما في آنٍ واحد.

إن هذه المناقشة المُجملة والمُوجزة جداً لأفعال الكلام، تُوضح الصِّلة العامة والشاملة لمبدإ الصِّلة. فمبدأ الصِّلة يجعل من المُمكن استنتاج استدلالات غير بُرهانية، غنيّة ودقيقة بشأن قَصْد المُتكلِّمة الإخباري. ومع المبدإ كلُّ ما نحتاجه هو أن تَضَعَ صفاتُ المُنَبِّه (أو الحافز) الإظهاري، عمليةَ الاستدلال على الطريق الصحيح، ولكي تفعل ذلك هي لا تحتاج أن تُمثِّل أو تُشفّر قصد المُتكلِّمة الإخباري بأية تفاصيل دقيقة. وهكذا، فإن الوسائل الدالَّة على المغزى الكلامي مثل صيغة الفعل الخبرية أو الطَّلبية، أو ترتيب الكلمات الاستفهامي، لا يتوجّب عليها سوى إظهار مزيةٍ أو صفةٍ مُجرَّدة نوعاً ما، من صفات قصد المُتكلِّمة الإخباري، ألا وهي، الاتجاه الذي يجب أن يتمّ فيه البحث عن صِلة القَوْلة.

الخاتمـــة

1 - مقدمـة

[255] خلال السنوات التسع التي مَرَّت على نشر كتاب (**نظرية الصِّلة* أو المُناسَبة**) للمرة الأولى، فإن نظرية التواصل التي يطرحها قد قُبِلَتْ بدرجة كبيرة، وانتُقِدَتْ بدرجة كبيرة، وأُسِيءَ فَهْمُها بدرجة كبيرة. وقد تمّت ترجمة الكتاب إلى العديد من اللُّغات[1]، وقد تمَّ سَبْر المضامين التي تُسْتَقَى منها بخصوص النظرية الفعلياتية في عدد مُتزايد من الكُتب والمقالات. وقد كانت الحافز الذي أَلْهَمَ دراساتٍ وبحوثاً في الحقول المُجاورة، وبضِمنها علم اللُّغة (الألسنية)، والدراساتِ الأدبية، وعلم النفس والفلسفة. في القسم (2) من هذه الخاتمة، سنستعرض بإيجاز التطورات الرئيسة التي حصلت منذ صُدور الطبعة الأُولى[2].

---

* عنوان الكتاب في الأصل هو (الصِّلة أو المناسبة) Relevance لكننا تصرفنا في ترجمة العنوان. [المترجم].

(1) الترجمة الفرنسية (Editions de Minuit Paris, 1999)، والترجمة الروسية (ترجمة جزئية Progress publishers Moscow, 1989) والترجمة اليابانية (Kenkyasha shuppan, Tokyo, 1993)، والترجمة الكورية (Hanshin publishing co, Seoul, 1993) والترجمة الإيطالية (Edizioni Anabasi, Milan, 1993)، والترجمة الإسبانية (Visor, Madrid, 1994) والترجمة الماليزية (تحت الطبع).

(2) إن هذا الاستعراض ليس كاملاً فقد استبعدنا الإشارة إلى أوراق العمل، واقتصرنا على ذكر عناوين مُنتقاة لعدد من الكُتّاب الذين أردنا الاعتراف بإسهامهم بصورة أكبر. وهناك مجالات بحثية مهمة لم تُعْطَ ما تستحقه من الاهتمام، مثال ذلك الأسلوب والتنغيم. إننا لم نفعل أكثر من إعطاء عَيِّنات من الأدبيات الموجودة، ونأسف لإغفالنا أشياء كثيرة بسبب الجهل أو السهو أو ضيق المجال.

لقد أثار العديد من المُعلّقين، الذين ندين لهم بالشُّكر الجزيل، مجموعة كبيرة من الاعتراضات المُتنوّعة على النظرية[3]. ولقد توافرت لنا الفرصة للردِّ على أغلبها في سِلْسِلة من المنشورات التي يُمكن للقُرّاء المُهتمّين بالموضوع الرجوع إليها[4]. وهذه الانتقادات ساعدتنا في تصحيح بعض الأخطاء في الكتاب. وهي أيضاً جعلتنا نَعِي الصعوبات في الفهم والاحتمالات المُتعدّدة لسُوء الفهم، التي يتسبّب بها الكتاب. ونحن نرى أن أخطر المشاكل التي تُعاني منها نظريتنا، هي تلك التي اكتشفناها نحن، والسبب في ذلك يعود إما إلى أنَّ عملنا مُكَثَّف، وإما إلى أننا قد توافر لدينا وقت أكثر من المُعلِّقين للتفكير بشأن هذه المسائل الخلافية. في القسم (3) من هذه الخاتمة، سنُعطي مُوجزاً بهذه المسائل أو المشاكل، ونقترح عِدّة تغييرات مُهمّة في الصياغة وفي المضمون على حدٍّ سواء.

2 - التطوّرات

تُوجد حالياً مجموعة كبيرة من البُحوث والدراسات التي تعرض الأفكار الأساسية لنظرية الصِّلة وتُقيِّمها. وهذه تشمل، فيما تشمل، خُلاصة لكتاب **نظرية الصِّلة**[5]، وكتابين منهجيين، ومقاطع كبيرة من موسوعة خاصة بالفعليات[6]،

(3) ظهرت استعراضات مُتعدّدة لكتابنا (**نظرية الصِّلة**) في (*The Behavioral and Brain Science 10.4, 1987*)، مع تعليق مُستمر من (بوليتز 1990) و (غارنهام وبيرنر 1990) و (جياب وكوكلا، تحت الطبع) ومن الاستعراضات الرئيسية (فاولر 1989) و (هيرست 1989) و(جايز 1986) و (لسلي 1989) و (لفنسون 1989) و (مي وتالبوت 1988) و (باتمان 1986) و (سيورن 1987) و (ترافس 1990) و (ووكر 1989). وانظر كذلك الهامش(8).

(4) انظر، على سبيل المثال، (سبيربر و ولسون 1987b، 1990a، وتحت الطبع a) و(ولسون 1992a)، (ولسون وسبيربر 1987) انظر كذلك (بلاكمور 1994a).

(5) (سبيربر و ولسون 1987a).

(6) (بلاكمور 1992)، (سنكلير 1991)، (موشلر و ريبول 1994).

ومقالات تفسيرية مكتوبة لجُمهور القُرّاء غير المُتخصّصين[7]، وعِدّة مقالات نقدية مُطوَّلة[8]. وقد تمَّ سَبْر مضامين النظرية واستكشافها في دراسات وأطاريح[9]، [256] وتُوجد الآن مجموعات مُحرّرة تتضمّن بُحوثاً في نظرية الصِّلة[10]، وهناك شبكة بريد إلكتروني e-mail لتبادل الأفكار، ومَسْرد أو بيان بالمراجع للاستعمال في الفُصول الدراسية[11]. ولقد بُوشِر بمشاريع بحث عِدّة، وهناك وِرَش workshops

---

(7) انظر مثلاً، (غوت 1986) و (سميث و ولسون 1992) و (سبيربر 1994a) و (ولسون 1994a) و (ولسون و سبيربر 1986 b,c) أما المقالات في الموسوعات التي تناقش جوانب من نظرية الصِّلة فتشمل (بلاكمور 1988b، تحت الطبع) و (كارستن 1988b (1993a, b) (كمبسن 1988b) و (ليتش وتوماس 1990) و (موشلر وريبول 1994).

(8) للنقد والمُناقشة، انظر الهامش (3) المُتقدّم آنفاً. وانظر المصادر الآتية، وللردود انظر الهامش (4) المتقدم آنفاً :

Berg 1991; Burton-Roberts 1985, Chametzky 1992; Charolles 1990; Culpeper 1994; Escandell vidal 1993; Gibbs 1987; Giora 1988; Gorayska and Lindsey 1993; Grundy 1995; Nebeska 1991; Nishyama 1992, 1993, 1995; O'Neill 1988; Roberts 1991; Sadock 1986; Sanchez de Zavala 1990; Sinclair 1995; Sunn 1993; Taylor and Cameron 1987; Toolan 1992; Wilks and Cunningham 1986; Ziv 1988.

(9) الأطروحات المنشورة تشمل :

Blakemore 1987; Blass 1990; Forceville 1994 a; Gutt 1991; Perrin (forthcoming); Tanaka 1994; Vandepitte 1993.

والأطروحات غير المنشورة تشمل :

Austin 1989; Cambell 1990; Espinal 1985; Ferrar 1993; Groefsema 1992 a; Happe 1992; Ifantidou 1994; Itani 1995; Jodlowiec 1991; Mao 1992; Matsui 1995; Pilkington 1994; Politzer 1993; Posnanski 1992, Reboul 1990 a; Rouchota 1994a; Stainton 1993; Zegarac 1991.

والدراسات تشمل : Moeschler 1989 b; Nasta 1991; Reboul 1992a

(10) وهذه تشمل (كارستن وآخرون، تحت الطبع) و (ديفز 1991) (كويجارو موراليس 1993) و (كاشر، تحت الطبع) و (كمبسن 1988a) و (موشلر 1989c) و (موشلر وآخرون 1994) و (سميث 1989)، وهناك عددان خاصان من مجلة Lingua (ولسون وسميث 1992، 1993) يحتويان مجموعة من المقالات النموذجية، وأوراق العمل اللُّغوية للكلية الجامعة في لندن، التي تحتوي بُحوثاً مثيرة للاهتمام لا يُمكن ذكرها جميعاً بشكل فردي هنا.

(11) (ميتسونوبو 1993) Mitsunobu.

غير رسمية تُقام كل عام في (لندن)، وقد عُقِدَتْ مُؤتمرات وأُلقِيَت سلاسل مُحاضرات أكثر رسمية في أماكن مُختلفة من العالم. لن نحاول هنا استعراض هذه الأدبيات المُتنوّعة جداً، بل نقتصر على الإشارة إلى بعض الاتجاهات التي نشعر أن دراساتٍ مُثيرةً للاهتمام ومُثمرة بشكل خاص تُقام فيها.

1.2 التواصل الصريح والتمييز بين الصريح والضمني

لا يبدو أن (غرايس) كان قد لاحظ (أو، في الأقل، لا يبدو أنه كان قد طوَّرَ الفكرة القائلة) إن مبدأه التعاوني وقواعده يُمكن أن تُساعد في جوانب من التأويل أو التفسير الفعلياتي، غير استعادة التلويحات: مثلاً، في إزالة اللَّبْس أو الاشتراك، وفي تعيين الإحالة، التي كان يرى أنها لا تُسهِم أو تضيف إلى ما يتمّ التلويح به، وإنما إلى ما يُنْطَق (بشكل صريح). ففي مقالته ''المنطق والمحاورة'' ''Logic and conversation''، هو يُعطينا الانطباع بأن معنى الجُملة والعوامل السِّياقية تكفي لوحدها لتفسير أو تعليل إزالة اللَّبْس أو الاشتراك وتعيين الإحالة، وأغلب علماء الفعليات الغرايسيين اقتصروا على اتِّباعه، في ذلك[12]. ولقد كان لهذا السهو عاقبتان. فأولاً كان علماء الفعليات الغرايسيون بطيئي الاستجابة للدراسات النفسية-اللُّغوية المستفيضة التي تجري بشأن إزالة الاشتراك وتعيين الإحالة[13]. وثانياً هم كانوا يميلون إلى الافتراض أو التسليم

(12) في الإمكان أن تجد إعادة تقييم مثيرة للاهتمام لإسهامات (غرايس) في فلسفة اللُّغة في (نيل 1992 Neale). و (نيل) يستشهد بمقطع من (غرايس 1957 ص222) حيث يوحي بأن اعتبارات الصِّلة يمكن أن تساعد في إزالة اللَّبْس أو الاشتراك.

(13) وهذه شملت دراسات بخصوص تعيين الإحالة ضمن إطار غرايسي واسع بقلم العالم اللُّغوي النفسي (هربرت كلارك) وشركائه (انظر مثلاً، كلارك 1977، كلارك وهافيلاند 1977، كلارك ومارشل 1981)، التي طُرِحَتْ فيها فكرة ''التلويح المجسِّر bridging implicature''. وقد تمت مناقشة التعامل مع التلويحات المجسِّرة ضمن إطار نظرية الصِّلة في (ماتسوي 1993، 1995) و (ولسون 1992b، 1994b) و (ولسون وسبيربر 1986a) انظر كذلك الهامش (15).

بأن المبادئ الفعلياتية لا تُسهم بأي دور في المُحتوى الصريح، وأن أي وجه من وجوه تفسير القَوْلة الذي يكون للمبادئ الفعلياتية دورٌ فيه، فهو يكون بصورة تلقائية تلويحاً[14].

نحن في كتابنا **نظرية الصِّلة** (الفصل 4 القسم 2) رفضنا هذه الرؤية للفعليات بوصفها، واقعياً مُتساوية أو مُتوازية مع دراسة التلويح (implicatiure). فقد جئنا بمفهوم التصريح explicature، على غرار مفهوم التلويح عند (غرايس) ومُوازياً له، وبتعريف للتواصل الصريح الذي رأيناه ''أغنى وأكثر استدلالية، وبالتالي أجدر بالبحث أو الاستقصاء الفعلياتي، مما يراه أغلب عُلماء الفعليات في التراث الغرايسي''. وقد تمّ الشروع بدراسة إزالة اللَّبْس أو الاشتراك وتعيين الإحالة من منظور نظرية الصِّلة. وقد قُمنا أيضاً بالتشكيك في اقتراح (غرايس 1989 ص25) القائل بأن إزالة اللَّبْس أو الاشتراك وتعيين الإحالة، هما العمليتان السِّياقيتان الوحيدتان المُتضمَّنتان في التواصل الصريح، إذ وجَّهنا الانتباه على سِلْسِلة من العمليات الاستدلالية الإضافية التي نحتاجها لإكمال تفسير التعابير الناقصة دلالياً، ولحَصْر تفسير التعابير الغامضة وتحديده، وبشكل أكثر عُمومية، لإغناء المعنى المُشفَّر لغوياً، إلى الحدّ الذي يكون فيه التفسير الإجمالي ذا صِلة بالقَدْر الكافي.

---

(14) إن (باخ وهارنِش 1979)، وهو وَصْفٌ غرايسي مُمتاز للتواصل، يتخلَّى عن المبدإ التعاوني والقواعد السلوكية حين يتعلّق الموضوع بإزالة اللَّبْس أو الاشتراك، مُتحوِّلاً من ذلك إلى حديث غير رسمي بشأن ''المُلاءمة السياقية contextual appropriateness''. أما (لفنسون 1983)، وهو الكتاب المُعتمد في الفعليات، فلا يحتوي أيّ شيء بشأن إزالة اللَّبْس أو الاشتراك، بل يُناقش دور ''التلويح'' في تعيين الإحالة في الصفحتين 34-35. ومُؤخراً قام (لفنسون 1987، 1988) بدراسات مُهمّة بشأن تعيين الإحالة في إطار غرايسي جديد neo-Gricean حيث يستمر بالحديث بشأن ''التلويحات'' بوصفها تُسهم في شروط الصدق ليس في التجسير bridging فحَسْب، وإنما في تعيين الإحالة بصورة عامة، وفي إزالة اللَّبْس والاشتراك أيضاً.

[257] لقد كان كُلٌّ من التمييز بين التواصل الصريح والضمني، ودَوْر العوامل الفعلياتية في التواصل الصريح، مركزاً لاهتمام الكثير من البُحوث في الآونة الأخيرة. فكما ذكرنا في كتاب **نظرية الصِّلة** (الفصل 4، القسم 3)، فإن المُشتغلين في علم اللُّغة النفسي قد زَوَّدُونا برُؤية ثاقبة للعمليات الحقيقية الحاصلة في حالة إزالة اللَّبْس أو الاشتراك، وتعيين الإحالة وذلك بواسطة التحقُّق والبحث، مثلاً، عن عدد التفسيرات المُرشَّحة التي يتمّ تفعيلها، وفي أية مرحلة يتمّ اختيار أحدها ونَبْذ الأُخرى الباقية. لكن مع ذلك، فقد كانوا أقلّ اهتماماً بالعوامل التي تجعل التفسير الذي يتمّ انتقاؤه مقبولاً فعلياتياً. وبخُصوص هذه النُّقطة، فإن لدى مُنظِّري الفعليات إسهامات يقومون بها. إن نظرية الصِّلة تدّعي أنه في حالة إزالة اللَّبْس أو الاشتراك وتعيين الإحالة، كما في حالة أيّ وجه من وجوه التفسير الأُخرى، يكون أول تفسير مُتوافق مع مبدإ الصِّلة، هو التفسير الذي ينبغي على المُستمع اختياره[15]. وهذا هو ليس المِعْيار الذي يقترحه أغلبية عُلماء اللُّغة النفسيين، الذين يَميلون إلى الحديث بمَعايير غرايسية غير رسمية. وفي حين أن النظرية الفعلياتية يُمكن أن تُسهم في تطوير مِعْيار وافٍ، فإنها تكون أيضاً في وضع يُؤهِّلها لأن تكسب من كَوْن إزالة اللَّبْس أو الاشتراك وتعيين الإحالة أكثرَ استجابةً وقابليةً للاختبار التجريبي من استعادة التلويحات. وهنا، لا بُدّ من أن يكون التعاونُ بين علماء الفعليات وعلم اللُّغة النفسي ذا فائدة لكليهما.

ولقد درست (روبن كارستن Robyn Carston) الدور الذي تُسهِم به عملياتُ الإغناء في التصريحات explicatures وذلك في سلسلة من المقالات المهمة[16]،

---

(15) تمّت مُناقشة جوانب مُتنوّعة من مُعالجة نظرية الصِّلة لتعيين الإحالة وذلك في المصادر :
Ariel 1990; Blass 1986; Forget 1989; Foster Cohen 1994; Fretheim forthcoming a; Gundel forthcoming; Hawkins 1991; Kempson 1988 c; Kleiber 1990, 1992; Matsui 1993, 1995; Reboul 1992, 1994 a; forthcoming; Recanati 1993; Rochota 1992, 1994d, Wilson 1992, 1994b.

(16) انظر على سبيل المثال (كارستن 1988a، 1993c، وتحت الطبع b)، وللمُناقشة انظر :
Atlas 1989, Bach 1994 a, b; Levinson 1987, 1988; Neale 1992; Recanati 1989; Wilson and Sperber 1993, forthcoming.

وحالياً يتمّ البحث بنشاط في دور الاستدلال في التواصل الصريح داخل إطار نظرية الصِّلة وخارجه على حدٍّ سواء[17]. وقد تمّ اقتراح مَعايير للتمييز بين التصريحات والتلويحات، وقد أوردت الحُجَج المسوِّغة لإعادة تحليل بعض من أشهر أمثلة (غرايس) على التلويحات المُعمّمة generalised implicatures، (مثلاً التلويحات الزمنية التي تحملها القَوْلات المعطوفة على بعضها، وتلويحات الكمية التي تحملها الأعداد مثل ''اثنان'' ''ثلاثة'') بوصفها من أوجه المُحتوى الصريح التي يتمّ تحديدها فعلياتياً. والكثير من هذه الحُجَج يستند إلى التمييز البديهي بين المُحتوى الشرط - صدقي truth-conditional والمحتوى اللاشرط- صدقي non-truth-conditional، وهو تمييز مِعْياري مُتعارف عليه في كل أدبيات أفعال الكلام والأدبيات الغرايسية، لكنه يمكن إعادة النظر فيه بصورة نافعة.

إن الادّعاء بأن المبادئ الفعلياتية يُمكن أن تُسهم في المُحتوى الصريح فضلاً عن التلويحات قد اعتُبِر إشكالياً من قبل أولئك الذين حَذَوا حَذْوَ (غازدر 1979) في النظر إلى التمييز بين علم الدلالة وعلم الفعليات بمنظار لا-غرايسي نوعاً ما. فإن (غازدر) قد استورد إلى الفعليات صورة كانت شائعة بما فيه الكفاية في علم الدلالة الصُّوري أو الشَّكْلي في ذلك الوقت، صورة كانت تخلط بين علم الدلالة اللُّغوي وعلم الدلالة الشرط- صدقي، وتُعرِّف علم الفعليات على أنه ''المعنى ناقصاً شروط الصدق''. وبمُوجب هذا الوصف، لا بُدَّ من أن تكون العمليات الفعلياتية ''بَعد - دلالية post-semantic''، وينبغي أن لا ''تقتحم'' المجال الشرط-صدقي.

أما مُنظِّرو الصِّلة فقد رفضوا هذه الصورة بثبات[18]. ففي كتابنا **نظرية**

---

(17) بشأن الإغناء أو الإثراء انظر، مثلاً، المصادر الآتية والمصادر في الهامش (16):
Atlas 1989, Bach 1994 a,b; Bertolt 1990; Bertuccelli - Papi 1992; Blakemore 1989 a; Espinal 1993; Groefsema 1995; Haegeman 1987, 1989; Hirst 1987, Horn 1992; Kandolf 1993; Klinge 1993; Moeschler 1993 b; Recanati 1994, forthcoming; Scancarelli 1986; Stainton 1993, 1994; Taylor 1993.

(18) انظر، على سبيل المثال، (بلاكمور 1987) و (كارستن 1988a).

الصِّلة (الفصل 4 القسمين 1، 7) حَذَوْنَا حَذْوَ (فودر 1975)، فميَّزنا بشكل مُنتظم [258] بين علم الدلالة اللُّغوي (علم الدلالة الذي يدرس جُمَل اللُّغة الطبيعية) وعلم الدلالة الشرط-صدقي (علم الدلالة الذي يدرس التمثيلات التصوُّرية). وبمُوجب هذا المُقْتَرَب، فإن العمليات الفعلياتية التي تُسهم في المُحتوى الشرط-صدقي الصريح، ليست ''دخيلةً أو مُتطفّلةً'' على علم دلالة مُوحَّد: فهي تُؤثّر في مُخْرَجات علم الدلالة اللُّغوي، فتقوم بإغناء الصِّيغ المنطقية الناقصة أو إثرائها، لتُصبح صيغاً قَضَوية تامة، التي تكون بدورها حاملة لشروط صدق. إن المشتغلين داخل إطار **نظرية الصِّلة** وخارجه على حدٍّ سواء، يُقِرّون الآن بشكل واسع الحاجة لمثل هذا التمييز الذي لا يعود في أصله إلى **نظرية الصِّلة**.

2.2 علم الدلالة اللُّغوي

لقد كانت نُقطة التركيز الرئيسة الثانية للبُحوث، هي المضامين المُشْتقاة من نظرية الصِّلة إلى علم الدلالة اللُّغوي، وبخاصة إلى ما يُعَدُّ بالمَعايير التقليدية، معنى لغوياً (لاشرط-صدقياً). ففي الإطارات السابقة، كان المعنى اللاشرط-صدقي يُحَلَّل عادةً بمعايير أفعال الكلام. فقد تناول دَلالِيُّو أفعال الكلام سِلْسِلة من التعابير اللاشرط-صدقية (مُؤشّرات صيغة الفعل mood indicators، والعبارات الظرفية في الخطاب discourse adverbials، وأدوات الخطاب discourse particles والعبارات الاعتراضية parentheticals) بوصفها وسائل دالّة على المغزى الكلامي. وقد وسَّع (غرايس) هذا الوصف ليشمل سِلْسِلة من روابط الخطاب discourse connectives اللاشرط - صدقية، التي تَعامَلَ معها بوصفها تلويحاً عُرْفياً بإنجاز أفعال كلامية من المرتبة الأعلى[19]. إن هذا المُقْتَرَب للمعنى اللاشرط-صدقي يتمّ إعادة النظر فيه ضمن إطار نظرية الصِّلة[20].

---

(19) انظر (غرايس) 1989: 121-122-361-363.

(20) لعرض ومُناقشة الدراسات السابقة بشأن علم الدلالة اللاشرط- صدقي انظر (ولسون 1975). وللدراسات المُهمّة خارج إطار نظرية الصِّلة، انظر (ديكرو 1980b، 1983، 1984) و (ديكرو وآخرون 1980).

إن نسبة كبيرة من إعادة النظر هذه، قد حصلت بإيحاء من (دايان بلاكمور Diane Blakemore 1987) التي أعادت تحليل روابط الخطاب التي ذكرها (غرايس)، وذلك باستعمال تمييز بين التشفير التصوُّري conceptual والتشفير الإجرائي procedural. ولقد أثارَ تقريرُها عن روابط الخطاب بوصفها تُشفِّر قُيوداً إجرائية على التلويحات، طوفاناً من البحوث[21]. وكذلك جاءت قوة إضافية تدفع بهذا الاتجاه، من الحُجَج التي أوردناها ضد وصف نظرية أفعال الكلام لمُؤشِّرات صيغة الفعل في (ولسون وسبيربر 1988a)، ومن تقييمنا النقدي الأكثر عُمومية لنظريةِ أفعال الكلام في كتابنا **نظرية الصِّلة** (الفصل 4 القسم10)[22].

وفي (ولسون وسبيربر 1993)، حاولنا أن نُثبت أن أفضل طريقة لتحليل مُؤشّرات صيغة الفعل وأدوات الخطاب تكون بمعايير إجرائية وليس تصوُّرية. وفي إطار نظرية الصِّلة، فإن كِلَا النمطين من التعبير يُسهِمان بدورٍ في التصريحات وليس في التلويحات. ولذلك، فقد عمَّمنا فكرة (بلاكمور) الخاصة بالقُيود التي تُحدِّد التلويحات، محاوِلين أن نُثبِت أن المعنى الإجرائي يُمكن أن يُقيِّد أيَّ جانب من جوانب المرحلة الاستدلالية في الفهم أو الاستيعاب، سواء أكان صريحاً أم ضمنياً. وقد قمنا أيضاً بالتشكيك في صحة الافتراض القائل بالتطابق الثابت بين المعنى الإجرائي والمعنى اللاشرط-صدقي: فبعض التعابير (العبارات

(21) للتقارير الاجرائية بشأن روابط الخطاب انظر المصادر:

Ariel 1988, Blakemore 1988 a,b 1990, 1993, Blass 1990, 1993; Ducrot 1984, Ducrot et al 1980; Gutt 1988; Haegeman 1993; Higashimori 1992a,b, 1994; Itani 1995; Jucker 1993; Luscher 1994; Moeschler 1989a, b, 1993a; Smith and Smith 1988; Unger 1994; Vandpitte 1993; Wilson and Sperber 1993. For related accounts of procedural semantics, see Gabbau and Kempson 1991; Jiang 1994; Kempson, forthcoming.

(22) لقد تمّ بسط التقارير بشأن مُؤشّرات صيغة الفعل من زاوية نظرية الصِّلة في المصادر:

Clark 1991,1993a,b; Lunn 1989;Rouchota 1994a,b.c; Wilson and Sperber 1988a,b, 1993.

ولمناقشة الجوانب المُتنوّعة لمُقْتَرب نظرية الصِّلة الى أفعال الكلام، انظر المصادر:

Bird 1994; Clark 1991; Groefsema 1992b; Harnish 1994; Moeschler 1991; Reboul 1990b, 1994b; Recanati 1987; see also Kasher 1994.

الظَّرفية في الخطاب، مثلاً)، التي تُعامَل عادةً بوصفها لاشرط-صدقية، يُمكن النَّظر إليها بصورة أفضل بوصفها تُشفِّر تصوُّرات concepts، وبعض العبارات الشرط - صدقية (الضمائر مثلاً)، يُمكن النظر إليها بصورة أفضل بوصفها تُشفّر [259] إجراءات procedures. إن بدائل نظرية الصِّلة عن تقارير نظرية أفعال الكلام بشأن مؤشرات صيغة الفعل وأدوات الخطاب وعبارات الخطاب الظَّرفية والعبارات الاعتراضية التي أوجزناها في تلك المقالة، هي الآن قَيْد البحث والاستكشاف بصورة فَعَّالة[23]. وقد يتبيّن في النهاية أن التمييز بين التصوُّري والإجرائي سيُلقي ضوءاً على علم الدلالة اللُّغوي، أكبر مما يُلقيه التمييز التقليدي بين المعنى الشرط - صدقي واللاشرط - صدقي.

3.2 الأبعاد التأويلية للاستعمال اللُّغوي

إن التمييز الأكثر أساسيةً من أيٍّ من التمييزات المُتقدِّمة آنفاً، هو التمييز الذي عقدناه في (**نظرية الصِّلة**) (الفصل 4 الأقسام 7-9) بين البُعْدين الوصفي والتأويلي لاستعمال اللُّغة. فقد ادَّعينا أن كلَّ قَوْلةٍ -على المستوى الأكثر أساسيةً- هي تأويل أمين، بزيادة أو بنقص، للفكرة التي تُرِيد المُتكلِّمةُ توصيلها. إن القَوْلة تُستعمل وصفياً descriptively حين يتمّ التفكير في الفكرة المُؤوَّلة نفسها بصفتها وصفاً صادقاً لوضعٍ أو حالةٍ ما، وهي تستعمل تأويلياً interpretively حين يتم التفكير في الفكرة المُؤوَّلة بصفتها تأويلاً لفكرة أُخرى: مثلاً، فكرة منسوبة إلى

---

(23) بشأن مُؤشّرات صيغة الفعل، انظر الهامش (22). وبشأن أدوات الخطاب وعبارات الخطاب الظَّرفية، انظر المصادر:

Blass 1989,1990; Espinal 1991; Ifantidou 1994; Ifantidou-Trouki 1993; Itani 1995; Konig 1991a, b; Nolke 1990; Watts 1988; Wilson and Sperber 1993; Yoshimura 1993b.

وبشأن العبارات الاعتراضية، انظر المصادر:

Blakemore 1990/1; Espinal 1991; Ifantidou 1994; Wilson and Sperber 1993.

وبشأن زمن الفعل ووجهته، انظر المصادر:

Moeschler 1993b; Smith 1993; Zegarac 1991,1993.

جهةٍ ما، أو فكرة ذات صِلة. وعلى ضوء هذا التمييز، يجب إعادة النَّظر في الأصناف الفعلياتية التقليدية: فعلى سبيل المِثال، تُصنَّف الاستعارة مع الاستعمالات الوصفية للُّغة، في حين أن التهكُّم والقَوْلات الاستفهامية والتعجّبية تُصنَّف كلُّها بوصفها حالات مُتنوّعة من الاستعمال التأويلي.

لقد نوقش مُقْتَربنا إلى التهكُّم والاستعارة، الذي طوَّرناه في سِلْسِلة من المقالات اللاحقة، بإسهاب[24]. ورُبّما ممّا يدعو إلى الدهشة أن أغلب رُدود الأفعال لم تأتِ من عُلماء الفعليات الغرايسيين، الذين انتقدنا تحليلاتهم بحِدَّة، وإنما من عُلماء النفس، وعلماء الفعليات اللاغرايسيين، والمُنظِّرين الأدبيين. إن مدى البيانات أو المُعطيات التي تجري دراستها حالياً، ومدى التفسيرات المعروضة، هي أغنى بكثير من تلك التي نوقشت في الأدبيات الغرايسية.

البُعْد التأويلي لاستعمال اللُّغة لا يقتصر على التهكُّم. فقد أُعيدَ تحليل الترجمة، من هذا المنظور، في سِلْسِلة من المُؤلّفات المُثيرة للاهتمام بقلم (إيرنست - أوغست غوت)[25] Ernst-August Gutt. إن فكرة الاستعمال التأويلي قد ألقت الضوء أيضاً على سِلْسِلة من المواضيع اللُّغوية التقليدية مثل القَوْلات الاستفهامية والتعجّبية، والأسئلة الصَّدَوِية، وقَوْلات الطَّلب غير الحقيقي pseudo - imperatives وأدوات الكلام المنقول (الإشاعة) hearsay particles والنفي

(24) لبسط وتطبيق تقارير نظرية الصِّلة بشأن الاستعارة والتهكُّم، انظر المصادر:

Forceville 1994a,b; Hymes 1978; Pilkington 1992,1994; Reboul 199. a, 1992a; Songm forthcoming; Sperber and Wilson 1985/6, 1990b; Wilson and Sperber 1988b,1992; Vicente 1992; Youshimura 1993a.

وللمُناقشات، انظر:

Gibbs 1994; Goatly 1994; Hamamoto, forthcoming; Kreuz and Glucksberg 1989; Martin 1992; Perrin, forthcoming; Recanati, forthcoming; Seto, forthcoming.

(25) انظر: Gutt 1990,1991,1992; Tirkkonen-Condit 1992; Winckler and Van der Merwe 1993.

الميتا-لُغَوِي metalinguisic، التي قد استعصى أغلبها على التحليل بمَعايير وصفية محضة[26]. وهناك المزيد مما يتوجَّب فعله في هذا المجال، من كلا زاويتي النَّظر الوصفية والنَّظرية، ومع ذلك يبدو أن إعادة التنظيم المطروحة في كتابنا **نظرية الصِّلة** بدأت تُعطي ثمارها.

4.2 المجالات الأوسع

لقد تمّ الشروع ببحث واستقصاء المضامين التي تُسْتَقَى من نظرية الصِّلة إلى مجالات أوسع. ففي مجال الدراسات الأدبية، هناك مُتابعة نشيطة للمُقترحات التي طرحها (بول كبارسكي 1987) Paul Kiparsky[27]. وقد تمّ بحث واستقصاء [260] كُلٍّ من مواضيع الفُكاهة humour، والتأدُّب politeness، والإعلان advertising، والحِجاج argumentation، واللُّغة السياسية، واللُّغة في التربية والتعليم، من زاوية نظرية الصِّلة[28]. وقامت (روث كمبسون) Ruth Kempson بتطبيق

---

(26) بشأن الاستفهام الصَّدوي انظر (بلاكمور 1994b)، وبشأن اعادة الصياغة reformulations انظر (بلاكمور 1993)، وبشأن القَوْلات شبه الطَّلبية، انظر (كلارك 1991، 1993a)، وبشأن أدوات الإشاعة، انظر (بلاس 1989، 1990) و(إيفانتيودو 1994) و(إيتاني 1995)، وبشأن النفي الميتالغوي، انظر المصادر:

Carston, forthcoming a, Moeschler 1992; see also Burton-Roberts 1989a,b; Fretheim, forthcoming b; Yoshimura 1993b.

وللتطبيق المُثير للاهتمام لفكرة تنوّع اللفظ للحرف الواحد "polyphenic"، انظر مثلاً: Ducrot 1983.

(27) لقد نُوقشت المضامين المُستقاة من نظرية الصِّلة الى الأدب في المصادر:

Durant and Fabb 1990; Fabb, forthcoming b, in preparation; Green 1993; Kiparsky 1978; Pilnkington 1991, 1992, 1994; Reboul 1990a, 1992a; Richards 1985; Sperber and Wilson 1987b:751; Trotter 1992: Uchida, forthcoming.

(28) بشأن الفكاهة، انظر: Ferrar 1993, Jodlowiec 1991. وبشأن التأدُّب، انظر: Austin 1989, Jucker 1988. وبشأن الإعلان انظر: Forceville 1994a,b; Tanaka 1992,1994. وبشأن الحجاج، انظر: Campbell 1990,1992; Moeschler 1989b,c، وبشأن اللُّغة السياسية، انظر: Wilson, J. 1990، وبشأن اللُّغة في التربية والتعليم، انظر: Mayher 1990. وبشأن السينما انظر: Nasta 1991.

افتراضات نظرية الصِّلة على البحث في النحو التوليدي والمسائل الخلافية بشأن تركيبية الوحدات* modularity في اللُّغة. أما (فوستر - كوون 1994) Foster-Cohen و(وطسن 1995) Watson، فقد تناولا تطور اللُّغة. وقد تمّ تقييم المضامين الواسعة التي تُسْتَقَى من نظرية الصِّلة إلى موضوع اكتساب اللُّغة في (سميث 1989) و(سميث وسمبلي 1995) Smith and Tsimpli، وتمّت مناقشة الأفكار النظرية التي تتعلّق بالنشوء والتطوّر في (سبيربر 1994a).

أما في مجال علم النفس، فيتمّ حالياً التوصّل إلى نتائج مهمة في عِدّة مجالات. فقد طبّقَ (فرث 1989) Frith و(هابيه 1991، 1992، 1993) Happe نظرية الصِّلة على تحليل الإنكفائية أو التوحّد autism. وقام (بوليتزر 1993) Politzer بإعادة تحليل عِدّة نماذج تجريبية أساسية في سيكولوجيا التفكير، وبيَّن كيف أن اعتبارات الصِّلة تُؤثّر في أداء عَيِّنة البحث بشكل يُمكن أن يُفسِّر أو يُعلِّل بعض النتائج التجريبية الأكثر لَفْتاً للنَّظر. وكذلك قام (سبيربر) و(كارا) Cara و(جيروتو) Girotto (قيد النشر) بإعادة تحليل الأدبيات بشأن مُهمّة الانتقاء الشهيرة لـ (ويسن) Wason، حيث يُطْلَب من عَيِّنة البحث انتقاء الدليل أو البَيِّنة التي يُمكن أن تكون ذات صِلة في تقويم صدق الجملة الشرطية. فـ (سبيربر) والآخرون يقترحون أن أداء عَيِّنة البحث، يُمكن أن يُفَسَّر على أساس الحَدْس بالصِّلة الذي يتمّ تكوينه أثناء عملية فَهْم أو استيعاب المهمَّة. إن تحليلهم يُنتج تنبّؤات دقيقة وجديدة تتطلّب التصرّف بالتأثير والجُهد، والتي يتمّ إثباتها تجريبياً.

---

* تركيبية الوحدات هو مُصطلح مُستعار من علم الحاسوب، وهو، في حالة اللُّغة، يعني كونها مُرَكَّبة من عِدّة عناصر أو وحدات مُختلفة موصولة بالدماغ بشكل مُستقل، والتي يتفاعل بعضها مع بعضها الآخر لتُنتج اللُّغة. [المترجم].

3 - تعديـــلات

1.3 ليس مبدأ واحد للصِّلة وإنما مبدآن

في كتابنا **نظرية الصِّلة**، قُمنا بادّعاءين أساسيين، أحدهما بشأن الإدراك، والآخر بشأن التواصل:

(1) إن عملية الإدراك عند البشر تميل إلى التكيُّف أو التوجُّه نحو زيادة الصِّلة أو المُناسَبة إلى الحدِّ الأعلى.

(2) كلُّ فعلٍ من أفعال التواصل الإظهاري يُبَلِّغ أو يُعَبِّر عن افتراض صِلته (مُناسبته) المُثْلى.

إن الادّعاء (2) هو ما أطلقنا عليه اسم (مبدأ الصِّلة). غير أن العديد من القُرّاء، وحتى الحَذِرين منهم، قد استعملوا مصطلح (مبدأ الصِّلة) للإشارة إلى الادِّعاء (1). وهذا سوء فَهْم واضح، لكنه مفهوم. فالادِّعاء (1) هو أكثر أساسيةً وعُموميةً من الادِّعاء (2)، وفي الأقل، هو جدير بأن يُسَمَّى مبدأً بالدرجة نفسها. ونحن في الأصل سمَّينا الادِّعاء (2) مبدأً لغَرَض المُباينة بينه وبين ''المبادئ'' الفعلياتية الأُخرى المطروحة في الأدبيات: وبخاصة مبدأ (غرايس) التعاوني. لكننا عجزنا عن التنبّؤ بأن كتابنا حين يُقرأ ويُفَسَّر - كما أردنا - في سياق اهتمامات إدراكية [261] أوسع، فإن هذا الاستعمال لمُصطلح ''المبدأ'' سيبدو اعتباطياً بعض الشيء، ويتسبَّب في بذل جُهد لا ضرورة له، وبالتالي (كما كان ينبغي علينا أن نتنبّأ على أساس نظرية الصِّلة) سيُؤدّي إلى سوء التفسير.

لقد قرَّرنا أن نُعالِج الموقف بالتحدّث في المستقبل عن (مبدأين للصِّلة): المبدأ الأول (أو الإدراكي cognitive) هو المذكور في (1)، والمبدأ الثاني (أو التواصلي communicative) هو المذكور في (2). إن مُصطلح ''مبدأ الصِّلة'' خلال الكتاب الحالي يُشير إلى المبدإ الثاني، أيْ التواصلي. وهذا التغيير، بالطبع، يَمسُّ طريقة العَرْض أو التفسير ولا يمسّ الجوهر، لكن يجدر بنا أن نُبيِّن ما الذي نأمل أن نِوضحه بإعادة الصياغة هذه.

2.3 مبدأ الصِّلة الأول

إن (المبدأ الأول للصِّلة) أقل دقَّة وخفاء من (المبدأ الثاني)، لكنه مع ذلك خِلافي وبحاجة إلى التسويغ. وكما هو مذكور، فهو أيضاً غامض أكثر من اللازم وبحاجة إلى المزيد من التفصيل.

إن الصِّلة أو المُناسَبة ليست بضاعة أو سِلعة، وإنما هي صِفة أو خاصِّيَّة. سُؤال: هي صِفة أو خاصِّيَّة لأيِّ شيء؟ الجواب: بمُوجب تعريفنا هي صِفة أو خاصِّيَّة لمُدْخَلات العمليات الإدراكية. فهي يُمكن أن تكون صِفة مُميِّزة للحوافز أو المُنَبِّهات، مثلاً، التي هي مُدْخَلات للعمليات الإدراكيحسية، أو صفة مميزة للافتراضات، التي هي مُدخَلات للعمليات الاستدلالية. إن الحوافز أو المُنَبِّهات، والظواهر بشكل أعمّ، تُوجد في البيئة الخارجية بالنسبة للكائن الحي، أما الافتراضات، التي هي مُخْرَجات العمليات الإدراكية للإدراك الحِسِّي والتذكُّر والتخيُّل والاستدلال، فهي داخلية بالنسبة للكائن الحيّ. ونحن، حين ندَّعي أن عملية الإدراك عند البشر تميل إلى التكيُّف أو التوجُّه نحو زيادة الصِّلة أو المُناسَبة إلى الحدّ الأعلى، فإننا نعني أن هناك ميلاً لتخصيص الموارد الإدراكية إلى مُعالجةِ أكثر المُدْخَلات المُتوافرة صِلةً، سواء من مصادر داخلية أم خارجية. أي بتعبير آخر، فإن عملية الإدراك عند البشر تميل إلى التكيُّف أو التوجُّه نحو زيادة الصِّلة المُتراكمة للمُدْخَلات التي تُعالجها، إلى الحدّ الأعلى، وهي لا تفعل ذلك عن طريق اتّباع سياسة بعيدة الأمد مَبْنية على أساس حساب الصِّلة المُتراكمة المُتحقِّقة بمُرور الزمن، وإنما عن طريق التحكيم المَحَلّي، الهادف إلى مكاسب متزايدة، بين المُدْخَلات المُتَاحة في آنٍ واحد، والتي تتنافس للحصول على الموارد التي تتوافر على الفور.

لماذا نُسَلِّم بأن عملية الإدراك عند البشر تميل إلى التكيُّف أو التوجُّه نحو زيادة الصِّلة إلى حدِّها الأعلى؟ الجواب عن هذا السُّؤال يأتي على مرحلتين، إحداهما تتعلّق بتصميم الآليات البيولوجية (الأحيائية) بصورة عامة، والأُخرى تتعلّق بالكفاية في الآليات الإدراكية cognitive mechanisms.

نحن نبدأ من الافتراض أو التسليم بأن الإدراك هو وظيفة بيولوجية، وأَن الآليات الإدراكية عموماً ما هي إلا تكيُّفات adaptations. فهي بحدّ ذاتها، نتيجة لعملية اختيار أو انتقاء طبيعي دارْوِني Darwinian (برغم أن قوى تطوُّرية أُخرى قد تكون ساعدت في تشكيلها). نحن نُسلِّم ونفترض إذن أن الآليات الإدراكية قد [262] نشأت وتطوّرت في خُطوات صغيرة مُتزايدة، أغلبها تتضمّن انتقاء النُّسخة ذات الأداء الأفضل، في حينها، من النُّسَخ الأُخرى التي كانت موجودة. وهناك العديد من الأوجُه التي يمكن بمُوجبها لإحدى نُسَخ الآلية البيولوجية أن تقوم بأداء أفضل من غيرها. فقد يكون هناك فَرْقٌ نوعي qualitative في نَمَط الفوائد التي تُحقّقها النُّسَخ المُختلفة، أو أن الاختلاف والفَرْق قد يكون كمِّيّاً quantitative، كما يحصل حين يكون في الإمكان تحقيق الفائدة نفسها بدرجة أعلى أو مقابل كُلْفَة أقلّ في الطاقة.

وفي حين أن الضغوط باتجاه الانتقاء من أجل التحسين النوعي تتفاوت دوماً مع التغيُّرات في النَّمط العِرْقي (الوراثي) والبيئة، فإن الضغوط باتجاه الانتقاء من أجل التحسين الكمِّي هي عامل ثابت نسبياً. ففي حالة تَساوي الأمور الأُخرى، فإن الفوائد الكثيرة والكُلْفة القليلة هي شيء جيِّد ومُفَضَّل دائماً. ومن حيث المبدأ، هناك العديد من الطرائق المُرْضِية بالدرجة نفسها، لموازنة الكُلَف والفوائد: أي عِدّة أنواع من الكفاية والفعالية (ولو أنه لا يُمكن إلا للقليل منها، على أحسن الفروض، أن تكون بدائل حقيقية في مرحلة مُعيَّنة من تطوُّر أو نشوء التكيُّف). لذلك، لا يمكن التنبّؤ على وجه الدقة بالمُوازنة بين الكُلْفة والفوائد التي ينبغي تحقيقها في آلية بيولوجية مُعَيَّنة نتيجةً للضغوط باتجاه الكفاية العُليا. إن ما يُمكن أن نتوقّعه هو عُموماً أن الآلية البيولوجية الثابتة أو الباقية مع وظيفة ثابتة، لا بُدَّ أن تكون قد نشأَتْ وتطوَّرَتْ باتجاه مُوازنة أفضل بين الكُلْفَة والفائدة، أي باتجاه كفاية عالية.

فعلى سبيل المِثال، بإمكاننا أن نتوقّع أن بِنية العضلة ومكانها وطريقة عملها تميل إلى تقليل كُلْفَة الطاقة التي تُبذَل لإنجاز الحركة الجسدية التي من وظيفتها

أن تُنجزها. وعلى نحو مُشابه، بإمكاننا أن نتوقّع ميلاً نحو الكفاية العُليا في تصميم الآليات الإدراكية.

ونحن نُسلِّم أيضاً بأن الإدراك عند البشر هو نتاج حاصل من تضافر عِدّة آليات مُتخصّصة (انظر باركو Barkow وكوسميدز Cosmides وتوبي Tooby 1992، وهرشفلف Hirschfelf وغلمَن Gelman 1994). وكل آلية إدراكية تُساهم بفوائدها المُختلفة نوعياً، على شكل تأثيرات إدراكية. وبالنسبة لكل واحدة كان هناك ضغط باتجاه المُوازنة المُثْلَى بين الكُلْفة والفائدة.

وهذه الآليات الإدراكية كلُّها مُجتمعةً، تُشكِّل النِّظام أو الجهاز الإدراكي cognitive system. وتعتمد كفاية الجهاز الإدراكي جُملةً على كيفية الترابط بين آلياته الفرعية المُختلفة، وكيفية تقسيم موارد الجهاز أو توزيعها عليها. إن الترابط وتقسيم الموارد يجب أن يكونا بحيث يرتفع احتمال مُعالَجة أكثر المعلومات المُتوافرة صِلةً أو مُناسَبة بالطريقة الأكثر صِلة أو مُناسَبة، يرتفع إلى أعلى حدّ.

إن ما يقوله مبدأ الصِّلة الأول، هو إن الإدراك عند البشر يميل إلى أن يُنَظَّم بحيث يرتفع مستوى الصِّلة إلى أعلى حدّ. وقد تكون هناك عُيوب ونواقص عديدة، والعديد من الآليات الفرعية التي تعجز عن توليد التأثير الكافي بالقياس إلى الجُهد الذي تتطلّبه، والعديد من المُناسبات التي تُوزّع فيها موارد الجهاز بصورة ضئيلة أو رديئة. إن المبدأ الأول لا يُبْعِد هذه ولا يمنعها. ومع ذلك، فإذا أُريدَ أن تكون له أية فائدة، يتوجَّب أن يكون الميل لرفع درجة الصِّلة إلى الحدّ [263] الأعلى قوياً بما يكفي إجمالياً للمُساعدة في توجيه التفاعل البشري أو إرشاده. ومع ذلك، فإن مبدأ الصِّلة الثاني، التواصلي، يعتمد في تسويغه على المبدإ الأول وعلى الافتراض الإضافي القائل إن المبدأ الأول حقاً يجعل السلوك الإدراكي لإنسان آخر، قابلاً للتنبّؤ به بالقَدْر الذي يكفي لإرشاد التواصل وتوجيهه.

3.2.1 مبدأ الصِّلة الأول والصدق

إن تعريفنا لصِلة الافتراض في السِّياق، لا يُدْخِل في حسابه الصدقَ أو الكذبَ الموضوعي للافتراض نفسه، أو للنتائج التي يُمكن استنتاجها منه في

السِّياق. وهكذا، فإن الافتراض الكاذب الذي يستلزم سِياقياً، عدةَ نتائج كاذبة، أو الافتراض الصادق الذي يتَّحِد مع مُقدّمة سِياقية كاذبة ليستلزم عِدّة نتائج كاذبة، هو، بمُوجب تعريفنا، مُساوٍ في درجة الصِّلة للافتراض الصادق الذي يستلزم عِدّة نتائج صادقة. ومن ناحية أُخرى، فإن الأسباب التي دعتنا إلى إدخال فكرة الصِّلة هذه وتقديمها، تتعلق باعتبارات الكفاءة أو الكفاية الإدراكية، ولا يُمكن أن تكون فكرة الكفاية الإدراكية مُنْفَصِلة عن فكرة الصدق. فوظيفة الجهاز الإدراكي هي توصيل المعرفة وليس المُعتقدات الكاذبة. هل هذا يعني أن هناك شيئاً ما، مفقوداً في تعريفنا للصِّلة؟ بالتأكيد، وهو بحاجة إلى تعديل وتنقيح. لاحظْ، مع ذلك، أن تعريفنا الناقص مقبول ووافٍ لأغلب أغراضنا.

حين نستعمل فكرة الصِّلة للمُساعدة في بيان كيفية توزيع الجهاز الإدراكي لموارده، فلا ضَرَرَ في إخراج الصدق أو الكذب الموضوعي من الحساب. فليس للجهاز من سبيل لتمييز الافتراضات الحقيقية من الكاذبة إلا من خلال مُدْخَلاته وعملياته الداخلية. أساساً، إذا كان الافتراض مُسبَّباً من قِبَل البيئة وبالطريق الصحيح (من خلال الإدراك الحسي، مثلاً)، فإن الجهاز سيقبله. وإذا تمّ التوصل إلى الافتراض استدلالياً بواسطة الآليات الحسابية الخاصة بالجهاز ومن مُقدِّمات مقبولة، فإنه سيقبله أيضاً. وحين يكون الجهاز تأمُّلياً، كما في حالة الإنسان مثلاً، فقد يكون واعياً أنه يبحث عن المعرفة الحقيقية وليس المُعتقدات الزائفة؛ وقد يُنشِئ ويُطوِّر بعض الإجراءات لإعادة فَحْص نتائج الإجراءات الأُخرى؛ لكن كل ما يستطيع عمله في النهاية، هو أن يَثِق بمجمل إجراءاته الخاصة في توصيل المعرفة. ولذلك، فإن الجهاز سيتعامل مع مُخْرَجات آلياته الخاصة بوصفها مُسوَّغة إدراكياً، ويُقيِّم الصِّلة بمعايير كل التأثيرات السِّياقية المُتحقِّقة، حتى وإن كانت بعض نتائجه، ومن دون أن يدري، قد يثبت أنها كاذبة. ومن زاوية نظر (الأنانة) هذه solipsistic بمُصطلح (فودر) 1980)، يكون في الإمكان إغفال الصدق وتجاهله بأمان [الأنانة فلسفة تنفي وجود الأشياء بدون إدراك الأنا لها].

ولكن مع ذلك، فإن هذه ليست وجهة النَّظر الوحيدة التي يتوجَّب أخذها في الاعتبار. فالجهاز الإدراكي التأمّلي قد يَعِي أن بعض مُعتقداته قد تكون كاذبة،

حتى وإنْ لم يقدر على تحديدها، وهو قد يَعدُّ المعلوماتِ التي تُؤدّي إلى المعتقدات الكاذبة، أسوأَ من المعلومات التي ليست بذات صِلة. وعلى نحو [264] مُشابه، فإن الجهاز الإدراكي التأمُّلي الذي يتواصل مع أجهزة أُخرى، قد يَعدُّ المعلومات الصادقة فقط هي المعلومات ذات الصِّلة بالنسبة لتلك الأجهزة. لنأخذ، مثلاً، المُتكلِّمة التي تُريد من مُستمعها أن يعتقد أنها مُتزوجة، في حين أنها في الحقيقة ليست كذلك. فهي تكذب:

3. أنا مُتزوجة.

هل هي تعتقد أن ما تقوله ذو صِلة بالنسبة للمُستمع، أم أنه قد يبدو فحَسْب، ذا صِلة بالنسبة له، ما دام سيكون ذا صِلة إذا ثبت صدقه؟ نحن نُؤيّد الاقتراح الثاني.

إن المعلومات ذات الصِّلة هي معلومات جديرة بالاكتساب. والمعلومات الكاذبة هي عموماً لا تستحق أن تُكْتَسَب؛ فهي تُقلِّل من الكفاءة الإدراكية. كيف ينبغي علينا أن ندمج هذه الميّزة المعرفية epistemic في تعريفنا؟ هناك جوابان مُمكنان: ففي الإمكان أن نقول إن مُدْخَلات العمليات الإدراكية لا تكون ذات صِلة إلا إذا توافرت فيها بعض الشروط المعرفية المُحدَّدة؛ أو بإمكاننا أن نقول إن المُدْخَلات لا تكون ذات صِلة إلا إذا توافرت بعض الشروط المعرفية المُحدَّدة في مُخْرَجات مُعالجتها الإدراكية.

إن أوضح الحلول وأبسطها، كما يبدو، هو أن نجعل صِدْق المُدْخَلات شرطاً ضرورياً للصِّلة أو المُناسَبة. لكن هناك ثلاث مُشكلات في هذا الاختيار. فأولاً، نحن لا نريد أن نقصُر وَصْفَ الصِّلة على الافتراضات فحَسْب، وإنما نتعدّاها لوصف الظواهر أيضاً، وبخاصة للمُنَبِّهات أو الحوافز الإظهارية. وهذه هي مُدْخَلات للعمليات الإدراكية، لكنها ليست من الأشياء التي يُمكن أن تكون صادقة أو كاذبة. إن القَوْلات هي بالطبع قابلة للتصديق أو التكذيب، وهي نوع من المُنَبِّهات الإظهارية. لكننا حين نقول إن قَوْلةً ما صادقة، فإننا حقاً نعني أن تفسيرها أو تأويلها صادق، وهذا هو نِتاج عملية الفهم أو الاستيعاب الإدراكية.

وثانياً، يبدو أن صدق النتائج أكثر حسماً بالنسبة للصِّلة من صدق المُقدِّمات. تأمّل هذين السيناريوهين:

4. (بيتر) زوج غَيور. وهو يسمع بالمُصادفة (ميري)، وهي تتحدّث إلى شخصٍ ما عبر الهاتف قائلةً ''أراكم* غداً في المكان المُعتاد'' فيُخمّن (بيتر)، وهو مُصيب، أنها تتحدّث إلى رجل، ويستدلّ خَطَأً، أن لديها عشيقاً، وأنها لم تَعُدْ تحبه أبداً.

5. (بيتر) زوج غَيور. وهو يسمع بالمُصادفة (ميري)، وهي تتحدّث إلى شخصٍ ما عبر الهاتف قائلةً ''أراكم غداً في المكان المُعتاد''، فيُخمّن (بيتر)، خَطَأً، أنها تتحدّث إلى رجل، ويستدلّ، وهو مُصيب بالمصادفة، أن لديها عشيقاً وأنها لم تَعُدْ تحبه أبداً. (عشيق ((ميري)) امرأة)

إن افتراض (بيتر) في (4) أن (ميري) كانت تتحدّث إلى رجل كان افتراضاً صادقاً، وأدّى إلى تأثيرات سِياقية كثيرة. لكن هذه التأثيرات كانت مُعتقدات كاذبة. هل كان افتراض (بيتر) ذا صِلة؟ نحن نُفضّل أن نقول إنه كان يبدو ذا صِلة، لكنه في الحقيقة ليس كذلك. أما في (5)، فعلى العكس، كان افتراض (بيتر) أن (ميري) كانت تتحدّث إلى رجل افتراضاً كاذباً، إلا أنه أدّى إلى العديد من المعتقدات الصادقة، بحيث إننا هنا نرغب في القول إنه ذو صِلة (وان كان ربما ليس ذا صِلة بالقدر الذي يبدو عليه، ما دام قد أدى إلى بعض المُعتقدات الكاذبة). [265]

لنأخذْ مثلاً حالة الأدب الروائي، وهي أكثر عُموماً. فحين تستمع إلى حكاية أو تقرأ **الحرب والسلم**، قد تكسب رؤية وبصيرة من خلال شكل من أشكال التفكير التشبيهي، رؤية لنفسك وحياتك والعالم كما هي. فلو كانت المُدْخَلاتُ الصادقةُ فحَسْب، ذاتَ صلة، لتوجَّب علينا أن نقول إن مثل هذه

* استعملتُ صيغة الجمع للمُخاطب للمُحافظة على اللَّبْس في النص الأصلي، حيث إن (you) في الإنكليزية مُحايدة من ناحية الجنس وهو مصدر اللَّبْس. [المترجم].

الروايات لم تكن ذات صلة. أما إذا كان صِدْقُ المُخرَجات هو المهم، فحينئذٍ يُمكن أن تكون الروايات ذات صِلة على أية حال .

دَعُونا إذن نستكشفْ الطريقة الثانية لتعديل أو تنقيح تعريفنا للصِّلة: وذلك عن طريق عدم اعتبار المُدْخَلات ذات صِلة، إلا إذا توافر شرط مُحدَّد في مُخْرَجات مُعالجتها الإدراكية. الفكرة الأساسية هي أنه لكي تكون المُدْخَلات ذات صِلة، يجب أن تُؤدّي مُعالجتها إلى مكاسب إدراكية. والآن تذكَّرْ استراتيجيتنا في الكتاب. فقد عرَّفنا أولاً الصِّلة في السِّياق، ثم الصِّلة بالنسبة للفرد (الشخص). إن تعريفنا للصِّلة في السِّياق يُمكن الإبقاءُ عليه من دون تغيير. فالسِّياق، حتى لو رفدناه بآلة للاستدلال، لا يكون جهازاً إدراكياً، إذ ليست له وظيفة إدراكية، وهو ليس في وضع يُؤهّله لأن يكسب من التمثيلات الصادقة، أو يخسر بسبب التمثيلات الكاذبة. الصِّلة في السِّياق، هي صِفة أو خاصِّية صُورية مُنضبطة، تُهمُّنا كما هي (مع تطبيقات مُمكنة في مجال الذكاء الصناعي artificial intelligence، على سبيل المثال)، ومن الأفضل أن نتركها على ما هي عليه.

إن الوضع يكون مُختلفاً حين ننتقل من الصِّلة في السِّياق إلى الصِّلة للفرد (أو بشكل أعمّ، إلى أيِّ جهاز إدراكي). التأثيرات السِّياقية في الفرد، هي تأثيرات إدراكية cognitive effects* (وهذا تعبير قد استعملناه في مقالات كتبناها بعد 1986). وهي تغييرات في مُعتقدات الفرد. فالفرد هو فعلاً في وضع يُؤهّله لأن يكسب أو يخسر بسبب صدق مُعتقداته أو كذبها، وهو فعلاً يمتلك أهدافاً إدراكية. إن الفرد، لو تأمَّلَ في الأمر، لا يهتمُّ بالتأثيرات السِّياقية لذاتها، وإنما بالقَدْر الذي تُسهِم به في أهدافه الإدراكية فحَسْب. وهذا من السهل دمجه في تعريفنا للصِّلة بالنسبة للفرد. دَعُونا، أولاً، نُعَرِّف التأثير الإدراكي على أنه تأثيرٌ سِياقي حاصل في جهاز أو نظام إدراكي (شخص، مثلاً)، والتأثير الإدراكي الإيجابي *positive* على أنه التأثير الإدراكي الذي يُسهِم إيجابياً في تحقيق الوظائف أو الأهداف الإدراكية.

* أقرب مصطلح مُقابل هذا المُصطلح عند اللُّغويين العرب هو (الفائدة) أي المعلومات المُستفادة من الإدراك. [المترجم]

إذن سنُبدِّل التعريفَيْن (42) و(43) الوارِدَيْن في الفصل (3)، بالتعريفين (6) و(7):

6. الصِّلة بالنسبة للفرد (تصنيفي).

يكون الافتراض مُناسباً وذا صِلة بالنسبة للفرد في وقت مُعيَّن إذا وفقط إذا كانت له بعض التأثيرات الإدراكية الإيجابية في سياق أو أكثر من السِّياقات المُتاحة له في ذلك الوقت.

7. الصِّلة بالنسبة للفرد (مُقارن).

شرط القَدْر أو الدرجة (1): يكون الافتراض مُناسباً وذا صِلة بالنسبة للفرد بالقَدْر الذي تكون تأثيراتُه الإدراكية الإيجابية المُنْجَزة عند مُعالجته بشكل أمثل، كبيرةً. [266]

شرط القَدْر أو الدرجة (2): يكون الافتراض مُناسباً وذا صِلة بالنسبة للفرد بالقَدْر الذي يكون الجُهد الذي يتطلّبه تحقيقُ هذه التأثيرات الإدراكية الإيجابية قليلاً.

والتعريفان (58) و(59) الخاصّان بصلة الظواهر بالنسبة للفرد، ينبغي تعديلهما أيضاً، وفقاً لذلك.

إن هذه التعديلات في تعريف الصِّلة أو المُناسَبة، قد يبدو أنها تُثير تساؤلين. فأولاً، أليست فكرة التأثير الإدراكي الإيجابي غامضة أكثر من اللازم؟ حسناً، لقد كان بإمكاننا أن نكون أكثر وضوحاً وتحديداً، فنُعرِّف التأثير الإدراكي الإيجابي على أنه تحسين مَعْرِفي (إبستمولوجي) epistemic، أيْ أنه زيادة في المعرفة. إنَّ كلَّ التأثيرات التي نقوم فعلاً بالنَّظر فيها في الكتاب الحالي، هي من هذا النوع المعرفي المُحدَّد بصورة دقيقة نسبياً. لكن مع ذلك، نحن نُريد أن نترك الاحتمال مفتوحاً للأخذ في الاعتبار، في الصورة المُتكاملة، إسهامات أُخرى مُمكنة في العمليات الإدراكية، تتضمَّن، مثلاً، إعادة تنظيم المعلومات الموجودة،

أو توسيع الرغبات العقلانية. نعم، صحيح أن التعريف الناتج للتأثير الإدراكي الإيجابي سيكون غامضاً، لكن ذلك ليس مُشكلة خاصة بنظرية الصِّلة، بل هو مُشكلة بالنسبة لعلم النفس الإدراكي بصورة عامة.

إن السؤال الثاني الذي قد تُثيره إعادة التعريف هذه للصِّلة بالنسبة للفرد، هو الآتي: ألا يُصبح المبدأ الأول للصِّلة بعد ذلك مُفرغاً. فإذا كانت عملية الإدراك عند البشر تميل إلى التكيُّف أو التوجُّه نحو زيادة الصِّلة إلى الحدِّ الأعلى، وإذا كانت الصِّلة نفسها تُعَرَّف بمعايير التأثيرات الإدراكية الإيجابية، ألا يعني هذا أننا نقول إن الإدراك عند البشر يميل إلى التكيُّف والتوجُّه نحو إنتاج التأثيرات الإدراكية الإيجابية، وهو بالتأكيد حقيقة بَدَهية truism، وفضلاً عن ذلك، من النوع الغامض؟

في الحقيقة، إن المبدأ الأول بالتأكيد ليس حقيقةً بَدَهية. إذ إن فيه ادّعاءين تجريبيين: لا واحد منهما بَدَهي أو بَيِّن بنفسه، وثانيهما أصلي بالنسبة لنظرية الصِّلة. إن المبدأ الأول قد يكون كاذباً: فالإدراك عند البشر قد يُحقّق مُوازنة جيدة بين التأثيرات الإدراكية الإيجابية والسلبية بما يكفي لتفادي انتقائها. في الحقيقة إن الإدراك عند البشر، لكونه جهازاً من النوع الذي تعرّض للتطوّر والتكيّف، فهو يعكس في الجوانب الدقيقة من تصميمه الضغوط الماضية المُتكرّرة باتجاه الاستغلال الأمثل، عَلاوة على أننا ندعي أن هناك سبيلاً عاماً وأساسياً واحداً يُمكن فيه للإدراك عند البشر أن يُبيِّن تصميمه الجيد، وذلك بميله إلى تخصيص موارده إلى مُعالجة المُدْخَلات المُتوافرة بالكيفية التي من شأنها أن ترفع التأثيرات الإدراكية المُتوقّعة إلى أعلى درجة. الآن وقد قلنا ذلك، فنحن أنفسنا قد أكّدنا أن ما أسميناه (المبدأ الأول للصِّلة) هو فعلاً غامض ويتّسم بالعُمومية، وإن ما يجعله جديراً بالذكر هو بعض تَبِعاته أو نتائجه الدقيقة وغير المُبْتَذَلة: ولا سيما (مبدأ الصِّلة الثاني).

3.3 تعديل افتراض الصِّلة وتنقيحه

ينصّ مبدأ الصِّلة (الثاني) على أن كل فعل من أفعال التواصل الإظهاري

[267] يُبَلِّغ أو يُعَبِّر عن افتراض صِلته (مُناسبته) المُثْلَى. وقد تمّ توضيح افتراض الصِّلة نفسه كما يأتي:

8. افتراض الصِّلة أو المُناسَبة المُثْلَى

(أ) إن مجموعة الافتراضات (**قص**) التي تقصد المُتواصِلة أن تُظهِرها للمخاطَب تكون ذات صِلة أو مُناسِبة بقَدْر يكفي لجعل مُعالجة المُنَبِّه الإظهاري جديرةً بوقت المخاطَب واهتمامه.

(ب) إن المُنَبِّه الإظهاري هو أكثر المُنَبِّهات صِلةً أو مُناسَبةً مِمَا كان بإمكان المُتواصِلة استعماله لإبلاغ (**قص**).

نحن نعتقد أن هذه الصياغة ينبغي أن تُعدَّل وتُنقَّح بشكل جوهري. إن التعديلات ستجعل افتراض الصِّلة أبسط، وسنُحاول أن نُثبت أنها لا تُحافظ على القدرة التنبّؤية للنُّسخة السابقة فحَسْب، بل هي تزيدها بصورة مُهمّة أيضاً.

إن هناك سببين يَدعُوَان للثقة بالمُتكلِّمة وتصديقها في قصدها لتوصيل افتراض الصِّلة، وهما مُتضمَّنان في جُملتَي الافتراض. فأولاً، يتوجّب على المُتواصِلة أن تقصد من مُنَبِّهها الإظهاري أن يبدو على درجة كافية من الصِّلة بالنسبة للمُخاطَب، بحيث يستحق انتباهه. وإلا فإنه قد لا يُوليه الانتباه الكافي فيفشل التواصل. وهذا يضع حدّاً أدنى لمستوى الصِّلة الذي تقصد المُتكلِّمة من المخاطب أن يتوقّعه. هناك نُسخة من هذه الفكرة مَبْنية في الجملة (أ) من افتراض الصِّلة المُتقدّم آنفاً. وفي هذه النسخة، يُعامَل مستوى الجُهد المطلوب لإعادة تركيب التفسير المقصود، بوصفه مُعْطَى (مُفترض) (given)، والافتراض هو أن التأثير سيكون بدرجة من العُلُوّ تكفي بالنسبة لصلة المُنَبِّه الإجمالية لكي تكون بمستوى الحدّ الأدنى أو الأعلى منه (هذا الحدّ الذي تحته، لن يكون المُنَبِّه جديراً بالمُعالجة). إن الجملة (أ) تقول في جوهرها إن مستوى التأثير هو، في الأقل، كافٍ[29].

---

(29) بشأن المضامين المُستقاة من نظرية الصِّلة بخصوص علم اللُّغة والخطوات باتجاه =

الآن افرضْ أننا نُعامل مُستوى التأثير - وليس مُستوى الجُهد - بوصفه مُعْطَى. حينئذٍ بمُوجب طريقة التفكير نفسها - على أساس كون المُتكلِّمة يجب أن تقصد من مُنَبِّهها الإظهاري أن يبدو ذا صِلة بالقَدْر الكافي - يكون بإمكان المُخاطَب أن يبني توقّعات مشروعة بخصوص مُستوى الجُهد الذي يتطلّبه تحقيق هذا التأثير. وهذا المستوى من الجُهد يجب أن يكون بدرجة من الانخفاض تكفي لصِلة المُنَبِّه الإجمالية لكي تكون بمستوى الحدّ الأدنى أو أعلى منه.

وبما أنه لا يُوجد هنا عدم تناسب مبدئي مُنتظَم بين التأثير والجُهد، فإن في الإمكان جعل الجُملة (أ) من افتراض الصِّلة أبسط وأكثر عموميةً، وكما يأتي:

9. إن المُنَبِّه الإظهاري يكون ذا صِلة بقَدْر يكفي له لكي يكون جديراً بالجُهد الذي يبذله المُخاطَب لمُعالجته.

هل من الجائز أو المشروع للمُخاطَب أن يتوقّع - وللمُتواصِلة أن تريد منه أن يتوقّع- مُستوى من الصِّلة الذي لا يكون في الحدّ الأدنى فقط وإنما أعلى منه بكثير؟ إن (غرايس) وأغلبية أتباعه يرون أن ذلك جائز ومشروع. فهُمْ يفترضون أن المُتكلِّمة والمُستمع يجب أن يكون لديهما هدف مشترك يتجاوز مُجرّد أن [268] يَفهما (بالفتح) ويُفهَما (بالضم). ويتوقّع منهما أن يُقدِّما أية معلومات يُمكن أن تُعزّز هذا الهدف المشترك. المُتوقّع هو ليس صِلة بالقَدْر الكافي فحَسَب، وإنما الحدْ الأعلى من الصِّلة لتحقيق الهدف المشترك[30].

= الوصف الصُّوري المُنضبط formalisation، انظر: Gabbay and Kempson 1991; Kempson 1988c,forthcoming; Jiang 1994; see also Posnanski 1992.

(30) صحيح أن قاعدة الصِّلة عند (غرايس) تقتصر على: ''ليكنْ كلامك مُناسباً وذا صِلة'' غير أن قاعدتي الكمّية عنده تُوصيان بهذا الرفع للصِّلة الى الحدِّ الأعلى بالمعنى الذي ذكرناه، فالقاعدة الأولى للكمية (''اجعل إسهامك بالمعلومات بالقَدْر المطلوب'') تعمل باتجاه زيادة التأثير. والقاعدة الثانية للكمية (''لا تجعلْ إسهامك بالمعلومات أكثر مما هو مطلوب'') تعمل باتجاه تقليل الجُهد (كما هو الحال في قواعد الأسلوب) انظر (هورن 1984، 1988) و (لفنسون 1987، 1988) للمناقشة.

لقد سبق أن عبَّرنا عن عدم قبول هذا الرأي. فقد يَصْدُق أن المُتخاطبين في أغلب المُحاورات اللُّغوية يشتركون في غَرَض يتجاوز مُجرّد التفاهم، لكن ليس من الضروري أن يكون الواقع دائماً هكذا. فالتواصل الخِلافي (النِّزاعي) أو اللاتبادلي non-reciprocal، على سبيل المِثال، لا يتضمّن مثل هذا الغَرَض. ومن الصادق أيضاً أن وجود هدف مشترك يُسهِّل عملية الفهم. ويمكننا تعليل وتفسير ذلك عن طريق بيان أن الهدف المُشترك يُولِّد عدداً من الافتراضات الظاهرة بصورة مُتبادلة، والتي يُمكن للمُتخاطَبين أن يعتمدوا عليها. ليس هناك من داعٍ لدمج وُجود هدف حواري مُشترك مع المبادئ الفعلياتية. نحن ما نزال نعتقد بصحة ذلك.

لكن مع ذلك، فنحن أنفسنا سبق أن أكّدنا أن المُتخاطبين يشتركون دائماً، في الأقل، بهدف واحد مُشترك، وهو أن يَفهموا (بالفتح) ويُفهَموا (بالضم). فمن المصلحة الظاهرة للمُتكلِّمة أن تبذل قُصارى جهدها، وأن تبدو أنها تبذل قُصارى جُهدها لتحقيق هذا الهدف المشترك. وهذا يُزوّدنا بسببٍ ثانٍ يدعونا للثقة بالمُتكلِّمة وتصديقها في قصدها لتوصيل افتراض الصِّلة، وهو مُتضمَّن في الجُملة (ب) من الافتراض، كما تقدّم نصه. لكن الجملة (ب) في نُسختها الحالية تتعلّق كلياً بشأن الجُهد. فالتأثير المقصود يُعامَل بوصفه مُعْطىً، والجُملة (ب) تقول إن المُنَبِّه المُستعمَل لتحقيق هذا التأثير، هو المُنَبِّه الذي يتطلّب أقلّ جُهد من المخاطب.

إن افتراض الحدّ الأدنى من الجُهد الذي تُعبِّر عنه (ب) هو في أحسن الأحوال غامض، وفي أسوإ الأحوال قوي أكثر من اللازم. فمن المُحتمل أن تكون المُتكلِّمة راغبة في محاولة التقليل من جُهد المُخاطَب إلى الحدّ الأدنى، ما دام ذلك سيزيد من احتمال انتباهه على مُنَبِّهها الإظهاري ونجاحه في فَهْم المُنَبِّه. لكن مع ذلك، ولمُختلف الأسباب، قد لا يكون المُنَبِّه المُعيّن الذي تُصْدره، هو بالتأكيد المُنَبّه الذي يُقلّل جُهد المُخاطَب إلى الحدّ الأدنى. إذ علينا، في المقام الأول، أن نأخذ بعين الاعتبار جُهد المُتواصِلة نفسها. فنحن بوصفنا مُتكلِّمين، مُستعدون لأن نبذل هذا المقدار من الجُهد فقط في صياغة أفكارنا،

وبوصفنا مُستمعين، نحن نعلم أكثر من أن نتوقّع سماع قَوْلات بارعة وخالية من العيوب والأخطاء. ثم قد تكون هناك آداب السلوك (الإتيكيت) أو معايير السلامة الأيديولوجية (الفكرية) التي تُبعِد القَوْلة الأسهل على المُعالجة (والتي يُحتمل أيضاً أن تحمل تلويحات ضعيفة غير مرغوب فيها). فبوصفنا مُتكلّمين، نحن نتجنّب ما نراه صياغات مُثيرة للاعتراض، وبوصفنا مُستمعين نحن نتوقّع مثل هذا التحفُّظ أو القَيْد.

لقد كان المفروض بالجُملة (ب) من افتراض الصِّلة المُثْلَى أن تأخذ بعين الاعتبار حقَّ المُتكلِّمة في أن تكون كَسُولة أو كثيرة الاحتشام، أيْ في أن تكون لها اختياراتها المُفضّلة وأن تأخذها بالاعتبار[31]. وقد قمنا في مطبوعاتنا ومُحاضراتنا الشفوية مؤخراً بتعديل هذه الجُملة المُتعلّقة بالجُهد لتقول إنه لا يُطْلَب من المُتواصِلة أن تبذل أي جُهد بلا داعٍ أو بلا مُسوِّغ. وبتعبير آخر، فمِنْ [269] بين سلسلة المُنَبِّهات المُمكنة والمُتساوية في قُدراتها على توصيل التفسير المقصود والمتساوية في مقبوليتها من المُتكلِّمة (إذا وضعنا في بالنا رغبتها في تقليل جُهدها هي، وكذلك اختياراتها الأخلاقية والاحتشامية والجمالية)، ينبغي على المُتواصِلة أن تُفضِّل، وأن تبدو أنها تُفضِّل، المُنَبِّهَ الذي يُقلّل جُهد المُخاطَب إلى أدنى حدّ.

لكن مع ذلك، فإن هذا الاتجاه في التفكير، الذي بُنِيَ على أساس اعتبارات الجُهد، ينطبق بصورة مُساوية على جانب التأثير. افرضْ أنه، من وجهة نظر المُتواصِلة، في الإمكان تنفيذ أهدافها بالكفاءة نفسها بواسطة عدد من القَوْلات (أو المُنَبِّهات الأُخرى)، التي تُولِّد كلها التأثيرات السِّياقية المقصودة، لكن بعضها يُولِّد تأثيرات سِياقية إضافية ولذلك يكون (أو يبدو) أكثر صِلة بالنسبة للمخاطب. أيّاً منها ينبغي عليها أن تختار؟ الجواب هو ينبغي عليها أن تختار القَوْلة التي تكون (أو تبدو) أكثر صِلة بالنسبة للمُخاطَب، لمُجرّد الأسباب التي أوردناها آنفاً في مُناقشة تقليل الجُهد إلى الحدّ الأدنى.

---

(31) لقد تمَّت ملاحظة ذلك والإشارة اليه في كتابنا **نظرية الصِّلة** في النص المُحيط بافتراض الصِّلة، لكنه لم يدخل في الافتراض كجزء منه.

وههنا مثال توضيحي: تريد (ميري) أن تجعل من الظاهر تماماً لـ (بيتر) أنها ستكون خارج البيت من الساعة الرابعة إلى الساعة السادسة. إن بإمكانها أن تُخبره بذلك عن طريق النُّطق بأيٍّ من (10 أ - ج):

10. (أ) سأكون خارج البيت من الرابعة إلى السادسة.

(ب) سأكون خارج البيت في بيت آل (جونز) من الرابعة إلى السادسة.

(ج) سأكون خارج البيت في بيت آل (جونز) من الرابعة إلى السادسة لمُناقشة الاجتماع القادم.

افرضْ أنها تُسلِّم بأن أيّاً من هذه القَوْلات ذو صِلة بالقَدْر الكافي بالنسبة لـ (بيتر). وافرضْ أنه لا يُهمّها إن أخبرته عن مكان ذهابها وسببه. وافرضْ أن مقدار الجُهد الذي يتطلّبه إصدار أيٍّ من هذه القَوْلات ليس له أية أهمية لها. حينئذٍ سيكون من المعقول بما فيه الكفاية أن تنطق أيّاً من (10 أ -ج)، ما دامت كل واحدة منها تُحقّق هدفها بكُلْفة مقبولة بصورة مُتساوية بالنسبة لها. غير أنه من المعقول جداً إصدار القَوْلة الأكثر صِلة بالنسبة لـ (بيتر)، ما دام ذلك سيجعل من المُحتمل جداً أنه سينتبه على كلامها ويتذكّره، وهَلُمَّ جَرّاً: أيْ، بتعبير آخر، إن ذلك سيزيد إلى الدرجة القصوى ظُهور المعلومات التي تريد (ميري) أن تُخبره بها. وبما أن (10 ج) تتطلّب من (بيتر) جُهداً أكبر من (10 ب)، وأن (10 ب) تتطلّب جُهداً أكبر من (10 أ)، يتوجّب على (ميري) أن لا تختار أيّاً من هذه القَوْلات الأطول، إلا إذا وفقط إذا كانت المعلومات الإضافية المذكورة تُنتج تأثيراً كافياً لجعلها أكثر صِلة بالنسبة لـ (بيتر). فإذا لم يكن يهتمّ بمكان ذهابها، توجَّبَ عليها أن تختار (10 أ). وإذا كان مُهتمّاً بمكان ذهابها وليس بسببه، توجَّبَ عليها أن تختار (10 ب). وإذا كان مُهتمّاً بمكان وسبب ذهابها على حدٍّ سواء، توجّب عليها أن تختار (10 ج). إن هذه الاختيارات عقلانية حتى وإنْ كانت (ميري) غير راغبة بشكل خاص في مُساعدة (بيتر) بإخباره عما قد يرغب في معرفته. إنها عقلانية بوصفها طرائق ترفع إلى الحدّ الأعلى، فُرَص نجاحها في

أن تُظهِر له الشيء الوحيد الذي تريد أن تُظهره له وهو: أنها ستكون في الخارج من الساعة الرابعة إلى الساعة السادسة.

[270] وهكذا، يُمكننا أن نقوم بالتعميم الآتي. خُذْ مجموعة من المُنَبِّهات أو الحوافز المستوفية للشروط الآتية: أيُّ واحدٍ منها يحتمل أن يُوصل أو يُعبِّر عما تُريد المُتَواصلة أن تُوصله أو تُعبِّر عنه؛ والمُتواصِلة قادرة على إصدار أيّ واحدٍ منها، وليس لديها اختيارات مُفضَّلة بينها، باستثناء رغبتها في اختيار المُنَبِّه الذي سيكون أكثرها فعالية في تحقيق هدفها التواصلي. وهذه المُنَبِّهات قد تختلف بمعايير الجهد المطلوب من المُخاطَب، والتأثيرات المُتحقِّقة، أو كِلَا الجُهد والتأثير على حدٍّ سواء. يتوجَّب على المُتواصلة اختيار المُنَبِّه الذي يبدو أكثر صِلة بالنسبة للمُخاطَب، ما دام ذلك سيجعل من المُحتمل جداً نجاح تواصلها. وللسبب نفسه، يتوجّب عليها أن تبدو أنها تختار المُنَبِّه الأكثر صِلةً بالنسبة للمُخاطَب. ففي الأحوال الاعتيادية، من المُحتمل أن المظهر والحقيقة يتوافقان ويتطابقان.

إن اختيار المُتواصِلة للمُنَبِّهات أو الحوافز الإظهارية، لا يتحدّد باختياراتها المُفضَّلة فحَسْب، وإنما بقدراتها أيضاً. ففي جانب الجُهد، قد تكون هناك مُنَبِّهات أسهل في المُعالجة بالنسبة للمُخاطَب، لكن المُتواصِلة لا تستطيع أن تُفكّر بها في حينها، كما هو الحال حين لا تحضر إلى الذهن الصياغة الفُضْلى لفكرةٍ ما. وفي جانب التأثير، تكون الحدود المُقيِّدة لقُدرات المُتواصِلة أكثر دلالةً وأهميةً. فقد تكون هناك دائماً معلومات يراها المُستمع أكثر صِلةً من أي شيء يُمكن أن تقدِّمَه المُتواصِلة. فهي لا تستطيع أن تُحقق صِلةً أكبر مما تسمح به المعلومات المُتوافرة لديها. وإذا قررت أن تتواصل بهدف الخداع والتضليل، وحاولت أن تُظْهِر افتراضات لا تعتقد هي بها، فإنها ما زالت تريد من المُخاطَب أن يعتقد أن ما تُحاول توصيله مُسَوَّغ أو مُبرَّر بمُوجب ما تعلمه.

وهنا أيضاً، لا يُوجد عدم تناسب مبدئي مُنتظم بين التأثير والجُهد. إن الافتراض هو أن المُتواصِلة تختار من بين كلِّ المُنَبِّهات المُتوافرة لها والمقبولة بوصفها وسيلة لتحقيق هدفها التواصلي الخاص، تختار المُنَبِّهَ ذا الصِّلة الكبرى

قَدْرَ الإمكان بالنسبة للمُخاطَب. إن في الإمكان جعل الجُملة الثانية في افتراض الصِّلة أكثر بساطةً وعُموميةً، كما يأتي:

11. إن المُنَبِّه الإظهاري هو أكثر المُنَبِّهات صِلةً أو مُناسَبةً مِمَا يتوافق مع قُدرات المُتواصِلة وتفضيلاتها.

الآن صارت لدينا نُسخة معدّلة تماماً من افتراض الصِّلة المُثْلَى:

12. افتراض الصِّلة المُثْلَى (نُسخة منقَّحة)

(أ) إن المُنَبِّه الإظهاري يكون ذا صِلة بقَدْر يكفي بالنسبة له لكي يكون جديراً بالجُهد الذي يبذله المُخاطَب لمعالجته.

(ب) إن المُنَبِّه الإظهاري هو أكثر المُنَبِّهات صِلةً أو مُناسَبةً مِمّا يتوافق مع قُدرات المُتواصِلة وتفضيلاتها.

وهذا معناه أن المُخاطب مُخوَّل أو مُؤهّل لأن يتوقّع مستوى من الصِّلة أو المُناسَبة عالياً بما يكفي لتسويغ انتباهه أو إصغائه على المُنَبِّه، والذي هو، فضلاً عن ذلك، أعلى مستوى للصِّلة كان بمقدور المُتواصِلة تحقيقه إذا وضعنا في البال وسيلتها وأهدافها. [271]

3.3.1 مبدأ الصِّلة الثاني: أن افتراض الصِّلة المُثْلَى يتمّ إبلاغه أو التعبير عنه إظهاريّاً.

إن من الخطأ أن يُفْهَم افتراض الصِّلة المُثْلَى، سواء بنُسختِه القديمة أو المُنقَّحة، على أنه يصف هدفاً يتوجّب على المُتواصلين العقلانيين أن يُحقِّقوه. إذْ بخلاف قواعد (غرايس) السلوكية، لا مبدأ الصِّلة ولا افتراضها مطروحان بوصفهما هدفاً يجب متابعته، أو قاعدةً يجب التقيّد بها من قبل المُتواصِلة. إن مبدأ الصِّلة (الثاني)، هو ادعاء وصفي descriptive (في مقابل المِعْياري normative) بخصوص مُحتوى فعل من أفعال التواصل الإظهاري. فهو يدَّعي أن

جُزءاً من ذلك المُحتوى هو عبارة عن الافتراض بأن فِعْلَ التواصل نفسه ذو صِلة بالنسبة للمُخاطَب.

إنَّ هدف المُخاطَب من تفسير القَوْلة، هو تشخيص قصد المُتواصلة الإخباري. وكما هو الحال دائماً في نسبة القصد إلى فاعل أو فاعلة، يتمّ ذلك عن طريق مُلاحظة الوسائل التي تختارها والتسليم بأن هذه مُلائمة لأهدافها، واضعين في البال مُعتقداتها. نحن ندَّعي أن أيَّ فعل من أفعال التواصل الإظهاري يُبلِّغ أو يُعبِّر عن افتراض صِلة مُثْلَى. وإذا وضعنا في البال تعريفنا للتواصل الإظهاري، لكي يصدق ذلك يجب أن يكون من الظاهر بصورة مُتبادلة لكلٍّ من المُتواصِلة والمُخاطَب، أنَّ لدى المُتواصِلة هدفاً إخبارياً لجعل افتراض الصِّلة ظاهراً بصورة متبادلة. الآن سنُحاول أن نُبَيِّن أن الحقيقة هي كذلك.

المُتواصِلة العقلانية يجب أن تقصد من المُنَبِّه أو الحافز الذي تستعمله أن يبدو على قدر من الصِّلة للمُخاطَب، بحيث يكفي لجذب انتباهه وجعله راغباً في بذل الجهد الذي يتطلبه الفهمُ أو الاستيعاب. ما مقدار هذه الصِّلة؟ إن هناك حداً لا يُتَوَقَّع من المخاطب أن يتنبه على المُنَبِّه دونه أو تحته مُطلقاً؛ ومن الواضح أن المُتواصِلة يجب أن تقصد من المُخاطَب أن يتوقّع مستوى من الصِّلة بهذا العُلُوّ، في الأقل. وفضلاً عن ذلك، فإن من مصلحة المُتواصِلة أن يتوقّع المُخاطَب مُستوى من الصِّلة أعلى بكثير من هذا الحدّ الأدنى، بحيث إنه سيكون راغباً في توظيف الجهد المطلوب للفهم أو الاستيعاب. غير أنه مثلما يسترشد المُخاطب في تفسير القَوْلة بالافتراض الذي يُفيد أن المُتواصِلة عقلانية، كذلك تتقيّد مقاصد المُتواصِلة بالافتراض الذي يُفيد أن المُخاطَب عقلاني. إن المُخاطَب العقلاني لا يتوقّع صِلة أو مُناسَبة أكبر ممّا تُريد المُتواصِلة وتستطيع أن تُحقّقه. إذ لا معنى لأن نتوقّع من المُتواصِلة أن تُعطي معلومات لا تملكها، أو أن تصدر مُنَبِّهاً لا يُمكنها أن تُفكّر به أو تتصوّره في حينه. ولا يُمكن أن نتوقّع منها أن تُخالف اختياراتها المُفضّلة. وهكذا، فإن المُتواصِلة العقلانية تقصد من مُنَبِّهها أن يبدو على قدر من الصِّلة يتناسب مع قُدراتها واختياراتها المُفضّلة.

وبتعبير آخر، من الضروري للجُمْلة الأولى من افتراض الصِّلة أن تكون [272]

ظاهرةً للمُخاطَب، ومن المُفيد للجملة الثانية أن تكون ظاهرةً أيضاً. لذلك، فإن المُتواصِلة العقلانية يجب أن تُريد من كِلَا جُملتَيْ افتراض الصِّلة أن تكونا ظاهرتين. نحن ندَّعي أن هذه ليست حقيقة خفية بخصوص سيكولوجية المُتواصِلين (أو المُتواصِلات)، وإنما ظاهرة لكلِّ مُتواصِلة أو مُخاطَب كفوءين. وهكذا، فحين تجعل المُتواصِلة من الظاهر تبادلياً لها ولمُخاطَبها أنها تُحاول أن تتواصل باستعمال مُنَبِّه مُعيّن، فإنها بذلك تجعل من الظاهر تبادلياً أنها تجعل افتراض الصِّلة ظاهراً. وإذا وضعنا في البال تعريفنا للتواصل الإظهاري، فإن هذا يُعادل قولنا إنه يتمّ التعبير عن افتراض الصِّلة.

2.3.3 بعض نتائج، أو عواقب، النُّسخة المُنقّحة من افتراض الصِّلة

إن كل التحليلات التي عرضناها في هذا الكتاب وفي أماكن أُخرى على أساس افتراض الصِّلة المُثْلَى القديم ما زالت سارية وصادقة كالسابق. إذ ما زال صحيحاً القولُ إن السبيل العقلاني للشروع في تفسير القَوْلة، أو أيِّ مُنَبِّه إظهاري آخر، هو من خلال سُلوك طريق الجُهد الأقلّ، والتوقُّف عند أول تفسير يَفِي بتوقّعات المرء بشأن الصِّلة. لكن مع ذلك، ففي النُّسخة القديمة كان مستوى الصِّلة المُتوقَّع هو بصُورة مُنتظمة في الحدّ الأدنى. وهذا لم يكن يعني أن القَوْلة لا يمكن مطلقاً أن تكون أكثر من مُجرّد ذات صِلة بالقَدْر الذي يكفي لكي تكون جديرة بانتباه المُستمع. إن ما كان يَعنيه، هو أنه لكي تُحقِّق المُتكلِّمة مُستوى أعلى من الصِّلة، فإنها اضطرت إلى صياغة قَوْلتها بحيث إن أول تفسير ذا صِلة بالقَدْر الذي يكفي لكي يكون جديراً بانتباه المُستمع، سيكون في الحقيقة أكثر من مُجرّد ذي صِلة بالقَدْر الكافي.

ولكي نُوضح ذلك بمثال، افرضْ أن (ميري) تقول لـ (بيتر):

13. هل تذكُر أني اشتريت بطاقة اليانصيب تلك؟ حسناً، احزرْ ما الذي حصل؟ لقد ربحت 10.000 جنيه إنكليزي.

إن الخبر الذي صرَّحت به (ميري)، إذا أُخِذَ بالمعنى الحَرْفي، قد لا يكون مُجرّد ذي صِلة بالقَدْر الذي يكفي لكي يكون جديراً بانتباه (بيتر)، وإنما ذو صِلة بقَدْر أكبر بكثير مما كان يتوقّع، إذا وضعنا في البال افتراض الصِّلة غير المُنقَّح. ومع ذلك، فإذا كان هذا هو أول تفسيرٍ مُتَاح ذي صِلة بالقَدْر الكافي (وما لم يتعارض مع بعض افتراضاته السِّياقية الأُخرى)، فإنه سيتقبّله بوصفه التفسير المقصود. هذا هو، في الأقل، ما يتنبّأ به (بصواب) التحليلُ المَبْني على أساس افتراض الصِّلة غير المُنقَّح.

الآن قارِنْ هذه بالحالة التي تقول فيها (ميري) لـ (بيتر):

14. هل تذكُر أني اشتريتُ بطاقة اليانصيب تلك؟ حسناً، احزرْ ما الذي حصل؟ لقد فزتُ بجائزة.

هنا، ربما سيُمثّل التفسير الأول المُتاح وذو الصِّلة الكافية، سيُمثّل جائزة (ميري) على أنها مُجرّد كبيرة بقَدْر يكفي لكي تكون جديرة بالحديث عنها. فإذا كان مُجرّد العلم بأنها ربحت جائزة، ذا صِلة كافية، فحينئذٍ قد لا يُمكن اعتبار قيمة الجائزة [273] شيئاً ذا صِلة مُطلقاً. وهنا أيضاً يكون التحليل المَبْني على افتراض الصِّلة غير المُنقَّح، وافياً بالغرض.

إن افتراض الصِّلة المُنقَّح يُنتج التحليل نفسه لهذه الأمثلة وأشباهها. ففي تفسير (13)، يفترض (بيتر) أن (ميري) كانت لديها القُدرة - في هذه الحالة، المعرفة - لكي تقول شيئاً أكثر من الحدّ الأدنى للصِّلة (أي إنها كانت قد ربحت 10.000 جنيه إنكليزي)، وأنها أدلت بهذه المعلومات في غياب الأفضليات المعاكسة. وفي تفسير (14)، لنفرضْ أن (بيتر) يتقبّل الجُملة (ب) من افتراض الصِّلة، ويتوقّع أن قَوْلة (ميري) هي الأكثر صِلةً من بين القَوْلات المُتوافقة مع قُدراتها وتفضيلاتها. ومع ذلك، فليس لديه سبب يدعوه إلى الاعتقاد أن لديها معلومةً أكثر صِلةً والتي لا ترغب في أن يُشاركها فيها؛ لذلك فهو سيفترض أن الجائزة مُجرّد كبيرة بالقَدْر الذي يجعلها جديرة بالذِّكْر. وفي كثير من الأحيان،

يتطابق الحدّ الأدنى المذكور في الجُملة (أ) من افتراض الصِّلة (المُنقَّح) مع الحدّ الأعلى المذكور في الجملة (ب). أيْ أن لدى المُتكلِّمة شيئاً هو ذو صِلة فقط بالقَدْر الذي يجعله جديراً بالذكر، وهي تذكره.

ومع ذلك، ففي بعض الحالات يُنتِج الافتراضُ المُنقَّح تحليلاتٍ مُختلفة وأفضل. هنا سنتأمّل تحليلين. الأول منقول بتصرّف عن (غرايس 1989 ص32). يقوم (بيتر) و(ميري) بالتخطيط لسفرة سياحية في فرنسا. و(بيتر) قد قال توّاً بأن من اللطيف أن يزورا صديقها القديم (جيرار) Gerard، إذا لم يأخذهما ذلك بعيداً جداً عن طريقهما، ثم يستمر الحوار هكذا:

15. (أ) (بيتر): أين يعيش (جيرار)؟

(ب) (ميري): في مكانٍ ما، في جنوب فرنسا.

وكما يلاحظ (غرايس)، فإن جواب (ميري) يُلوِّح بـ (16):

16. أن (ميري) لا تدري في أيِّ مكان من جنوب فرنسا يعيش (جيرار).

وهذا التلويح يُمكن تفسيره بسهولة بمَعايير قواعد (غرايس) السُّلوكية maxims. فجواب (ميري) لا يُزوِّد معلومات بالقَدْر الذي تُشير إليه القاعدة الأولى للكمّية maxim of Quantity (اجعلْ اسهامك بالمعلومات كافياً بالقَدْر المطلوب). ''إن هذه المخالفة [...] لا يُمكن تفسيرها إلا بالافتراض أن [ميري] تشعر أنها لو أَدْلَتْ بمعلومات أكثر لقالت شيئاً يُخالف القاعدة الثانية للنوعية ويخرقها، (لا تقلْ شيئاً ليس لديك دليل على صحته)'' (غرايس 1989: 32-33).

في النُّسخة غير المُنقَّحة من نظرية الصِّلة، كان يتوجّب علينا تفسير هذا التلويح عن طريق مُلاحظة أنه، في الموقف المذكور، سيكون من الظاهر تبادلياً بصورة عامة أن (ميري) مُتَوَقَّع منها أن تتعاون، وهي كذلك راغبة في أن تتعاون في التخطيط للسفرة السياحية في فرنسا. من هذا الافتراض مضافاً إليه كَوْن جوابها ليس بذي صِلة بالقَدْر الذي يكفي للجواب عن سؤال (بيتر)، يُمكن

الاستدلال أنها لا تدري بالضَّبط أين يعيش (جيرار). إذن ليست (16) وحدها ظاهرة، وإنما، إذا وضعنا تعاون (ميري) في البال، سيكون من الظاهر تبادلياً [274] أيضاً أنها تريد أن تجعل (16) ظاهرة. ولذلك، فإن (16) هي تلويح صحيح.

إن هذا التحليل يُسلِّم، في هذه الحالة المُعيَّنة، بوجود ذلك النوع من التعاون الذي يَعُدُّه (غرايس) موجوداً في كل مُحاورة. لقد حاولنا أن نُثبت أن التعاون الغرايسي ليس دائماً له تأثير، ولا دائماً يُفترَض أن له تأثيراً. ففي الظروف التي لا يُتَوَقَّع من المُتكلِّمة أن تكون مُتعاونة، لا تكون التلويحات من نَمَط (16) سارية أو صادقة.

افرضْ، مثلاً، أن من الظاهر تبادلياً أن (ميري) ضد زيارة (جيرار) بصورة مُطْلقة. حينئذٍ لا يحمل جوابها التلويح في (16). فهي قد لا تملك المزيد من المعلومات المضبوطة بشأن مكان وجود (جيرار)، أو هي قد تملك تلك المعلومات لكنها لا ترغب في الإدلاء بها، ولا سبيل للتأكد من أيّ الاحتمالين هو الصحيح. هنا سيضطر المُتَزَمِّت من أتباع (غرايس) إلى القول إن (ميري) هي، في الأقل، جُزئياً ''ترفض التعاون'' بمُوجب المبدإ التعاوني والقاعدة الأولى للكمّية. فكما أننا كُنّا سنضطر إلى تفسير التلويح الغرايسي (16) بإضافة الافتراض السِّياقي القائل إن المُتكلِّمة مُتعاونة، فكذلك إن أتباع غرايس سيضطرون إلى تفسير غياب التلويح بإضافة الافتراض القائل: إن المُتكلِّمة غير مُتعاونة.

لاحِظْ، الآن، أن الحوار نفسه يُمكن أن يُفيد تلويحاً مُختلفاً. افرضْ أن من الظاهر تبادلياً أن (ميري) تعلم أين يعيش (جيرار). حينئذٍ، فإن جوابها في (15 ب) سيُولِّد التلويح في (17) وليس في (16):

17. إن (ميري) لا ترغب في أن تُبيِّن بالضَّبط أين يعيش (جيرار).

إن هذا يُولِّد مُشكلة لأتباع (غرايس)، ذلك لأنه يُخالف كُلّاً من المبدإ التعاوني والقاعدة الأولى للكمّية على حدٍّ سواء؛ ومن المفروض أن التلويحات لا تتولّد

إلا إذا كان المبدأ التعاوني نافذاً وساري المفعول. إن هذا المِثال كان سيُولِّد مُشكلة لنا أيضاً، بوجود النُّسخة غير المُنقَّحة من افتراض الصِّلة. لنفرضْ أن المعلومة القائلة إن (جيرار) يعيش في جنوب فرنسا هي معلومة ذات صِلة بقَدْر يكفي لجعلها جديرة بانتباه (بيتر) (حتى وإن كانت أقلّ صِلة مما كان يتمنّى)، حينئذٍ بمُوجب وصفنا غير المُنقَّح لا بُدَّ من أن يتوقّف (بيتر) قبل تكوين التلويح في (17).

أما مع افتراض الصِّلة المُنقَّح، ففي إمكاننا تفسير كلٍّ من التلويحات الغرايسية القياسية مثل (16)، والتلويحات اللاغرايسية مثل (17)، التي تنتج عن، وتعبِّر عن، رفضٍ للتعاون. ففي (15)، إذا كان من الظاهر تبادلياً أن (ميري) ترغب في أن تكون أكثر تحديداً بشأن المكان الذي يعيش فيه (جيرار)، حينئذٍ سيلزم عن جوابها مُضافاً إليه الجملة (ب) من افتراض الصِّلة المُنقَّح أنها غير قادرة على أن تكون أكثر تحديداً. وإذا كان من الظاهر تبادلياً أن هذا اللُّزوم سيزيد من صِلة قَوْلتها، فإنه حينئذٍ لن يكون لازماً (منطقياً) فحَسْب، وإنما مُلَوَّحاً به. ومن ناحية أُخرى، إذا كان من الظاهر تبادلياً، أنه كان بمقدور (ميري) أن تكون أكثر تحديداً، فحينئذٍ سيلزم عن جوابها مضافاً إليه الجملة (ب) من افتراض الصِّلة، أنها غير راغبة في أن تكون أكثر تحديداً. وهنا أيضاً، إذا كان من الظاهر [275] تبادلياً أن هذا اللُّزوم يزيد من صِلة قَوْلتها، فإنه سيكون مُلوَّحاً به.

لاحِظْ أننا نقوم هنا بادِّعاء دقيق وغير جَلِيّ. فنحن ندَّعي أنه إذا كان من الظاهر تبادلياً لكلٍّ من المُتواصِلة والمُستمع أن الافتراض اللازم سِياقياً عن القَوْلة يزيد من صِلتها الإجمالية، فحينئذٍ يكون (في العُموم) من الظاهر تبادلياً أن المُتواصِلة قَصَدَتْ أن تُظْهِر هذا اللُّزوم. أي، بتعبير آخر، فإن هذا الافتراض يتمّ توصيله أو التعبير عنه (بوصفه تلويحاً). وهذا يلزم عن الجُملة (ب) من افتراض الصِّلة المُنقَّح، التي تقول إن القَوْلة هي أكثر القَوْلات صِلةً مِمَا تتوافق مع قُدرات المُتواصِلة وتفضيلاتها. فإذا أسهم لُزوم القَوْلة الظاهر تبادلياً في زيادة صِلتها الإجمالية، وبالتالي ساعد في تأكيد افتراض الصِّلة المُثْلَى، فإن الاستدلال على أن المُتواصِلة قَصَدَتْ منه أن يؤدي هذا الدَّور، هو استدلال صحيح وسليم. ومن الجَلِيّ أن بمقدور المُتواصِلة أن تُلوِّح بهذا الافتراض. وهناك دليل على أنها راغبة

في التلويح به، ما دامت قد اختارت وبمحض إرادتها صيغةً للقَوْلة تحمل بشكل ظاهر هذا اللُّزوم، مما يُساعد في تأكيد افتراض الصِّلة الذي قامت هي نفسها بتوصيله أو التعبير عنه.

إن الادعاء أن اللُّزومات implications ذات الصِّلة الظاهرة، يُمكن أن تُعامَل بوصفها تلويحات implicatures، له عاقبة واحدة لافتة للنظر. ففي بعض الأحيان، قد يَنْسِب المُخاطَب وبشكل مُسوَّغ ومُبرَّر إلى المُتواصِلة، تلويحاً لم تقصد في الحقيقة توصيله على الإطلاق. إن الاستدلال من الحقيقة الظاهرة تبادلياً والقائلة إن اللُّزومَ ذو صِلة، إلى النتيجة القائلة إنه ملوَّحٌ به (أيْ، إنه جُعِلَ ظاهراً بشكل مقصود)، هو استدلال غير بُرهاني، وقد يكون كاذباً في بعض المُناسبات بالرغم من صِحّته وسلامته المُحتملة. لنتأمّلْ نُسخة من الحوار (15) مُختلفة بصورة طفيفة: من الظاهر تبادلياً لكلٍّ من (ميري) و(بيتر) أن (ميري) راغبة في تزويده بكل المعلومات ذات الصِّلة التي تملكها:

18. (أ) (بيتر): لقد قلتِ إنكِ كنتِ على اتصال بـ (جيرار). أين يعيش هو؟

(ب) (ميري): في مكان ما، من جنوب فرنسا، أنا لا أدري بالضَّبط أين.

في (18 ب)، تقول (ميري) إنها لا تعلم بالضَّبط أين يعيش (جيرار). إن هذه القَوْلة بوضعها الحالي منطوقة من دون شرح إضافي، تستلزم سِياقياً أنها ضلَّلت (بيتر) حين ادَّعتْ أنها على اتصال بـ (جيرار). ورُبّما لم تكن قد قَصَدَتْ إظهار هذا اللُّزوم، ومن باب أولى، ربما لم تكن قد أرادت التلويح به. لكن مع ذلك، ما لم تَقُمْ هي بإلغاء التلويح صراحةً (مثلاً، عن طريق تفسير كونها لا تعلم أين يعيش ((جيرار)) برغم كونها على اتصال به)، فإن المُستمع سيعتبرها مُعترفةً، بشكل ضمني، بأنها قد ضلَّلت (بيتر). وكما يُبيِّن هذا المِثال، فبالضَّبط، كما أن اختيار الكلمات قد يُلْزِم المُتكلِّمة بتصريحات explicatures غير مقصودة، كذلك [276] فإن اللُّزومات السِّياقية للقَوْلة قد تُلْزِمها بتلويحات غير مقصودة.

والنَّمط الثاني من الحالات التي يُؤدّي فيها افتراض الصِّلة المُنقَّح إلى

تحليلات أفضل، قد نوقش كثيراً في الأدبيات تحت عنوان ''التلويحات السُّلَّمية (المُدرَّجة) scalar''[32]. ههنا مثال أُنْمُوذُجي. في أغلب المواقف تولِّد القَوْلة في (19) التلويح (20) أو (21):

19. بعض جيراننا لديهم حيوانات أليفة.

20. ليس كل جيراننا لديهم حيوانات أليفة.

21. إنَّ المُتكلِّمة لا تعلم إن كان كلُّ جيرانها لديهم حيوانات أليفة.

إنّ هذه التلويحات ليست دائماً حاصلة أو سارية، كما تشهد بذلك كلٌّ من (22) و(23):

22. إن بعض جيراننا بالتأكيد لديهم حيوانات أليفة، بل رُبّما كان جميعهم كذلك.

23. (أ) (بيتر): هل لدى بعض جيرانكم قِطَط، كلاب، سمك ذهبي، وما إلى ذلك؟

(ب) (ميري): نعم، بعض جيراننا حقاً لديهم حيوانات أليفة، بل في الحقيقة جميعهم كذلك.

إن هذه الحقائق للوهلة الأولى تُفَسَّر، بصورة جيدة إلى حدٍّ ما، بمعايير غرايسية. فالمُتكلِّمة التي تعرف أن كل جيرانها لديهم حيوانات أليفة، وهي التي قالت، من دون التفاصيل أو القيود الواردة في (22) و(23)، إنّ بعض جيرانها لديهم حيوانات أليفة، ستكون قد أعطت معلومات أقلّ مما تتطلّبه القاعدة الأولى للكمّية. ولكي يُحافظ المُستمع على الافتراض القائل إن المُتكلِّمة تُطيع قواعد

---

(32) انظر:

Carston 1988a, forthcoming b; Harnish 1967; Horn 1984,1988; Levinson 1987, 1988.

غرايس، يتوجّب عليه أن يحسبها تُلوِّح بأنها لا تعلم إنْ كان كل جيرانها يملكون حيوانات أليفة، أو، بصورة أقوى، أن ليس جميعهم كذلك.

إن هذا الوصف الغرايسي لا يخلو من نقاط ضعف. فهو يترك الأمر مفتوحاً بشأن كمّية المعلومات المطلوبة من القاعدة الأولى للكمّية في مُناسِبة مُعيَّنة - وبالتالي الحالات التي تحتوي فيها كلمةُ (بعض) تلويحاً. ولا يبدو أنه يُزوِّدنا بأية طريقة واضحة لتحديد متى تحتوي كلمةُ ''بعض'' تلويحاً بمعنى ''ليس كل'' (وهو ما يبدو أنها تفعله في أغلب الأوقات)، ومتى تحتوي مُجرّد التلويح بالجهل من ناحية المُتكلِّمة. ومع ذلك، فإن كلمة ''بعض'' تحتوي ''ليس كل'' في أحيان كثيرة بحيث إن أتباع غرايس (لفنسون 1987، مثلاً) يعدّون التلويح من الواحدة إلى الأُخرى، حالة من حالات ''التلويح المُعمَّم generalised''، تعمل بوصفها استدلالاً غيابياً* default مُستفاداً بشكل تلقائي، وان كان قابلاً للنَّسخ والإلغاء في حالة وجود دليل نافٍ[33].

في النُّسخة غير المُنقَّحة من نظرية الصِّلة، تُولِّد الأمثلة من نوع (19) المُشكلة الآتية: تأمّل موقفاً حيث تكون الحقيقة القائلة إنه (في الأقلّ) بعض جيران المُتكلِّمة يملكون حيوانات أليفة، تكون ذات صِلة بقَدْر يكفي لجعلها جديرة بانتباه المُستمع، حينئذٍ، بعد أن يكون المُستمع، قد استحضر هذا التأويل أو التفسير الأساسي (الذي تكون كلمة ''بعض'' بمُوجبه مُتوافقة مع كلمة ''كل'')، لن يكون لديه سبب يدعوه إلى الذهاب أبعد من ذلك ويفترض أن المُتكلِّمة قَصَدَتْ ''بعض ولكن ليس كل''. وهذه ليست نتيجة غير مرغوب فيها كلياً. فهي في بعض الحالات تُولّد التنبؤ الصحيح، كما في المُحاورة الآتية:

---

* المقصود بهذا المصطلح هو الاستدلال المُستفاد في الأحوال الاعتيادية، وعند غياب أو عدم وجود ما يُشير إلى استدلال آخر ينقضه، وهو يقابل مصطلح (الاستصحاب) عند علماء أصول الفقه في التراث الإسلامي. للتفاصيل، يُنظر كتابنا **نظرية التلويح الحواري**. [المترجم].

(33) انظر (Carston (forthcoming b)) لمناقشة مقترب (لفنسون) من زاوية نظرية الصِّلة.

[277] **24**. (أ) (هنري): إذا كان لديكم أو لدى بعض جيرانكم حيوانات أليفة، يجب عليكم أن لا تستعملوا مُبِيدَ الحشرات هذا في حديقتكم.

(ب) (ميري): شكراً. ليس لدينا حيوانات أليفة، لكن بعض جيراننا بالتأكيد لديهم.

هنا يبدو لنا أن الحقيقة القائلة إن بعض جيران (ميري)، في الأقل، لديهم حيوانات أليفة هي على قدر كافٍ من الصِّلة، ولا يوجد سبب يدعونا إلى الافتراض أنها قصدت أن ليس كلهم كذلك (أو أنها لا تعلم إنْ كان ليس كلهم كذلك). سيتوجّب على أتباع (غرايس) الذين يَعُدُّون الاستدلالَ من كلمة ''بعض'' إلى ''ليس كل'' تلويحاً مُعمّماً أن يدعوا أن قَوْلة (ميري) لا تحمل هذا التلويح، أو أن المُستمع في (24 ب) سيقوم بهذا الاستدلال ثم (لأيّ سبب؟) يُلغيه. إن أياً من هاتين الفرضيّتين لا تبدو لنا مقبولة.

ومع ذلك، ففي بعض الحالات لا تكون تنبّؤات افتراض الصِّلة غير المُنقَّح صحيحة بشكل جَلِيّ وواضح. وهذا يحصل حين يكون التفسير الأساسي لكلمة ''بعض'' (حيث تكون ''بعض'' مُتوافقة مع ''كل'') ذا صِلة بقَدْر يكفي ليكون جديراً بانتباه المُستمع، لكن حين يكون أكثر صِلَةً بالنسبة للمُستمع أن يعلم إنْ كانت ''ليس كل'' صادقة أيضاً. مثال ذلك (25):

25. (أ) (هنري): هل كل، أو في الأقل بعض، جيرانكم لديهم حيوانات أليفة؟

(ب) (ميري): البعض منهم لديه ذلك.

لقد أظهر (هنري) هنا أنه سيكون ذا صِلة بالنسبة إليه أن يعلم ليس مُجرّد إنْ كان بعض جيران (ميري) يملكون حيوانات أليفة، وإنما إن كان كلهم كذلك. إن أُنموذج الصِّلة غير المُنقَّح حين يُطبّق بصورة آلية على هذه الحالة، يتنبّأ بأن على (هنري) أن يقف عند أول تفسير فيه قدر كاف من الصِّلة، ومن الواضح أن ذلك هو التفسير الذي بمُوجبه تُعَدُّ (ميري) قد أَبلَغت أن لديها، في الأقل، بعض

الجيران ممن لديهم حيوانات أليفة، وليس أكثر من ذلك. وهذا التنبّؤ غير صحيح بشكل ظاهر. إذ يُعتبر جواب (ميري)، عادةً، على أنه يعني أن ليس كلّ جيرانها لديهم حيوانات أليفة.

وبالطبع من السهل بمكان أن نُطبّق أُنْمُوذج الصّلة بشكل مَرِن: ففي إمكان المرء، مثلاً، أن يقول إن الشخص الذي يسأل سُؤالاً فهو يجعل من الظاهر تلقائياً أن ما يَعُدُّه ذا صِلة كافية هو ليس أقل من الجواب التام عن سُؤاله، أو القَوْلة المُساوية لذلك في الصّلة، في الأقلّ. وفي تلك الحالة، لن يكون جواب (ميري) في (25 ب)، حين يُفْهَم على أنه فقط يعني كون بعض جيرانها، في الأقلّ، يملكون حيوانات أليفة، لن يكون ذا صِلة كافية. إن اعتبارات الصّلة القياسية المُعتمدة تُوجب تفسيره على أنه يُلوِّح[34] بأن ليس كل جيرانها لديهم حيوانات أليفة، وبذلك يتمّ الوفاء بتوقّعات (بيتر) للصّلة الوافية.

ومع ذلك، فنحن نُفضِّل كثيراً الأُنْمُوذج الذي يُمكن تطبيقه بصورة آلية. أليس هذا هو ما يعنيه تناول العِلْم الإدراكي بصورة جادّة؟ إن أُنْمُوذج الصّلة [278] المُنقَّح يكون مُرْضِياً ومقبولاً بدرجة أكبر في هذا الجانب (نحن لا نعني بذلك أن لدينا أُنْمُوذجاً مُتكامل النُّضوج ومُمكن التطبيق بشكل آلي، وإنما أننا، في الأقل، لا نحتاج إلى اللجوء إلى عوامل خاصة، مهما كانت مقبولة، من أجل تفسير حالات ليست على تلك الدرجة من الخصوصية). فبموجب افتراض الصّلة المُنقَّح، يكون تحليل المِثال (25) كالآتي. إن جواب (ميري) يجعل من الظاهر إما أنها ليست قادرة، أو أنها ليست راغبة، في إخبار (هنري)* بأن كل جيرانها لديهم حيوانات أليفة. إن أيّ واحد من اللُّزومين يزيد من صِلة قَوْلتها. وفي

(34) لأسباب تفسيرية وتوضيحية، لا نشكك هنا بالرأي المعتمد قياسياً القائل إنَّ التفسير الإجمالي الأغنى يتم التوصل إليه بواسطة التلويح. لكن مع ذلك، كما لاحظنا آنفاً، هناك دليل على أن بعض حالات ما يسمى بـ ''تلويح الكمية'' في الأقل هي بالأحرى من حالات الإغناء أو الإثراء.

* ورد في النص الأصلي اسم (بيتر) بدل (هنري) وهو سهو واضح من المؤلفَيْن. [المترجم].

الحقيقة، إن جواب (ميري) في أغلب الحالات سيجعل من الظاهر أنها غير قادرة (أكثر مما هي غير راغبة). وعدم القُدرة هذه يُمكن بدورها أن تُفسَّر بطريقتين: فإما أنها لا تعلم إنْ كان كل جيرانها يملكون حيوانات أليفة، أو أنها تعلم أن ليس كلهم يملكونها. وإذا كان أحد هذين الافتراضين غير المُتوافقين بصورة مُتبادلة، ظاهراً بالقَدْر الكافي، فسيكون من الظاهر تبادلياً (بشكل عام) أن (ميري) قَصَدَتْ إظهاره، ما دام يزيد من صِلة قَوْلتها، وما دام مُتوافقاً مع تفضيلاتها. إن التفسير الناتج هو التفسير المُتوافق مع مبدإ الصِّلة.

إن جواب (ميري) في (25)، هو حالة اختارت فيها المُتكلِّمة عن عمد أن تُعبّر عن قضية أقل إعلاماً أو إخباراً، في حين أن هناك قضية مُوازية ومُتاحة بالدرجة نفسها وأكثر إعلاماً وإخباراً، ما كانت ستتطلّب المزيد من الجُهد لا من (ميري) ولا من مُستمعها. إن أمثال هذه الحالات جميعاً لها تحليل مُشابه. فإذا لم تَكُنْ القضية الأكثر إعلاماً أو إخباراً ستُحقِّق صِلة أكبر، فلن يتحقَّق أيُّ تلويح. أما إذا كانت القضية الأكثر إعلاماً وإخباراً ستكون أكثر صلةً، فإن القَوْلة ستُعَدُّ تلويحاً، إما بأن المُتكلِّمة غير راغبة في تزويد المعلومة الأكثر صِلة، أو (بشكل أعم) بأنها غير قادرة على ذلك. وفي الحالة الثانية، قد يكون عدم قدرة المُتواصِلة عائداً إما إلى عدم علمها، إن كانت المعلومات الأكثر صِلةً صادقةً، أو إلى علمها بأنها كاذبة*. وإذا كان أيٌّ من هذين الاحتمالين ظاهراً وذا صِلة، فإنه سيُعامل بوصفه تلويحاً.

4.3 ما زال الوقت مُبكّراً جداً للحكم النهائي

هناك العديد من الجوانب الأُخرى من نظرية الصِّلة التي نتمنّى أن تُطَوَّر، والتي شرعنا نحن وآخرون في البحث فيها في المقالات والمُحاضرات غير المنشورة. والعديد منها يتضمن تنقيحات وتعديلات جُزئية لنُسخة النَّظرية التي

---

* هذه الأفكار الجديدة كانت معروفة عند علماء أصول الفقه المسلمين منذ قرون، فهُمْ يُميّزون بين (عدم العلم) و(العلم بالعدم). للتفصيل، يُنظر كتابنا **نظرية التلويح الحواري**. [المترجم].

عرضناها في الكتاب الحالي. وبعضها يفتح آفاقاً ومنظورات جديدة قد يتبيّن فيما بعد أنها أكثر أهمية في الميزان العام للنَّظرية، من التنقيحات والتعديلات الحالية.

لقد شُرِع مؤخراً في دراسات تجريبية لاختبار صدق فرضيات نظرية الصِّلة، ونحن نأمل أن تُؤدّي هذه إلى تنقيحات ورُؤى جديدة، وربما أهمّ من ذلك، إلى مسائل جديدة للبحث. وتُوحي التطبيقات المُثيرة للاهتمام للنَّظرية على الدراسات الأدبية، أنها من المُمكن أن تكون ذات صِلة، بشكل أعم، في دراسة الأعمال الثقافية المُتنوّعة. ولا بدّ من أن تَرِد رُؤًى جديدة ومسائلُ جديدة من صياغة [279] النَّماذج الصُورية المُنضبطة للنَّظرية، ربما باستعمال نَماذج التنشيط أو التفعيل المُنتشر spreading activation* التي يبدو أنها مُناسِبة بشكل خاص لتمثيل دور المُتاحيَّة (سهولة المنال) من ناحية، وكيفية توجيه حسابات الجهاز على الشبكة on line بواسطة مُراقبة وتنظيم الجُهود التي يبذلها والتأثيرات التي يحصل عليها، من ناحية أُخرى. إن هناك حَقْلين قريبين لم يتمّ استكشافهما أبداً من زاوية نظرية الصِّلة: فالنظرية قد وُضِعَت من زاوية نظر المُستمع للأفعال التواصلية، ومن دون أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية المُعقَّدة التي يدرسها علم اللُّغة الاجتماعي sociolinguistics بشكل غزير. إن العمليات الإدراكية التي تفعل فعلها في المُتواصِلة، والشخصية الاجتماعية وسياق التواصل هي، بالطبع، جوهرية بالنسبة للصُّورة الأوسع، التي نأمل أن نظرية الصِّلة يمكن أن تُسهم في دراستها، ويُمكن أن تستفيد منها بدرجة كبيرة.

أما نحن أنفسنا، فقد كنا مؤخراً نبحث في وصف مُنقَّح وأكثر تفصيلاً للاستيعاب أو الفَهْم الاستدلالي، مُحاولين بشكل خاص الجَمْع أو التكامل بين العمليات المُتضمَّنة في الإثراء واستيعاب الكلام المُبهم أو غير الدقيق loose talk أو الاستعارة. وسنعرض هذا البحث في كتابنا القادم **الصِّلة والمعنى** *Relevance and Meaning* .

---

* لا بُدّ من التنويه هنا إلى أن المُصطلح (Spreading activation)، هو من مُصطلحات علم النفس الإدراكي المعرفي والذكاء الصناعي، ويتعلّق بآليات البحث في شبكات الترابط أو التداعي للمفاهيم الدلالية، ولذلك استعار المُؤلّفان تعبير on line من علم الحاسوب للعلاقة بين الحقلين. [المترجم]

مسرد المصطلحات المُعرَّبة

- الإبهام أو عدم الدقّة looseness
- أبيستمولوجي (معرفي) epistemological
- أحد حدَّي الانفصال disjunct
- إحداثيات عامة universal co-ordinates
- الإدراك أو المعرفة cognition
- إدراكيحسي perceptual
- إزالة اللَّبْس والاشتراك disambiguation
- استدلال inference
- الاستدلال اللااستنباطي non-deductive
- الاستكشاف بالتجريب heuristic
- الأُسلوب manner
- إشارة signal
- إشاري deictic
- الأشكال البلاغية (البيانية) الكلاسيكية figures of speech
- إطار frame
- إظهار ostension
- إظهاري ostensive
- إعراب parsing
- الإغناء أو الإثراء enrichment
- افتراض الصِّلة أو المُناسَبة presumption of relevance
- الافتراض المُسبق presupposition
- افتراضات assumptions
- الافتراضات الحقيقية factual assumptions
- افتراضات مُخْرَجة output assumptions
- افتراضات مُدْخَلة input assumptions
- أفعال كلامية speech acts
- اقتباس مَحْكي بالقول direct quotation
- إمكانية الحساب calculability
- أنظمة الاستنباط البديهي axiomatic deduction systems
- نفي النفي double negation
- الأنموذج الأصلي prototype
- أُنْموذج الشفرة code model
- البُؤرة focus
- باب entry
- بديهي، أولي، قَبْلي a priori
- البِنية المعلوماتية informational structure
- بيئة إدراكية مُتبادلة mutual cognitive Environment
- البيئة الإدراكية المعرفية cognitive environment
- التأثير الشعري poetic effect
- تأثيرات أو آثار سِياقية contextual effects
- التأكيد أو الإخبار assertion
- التأكيد، التثبيت confirmation
- التالي consequent
- تأويل interpretation
- التبادلية mutuality
- تحافظ على الصدق truth -preserving
- تركيبية الوحدات modularity
- تَسْييق contextualization
- تشفير encoding
- تصريح explicature
- تصنيفي classificatory
- تصوّري conceptual
- تطوير لصيغة منطقية development of a logical form
- تعيين الإحالة reference assignment
- التَّقْوية strengthening
- تقوية سِياقية contextual strengthening
- التكرار التوكيدي المباشر epizeuxis
- تلويح implicature
- تلويح سُلَّمي (مُدرَّج) scalar implicature
- تلويحات implicatures
- تمثيل أو ترميز representation

- التمثيلات التصوُّرية conceptual representations
- تنسيق coordination
- التواصل communication
- توجّهات قَضَوية propositional attitudes
- الجديد new
- الجُمل sentences
- حالة حدّية أو نهائية limiting case
- حساب المحمولات predicate logic
- حساب مضمون ضد الإخفاق failsafe algorithm
- حل المشكلات problem solving
- الخبر comment
- دالّ signifier
- درجة المُتاحيَّة (سهولة المنال) accessibility
- دلالة ترابطية connotation
- رسالة message
- سميوطيقا semiotics
- السِّياق context
- السِّياق الابتدائي initial context
- السِّياق الأكبر maximal context
- سيناريو script
- شروط القَدْر أو الدرجة extent conditions
- الصراحة explicitness
- صريح - مُوضَّح لا يترك مجالاً للحَدْس explicit
- الصِّلة (المُناسَبة) relation / Relevance
- صيغة منطقية logical form
- الضمير العائد على مُتقدّم anaphoric
- ظاهر manifest
- ظاهر تبادلياً (بصورة مُتبادلة) mutually manifest
- ظهور مُتبادل mutual manifestness
- العُرف أو المُواضعة convention
- عمليات المُدْخلات input processes
- العمليات المركزية central processes
- عنوان label or address
- غير صريح، ضمني implicit
- فشل الإحالة reference failure
- الفعليات pragmatics
- فكّ الشفرة decoding
- في وصف القواعد عند تشومسكي
  الصريح (في مقابل الضمني) explicit
- قاعدة الاحتواء containment rule
- قاعدة الإدخال introduction rule
- قبل-نظري pretheoretical
- القصد الإخباري informative intention
- قضية (في المنطق) proposition
- قضية شرطية مُنْفَصِلة disjunction
- قواعد الحذف أو الإسقاط elimination rules
- قواعد سلوكية maxims
- القَوْلات utterances
- القَوْلات الصَّدَوية echoic utterances
- قياس التمثيل analogy
- الكلام المُبهم أو غير الدقيق loose talk
- الكلام المَحْكي بالمعنى reported speech
- كمّي quantitative
- الكمّية (الكمّ) quantity
- لُزوم خَلْفية background implication
- لُزوم دلالي entailment
- لُزوم صَدْر أو أمام foreground implication
- لُزوم منطقي logical implication
- اللُّزوم المنطقي غير المُبْتَذَل
  non-trivial logical implication
- لُزومات سِياقية contextual implications
- اللُّغة الطبيعية natural language
- المُؤخَّر النحوي rheme
- ماصَدَق extension
- مُبالغة الإفراط hyperbole
- مبدأ التعاون cooperative principle
- مبدأ التعبيرية principle of effability
- مبدأ الجهد الأقل principle of least effort
- مبدأ الصِّلة أو المُناسَبة principle of relevance
- متالُغة (لغة التحدّث عن اللُّغة) metalanguage
- مُحيطي peripheral
- مُخطَّط موسوعي encyclopaedic schema
- مُخطّطات افتراض assumption schemas
- مُدرَّج gradient
- مدلول signified
- المرتبة الثانية second - order
- مُعجمي lexical
- معرفة مُتبادلة mutual knowledge
- معرفة مُشتركة common Knowledge
- المُعطى، المُفْتَرَض given

- مَعْلُغوي	paralinguistic
- المعنى الطبيعي	natural meaning
- معنى الكلمة أو اللفظة	word meaning
- المعنى اللاطبيعي	non- natural meaning
- معنى المُتكلّم	speaker's meaning
- مغزى كلامي	illocutionary force
- مُقابلات مُتوازية	parallelisms
- مُقارن	comparative
- المُقدَّم	antecedent
- المُقدَّم النحوي	theme
- المُقدِّمات المنطقية المُلَوَّح بها	implicated premises
- مُناسب أو ذو صِلة	relevant
- المُنَبِّه أو الحافز	stimulus
- مُنحنى التنغيم	intonation contours
- موسوعي	encyclopaedic
- مَوْضَعة	conventionalizing
- الموضوع	topic
- ميتا - تواصلي	meta-communicative
- نَبْر بؤري	focal stress
- النَّبْر التبايُني	contrastive stress
- النتائج (المنطقية)	conclusions
- النتائج المنطقية المُلَوَّح بها	implicated conclusions
- النحوالتوليدي	generative grammar
- نقص دلالي	semantic incompleteness
- النقض	contradiction
- نَمَطي أو مُقَوْلَب	stereotypical
- النوعية (النوع)	quality
- وحدة المُدْخَلات	input module
- الوصف	description
- الوصف الصُوْري المُنضبط	formalization
- الوضع بالرفع	modus Tollendo Ponens
- وضع المُقدَّم	modus Ponendo Ponens

فهرس الأعلام*

---

* اعتمدنا في الفهارس ترقيم صفحات الكتاب حسب النسخة الإنكليزية الأصلية، إذ إننا قد وضعنا رقم الصفحة الإنكليزية المقابلة داخل النسخة العربية عند ابتدائها بين معقوفين مثلاً: [13].

فهرس المصطلحات*

---

* اعتمدنا في الفهارس ترقيم صفحات الكتاب حسب النسخة الإنكليزية الأصلية، إذ إننا قد وضعنا رقم الصفحة الإنكليزية المقابلة داخل النسخة العربية عند ابتدائها بين معقوفين مثلاً: [13].

ملحق

قائمة بالمراجع والبحوث التي كتبت
على ضوء نظريّة الصّلة (المُناسَبة)
مرتّبة حسب الموضوعات

Relevance: A Thematic Bibliographical List

Francisco Yus
University of Alicante

ABSTRACT

The following bibliography is an attempt to provide the reader with as many references on relevance theory as possible, and to carry out this attempt according to several relevance-theoretical headings grouping different objects of pragmatic research.

List of headings: (1) Pre-1986 research on relevance. (2) General comments, reviews, criticism. (3) Cognition, modularity. (4) Inference, effects/effort, context, mutual knowledge. (5) Semantics; conceptual vs. procedural meaning. (6) Explicit/implicit continuum; literalness; loose talk. (7) Grammar. (7.1) General. (7.2) Connectives. (7.3) Tense and aspect. (7.4) Mood. (7.5) Negation. (7.6) Auxiliaries (including modals); modality. (7.7) The noun phrase. (7.8) Adverbs and adverbials. (7.9) Other. (8) Literature, textual analysis, stylistics. (9) Figurative language (metaphor, metonymy, etc.). (10) Irony. (11) Humour. (12) Media discourse. (13) Music. (14) Translation. (15) Intonation, phonetics, phonology. (16) Politeness, face work. (17) Philosophy, rhetoric. (18) Speech acts, conversation, interactive particles. (19) Anthropology, ethnography, cross-cultural communication. (20) Developmental pragmatics. (21) Communication disorders and limitations.

1. Pre-1986 research on relevance

Dascal, M. "Conversational relevance." *Journal of Pragmatics* 1 (1977): 309-328.
Gazdar, G. and D. Good. "On a notion of relevance. Comments on Sperber and Wilson's paper." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982. 88-100.
Mason, J.A. "From speech acts to conversation." *Journal of Literary Semantics* XI (1982): 96-103.
Moore, T. "Comments on Sperber and Wilson's paper." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982. 111-112.
Sperber, D. and D. Wilson. "Reply to Gazdar and Good." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982a. 101-110.
_________. "Reply to Wilks." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982b. 118-123.
_________. "Reply to Clark." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982c. 128-131.
Werth, P. "The concept of 'relevance' in conversational analysis." *Conversation and Discourse*. Ed. P. Werth. London: Croom Helm, 1981. 129-154.
_________. *Focus, Coherence and Emphasis*. London: Croom Helm, 1984.
Wilks, Y. "Comments on Sperber and Wilson's paper." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982b. 113-117.
Wilson, D. and D. Sperber. "On Grice's theory of conversation." *Conversation and Discourse*. Ed. P. Werth. London: Croom Helm, 1981. 155-178.
_________. "On choosing the context for utterance interpretation." *Foregrounding Background*. Eds. J. Allwood and E. Hjelmquist. Doxa, 1985. 51-64.

2. General comments, reviews, criticism

Adler, J.E. "Comparisons with Grice." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 710-711.
Akman, V. and M. Surav. "Contexts, oracles, and Relevance". *AAAI-95 Workshop on "formalizing context."* Boston. Internet: www.cs.bilkent.edu.tr/~akman/conf-papers/aaai/node1.html (followed by documents from ...node2.html... to node8.html), 1995.
Amel, R. "Relevance and justification." *Semiotica* 102 (1994): 71-88.
Austin, P. "Review of *Relevance: Communication and Cognition*." *Australian Journal of Linguistics* 7 (1987): 129-137.
Bach, K. and R.M. Harnish. "Relevant questions." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 711-712.
Baclawski, K. "Relevance." Internet: www.cs.neu.edu/home/kenb/key/ltns/sectionstar3_3.html, 1996.
Berg, J. "The relevant relevance." *Journal of Pragmatics* 16 (1991): 411-423.
Bertuccelli-Papi, M. *Qué es la pragmática*. Barcelona: Paidós, 1996.
Blakemore, D. *Understanding Utterances*. Oxford: Blackwell, 1992.
_________. "Relevance theory." *Handbook of Pragmatics*. Eds. J. Verschueren, J.-O. Ostman and J. Blommaert. Amsterdam: John Benjamins, 1995. 443-452.
Carston, R. and S. Uchida, eds. *Relevance Theory. Applications and Implications*. Amsterdam: John Benjamins, 1998.

Chametzky, R. "Pragmatics, prediction and Relevance." *Journal of Pragmatics* 17 (1992a): 63-72.

_________. "Comments of Wilson's Reply." *Journal of Pragmatics* 17 (1992b): 79-81.

Cummings, L. "The scientific reductionism of relevance theory: The lesson from logical positivism." *Journal of Pragmatics* 29 (1998): 1-12.

Downes, W. *Language and Society* (2nd edition). Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Escandell Vidal, V. *Introducción a la pragmática*. Barcelona: Ariel, 1996.

Garnham, A. "Review of *Relevance: Communication and Cognition*." *Journal of Literary Semantics* XVI (1987): 61-63.

Gorayska, B. and R. Lindsay. "The roots of relevance." *Journal of Pragmatics* 19 (1993): 301-323.

_________. "Not really a reply -more like an echo Reply to Steve Nicolle." *Journal of Pragmatics* 23 (1995): 683-686.

Groefsema, M., ed. *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997.

Higashimori, I. and D. Wilson. "Questions on Relevance." *UCL Working Papers in Linguistics* 8 (1996):111-124.

_________. "Discourse and relevance." *Research Institute Reports (Kobe College)* 44, 3 (1998).

Hirst, D. "Review of *Relevance: Communication and Cognition*." *Mind & Language* 4 (1989): 138-146.

Jucker, A.H. "Review of *Relevance: Communication and Cognition* (2nd edition)." *Journal of Pragmatics* 27 (1997): 112-119.

Leslie, A.M. "Review of *Relevance: Communication and Cognition. Mind & Language* 4 (1989): 147-150.

Levinson, S.C. "A review of *Relevance*." *Journal of Linguistics* 25 (1989): 455-472.

Lindsay, R.O. and B. Gorayska. "On putting necessity in its place." *Journal of Pragmatics* 23 (1995): 343-346.

Mey, J.L. *Pragmatics. An Introduction*. Oxford: Blackwell, 1994.

_________. "On Gorayska and Lindsay's definition of relevance." *Journal of Pragmatics* 23 (1995): 341-342.

Mey, J.L. and M. Talbot. "Computation and the soul." *Semiotica* 72 (1988): 291-339.

Millikan, R.G. "What Peter thinks when he hears Mary speak." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 725-726.

Morgan, J.L. and G.M. Green. "On the search for relevance." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 726-727.

Nicolle, S. "In defence of relevance theory: A belated reply to Gorayska and Lindsay, and Jucker." *Journal of Pragmatics* 23 (1995): 677-681.

Pateman, T. "Relevance, contextual effects and least effort." *Poetics Today* 7 (1986): 745-754.

Portolés, J. "Pertinencia y pragmática." *Revista de Occidente* 154 (1994a): 55-66.

_________. "Algunos comentarios sobre la teoría de la pertinencia." *Pragmalingüística* 2 (1994b): 407-425.

Reboul, A. and J. Moeschler. "Faut-il continuerà faire de l'analyse de discours?" *Hermes* 16 (1996): 61-92.

_________. "Reduction and contextualization in pragmatics and discourse analysis." *Linguistische Berichte* 8 (1997): 283-295.

_________. *Contre L'analyse de Dicours. La Construction d'un Sens Commun*. Paris, Armand Colin, 1998.

Recanati, F. "Communication et cognition." *Pragmalingüística* 1 (1993): 281-305.
Roberts, L.D. "Relevance as an explanation of communication." *Linguistics and Philosophy* 14 (1991): 453-472.
Romero, E. "Relevancia, inferencia y comunicación." *La Balsa de la Medusa* 36 (1995): 102-111.
Rouchota, V. and A.H. Jucker, eds. *Current Issues in Relevance Theory*. Amsterdam: John Benjamins, 1998.
Sadock, J.M. "Remarks on the paper by Wilson and Sperber." *Papers from the Parasession on Pragmatics and Grammatical Theory. Chicago Linguistic Society 22, part* 2, 1986. 85-90.
Sánchez de Zavala, V. "Sobre la nueva teoría de la pertinencia." *Estudios de lingüística de España y México*. Eds. V. Demonte and B. Garza Cuaron. Mexico: Universidad Nacional Autónoma de Mexico, 1990. 273-299.
_________. *Ensayos de la palabra y el pensamiento*. Madrid: Trotta, 1994.
Sanders, R.E. "Review of *Relevance: Communication and Cognition*." *Language in Society* 17 (1988): 604-609.
Seuren, P. "The self-styling of Relevance Theory." *Journal of Semantics* 5 (1988): 123-143.
Sinclair, M. and W.W. Winckler. "Relevance theory: Explaining verbal communication." *Stellenbosch Papers in Linguistics* 18 (1991).
Smith, N.V. and D. Wilson. "Introduction." *Lingua* 87 (1992): 1-10.
Sperber, D. and D. Wilson. "Pragmatics." *Cognition* 10 (1981): 281-286.
_________. "On defining relevance." *Philosophical Grounds of Rationality*. Eds. R. Grandy and R. Warner. London: Academic Press, 1982.
_________. *Relevance: Communication and Cognition*. Oxford: Blackwell, 1986 (2nd edition, 1995).
_________. "Précis of *Relevance: Communication and Cognition*." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 697-754.
_________. *Relevance and Meaning*. Oxford: Blackwell, forthcoming.
Toolan, M. "On relevance theory." *New Departures in Linguistics*. Ed. G. Wolf. New York: Garland, 1992. 146-162.
Walker, R.C.S. "Review of *Relevance: Communication and Cognition*." *Mind & Language* 4 (1989): 151-159.
Wilks, Y. "Relevance and beliefs." *Reasoning and Discourse Processes*. Eds. T. Myers. K. Brown and B. McGonigle. London: Academic Press, 1986. 265-289.
_________. "Relevance must be to someone." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 735-736.
Wilks, Y. and C. Cunningham. "A purported theory of relevance." *Language and Discourse: Text and Protest*. Ed. J.L. Mey. Amsterdam: John Benjamins, 1986. 383-418.
Wilson, D. "Reply to Chametzky." *Journal of Pragmatics* 17 (1992): 73-77.
_________. "Relevance and understanding." *Language and Understanding*. Eds. G. Brown, K. Malmkjær, A. Pollit and J. Williams. Oxford: Oxford University Press, 1994. 35-58.
Wilson, D. and D. Sperber. "Sobre la definición de relevancia." *La búsqueda del significado*. Ed. L. Valdés Villanueva. Madrid: Tecnos, 1986. 583-598.
_________. "An outline of relevance theory." *Notes on Linguistics* 39 (1987): 5-24.
_________. "The self-appointment of Seuren as censor -a reply to Pieter Seuren." *Journal of Semantics* 5 (1988): 145-162.
_________. "Outline of relevance theory." *Links & Letters* 1 (1994): 85-106.
Yus, F. *Pragmática y relevancia* (microfiche). Alicante: Universidad de Alicante, 1996.

_________. *Cooperación y relevancia. Dos aproximaciones pragmáticas a la interpretación*. Alicante: Universidad de Alicante, Servicio de Publicaciones, 1997.

_________. "A decade of relevance theory." *Journal of Pragmatics* 30 (1998): 305-345.

Ziv, Y. "On the rationality of 'relevance' and the relevance of 'rationality.'" *Journal of Pragmatics* 12: (1988): 535-545.

3. Cognition, modularity

Barton, E.L. "Autonomy and modularity in a pragmatic model." *CLS 25*. Eds. B. Music, R. Graczyk and C. Wiltshire. Chicago: University of Chicago Press, 1989. 1-14.

Carston, R. "Language and cognition." *Linguistics: The Cambridge Survey. Vol. 3: Language: Psychological and Biological Aspects*. Ed. F. Newmeyer. Cambridge: Cambridge University Press, 1988. 38-68.

_________. "Relevance-theoretic pragmatics and modularity." *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 29-53.

Sinclair, M. "Fitting pragmatics into the mind: Some issues in mentalist pragmatics." *Journal of Pragmatics* 23 (1995): 509-539.

Wilson, D. and D. Sperber. "Pragmatics and modularity" (1986a). *Pragmatics. A Reader*. Ed. S. Davis. Oxford: Oxford University Press, 1991. 583-595.

4. Inference, effects/effort, context, mutual knowledge

Ariel, M. "Retrieving propositions from context: Why and how." *Journal of Pragmatics* 12 (1988): 567-600.

Brizuela, M. "The selection of definite expressions in Spanish: A note on processing effort." Paper presented at the *International Cognitive Linguistics Conference*. Amsterdam, July 14-19, 1997.

Clark, H.H. "The relevance of common ground: Comments on Sperber and Wilson's paper." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982. 124-127.

Clark, H.H. and C.R. Marshall. "Definite reference and mutual knowledge." *Elements of Discourse Understanding*. Eds. A.K. Joshi, B.L. Webber and I.A. Sag. Cambridge: Cambridge University Press, 1981. 10-63.

Davies, M. "Relevance and mutual knowledge." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 716-717.

Garnham, A. and J. Perner. "Does manifestness solve problems of mutuality?" *Behavioral and Brain Sciences* 13 (1990): 178-179.

Gerrig, R. J. "Relevance theory, mutual knowledge, and accidental irrelevance." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 717-718.

Gibbs, R.W. "Mutual knowledge and the psychology of conversational inference." *Journal of Pragmatics* 11 (1987a): 561-588.

_________. "The relevance of *Relevance* for psychological theory." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1997b): 718-719.

Giora, R. "On the informativeness requirement." *Journal of Pragmatics* 12 (1988): 547-565.

Groefsema, M. "Relevance: processing implications." *UCL Working Papers in Linguistics* 1 (1989): 146-167.

Handley, S. and E. Buck. "Supposition, representation and relevance in human reasoning." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop.* Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 90-104.

Hinkelman, E. "Relevance: Computation and coherence." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 720-721.

Jaszczolt, K. "Relevance and infinity: Implications for discourse interpretation." *Journal of Pragmatics* 25 (1996): 703-722.

Kerkhoven, J. *Mutual Understanding through Conversation: Communication as the Joint Experiential Articulation of Mutual Agency.* Ph.D. Thesis. Stanford University, 1995.

Kreckel, M. *Communicative Acts and Shared Knowledge in Natural Discourse.* London: Academic Press, 1981.

__________. "Communicative acts and shared knowledge: A conceptual framework and its empirical application." *Semiotica* 40 (1982): 45-88.

McCawley, J.D. "The multidimensionality of pragmatics." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 723-724.

Macnamara, J. "Logical competence." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 724-725.

Matsui, T. "Bridging reference and the notions of 'topic' and 'focus.'" *Lingua* 90 (1993a): 49-68.

__________. "Assessing a scenario-based account of bridging reference assignment." *UCL Working Papers in Linguistics* 5 (1993b): 211-247.

__________. "Bridging reference and style." *UCL Working Papers in Linguistics* 6 (1994): 401-436.

__________, "Assessing a scenario-based account of bridging reference assignment." *Relevance Theory. Applications and Implications.* Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 123-159.

Mayer, R. "The release of information in discourse: Compactness, compression, and relevance." *Journal of Semantics* 7 (1990): 175-219.

Moeschler, J. "Aspects pragmatiques de la référence temporelle: indétermination, ordre temporel et inférence." *Languages* 112 (1993): 39-54.

Murray, D. "Conversational concerns: Issues." *Journal of Pragmatics* 7 (1983): 1-15.

Myllyniemi, R. "Conversation as a system of social interaction." *Language & Communication* 6 (1986): 147-169.

O'Neill, J. "Relevance and pragmatic inference." *Theoretical Linguistics* 15 (1988): 241-261.

Origgi, G. and A. Palma. "The awesome efficiency of what is false." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop.* Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 42-46.

Pettit, P. "Inference and information." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 727-729.

Politzer, G. "Characterizing spontaneous inferences." *Behavioral and Brain Sciences* 13 (1990): 177-178.

Ruiz de Mendoza Ibáñez, F. "Prototipos, esquemas y relevancia." Proceedings of the *XI Conference of AESLA.* University of Valladolid (Spain), 1995. 713-722.

Russell, S.J. "Rationality as an explanation of language?" *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 730-731.

Seuren, P.A.M. "How relevant?" *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 731-733.

Smith, C.S. "The information needed for inference." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 733-734.

Smith, N. and I. Tsimpli. "A specialist intelligence: The case of a poliglot savant." *UCL Working Papers in Linguistics* 5 (1993).

Sperber, D. "Understanding verbal understanding." *What is Intelligence?* Ed. J. Khalfa. Cambridge: Cambridge University Press, 1994. 179-198.

Sperber, D., F. Cara and V. Girotto. "Relevance theory explains the selection task." *Cognition* 57 (1995): 31-95.

Sperber, D. and D. Wilson. "Mutual knowledge and relevance in theories of comprehension." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982a. 61-85.

_________."Reply to Clark." *Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982b. 128-131.

_________. "Reply to Gazdar and Good."*Mutual Knowledge*. Ed. N.V. Smith. London: Academic Press, 1982a. 101-110.

_________. "Spontaneous deduction and mutual knowledge." *Behavioral and Brain Sciences* 13 (1990): 179-184.

Sun, Y. "Pragmatic inference and relevance theory." *Waiguoyu* 4 (1993): 39-43.

Tynan, J. "Procesos inferenciales en la comunicaci6n lingüística." Proceedings of the *VII Conference of AESLA*. University of Seville (Spain), 1990. 565-571.

Wilson, D. "Reference and relevance." *UCL Working Papers in Linguistics* 4 (1992): 165-191.

_________. "Is there a maxim of truthfulness?" *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 197-212.

Wilson, D. and D. Sperber. "Inference and implicature." *Meaning and Interpretation*. Ed. C. Travis. Oxford: Blackwell, 1986b. 45-75.

Yus, F. "Pragmática del malentendido." Paper presented at the *XV AESLA Conference*. Zaragoza, 14-17 April 1997. To appear in I. Vázquez Orta and I. Guillén Galve (eds.), *Perspectivas pragmáticas en lingüística aplicada*. Zaragoza: Anúbar.

5. Semantics; conceptual vs. procedural meaning

Bach, K. "Semantic slack: what is said and more." *Foundations of Speech Act Theory*. Ed. S. Tsohatzidis. London: Routledge, 1994. 267-291.

Blakemore, D. "Linguistic constraints on pragmatic interpretation: A reassessment of linguistic semantics." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987a): 712-713.

_________. *Semantic Constraints on Relevance*. Oxford: Blackwell, 1987b.

_________. "Linguistic form and pragmatic interpretation: The explicit and the implicit." *The Pragmatics of Style*. Ed. L. Hickey. London: Routledge, 1989. 29-51.

_________. "Constraints on interpretation." *Proceedings of the 16th Annual Meeting of the Berkeley Linguistics Society*, 1990, 363-370.

_________. "Restatement and exemplification." *Pragmatics and Cognition* 5 (1997): 1-19.

Brockway, D. "Semantic constraints on relevance." *Possibilities and Limitations of Pragmatics*. Eds. H. Parret, M. Sbisà and J. Verschueren. Amsterdam: John Benjamins, 1981, 57-77.

Clark, B. "Relevance theory and the semantics of non-declaratives." Ph.D. Thesis. London: University College London, 1991.

Escandell Vidal, V. and M. Leonetti. "Categorías funcionales y semántica procedimental." Actas del *Congreso Internacional de Semántica*. Universidad de La Laguna, 1997.

Espinal, M.T. "On the contribution of lexical meaning to utterance interpretation." *Links & Letters* 3 (1996a): 29-38.

_________. "On the semantic content of lexical items within linguistic theory." *Linguistics* 34 (1996b): 109-131.

García González, D. "Grice, relevance and speaker's meaning." *UCL Working Papers in Linguistics* 5 (1993): 163-191.

Grimberg, M.L. "On Nunberg on indexicality and deixis." *UCL Working Papers in Linguistics* 6 (1994): 341-377.

_________. "Against rigidity." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 49-86.

Groefsema, M. "Concepts and word meaning." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 57-67.

Gundel, J.K. and A.E. Mulkern. "Relevance, referring expressions, and the givenness hierarchy." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 16-27.

Higashimori, I. "Cognition, synonymy and definitions." *Euralex 1994 Proceedings (Free University of Amsterdam)*, 1994. 93-100.

_________. "Concepts, polysemy and relevance theory." *English Literature Review* 40 (1996): 25-76.

Kempson, R. "Ambiguity and the semantics-pragmatics distinction." *Meaning and Interpretation*. Ed. C. Travis. Oxford: Blackwell, 1986. 77-103.

Nicolle, S. *Conceptual and Procedural Encoding in Relevance Theory: A Study with Reference to English and Kiswahili*. Ph.D. Thesis. University of York, 1996.

_________. "Conceptual and procedural encoding: Criteria for the identification of linguistically encoded procedural information." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop* Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 45-56.

Noguchi, R.R. "Talking and meaning in dialogue: The semantic significance of sociolinguistic codes." *Journal of Literary Semantics* XIII/2 (1984): 109-124.

Reboul, A. "Relevance and argumentation: How bald can you get?" *Argumentation* 3 (1989): 285-302.

Recanati, F. *Direct Reference. From Language to Thought*. Oxford: Blackwell, 1993.

Rouchota, V. "On the referential/attributive distinction." *Lingua* 87 (1994a): 137-167.

Smith, N.V. "On interpreting "interpretive use."" *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 734-735.

Sperber, D. and D. Wilson. "The mapping between the mental and the public lexicon." *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 107-125.

Wilson, D. and D. Sperber. "Ordered entailments: An alternative to presuppositional theories." *Syntax and Semantics* 11: *Presupposition*. Eds. C.K. Oh and D. Dineen. London: Academic Press, 1979.

_________. "Representation and relevance." *Mental Representations: The Interface between Language and Reality*. Ed. R.M. Kempson. Cambridge: Cambridge University Press, 1988. 133-153.

__________. "Linguistic form and relevance." *Lingua* 90 (1993a): 1-25.
__________. "Pragmatique et temps." *Langages* 112 (1993b): 8-25.
__________. "Pragmatics and time." *UCL Working Papers in Linguistics* 5 (1993c): 277-298.
__________. "Pragmatics and time." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 1-22.
Ying, I. "Multiple constraints on processing ambiguous sentences: Evidence from adult L2 learners." *Language Learning*, forthcoming.
Ziv, Y. "KAZE as discourse marker and lexical hedge: Conceptual and procedural properties." Paper presented at the *IPRA Conference in Mexico*, 1997.

6. Explicit/implicit continuum; literalness; loose talk

Bach, K. "Conversational impliciture." *Mind & Language* 9 (1994): 124-162.
__________. "Semantic slack. What is said and more." *Foundations of Speech Act Theory*. Ed. S.L. Tsohatzidis. London, Routledge, 1994b. 267-291.
Bertuccelli-Papi, M. "Implicit meaning between implicature and explicature." *Lo spazio della conversazione*. Eds. A. Johnson et al. Pisa, 1993.
__________. "Insinuating. The seduction of unsaying." *Pragmatics* 6 (1996): 191-203.
Carston, R. "Saying and implicating." Paper read at the *Cumberland Lodge Conference on Logical Form*, 1985.
__________. "Being explicit." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 713-714.
__________. "Implicature, explicature, and truth-theoretic semantics." *Mental Representations: The Interface between Language and Reality*. Ed. R.M. Kempson. Cambridge: Cambridge University Press, 1988, 155-181.
__________. "Quantity maxims and generalised implicature." *UCL Working Papers in Linguistics* 2 (1990): 1-31.
__________. "Enrichment and loosening: Complementary processes in deriving the proposition expressed." *UCL Working Papers in Linguistics* 8 (1996): 61-88.
__________. "Informativeness, relevance and scalar implicature." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 179-236.
__________. *Pragmatics and the Explicit/Implicit Distinction*. Oxford: Blackwell, forthcoming.
Dogan, G. *The Pragmatics and Indirectness of Meaning: A Relevance-Theoretic Approach to Epigrams and Graffiti in Turkish*. Ph.D. Manchester: University of Manchester, 1992.
Franken, N. "Vagueness and approximation in relevance theory." *Journal of Pragmatics* 28 (1997): 135-151.
Groefsema, M. "'Can you pass the salt?': A short-circuited implicature?" *Lingua* 87 (1992): 103-135.
Itani, R. "Explicature and explicit attitude." *UCL Working Papers in Linguistics* 4 (1992).
__________. "What is the literal meaning of a sentence?" *Links & Letters* 3 (1996): 39-48.
Kandolf, C. "On the difference between explicatures and implicatures in relevance theory." *Nordic Journal of Linguistics* 16 (1993): 33-46.
Leonetti, M. Implicaturas generalizadas y relevancia. *Revista Española de Lingüística* 23 (1993): 107-139.

Levinson, S.C. "Implicature explicated?" *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987a): 722-723.
________. "Minimization and conversational inference." *The Pragmatic Perspective*. Eds. J. Verschueren and M. Bertuccelli-Papi. Amsterdam: John Benjamins, 1987b. 61-129.
Recanati, F. "Literalness and other pragmatic principles." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 729-730.
________. "The pragmatics of what is said." *Pragmatics. A Reader*. Ed. S. Davis. Oxford: Oxford University Press, 1991. 97-120.
________. "The alleged priority of literal interpretation." *Cognitive Science* 19 (1995): 207-232.
Ruiz de Mendoza Ibáñez, F. "Implicatures, explicatures and conceptual mappings." Paper read at the *First Aelico Conference*. University of Alicante (Spain), May 1998.
Sperber, D. and D. Wilson. "Loose talk." *Pragmatics. A Reader*. Ed. S. Davis. Oxford: Oxford University Press, 1991. 540-549.
Vicente, B. "Non-literal speech and indirection." Paper presented at the *International Pragmatics Conference*, Mexico City, 1996.
________. "La demarcación de lo explícito y lo implícito." *Investigaciones sobre el Lenguaje en Honor de Víctor Sánchez de Zavala*. Ed. K. Korta and F. García Murga. U.P.V., forthcoming.
Yus, F. "Indirectness in conversation. The theory of sub-continua." Paper presented at the *XXI International AEDEAN Conference*. Seville, 18 December 1997.

7. Grammar

7.1. General

Haegeman, L. "Relevance theory and the scope of grammar." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 719-720.
Higashimori, I. "Review article: *Mental Representations: The Interface between Language and Reality*." *English Linguistics* 9 (1992): 335-356.
Kempson, R. "Ambiguity and the semantics-pragmatics distinction." *Meaning and Interpretation*. Ed. C. Travis. Oxford: Blackwell, 1986. 77-103.
________. "Grammars as input systems." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987a): 721-722.
________. "Grammar and conversational principles." *Cambridge Linguistic Survey. Vol. 2*. Ed. F. Newmeyer. Cambridge: Cambridge University Press, 1987b. 139-163.
________. "On the grammar-cognition interface: The Principle of Full Interpretation." *Mental Representations: The Interface Between Language and Reality*. Ed. R.M. Kempson. Cambridge: Cambridge University Press, 1988a. 199-224.
________. "Logical form: The grammar-cognition interface." *Journal of Linguistics* 24 (1988b): 393-431.
Nicolle, S. "A relevance-theoretic perspective on grammaticalization." *Cognitive Linguistics* (in press).
Stainton, R.J. "Using non-sentences: An application of relevance theory." *Pragmatics and Cognition* 2 (1994): 269-284.

7.2. Connectives

Blakemore, D. "'So' as a constraint on relevance." *Mental Representations: The Interface between Language and Reality*. Ed. R.M. Kempson. Cambridge: Cambridge University Press, 1988a, 28-51.

_________. "The organization of discourse." *Linguistics: The Cambridge Survey*. Vol 4. Ed. F. Newmeyer. Cambridge: Cambridge University Press, 1988b, 229-250.

_________. "Denial and contrast: A relevance theoretic analysis of *but*." *Linguistics and Philosophy* 12 (1989): 15-37.

Blass, R. *Discourse Connectivity and Constraints on Relevance in Sissala*. Ph.D. Thesis. University of London, 1988.

_________. "Grammaticalisation of interpretive use: the case of *rɛ* in Sissala." *Lingua* 79 (1989): 229-236.

_________. *Relevance Relations in Discourse*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

_________. "Are there logical relations in a text?" *Lingua* 90 (1993): 91-110.

Brockway, D. "Connecteurs pragmatiques et principle de pertinence." *Langages* 67 (1982): 7-22.

Carston, R. "Conjunction, explanation and relevance." *Lingua* 90 (1993): 27-48.

_________. "Conjunction and pragmatic effects." *The Encyclopedia of Language and Linguistics*. Ed. R. Asher. Oxford: Pergamon, 1994. 692-698.

Eniko, N.T. "On the role of pragmatic connectives in Hungarian spoken discourses." *Organization in Discourse* (Anglicana Turkuensia 14). Eds. B.-S. Warvick and R. Tanskanen. Turku: University of Turku, 1995. 393-403.

Franken, N. "La theorie de la pertinence et les connecteurs: vers une description procedurale de puisque." *Orbis Linguarum* 6 (1997): 189-198.

Garrido, J. "Operadores epistémicos y conectores textuales." *Aproximaciones pragmalingüísticas al español*. Eds. H. Haverkate, K. Hengeveld and G. Mulder. Amsterdam: Rodopi, 1993.

Gutt, E.-A. "Towards an analysis of pragmatic connectives in Silt'i.'" *Proceedings of the Eighth International Conference of Ethiopian Studies*. 26-30 November 1984. vol. 1. Addis Ababa University: ELM Publications, 1988.

Haegeman, L. "The Interpretation of the Particle *da* in West Flemish." *Lingua* 90 (1993): 111-128.

Higashimori, I. "BUT/YET/STILL and relevance theory." *Papers Presented to Professor Yoshimitsu Narita on the Occasion His Sixtieth Birthday*.Tokyo: Eihosha, 1992. 333-354.

_________. "*Except, but* and relevance theory." *English Literature Review* 36 (1992a): 62-108.

_________. "A relevance-theoretic analysis of EVEN, SAE / SURA / MO / TEMO / DEMO / DATTE / MADE." *English Literature Review* 38 (1995a): 51-80.

_________. "Correlation of discourse connectives: A relevance-theoretic account." *English Literature Review* 39 (1995b): 48-88.

_________. "A combinatory dictionary of English discourse connectives: Based on relevance theory. *Euralex '96 Proceedings*. University of Goteborg, Sweden, 1996.223-236.

_________. "EVEN,SAE / SURA / MO as constraints on contextual assumptions." *Discourse and Perspectives in Cognitive Linguistics(Current Issues in Linguistic Theory 151)*. Eds. W.-A. Liebert *et al.* Amsterdam: John Benjamins, 1997.

Itani, R. "Japanese conjunction kedo ('but') in utterance-final use: A relevance-based analysis." *English Linguistics* 9 (1992a): 265-283.

_________. "Japanese sentence-final particle *ne*: a relevance-theoretic approach." *UCL Working Papers in Linguistics* 4 (1992b).

_________. "The Japanese sentence-final particle *ka*: A relevance-theoretic approach." *Lingua* 90 (1993): 129-147.

Iten, C. "Because and although: A case of duality?" *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 55-76.

Luscher, J. "Connecteurs et marques de pertinence: l'exemple de d'ailleurs." *Cahiers de Linguistique Française* 10 (1989): 101-145.

Luscher, J.M. and J. Moeschler. "Approches dèrivationnelles et procédurales des opérateurs et connecteurs temporels: les exemples de *et* et de *enfin*." *Cahiers de Linguistique Française* 11 (1990): 77-104.

Moeschler, J. "Pragmatic connectives, argumentative coherence and relevance." *Argumentation* 3 (1989a): 321-339.

_________. *Modélisation du Dialogue. Représentation de L'inference Argumentative*. Paris: Hermès, 1989b.

_________. "Relevance and conversation." *Lingua* 90 (1993): 149-171.

Montolio Durán, E. "La teoría de la relevancia y el estudio de los conectores discursivos." *Introducción a la Pragmática Lingüística*. Ed. C. Fuentes Rodríguez. Sevilla: Universidad de Sevilla, 1997. 27-40.

Nolke, H. "Pertinence et modalisateurs d'enonciation." *Cahiers de Linguistique Française* 11 (1990).

Portolés, J. "La distinción entre los conectores y otros marcadores del discurso en español." *Verba* 20 (1993): 141-170.

_________. "Sobre la organización interna de las intervenciones." *Pragmática y gramática del español hablado*. Eds. A. Briz *et. al.* Valencia: Universidad de Valencia/Libros Pórtico, 1997. 203-214.

Rosales Sequeiros, X. "Discourse relations, coherence and temporal relations." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 177-195.

Rouchota, V. "*But*: Contradiction and relevance." *UCL Working Papers in Linguistics* 2 (1990): 441-475.

_________. "Discourse connectives: What do they link?" *UCL Working Papers in Linguistics* 8 (1996): 199-212.

_________. "Connectives, coherence and relevance." *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 11-58.

Serra i Alegre, E. "El valor comunicativo de la conjunción copulativa." *Pragmática y gramática del español hablado*. Eds. A. Briz et. al. Valencia: Universidad de Valencia/Libros Pórtico, 1997. 395-399.

Takeuchi, M. "Conceptual and procedural encoding: Cause-consequence conjunctive particles in Japanese." *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 127-148.

Unger, C.J. "The scope of discourse connectives: Implications for discourse organization." *Journal of Linguistics* 32 (1996): 403-438.

Vandepitte, S. *Every Why Has a Wherefore: A Generative-Pragmatic Study of the Expression and Interpretation of Causality in Modern Spoken British English, with Particular Reference to Conjuncts and Conjunctions*. Ph.D. Thesis. Rijksuniversiteit te Gent, Belgium, 1990.

7.3. Tense and aspect

Moeschler, J. "Aspects pragmatiques de la réference temporelle: Indétermination, ordre temporel et inférence." *Languages* 112 (1993b): 39-54.

_________. "Ordre temporel, narration et analyse de discours." *Cahiers de Linguistique Francaise* 18 (1996): 299-328.

_________. *Le Temps des Événements. Une Approche Pragmatique du Temps et de L'aspect.* Paris: Kimé, forthcoming.

Smith, N.V. "Observations on the pragmatics of tense." *UCL Working Papers in Linguistics* 2 (1990): 82-94.

Žegarac, V. "Relevance theory and the meaning of the English progressive." *UCL Working Papers in Linguistics* 1 (1989): 19-29.

_________. "Pragmatics and verbal aspect." *UCL Working Papers in Linguistics* 2 (1990): 113-143.

_________. "Some observations on the pragmatics of the progressive." *Lingua* 90 (1993): 201-220.

Ziv, Y. "Relevance Theory and Extraposed Relative Clauses." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 112-119.

7.4. Mood

Clark, B. "A relevance-based approach to pseudo-imperatives." *UCL Working Papers in Linguistics* 1 (1989): 53-74.

_________. *Relevance Theory and the Semantics of Non-Declaratives*. Ph.D. Thesis. University College London, 1991.

_________. "Relevance and 'pseudo-imperatives.'" *Linguistics and Philosophy* 16 (1993a): 79-121.

_________. "*Let* and *let's*: Procedural encoding and explicature." *Lingua* 90 (1993b): 173-200.

Lunn, P. "The Spanish subjunctive and relevance." *Studies in Romance Linguistics*. Eds. C. Kirschner and J. de Cesaris. Amsterdam: John Benjamins, 1989. 249-260.

Rouchota, V. *The Semantics and Pragmatics of the Subjunctive in Modern Greek -A Relevance-Theoretic Approach*. Ph.D. thesis. University of London, 1994a.

_________. "The subjunctive in Modern Greek: Dividing the labour between semantics and pragmatics." *Journal of Modern Greek Studies* 12 (1994b): 185-201.

_________. "*Na*-interrogatives in Modern Greek: Their interpretation and relevance." *Themes in Greek Linguistics. Papers from the 1st International Conference on Greek Linguistics*. Eds. I. Philippaki-Warburton, K. Nicolaides and M. Sifianou. Amsterdam: John Benjamins, 1994c. 177-184.

Wilson, D. and D. Sperber. "Mood and the analysis of non-declarative sentences." *Human Agency: Language, Duty and Value*. Eds. J. Dancy, J. Moravcsik and C. Taylor. Stanford, C.A.: Stanford University Press, 1988. 77-101.

7.5. Negation

Carston, R. "Metalinguistic negation and echoic use." *UCL Working Papers in Linguistics* 6 (1994): 321-339.

_________. "Metalinguistic negation and echoic use." *Journal of Pragmatics* 25 (1996): 309-330.

Carston, R. and E.-J. Noh. "A truth-functional account of metalinguistic negation, with evidence from Korean." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995), 1-26.

Fretheim, T. "A pragmaticization process affecting Norwegian negatives with scalar expressions." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 4-15.

Moeschler, J. "The pragmatic aspects of linguistic negation: Speech act, argumentation and pragmatic inference." *Argumentation* 6 (1991): 51-75.

Wescoat, M. and A. Yoshimura. "Negative polarity phenomena in adversative constructions." *Osaka University Papers in English Linguistics* (Eds. S. Kawakami, Y. Oba and M.T. Wescoat) 2 (1995): 211-222

Yoshimura, A. "The cognitive structure of negation as an NPI-licensing condition." *English Linguistics* 9 (1992): 244-264.

_________. "Pragmatic and cognitive aspects of negative polarity." *Osaka University Papers in English Linguistics* (Eds. S. Kawakami and M.T. Wescoat) 1 (1993): 141-173.

_________. "A cognitive constraint on negative polarity phenomena." *Proceedings of the Twentieth Annual Meeting of the Berkeley Linguistics Society* 20 (1994): 599-610.

_________. "Negative polarity in comparatives: The need for contrastive assumptions." *Foreign Linguistic and Literary Studies* 33 (1996): 153-173.

_________. "Procedural semantics and metalinguistic negation." *Relevance Theory: Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1997. 105-122.

7.6. Auxiliaries (including modals); modality.

Berbeira Gardón, J.L. "Posibilidad epistémica, posibilidad radical y pertinencia." *Pragmalingüística* 1 (1993): 53-78.

_________. "Scope-ambiguity, modal verbs and quantification." *Estudios Ingleses de la Universidad Complutense* 4 (1996a): 53-66.

_________. *Los Verbos Modales Ingleses. Estudio Semántico-Pragmático*. Cadiz: Servicio de Publicaciones, 1996b.

_________. "Epistemic modality and discourse connectivity." *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 223-240.

Carretero Lapeyre, M. "The relevance of politeness in the epistemic interpretation of the English modals." *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 241-259.

Groefsema, M. "*Can, may, must* and *should*: A relevance-theoretic account." *Journal of Linguistics* 31 (1995): 53-79.

Haegeman, L. "*Be going to* and *will*: A pragmatic account." *Journal of Linguistics* 25 (1989): 291-319.

Klinge, A. "The English modal auxiliaries: From lexical semantics to utterance interpretation." *Journal of Linguistics* 29 (1993): 315-357.

_________. "On the linguistic interpretation of contractual modalities." *Journal of Pragmatics* 23 (1995): 649-675.

Nicolle, S. "Relevance and the effect of modal auxiliaries in logical reasoning tasks." *The Role of Pragmatics in Contemporary Philosophy: Papers of the 20th International Wittgenstein Symposium*. Eds. P. Weingartner, G. Schurz and G. Dorn. Vol 2: 721-727.

_________. "A relevance-theoretic account of *be going to*." *Journal of Linguistics* 33 (1997b): 355-377.

Papafragou, A. "Modality in language development: A reconsideration of the evidence." *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 77-105.

_________. "Modality and semantic underdeterminacy." *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 237-270.

7.7. The noun phrase

Breheny, R. "A unitary approach to the interpretation of definites." *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 1-27.

Figueras Solanilla, C. "Semántica y pragmática de las expresiones referenciales: anáfora, referencia y relevancia." Paper read at the *First Aelico Conference*. University of Alicante (Spain), May 1998.

Foster-Cohen, S.H. "Exploring the boundary between syntax and pragmatics: Relevance and the binding of pronouns. " *Journal of Child Language* 21 (1994): 237-255.

Gundel, J.K. "Relevance theory meets the givenness hierarchy: An account of inferrables." *Reference and Referent Accessibility*. Eds. T. Fretheim and J.K. Gundel. Amsterdam: John Benjamins, forthcoming.

Jucker, A. "Pragmatics of the definite article in English." *Pragmatic Grammar Components*. Ed. F.J.H. Dols. Tilburg: Tilburg University Press, 1992. 117-133.

Kleiber, G. "Article defini: Unicite et pertinence." *Revue Romane* 27 (1992): 61-89.

Leonetti, M. "El artículo definido y la construcci6n del contexto." *Signo y Seña* 5 (1996): 103-138.

_________. "A relevance-theoretic account of the property predication restriction." *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 141-168.

Papafragou, A. "On generics." *UCL Working Papers in Linguistics* 8 (1996): 165-198.

Rouchota, V. "On indefinite descriptions." *Journal of Linguistics* 30 (1994b): 441-475.

Taylor, J.R. "Possessives and relevance." *Papers in Linguistics*. Eds. R.P. Botha et al. University of Stellenbosch, 1993.

7.8. Adverbs and adverbials

Bertuccelli-Papi, M. "Determining the proposition expressed by an utterance: The role of 'domain adverbs.'" *Textus* V (1992): 123-140.

_________. "Semantic vagueness and degree of precision adverbs." *Textus* VII (1996): 313-332.

Espinal, M.T. "The representation of disjunct constituents." *Language* 67 (1991): 726-762.

Ifantidou-Trouki, E. "Sentential adverbs and relevance." *Lingua* 90 (1993): 69-90.

Jucker, A. "The discourse marker *well*: A relevance-theoretical account. " *Journal of Pragmatics* 19 (1993): 435-452.

Tanaka, K. "The Japanese adverbial *Yahari* or *Yappari*." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 23-46.

Watts, R.J. "Relevance in conversational moves: A reappraisal of 'well.'" *Studia Anglica Posnaniensia* 19 (1986): 37-59.

_________. "A relevance-theoretic approach to commentary pragmatic markers: The case of *actually, really* and *basically*." *Acta Linguistica Hungarica* 38 (1988): 235-260.

_________. "Taking the pitcher to the 'well.' Native speakers' perception of their use of discourse markers in conversation." *Journal of Pragmatics* 13 (1989): 203-237.

7.9. Other

Blakemore, D. "Echo questions: A pragmatic account." *Lingua* 94 (1994): 197-211.

Breheny, R. "Pro-active forms." *UCL Working Papers in Linguistics* 8 (1996): 21-60.

_________. "Interface economy and focus." *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 105-140.

Escandell Vidal, V. "Sintaxis y uso interpretativo." *Investigaciones sobre el Lenguaje en Honor de Víctor Sánchez de Zavala*. Ed. K. Korta and F. García Murga. U.P.V., forthcoming.

Jucker, A.H. "The relevance of cleft constructions." *Multilingua* 16 (1997): 187-198.

König, E. The Meaning of Focus Particles: A Comparative Perspective. London: Routledge, 1991.

König, E. and S. Requardt. "A relevance-theoretic approach to the analysis of modal particles in German." *Multilingua* 10 (1991): 63-77.

Montolío, E. "'Si me lo permiten....' Gramática y pragmática: sobre algunas estructuras condicionales *regulativas* en español.." *Aproximaciones pragmalingüísticas al español*. Eds. H. Haverkate, K. Hengeveld and G. Mulder. Amsterdam: Rodopi, 1993.

Noh, E.-J. "A pragmatic approach to echo questions." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 107-140.

_________. "A relevance-theoretic account of metarepresentative uses in conditionals." *UCL Working Papers in Linguistics* 8 (1996): 125-163.

Rouchota, V. "The interpretation of *na*-clauses in Modern Greek: A relevance-theoretic approach." *Ucl Working Papers in Linguistics* 3 (1991).

Rubovitz, T. "The relevance of relevance theory to syntactic phenomena: Relevance theory and extraction from relative clauses." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 120-130.

Smith, N.V. "Can pragmatics fix parameters?" *UCL Working Papers in Linguistics* 1 (1989): 169-179.

_________. "On interpreting conditionals." *Australasian Journal of Linguistics* 3 (1983): 1-24.

Smith, N.V. and A. Smith. "A relevance-theoretic account of conditionals." *Language, Speech and Mind: Essays in Honor of Victoria Fromkin*. Eds. L. Hyman and C. Li. London: Routledge, 1988. 322-352.

Stainton, R. "Using non-sentences: An application of Relevance Theory." *Pragmatics & Cognition* 2 (1994): 269-284.

Uchida, S. "Immediate contexts and reported speech." *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 149-175.

Vackov, V. "'Free' word order and relevance: from Prague to London or to London from Prague. *Oxford Working Papers in Philology, Phonetics and Linguistics* 2 (1997): 119-135.

8. Literature, textual analysis, stylistics

Bertuccelli-Papi, M. "On the relationship between sentence themes and text topics." *Studi Italiani di Linguistica Teorica e Applicata*, 1994. 127-140.

Bex, T. *Variety in Written English. Texts in Society: Societies in Text.* London: Routledge, 1996.

Blakemore, D. "The relevance of reformulations." *Language and Literature* 2 (1993): 101-120.

__________. "Relevance, poetic effects and social goals: A reply to Culpeper." *Language and Literature* 3 (1994): 49-59.

Blass, R. "Cohesion, coherence and relevance." *Notes on Linguistics* 34 (1986): 41-64.

Borthen, K., T. Fretheim, and R.A. Nilsen. "Ellipsis and inference." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 78-89.

Burton-Roberts, N. "Utterance, relevance and-problems with text grammar." *Australian Journal of Linguistics* 5 (1985): 285-296.

Charolles, M. "Cohesion, coherence et pertinence du discours." *Revue Internationale de Linguistique Francaise* 29 (1994): 125-151.

Clark, B. "Stylistic analysis and relevance theory." *Language and Literature* 5 (1996): 163-178.

Clark, H.H. "Relevance to what?" *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 714-715.

Culpeper, J. "Why relevance theory does not explain 'the relevance of reformulations.'" *Language and Literature* 3 (1994): 43-48.

Escandell Vidal, V. "La noción de estilo en la teoría de la relevancia." *Foro Hispánico* 8 (1995): 55-64.

Furlong, A. *Relevance Theory and Literary Interpretation*. Ph.D. Thesis. University of London, 1996.

Giora, R. "A text-based analysis of non-narrative texts." *Theoretical Linguistics* 12 (1985): 115-135.

__________. "Discourse coherence and theory of relevance: Stumbling blocks in search of a unified theory." *Journal of Pragmatics* 27 (1997): 17-34.

__________. "Discourse coherence is an independent notion: A reply to Deirdre Wilson." *Journal of Pragmatics* 29 (1998): 75-86.

Green, K. "Relevance theory and the literary text: Some problems and perspectives." *Journal of Literary Semantics* XXII (1993): 207-217.

__________. "Butterflies, wheels and the search for literary relevance." *Language and Literature*. forthcoming.

Groefsema, M. "Understood arguments: A semantic/pragmatic approach." *Lingua* 96 (1995): 139-161.

Kreml, N. *Relevance, Textual Unity, and Politeness in Writing about Science*. Ph.D. thesis. University of South Carolina, 1992.

Mackenzie, I. "Relevance and writing." *Journal of Literary Semantics* XXIV (1995): 104-116.

MacMahon, B. "Indirectness, rhetoric and interpretive use: Communicative strategies in Browning's *My Last Duchess*." *Language and Literature* 5 (1996): 209-223.

Pilkington, A. "The literary reading process: A relevance theory perspective." *Empirical Studies of Literature: Proceedings of the Second IGEL Conference*. Eds. E. Ibsch, D. Schram and G. Steen. Amsterdam: Rodopi, 1991a. 117-123.

_________. "Poetic effects: A relevance theory perspective." *Literary Pragmatics*. Ed. R. Sell. London: Routledge, 1991b. 44-61.

_________. "Poetic effects." *Lingua* 87 (1992): 29-51.

_________. *Poetic Thoughts and Poetic Effects*. Ph.D. thesis.University of London, 1994.

_________. "Introduction: Relevance theory and literary style." *Language and Literature* 5 (1996).

Pilkington, A., B. MacMahon and B. Clark. "Looking for an argument: A response to Green." *Language and Literature* 6 (1997): 139-148.

Reboul, A. "The relevance of Relevance for fiction." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 729.

_________. *Rhétorique et Stylistique de la Fiction*. Nancy: Presses Universitaires de Nancy, 1992.

Richards, C. "Inferential pragmatics and the literary text." *Journal of Pragmatics* 9 (1985): 261-285.

Rosales Sequeiros, X. "Discourse relations, coherence and temporal relations." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 177-195.

Schwarze, C. "Text understanding and lexical knowledge." *The Pragmatic Perspective*. Eds. J. Verschueren and M. Bertuccelli-Papi. Amsterdam: John Benjamins, 1987. 587-612.

Seung, T.K. "Pragmatic context and textual interpretation." *Journal of Literary Semantics* II (1980): 82-93.

Trotter, D. "Analysing literary prose: The relevance of relevance theory." *Lingua* 87 (1992): 11-27.

Uchida, S. "Text and relevance." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 161-178.

Unger, C.J. "The scope of discourse connectives: Implications for discourse organization." *Journal of Linguistics* 32 (1996): 403-438.

Varela Bravo, E.J. "Relevancia: Ventajas de este enfoque pragmático para el estudio de textos anglosajones ejemplificado en *The Wanderer*." *Actas del XII Congreso de AESLA*. Alicante (Spain), 1988. 261-266.

_________. "Relevance and irony: A pragmatic reading of a passage from W. Kennedy: *Ironweed*." *Babel Afial* 63 (1993).

_________. "Faulty logic and love affairs: A pragmatic interpretation of a passage from Julian Barnes' *Talking it Over*." *Atlantis* XVIII (1996): 416-432.

Wilson, D. "Truth, coherence and relevance." Paper presented at the *Osaka Conference on Relevance*, 1993.

_________. "Discourse, coherence and relevance: A reply to Rachel Giora." *Journal of Pragmatics* 29 (1998): 57-74.

Yus, F. "The '*what-do-you-mean syndrome*.' A taxonomy of misunderstandings in Harold Pinter's plays." *Estudios Ingleses de la Universidad Complutense* 6 (1998), in press.

9. Figurative language (metaphor, metonymy, etc.)

Furlong, A. "Towards an inferential account of metonymy." *UCL Working Papers in Linguistics* 1 (1989): 136-144.

Gibbs, R.W. *The Poetics of Mind: Figurative Thought, Language and Understanding*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

Goatly, A. "Register and the redemption of relevance theory. The case of metaphor." *Pragmatics* 4 (1994): 139-181.

Higashimori, I. "Metonymy understanding and relevance theory." *Annual Bulletin of Research Institute for Social Science* 26 (1996): 61-86.

_________. "Metonymic meaning change and relevance." *Research Institute Reports (Kobe College)* 44, 2 (1997).

Papafragou, A. "Metonymy and relevance." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995a): 141-175.

_________. "The comprehension of metonymy." Paper presented at the *Autumn Meeting of the LAGB*. University of Essex, 1995b.

_________. "Figurative language and the semantics-pragmatics distinction." *Language and Literature* 5 (1996a).

_________. "On metonymy." *Lingua* 99 (1996b): 169-195.

Pilkington, A. "A relevance theoretic view of metaphor." *Parlance* 2 (1990): 102-117.

Song, N.S. "Metaphor and metonymy." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 87-104.

Vicente, B. "Metaphor, meaning and comprehension." *Pragmatics* 2 (1992): 49-62.

_________. *Mecanismos semántico-pragmáticos en el análisis de la metáfora*. Universidad del País Vasco, Servicio de Publicaciones, 1995.

_________. "On the semantics and pragmatics of metaphor: Coming full circle." *Language and Literature* 5 (1996).

Yoshimura, A. "Explicature and implicature formation in the modeling of metaphor and metonymy." *Osaka University Papers in English Linguistics* I (1993): 175-184.

10. Irony

Franken, N. "L'ironie dans la theorie de la pertinence." *Orbis Linguarum* 5 (1996): 223-230.

_________. "L'ironie: essai de description dans la théorie de la pertinence." *Orbis Linguarum* (forthcoming).

Hamamoto, H. "Irony from a cognitive perspective." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 257-270.

Hymes, D.H. "A theory of verbal irony and a Chinookan pattern of verbal exchange." *The Pragmatic Perspective*. Eds. J. Verschueren and M. Bertuccelli-Papi. Amsterdam: John Benjamins, 1987. 293-337.

Kreuz, R.J. and S. Glucksberg. "How to be sarcastic: the echoic reminder theory of verbal irony." *Journal of Experimental Psychology: General* 118 (1989): 374-386.

Mariscal Chicano, J.M. "Distintos análisis de la oposición irónica." *Pragmalingüística* 1 (1993): 187-209.

_________. "¿Quién finge la ironía pertinente?" *Pragmalingüística* 2 (1994): 319-356.
Martin, R. "Irony and universe of belief." *Lingua* 87 (1992): 77-90.
Seto, K. "On non-echoic irony." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 239-255.
Sperber, D. "Verbal irony: Pretense or echoic mention?" *Journal of Experimental Psychology: General* 113 (1984): 130-136.
Sperber, D. and D. Wilson, 1981. "Irony and the use-mention distinction." *Pragmatics. A Reader*, Ed. S. Davis. Oxford: Oxford University Press, 1991. 550-563.
_________. "Irony and relevance: A reply to Seto, Hamamoto and Yamanashi." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 283-293.
Varela Bravo, E.J. "Relevance and irony: A pragmatic reading of a passage from W. Kennedy: *Ironweed." Babel Afial* 63 (1993).
Wilson, D. and D. Sperber. "On verbal irony." *Lingua* 87 (1992): 53-76.
Yamanashi, M. "Some issues in the treatment of irony and related tropes." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 271-281.
Yus, F. "Irony: Context accessibility and processing effort." *Pragmalingüística* 5 (1998).

11. Humour

Curcó, C. "Some observations on the pragmatics of humorous interpretations. A relevance-theoretic approach." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 27-47
_________. "The implicit expression of attitudes, mutual manifestness and verbal humour." *UCL Working Papers in Linguistics* 8 (1996): 89-99.
_________. "Relevance and the manipulation of the incongruous: Some explorations of verbal humour." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 68-72.
_________. "Indirect echoes and verbal humour." *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 305-326.
Jodlowiec, M. *The Role of Relevance in the Interpretation of Verbal Jokes: A Pragmatic Analysis*. Ph.D. thesis. Krakow: Jagiellonian Uiversity, 1991a.
_________. "What makes a joke tick." *UCL Working Papers in Linguistics* 3 (1991b): 241-253.
Yus, F. "La teoría de la relevancia y la estrategia humorística de la incongruencia-resolución." *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 497-508.

12. Media discourse

Buckland, W. "Relevance and cognition: Towards a pragmatics of unreliable fimic narration." *Towards a Pragmatics of the Audiovisual*. Vol. 2. Ed. J.E. Müller. Münster: Nodus Publikationen, 1995. 55-66.
Forceville, C. "Pictorial metaphor in billboards: Relevance theory perspectives." *Towards a Pragmatics of the Audiovisual*. Ed. J. Müller. Münster: Nodus Publikationen, 1994. 93-113.

_________. *Pictorial Metaphor in Advertising*. London: Routledge, 1996.
Pateman, T. "How is understanding an advertisement possible?" *Language, Image, Media*. Eds. H. Davis and P. Walton. Oxford: Blackwell, 1983. 187-204.
Ruiz Collantes, F. "Pregnancia, semántica modulada y lectura de imágenes. Cómo un lector determina cuál es la información que vehicula una imagen." *Formats* 1 (1995). On Internet: <http://www.iua.upf.es/formats/art/a06et.htm>.
Tanaka, K. "The pun in advertising: a pragmatic approach." *Lingua* 87 (1992): 91-102.
_________. *Advertising Language. A Pragmatic Approach to Advertisements in Britain and Japan*. London: Routledge, 1994.
Watts, R.J. "Comic strips and theories of communication." *Word & Image* 5 (1989): 173-180.
Yus, F. *Pragmática y relevancia. Un modelo escripto-icónico aplicado al discurso del cómic inglés* (microfilmed edition). Alicante: Servicio de Publicaciones de la Universidad de Alicante.
_________. *La interpretación y la imagen de masas*. Alicante: Diputación de Alicante, Instituto Juan Gil-Albert, 1997.
_________. "Relevance theory and media discourse: A verbal-visual model of communication." *Poetics* 25 (1998): 293-309.

13. Music

Downes, W. "Pragmatics of music and emotion." *Language Forum* 2 (1994): 1-27.

14. Translation

Guijarro Morales, J.L. "Traduttore traditore? ¡Anda ya!" *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 9-26.
Guillén Galve, I. "Evaluating the appropriateness of a translation. A pragmatic application of relevance theory." *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 27-51.
Gutt, E.-A." Relevance theory and increased accuracy in translation." *Notes on Translation* 107 (1985): 29-31.
_________. "Unravelling meaning: An introduction to relevance theory." *Notes on Translation* 112 (1986a): 10-20.
_________. "Matthew 9:4-17 in the light of relevance theory." *Notes on Translation* 113 (1986b): 13-20.
_________. "'What is the meaning we translate?'" *Occasional Papers in Translation and Textlinguistics* 1 (1987): 31-58.
_________. "From translation to effective communication." *Notes on Translation* 2 (1988): 24-40.
_________. "Translation and relevance." *UCL Working Papers in Linguistics* 1 (1989).
_________. "A theoretical account of translation - without a translation theory." *Target* 2 (1990): 135-164.
_________. *Translation and Relevance: Cognition and Context*. Oxford: Blackwell, 1991.
_________. *Relevance Theory: A Guide to Successful Communication in Translation*. Dallas, Summer Institute of Linguistics, and New York, United Bible Societies, 1992.

_________. "Relevance: A key to quality assessment in translation." *Translation and Meaning*, Part 4. Proceedings of the Lodz Session of the 2nd Maastricht-Lodz Duo Colloquium on 'Translation and Meaning.' Eds. B. Lewandowska-Tomaszczyk and M Thelen, 1995.

_________. "Implicit information in literary translation: A relevance-theoretic perspective." *Target* 8 (forthcoming-a): 241-58.

_________. "Pragmatic aspects of translation: Some relevance-theoretic observations." *The Pragmatics of Translation*. Ed. L. Hickey. Clevedon: Multilingual Matters, forthcoming-b.

Hjort-Pedersen, M. "Legal translation and the principle of relevance." *Multilingua* 15 (1996): 361-371.

Kovacik, I. "Relevance as a factor in subtitling reductions." *Teaching Translation and Interpreting. Vol. II: Insights, Aims, Visions*. Eds. C. Dolerup and A. Lindegaard. Amsterdam: John Benjamins, 1994. 245-251.

López folgado, V. "La referencia y la traducción." *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 63-76.

Mackenzie, I. "Review of Gutt's *Translation and Relevance*." *Journal of Literary Semantics* XXIII (1994): 239-244.

Mateo Martínez, J. "La fuerza ilocucionaria y su relevancia en la traducción del inglés al español." *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 77-88.

Olsen, M.B. "Translated texts and relevance theory: The case of but." *Northwestern University Working Papers in Linguistics* 4(1992): 57-68.

Pérez González, L. "Pragmatic issues in interlingual and cross-cultural communication: adaptation and manipulation in the translation of García Lorca's *Yerma*." *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 89-130.

Tirkkonen Condit, S. "A theoretical account of translation: Without translation theory?" *Target* 4 (1992): 237-45.

Unger, C.J. "Types of implicit information and their roles in translation." *Notes on Translation*, forthcoming.

15. Intonation, phonetics, phonology

Clark, B. and G. Lindsey. "Intonation, grammar and utterance-interpretation." *UCL Working Papers in Linguistics* 2 (1990): 32-51.

Escandell Vidal, V. "Intonation and procedural encoding: The case of Spanish interrogatives." *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 169-204.

Fretheim, T. "The effect of intonation on a type of scalar implicature." *Journal of Pragmatics* 18 (1992): 1-30.

_________. "Intonation and the procedural encoding of attributed thoughts: The case of Norwegian negative interrogatives." *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 205-236.

House, J. "The relevance of intonation?." *UCL Working Papers in Linguistics* 1 (1989): 3-17.

Imai, K. "Intonation and relevance." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 69-86.

Scheuer, J. "Relevance and prosody in spoken Danish." *Journal of Pragmatics* 23 (1995): 421-447.

Vandepitte, S. "A pragmatic function of intonation." *Lingua* 79 (1989): 265-297.

16. Politeness, face work

Carretero Lapeyre, M. "The relevance of politeness in the epistemic interpretation of the English modals." *Pragmalingüística* 3-4 (1997): 241-259.

Donaldson, S.K. *Some Constraints of Consideration on Conversation: Interations of Politeness and Relevance with Grice's Second Maxim of Quantity*. Ph.D. Thesis. University of Illinois, 1984.

Escandell Vidal, V. "Cortesía, fórmulas convencionales y estrategias indirectas." *Revista Española de Lingüística* 25 (1995): 31-66.

__________. "Towards a cognitive approach to politeness." *Language Sciences* 18 (1996): 629-650.

Gómez Morón, R. "La descortesía no intencionada y el discurso no cortés: El fallo pragmático." *The Grove* 3 (1997): 33-49.

Jucker, A.H. "The relevance of politeness." *Multilingua* 7 (1988): 375-384.

Kuiper, K. "The relevance of face calibration." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 131-139.

Watts, R.J. "Relevance and relational work: Linguistic politeness as politic behavior." *Multilingua* 8 (1989): 131-166.

17. Philosophy, rhetoric

Campbell, J. L. "The relevant communication of rhetorical arguments." Ph.D. Thesis. Purdue University, 1990.

__________. "An applied relevance theory of the making and understanding of rhetorical arguments." *Language & Communication* 12 (1992): 145-155.

Downes, W. "Relevance and the Peircean conception of truth." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 28-41.

Sperber, D. and D. Wilson. "Rhetoric and relevance." *The Ends of Rhetoric: History, Theory, Practice*. Eds. J. Bender and D. Wellbery. Stanford, C.A.: Stanford University Press, 1990. 140-156.

18. Speech acts, conversation, interactive particles

Bird, G.H. "Relevance theory and speech acts." *Foundations of Speech Act Theory. Philosophical and Linguistic Perspectives*. Ed. S.L. Tsohatzidis. London: Routledge, 1994.

Blakemore, D. "Echo questions: A pragmatic account." *Lingua* 94 (1994): 197-211.

__________. "Are apposition markers discourse markers?" *Journal of Linguistics* 32 (1996): 325-347.

__________. "The context for so-called discourse markers." *The Context in Language Learning and Language Understanding*. Eds. K. Malmkjaer and J. Williams. Cambridge: Cambridge University Press, forthcoming.

Coupland, N. and A. Jaworski. "Relevance, accommodation and conversation: Modeling the social dimension of communication." *Multilingua* 16 (1997): 233-258.

Cutler, A. "The task of the speaker and the task of the hearer." *Behavioral and Brain Sciences* 10 (1987): 715-716.

Dominicy, M. and N. Franken. "Speech acts and relevance theory." *Speech Act Theory*. Eds. D. Vanderveken and S. Kubo. Amsterdam: John Benjamins, forthcoming.

Higashimori, I. "A relevance-theoretic analysis of Huh/Eh." *English Literature Review* 37 (1993): 83-140.

Itani, R. "Japanese sentence-final particle *tte*: a relevance based analysis." *International journal of Pragmatics* II (1991): 66-75.

_________. "A relevance-based analysis of hearsay particles: Japanese utterance-final *tte*." *UCL Working Papers in Linguistics* 6 (1994): 379-400.

_________. "A relevance-based analysis of Lakoffian hedges. *Sort of*, *a typical* and *technically*." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 87-105.

_________. "A relevance-based analysis of hearsay particles: With special reference to Japanese sentence-final particle *tte*." *Relevance Theory. Applications and Implications*. Eds. R. Carston and S. Uchida. Amsterdam: John Benjamins, 1998. 47-68.

Jucker, A.H. "Irrelevant repetitions: A challenge to relevance theory." *Repetition*. Ed. A. Fischer. Tubingen: Narr, 1994. 47-60.

Moeschler, J. "Pragmatique conversationelle et pragmatique de la pertinence." *Cahiers de Linguistique Française* 9 (1988): 65-85.

_________. "Relevance and conversation." *Lingua* 90 (1993): 149-171.

_________. *Théorie Pragmatique et Pragmatique Conversationelle*. Paris, Armand Colin, 1996.

Noh, E.-J. "A pragmatic approach to echo questions." *UCL Working Papers in Linguistics* 7 (1995): 107-140.

Pratt, M.L. "Ideology and speech-act theory." *Poetics Today* 7 (1986): 59-72.

Tracy, K. "Staying on topic; an explication of conversational relevance." *Discourse Processes* 7 (1994): 447-464.

Watts, R.J. "Relevance theory and verbal interruptions: Assessing discourse status." *Multilingua* 16 (1997): 153-186.

Zegarac, V. "What is 'phatic communication'?" *Current Issues in Relevance Theory*. Eds. V. Rouchota and A. Jucker. Amsterdam: John Benjamins, 1998

19. Anthropology, ethnography, cross-cultural communication

Bloch, M. "Language, anthropology and cognitive science." *Man* 26 (1991): 183-198.

Cameron, R. and J. Williams. "Senténce to ten cents: A case study of relevance and communicative success in nonnative-native speaker interactions in a medical setting." *Applied Linguistics* 18 (1997): 415-445.

Debray, R. "A plague without fleabites"(on D. Sperber's *Explaining Culture*). *TLS* 4918, 4 July 1997, 14-15.

Gerrans, P. ""Is it catching?" (on D. Sperber's *Explaining Culture*). *TLS*, 20 June 1997, 4-5.

Grundy, P. "Relevant to whom: The role of pragmatics in defining linguistic communities." *Pragmatic Grammar Components*. Ed. F.J. Dols. Tilburg: Tilburg University Press, 1992. 93-115.

Harvey, P. "Relevance theory and anthropology." *Liverpool Papers in Language and Discourse* 1 (1988): 50-63.

Sperber, D. "Anthropology and psychology: Towards an epidemiology of representations." *Man* 20 (1985): 73-89.

__________. "The modularity of thought and the epidemiology of representations." *Mapping the Mind: Domain Specificity in Cognition and Culture.* Eds. L. Hirschfield and S. Gelman. Cambridge: Cambridge University Press, 1994. 39-67.

__________. *Explaining Culture. A Naturalistic Approach.* Oxford: Blackwell, 1996a.

__________. "Learning to pay attention. How a modular image of the mind can help to explain culture." *TLS* 4891, 27 December 1996b, 14-15.

20. Developmental pragmatics

Foster-Cohen, S.H. "'If you'd like to burn your mouth feel free': A relevance-theoretic account of conditionals used to children." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 140-148.

Kissç, S. "Issues in developmental "theory of mind" research from the point of view of relevance theory." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop* Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 131-139.

Papafragou, A. "Modality in language development: A reconsideration of the evidence." *UCL Working Papers in Linguistics* 9 (1997): 77-105.

21. Communication disorders and limitations

Clibbens, J. "Relevance theory and augmentative communication." *Proceedings of the University of Hertfordshire Relevance Theory Workshop*. Ed. M. Groefsema. Chelmsford: Peter Thomas and Associates, 1997. 73-77.

Happe, F. "Communicative competence and theory of mind in autism: a test of relevance theory." *Cognition* 48: 101-119.

المراجع

Allerton, D. and Cruttenden, A. (1979), 'Three reasons for accenting a definite subject'. *Journal of Linguistics* 15.1: 49–53.
Alves, H. O. (ed.) (1986), *Encontro de Linguistas: Acta*. Universidade do Minho, Minho, Portugal.
Anzai, Y. *et al.* (eds) (1992), *Ninchi-kagaku Hando-bukku* (*Handbook of cognitive science*). Kyoritsu Publishing, Tokyo.
Ariel, M. (1988), 'Retrieving propositions from context: Why and how'. *Journal of Pragmatics* 12.5/6: 567–600.
Ariel, M. (1990), *Accessing noun-phrase antecedents*. Routledge, London.
Aristotle (1963), *De interpretatione*, translated by J. L. Ackrill, Clarendon Aristotle Series. Oxford University Press, Oxford.
Armstrong, D. (1971), 'Meaning and communication'. *Philosophical Review*, 80: 427–47.
Arnauld, A. and Lancelot, C. (1968), *Grammaire de Port-Royal*, English translation edited by R. Alston. Scolar Press, Menston, Yorks.
Atlas, J. (1989), *Philosophy without ambiguity*. Clarendon Press, Oxford.
Austin, J. (1962), *How to do things with words*. Clarendon Press, Oxford.
Austin, J. P. M (1989), *The dark side of politeness: A pragmatic analysis of non-co-operative communication*. University of Canterbury, New Zealand, Ph.D. thesis.
Bach, K. (1994a), 'Semantic slack: what is said and more', in Tsohatzidis 1994: 267–91.
Bach, K. (1994b), 'Conversational implicature'. *Mind and Language* 9: 124–62.
Bach, K. and Harnish, R. (1979), *Linguistic communication and speech acts*. MIT Press, Cambridge, MA.
Barkow, J., Cosmides, L. and Tooby, J. (1992), *The adapted mind: Evolutionary psychology and the generation of culture*. Oxford University Press, New York, N.Y.
de Beaugrande, R. and Dressler, W. (1981), *Introduction to text linguistics*. Longman, London.
Bender, J. and Wellbery, D. (eds) (1990), *The ends of rhetoric: History, theory, practice*. Stanford University Press, Stanford, CA.

Bennett, J. (1976), *Linguistic behaviour.* Cambridge University Press, Cambridge.
Berg, J. (1991), 'The relevant relevance'. *Journal of Pragmatics* 16.5: 411–25.
Bertolet, R. (1990), *What is said.* Kluwer, Dordrecht.
Bertuccelli-Papi, M. (1992), 'Determining the proposition expressed by an utterance: The role of "domain adverbs"'. *Textus* V: 123–40.
Bever, T., Katz, J. and Langendoen, T. (eds) (1976), *An integrated theory of linguistic ability.* Crowell, New York.
Bird, G. (1994), 'Relevance theory and speech acts', in Tsohatzidis 1994: 292–311.
Black, M. (ed.) (1965), *Philosophy in America.* Allen & Unwin, London.
Blackburn, S. (ed.) (1975), *Meaning, reference and necessity.* Cambridge University Press, Cambridge.
Blackburn, S. (1984), *Spreading the word.* Oxford University Press, Oxford.
Blakemore, D. (1985), 'Discourse connectives and conjoined utterances'. Paper presented to the Linguistics Association of Great Britain, September.
Blakemore, D. (1987), *Semantic constraints on relevance.* Blackwell, Oxford.
Blakemore, D. (1988a), '"So" as a constraint on relevance', in Kempson 1988a: 183–95.
Blakemore, D. (1988b), 'The organization of discourse', in Newmeyer 1988, vol. IV: 229–50.
Blakemore, D. (1989a), 'Linguistic form and pragmatic interpretation: The explicit and the implicit', in Hickey 1989: 28–51.
Blakemore, D. (1989b), 'Denial and contrast: A relevance-theoretic analysis of "but"'. *Linguistics and Philosophy* 12: 15–37.
Blakemore, D. (1990), 'Constraints on interpretation'. *Proceedings of the 16th annual meeting of the Berkeley Linguistic Society: General session and parasession on the legacy of Grice*: 363–70.
Blakemore, D. (1990/1), 'Performatives and parentheticals'. *Proceedings of the Aristotelian Society* XCI.3: 197–213.
Blakemore, D. (1992), *Understanding utterances: An introduction to pragmatics.* Blackwell, Oxford.
Blakemore, D. (1993), 'The relevance of reformulations'. *Language and Literature* 2.2: 101–20.
Blakemore, D. (1994a), 'Relevance, poetic effects and social goals: A reply to Culpeper'. *Language and Literature* 3.1: 49–59.
Blakemore, D. (1994b), 'Echo questions: A pragmatic account'. *Lingua* 94: 197–211.
Blakemore, D. (forthcoming), 'Relevance theory'. To appear in Verschueren, Östman and Blommaert forthcoming.
Blass, R. (1986), 'Cohesion, coherence and relevance'. *Notes on Linguistics* 34: 41–64.
Blass, R. (1989), 'Grammaticalisation of interpretive use: The case of *rɛ̀* in Sissala'. *Lingua* 79: 229–326.
Blass, R. (1990), *Relevance relations in discourse: A study with special reference to Sissala.* Cambridge University Press, Cambridge.
Blass, R. (1993), 'Are there logical relations in a text?' *Lingua* 90.1/2: 91–110.

Booth, W. (1974), *A rhetoric of irony*. Chicago University Press, Chicago.
Brockway, D. (1981), 'Semantic constraints on relevance', in Parret, Sbisà and Verschueren 1981: 57–78.
Brockway, D. (1983), 'Pragmatic connectives'. Paper presented to the Linguistics Association of Great Britain, April.
Brown, G., Malkmjaer, K., Pollitt, A. and Williams, J. (1994), *Language and understanding*. Oxford University Press, Oxford.
Brown, G. and Yule, G. (1983), *Discourse analysis*. Cambridge University Press, Cambridge.
Burkhardt, A. (ed.) (1990), *Speech acts, meaning and intentions: Critical approaches to the philosophy of John Searle*. Walter de Gruyter, Berlin.
Burton-Roberts, N. (1985), 'Utterance, relevance and problems with text grammar'. *Australian Journal of Linguistics* 5.2: 285–96.
Burton-Roberts, N. (1989a), *The limits to debate: A revised theory of semantic presupposition*. Cambridge University Press, Cambridge.
Burton-Roberts, N. (1989b), 'On Horn's dilemma: Presupposition and negation'. *Journal of Linguistics* 25: 95–125.
Cairns, H. and Kamerman, J. (1975), 'Lexical information processing during sentence comprehension'. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 14: 170–9.
Campbell, J. (1990), 'The relevant communication of rhetorical arguments'. *Dissertation Abstracts International* 51.6: 2001A.
Campbell, J. (1992), 'An applied relevance theory of the making and understanding of rhetorical arguments'. *Language and Communication* 12.2: 145–55.
Carnap, R. (1950), *Logical foundations of probability*. Routledge & Kegan Paul, London.
Carston, R. (1984a), Review of Pulman 1983. *Australian Journal of Linguistics* 4.1: 89–99.
Carston, R. (1984b), 'Semantic and pragmatic analyses of "and"'. Paper delivered to the Linguistics Association of Great Britain, April.
Carston, R. (1988a), 'Implicature, explicature and truth-theoretic semantics', in Kempson 1988a: 155–81. Reprinted in Davis 1991: 33–51.
Carston, R. (1988b), 'Language and cognition', in Newmeyer 1988, vol. III: 38–68.
Carston, R. (1993a), 'Syntax and pragmatics', in *The encyclopedia of language and linguistics*. Pergamon Press and Aberdeen University Press, Oxford and Aberdeen.
Carston, R. (1993b), 'Conjunction and pragmatic effects', in *The encyclopedia of language and linguistics*. Pergamon Press and Aberdeen University Press, Oxford and Aberdeen.
Carston, R. (1993c), 'Conjunction, explanation and relevance'. *Lingua* 90.1/2: 27–48.
Carston, R. (forthcoming a), 'Metalinguistic negation and echoic use'. To appear in *Journal of Pragmatics*.
Carston, R. (forthcoming b), 'Quantity maxims and generalised implicature'. To appear in *Lingua*.

Carston, R., Uchida, S. and Song, N. S. (forthcoming) *Proceedings of the Osaka workshop on relevance theory*. John Benjamins, Amsterdam.
Chafe, W. (1976), 'Givenness, contrastiveness, definiteness, subjects, topics and points of view', in Li 1976: 25–55.
Chametzky, R. (1992), 'Pragmatics, prediction and relevance'. *Journal of Pragmatics* 17.1: 63–81.
Charolles, M. (1990), 'Coût, surcoût et pertinence'. *Cahiers de linguistique française* 11: 127–47.
Chiappe, D. and Kukla, A. (forthcoming), 'Context-selection and the frame problem'. To appear in *The Behavioral and Brain Sciences*.
Clark, B. (1991), *Relevance theory and the semantics of non-declaratives*. University of London, Ph.D. thesis.
Clark, B. (1993a), 'Relevance and "pseudo-imperatives"'. *Linguistics and Philosophy* 16: 79–121.
Clark, B. (1993b), '*Let* and *let's*: Procedural encoding and explicature'. *Lingua* 90.1/2: 173–200.
Clark, H. (1977), 'Bridging', in Johnson-Laird and Wason 1977: 411–20.
Clark, H. (1978), 'Inferring what is meant', in Levelt and Flores d'Arcais 1978: 295–322.
Clark, H. and Carlson, T. (1981), 'Context for comprehension', in Long and Baddeley 1981: 313–30.
Clark, H. and Gerrig, R. (1984), 'On the pretense theory of irony'. *Journal of Experimental Psychology: General* 113.1: 121–6.
Clark, H. and Haviland, S. (1977), 'Comprehension and the given–new contract', in Freedle 1977: 1–40.
Clark, H., and Lucy, P. (1975), 'Understanding what is meant from what is said: A study in conversationally conveyed requests'. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 14: 56–72.
Clark, H. and Marshall, C. (1981), 'Definite reference and mutual knowledge', in Joshi, Webber and Sag 1981: 10–63.
Clark, H. and Schunk, D. (1980), 'Polite responses to polite requests'. *Cognition* 8.2: 111–43.
Cole, P. (ed.) (1978), *Syntax and semantics 9: Pragmatics*. Academic Press, New York.
Cole, P. (ed.) (1981), *Radical pragmatics*. Academic Press, New York.
Cole, P. and Morgan, J. (eds) (1975), *Syntax and semantics 3: Speech acts*. Academic Press, New York.
Collinge, N. (ed.) (1990), *An encyclopedia of language*. Routledge, London.
Cormack, A. (1980), 'Negation, ambiguity and logical form'. University College London.
Culpeper, J. (1994), 'Why relevance theory does not explain "the relevance of reformulations"'. *Language and Literature* 3.1: 43–8.
Dancy, J., Moravcsik, J. and Taylor, C. (1988), *Human agency: Language, duty and value*. Stanford University Press, Stanford, CA.
Davidson, D. (1984a), 'Communication and convention', in Davidson 1984b: 265–80.
Davidson, D. (1984b), *Truth and interpretation*. Clarendon Press, Oxford.

Davidson, D. and Harman, G. (eds) (1972), *The semantics of natural language*. Reidel, Dordrecht.
Davies, M. (1981), *Meaning, quantification, necessity: Themes in philosophical logic*. Routledge & Kegan Paul, London.
Davis, S. (ed.) (1991), *Pragmatics: A reader*. Oxford University Press, Oxford.
Demonte, V. and Garza Cuaron, B. (eds) (1990), *Estudios de linguistica de Espana y Mexico*. Universidad Nacional Autonoma de Mexico, Mexico City.
Dretske, F. (1981), *Knowledge and the flow of information*. Blackwell, Oxford.
Ducrot, O. (1972), *Dire et ne pas dire*. Hermann, Paris.
Ducrot, O. (1980a), 'Analyses pragmatiques'. *Communications* 32: 11–60.
Ducrot, O. (1980b), *Les échelles argumentatives*. Minuit, Paris.
Ducrot, O. (1983), '*Puisque*: essai de description polyphonique', in Herslund *et al*. 1983: 166–85.
Ducrot, O. (1984), *Le dire et le dit*. Minuit, Paris.
Durant, A. and Fabb, N. (1990), *Literary studies in action*. Routledge, London.
Escandell Vidal, M. V. (1993), *Introductión a la pragmática*. Editorial Anthropos, Barcelona.
Espinal, T. (1985), *Anàlysas interpretives i teoria lingüística*. University Autonoma, Barcelona, Ph.D. thesis.
Espinal, T. (1991), 'The representation of disjunct constituents', *Language* 67: 726–62.
Espinal, T. (1993), 'The interpretation of *no pas* in Catalan'. *Journal of Pragmatics* 19.1: 353–69.
Evans, G. and McDowell, J. (eds) (1976), *Truth and meaning*. Oxford University Press, Oxford.
Fabb, N. (forthcoming), *Linguistics and literary theory*. Blackwell, Oxford.
Fabb, N. (in preparation), *Insight and arousal: The cognitive structure of intense aesthetic experience*.
Fabb, N., Attridge, D., Durant, A. and McCabe, C. (eds) (1987), *The linguistics of writing: Arguments between language and literature*. Manchester University Press, Manchester.
Ferrar, M. (1993), *The logic of the ludicrous: A pragmatic study of humour*. University of London, Ph.D. thesis.
Fodor, J. A. (1974), 'Special sciences'. *Synthese* 28: 77–115. Reprinted in Fodor 1981b: 127–45.
Fodor, J. A. (1975), *The language of thought*. Crowell, New York.
Fodor, J. A. (1980), 'Methodological solipsism considered as a research strategy in cognitive psychology'. *The Behavioral and Brain Sciences* 3.1: 63–109. Reprinted in Fodor 1981b: 225–53.
Fodor, J. A. (1981a), 'The present status of the innateness controversy', in Fodor 1981b: 257–316.
Fodor, J. A. (1981b), *Representations*. Harvester Press, Hassocks.
Fodor, J. A. (1982), 'Cognitive science and the twin-earth problem'. *Notre Dame Journal of Formal Logic* 23.2: 98–118.
Fodor, J.A. (1983), *The modularity of mind*. MIT Press, Cambridge, MA.
Fodor, J. A., Garrett, M., Walker, E. and Parkes, C. (1980), 'Against definitions'. *Cognition* 8.3: 263–367.

Fodor, J. D. (1977), *Semantics: Theories of meaning in generative grammar.* Harvester Press, Hassocks.
Fodor, J. D. (1979), 'In defense of the truth-value gap', in Oh and Dinneen 1979: 199–224.
Forceville, C. (1994a), *Pictorial metaphor in advertising.* Vrije Universiteit, Amsterdam.
Forceville, C. (1994b), 'Pictorial metaphor in billboards: Relevance theory perspectives', in Müller 1994: 93–113.
Forget, D. (1989), '*La*: un marqueur de pertinence discursive'. *Revue québecoise de linguistique* 18.1: 57–83.
Foster, M. and Brandes, S. (eds) (1980), *Symbol as sense.* Academic Press, New York.
Foster-Cohen, S. (1994), 'Exploring the boundary between syntax and pragmatics: Relevance and the binding of pronouns'. *Journal of Child Language* 21: 237–55.
Fowler, A. (1989), 'Review of *Relevance: Communication and cognition*'. *London Review of Books*, 30 March.
Freedle, R. (ed.) (1977), *Discourse production and comprehension.* Ablex, Norwood, NJ.
Fretheim, T. (forthcoming a), 'Accessing contexts with intonation'. To appear in Fretheim and Gundel (forthcoming).
Fretheim, T. (forthcoming b), 'Pragmatic implications of "not until" in Norwegian'. To appear in Simonsen, Loedrup and Moen (forthcoming).
Fretheim, T. and Gundel, J. (eds) (forthcoming), *Reference and referent accessibility.* John Benjamins, Amsterdam.
von Frisch, K. (1967), *The dance language and orientation of bees.* Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, MA.
Frith, U. (1989), *Autism: Explaining the enigma.* Blackwell, Oxford.
Frith, U. (ed.) (1991), *Autism and Asperger syndrome.* Cambridge University Press, Cambridge.
Gabbay, D. and Kempson, R. (1991), 'Labelled abduction and relevance reasoning', in *SOAS Working Papers in Linguistics and Phonetics,* 2: 41–84. To appear in *Proceedings of the workshop on non-standard queries and answers* (Toulouse, 1991).
Gardiner, A. H. (1932), *The theory of speech and language.* Oxford University Press, Oxford.
Garnham, A. and Perner, J. (1990), 'Does manifestness solve problems of mutuality?' *The Behavioral and Brain Sciences* 13.1: 178–9.
Gazdar, G. (1979), *Pragmatics: Implicature, presupposition and logical form.* Academic Press, New York.
Gazdar, G. and Good, D. (1982), 'On a notion of relevance', in Smith 1982: 88–100.
Gibbs, R. (1987), 'Mutual knowledge and the psychology of conversational inference'. *Journal of Pragmatics* 11.5: 561–88.
Gibbs, R. (1994), *The poetics of mind: Figurative thought, language and understanding.* Cambridge University Press, Cambridge.

Giora, R. (1988), 'On the informativeness requirement'. *Journal of Pragmatics* 12.5/6: 547–65.
Givón, T. (ed.) (1979), *Syntax and semantics 12: Discourse and syntax*. Academic Press, New York.
Goatly, A. (1994), 'Register and the redemption of relevance theory: The case of metaphor'. *Journal of the International Pragmatics Association* 4.2: 139–81.
Goodman, N. (1955), *Fact, fiction and forecast*. Harvard University Press, Cambridge, MA.
Gorayska, B. and Lindsey, R. (1993), 'The roots of relevance'. *Journal of Pragmatics* 19.4: 310–23.
Gordon, D. and Lakoff, G. (1975), 'Conversational postulates', in Cole and Morgan 1975: 83–106.
Green, G. (1980), 'Some wherefores of English inversions'. *Language* 56: 582–601.
Green, G. and Morgan, J. (1981), 'Pragmatics, grammar and discourse', in Cole 1981: 167–81.
Green, K. (1993), 'Relevance theory and the literary text: Some problems and perspectives.' *Journal of Literary Semantics* 22: 207–17.
Grice, H. P. (1957), 'Meaning'. *Philosophical Review* 66: 377–88. Reprinted in Steinberg and Jakobovits 1971: 53–9 and Grice 1989: 213–23.
Grice, H. P. (1961), 'The causal theory of perception'. *Proceedings of the Aristotelian Society*, Supplementary vol. 35: 121–52. Reprinted in Grice 1989: 224–47.
Grice, H. P. (1967), *Logic and conversation*. William James Lectures, reprinted in Grice 1989: 1–143.
Grice, H. P. (1968), 'Utterer's meaning, sentence meaning and word meaning'. *Foundations of Language* 4: 225–42. Reprinted in Searle 1971: 54–70 and Grice 1989: 117–37.
Grice, H. P. (1969), 'Utterer's meaning and intentions'. *Philosophical Review* 78: 147–77. Reprinted in Grice 1989: 86–116.
Grice, H. P. (1975), 'Logic and conversation', in Cole and Morgan 1975: 41–58. Reprinted in Grice 1989: 22–40.
Grice, H. P. (1978), 'Further notes on logic and conversation', in Cole 1978: 113–28. Reprinted in Grice 1989: 41–57.
Grice, H. P. (1981), 'Presupposition and conversational implicature', in Cole 1981: 183–98. Reprinted in Grice 1989: 269–82.
Grice, H. P. (1982), 'Meaning revisited', in Smith 1982: 223–43. Reprinted in Grice 1989: 283–303.
Grice, H. P. (1989), 'Retrospective epilogue', in Grice 1989: 339–85.
Grice, H. P. (1989), *Studies in the way of words*. Harvard University Press, Cambridge, MA.
Grimshaw, J. (1979), 'Complement selection and the lexicon'. *Linguistic Inquiry* 10.2: 279–326.
Groefsema, M. (1992a), *Processing for relevance: A pragmatically based account of how we process natural language*. University of London, Ph.D. thesis.
Groefsema, M. (1992b), '"Can you pass the salt?": A short-circuited implicature?' *Lingua* 87: 103–35.

Groefsema, M. (1995), '*Can*, *may*, *must* and *should*: A relevance-theoretic approach'. *Journal of Linguistics* 31: 53–79.
Groefsema, M. (forthcoming), 'Understood arguments: A semantic–pragmatic approach. To appear in *Lingua*.
Grundy, P. (1995), *Doing pragmatics*. Edward Arnold, London.
Guijarro Morales, J.-L. (ed.) (1993), *Pragmalingüistica* 1. University of Cadiz, Cadiz.
Gundel, J. (forthcoming), 'Relevance theory meets the givenness hierarchy: An account of inferrables'. To appear in Fretheim and Gundel forthcoming.
Gunderson, K. (ed.) (1975), *Language, mind and knowledge*. Minnesota Studies in the Philosophy of Science, VII. University of Minnesota Press, Minneapolis, MN.
Gussenhoven, C. (1983), 'Focus, mode and the nucleus'. *Journal of Linguistics* 19.2: 377–417.
Gutt, E.-A. (1986), 'Unravelling meaning: An introduction to relevance theory'. *Notes on Translation* 112: 10–20.
Gutt, E.-A. (1988), 'Towards an analysis of pragmatic connectives in Silt'i'. *Proceedings of the Eighth International Conference of Ethiopian Studies*. Addis Ababa University: 26–30.
Gutt, E.-A. (1990), 'A theoretical account of translation: Without a translation theory'. *Target* 2.2: 135–64.
Gutt, E.-A. (1991), *Translation and relevance: Cognition and context*. Blackwell, Oxford.
Gutt, E.-A. (1992), *Relevance theory: A guide to successful communication in translation*. Lectures delivered at the Triennial Translation Workshop of UBS, Zimbabwe. Summer Institute of Linguistics, Dallas; United Bible Societies, New York.
Haegeman, L. (1987), 'The interpretation of inherent objects in English'. *Australian Journal of Linguistics* 7.2: 223–48.
Haegeman, L. (1989), '*Be going to* and *will*: A pragmatic account'. *Journal of Linguistics* 25.2: 291–319.
Haegeman, L. (1993), 'The interpretation of the particle *da* in West Flemish'. *Lingua* 90.1/2: 111–28.
Halle, M., Bresnan, J. and Miller, G. (eds) (1978), *Linguistic theory and psychological reality*. MIT Press, Cambridge, MA.
Halliday, M. (1967/8), 'Notes on transitivity and theme in English'. *Journal of Linguistics* 3: 37–81; 4: 179–215.
Hamamoto, H. (forthcoming), 'Irony from a cognitive perspective'. To appear in Carston, Uchida and Song forthcoming.
Happé, F. (1991), 'The autobiographical writings of three Asperger syndrome adults: Problems of interpretation and implications for theory', in Frith 1991: 207–42.
Happé, F. (1992), *Theory of mind and communication in autism*. University of London, Ph.D. thesis.
Happé, F. (1993), 'Communicative competence and theory of mind in autism: A test of relevance theory'. *Cognition* 48.2: 101–19.

Harman, G. (1968), 'Three levels of meaning'. *Journal of Philosophy* LXV: 590–602. Reprinted in Steinberg and Jakobovits 1971: 66–75.
Harnish, R. M. (1976), 'Logical form and implicature', in Bever, Katz and Langendoen 1976: 464–79. Reprinted in Davis 1991: 316–64.
Harnish, R. M. (1994), 'Mood, meaning and speech acts', in Tsohatzidis 1994: 407–59.
Hawkins, J. (1991), 'On (in)definite articles: Implicatures and (un)grammaticality predictions.' *Journal of Linguistics* 27: 405–42.
Herslund, M. *et al.* (eds) (1983), *Analyses grammaticales du français*. Special issue of *Revue romane*, 24.
Hickey, L. (ed.) (1989), *The pragmatics of style*. Routledge, London.
Higashimori, I. (1992a), 'Review of Kempson (ed.) *Mental Representations*'. *English Linguistics* 9: 335–56.
Higashimori, I. (1992b), '*Except*, *but* and relevance theory'. *English Literature Review* (Kyoto Women's University) 36: 62–108.
Higashimori, I. (1994), 'A relevance-theoretic analysis of *even*, *sae/sura/mo/temo/ddemo/datte/made*'. *English Literature Review* (Kyoto Women's University) 38: 51–80.
Hirschfeld, L. and Gelman, S. (1994), *Mapping the mind: Domain specificity in cognition and culture*. Cambridge University Press, Cambridge.
Hirst, D. (1987), 'Intonation: Syntaxe, sémantique et pragmatique'. *Sigma* 11: 148–70.
Hirst, D. (1989), 'Review of *Relevance*.' *Mind and Language* 4. 1/2: 138–46.
Hjelmslev, L. (1928), *Principes de grammaire générale*. Akademisk Forlag, Copenhagen.
Hjelmslev, L. (1959), *Essais linguistiques*. Akademisk Forlag, Copenhagen.
Hobbs, J. (1979), 'Coherence and coreference'. *Cognitive Science* 3.1: 67–90.
Hogaboam, T. and Perfetti, C. (1975), 'Lexical ambiguity and sentence comprehension'. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 14: 265–74.
Horn, L. (1984), 'A new taxonomy for pragmatic inference: Q-based and R-based implicature', in Schiffrin 1984: 11–42.
Horn, L. (1988), 'Pragmatic theory', in Newmeyer 1988, vol. I: 113–45.
Horn, L. (1992), 'The said and the unsaid'. *Ohio State University Working Papers in Linguistics* 40: 163–92.
Hugly, P. and Sayward, C. (1979), 'A problem about conversational implicature'. *Linguistics and Philosophy* 3: 19–25.
Hyman, L. and Li, C. (1988), *Language, speech and mind: Essays in honor of Victoria Fromkin*. Routledge, London.
Hymes, D. (1987), 'A theory of verbal irony and a Chinookan pattern of verbal exchange', in Verschueren and Bertuccelli-Papi 1987: 293–337.
Ibsch, E., Schram, D. and Steen, G. (eds) (1991), *Empirical studies of literature: Proceedings of the second IGEL conference* (Amsterdam 1989). Rodopi, Amsterdam.
Ifantidou, E. (1994), *Evidentials and relevance*. University of London, Ph.D. thesis.
Ifantidou-Trouki, E. (1993), 'Sentential adverbs and relevance'. *Lingua* 90.1/2: 65–90.

Itani, R. (1993), 'The Japanese sentence-final particle *ka*: A relevance-theoretic approach'. *Lingua* 90.1/2: 129–47.
Itani, R. (1995), *Semantics and pragmatics of hedges in English and Japanese*. University of London, Ph.D. thesis.
Jackendoff, R. (1972), *Semantic interpretation in generative grammar*. MIT Press, Cambridge, MA.
Jakobson, R. (1960), 'Linguistics and poetics', in Sebeok 1960: 350–77.
Jayez, J. (1986), 'L'analyse de la notion de pertinence d'après Sperber et Wilson'. *Sigma* 10: 7–46.
Jiang, Y. (1994), 'A procedural account of Chinese quantification'. Paper presented to the Third International Conference on Chinese Linguistics, City Polytechnic of Hong Kong. To appear in *Selected Papers of ICCL-3*.
Jodlowiec, M. (1991), *The role of relevance in the interpretation of verbal jokes: a pragmatic analysis*, Jagiellonian University, Krakow, Ph.D. thesis.
Johnson-Laird, P. (1967), *An experimental investigation into one pragmatic factor governing the use of the English language*. University of London, Ph.D. thesis.
Johnson-Laird, P. (1982a), 'Mutual ignorance: Comments on Clark and Carlson's paper', in Smith 1982: 40–5.
Johnson-Laird, P. (1982b), 'Thinking as a skill'. *Quarterly Journal of Experimental Psychology* 34A: 1–29.
Johnson-Laird, P. (1983), *Mental models*. Cambridge University Press, Cambridge.
Johnson-Laird, P. and Wason, P. (eds) (1977), *Thinking: Readings in cognitive science*. Cambridge University Press, Cambridge.
Jorgensen, J., Miller, G. and Sperber, D. (1984), 'Test of the mention theory of irony'. *Journal of Experimental Psychology: General* 113.1: 112–20.
Joshi, A., Webber, B. and Sag, I. (eds) (1981), *Elements of discourse understanding*. Cambridge University Press, Cambridge.
Jucker, A. (1988), 'The relevance of politeness'. *Multilingua* 7.4: 375–84.
Jucker, A. (1993), 'The discourse marker *well*: A relevance-theoretical account'. *Journal of Pragmatics* 19: 435–52.
Just, M. and Carpenter, P. (eds) (1977), *Cognitive processes in comprehension*. Lawrence Erlbaum, Hillsdale, NJ.
Kahneman, D., Slovic, P. and Tversky, A. (1982), *Judgement under uncertainty: Heuristics and biases*. Cambridge University Press, Cambridge.
Kandolf, C. (1993), 'On the difference between explicatures and implicatures in relevance theory'. *Nordic Journal of Linguistics* 16.1: 33–46.
Kasher, A. (1994), 'Modular speech-act theory: Programme and results', in Tsohatzidis 1994: 312–22.
Kasher, A. (ed.) (forthcoming), *Pragmatics: Critical assessment*. Routledge, London.
Katz, J. (1972), *Semantic theory*. Harper & Row, New York.
Katz, J. (1977), *Propositional structure and illocutionary force: A study of the contribution of sentence meaning to speech acts*. Harvester Press, Hassocks.
Katz, J. (1981), *Language and other abstract objects*. Blackwell, Oxford.

Kempson, R. (1975), *Presupposition and the delimitation of semantics*. Cambridge University Press, Cambridge.
Kempson, R. (1984), 'Anaphora, the compositionality requirement and the semantics–pragmatics distinction'. *Proceedings of the North-Eastern Linguistics Society XIV*, University of Massachusetts, Amherst, MA.
Kempson, R. (1986), 'Ambiguity and the semantics–pragmatics distinction', in Travis 1986: 77–103.
Kempson, R. (ed.) (1988a), *Mental representations: The interface between language and reality*. Cambridge University Press, Cambridge.
Kempson, R. (1988b), 'Grammar and conversational principles', in Newmeyer 1988, vol. II: 139–63.
Kempson, R. (1988c), 'Logical form: The grammar–cognition interface'. *Journal of Linguistics* 24.2: 393–431.
Kempson, R. (forthcoming), 'Semantics, pragmatics and natural-language interpretation'. To appear in Lappin forthcoming.
Kerbrat-Orecchioni, C. (1977), *La connotation*. Presses Universitaires de Lyon, Lyon.
Kerbrat-Orecchioni, C. (1981), 'L'ironie comme trope'. *Poétique* 41: 108–27.
Khalfa, J. (ed.) (1994), *What is intelligence?* Cambridge University Press, Cambridge.
Kiparsky, P. (1987), 'On theory and interpretation', in Fabb, Attridge, Durant and McCabe 1987: 185–98.
Kirschner, C. and de Cesaris, J. (eds) (1989), *Studies in Romance linguistics*. John Benjamins, Amsterdam.
Kleiber, G. (1990), 'Marqueurs référentiels et processus interprétatifs: pour une approche "plus sémantique"'. *Cahiers de linguistique française* 11: 241–58.
Kleiber, G. (1992), 'Article défini: unicité et pertinence'. *Revue roumane* 27.1: 61–89.
Klinge, A. (1993), 'The English modal auxiliaries: From lexical semantics to utterance interpretation'. *Journal of Linguistics* 29: 315–57.
König, E. (1991a), 'A relevance-theoretic approach to the analysis of modal particles in German'. *Multilingua* 10. 1/2: 63–77.
König, E. (1991b), *The meaning of focus particles: A comparative perspective*. Routledge, London.
Kreuz, R. and Glucksberg, S. (1989), 'How to be sarcastic: The echoic reminder theory of verbal irony'. *Journal of Experimental Psychology: General* 118: 374–86.
Kripke, S. (1972), 'Naming and necessity', in Davidson and Harman 1972: 253–355. Reprinted as *Naming and necessity*. Blackwell, Oxford (1980).
Lappin, S. (ed.) (forthcoming), *Handbook of contemporary semantics*. Blackwell, Oxford.
Leach, E. (1976), *Culture and communication*. Cambridge University Press, Cambridge.
Leech, G. (1983), *Principles of pragmatics*. Longman, London.
Leech, G. and Thomas, J. (1990), 'Language, meaning and context: Pragmatics', in Collinge 1990: 173–205.
Lemmon, E. (1965), *Beginning logic*. Nelson, London.

Leslie, A. (1989), 'Review of *Relevance*'. *Mind and Language* 4. 1/2: 147–50.
Levelt, W. and Flores d'Arcais, G. (eds) (1978), *Studies in the perception of language*. John Wiley, Chichester.
Levinson, S. (1983), *Pragmatics*. Cambridge University Press, Cambridge.
Levinson, S. (1987), 'Minimization and conversational inference', in Verschueren and Bertuccelli-Papi 1987: 61–129.
Levinson, S. (1988), 'Generalised conversational implicatures and the semantics–pragmatics interface'. Cambridge.
Levinson, S. (1989), 'A review of *Relevance*'. *Journal of Linguistics* 25.2: 455–72.
Lewis, D. (1969), *Convention*. Harvard University Press, Cambridge, MA.
Lewis, D. (1975), 'Languages and language', in Gunderson 1975: 3–35. Reprinted in Lewis 1983: 163–88.
Lewis, D. (1983), *Philosophical papers*, vol. I. Oxford University Press, Oxford.
Li, C. (ed.) (1976), *Subject and topic*. Academic Press, New York.
Loar, B. (1976), 'Two theories of meaning', in Evans and McDowell 1976: 138–61.
Loar, B. (1981), *Mind and meaning*. Cambridge University Press, Cambridge.
Loftus, E. (1979), *Eyewitness testimony*. Harvard University Press, Cambridge, MA.
Long, J. and Baddeley, A. (eds) (1981), *Attention and performance IX*. Lawrence Erlbaum, Hillsdale, NJ.
Lunn, P. (1989), 'The Spanish subjunctive and relevance', in Kirschner and de Cesaris 1989: 249–60.
Luscher, J.-M. (1994), 'Les marques de connexion: des guides pour l'interprétation', in Moeschler *et al.* 1994: 175–227.
Lyons, J. (1977), *Semantics*. Cambridge University Press, Cambridge.
MacLaran, R. (1982), *The semantics and pragmatics of English demonstratives*. Cornell University, Ph.D. thesis.
Mao, L. (1992), *Pragmatic universals and their implications*. University of Minnesota, Ph.D. thesis. *Dissertation Abstracts International* 52.8: 2908A.
Marslen-Wilson, W. (1973), *Speech shadowing and speech perception*. MIT, Ph.D. thesis.
Marslen-Wilson, W. and Tyler, L. (1980), 'The temporal structure of spoken language understanding'. *Cognition* 8.1: 1–72.
Martin, R. (1992), 'Irony and universe of belief'. *Lingua* 87: 77–90.
Matsui, T. (1993), 'Bridging reference and the notions of topic and focus'. *Lingua* 90.1/2: 49–68.
Matsui, T. (1995), *Bridging and relevance*. University of London, Ph.D. thesis.
Mayher, J. (1990), *Uncommon sense: Theoretical practice in language education*. Heinemann, London.
McCawley, J. (1979), 'Presupposition and discourse structure', in Oh and Dinneen 1979: 371–88.
McCawley, J. (1980), *Everything that linguists have always wanted to know about logic but were ashamed to ask*. University of Chicago Press, Chicago, IL.
McDowell, J. (1980), 'Meaning, communication and knowledge', in van Straaten 1980: 117–39.

Mey, J. (ed.) (1986), *Language and discourse: Text and protest.* John Benjamins, Amsterdam.

Mey, J. and Talbot, M. (1988), 'Computation and the soul'. *Journal of Pragmatics* 12: 743–89.

Miller, G. and Johnson-Laird, P. (1976), *Language and perception.* Cambridge University Press, Cambridge.

Minsky, M. (1977), 'Frame system theory', in Johnson-Laird and Wason 1977: 355–76.

Mitsunobu, M. (1993), 'A relevance theory bibliography'. Department of English, Tokyo Metropolitan University.

Moeschler, J. (1989a), 'Pragmatic connectives, argumentative coherence and relevance'. *Argumentation* 3.3: 321–39.

Moeschler, J. (1989b), *Modélisation du dialogue. Représentation de l'inférence argumentative.* Hermès, Paris.

Moeschler, J. (ed.) (1989c), *Argumentation, relevance and discourse. Argumentation* 3.3. Kluwer, Dordrecht.

Moeschler, J. (1991), 'The pragmatic aspects of linguistic negation: Speech acts, argumentation and pragmatic inference'. *Argumentation* 6: 51–75.

Moeschler, J. (1992), 'Une, deux ou trois négations?' *Langue française* 94: 8–25.

Moeschler, J. (1993a), 'Relevance and conversation'. *Lingua* 90. 1/2: 149–71.

Moeschler, J. (1993b), 'Aspects pragmatiques de la référence temporelle: indétermination, ordre temporel et inférence'. *Langages* 112: 39–54.

Moeschler, J. and Reboul, A. (1994), *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique.* Seuil, Paris.

Moeschler, J., Reboul, A., Luscher, J.-M. and Jayez, J. (1994), *Langage et pertinence: Référence temporelle, anaphore, connecteurs et métaphore.* Presses Universitaires de Nancy, Nancy.

Morgan, J. (1979), 'Observations on the pragmatics of metaphor', in Ortony 1979: 136–47.

Morris, C. (1938), 'Foundations of the theory of signs', in Neurath, Carnap and Morris 1938: 77–138. Reprinted in Morris 1971.

Morris, C. (1971), *Writings on the general theory of signs.* Mouton, The Hague.

Müller, J. (ed.) (1994), *Towards a pragmatics of the audiovisual.* NODUS, Münster.

Munitz, M. and Unger, P. (eds) (1974), *Semantics and philosophy: Studies in contemporary philosophy.* New York University Press, New York.

Nasta, D. (1991), *Meaning in film: Relevant structures in soundtrack and narrative.* Peter Lang, Bern.

Neale, S. (1992), 'Paul Grice and the philosophy of language'. *Linguistics and Philosophy* 15.5: 509–59.

Nebeska, I. (1991), 'Muze byt relevance postacujicim principem komunikace?' *Slovo a Slovesnost* 52.2: 104–8.

Neisser, U. (ed.) (1982), *Memory observed: Remembering in natural contexts.* W. H. Freeman, San Francisco, CA.

Neurath, O., Carnap, R. and Morris, C. (eds) (1938), *International encyclopaedia of unified science.* University of Chicago Press, Chicago, IL.

Newmeyer, F. (1988), *Linguistics: The Cambridge Survey*, vols I–IV. Cambridge University Press, Cambridge.
Nishiyama, Y. (1992), 'Hatsuwa-kaishaku to Ninchi: on Kanrensei-riron nitsuite (Utterance interpretation and cognition: On Relevance Theory)', in Anzai *et al.* 1992: 466–76.
Nishiyama, Y. (1993), 'Kontekusuto-kouka to Kanrensei: Kanrensei-riron no Mondai-ten (Contextual effects and relevance: Some problems of relevance theory)'. *Eigo Seinen* 139.5: 14–16.
Nishiyama, Y. (1995), 'Gengai no Imi wo Toraeru (How to read between the lines)'. *Gengo* 24.4: 30–9.
Nølke, H. (1990), 'Pertinence et modalisateurs d'énonciation'. *Cahiers de linguistique française* 11.
Oh, C.-K. and Dinneen, D. (eds) (1979), *Syntax and semantics 11: Presupposition*. Academic Press, New York.
O'Neill, J. (1988), 'Relevance and pragmatic inference'. *Theoretical Linguistics* 15: 241–61.
Ortony, A. (ed.) (1979), *Metaphor and thought*. Cambridge University Press, Cambridge.
Parret, H. (ed.) (1994), *Pretending to communicate*. Walter de Gruyter, Berlin.
Parret, H., Sbisà, M. and Verschueren, J. (1981), *Possibilities and limitations of pragmatics*. John Benjamins, Amsterdam.
Pateman, T. (1986), 'Relevance, contextual effects and least effort'. *Poetics Today* 7.4: 745–54.
Patton, T. and Stampe, D. (1969), 'The rudiments of meaning: Ziff on Grice'. *Foundations of Language* 5.1: 2–16.
Perrin, L. (forthcoming), *L'ironie mise en trope, du sens littéral au sens figuré*. University of Geneva, doctoral dissertation, to be published by Editions Kimé.
Philippaki-Warburton, I., Nicolaides, K. and Sifianou, M. (eds) (1994), *Themes in Greek linguistics. Papers from the 1st international conference on Greek Linguistics* (Reading 1993). John Benjamins, Amsterdam.
Pilkington, A. (1991), 'The literary reading process: A relevance theory perspective', in Ibsch, Schram and Steen 1991: 117–23.
Pilkington, A. (1992), 'Poetic effects'. *Lingua* 87. 1/2: 29–51.
Pilkington, A. (1994), *Poetic thoughts and poetic effects*. University of London, Ph.D. thesis.
Pike, K. (1967), *Language in relation to a unified theory of the structure of human behavior*. Mouton, The Hague.
Politzer, G. (1990), 'Characterizing spontaneous inferences'. *The Behavioral and Brain Sciences* 13.1: 177–8.
Politzer, G. (1993), *La psychologie du raisonnement: Lois de la pragmatique et de la logique formelle*. Thèse de Doctorat d'Etat, University of Paris VIII.
Posnanski, V. (1992), *A relevance-based utterance processing system*. Cambridge University, Ph.D. thesis, University of Cambridge Laboratory, Technical report, No. 246.
Prince, E. (1981), 'Towards a taxonomy of given–new information', in Cole 1981: 223–56.

Pulman, S. (1983), *Word meaning and belief*. Croom Helm, London.
Putnam, H. (1975a), 'The meaning of "meaning"', in Gunderson 1975: 131–93. Reprinted in Putnam 1975b: 215–71.
Putnam, H. (1975b), *Mind, language and reality: Philosophical papers, II*. Cambridge University Press, Cambridge.
Quine, W. (1960), *Word and object*. MIT Press, Cambridge, MA.
Reboul, A. (1990a), *Analyse de la métaphore et de la fiction*. University of Geneva, Ph.D. thesis.
Reboul, A. (1990b), 'The logical status of fictional discourse: What Searle's speaker can't say to his hearer', in Burkhardt 1990: 336–63.
Reboul, A. (1992a), *Rhétorique et stylistique de la fiction*. Presses Universitaires de Nancy, Nancy.
Reboul, A. (1992b), 'How much am *I* I and how much is *she* I?' *Lingua* 87: 169–202.
Reboul, A. (1994a), 'L'anaphore pronominale: le problème de l'attribution des référents', in Moeschler et al. 1994: 105–73.
Reboul, A. (1994b), 'The description of lies in speech-act theory', in Parret 1994: 292–8.
Reboul, A. (forthcoming), 'What (if anything) is accessibility? A relevance-oriented criticism of Ariel's Accessibility Theory of referring expressions'. To appear in *Acts of the 6th international conference on functional grammar* (York, 1994).
Récanati, F. (1979), *La transparence et l'énonciation*. Seuil, Paris.
Récanati, F. (1987), *Meaning and force*. Cambridge University Press, Cambridge.
Récanati, F. (1989), 'The pragmatics of what is said'. *Mind and Language* 4.4: 295–329. Reprinted in Davis 1991: 97–120.
Récanati, F. (1993), *Direct reference: From language to thought*. Blackwell, Oxford.
Récanati, F. (1994), 'Contextualism and anti-contextualism in the philosophy of language', in Tsohatzidis 1994: 156–66.
Récanati, F. (forthcoming), 'The alleged priority of literal interpretation'. To appear in *Cognitive Science*.
Reddy, M. (1979), 'The conduit metaphor – a case of frame conflict in our language about language', in Ortony 1979: 284–324.
Reinhart, T. (1981), 'Pragmatics and linguistics: An analysis of sentence topics'. *Philosophica* 27: 53–94.
Richards, C. (1985), 'Inferential pragmatics and the literary text'. *Journal of Pragmatics* 9: 261–85.
Rips, L. (1983), 'Cognitive processes in propositional reasoning'. *Psychological Review* 90.1: 38–71.
Roberts, L. (1991), 'Relevance as an explanation of communication'. *Linguistics and Philosophy* 14.4: 453–72.
Rochemont, M. (1986), *Focus in generative grammar*. John Benjamins, Amsterdam.
Rouchota, V. (1992), 'On the referential-attributive distinction'. *Lingua* 87.1/2: 137–67.

Rouchota, V. (1994a), *The semantics and pragmatics of the subjunctive in Modern Greek – a relevance-theoretic approach.* University of London, Ph.D. thesis.
Rouchota, V. (1994b), '*Na*-interrogatives in Modern Greek: Their interpretation and relevance.' In Philippaki-Warburton, I., Nicolaides, K. and Sifianou, M. 1994: 177–84.
Rouchota, V. (1994c), 'The subjunctive in Modern Greek: Dividing the labour between semantics and pragmatics'. *Journal of Modern Greek Studies* 12: 185–201.
Rouchota, V. (1994d), 'On indefinite descriptions'. *Journal of Linguistics* 30: 441–75.
Sadock, J. (1978), 'On testing for conversational implicature', in Cole 1978: 281–98.
Sadock, J. (1979), 'Figurative speech and linguistics', in Ortony 1979: 46–63.
Sadock, J. (1986), 'Remarks on the paper by Deirdre Wilson and Dan Sperber', in *Parasession on pragmatics and grammatical theory. Chicago Linguistics Society* 22: 85–90.
Sadock, J. and Zwicky, A. (1985), 'Speech-act distinctions in syntax', in Shopen 1985: 155–96.
Sag, I. (1981), 'Formal semantics and extralinguistic context', in Cole 1981: 273–94.
Sánchez de Zavala, V. (1990), 'Sobre la nueva teoria de la pertinencia', in Demonte and Garza Cuaron 1990: 273–99.
Saussure, F. de (1974), *Course in general linguistics*, translated from the French (1916) by Wade Baskin. Peter Owen, London.
Scancarelli, J. (1986), 'Interpretation in context: A cause of semantic change'. *Cahiers de l'Institut linguistique de Louvain* 12.1/2: 167–82.
Schank, R. and Abelson, R. (1977), 'Scripts, plans and knowledge', in Johnson-Laird and Wason 1977: 421–32.
Schiffer, S. (1972), *Meaning*. Clarendon Press, Oxford.
Schiffrin, D. (ed.) (1984), *Meaning, form and use in context.* Georgetown University Press, Washington, DC.
Searle, J. (1965), 'What is a speech act?', in Black 1965: 221–39.
Searle, J. (1969), *Speech acts*. Cambridge University Press, Cambridge.
Searle, J. (1971a), 'Introduction' to Searle 1971b: 1–12.
Searle, J. (ed.) (1971b), *The philosophy of language*. Oxford University Press, Oxford.
Searle, J. (1975), 'Indirect speech acts', in Cole and Morgan 1975: 59–82.
Searle, J. (1979a), 'The classification of illocutionary acts', in Searle 1979b: 1–29.
Searle, J. (1979b), *Expression and meaning*. Cambridge University Press, Cambridge.
Searle, J. (1983), *Intentionality*. Cambridge University Press, Cambridge.
Searle, J., Kiefer, F. and Bierwisch, M. (eds) (1980), *Speech-act theory and pragmatics*. Reidel, Dordrecht.
Sebeok, T. (ed.) (1960), *Style in language*. MIT Press, Cambridge, MA.
Seto, K.-I. (forthcoming), 'On non-echoic irony'. To appear in Carston, Uchida and Song forthcoming.

Seuren, P. (1987), 'The self-styling of relevance theory'. *Journal of Semantics* 5.2: 123–43.
Shannon, C. and Weaver, W. (1949), *The mathematical theory of communication*. University of Illinois Press, Urbana, IL.
Shopen, T. (ed.) (1985), *Language typology and syntactic description*. Cambridge University Press, Cambridge.
Simonsen, H., Loedrup, H. and Moen, H. (forthcoming), *Selected papers from the XVth Scandinavian Conference of Linguistics* (Oslo, 1995.)
Sinclair, M. (1995), 'Fitting pragmatics into the mind: Some issues in mentalist pragmatics'. *Journal of Pragmatics* 23: 509–39.
Sinclair, M. and Winckler, W. (1991), *Relevance theory: Explaining verbal communication*. Stellenbosch Papers in Linguistics, 18.
Smith, N. (ed.) (1982), *Mutual knowledge*. Academic Press, London.
Smith, N. (1983), 'On interpreting conditionals'. *Australian Journal of Linguistics* 3.1: 1–23.
Smith, N. (1989), *The twitter machine*. Blackwell, Oxford.
Smith, N. (1993), 'Observations sur la pragmatique des temps'. *Langages* 112: 26–38.
Smith, N. and Smith, A. (1988), 'A relevance-theoretic account of conditionals', in Hyman and Li 1988: 322–52.
Smith, N. and Tsimpli, I. (1995), *The mind of a savant*. Blackwell, Oxford.
Smith, N. and Wilson, D. (1979), *Modern linguistics: The results of Chomsky's revolution*. Penguin, Harmondsworth and Indiana University Press.
Smith, N. and Wilson, D. (1992), 'Introduction to the special issue on relevance theory'. *Lingua* 87.1/2: 1–10.
Soames, S. (1979), 'A projection problem for speaker presuppositions'. *Linguistic Inquiry* 10.4: 623–66.
Song, Nam-Sun (forthcoming), 'Metonymy and metaphor'. To appear in Carston, Uchida and Song forthcoming.
Sperber, D. (1975a), *Rethinking symbolism*. Cambridge University Press, Cambridge.
Sperber, D. (1975b), 'Rudiments de rhétorique cognitive'. *Poétique* 23: 389–415.
Sperber, D. (1980), 'Is symbolic thought prerational?' in Foster and Brandes 1980: 25–44.
Sperber, D. (1984), 'Verbal irony: Pretense or echoic mention?' *Journal of Experimental Psychology: General* 113.1: 130–6.
Sperber, D. (1985), *On anthropological knowledge*. Cambridge University Press, Cambridge.
Sperber, D. (1994a), 'Understanding verbal understanding', in Khalfa 1994: 179–98.
Sperber, D. (1994b), 'The modularity of thought and the epidemiology of representations', in Hirschfeld and Gelman 1994: 39–67.
Sperber, D., Cara, F. and Girotto, V. (forthcoming), 'Relevance theory explains the Selection Task'. To appear in *Cognition*.
Sperber, D. and Wilson, D. (1981), 'Irony and the use–mention distinction', in Cole 1981: 295–318. Reprinted in Davis 1991: 550–63.

Sperber, D. and Wilson, D. (1982), 'Mutual knowledge and relevance in theories of comprehension', in Smith 1982: 61–131.
Sperber, D. and Wilson, D. (1985/6), 'Loose talk'. *Proceedings of the Aristotelian Society* LXXXVI: 153–71. Reprinted in Davis 1991: 540–9.
Sperber, D. and Wilson, D. (1987a), 'Précis of *Relevance*'. *The Behavioral and Brain Sciences* 10.4: 697–710.
Sperber, D. and Wilson, D. (1987b), 'Presumptions of relevance'. *The Behaviorial and Brain Sciences* 10.4: 736–54.
Sperber, D. and Wilson, D. (1990a), 'Spontaneous deduction and mutual knowledge'. *The Behavioral and Brain Sciences* 3.1: 179–84.
Sperber, D. and Wilson, D. (1990b), 'Rhetoric and relevance', in Bender and Wellbery 1990: 140–56.
Sperber, D. and Wilson, D. (forthcoming a), 'Fodor's frame problem and relevance theory (reply to Chiappe and Kukla)'. To appear in *The Behavioral and Brain Sciences*.
Sperber, D. and Wilson, D. (forthcoming b), *Relevance and meaning*. Blackwell, Oxford.
Stainton, R. (1993), *Non-sentential assertions*. MIT, Ph.D. dissertation.
Stainton, R. (1994), 'Using non-sentences: An application of relevance theory'. *Pragmatics and Cognition* 2.2: 269–84.
Stalnaker, R. (1974), 'Pragmatic presuppositions', in Munitz and Unger 1974: 197–213.
Stalnaker, R. (1978), 'Assertion', in Cole 1978: 315–32.
Steinberg, D. and Jakobovits, L. (eds) (1971), *Semantics: An interdisciplinary reader*. Cambridge University Press, Cambridge.
Stenning, K. (1978), 'Anaphora as an approach to pragmatics', in Halle, Bresnan and Miller 1978: 162–200.
van Straaten, Z. (ed.) (1980), *Philosophical subjects*. Clarendon Press, Oxford.
Strawson, P. (1964a), 'Intention and convention in speech acts'. *Philosophical Review* 73: 439–60. Reprinted in Searle 1971: 170–89.
Strawson, P. (1964b), 'Identifying reference and truth values'. *Theoria* 3: 96–118.
Strawson, P. (1969), 'Meaning and truth'. Inaugural lecture at the University of Oxford. Reprinted in Strawson 1971: 170–89.
Strawson, P. (1971), *Logico-linguistic papers*. Methuen, London.
Sun, Yu (1993), 'Pragmatic inference in relevance theory'. *Waiguoyu* 4.86: 39–43.
Swinney, D. (1979), 'Lexical access during comprehension: (Re)consideration of context effects'. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 18.6: 645–60.
Taglicht, J. (1984), *Message and emphasis: On focus and scope in English*. Longman, London.
Tanaka, K. (1992), 'The pun in advertising: A pragmatic approach'. *Lingua* 87. 1/2: 91–102.
Tanaka, K. (1994), *Advertising language: A pragmatic approach to advertisements in Britain and Japan*. Routledge, London.
Tanenhaus, M. and Lewman, J. (1979), 'Evidence for multiple stages in the

processing of ambiguous words in syntactic contexts'. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 18: 427–40.
Taylor, J. (1993), 'Possessives and relevance'. *Stellenbosch Papers in Linguistics* 26: 14–34.
Taylor, T. and Cameron, D. (1987), *Analyzing conversation*. Pergamon Press, New York.
Thomason, R. (1970), *Symbolic logic*. Macmillan, London.
Tirkkonen-Condit, S. (1992), 'A theoretical account of translation: Without translation theory?' *Target* 4.2: 237–45.
Todorov, T. (1977), *Théories du symbole*. Seuil, Paris.
Toolan, M. (1992), 'On relevance theory', in Wolf 1992: 146–62.
Travis, C. (1981), *The true and the false: The domain of the pragmatic*. John Benjamins, Amsterdam.
Travis, C. (1985), 'On what is strictly speaking true'. *Canadian Journal of Philosophy* 15: 187–229.
Travis, C. (ed.) (1986), *Meaning and interpretation*. Blackwell, Oxford.
Travis, C. (1990), 'Critical notice of *Relevance*'. *Canadian Journal of Philosophy* 2.
Trotter, D. (1992), 'Analysing literary prose: The relevance of relevance theory'. *Lingua* 87.1/2: 11–27.
Tsohatzidis, S. (1994), *Foundations of speech act theory: Philosophical and linguistic perspectives*. Routledge, London.
Tyler, L. and Marslen-Wilson, W. (1977), 'The on-line effect of semantic context on syntactic processing'. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 16.6: 683–92.
Uchida, S. (forthcoming), 'Text and relevance'. To appear in Carston, Uchida and Song forthcoming.
Unger, C. (1994), 'The scope of discourse connectives and its relation to the utterance in which it occurs'. University College London, M.A. dissertation, to appear in *Journal of Linguistics*.
Vandepitte, S. (1989), 'A pragmatic function of intonation'. *Lingua* 79: 265–97.
Vandepitte, S. (1993), *A pragmatic study of the expression and the interpretation of causality: Conjuncts and conjunctions in modern spoken British English*. Koninklijke Academie voor Wetenschappen, Letteren en Schone Kunsten van België, Brussels.
Verschueren, J. and Bertuccelli-Papi, M. (eds) (1987), *The pragmatic perspective*. John Benjamins, Amsterdam.
Verschueren, J., Östman, J.-O. and Blommaert, J. (forthcoming), *Handbook of Pragmatics: Manual*. John Benjamins, Amsterdam.
Vicente, B. (1992), 'Metaphor, meaning and comprehension'. *Pragmatics* 2: 49–62.
Vygotsky, L. (1962), *Thought and language*, translated from the Russian (1934). MIT Press, Cambridge, MA.
Walker, R. (1975), 'Conversational implicatures', in Blackburn 1975: 133–81.
Walker, R. (1989), 'Review of *Relevance*'. Mind and Language 4.1/2: 151–9.
Watson, R. (1995), 'Relevance and definition'. *Journal of Child Language* 22: 211–22.

Watts, R. (1988), 'A relevance-theoretic approach to commentary pragmatic markers: The case of *actually*, *really* and *basically*'. *Acta Linguistica Hungarica* 38.1–4: 235–60.

Werth, P. (ed.) (1981), *Conversation and discourse*. Croom Helm, London.

Wilks, Y. and Cunningham, C. (1986), 'A purported theory of relevance', in Mey 1986: 383–418.

Wilson, D. (1975), *Presuppositions and non-truth-conditional semantics*. Academic Press, London. Reprinted in *Gregg Modern Revivals in Philosophy*. Gregg Revivals, Aldershot (1991).

Wilson, D. (1992a), 'Reply to Chametzky'. *Journal of Pragmatics* 17: 73–7.

Wilson, D. (1992b), 'Reference and relevance'. *UCL Working Papers in Linguistics* 4: 165–91.

Wilson, D. (1994a), 'Relevance and understanding', in Brown *et al.* 1994: 35–58. First published in Guijarro Morales 1993.

Wilson, D. (1994b), 'Truth, coherence and relevance'. Paper delivered to the European Society for Philosophy and Psychology, July.

Wilson, D. and Smith, N. (eds) (1992), 'Special issue on relevance theory (volume 1)'. *Lingua* 87.1/2.

Wilson, D. and Smith, N. (eds) (1993), 'Special issue on relevance theory (volume 2)'. *Lingua* 90.1/2.

Wilson, D. and Sperber, D. (1981), 'On Grice's theory of conversation', in Werth 1981: 155–78.

Wilson, D. and Sperber, D. (1986a), 'Inference and implicature', in Travis 1986: 43–75. Reprinted in Davis 1991: 377–93.

Wilson, D. and Sperber, D. (1986b), 'Pragmatics and modularity', in *Parasession on pragmatics and grammatical theory. Chicago Linguistics Society* 22: 67–84. Reprinted in Davis 1991: 583–95.

Wilson, D. and Sperber, D. (1986c), 'An outline of relevance theory', in Alves 1986: 19–42. Reprinted in *Notes on Linguistics* (1987) 39: 5–24.

Wilson, D. and Sperber, D. (1987), 'The self-appointment of Seuren as censor: A reply to Pieter Seuren'. *Journal of Semantics* 5: 145–62.

Wilson, D. and Sperber, D. (1988a), 'Mood and the analysis of non-declarative sentences', in Dancy, Moravcsik and Taylor 1988: 77–101.

Wilson, D. and Sperber, D. (1988b), 'Representation and relevance', in Kempson 1988a: 133–53.

Wilson, D. and Sperber, D. (1992), 'On verbal irony'. *Lingua* 87.1/2: 53–76.

Wilson, D. and Sperber, D. (1993), 'Linguistic form and relevance'. *Lingua* 90.1/2: 1–25.

Wilson, D. and Sperber, D. (forthcoming), 'Pragmatics and time'. To appear in Carston, Uchida and Song forthcoming.

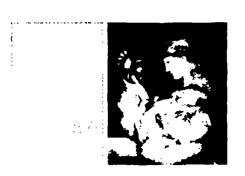
Wilson, J. (1990), *Politically speaking: The pragmatic analysis of political language*. Blackwell, Oxford.

Winckler, W. and van der Merwe, C. (1993), 'Training tomorrow's bible translators: Some theoretical pointers'. *Journal of Northwest Semitic Languages* 19: 41–58.

Winograd, T. (1977), 'A framework for understanding discourse', in Just and Carpenter 1977: 72–86.

Wolf, G. (ed.) (1992), *New departures in linguistics.* Garland, New York.
Wright, R. (1975), 'Meaning$_{NN}$ and conversational implicature', in Cole and Morgan 1975: 363–82.
Yoshimura, A. (1993a), 'Explicature and implicature formation in the modeling of metaphor and metonymy'. *Osaka University Papers in English Linguistics* I: 175–84.
Yoshimura, A. (1993b), 'Pragmatic and cognitive aspects of negative polarity'. *Osaka University Papers in English Linguistics* I: 141–73.
Yu, P. (1979), 'On the Gricean program about meaning'. *Linguistics and Philosophy* 3.2: 273–88.
Zegarac, V. (1991), *Tense, aspect and relevance.* University of London, Ph.D. thesis.
Zegarac, V. (1993), 'Some observations on the pragmatics of the progressive'. *Lingua* 90.1/2: 201–20.
Ziff, P. (1967), 'On H. P. Grice's account of meaning'. *Analysis* 28: 1–8. Reprinted in Steinberg and Jakobovits 1971: 60–5.
Ziv, Y. (1988), 'On the rationality of "Relevance" and the relevance of "Rationality"'. *Journal of Pragmatics* 12.5/6: 535–45.

المحتويات



نظرية الصلة أو المناسبة

نظريّة الصلّة أو المناسَبة

من أهم الكتب التي ظهرت في العصر الحديث في مجال اللسانيات والفعليات (pragmatics) ونظرية التواصل وعلم النفس الإدراكي المعرفي. لقد أوجد كتاب (نظريّة الصلّة أو المناسَبة) Relevance ثورة في مجاله وطوفانا من البحوث والمجادلات بشأن النظرية التي أسسها الأنثروبولوجي الفرنسي (دان سبيربر) واللغوية البريطانية (ديدري ولسون). فمنذ صدور الكتاب وإلى يومنا هذا تناولتها أعداد هائلة من البحوث والأطروحات. ولا يكاد يوجد حقل في اللسانيات والعلوم القريبة منها لم تتم إعادة النظر فيه على ضوء معطيات نظريّة الصلّة أو المناسَبة. التي ألقت أضواء جديدة على علم النفس الإدراكي المعرفي وعلم الدلالة والنحو والأدب والبلاغة والترجمة والأسلوبيات وتحليل الخطاب وعلم الصوت والأنثروبولوجيا وعلم التواصل والفلسفة والفعليات وغيرها كثير.

تمثل النظرية مقترباً جديداً لا للتواصل communication فحسب وإنما لعملية الإدراك cognition عموماً. هو المقترب الاستدلالي inferential approach الذي يدعو إليه المؤلفان بوصفه بديلاً للمقترب السميوطيقي semiotic الذي يعتمد التشفير وفك التشفير في التواصل. يقول (سبيربر وولسون) في الفصل الأول:

"إن التاريخ الحديث للسميوطيقا هو في الوقت نفسه مزيج من النجاح المؤسساتي والإفلاس الفكري. فمن ناحية، توجد الآن أقسام ومعاهد وجمعيات ومؤتمرات ودوريات كلها مكرسة للسميوطيقا. ومن ناحية أخرى فشلت السميوطيقا في أن تنجز الوعود التي قطعتها على نفسها. وفي الحقيقة لقد تم تقويض أسسها بشدة..."

عتمد المؤلفان في مقتربهما الاستدلالي على الفيلسوف اللغوي (بول غرايس) ونظريته في التلويح الحواري conversational implicature غير أنهما وإن كانا قد "خرجا من معطف (غرايس)" تناولا نظريته بالنقد والتعديل: إذ ذهب إلى أنه لا ضرورة لقواعد (غرايس) الأربع the Maxims (قاعدة النوع وقاعدة الكم وقاعدة الأسلوب وقاعدة الصلّة أو المناسبة). فالصلّة أو المناسَبة وحدها تكفي لتفسير التواصل وهي تغني عن جميع القواعد الأخرى.

ISBN 978-9959-29-664-1
9 789959 296641

مجموعة كتاب اللغة والتواصل والإدراك

توزيع حصري

موقعنا على الإنترنت
www.oeabooks.com